حلية اللب المصون

للعلامة شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري
المتوفى ١١٩٨ هـ

بشرح

الجوهر المكنون

في الثلاثة فنون
المعاني والبيان والبديع

للعلامة عبد الرحمن بن محمد الأخضري
المتوفى سنة ٩٨٣ هـ

تحقيقه وتعليقه
إلياس قبلان

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971 بيروت - لبنان

حلية اللب المصون

للعلامة شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري
المتوفى ١١٩٨ هـ

بشرح

الجوهر المكنون

في الثلاثة فنون

المعاني والبيان والبديع

للعلامة عبد الرحمن بن محمد الأخضري
المتوفى سنة ٩٨٣

تحقيقه وتعليقه
إلياس قبلان

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKI
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Etablie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : حلية اللّب المصون
بشرح الجوهر المكنون

Title : Hilyat al-lubb al-maṣūn bišarḥ Al-Jawhar al-maknūn

التصنيف : بلاغة وبيان

Classification: Rhetoric

المؤلف : شهاب الدين الدمنهوري (ت ١١٩٨هـ)

Author : Šahābuddīn al-Damanhūrī (D.1198H.)

المحقق : إلياس قبلان

Editor : Ilyās Qablān

الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	544	عدد الصفحات
Size	17* 24 cm	قياس الصفحات
Year	2015 A.D. -1437 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax +961 5 804813
Po Box 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-6266-7

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة المحقق

الحمدُ لله على ما أنعم، وعلم من البيان ما لم نعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب، وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله الأطهار، وصحابته الأخيار.

وبعد: فإن العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية. وعلوم اللغة العربية عبارة عن اثني عشر علماً مجموعة في قوله:

نَحْـوٌ، وصَـرْفٌ، عَـرُوضٌ، ثُـمَّ قَافِـيةٌ ... وبَعْـدَهَا لُغَـةٌ، قَـرْضٌ، وإنـشاءُ

خَـطٌّ، بَـيانٌ، معـانٍ مـع مُحاضـرةٍ ... والاشـتقاق لهـا الآداب أسـماء

يعني علوم اللغة العربية هي:

1- علم النحو.
2- علم الصرف.
3- علم العروض.
4- علم القافية.
5- علم اللغة.
6- علم فقه اللغة.
7- علم المعجمة.
8- علم قوانين الكتابة (علم الخط).
9- علم البيان.
10- علم المعاني.
11- علم البديع.
12- علم قوانين القراءة.

خدمة للقرآن كتاب الله المجيد، حرصاً على إبراز بعض جوانب إعجازه البياني،

اجتهد علماء المسلمين بحثاً، وتنقيباً واستخراجاً، حتى وضعوا علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، وما يزال الباحثون يبحثون ويستخرجون ويكتشفون من عناصر إعجاز القرآن البياني ما لم يكتشفه السابقون.

على أن كتاب الله عز وجل أوسع من أن يحصي كل عناصر إعجازه البياني الباحثون والمستخرجون والمكتشفون، مهما اجتهدوا ونقبوا، لأن كثيراً من عناصر الجمال تدرك بالحس الجمالي ولا يستطاع تحديدها والتعبير عنها ولا اكتشاف عناصرها.

من أجل هذا كتب العلماء كتباً كثيرة في علم البلاغة، ومن أهمها مفتاح العلوم للسكاكي. اختصر هذا الكتاب القيّم الإمام القزويني وسمّاه «تلخيص المفتاح»، واختصر هذا الكتاب نظماً ثم شرحه الإمام الأخضري الذي قال في مقدمته:

الحَمْدُ لله البديع الهادي ... إلى بيان مهيع الرشاد
أمدَّ أرباب النهى ورسما ... شمس البيان في صدور العُلَما
فأبصروا معجزة القرآن ... واضحة بساطع البرهان
وشاهدوا مطالعَ الأنوارِ ... وما احتوت عليه مِنْ أسرارِ
فنَزَّهوا القلوب في رياضِهِ ... وأوردوا الفِكْرَ على حياضهِ
ثم صلاة الله ما ترنَّما ... حادٍ يسوق العيس في أرض الحمى
على نبينا الحبيب الهادي ... أجلِّ كلِّ ناطقٍ بالضاد
محمدٍ سيدِ خلقِ اللهِ ... العربيِّ الطاهرِ الأوّاهِ
ثم على صاحبه الصدّيقِ ... حبيبه وعمرَ الفاروقِ
ثم أبي عمرو إمام العابدينْ ... وسطوةِ الله إمامِ الزاهدينْ
ثم على بقية الصحابةْ ... ذوي التقى والفضل والإنابةْ
والمجدِ والفُرصةِ والبراعةْ ... والحزمِ والنجدةِ والشجاعةْ
ما عكف القلب على القرآنِ ... مرتقياً لحضرة العرفانِ
هذا وإنَّ درر البيانِ ... وغررَ البديع والمعاني
تهدي إلى مواردٍ شريفةْ ... ونُبذةٍ بديعةٍ لطيفةْ
من علم أسرار اللسان العربي ... ودَرْكِ ما خُصَّ به مِنْ عَجَبِ
لأنه كالروح للإعرابِ ... وهو لعلم النحوِ كاللُّبابِ
وقد دعا بعضٌ من الطلابِ ... لِرَجَزٍ يهدي إلى الصوابِ

فجئـــــته بِرَجَـــــزٍ مُفـــــيدِ مُهَـــــذّبٍ مُـــــنَقَّح ســـــديدِ
ملـــتَقِطاً مِـــنْ دُرَرِ **التلخـــيصِ** جواهـــراً بديعـــةَ التّخلـــيصِ
ســلكتُ مــا أَبْــدى مِــنَ التــرتيبِ ومــا أَلَــوْتُ الجهــدَ فــي الــتهذيبِ
سَـــمَّيتُهُ بـــ**الجوهـــرِ المَكْـــنونِ** فـــي صَـــدَفِ الـــثلاثةِ الفـــنونِ
واللهَ أرجـــو أن يكـــونَ نافعـــا لكـــلِّ مَـــنْ يقـــرَؤُهُ ورافعـــا
وأن يكـــون فاتحـــاً للـــبابِ لجملـــةِ الإخـــوان والأصـــحابِ

وشرح هذا النظم الجميل الإمام أحمد الدمنهوري شرحاً بسيطاً مفيداً كما كان أسلوبه في كتبه وقال في مقدمته:

«إِنَّ أَفضلَ ما تَحَلَّتْ به جيادُ الْمعاني والبيانِ، وتباهت ببديعِ أُنْسِهِ قلوبُ أهل العرفان، الثناءُ على الله المختص على الْحقيقةِ بالكمال، الْمُنَزَّه في ذاته وصفاته عن شائبةِ الْمثالِ.

والصلاة والسلام على أفصح الأنام محمد الذي بلغ المسنَدُ إليه غاية الْمرامِ، وعلى آله وأصحابه الطيبين، الباذلين نفوسَهُمْ في تشييدِ قواعدِ الدينِ.

وبعد: فيقول العبدُ الفقيرُ الحقيرُ الراجي من مولاه الْخروجَ من سجنِ التقصيرِ «أحمد الدمنهوري» متعه الله بحصول آماله، ومَنَّ عليه بكمال التوفيق في أقوالِهِ وأفعالِهِ: هذا بيان للرسالة الموسومة بـ«**الجوهر المكنون**» في علم البيان للعارف بالله تعالى سيدي «عبد الرحمن الأخضري» رحمه الله تعالى، ونفعنا الله به، قد التمسه مني العلامةُ النبيلُ والنحريرُ الدراكةُ الْجليلُ سيدي «عبد الرحمن السوسي» أفاض الله علينا وعليه من بحر النوال، ورزقنا وإياه النسجَ على أحسنِ منوالٍ، طالباً مني السهولةَ في البيان لينتفع به الْمبتدئون في علم البيان، فأجبته وإن كنتُ لستُ أهلاً لذلك، ولا من رجال تلك الْمَهَامهِ والْمسالك، ولكن حسن ظني بمفيض الإنعام، هو الذي حَمَلَنِي على الحلول في هذا الْمقام، راجياً منه سبحانه وتعالى حسنَ القبول، والفوزَ برضاه بِمحض فضله، فإنه الْمأمول، وسَمَّيْتُهُ «**حِلْيَةَ اللب الْمصون بشرح الْجوهر الْمَكنون**»، والله أسألُ من فيضه العميم أن ينفع به من تلقاه بقلب سليم، إنه مفيض الخير والجود، وهو حسبي، ونعم الوكيل».

وأردت أن أنشر هذا الكتاب خدمة للعلم ضاماً من غرر ودرر وفوائد حاشية العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنياوي على شرح حلية اللب المصون. والتعليقات التي لم أذكر مرجعها ومصدرها في التحقيق فمن هذه الحاشية.

وقابلت نسختين: نسخة طبعت في مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر في سنة 1950 م، ونسخة مخطوطة من مكتبة الأزهر.

وعملي في التحقيق كما يلي:

1- قابلت النسختين بين ().

2- وعزوت الآيات إلى سورها مع بيان رقم الآيات.

3- وخرجت الأحاديث الواردة في الكتاب.

4- ترجمت الأعلام الواردة.

5- ترجمت الكتب الواردة.

6- ضممت من حاشيته كما ذكرت فيما قبل.

7- وعلقت في بعض المواضع.

8- أكملت الأبيات الشعرية بين [ ].

إلياس قبلان

قونية 2008 م.

نماذج من النسختين

حلية اللب المصون

شـــرح

العلامة الشيخ أحمد الدمنهورى

عـــلى

الجوهر المكنون

لسيدى عبد الرحمن الأخضرى

رحمهما الله تعالى آمين

الطبعة الثانية

١٣٧٠ هـ – ١٩٥٠ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر

خَلَقَ الإِنْسانَ عَلَّمَهُ البَيانَ
[قرآن كريم]

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أفضل ماتحلت به جياد المعانى والبيان، وتباهت ببديع أنسه قلوب أهل العرفان، الثناء على الله المختص على الحقيقة بالكمال، المنزّه فى ذاته وصفاته عن شائبة المثال، والصلاة والسلام على أفصح الأنام، محمد الذى بلغ المسند إليه غاية المرام، وعلى آله وأصحابه الطيبين، الباذلين نفوسهم فى تشييد قواعد الدين :

وبعد: فيقول العبد الفقير الحقير، الراجى من مولاه الخروج من سجن التقصير «أحمد الدمنهورى» متعه الله بحصول آماله، ومنّ عليه بكمال التوفيق فى أقواله وأفعاله: هذا بيان للرسالة الموسومة بـ«الجوهر المكنون» فى علم البيان للعارف بالله تعالى سيدى «عبد الرحمن الأخضرى» رحمه الله تعالى ونفعنا به قد التمسه منى العلامة النبيل، والنحرير الدراكة الجليل سيدى «عبد الرحمن السوسى» أفاض الله علينا وعليه من بحر النوال، ورزقنا وإياه النسج على أحسن منوال، طالبا منى السهولة فى البيان، لينتفع به المبتدئون فى علم البيان فأجبته وإن كنت لست أهلا لذلك، ولا من رجال تلك المهامه والمسالك ولكن حسن ظنى بمفيض الإنعام، هو الذى حملنى على الحلول فى هذا المقام راجيا منه سبحانه وتعالى حسن القبول، والفوز برضاه بمحض فضله فإنه المأمول : وسميته :

حلية اللب المصون؛ بشرح الجوهر المكنون

والله أسأل من فيضه العميم أن ينفع به من لقاه بقلب سليم، إنه مفيض الخير والجود، وهو حسبى ونعم الوكيل، قال :

— ١٢١ —

(هذا تمام الجملة المقصوده   من صنعة البلاغة المحموده
ثم صلاة الله طول الأمد   على النبيّ المصطفى محمد
وآله وصحبه الأخيار   ما غرد المشتاق بالأسحار
وخر ساجدا إلى الأذقان   يبغى وسيلة إلى الرحمن
تمّ بشهر الحجة الميمون   متم نصف عاشر القرون)

أقول: المشار إليه جميع ما تقدم سوى الخطبة إذ ليست مقصودة بالذات والبلاغة عبارة عن فنى المعانى والبيان؛ فإطلاقها على البديع تغليب، وإنما كانت محمودة لأن بها يطلع على أسرار كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وتقدم معنى الصلاة، والأمد: الوقت المستقبل، والمصطفى: المختار، والأخيار: جمع خير بالتشديد، وغرّد من التغريد، وهو التطريب فى الصوت والغناء، والمشتاق: أى إلى الحضرة العلية بدليل السياق، والميمون من اليمن، وهو البركة، وكان ميمونا لأنه من الأشهر الحرم، والقرون جمع قرن، وهو مائة سنة، وتمام نصفه خمسون؛ أخبر أن نظمه تمّ سنة خمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

قال أسير مساويه أحمد الدمنهورى: هذا آخر ما أردنا كتابته تحريرا فى العاشر من الخامس من الرابع من الثالث من الثانى عشر من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

نسأله سبحانه وتعالى أن يحسن عاقبتنا فى الأمور كلها، وأن يدخلنا دار كرامته ومحبينا من غير محنة بجاه حبيبه لديه تفضلا منه، لا وجوبا عليه.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

تمّ بحمد الله وحسن توفيقه طبع كتاب :

[حلية اللبّ المصون]

شرح العلامة الشيخ « أحمد الدمنهورى »

على [الجوهر المكنون]

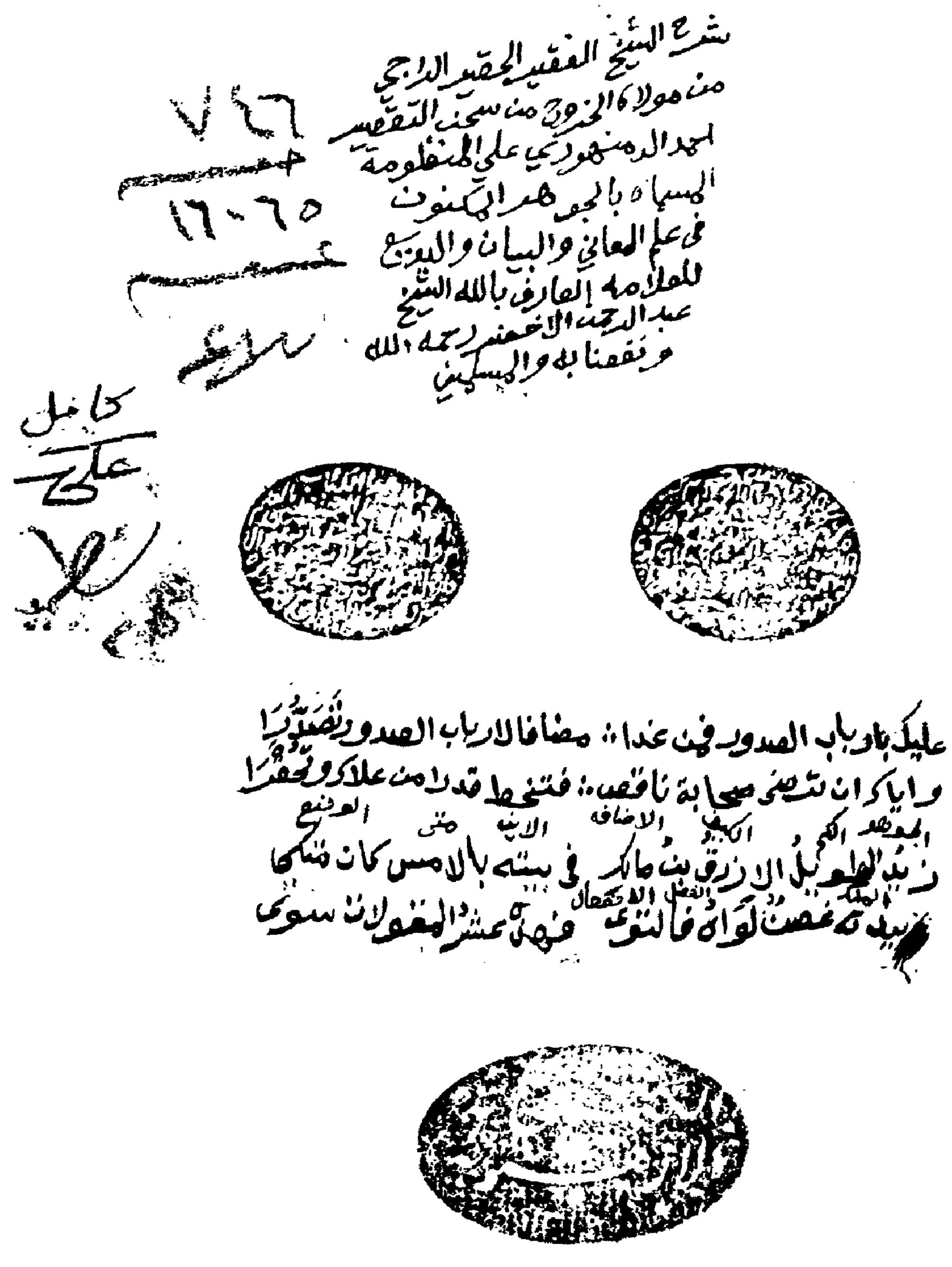
لسيدى « عبد الرحمن الأخضرى »

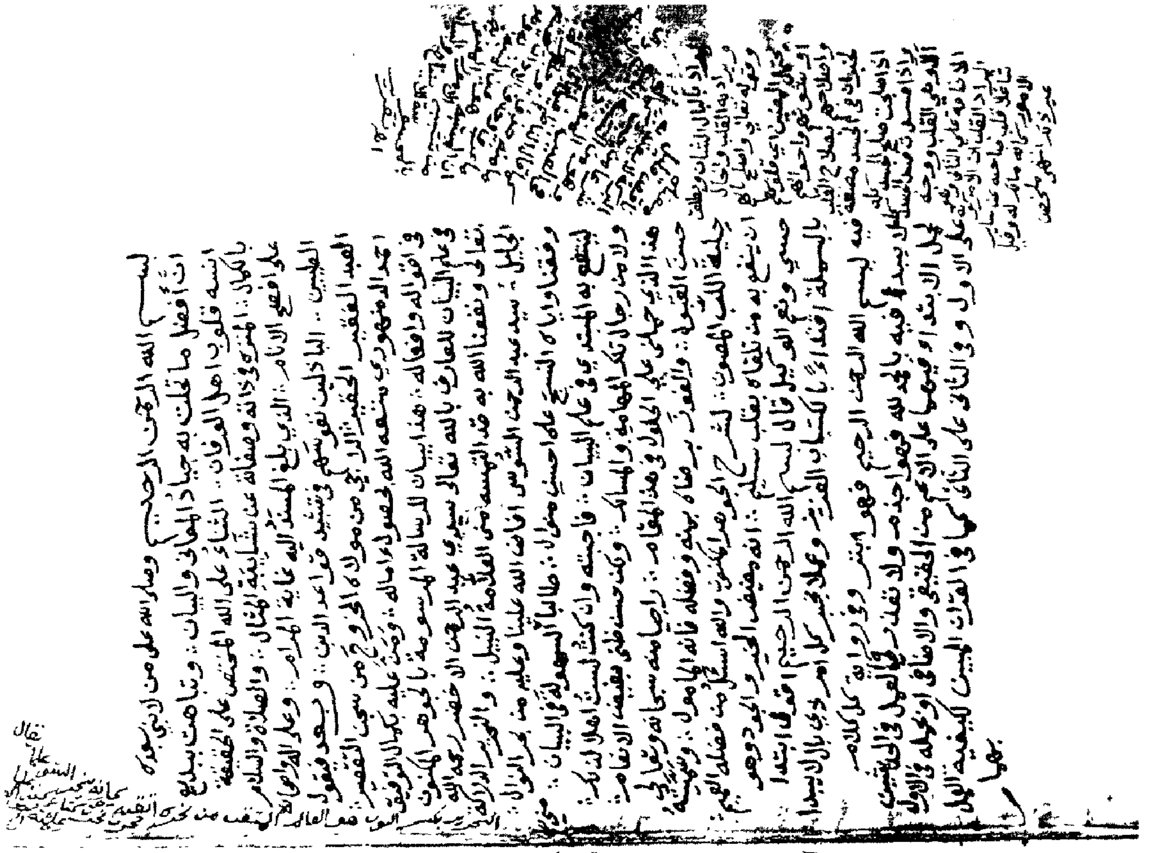
مصححا بمعرفة لجنة من العلماء برياسة الشيخ أحمد سعد على

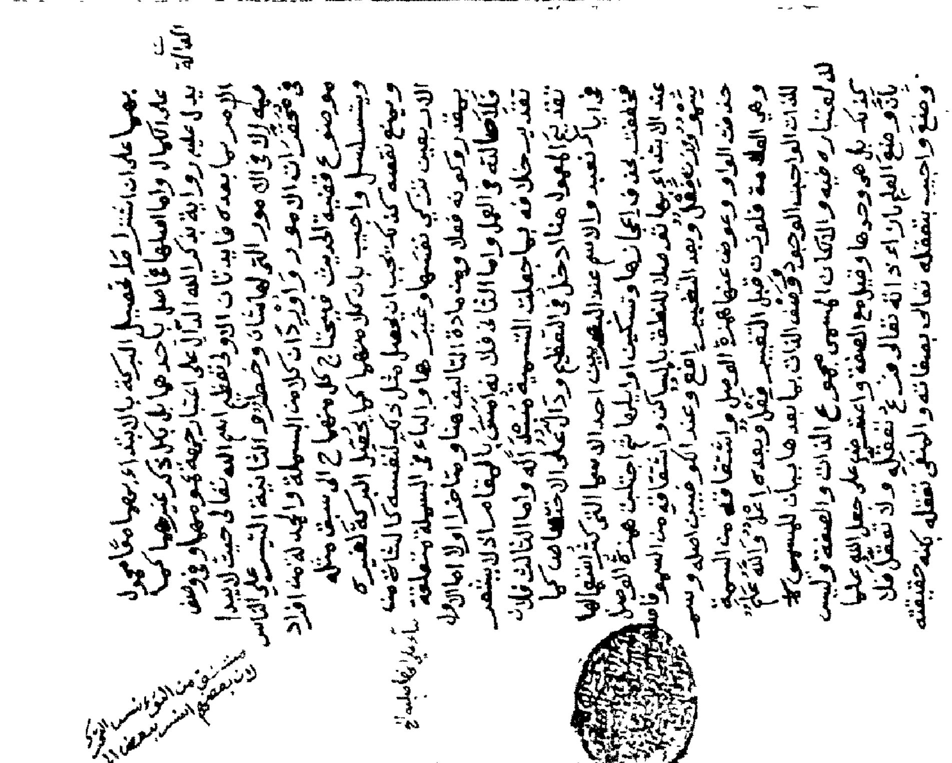
القاهرة فى { ١٦ محرم الحرام ١٣٧٠ هـ
٢٨ أكتوبر ١٩٥٠ م

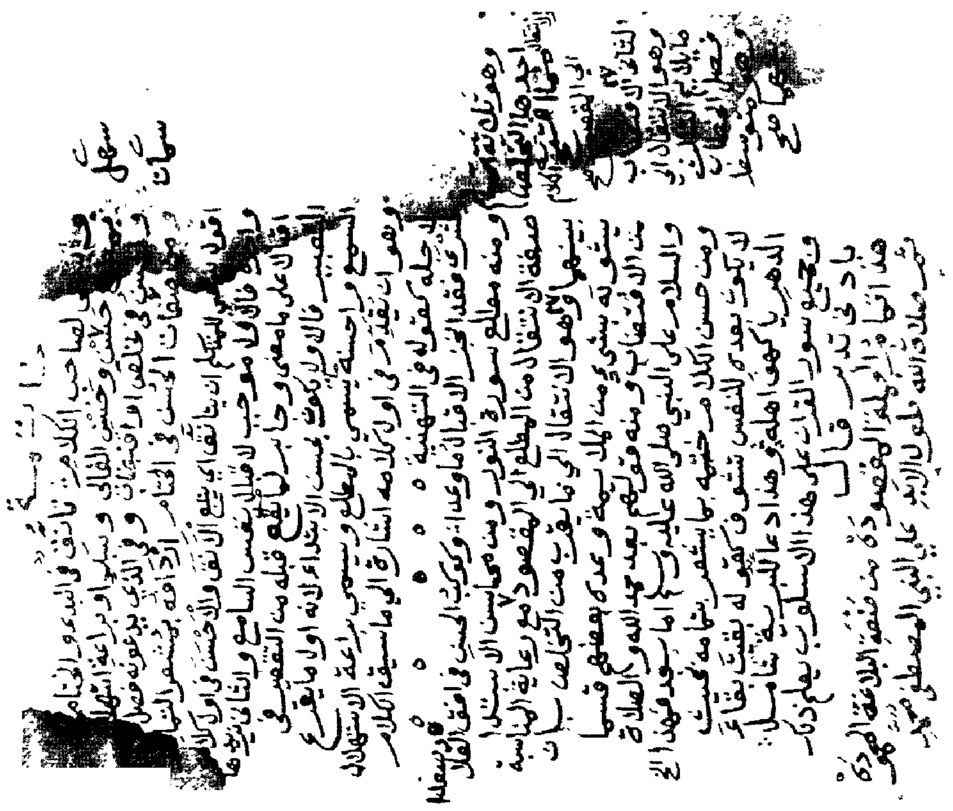
ملاحظ المطبعة
محمد أمين عمران

مدير المطبعة
رستم مصطفى الحلبى

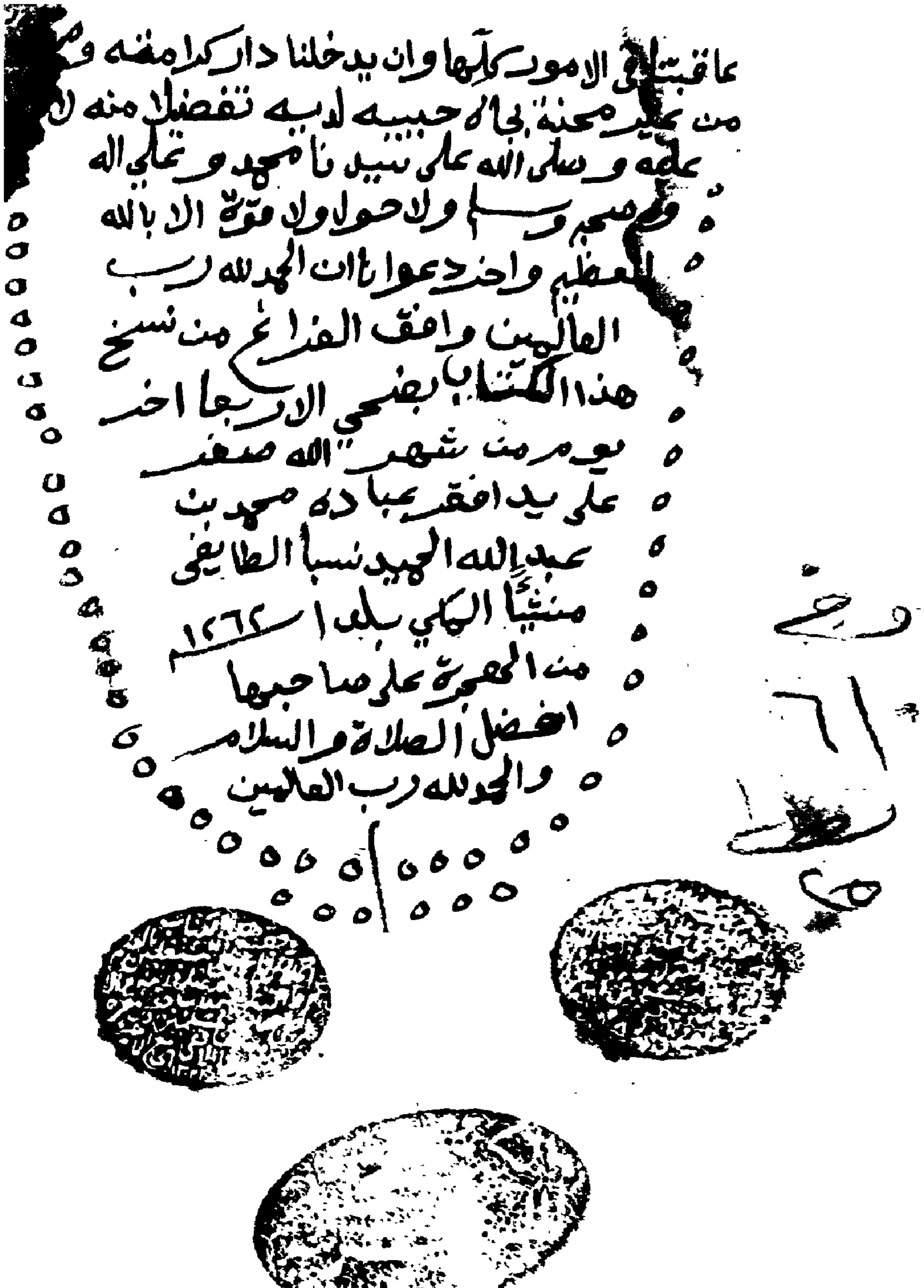

شرح الشيخ الفقير الحقير الراجي
من مولاه الخروج من سجن التقصير
احمد الدمنهوري على المنظومة
المسماة بالجوهر المكنون
في علم المعاني والبيان والبديع
للعلامة العارف بالله الشيخ
عبد الرحمن الأخضري رحمه الله
ونفعنا به والمسلمين
٧٦٦
١٦٠٦٥
كامل
عليك بارباب الصدور فمن غدا ... مضافا لارباب الصدور تصدرا
وإياك أن ترضى صحابة ناقص ... فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
زيد الطويل الأزرق ابن مالك ... في بيته بالأمس كان متكئا
بيده غصن لواه فالتوى ... فهذه عشر المقولات سوى











عاقبتنا في الامور كلها وان يدخلنا دار كرامته و
من علينا بمحبة نبي الله حبيبه لديه تفضيلا منه ل
عليه وصلى الله على نبينا محمد وعلى اله
وصحبه وسلم ولا حول ولا قوة الا بالله
العظيم واخر دعوانا ان الحمد لله رب
العالمين وافق الفراغ من نسخ
هذا الكتاب بضحى الاربعا اخر
يوم من شهر الله صفر
على يد افقر عباده محمد بن
عبد الله الحميد نسبا الطايفي
منشئا المكي بلدا ١٢٦٢
من الهجرة على صاحبها
افضل الصلاة والسلام
والحمد لله رب العالمين

ترجمة المؤلف

أحمد الدمنهوري

تكشف التراجم التي وضعها الجبرتي في كتابه المعروف «عجائب الآثار» لعلماء الأزهر أن الدراسة في الجامع الأزهر لم تقتصر على الدراسات الشرعية واللغوية والأدبية، من فقه وأصول وتفسير وحديث وبلاغة وتوحيد ونحو وصرف، بل تجاوزتها إلى دراسة الفلك الذي كان يطلق عليه علم الهيئة، وكان لبعض علماء الأزهر مؤلفات فيه، وكانت تدرس علوم أخرى على نطاق ضيق مثل: الحساب، والجبر، والهندسة، والمساحة والجيولوجيا، وفيها وضع الشيخ أحمد الدمنهوري مؤلفاً، تحدث فيه عن المياه الجوفية، وعيون المياه، والآبار، وغيرها من الموضعات.

كان الشيخ أحمد الدمنهوري واحداً من علماء الأزهر الذين عُرفوا بالثقافة الواسعة التي شملت إلى جانب العلوم الشرعية واللغوية الرياضيات والهندسة والفلك والطب، وأسهم بالتأليف في بعضها، وهذه العلوم وإن كانت تدرس على استحياء في ذلك الوقت، فإنها تعني أن هناك من كان يعلمها ويدرسها، وأن جذور هذه العلوم لم تنطفئ منذ أن ازدهرت الحضارة الإسلامية، لكنها ظلت خافتة تنتظر من يبعث فيها الحركة والنشاط.

مولد أحمد الدمنهوري ونشأته

وُلد أحمد بن عبد المنعم بن صيام سنة (1101هـ= 1689م) بدمنهور، وإليها نُسب، فعرف بأحمد الدمنهوري، ودرس في بلدته، فحفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة، ثم رحل إلى القاهرة، والتحق بالأزهر صغيراً، وتلقى فيه العلوم الشرعية واللغوية وغيرها على عدد من مشايخ الأزهر وعلمائه، من أمثال الشيخ عبد الوهاب الشنواني، وعبد الرؤوف البشبيشي، وعبد الجواد المرحومي، وعبد الدائم الأجهوري، وغيرهم.

وقد أورد الجبرتي أسماء شيوخ الدمنهوري، والكتب التي درسها عليهم وأجازوه بها، وهي تشمل الفقه على المذاهب الأربعة، وقد جد في تحصيله على هذه المذاهب، حتى أطلق عليه المذاهبي، والتفسير والحديث والمواريث والقراءات والتصوف والنحو والبلاغة، والهندسة والفلك والفلسفة والمنطق.

إجازاته

وقد حفظ لنا الشيخ الدمنهوري في رسالة له مخطوطة بعنوان «اللطائف النورية في المنح الدمنهورية» ما أخذه عن شيوخه وما درسه واستفاده بجهوده الذاتية، وسأنقل طرفاً منها؛ حتى يتبين لك الحركة العلمية في مصر زمن الدمنهوري، وأن ما يصوره بعض الباحثين من ظلام تلك الفترة إنما هو محض افتراء وابتعاد عن الحقيقة، وافتئات على الموضوعية، يقول الدمنهوري:

«... أخذت عن أستاذنا الشيخ علي الزعتري الحساب، واستخراج المجهولات، وما توقف عليها كالفرائض والمواريث، والميقات... وأخذت عن سيدي أحمد القرافي الحكيم بدار الشفاء بالقراءة عليه كتاب الموجز، واللمحة العفيفة في أسباب الأمراض وعلاماتها، وبعضاً من قانون ابن سينا، وبعضاً من منظومة ابن سينا الكبرى... وقرأت على أستاذنا الشيخ سلامة الفيومي أشكال التأسيس في الهندسة... وقرأت على الشيخ محمد الشهير بالشحيمي منظومة في علم الأعمال الرصدية (الفلك)... ورسالة في علم المواليد، أعني الممالك الطبيعية وهي الحيوانات والنباتات والمعادن...».

وكان ينافس الشيخ الدمنهوري في تحصيل تلك العلوم الشيخ حسن الجبرتي والد المؤرخ المعروف عبد الرحمن الجبرتي، وكان فقيهاً حنفيّاً، عالِماً باللغة، وتصدر للإمامة والإفتاء وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، ثم ولَّى وجهه شطر العلوم التي كانت تراثاً مستغلقاً، فجمع كتبها، وفك رموزها وأحسن قراءتها والتعامل معها، وظل يتعلم ويدرس، حتى استقام له الأمر، وتمكن في علوم الهندسة والكيمياء والفلك، وصنع الآلات، ولجأ إليه مهرة الصناع يستفيدون من علمه، ودرس عليه كبار المستشرقين الذين كانوا يفدون عليه.

ملجأ الأمراء

تبوأ الدمنهوري المكانة التي يستحقها من التقدير والإجلال، فقدمه علماء الأزهر لعلمه وفضله، وأنزلوه قدره؛ فتولى مشيخة الجامع الأزهر سنة (1183هـ= 1768م) خلفاً للشيخ عبد الرؤوف محمد السجيني.

وكان الخليفة العثماني «مصطفى بن أحمد خان» له عناية ومعرفة بالعلوم الرياضية والفلك، فكان يراسل الشيخ الدمنهوري ويهاديه ويبعث له بالكتب، وكان يفعل ذلك مع الجبرتي الكبير.

ويتحدث الجبرتي عن مكانة الدمنهوري بقوله: «هابته الأمراء؛ لكونه كان قوّالاً

للحق، أمَّاراً بالمعروف، سمحاً بما عنده من الدنيا، وقصدته الملوك من الأطراف وهادته بهدايا فاخرة، وسائر ولاة مصر كانوا يحترمونه، وكان شهير الصيت عظيم الهيبة...».

وبلغ من تقدير الأمراء له وتعظيمهم لحرمته أنه لما نشبت فتنة بين طائفة من المماليك وأتباعهم، قصده أحد أمراء الطائفتين مستنجداً به؛ إذ لم يجد بيتاً آمناً يحتمي به غير بيت الشيخ الدمنهوري في بولاق، فلما طلب خصومه من الشيخ تسليمهم له رفض، ولم يجرؤ واحد منهم على اقتحام بيت الشيخ مراعاة لحقه ومنزلته.

مؤلفاته

كان الدمنهوري غزير التأليف متنوع الإنتاج الفكري، ومعظم إنتاجه لا يزال مخطوطاً حبيساً لم يرَ النور بعد، ومن مؤلفاته:

1-حلية اللب المصون في شرح الجوهر المكنون، في البلاغة.
2-نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف، في مصطلح الحديث.
3-سبيل الرشاد إلى نفع العباد، في الأخلاق.
4-رسالة عين الحياة في استنباط المياه، في الجيولوجيا.
5-القول الصريح في علم التشريح، في الطب.
6-منهج السلوك في نصيحة الملوك، في السياسة.
7-الدرة اليتيمة في الصنعة الكريمة، في الكيمياء.
8-الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني، في الفقه الحنبلي.
9-فيض المنان بالضروري من مذهب النعمان، في الفقه الحنفي.
10-الكلام السديد في تحرير علم التوحيد.
11- كشف اللثام عن محذرات الأفهام.
12-إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق.
13-إتحاف البرية بمعرفة العلوم الضرورية.
14-إحياء الفؤاد بمعرفة خواص الأعداد.
15-إرشاد الماهر إلى كنز الجواهر في علم الحروف والأسماء.
16-أشرف المعارج في علم الزيارج.

17-إقامة الحجة الباهرة عن هدم كنائس مصر والقاهرة.
18-الأنوار الساطعة على أشرف المربعات.
19-إيضاح المشكلات من متن الاستعارات.
20-بلوغ الأرب في أسماء سلاطين العرب.
21-تحفة الملوك في علم التوحيد والسلوك.
22-تنوير المقلتين بضياء أوجه الوجوه بين السورتين.
23-الحذاقة بأنواع العلاقة.
24-حسن الإنابة في إحياء ليلة الإجابة.
25-حسن التغيير لما للطيبة من التكبير.
26-حلية الأبرار فيما في اسم علي من الأسرار.
27-خلاصة الكلام على وقف حمزة وهشام.
28-درة التوحيد.
29-الدرة اليتيمة في الصنعة الكريمة.
30-دقائق الألمعية على رسالة الوضعية.
31-الزهر الباسم في علم الطلاسم.
32-شفاء الظمآن بسر قلب القرآن.
33-طريق الاهتداء بأحكام الإمامة والاقتداء.
34-عقد الفرائد فيما للمثلث من الفوائد.
35-غنية الفقير لما للطيبة من التكبير.
36-القول الأقرب في علاج لسع العقرب.
37-القول المفيد لمعاني درة التوحيد.
38-القول المنيف في بيان أسماء التآليف.
39- اللطائف النورية في المنح الدمنهورية.
40-منتهى الإرادات في تحقيق الاستعارات.
41-المنح الوفية في شرح الرياض الخليفية.
42-منح الأثيم الحائر عن التمادي في فعل الكبائر.

وقد تضمن كتابه اللطائف النورية أسماء جميع مؤلفاته التي وضعها، وكذلك ذكرها الجبرتي في تاريخه.

وفاته

طالت حياة الشيخ حتى تجاوز التسعين من عمره، لكنها كانت حياة حافلة بطلب العلم وتحصيله وتدريسه والتأليف فيه، وظل على هذا النحو حتى لبى نداء ربه في يوم الأحد الموافق (10 من رجب 1192هـ= 4 من أغسطس 1778م).

تاريخ علم البلاغة

كان هذا العلم منثوراً في كتب تفسير القرآن عند بيان إعجازه وفي كتب شرح الشعر ونقده ومحاضرات الأدباء من أثناء القرن الثاني من الهجرة. فألف أبو عبيدة معمر ابن المثنى المتوفى سنة 144 هـ كتاب مجاز القرآن، وألف الجاحظ عمرو بن بحر المتوفى سنة 344 هـ كتباً كثيرة في الأدب، وكان بعض من هذا العلم منثوراً أيضاً في كتب النحو مثل كتاب سيبويه، ولم يخص بالتأليف إلا في أواخر القرن الثالث إذا ألف عبد الله بن المعتز الخليفة العباسي المولود سنة247 هـ والمتوفى سنة 296 هـ قتيلاً بعد أن بويع له بالخلافة ومكث يوما واحداً خليفة كتاب البديع أودعه سبعة عشر نوعاً وعد الاستعارة منها.

ثم جاء الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471 هـ فألف كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة أولهما في علم المعاني، والثاني في علم البيان، فكانا أول كتابين ميزا هذا العلم عن غيره، ولكنهما كانا غير ملخصين، ولا تامي الترتيب فهما مثل در متناثر كنزه صاحبه لينظم منه عقداً عند تأخيه، فانبرى سراج الدين يوسف بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي المعتزلي المولود سنة 555 هـ والمتوفى سنة 626 هـ إلى نظم تلك الدرر، فألف كتابه العجيب المسمى مفتاح العلوم في علوم العربية، وأودع القسم الثالث منه الذي هو المقصود من التأليف مسائل البلاغة دونها على طريقة علمية صالحة للتدريس والضبط، فكان الكتاب الوحيد اقتبسه من كتابي الشيخ عبد القاهر، ومن مسائل الكشاف في تفسير القرآن للزمخشري، فأصبح عمدة الطالبين لهذا العلم وتتابع الأدباء بعده في التأليف في هذا العلم الجليل.

مقدمة في الفصاحة والبلاغة والأسلوب

الفصاحة

الفصاحة: الظهور والبيان، تقول: أَفْصَحَ الصُّبْحُ إِذَا ظَهَرَ. والكلامُ الفصيحُ ما كان واضحَ المعنى، سَهلَ اللفظِ، جَيِّدَ السَّبَك. ولهذا وجَب أن تكون كلُّ كلمةٍ فيه جارية على القياس الصرفي[1]، بينةً في معناها، مفهومةً عَذْبَةً سَلِسَة.

وإنما تكونُ الكلمة كذلك إذا كانت مألوفَةَ الاستعمال بين النابهين من الكتاب والشعراء؛ لأنها لم تَتَداولها ألسنتُهم، ولم تَجْرِ بها أَقلامهم، إلا لمكانها من الْحُسن باستكمالها جميعَ ما تقدمَ من نعوت الجودة وصفات الجمال.

والذوقُ السليمُ هو العمدَةُ في معرفةِ حُسن الكلمات وسَلاستِها، وتمييز ما فيها من وجوه البشاعة ومظاهر الاستكراه؛ لأن الألفاظَ أصواتٌ، فالذي يطْرَبُ لصَوْت البُلبُل، ويَنْفِر من أصوات البُومِ والغِرْبَان، يَنْبو سمعه عن الكلمة إذا كانت غريبة مُتَنَافِرَة الحروف[2]. ألا ترى أن كلمتي «الْمُزنة» و«الدِّيمة» للسحابة الْمُمْطِرة، كلتاهما سَهلَة عذْبَةٌ يسكن إليها السمع، بخلاف كلمة «البُعَاق» التي في معناها؛ فإنها قبيحة تَصُك الآذان. وأمثال ذلك كثير في مُفردات اللغة تستطيع أن تُدْركه بذَوْقِك.

ويشترط في فصاحة التركيب فوقَ جَرَيَانِ كلماته على القياس الصحيح وسهولتِها أن يسلم من ضَعفِ التأليفِ، وهو خروج الكلام عن قواعد اللغة المطردَة كرجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في قول سيدنا حَسانَ رضي الله عنه[3].

---

(1) فقول المتنبي:

فلا يُبرم الأمر الذي هو حالل ... ولا يحلل الأمر الذي هو يبرم

غير فصيح؛ لأنه اشتمل على كلمتين غير جاريتين على القياس الصرفي، وهما حالل، ويحلل. فإن القياس حال ويحل بالإدغام.

(2) تنافر الحروف: وصف في الكلمة يوجب ثقلها على السمع وصعوبة أدائها باللسان، ولا ضابط لمعرفة الثقل والصعوبة سوى الذوق السليم المكتسب بالنظر في كلام البلغاء وممارسة أساليبهم.

(3) هو شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، أجمعت العرب على أنه أشعر أهل المدر. قيل: إنه عاش 120 سنة، 60 في الجاهلية و 60 في الإسلام، وتوفي سنة 54 هـ.

وَلَـوْ أَنَّ مَجْـداً أَخْلَـدَ الدَّهْـرَ واحِـداً مِنَ النـاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْـرَ مُطْعِمَـا[1]

فإن الضمير في «مجده» راجع إلى «مُطعما» وهو متأخر في اللفظ كما ترى، وفي الرتبة؛ لأنه مفعول به، فالبيت غير فصيح.

ويشترك أن يسلم التركيب من تنافر الكلمات، فلا يكون اتصالَ بعضها ببعض مما يُسبِّب ثِقَلها على السمع، وصُعوبَةَ أدائها باللسان، كقول الشاعر:

وقَبْــرُ حَــربٍ بِمكــانٍ قَفْــرُ ولَــيْسَ قُــرْبَ قَبْـرِ حَـربٍ قَبْـرُ[2]

قيل: إن هـذا البيتَ لا يَتَهَيَّأُ لأحـد لأن يُنْشدَهُ ثـلاثَ مـراتٍ متواليـاتٍ دونَ أن يَتَتَعْتَعَ[3]، لأن اجتماعَ كلماته وقُربَ مخارج حروفها، يُحْدِثَانِ ثِقَلاً ظاهراً، مع أن كل كلمة منه لو أُخذت وحدها كانت غير مُسْتَكْرَهةٍ ولا ثقيلة.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد اللفظي، وهو أن يكون الكلام خَفِيَّ الدلالة على المعنى المراد بسبب تأخير الكلمات أو تقديمها عن مواطنها الأصلية أو بالفصل بين الكلمات، التي يجب أن تتجاوزَ ويتصلَ بعضها ببعض، فإذا قلت: «ما قرأ إلا واحداً محمدٌ مع كتاباً أخيه» كان هذا الكلام غيرَ فصيح لضعفِ تأليفه، إذ أصله «ما قرأ محمدٌ مع أخيه إلا كتاباً واحداً»، فقُدِّمت الصفة على الموصوف، وفُصل بين المتلازمين، وهما أداةُ الاستثناء والمستثنى، والمضافُ والمضافُ إليه. ويشبه ذلك قول أبي الطِّيب المتنبي[4]:

أَنَّـى يَكـونُ أَبَـا الْبَـرِيَّةِ آدمٌ وَأَبُـوكَ وَالـثَّقَلَانِ أَنْـتَ مُحمـدُ؟[5]

والوضع الصحيح أن يقول: كيف يكون آدم أبا البرية، وأبوك محمد، وأنت الثقلان؟ يعني أنه قد جَمَعَ ما في الخليقة من الفضل والكمال، فقد فَصَلَ بين المبتدأ والخبر، وهما «أبوك محمد»، وقَدَّم الخبر على المبتدأ تقديماً قد يدعو إلى اللبس في

---

(1) هو مطعم بن عدي أحد رؤساء المشركين، وكان يذب عن النبي صلى الله عليه وسلم. ومعنى البيت: أنه لو كان مجد الإنسان أو شرفه سبباً لطول حياته وخلوده في هذه الدنيا، لكان مطعم بن عدي أولى الناس بالخلود؛ لأنه حاز من المجد والسؤدد ما لم يحزه غيره.

(2) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ولعله مصنوع.

(3) تتعتع في الكلام: تردد فيه من حصر أوعى.

(4) أبو الطيب المتنبي: هو أحمد بن الحسين الشاعر الطائر الصيت، كان من المطلعين على غريب اللغة، وشعره غاية في الجودة، يمتاز بالحكمة وضرب الأمثال وشرح أسرار النفوس، ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة سنة 303 هـ، وتوفي سنة 354هـ.

(5) الثقلان: الإنس والجن، والبيت من قصيدة طويلة في مدح شجاع بن محمد الطائي.

قوله «والثقلان أنت»؛ على أنه بعد التعسف لم يسلم كلامُه من سُخف وهَذَر.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد المعنوي، وهو أن يَعمد المتكلم إلى التعبير عن معنى فيستعمل فيه كلماتٍ في غير معانيها الحقيقية، فيُسيء اختيار الكلمات للمعنى الذي يُريده، فيضطرب التعبير ويلتبس الأمر على السامع. مثال ذلك أن كلمة اللسان تُطلق أحياناً ويُراد بها اللغة، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾[1] أي ناطقاً بلغة قومه، وهذا استعمال صحيح فصيح، فإذا استَعْمَلَ إنسانٌ هذه الكلمةَ في الجاسوس، وقال: «بَثَّ الحاكم ألسنته في المدينة» كان مخطئاً، وكان في كلامه تعقيدٌ معنوي، ومن ذلك قول امرئ القيس[2] في وَصْفِ فرَس:

وَأَرْكَبُ في الرَّوْعِ خَيفانةً ... كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنتشر[3]

الْخَيفانةُ في الأصل الجرادة، ويريد بها هنا الفرس الخفيفة، وهذا لا بأس به وإن كان تشبيه الفرس بالجرادة لا يخلو من ضعف.

أما وصف هذه الفرس بأن شَعر ناصيتها طويلٌ كَسَعف النخل يُغَطّي وجهها، فغير مقبول؛ لأن المعروف عند العرب أن شعرَ الناصية إذا غَطَّى العينين لم تكن الفرس كريمة ولم تكن خفيفة.

ومن العقيد المعنوي قول أبي تَمَّام[4]:

جَذَبْتُ نَدَاهُ غدوةَ السَّبْتِ جَذْبَةً ... فخر صَرِيعاً بينَ أَيْدِي القصائد[5]

فإنه ما سكتَ حتى جعل كرم ممدوحة يَخرُّ صريعاً وهذا من أقبح الكلام.

البلاغة

أما البلاغةُ فهي تأديةُ المعنى الجليل واضحاً بعبارة صحيحة فصيحة، لها في النفس أثر خلاب، مع ملاءمة كلِّ كلام للموطن الذي يُقالُ فيه، والأشخاص الذين يُخاطَبون.

---

(1) إبراهيم: 4.

(2) هو رأس شعراء الجاهلية وقائدهم إلى الافتنان في أبواب الشعر وضروبه، ولد سنة 130 ق هـ، وآباؤه من أشارف كندة وملوكها، وتوفي سنة 80 ق هـ، وله المعلقة المشهورة.

(3) الروع: الفزع، والسعف جمع سعفة: وهي غصن النخل.

(4) أبو تمام: هو حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور. كان واحد عصره في الغوص وراء المعاني وفصاحة الشعر وكثرة المحفوظ، وتوفي بالموصل سنة 231 هـ.

(5) الندى: الجود. وخرَّ صريعاً: سقط على الأرض.

فليست البلاغةُ قبلَ كل شيء إلّا فنّاً من الفنون يَعْتمِد على صفاء الاستعداد الفِطري ودقة إدراك الجمال، وتبَين الفروق الخفية بين صنوف الأساليب. وللمرانة يدٌ لا تُجحَد في تكوين الذوق الفنّي، وتنشيط المواهب الفاترة، ولا بد للطالب إلى جانب ذلك من قراءة طرائف الأدب، والتّملؤ من نَميره الفياض، ونقدِ الآثار الأدبية والموازنة بينها، وأن يكون له من الثقة بنفسه ما يدفعه إلى الحكم بحسن ما يراه حسناً ويقبح ما يَعُدُّه قبيحاً.

وليس هناك من فرق بين البليغ والرَّسام إلا أنَّ هذا يتناول المسموع من الكلام، وذلك يُشاكل بين المرئي من الألوان والأشكال، أما في غير ذلك فهما سواء، فالرَّسام إذا همَّ برسم صورة فكّر في الألوان الملائمة لها، ثم في تأليف هذه الألوان بحيث تخْتَلِب الأبصار وتُثير الوجدان، والبليغ إذا أراد أن يُنشئ قصيدة أو مقالة أو خطبة فكَّر في أجزائها، ثم دعا إليه من الألفاظ والأساليب أخفها على السمع، وأكثرها اتصالاً بموضوعه، ثم أقواها أثراً في نفوس سامعيه وأروعَها جمالاً.

فعناصر البلاغة إذاً لفظٌ ومعنًى وتأليفٌ للألفاظ يَمْنَحَها قُوة وتأثيراً وحُسناً. ثم دقةٌ في اختيار الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال السامعين والنَّزْعةِ النفسية التي تَتَمَلَّكهم وتُسَيْطِرُ على نفوسهم، فَرُبَّ كلمة حَسُنت في موطن ثم كانت نابية مُسْتَكْرَهَةً في غيره. وقديماً كرِهَ الأُدباء كلمة «أيضاً» وعَدُّوها من ألفاظ العلماء فلم تَجْرِ بها أقلامهم في شعر أو نثر حتى ظَهَرَ بينهم من قال:

رُبَّ ورقَاء هَتُوفٍ في الضُّحا ... ذَاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ في فَنَنِ[1]
ذَكَرَت إِلْفاً ودهْراً سَالِفاً ... فَبَكت حُزناً فَهَاجت حَزَنِي[2]
فَبُكائي رُبَّمَا أرَّقها ... وبُكاها رُبَّمَا أرَّقني[3]
ولقد تشكو فما أفهمُها ... ولقد أشكو فما تفهمُني
غيْرَ أنّي بِالْجَوَى أعرِفُها ... وهْيَ «أيضاً» بِالْجُوَى تعرِفُني

فوَضَعَ «أيضاً» في مكان لا يتطلب سواها ولا يتقبل غيرها، وكان لها من الروعة

(1) الورقاء: الحمامة في لونها بياض إلى سواد. والهتوف: كثيرة الصياح. والشجو: الهمم والحزن. والصدح: رفع الصوت بالغناء، والفنن: الغصن.
(2) الإلف: الأليف.
(3) الأرق: السهر، وأرقها: أسهرها.

والْحُسن في نفس الأديب ما يَعْجِزُ عنه البيان.

ورُبَّ كلام كان في نفسه حَسَناً خلاباً حتى إذا جاء في غير مكانه، وسقَطَ في غير مَسْقَطِه، خرج عن حدِّ البلاغة، وكان غَرَضاً لسهام الناقدين.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي لكافور الإخشيدي[1] في أول قصيدة مدحه بها:

كَفَى بِكَ داءً أن تَرَى الموتَ شافيا وحَسْبُ الْمَنَايا أن يَكُنَّ أَمانيا[2]

وقوله في مدحه:

وَما طرَبِي لَمَّا رأيتُك بِدعةً لقد كنتُ أَرْجُو أن أراكَ فأطْرَبُ

قال الواحدي[3]: هذا البيت يشبه الاستهزاء فإنه يقول: طَرِبْتُ عند رؤيتك كما يَطْرَبُ الإنسان لرؤية المضحكات. قال ابن جِنِّي[4]: لما قرأت على أبي الطيب هذا البيت قلتُ له: ما زِدتَ على أن جعلتَ الرجل قِرْداً، فَضَحِكَ. ونرى أن المتنبي كان يَغْلي صَدرُه حِقداً على كافور وعلى الأيام التي ألجأَته إلى مدحه؛ فكانت تَفِر من لسانه كلماتٌ لا يستطيع احتباسَها؛ وقديماً زَلَّ الشعراء لمعنى أو كلمة نَفَّرت سامعيهم، فأخرجت كلامهم عن حد البلاغة، فقد حَكَوا أن أبا النجم[5] دخل على هشام ابن عبد الملك وأنشده:

صَفراءُ قد كادَت ولَمَّا تَفْعَلِ كأَنَّهَا في الأفْقِ عيْنُ الأحوَلِ[6]

وكان هشام أحْوَلَ فأمر بحبسه.

---

(1) كافور الإخشيدي: هو الأمير المشهور صاحب المتنبي، وكان عبداً اشتراه الإخشيد ملك مصر سنة 312 هـ فنسب إليه وأعتقه، فترقى عنده، وما زالت همته تسمو به حتى ملك مصر سنة 355 هـ، وكان من شجاعته فطناً ذكيّاً حسن السياسة، وتوفي بالقاهرة سنة 357 هـ.

(2) كفى بك: أي كفاك فالباء زائدة، والمنايا: جمع منية وهي الموت، والأماني: جمع أمنية وهي الشيء الذي تتمناه؛ يخاطب أبو الطيب نفسه ويقول: كفاك داء رؤيتك الموت شافياً لك، وكفى المنية أن تكون شيئاً تتمناه.

(3) الواحدي: مفسر عالم بالأدب، مولده ووفاته بنيسابور، وكتبه البسيط والوسيط والوجيز في التفسير مخطوطة، وشرحه لديوان المتنبي مطبوع توفي سنة 468 هـ.

(4) ابن جني: هو من أئمة النحو والعربية ولد في الموصل وتوفي ببغداد سنة 392 هـ، ومن مؤلفاته الخصائص في اللغة، وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني.

(5) أبو النجم: هو الفضل بن قدامة، وهو من رجال الإسلام، والفحول المتقدمين في الطبقة الأولى منهم، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار طويلة، وكانت وفاته آخر دولة بني أمية.

(6) قيل: هذا البيت في وصف الشمس، والأحول: من بعينه حول، وهو ظهور البياض في مؤخر العين، ويكون السواد من قبل المحاق.

ومدح جرير[1] عبد الملك بن مروان بقصيدة مطلعها:

«أَتَصْحُو أَمْ فُؤَادُكَ غَيْرُ صَاحِ» فاستنكر عبدُ الملك هذا الابتداء وقال له: بل فؤادك أنت.

وَنَعَى علماء الأدب على البُحْتَرِي[2] أن يبدأ قَصيدةً يُنشدها أمامَ ممدوحه بقوله:

«لَكَ الْوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ تَقَاصَرَ آخِرُهُ».

وعابوا على المتنبي قولَهُ في رثاء أُمّ سيف الدولة[3]:

صلاةُ اللهِ خالِقِنَا حَنوطٌ عَلَى الْوَجْهِ المكفَّنِ بِالْجَمَالِ[4]

قال ابنُ وَكِيع[5]: إن وصفه أمَّ الملك بجمال الوجه غيرُ مختار.

وفي الحق أن المتنبي كان جريئاً في مخطابة الملوك، ولعل لعظم نفسه وعَبْقَريَّته شأناً في هذا الشذوذ.

إذن لا بد للبليغ أوَّلاً من التفكير في المعاني التي تجيش في نفسه، وهذه يجب أن تكون صادقة ذاتَ قيمة وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامةِ النظر ودقة الذوق، وتنسيق المعاني وحسن ترتيبها، فإذا تم له ذلك عَمَدَ إلى الألفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة، فألف بينها تأليفاً يكسبها جمالاً وقوة، فالبلاغة ليست في اللفظ وحده، وليست في المعنى وحده، ولكنها أثرٌ لازمٌ لسلامة تأليف هذين وحُسْن انسجامهما.

---

(1) جرير: هو ابن عطية التميمي، أحد الشعراء الثلاثة المقدمين في دولة بني أمية، وهم: الأخطل، وجرير، والفرزدق، وقد فاق صاحبيه في بعض فنون الشعر، وتوفي سنة 110 هـ.

(2) البحتري: شاعر مطبوع من شعراء الدولة العباسية، سئل أبو العلاء المعري: من أشعر الثلاثة: أبو تمام أم البحتري أم المتنبي؟ فقال: أبو تمام والمتنبي حكيمان، وإنما الشاعر البحتري. وكانت ولادته بمنبج (وهي بلدة قديمة بين حلب والفرات)، وتوفي بها سنة 284 هـ.

(3) سيف الدولة: هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان، كان ملكاً على حلب، وكان أديباً شاعراً مجيداً محباً لجيد الشعر شديد الاهتزاز له؛ قيل: لم يجتمع بباب أحد من الملوك بعد الخلفاء ما اجتمع ببابه من الشعراء، وقد انقطع المتنبي إليه وخصه بمدائحه. وكانت ولادته سنة 303 هـ وهي سنة ولادة المتنبي، ووفاته سنة 356 هـ بعد مقتل المتنبي بسنتين.

(4) الصلاة: الرحمة، والحنوط: طيب يخلط للميت. يدعو لها بأن تكون رحمة الله لها بمنزلة الحنوط للميت.

(5) ابن وكيع: شاعر مجيد، أصله من بغداد، ولد في تنيس بمصر، وتوفي بها سنة 393 هـ وله ديوان شعر.

الأسلوب

وبعد هذا يحسن بك أن تعرف شيئاً عن الأسلوب الذي هو المعنى المصوغُ في ألفاظ مؤلفة على صورة تكونُ أقربَ لنَيل الغرض المقصود من الكلام، وأفعل في نفوس سامعيه، وأنواع الأساليب ثلاثة:

1-الأسلوب العلمي: وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق السليم والفكر المستقيم، وأبعدُها عن الخيال الشعري، لأنه يخاطب العقل، ويناجي الفكر ويَشرَح الحقائق العلمية التي لا تخلو من غموض وخفاء، وأظهرُ ميزات هذا الأسلوب الوُضوح. ولا بد أن يبدوَ فيه أثر القوة والجمال، وقوته في سطوع بيانه ورصانة حُججه، وجَمَالهُ في سُهولة عباراته، وسلامةِ الذوق في اختيار كلماته، وحُسنِ تقريره المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام.

فيجب أن يُعنى فيه باختيار الألفاظ الواضحة الصريحة في معناها الخالية من الاشتراك، وأن تُؤَلّف هذه الألفاظ في سهولة وجلاء، حتى تكون ثوباً شفّاً للمعنى المقصود، وحتى لا تصبح مثاراً للظنون، ومجالاً للتوجيه والتأويل.

ويحسن التَّنَحِّي عن المجاز ومُحَسِّنَات البديع في هذا الأسلوب؛ إلا ما يجيء من ذلك عفواً من غير أن يَمَسَّ أصلاً من أصوله أو ميزة من ميزاته. أما التشبيه الذي يُقصد به تقريب الحقائق إلى الأفهام وتوضيحُها بذكر مماثلها، فهو في هذا الأسلوب حسن مقبول.

ولسنا في حاجة إلى أن نُلقي عليك أمثلة لهذا النوع، فكتُبُ الدراسة التي بين يديك تجري جميعُها على هذا النحو من الأساليب.

2-الأسلوب الأدبي: والجمال أبرز صفاته، وأظهر مميزاته، ومنشأ جماله ما فيه من خيال رائع، وتصوير دقيق، وتلمُّس لوجوه الشبه البعيدة بين الأشياء، وإلباس المعنوي ثوب المحسوس، وإظهار المحسوس في صورة المعنويّ.

فالمتنبي لا يَرَى الْحُمَّى الراجعةَ كما يراها الأطباء أثراً لجراثيم تَدْخُل الجسم، فترفع حرارته، وتُسبب رِعْدة وقُشَعْرِيرةً، حتى إذا فرغت نوبَتها تَصَبَّبَ الجسم عَرَقاً، ولكنه يُصَوِّرُها كما تراها في الأبيات الآتية:

وَزَائِرَتِــــي كَـــأَنَّ بهـــا حَـــيَاءً فَلَـسْيَسَ تَــزُورُ إِلَّا فــي الظَّـــلامِ[1]
بَــذَلْتُ لَهَـا الْمَطَـارِف وَالْحَـشَايَا فَعَافَــتها وباتَــتْ فــي عظامِــي[2]
يَـضِيقُ الجلـدُ عَـنْ نَفْـسِي وعَــنها فَتُوسِــعُهُ بِأَنْـــواعِ الــسَّقَامِ[3]
كَـأَنَّ الـصبحَ يطْـرُدُها فتجـري مَـدَامِعُهَا بأَربعَــةِ سِــجام
أُراقِــبُ وقْـتَها مِــنْ غَيْــرِ شَـوْقٍ مُـرَاقَبَةَ الْمَـشُوقِ الْمُـسْتَهَام[4]
ويَـصْدُقُ وعْـدُهَا وَالـصِّدْقُ شَـرٌّ إِذَا أَلْقَـاكَ فـي الْكُـرَب الْعِظَـام[5]

والغُيُوم لا يراها ابنُ الخياط[6] كما يراها العالمُ بخاراً مُتَراكِماً يَحُولُ إلى ماء إذا صادف في الجوّ طبقة باردة ولكنه يراها:

كَـأَن الْغُــيومَ جُـيُوشٌ تَـسُومُ مِـن العـدْل في كلِّ أَرض صلاحا[7]
إذَا قاتَــل المحـل فـيها الغَمَــامُ بِـصوْبِ الـرِّهام أَجَـادَ الكفاحـا[8]
يُقَــرْطِسُ بالطَّــلِّ فــيه السِّهَامِ وَيُـشْرِعُ بالـوَبْلِ فـيه الـرِّمَاحا[9]
وســلَّ علــيه سُــيوفَ البُــروقِ فَـأَثْخَنَ بالـضربِ فـيه الجـراحا[10]

(1) الواو ولو رب، أي رب زائرة لي، يريد بهذه الزائرة الحمى، وكانت تأتيه ليلاً، يقول: كأنها فتاة ذات حياء؛ فهي تزورني تحت سواد الليل.
(2) المطارف: جمع مطرف كمكرم وهو رداء من خز، الحشايا: جمع حشية وهي الفراش المحشو، وعافها: أبها. يقول هذه الزائرة أي الحمى لا تبيت في الفراش، وإنما تبيت في العظام.
(3) يقول: جلدي يضيق عن أن يسع أنفاسي ويسعها، فهي تذيب جسمي وتوسع جلدي بما تصيبه به من أنواع السقام.
(4) يقول: إنه يراقب وقت زيارتها خوفاً لا شوقاً.
(5) يريد بوعدها وقت زيارتها، ويقول: إنها صادقة الوعد؛ لأنها لا تتخلف عن ميقاتها، وذلك الصدق شر، لأنها تصدق فيما يضر.
(6) ابن الخياط: شاعر من أهل دمشق، طاف بالبلاد يمتدح الناس، وعظمت شهرته، وله ديوان شعر مشهور، توفي بدمشق سنة 517 هـ.
(7) تسوم من العدل في كل أرض صلاحاً، أي تولي كل أرض صلاحاً بالخصب والنماء.
(8) المحل: الجدب وهو انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلأ، والصواب: نزول المطر، والرهام: جمع رهمة وهي المطر الضعيف الدائم، والكفاح: القتال والمدافعة.
(9) القرطاس: الغرض أو الهدف، ويقال: قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض، فهو يقول: إن الغمام يسدد السهام إلى المحل فيقضي عليه، ومعنى يشرع الرماح يسددها، والوبل: المطر الشديد الضخم القطر.
(10) أثخن بالضرب فيه الجراح: بالغ الجراحة فيه.

تُـرَى أَلْـسُنُ الـنور تُثنـى علـيه فَاَعْجَـبْ مـنهن خُرْسـاً فِـصَاحا[1]

وقد يتظاهر الأَديب بإنكار أَسباب حقائق العلم، ويتَلمس لها من خياله أَسباباً تُثبت دَعواه الأَدبية وتُقوّي الغرض الذي يَنْشدُهُ، فَكَلَفُ البدر الذي يَظهر في وجهه ليس ناشئاً عما فيه من جبال وقيعان جافة كما يقول العلماءُ، لأن الْمَعرِّي[2] يرى لذلك سبباً آخر فيقول في الرثاء:

ومـا كلْفـةُ الـبَدْر الْمُنيـر قَدِيمـةً ولكـنها فـي وجْهـهِ أَثـرُ اللَّطـم[3]

ولا بد في هذا الأُسلوب من الوضوح والقوة؛ فقول المتنبي:

قِفي تَغْرَم الأُولى من اللَّحْظِ مُهجتي بثانـية والْمُـتْلِفُ الـشيءَ غارمُـه[4]

غير بليغ؛ لأنه يريد أنه نظر إليها نظرة أتلفت مهجته، فيقول لها قِفي لأنظرك نظرة أخرى ترد إلَيَّ مهجتي وتُحييها، فإن فعلتِ كانت النظرة غرْماً لِمَا أَتلفته النظرة الأُولى.

فانظر كيف عانينا طويلاً في شرح هذا الكلام الموجز الذي سبَّبَ ما فيه من حذف وسوء تأليف شِدةَ خفائه وبُعْدَه عن الأَذهان، مع أَن معناه جميل بديع، وفكرته مُؤيَّدة بالدليل.

وإذا أردت أن تَعرف كيف تَظْهر القوةُ في هذا الأَسلوب، فاقرأ قول المتنبي في الرثاء:

مَـا كُـنْتُ آمُـلُ قَـبلَ نَعْـشك أَن أَرى رضْـوَى علـى أَيْـدِي الـرجالِ يَـسيرُ[5]

ثم اقرأ قول ابن المعتز[6]:

قـد ذَهَـبَ الـناسُ ومـات الكمـالْ وصـاح صَـرْفُ الدّهْـر أَيـن الـرجالْ؟
هَـذَا أَبُـو العَـبَّاس فـي نَعْـشِه قُومُـوا انْظُـرُوا كـيف تَـسيرُ الجـبالْ

تجد أن الأَسلوب الأول هادئ مطمئن، وأن الثاني شديدُ الْمِرَّة عظيم القوة وربما

(1) النور: الزهر.
(2) المعري: هو أبو العلاء المعري اللغوي الفيلسوف الشاعر المشهور، ولد بالمعرة وهي بلد صغير بالشام، وعمي من الجدري وهو في الرابعة من عمره، وتوفي بالمعرة سنة 449 هـ.
(3) الكلفة: حمرة كدرة تعلو الوجه.
(4) غرم ما أتلفه: لزمه أداؤه، وتغرم جواب قفى وفاعله الأول، ومن اللحظ بيان للأولى، ومهجتي مفعول تغرم.
(5) رضوى: اسم جبل بالمدينة، شبه المرئي به لعظمته وفخامة قدره.
(6) ابن المعتز: هو عبد الله بن المعتز العباسي، أحد الخلفاء العباسيين، منزلته في الشعر والنثر رفيعة. ويشهر بتشبيهاته الرائعة، وهو أول من كتب في البديع، توفي سنة 296 هـ.

كانت نهايةُ قوته في قوله؛ «وصاح صرْفُ الدّهْر أَين الرجال»، ثم في قوله: «قوموا انظروا كيف تسير الجبال».

وجملة القول أن هذا الأُسلوب يجب أن يكون جميلاً رائعاً بديع الخيال، ثم واضحاً قويّاً. ويظن الناشئون في صناعة الأَدب أنه كلما كثر المجاز، وكثرت التشبيهات والأخيلة في هذا الأسلوب زاد حسنه، وهذا خطأ بَيّن، فإنه لا يذهب بجمال هذا الأُسلوب أَكثر من التكلف، ولا يُفْسِده شرٌّ من تَعمُّد الصناعة، ونَعْتقد أنه لا يُعْجبك قول الشاعر:

فأَمْطَرَت لُؤْلُؤاً مِن نَرْجِس وسقتْ ... وَرْداً وعضَّتْ على العُنَّاب بالبَرَدِ[1]

وهذا ومن السهل عليك أن تَعْرِف أَن الشعر والنثر الفني هما مَوْطِنا هذا الأسلوب ففيهما يزْدهِر وفيهما يبلغ قُنَّة الفتنة والجمال.

3-الأسلوب الخطابي: هنا تَبْرُزُ قوة المعاني والألفاظ، وقوة الحجة والبرهان، وقوة العقل الخصيب، وهنا يتحدث الخطيب إلى إرادة سامعيه لإثارة عزائمهم واستنهاض هممهم، ولجمال هذا الأسلوب ووضوحه شأْن كبير في تأثيره ووصوله إلى قرارة النفوس، ومما يزيد في تأثير هذا الأسلوب منزلة الخطيب في نفوس سامعيه وقوةُ عارضته، وسطوعُ حجته، ونَبَرَات صوته، وحسنُ إلقائه، ومُحْكَم إشارته.

ومن أَظهر مميزات هذا الأسلوب التكرار، واستعمال المترادفات، وضربُ الأمثال، واختيار الكلمات الجزلة ذات الرنين، ويحسن فيه أن تتعاقب ضروب التعبير من إخبار إلى استفهام إلى تعجب إلى استنكار، وأن تكون مواطن الوقف فيه قويةً شافية للنفس. ومن خير الأمثلة لهذا الأسلوب خطبة علي بن أبي طالب[2] رضي الله عنه لَمَّا أَغار سُفيانُ بنُ عوفٍ الأسدِي[3] على الأنبار[4] وقتل عامله عليها:

«هذا أُخُو غامدٍ قد بَلغتْ خيْله الأَنْبار وقَتلَ حَسَّانَ البَكريّ[5]، وأزال خَيْلَكمْ عنْ

(1) العناب: ثمر أحمر تشبه به الأنامل، والبرد، حب الغمام وتشبه به الأسنان.

(2) علي بن أبي طالب: هو رابع الخلفاء الراشدين، وأحد السابقين إلى الإسلام، وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره وقد اشتهر ببلاغته وشجاعته، توفي سنة 40 هـ.

(3) سُفيان بن عوف الأسدي: هو أحد بني غامد، وهي قبيلة باليمن، وقد بعثه معاوية لشن الغارة على أطراف العراق.

(4) الأنبار: بلدة على الشاطئ الشرقي للفرات.

(5) حسان البكري: هو عامل علي رضي الله عنه على الأنبار.

مَسَالِحِها[1] وقتل منكم رجالاً صالحين.

وقد بَلَغَنِي أَنَّ الرَّجُل منهُمْ كان يَدْخُلُ على المرأَةِ الْمُسْلِمَةِ والأُخْرى الْمعاهِدة[2]، فَيَنْزِعُ حِجْلَهَا[3]، وقُلْبَهَا[4]، ورِعاثَها[5]، ثم انصَرَفُوا وَافِرِين[6] ما نال رجلاً منهم كَلمٌ[7]، ولا أُرِيقَ لهم دَمٌ، فلو أن رجلاً مُسلماً مات من بَعْدِ هذا أَسَفاً، ما كان به ملُوماً، بل كان عِنْدِي جديراً.

فَوَا عَجَباً مِنْ جِدِّ هؤلاء في باطِلِهم، وفَشَلِكُمْ عن حقِّكُمْ. فَقُبْحاً لكم حِينَ صِرْتُمْ غَرَضاً يُرمَى[8]، يُغارُ عليكم ولا تُغِيرُون، وتُغْزَوْن ولا تعزونَ، ويُعْصى الله وتَرْضَوْن».

فانظر كيف تدرج ابن أبي طالب في إثارة شعور سامعيه حتى وصل إلى القمَّةِ فإنه أخبرهم بغَزْو الأنبار أَوَّلاً، ثم بقتل عامله، وأنَّ ذلك لم يكْف سُفيان بن عوف فأَغْمد سيوفه في نحور كثيرٍ من رجالهم وأهليهم.

ثم توجه في الفقرة الثانية إلى مكان الحميَّةِ فيهم، ومثار العزيمة والنخوة من نفس كل عربي كريم، أَلا وهو المرأَة، فإن العرب تبذل أَرواحها رخيصة في الذود عنها، والدفاع عن خِدْرها. فقال: إنهم استباحوا حِمَاها، وانصرفوا آمِنين.

وفي الفقرة الثالثة أظهر الدَّهَش والْحَيْرَة من تمسك أَعْدائه بالباطل ومناصرته، وفَشَل قومه عن الحق وخِذْلانه. ثم بلغ الغيظ منه مبلغه فَعَيَّرهم بالْجُبْن وَالْخَوَر.

هذا مثال من أمثلة الأسلوب الخطابي نكتفي به في هذه العُجالة، ونرجو أن نكون قد وُفقنا إلى بيان أسرار البلاغة في الكلام وأنواع أساليبه، حتى يكون الطالب خبيراً بأَفانين القول، ومواطن استعمالها، وشرائط تأديتها، والله الموفق[9].

---

(1) المسالح: جمع مسلحة بالفتح، وهي الثغر حيث يخشى طروق العدو.

(2) المعاهدة: الذمية.

(3) الحجل: الخلخال.

(4) القلب بالضم: السوار.

(5) الرعاث: جمع رعثة، القرط.

(6) وافرين: تامين على كثرتهم لم ينقص عددهم.

(7) الكلم بالفتح: الجرح.

(8) الغرض: ما ينصب ليرمى بالسهام ونحوها.

(9) البلاغة الواضحة ص 5-17.

علم البيان

هذا العلمُ حادثٌ في الملةِ بعد علم العربيةِ واللغةِ، وهو من العلوم اللسانيةِ، لأنه متعلقٌ بالألفاظِ وما تفيده. ويُقْصَدُ بها الدلالةُ عليه من المعاني. وذلك أن الأمورَ التي يقصِدُ المتكلمُ بها إفادةَ السامع من كلامه هي: إما تصور مفردات تسنَدُ ويُسنَد إليها ويفضي بعضُها إلى بعض، والدلالةُ على هذه هي المفرداتُ من الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ؛ وإما تمييزُ المسندات من المسند إليها والأزمنةِ، ويدل عليها بتغيرِ الحركات من الإعرابُ وأبنيةُ الكلمات. وهذه كلها هي صناعةُ النحو. ويبقى من الأمور المكتنِفة بالواقعات، المحتاجةِ للدلالة، أحوالُ المتخاطبينَ، أو الفاعلينَ، وما يقتضيه حالُ الفعلِ، وهو محتاجٌ إلى الدلالةِ عليه، لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلمِ فقد بلغَ غايةَ الإفادة من كلامه. وإذا لم يشتمل على شيء منها، فليس من جنس كلام العربِ، فإن كلامَهم واسعٌ، ولكل مقامٍ عندهم مقالٌ يختصُّ به بعد كمالِ الإعرابِ والإبانةِ.

ألا ترى أن قولهم: «زيد جاءني» مغايرٌ لقولهم «جاءني زيد» من قبل أن المتقدمَ منهما هو الأهم عند المتكلم. فمن قال: «جاءني زيد» أفاد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه ومن قال: «زيد جاءني» أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند. وكذا التعبيرُ عن أجزاء الجملةِ، بما يناسب المقامَ من موصولٍ، أو مبهمٍ، أو معرفةٍ. وكذا تأكيدُ الإسنادِ على الجملة كقولهم: «زيد قائم» و«إن زيداً قائم» و«إن زيدا لقائم» متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت من طريق الإعراب، فإن الأول العاري عن التأكيد إنما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بـ«إن» يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكِرَ فهي مختلفة. وكذلك تقول: «جاءني الرجل»، ثم تقول مكانه بعينه «جاءني رجل» إذا قصدت بذلك التنكير تعظيمه، و«أنه رجل لا يعادله أحد من الرجال».

ثم الجملة الإسنادية تكون خبرية: وهي التي لها خارج تطابقه أو لا.

وإنشائية: وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه.

ثم قد يتعين ترك العاطف بين الجملتين إذا كان للثانية محل من الإعراب: فينزل بذلك منزلة التابع المفرد نعتاً وتوكيداً وبدلاً بلا عطف، أو يتعين العطف إذا لم يكن للثانية محل من الإعراب.

ثم يقتضي المحل الإطناب والإيجاز فيورد الكلام عليهما.

ثم قد يدل باللفظ ولا يراد منطوقه ويراد لازمه إن كان مفرداً كما تقول: زيد أسد، فلا تريد حقيقة الأسد لمنطوقه، وإنما تريد شجاعته اللازمة، وتسندها إلى زيد، وتسمى هذه استعارة.

وقد تريد باللفظ المركب الدلالةَ على ملزومِهِ، كما تقول: زيد كثير الرماد، وتريد ما لزم ذلك عنه من الجود وقِرَى الضيف، لأن كثرة الرماد ناشئة عنهما، فهي دالة عليهما. وهذه كلها دلالة زائدة على دلالة الألفاظ من المفرد والمركب، وإنما هي هيئات وأحوال الواقعات جعلت للدلالة عليها أحوال وهيئات في الألفاظ كل بحسب ما يقتضيه مقامه، فاشتمل هذا العلم المسمى بالبيان على البحث عن هذه الدلالة التي هي للهيئات والأحوال والمقامات، وجعل على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: يبحث فيه عن هذه الهيآت والأحوال التي تطابق باللفظ جميع مقتضيات الحال ويسمى علم البلاغة.

والصنف الثاني: يبحث فيه عن الدلالة على اللازم اللفظي وملزومه، وهي الاستعارة والكناية كما قلناه، ويسمى علم البيان. وألحقوا بهما صنفا آخر وهو النظر في تزيين الكلام وتحسينه بنوع من التنميق إما بسجع يفصله أو تجنيس. يشابه بين ألفاظه، أو ترصيع يقطع، أو تورية عن المعنى المقصود بإيهام معنى أخفى منه، لاشتراك اللفظ بينهما وأمثال ذلك، ويسمى عندهم علم البديع.

وأطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان، وهو اسم الصنف الثاني؛ لأن الأقدمين أول من تكلموا فيها، ثم تلاحقت مسائل الفن واحدة بعد أخرى وكتب فيها جعفر بن يحيى والجاحظ وقدامة وأمثالهم إملاءات غير وافية فيها.

ثم لم تزل مسائل الفن تكمل شيئاً فشيئاً إلى أن محص السكاكي زبدته وهذب مسائله، ورتب أبوابه على نحو ما ذكرناه آنفاً من الترتيب، وألف كتابه المسمى بالمفتاح في النحو والتصريف والبيان، فجعل هذا الفن من بعض أجزائه. وأخذه المتأخرون من كتابه، ولخصوا منه أمهات في المتداولة لهذا العهد كما فعله السكاكي في كتاب التبيان وابن مالك في كتاب المصباح وجلال الدين القزويني في كتاب الإيضاح والتلخيص، وهو أصغر حجماً من الإيضاح والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق في الشرح والتعليم منه أكثر من غيره.

وبالجملة فالمشارقة على هذا الفن أقوم من المغاربة وسببه والله أعلم أنه كمالي في العلوم اللسانية والصنائع الكمالية توجد في وفور العمران. والمشرق أوفر عمراناً

من المغرب كما ذكرناه، أو نقول لعناية العجم وهم معظم أهل المشرق كتفسير الزمخشري، وهو كله مبني على هذا الفن وهو أصله. وإنما اختص بأهل المغرب من أصنافه علم البدء خاصة، وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وفرغوا له ألقاباً وعدوا أبواباً ونوعوا أنواعاً. وزعموا أنهم أحصوها من لسان العرب، وإنما حملهم على ذلك الولوع بتزيين الألفاظ، والعلم البديع سهل المأخذ. وصعبت عليهم مآخذ البلاغة والبيان لدقة أنظارهما، وغموض معانيهما فتجافوا عنهما. وممن ألف في البدء من أهل أفريقية ابن رشيق وكتاب العمدة له مشهور. وجرى كثير من أهل أفريقية والأندلس على منحاه.

واعلم أن ثمرة هذا الفن إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن؛ لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة، وهي أعلى مراتب الكمال مع الكلام فيما يختص بالألفاظ في انتقائها وجودة رصفها وتركيبها. وهذا هو الإعجاز الذي تقصر الأفهام عن إدراكه. وإنما يدرك بعض الشيء منه من كان له ذوق بمخالطة اللسان العربي، وحصول ملكته فيدرك من إعجازه على قدر ذوقه.

فلهذا كانت مدارك العرب الذين سمعوه من مبلغه أعلى مقاماً في ذلك؛ لأنهم فرسان الكلام، وجهابذته والذوق عندهم موجود بأوفر ما يكون وأصحه، وأحوج ما يكون إلى هذا الفن المفسرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غفل عنه حتى ظهر جاز الله الزمخشري، ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفصل على جميع التفاسير لولا أنه يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن بوجوه البلاغة. ولأجل هذا يتحاماه كثير من أهل السنة مع وفور بضاعته من البلاغة. فمن أَحْكَمَ عقائدَ السنة وشارك في هذا الفن بعض المشاركة حتى يقتدر على الرد عليه من جنس كلامه أو يعلم أنه بدعة فيعرض عنها، ولا تضر في معتقده فإنه يتعين عليه النظر في هذا الكتاب للظفر بشيء من الإعجاز مع السلامة من البدع والأهواء. والله الهادي من يشاء إلى سواء السبيل[1].

(1) مقدمة ابن خلدون 550-553.

مبادئ علم البلاغة

مبادئ علم المعاني

أما حده على ما في التلخيص[1]: فَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظُ الْعَرَبِيُّ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ اللَّفْظُ مُقْتَضَى الْحَالِ[2].

قال في المطول: بعد قوله: «علم» أي: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية. ويقال لها: الصناعة أيضاً.

بيان ذلك: أن واضع هذا الفن -مثلاً- وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء، تحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات إليها، وتفصيلها متى أريد وهي العلم؛ ولذا قالوا: وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي إدراك، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان يعلم النحو لا تريد أن جميع مسائله حاضرة عنده في ذهنه، بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية، هي مبدأ لتفاصيل مسائله، بها يتمكن من استحضارها.

ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد؛ لأنه كثيراً ما يطلق عليها انتهى[3].

فقوله: «يقتدر بها» أي: العلم يطلق على الملكة المخصوصة الموصوفة بهذه الصفة لا أنه معتبر في مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه بقوله: يعرف به.

والمراد بالإدراكات الجزئية: الإدراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك

(1) تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للشيخ الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة 739 هـ، وهو متن مشهور. ذكر أن القسم الثالث من «مفتاح العلوم» أعظم ما صنف في علم البلاغة نفعاً، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل. فصنف هذا «التلخيص» متضمناً ما فيه من القواعد، ورتب ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه، وأضاف إلى ذلك فوائد من عنده، وهو على مقدمة وثلاثة فنون. انظر كشف الظنون 1/ 473-479.

(2) التلخيص ص 19.

(3) المطول ص 166.

الملكة من المسائل نص عليه في التلويح[1].

وقوله: «مستنبطة إلى آخره» ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة، وله التمكن من الاستحضار، فإذا مارس المسائل المستنبطة، والتفت إليها مرة بعد أخرى تمكن من استحضارها، وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالماً لعلم المعاني بهذا المعنى.

وقوله: «بها يتمكن من استحضارها» إشارة إلى أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة، والتمكن من استحضارها ما بقي ليس بمعتبر فيه؛ لأن هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة عن ملكة الاستحضار، ولو اعتبر فيها التمكن على استحصال ما بقي لزادت المراتب على الأربع، ولأن العلم الذي مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين، لا يتحقق فيه التمكن من استحصال ما بقي.

وقوله: «وتفصيلها» أي: العلم بها مفصلة مسألة مسألة.

وقوله: «ولذا» أي لكون العلم هو الملكة لا الإدراك ولا المسائل.

وقوله: «جهتي إدراك» فإن جهة الإدراك وسببه هي الملكة لا الإدراك؛ إذ الشيء لا يكون سبباً لنفسه ولا المسائل؛ لأنها متعلق الإدراك لا سببه.

---

(1) تنقيح الأصول: للفاضل العلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي المتوفى سنة 747 هـ، سبع وأربعين وسبعمائة. وهو متن لطيف مشهور. ذكر فيه: أنه لما كان فحول العلماء مكبين على مباحث كتاب فخر الإسلام البزدوي، ووجد بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه أراد تنقيحه، وحاول تبيين مراده وتقسيمه على قواعد المعقول مورداً فيه زبدة مباحث المحصول وأصول ابن الحاجب مع تحقيقات بديعة وتدقيقات غامضة منيعة، قلما توجد في الكتب سالكاً فيه مسلك الضبط والإيجاز، عرف أصول الفقه أوّلاً، ثم قسمه إلى قسمين: الأول في الأدلة الشرعية، وهي أربعة أركان: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والثاني إلى آخر الكتاب. ولما سوده سارع بعض أصحابه إلى انتساخه وانتشر النسخ، ثم لما وقع فيه قليل من المحو والإثبات صنف شرحاً لطيفاً ممزوجاً، وكتب فيه عبارة المتن على النمط الذي تقرر ولما تم مشتملاً على تعريفات وترتيب أنيق لم يسبقه إلى مثله أحد، سماه التوضيح في حل غوامض التنقيح، ولما كان هذا الشرح كالمتن علقوا عليه شروحاً وحواشي أعظمها وأولاها شرح العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة 792 هـ، اثنتين وتسعين وسبعمائة وهو شرح بالقول. كشف الظنون1/496-499.

وقال عبد الفتاح أبو غدة في تحقيق إقامة الحجة ص16-18: والحق أنه (سعد الدين التفتازاني) حنفي المذهب، فقد ولي قضاء الحنفية، وله في الفقه الحنفي تآليف.

وقوله: «ألا ترى إلى آخره» استشهاداً آخر على أن العلم هو الملكة.

وقوله: «فلان يعلم النحو إلى آخره» مآله أن يعلم عنده علم أي ملكة النحو، أي مسائله؛ إذ لو أريد الإدراك لتعذر إدراك الجميع، ولو أريد القواعد لتعذر أيضاً حصول الجميع.

وقوله: «ولأنه كثيراً ما إلى آخره» أشار به إلى أن إطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف من إطلاقه على الأصول كما صرح به في التلويح، فحمل اللفظ عليه أولى، ولذا قال: ويجوز وأيضاً حمله على القواعد يحوج إلى تقدير مضاف في قوله «يعرف به» أي يعلمه، وأيضاً هو لا يصير سبباً للمعرفة إلا بعد حصول الملكة، فسببيته بعيدة بالنسبة إلى الملكة، ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الإدراك أيضاً.

قال السيد قدس سره[1]: إذا أريد بالعلم الملكة، أو نفس القواعد لم يحتج إلى تقدير متعلق للعلم، لكن إن أريد به الإدراك، فلا بد من تقديره؛ لأن الإضافة إلى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الإدراك؛ لأنه صفة ذات تعلق، أو نفس التعلق، أو حصول صورة الشيء.

والتفصيل: أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك، ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم، وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة إليه في البقاء هو الملكة، وقد أطلق لفظ العلم على كل منهما إما حقيقة عرفية، أو اصطلاحية، أو مجازاً مشهوراً. وقد اختار الشارح حمله على أحد هذين المعنيين، وحمله على الإدراك جائزاً أيضاً، والتخصيص بالتصديق يحصل من تقدير المتعلق، أو من التوصيف بقوله: «يعرف إلى آخره»، فإن المعرفة مسببة للتصديق انتهى بزيادة.

وجرى في التعريف على استعمال المعرفة في إدراك الجزئيات، ولذا قال: «يعرف» دون «يعلم»، فكأنه قال: هو علم يستنبط منه إدراكات هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل؛ لأن وجود ما لا نهاية له محال كذا في المطول[2].

---

(1) الجرجاني (740 - 816 هـ = 1340 - 1413 م) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف من كبار العلماء بالعربية. له نحو خمسين مصنفاً، منها «الحواشي على المطول للتفتازاني». الأعلام 7/5.

(2) ص 166-167.

وقوله: «بمعنى أن أي فرد إلى آخره» أي المراد من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة بالفعل.

وقوله: «أمكننا إلى آخره» بمعنى أن كل فرد ورد عليه عرفه، فيحدث له إمكان معرفة أي فرد يوجد.

وقوله: «لأن وجود ما لا نهاية له» أي ما لا ينقطع، وهو أحوال اللفظ العربي؛ لأن اللفظ العربي لا انقطاع له لتحققه في الدار الآخرة أيضاً.

والمراد بأحوال اللفظ العربي الأمور العارضة له من التقديم، والتأخير، والتعريف، والتنكير، وغير ذلك.

ووصف الأحوال بقوله: «التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال» احترازاً عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، كالإعلال والإدغام والرفع والنصب، وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى؛ إذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة، وهو قرينة خفية على أن المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بأن يتصور معنى التعريف، والتنكير، والتقديم، والتأخير مثلاً، وهذا أوضح لزوماً وفساداً، وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف؛ لأن كون اللفظ حقيقة، أو مجازاً، أو كناية مثلاً، وإن كانت أحوالاً للفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه، أو استعارة، أو كناية، أو نحو ذلك كذا في المطول[1].

وقوله: «قرينة خفية» يخطر بالبال أن وجه كون التوصيف بالموصول المذكور مشعراً بقيد الحيثية ما ذكره الشيخ من أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك القيد، كذا الإثبات.

وجملة الأمر: أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء، أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام، وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه انتهى.

فإنه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله «يعرف به أحوال اللفظ العربي

---

(1) ص 167-168.

التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال»: هو معرفة الأحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وهو معنى اعتبار الحيثية، وإنما كانت القرينة خفية؛ لأنه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه، ويكون التقييد للتوضيح، ولأن ذلك إنما هو في المقامات الخطابية في نظر البلغاء لا في مقام التعريف.

وأما ما قيل: إن التعليق بالمشتق يشعر بالعلية ففيه أن التعليق بالوصف الصالح للعلية يشعر بالعلية، وفيما نحن فيه ليس كذلك، وإن الحيثية المعتبرة تقييدية لا تعليلية انتهى عبد الحكيم.

قال في المطول: «فإن قلت: إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال، كما يفصح عنه لفظ المفتاح[1] حيث يقول: الحالة المقتضية للتأكيد، أو الذكر، أو الحذف إلى غير ذلك، فكيف يصح قوله: الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، -فإنه يقتضي أن يكون سبب المطابقة مغايراً للمطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق- وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال بعينها؟

قلت: قد تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد، أو الذكر، أو الحذف ونحو ذلك، بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال، وإلا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد، وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف، وعلى هذا القياس.

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيّاً من جزئيات ذلك الكلام، ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلاً يصدق على: «إن زيداً قائم» أنه كلام مؤكد، وعلى «زيد قائم» أنه كلام ذكر فيه المسند إليه، وعلى قولنا: «الهلال والله» إنه كلام حذف فيه المسند إليه فظاهر أن تلك الأحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم. وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ العربي، باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبار راجع إليها، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن هذه الصناعة إنما وضعت لمعرفة أحوال اللفظ العربي»[2].

---

(1) مفتاح العلوم للعلامة سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة 626 هـ، ست وعشرين وستمائة. كشف الظنون 2/1762-1768.

(2) ص 168.

فليس للاحتراز عن العجمي؛ إذ يعرف بها أحواله أيضاً، بل لمجرد اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك لما أن المقصود الأصلي معرفة إعجاز القرآن انتهى بزيادة.

وقوله: «أحوال الإسناد إلى آخره» دفع لما يتوهم من أن أحوال الإسناد من التأكيد وعدمه والمجاز والحقيقة العقليين ليست من أحوال اللفظ مع أنه يبحث عنها في هذا العلم.

ثم قال في المطول: «والأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال»[1].

قال السيد قدس سره: «وإنما كان أوضح لاستغنائه عن القرينة الخفية على اعتبار الحيثية؛ إذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف».

وموضوعه: اللفظ العربي من حيث إفادته المعاني الثواني؛ إذ يبحث فيه عن الأحوال العارضة للفظ من حيث هذه الإفادة كالذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير إلى غير ذلك.

والمراد بالمعاني الثواني: الأغراض التي يصاغ لها الكلام كدفع الإنكار ونحوه مما تدخل عليه اللام في نحو قولهم: أما تقديم المسند إليه مثلاً فلكذا.

فإن قلت: أحوال اللفظ العربي التي يبحث عنها في هذا الفن ليست من أعراضه الذاتية المصطلح عليها، وهي ما يلحق الشيء لذاته، أو لجزئه الأعم، أو الأخص، أو الخارج المساوي على ما تقدم. وهذه الأحوال ليست كذلك، بل هي أمور لفظية مقارنة للفظ العربي؛ لأن التأكيد عبارة عن اللفظ المفيد للتقوية، وليس عرضاً فضلاً عن كونه ذاتياً، وعلى تسليم كونها أعراضاً بناء على أنها أمور معنوية، وهو التحقيق فهي من الأعراض الغريبة؛ لأنها لاحقة للفظ العربي بواسطة أنه لفظ لوجودها في غير العربي؟

قلت: رعاية كون أحوال الموضوع للعلم أعراضاً ذاتية ونحوه ككون التعريف مساوياً للمعرف إنما هي في علوم الحكماء كالمنطق. وأما الفنون الأدبية التي منها هذا العلم فلا يظهر فيها ذلك؛ لأن الفن الأدبي عبارة عن عدة قواعد موضوعة مصطلح عليها لبيان أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة كالنحو، فإنه عبارة عن قواعد يحصل بها بيان أحوال الكلمات من الإعراب والبناء سواء كانت تلك الأحوال ذاتية أو عرضية على أنه يصح اعتبار كونها أعراضاً ذاتية كأن يراد بالتأكيد كون اللفظ مذكوراً فيه ما يدل

(1) ص 170.

على تقرير النسبة كأن، فلا تكون أعم من الموضوع انتهى. وهو حسن لكن قوله «بواسطة أنه لفظ إلى آخره» فيه أن اللفظ جزء أعم للكلام. وقد قدم أن اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الذاتية.

ثم قال فإن قلت: إن الإسناد من أجزاء الكلام العربي الذي هو موضوع الفن، وقد وقع موضوعاً لمسائل الفن كما في قوله فيما سيأتي.

«الإسناد منه حقيقة إلى آخره» وموضوع مسائل الفن إما موضوع الفن، أو نوع منه، أو عرض ذاتي له، أو مركب ولا يكون موضوع المسائل جزءاً من الموضوع؟

قلت: أحوال الإسناد منخرطة في سلك أحوال الكلام، فموضوع المسألة في الحقيقة هو الكلام، لكن باعتبار الإسناد، هذا وقد صرح الإمام الطوسي بأن موضوع المسألة يجوز أن يكون جزءاً من موضوع الفن كالإسناد، هنا فلا حاجة لهذا التكلف بالنسبة إليه انتهى غنيمي بتصرف وتأمله.

وينحصر المقصود من علم المعاني على ما في التلخيص: «في ثمانية أبواب:

الأول: أحوال الإسناد الخبري.

الثاني: أحوال المسند إليه.

الثالث: أحوال المسند.

الرابع: أحوال متعلقات الفعل.

الخامس: القصر.

السادس: الإنشاء.

السابع: الفصل والوصل.

الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة»[1].

وإنما انحصر في هذه الأبواب الثمانية؛ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخبر، وإلا فإنشاء، والخبر لا بد له من مسند ومسند إليه وإسناد، فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من هذه الأربعة من باب على حدة، فحصل لها أبواب أربعة، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه، فلا بد لبيان أحواله من باب خامس تمييزاً بين الفضلة والعمدة التي هي المسند والمسند إليه، وكل من الإسناد والتعلق إما تقصر أو بغيره، فلا بد للقصر من باب

---

(1) ص 19.

سادس لعدم اختصاصه بشيء مما ذكر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها، أو غير معطوفة، فلا بد من باب سابع؛ لأنه حال الكلام بالقياس إلى كلام آخر، وما سبق أحوال لها نفسها والكلام البليغ إما زائد على أمل المراد لفائدة أو غير زائد، إما باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته، فلا اختصاص له بشيء مما ذكر، فلا بد له من باب ثامن. وإنما كان المنحصر في الأبواب الثمانية هو المقصود من الفن لا جميعه؛ لأن منه التعريف وبيان الانحصار والتنبيه والتعريف من مقدمات الشروع. وكذا الانحصار إذا توقف عليهما الشروع على زيادة البصيرة. وأما التنبيه فانساق إليه الكلام في بيان الانحصار.

وأما المقدمة التي بدأ بها صاحب التلخيص فليست مختصة بعلم من العلوم الثلاثة المبينة فيه، بل هي عامة لها؛ إذ بين في آخرها غاية كل منها، وإذ علمت أن هذا الفن باحث عن الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، فنذكر من كل باب من الأبواب الثمانية نبذة يسيرة تقرب بعض مباحثه، فنقول:

أحوال الإسناد الخبري

الإسناد: ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منتف عنه.

وأحواله المذكورة هنا أربعة:

1-التوكيد.

2-وتركه.

3-والحقيقة العقلية.

4-والمجاز العقلي.

وهذا بناء على عد الحقيقة والمجاز العقليين من مباحث علم المعاني، والذي حققه في المطول أنهما من مباحث البيان[1]؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، فلا يكون داخلاً في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه والمسند.

والمراد بالضم الأثر الناشئ عنه، وهو الانضمام؛ لأنه الذي يتصف به اللفظ.

---

(1) ص 193.

والمراد أيضاً: لازمه، وهو النسبة الكلامية.

وقوله في التعريف: «إلى أخرى أي أو ما يجري مجراها» والحاصل أن الصور أربعة إما أن يكون المسند والمسند إليه مفردين نحو: «زيد قائم»، أو جملتين نحو: «زيد قائم» يجب توكيده إذا ألقي إلى المنكر، أو المسند إليه مفرد، والمسند جملة نحو: «زيد ضرب عمراً»، أو بالعكس، نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة».

فتلخص أن الأحوال التي تعتري الإسناد الخبري التأكيد وعدمه، فالتوكيد إن ألقي الكلام إلى شاك، أو منكر، وهو مستحسن في الأول، واجب في الثاني على قدر إنكار المخاطب، وعدم التوكيد عند خلو ذهنه. وهذا يؤول إلى قولنا: كل كلام ألقي إلى الشاك يؤكد استحساناً، وكل كلام ألقي إلى المنكر يؤكد وجوباً بقدر إنكاره، وكل كلام ألقي إلى خالي الذهن لا يؤكد.

ويخرج من هذه القواعد الكلية مسائل جزئية. فإذا أردت أن تصدق بمسألة جزئية من ما صدقات هذه القواعد الكلية أخذت جزئيّاً من جزئيات موضوع القاعدة، وحملت عليه موضوعها، وجعلته صغرى لهذه القاعدة بأن تقول مشيراً إلى كلام جزئي خاص: هذا كلام ملقى إلى منكر، وكل كلام ملقى إلى منكر يؤكد وجوباً، فهذا الكلام الجزئي يؤكد وجوباً، وهكذا تفعل بالباقي.

أحوال المسند إليه

أعني الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه كحذفه وذكره، وتعريفه وتنكيره، وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إليه لذاته، لا بواسطة الحكم، أو المسند مثلاً، انتهى مطول[1].

وقوله: «لذاته» متعلق بالراجعة بتضمين معنى العروض، أي الراجعة إليه، أي العارضة لذلك بأن لا يكون لها واسطة في العروض، ولذا عطف قوله «لا بواسطة الحكم أو المسند»، فلا ينافي كونها عارضة لذاته كونها عارضة لأجل كونه مسنداً إليه، فإنه واسطة في الثبوت.

ومن هذا ظهر أن قيد الحيثية للتقييد، أي العارضة لذات المسند إليه حال كونه موصوفاً بكونه مسنداً إليه، فلا ينافي كونها أعم لا للتعليل.

---

(1) ص 211.

فلا يرد ما توهم من أن أحوال المسند إليه من حيث إنه مسند إليه لا توجد في غيره، وقلما توجد حال تختص به على أن المبحوث عنه في الباب حذف المسند إليه وذكره وتعريفه وتنكيره إلى غير ذلك لا مطلق الحذف والذكر مثلاً، فيكون مختصّاً به انتهى عبد الحكيم.

وإنما قدمت أحوال المسند إليه على أحوال المسند؛ لأن المسند إليه هو الركن الأعظم؛ لأنه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له، والذات أقوى في الثبوت من الوصف، ومن الأحوال التي تعتريه الحذف والذكر والتقديم والتأخير.

فالحذف يكون لدواع كثيرة:

منها: الاحتراز عن العبث ظاهراً لدلالة القرينة عليه كقوله:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلُ

لم يقل: أنا عليل للاحتراز المذكور.

ومنها: اختيار تنبه السامع عند القرينة.

ومنها: إيهام صونه على لسان المتكلم تعظيماً له.

والذكر: يأتي لدواع:

منها: أنه الأصل، ولا داعي للعدول عنه.

ومنها: إظهار تعظيمه نحو: أمير المؤمنين حاضر.

ومنها: التبرك بذكره نحو النبي صلى الله عليه وسلم قائل هذا القول.

وتقديمه: يأتي لدواع:

منها: تعجيل المسرة نحو: سعد في دارك، وإيهام أنه لا يزول عن الخاطر.

وتأخيره: لاقتضاء المقام تقديم المسند.

أحوال المسند

هي كثيرة:

منها: تركه، وذكره، وتخصيصه، وتقديمه، وتأخيره.

أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه من الاحتراز عن العبث ظاهراً لوجود القرينة كـ«زيد منطلق وعمرو».

وأما ذكره فكذلك أي لكونه الأصل إلى آخره، وللاحتياط لضعف التعويل على

القرينة مثل: ﴿ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[1].

وأما تخصيصه بالإضافة: نحو «زيد غلام رجل»، أو الوصف نحو «زيد رجل عالم» فلكون الفائدة أتم؛ لأن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة.

وأما تقديمه فيأتي للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت نحو:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ

حيث لم يقل همم له.

وأما تأخيره: فلكون ذكر المسند إليه أهم.

أحوال متعلقات الفعل

كحذف المفعول وتقديمه على الفعل، وتقديم بعض المعمولات على بعض، وأفردها بباب لما تقدم في الحصر، ولاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة.

ومن مسائله: قوله: «وأما حذفه» أي المفعول به فلدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء إلى آخره، فإنه في قوة كل كلام حذف فيه المفعول به، فلدفع توهم إرادة غير المراد إلى آخره.

ومنها: قوله: وتقديم بعض معمولاته على بعض؛ لأن أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل على المفعول، والمفعول الأول في باب أعطى، فإنه في قوة بعض المعمولات يقدم على بعض؛ لأن أصله التقديم، وعلى هذا القياس.

القصر

هو اصطلاحاً: تخصيص شيء بشيء بطريق معهود.

والقصر في الحقيقة: صفة للنسبة سواء كانت إسنادية، أو تعلقية، ففي «ما ضرب زيد إلا عمراً» قصر لوقوع ضرب زيد، أعني المضروبية على عمرو.

وما قيل: إنه من قصر الفعل على المفعول فمن قبيل التجوز، والمراد قصر نسبة ضاربية زيد من حيث الوقوع على عمرو، فيكون من قصر الصفة على الموصوف.

وينقسم إلى حقيقي وغيره.

فالحقيقي: هو الذي يكون فيه الاختصاص بحسب الحقيقة حقيقة أو ادعاء.

---

(1) الزخرف: 9.

فالأول: نحو: «لا معبود بحق إلا الله».

والثاني: نحو «لا كريم إلا محمد»، ويسمى إضافيّاً، وهو الذي يكون الاختصاص فيه بالنسبة لشيء معين آخر، لا بالنسبة لجميع ما عداه نحو: «وما محمد إلا رسول»، أي لا يتجاوز الرسالة إلى التبرئ من الموت، فلا ينافي أنه متصف بالإنسانية والصحة وغيرهما.

والفرق بين الحقيقي والإضافي: ظاهر.

وبين الحقيقي حقيقة وادعاء: الثاني مبني على المبالغة فيه بفرض أن ما عدا المقصور عليه معدوم، والأول منظور فيه إلى الحقيقة ونفس الأمر.

وبين الحقيقي ادعاء والإضافي: أن الأول لا بد فيه من الفرض المتقدم بخلاف الإضافي، فإنه خال من ذلك، والملحوظ فيه نفي بعض ما عدا المقصور عليه لا جميعه، وإن كان مشتركين بحسب الواقع في وجود بعض ما عدا المقصور عليه.

وكل منها قصر موصوف على صفة، أو صفة على موصوف.

والمراد بالصفة: الصفة المعنوية لا النعت النحوي.

والأول: من الحقيقي نحو «ما زيد إلا كاتب» إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها، ولا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء؛ إذ ما من متصور إلا وله صفات يتعذر إحاطة المتكلم بها، فكيف يصح قصره على صفة، ونفي ما عداها بالكلية، بل نقول: إن هذا النوع من القصر مفضٍ إلى المحال؛ لأن للصفة المنفية نقيضاً قطعاً، وهو أيضاً من الصفات، فإذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلاً، إذا قلت: «ما زيد إلا كاتب» على معنى أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال، اللهم إلا أن يراد بالصفات الوجودية.

والثاني: منه كثير، وقد يقصد به المبالغة لعدم الإعداد بغير الموصوف المذكور، فيكون قصراً حقيقيّاً أو ادعائيّاً، نحو: «ما عالم إلا زيد».

وغير الحقيقي بقسميه يكون:

1-قصر إفراد: إذا اعتقد المخاطب نحو: «ما زيد إلا كاتب، وما كاتب إلا زيد».

2-وقصر قلب: نحو: «ما زيد إلا قائم، وما شاعر إلا زيد» لمن اعتقد عكس ذلك.

3-وقصر تعيين: لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب بأن تساوي عنده الوصفان في الاتصاف بأحدهما في القصر الموصوف على الصفة، نحو: «ما زيد إلا قائم»،

لمن يعتقد اتصافه بالقيام، أو القعود من غير علم بالتعيين، أو تساوي عنده موصوفان في الاتصاف بصفة، أي يعتقد أن أحدهما موصوف بها من غير علم بتعيين نحو: «ما شاعر إلا زيد» لمن يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين.

الإنشاء

يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.

ويطلق على فعل المتكلم، أعني إلقاء الكلام الإنشائي.

وينقسم الإنشاء بالمعنى الثاني إلى طلب وغيره، ونتعرض ههنا إلى الأول منهما فنقول: أنواعه كثيرة، وهي على ما ذكره صاحب التلخيص خمسة:

1-التمني.

2-والاستفهام.

3-والأمر.

4-والنهي.

5-والنداء؛ لأنه إما أن يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا، الثاني التمني، والأول إن كان المطلوب حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام، وإن كان المطلوب به حصول أمر في الخارج، فإن كان الأمر انتفاء فعل فهو النهي، وإن كان ثبوته بأحد حروف النداء فهو النداء، وإلا فهو الأمر.

وألفاظ التمني ثلاثة:

1-«ليت»: وهي الأصل فيه.

2-و«هل» ويعدل إليها لإبراز المتمني في صورة الممكن لكمال العناية به.

3-و«لو» ويعدل إليها لجعل ما لا طمع فيه بمنزلة الواقع.

وصيغ الأمر ثلاثة:

1-المضارع المقرون باللام.

2-وفعل الأمر.

3-واسم فعله.

وللنهي صيغة واحدة: وهي لا الناهية الداخلة على المضارع.

وأدوات النداء مشهورة.

وصيغ الاستفهام إحدى عشرة:

1-الهمزة.

2-وهل.

3-وما.

4-ومن.

5-وأي.

6-وكيف.

7-وكم.

8-وأنى.

9-وأين.

10-ومتى.

11-وأيان.

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يطلب به التصور تارة والتصديق تارة أخرى وهو الهمزة، ويجب فيها أن يليها المسؤول عنه.

ثانيها: ما يطلب به التصديق فقط وهو هل، وتخلص المضارع للاستقبال، ولذلك قوى اختصاصها بالفعل لفظاً أو تقديراً.

ثالثها: ما يطلب به التصور فقط، وهي الباقية.

تنبيه: «الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة[1] فليعتبره[2] الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات.

فإن الإسناد الإنشائي أيضاً إما مؤكد أو غير مؤكد.

وكذا المسند إليه فيه إما مذكور أو محذوف مقدم أو مؤخر، معرف أو منكر إلى غير ذلك.

وكذلك المسند إما اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط أو غيره.

والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة مذكورة أو محذوفة.

وإسناده وتعلقه أيضاً إما بقصر أو بغير قصر، والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل

(1) يعني أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر.

(2) أي ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء والخبر.

ما مر في الخبر، ولا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق» انتهى، مطول[1].

قوله: «فإن الإسناد الإنشائي إلى آخره» ولا يجري فيه الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر في التأكيد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس، وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس انتهى عبد الحكيم.

وجعله تنزيل العالم منزلة الجاهل من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، جرى فيه على ما ذهب إليه السكاكي، وهو مخالف لما سبق له أول أحوال الإسناد الخبري في مقولة، وقد ينزل المخاطب إلى آخره من أنه ليس منه، وشنع على السكاكي والسيد قدس سره هناك، وأيد ما للمصنف والكمال لله وحده، وفي التجديد على المختصر.

فإن قلت: هذا التنبيه هو الذي يتعلق بعلم المعاني؛ لأنه هو الذي يشير فيه إلى الأحوال التي تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال، وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك، وكذا في باب القصر فمرجعه إلى بيان أصل المعنى في البابين، وإلى بيان أصل الاستعمال، وخلا ذلك الأصل، وذلك وصف للنحو أو اللغة؟

قلت: قد تقدم مثل هذا البحث مراراً.

وجوابه: أن معرفة أصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم، ولا يخرج عنه لعدم الموجب، وذلك هو فائدة ما ذكر، ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره، وهذا القدر من علم المعاني.

الفصل والوصل

الوصل: هو العطف.

والفصل: عدمه سواء كان بين مفردين أو جملتين بالواو أو غيرها، لكن المصطلح عليه اختصاصهما بالجمل والوصل بالواو، ولا يحسن الوصل إلا بين الجمل المتناسبة لا المتحدة ولا المتباينة، وإلا فصل.

فالفصل للاتحاد في ثلاثة مواضع:

1-كون الثانية بدلاً من الأولى: نحو قوله تعالى: ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾[2]،

---

(1) ص 433.

(2) الشعراء: 132.

﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ ﴾[1].

2-وكون الثانية بياناً للأولى: نحو: ﴿ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ ﴾[2].

3-وكون الثانية مؤكدة للأولى: نحو: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾[3] بناء على أن ذلك الكتاب مبتدأ وخبر، فلا ريب فيه تأكيد له بمنزلة التأكيد المعنوي، فوزانه وزان نفسه في «جاء زيد نفسه»، و﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[4] بمنزلة التوكيد اللفظي فوزانه زيد الثاني في «جاء زيد زيد».

والفصل للتباين في ثلاثة مواضع وهي:

1-أن يختلف الجملتان خبرية وإنشائية لفظاً ومعنى، أو معنى فقط نحو: «مات زيد رحمه الله».

2-وأن لا يكون بين الجملتين تناسب كقولك لجوهري «زيد قائم»، ثم تتذكر أن لك خاتماً تريد تقويمه فتقول: «لي خاتم أريد تقويمه» بلا عطف لعدم المناسبة بين الجملتين في المعنى.

3-وأن لا يكون بينهما تناسب في السياق، وإن تناسبا في المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[5] الآية، فصلت عن ما قبلها مع أن بينهما مناسبة بالتضاد من حيث إنها مبينة لحال الكفار، وتلك لحال المؤمنين؛ لأن بيان حال المؤمنين منها غير مقصود، بل ذكر تابعاً لبيان حال الكتاب، ولا مناسبة بين بيان حال الكتاب وحال الكفار، والتناسب الذي هو موضع الوصل يكون باتفاق الجملتين في الخبرية والإنشائية، وهو مع ذلك غير كاف في الوصل، بل لا بد معه من جهة بها يتجاذبان، وأمر جامع به يتآخذان، وذلك الجامع عقلي، أو وهمي، أو خيالي.

فالجامع العقلي: أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة كالاتحاد في المسندين، أو في المسند إليهما، أو في قيد المسندين، أو في قيد المسند إليهما، وكالتماثل بين هذين أو هذين إلى آخره، وكالتضايف كذلك والاتحاد كون كل

---

(1) الشعراء: 133-134.

(2) طه: 120.

(3) البقرة: 2.

(4) البقرة: 2.

(5) البقرة: 6.

من المتقابلين متحداً مع نظيره، والتماثل أن يكون بين كل منهما وصف له نوع اختصاص بهما كأخوة أو صداقة أو عداوة، والتضايف كون كل منهما لا يمكنه تعقله بدون الآخر.

والجامع الوهمي: أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة كشبه التماثل أو كالتضاد أو شبهه، فشبه التماثل كلو في البياض والصفرة، فإن الوهم يدركهما كأنهما مثلان يتبادر أنهما من نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل يدرك أن كل نوع داخل تحت جنس اللون.

والتضاد هو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف، وذلك التضاد إما باعتبار ذات الأمرين كالسواد والبياض، أو باعتبار ما اشتملا عليه كالأسود والأبيض، فإنهما وإن لم يتعاقبا على محل واحد لكونهما جرمين كالغراب والقطن لسكنهما مشتملان على أمرين يتعاقبان على محل واحد، وهما السواد والبياض.

وشبه التضاد نحو السماء والأرض، فإنهما وإن كانا أمرين وجوديين أحدهما في غاية الارتفاع، وثانيهما في غاية الانحطاط، لكنهما من الأجناس، فلا يتواردان على محل واحد، فليسا ضدين.

ووجه كون التضاد وشبهه جامعاً وهمياً أن الوهم ينزل المتضادين أو شبههما منزلة المتضايفين من حيث أنه لا يحضر أحدهما في الذهن إلا ويقارنه الآخر فيه؛ إذ الضد أقرب خطوراً بالبال عند ذكر ضده بخلاف العقل، فإنه يتصور كل واحد منهما ذاهلاً عن الآخر.

والجامع الخيالي: أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماع الأمرين في المفكرة بأن يكون بينهما تقارن في الخيال سابق على العطف لكونهما متلازمين في صناعة خاصة، أو عرف عام كالقدوم والفأرة والمنشار للنجار والقلم والدواة والقرطاس للكاتب، وللقرآن الكريم في هذا الباب اليد البيضاء كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾[1] لما بين المسندين من التضاد، وبين المسند إليهما من الاتحاد، وبين القيدين من التضايف.

ومما يزيد الوصل حسناً توافقهما اسمية أو فعلية ماضوية أو مضارعية، فلا

(1) التوبة: 82.

يخالف إلا لنكتة كالتجدد والثبات في نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[1] أي استوى إحداثكم الدعوة لهم، واستمرار صمتكم عنها، ثم ما تجاذبت فيه أسباب الوصل، وتعاضدت دواعيه، قد يفصل إما لمانع من تشريك الجملة الثانية مع الأولى، ويسمى قطعاً، كما ترى في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[2]، لم يعطف على ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[3] مع توافقهما خبرية واتحادهما في المسند لئلا يتوهم اشتراكهما في المقولية للمنافقين ولا على جملة ﴿ قَالُوٓاْ ﴾ لئلا يتوهم مشاركته له في التقييد بالظرف؛ لأن استهزاء الله بهم خاص بزمن خلوتهم مع شياطينهم، وإما لجعله جواب سؤال مقدر لإغناء السامع عنه، أو لكراهة سماعه له لو سُئل، أو لكراهة انقطاع كلامه بكلام المسائل أو للاختصار، ويسمى الفصل ذلك استئنافاً نحو:

في المهد ينطق عن سعادة جده ... أثر النجابة ساطع البرهان

على تقدير أنه جواب كيف ينطق، وهو رضيع لم يبلغ أوان النطق.

وقد يكون الوصل بواو الحال، ولها أقسام مشهورة.

الإيجاز والإطناب والمساواة

المساواة: التعبير عن المعنى المقصود بلفظ مساوٍ له.

والإطناب: التعبير عن المقصود بلفظ زائد لفائدة.

والإيجاز: التعبير عنه بلفظ ناقص وافٍ ببيان المراد.

ويطلق كل منهما على الكلام مجازاً، ولعله بحسب الأصل وإلا فقد صار الآن حقيقة اصطلاحية.

والإيجاز والإطناب نسبيان؛ لأنهما لا يتعلقان إلا بالنسبة لشيء آخر هو متعارف أوساط الناس في تأدية المعاني فهو الميزان، فما نقص عنه مع توفية المعنى فهو الإيجاز، وما زاد عليه لفائدة إطناب، وما نقص غير موف بالمعنى إخلال، وما زاد لا لفائدة تطويل، إن لم يفسد المعنى حشو إن أفسد.

---

(1) الأعراف: 193.

(2) البقرة: 15.

(3) البقرة: 14.

والإيجاز نوعان:

1-إيجاز القصر.

2-وإيجاز الحذف.

مثال الأول: ﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾[1] لفظه يسير، ومعنا كثير، فإن الإنسان متى علم أنه إن قتَل قتُل امتنع عن القتل، ويلزمه حياته وحياة غيره، وهو أوجز وأوفى مما كان أوجز كلام عندهم، وهو القتل أنفى للقتل.

ومثال إيجاز الحذف ﴿ فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ ﴾ [2]، أي فأرسلوني إلى يوسف فأرسلوه، فأتاه فقال: يا يوسف.

ومثال الإطناب: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[3] الآية يدل أن في وقوع كل ممكن تساوي طرفاه لآيات للعقلاء، فلكونه خطاباً للعموم، وفيهم الذكي والغبي صرح بخلق أمهات الممكنات الظاهرة ليكون دليلاً واضحاً للجمع على القدرة الباهرة.

ويكون الإطناب بذكر الخاص بعد العام، وبالتكرير، وبالإيغال، وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم أصل المعنى بدونها، وبغير ذلك.

واعلم أنه قد يوصف الكم بالإيجاز والإطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له، فيقال: للأكثر حروفاً أنه مطنب، وللأقل موجز، كقوله:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُؤْدَدُ

مع قوله:

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتِ الْعُلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

فإن هذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق؛ إذ المصراع يفهم الصد عن الدنيا إذا ظهر سؤدد ولو في جانب الغني بأن يكون منظوره السؤدد دون ما صاحبه من الغنى؛ إذ لم يقيد فيه ظهور السؤدد بجانب الفقر بخلاف البيت، ويقرب منه قوله تعالى: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ۝ ﴾[4].

وقول الشاعر:

---

(1) البقرة: 179.

(2) يوسف: 45-46.

(3) البقرة: 164؛ آل عمران: 190.

(4) الأنبياء: 23.

ونُنْكِرُ إِنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما كان قريباً منه؛ لأن ما في الآية يشمل كل فعل وقول، وما في البيت مختص بالقول، فالكلامان ليسا متساويين في أصل المعنى، بل كلام الله أجل وأعلى، وكيف لا؟ والله أعلم(1).

أثر علم المعاني في بلاغة الكلام

نستطيع هنا بعد الدراسة السابقة أن نلخص لك مباحث علم المعاني في أمرين اثنين:

الأول: أنه يبين لك وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين والمواطن التي يقال فيها، ويريك أن القول لا يكون بليغاً كيفما كانت صورته حتى يلائم المقام الذي قيل فيه، ويناسب حال السامع الذي أُلقي عليه، وقديماً قال العرب: «لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ».

فقد يؤكد الخبر أحياناً كما علمت، وقد يُلقى بغير توكيد، على حسب حال السامع من جَهْلٍ بمضمون الخبر أو تردد أو إنكار. ومناهضة هذا الأصل بلا داع نُشوزٌ عما رُسِم من قواعد البلاغة. انظر إلى قوله تعالى في شأن رُسل عيسى عليه السلام حين بعثهم إلى أهل أنطاكية: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ ﴾(2)، ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾(3).

فإن الرسل حين أحسوا إنكارهم في المرة الأولى اكتفوا بتأكيد الخبر بـ«إن» فقالوا: ﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾(4)، فأكدوا بالقسم وإن واللام.

وقد تخفى هذه الدقائق على غير أهل اللغة، روي أن الكندي(5) ركب إلى أبي

---

(1) تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر، المرحوم الشيخ علي رجب الصالحي ص59-77.

(2) يس: 13.

(3) يس: 14-16.

(4) يس: 16.

(5) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق فيلسوف العرب، كان معاصراً للمأمون والمعتصم والمتوكل، وله عندهم منزلة سامية، برع في الطب والفلسفة والحساب والمنطق والهندسة وطبائع الأعداد وعلم النجوم، نبغ وليس في المسلمين فيلسوف غيره، وحذا في تأليفه حذو أرسطو.

العباس المبرد[1] وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً!

فقال أبو العباس: أين وجدتَ ذلك؟ فقال: وجدتهم يقولون: «عبد الله قائم»، ثم يقولون: «إن عبد الله قائم»، ثم يقولون: «إن عبد الله لقائم»، فالألفاظ مكررة والمعنى واحد؛ فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة، فالأول إخبارٌ عن قيامه، والثاني جواب عن سؤال، والثالث ردٌّ على منكر.

كذلك يوجب علم المعاني أن يخاطب كل إنسان على قدر استعداده في الفهم ونصيبه من اللغة والأدب فلا يُجيزُ أن يخاطَب العاميُّ بما يخاطبُ به الأديب الْمُلِمُّ بلغة العرب وأسرارها.

قال بعضهم لبشار بن بُرْدٍ: إنك لتجيء بالشيء الهجين المتفاوت؛ قال: وما ذاك؟ قال: بينما تثير النقع وتخلع القلوب بقولك:

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً   هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ تَمْطِرَ الدَّمَا
إِذَا مَا أَعَرْنَا سَيِّداً مِنْ قَبِيلَةٍ   ذُرَا مِنْبَرٍ صَلَّى عَلَيْنَا وَسَلَّمَا

نراك تقول:

ربابةُ ربَّةُ البيتِ   تصُبُّ الخلَّ في الزَّيْتِ
لَهَا عشْرُ دجاجاتٍ   ودِيكٌ حسنُ الصوتِ

فقال بشار: لكل وجه وموضع؛ فالقول الأول جدٌّ، والثاني قلته في ربابة جاريتي، وأنا لا آكل البيض من السوق، وربابة لها عشر دجاجات وديك فهي تجمع لي البيض، فهذا القول عندها أحسن من «قِفَا نَبك مِن ذكري حبيب ومنْزِلِ» عندك!

وكثيراً ما تجد الشاعر يسهُلُ أَحْيَاناً ويلين حتى يُشْبه شعره لغة الخطاب، ويخشُن آونة ويصلُب حتى كأَنه يقذفك بالْجَلْمَد، كل ذلك على حسب موضوعه الذي يقول فيه والطبقة التي يُنشدها شعرَه، ومن خير الأمثلة لهذا النوع أبو نواس، فإنه في خمرياته غيرُه في مدائحه ووصفه.

واعتبر هذا الأصل بما كان من النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه لما أراد أن يَكتب إلى ملك فارس اختار أَسهل الأَلفاظ وأَوضحها فقال:

---

(1) هو شيخ أهل النحو والعربية، وله التآليف النافعة في الأدب، وكان حسن المحاضرة مليح الأخبار كثير النوادر، وتوفي سنة 285هـ.

«من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس سلامٌ على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله، وأدعوكَ بدِعايةِ الله، فإني أنا رسول الله إلى الخلق كافَّة لينذر من كان حيّاً ويحِق القولُ على الكافرين، فأَسْلم تسلم، فإن أَبَيْتَ فإِثْمُ المجوس عليك».

وحين أَراد أَن يكتب إلى أُكَيْدِر صاحبِ دومةِ الجندل فَخَّم الأَلفاظ وأتى بالجزل النادر فقال:

«من محمد رسول الله لأُكَيْدِر حين أَجاب إلى الإسلام وخلَع الأَنداد والأَصنام، إن لنا الضَّاحيةَ[1] من البعل[2] والبور[3] والمعامي[4] وأغفال الأرض[5] والحلقة[6] والسلاح، ولكم الضَّامِنَةُ من النخل[7] والمعين[8] من المعمور، لا تُعْدل سارِحَتُكم[9] ولا تُعَدُّ فاردَتُك[10] ولا يُحْظَرُ عليكم النَّبات، تقيمون الصلاة لوقتها وتؤدون الزكاة، عليكم بذلك عهد الله وميثاقه».

وتكون مطابقة الكلام لمقتضى الحال أيضاً فيما يتصرف فيه القائل من إيجاز وإطناب: فللإيجاز مواطنه، وللإطناب مواقعه، كل ذلك على حسب حال السامع وعلى مقتضى مواطن القول؛ فالذكي الذي تكفيه اللمحة يحسن له الإيجاز، والغبي أو المكابر يجمل عند خطابه الإطناب والإسهاب.

وإذا تأَملت القرآن الكريم رأيته إذا خاطب العرب والأَعراب أَوجز كل الإيجاز، وأخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم أسهب وأطنب فمما خاطب به أهل مكة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ

(1) الضاحية (من النخل): النخلة الظاهرة البارزة الخارجة عن أسوار المدينة والعمران.
(2) البعل: النخل الراسخة عروقه في الأرض.
(3) البور: الأرض الخراب التي لم تزرع.
(4) المعامي: جمع معمي وهي الأراضي المجهولة.
(5) أغفال الأرض: الأراضي التي لا أثر للعمارة فيها.
(6) الحلقة بسكون اللام: السلاح عاماً.
(7) الضامنة من النخل: ما كان داخلاً في العمارة وأطاف بها سور المدينة.
(8) المعين: الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل: الماء العذب الكثير.
(9) لا تعدل سارحتكم. السارحة: الماشية، يريد أن ماشيتهم لا تصرف عن مرعى تريده.
(10) لا تعد فاردتكم. الفاردة: الزائدة على الفريضة، يقول: لا تضم فاردتكم إلى غيرها فتعد معها وتحسب.

وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾[1].

وقَلما تَجدُ خِطاباً لبني إسرائيل إلا وهو مسهب مطوّل، لأن يهود المدينة كانوا يرون أنفسهم أهل علم وأهل كتاب فتجاوزوا الحد في المكابرة والعناد، وقد يكون القرآن الكريم نزَّلهم منزلة قصار العقول فأطنب في الحديث إليهم، ويشهد لهذا الرأي ما حكاه عنهم وعن مقدار معرفتهم بما في أسفارهم.

وللإيجاز مواطن يحسن فيها، كالشكر والاعتذار والتعزية والعتاب إلى غير ذلك، وللإطناب مواضع كالتهنئة والصلح بين فريقين والقَصص والخطابة في أمر من الأُمور العامة، وللذوق السليم القولُ الفصل في هذه الشؤون.

أما الأَمر الثاني الذي يبحث فيه عِلم المعاني فهو دراسة ما يستفاد من الكلام ضمناً بمعونة القرائن، فإنه يريك أن الكلام يفيد بأصل وضعه معنى ولكنه قد يؤدي إليك معنى جديداً يفهم من السياق وترشد إليه الحال التي قيل فيها، فيقول لك إن الخبر قد يفيد التحسر، والأمر قد يفيد التعجيز، والنهي قد يفيد الدعاءَ، والاستفهام قد يفيد النفي، إلى غير ذلك مما رأيته مفصَّلاً في هذا الكتاب.

ويقول لك إن الخبر قد يلقى مؤكداً لخالي الذهن، وقد يلقى غير مؤكد للمنكر الجاحد، لغرض بلاغي بديع، أراده المتكلم من الخروج عما يقتضيه ظاهر الكلام.

ويرشدك علمُ المعاني إلى أن القصر قد ينحو فيه الأديب مناحيَ شتى، كأن يتجه إلى القصر الإضافي رغبةً في المبالغة، فيقول المتفائل:

وما الدنيا سوى حُلمٍ لذيذ ... تُنَبِّهُهُ تباشِيرُ الصَّباح

ويقول المتشائم:

هل الدَّهْرُ إلَّا ليْلَةٌ طال سُهْدُها ... تَنفَّسُ عن يوْمٍ أحمَّ عصِيب

وقد يكون من مرامي القصر التعريضُ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾[2]؛ إذ ليس الغرض من الآية الكريمة أن يعلم السامعون ظاهر معناها، ولكنها تعريض بالمشركين وأنهم لفرط عنادهم وغلبة الهوى عليهم في حكم من لا عقل له.

ويَهديك علم المعاني إلى أن من أغراض الفصل في بعض أنواعه تقريرَ المعنى وتثبيته في ذهن السامع، كما في الفصل لكمال الاتصال وشبهه.

---

(1) الحج: 73.

(2) الرعد: 19.

ولعل في هذه الكلمة الموجزة مَقنعاً في بيان ما لعلم المعاني من الأَثر في بلاغة الكلام، وما يُمَدُّ به الناشئ في الأدب من أساليب، وما يرسمُ له من طريق لحسن تأليفها واختيار الأَحوال والمواطن التي تقال فيها.

مبادئ علم البيان

أما حده: على ما في التلخيص: «فهو علمٌ يعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ، بطرقٍ مختلفةٍ، في وضوحِ الدلالةِ عليهِ»[1].

قال في المطول: «أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو نفس الأصول والقواعد على ما حققناه في تعريف علم المعاني، فليس التقدير علم بالقواعد أي: إدراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا»[2] انتهى.

وقوله: «أراد بالعلم إلى آخره» العلم حقيقة هو الإدراك، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازاً مشهوراً أو حقيقة عرفية أو اصطلاحية، وعلى ما هو تابع له في الحصول، ووسيلة إليه في البقاء، وهو الملكة كذلك.

والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على أحد المعنيين الأخيرين لعد احتياجه إلى تقدير متعلق.

وما قيل: إنهم لم يقصدوا تقدير المضاف إليه، بل بيان حاصل المعنى، فإن لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على إدراكها فليس بشيء؛ لأن ذلك الإطلاق في أسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم.

قال السيد في حواشي شرح المفتاح: النحو يطلق على القواعد المخصوصة، وعلى إدراكها، وعلى الملكة التابعة لإدراكها.

وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم، وعلى إدراكه، وعلى ملكة استحضاره.

ثم المراد الإدراك الحاصل عن الدلائل، أو المسائل المعلومة عن الأدلة، أو الملكة الحاصلة عن التصديق بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليداً لا علماً، فلا يرد علم الواجب تعالى وعلم جبريل على التقديرين الأولين، ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث انتهى عبد الحكيم.

وقوله: «على إدراكات جزئية» أي على استنباط الفروع الجزئية من القواعد الكلية، لكن بقي هنا بحث وهو أنه يلزم على استعمال العلم في كل من المعاني الثلاثة هنا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة، وذلك لا يجوز.

---

(1) ص 72.

(2) ص 506.

وجوابه: أن محل المنع إذا أريد أحد معانيه فقط.

وأما إذا صح أن يراد به كل معنى، فإنه يجوز كما هنا؛ لأن علة المنع الوقوع في الحيرة من جهة أنه لا يدري المعنى المراد من المشترك، وهذا ينافي الغرض من التعريف من البيان والكشف، أو أن محله إذا لم يكن بين المعنيين أو المعاني استلزام.

وأما إذا كان بينهما ذلك، فإنه يجوز كما هنا؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر؛ لأن الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على إدراكات جزئية، والإدراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات.

والقاعدة: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها، فقد استلزم كل منهما الآخر، فكانا بمنزلة الشيء الواحد، فالمقصود حينئذ بالتعريف الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد، فكأنه لا اشتراك، وحصل المقصود من التعريف؛ لأن المقصود حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد.

وفي المطول: «وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال»[1]، انتهى.

قال السيد قدس سره: وفيما ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان، ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال، والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى، ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، فإن هذه كالأصل في المقصود به؛ لأن المقصود إفادة المعاني التي روعي فيها المطابقة؛ لأنها اعتبرت لأجله، وتلك فرع وتتمة لها، فالأولى أن تراعى المطابقة أوَّلاً، ثم وضوح الدلالة ثانياً، وإن لم يكن هذا أمراً لازماً، وكذلك علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة، أو القواعد، أو إدراكها لا يتوقف على علم المعاني بأي معنى أخذ من تلك المعاني، لكن لما كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب لخواصها، وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد، والشعبة من الأصل، فلذلك أخر عن علم المعاني انتهى بزيادة.

وقوله قدس سره: «عن إفادة التراكيب لخواصها» أي للمعاني المشتملة على الخواص إلا أن المعاني الأول لما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الإفادة على

(1) ص 506.

الخواص.

قال العلامة في شرح قوله: «إيراد المعنى الواحد إلى آخره» وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كاقتضائها بالنسبة إلى من ينكر كون زيد مضيافاً جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة، أو أوضح، أو خفية، أو أخفى نحو: «أن زيداً لمضياف»، أو «لكثير الرماد»، أو «لمهزول الفصيل»، أو «لجبان الكلب» وبما ذكرنا اندفع ما قيل: إن الشائع في اعتبار البلغاء المجازات والاستعارات والكنايات في المعاني الأصلية للتراكيب البليغة، وذلك مما يبحث عنه في البيان؛ لأن هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة، ومرجع البلاغة منحصر في العلمين، بل نقول: لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه والكناية والاستعارة التمثيلية في الخواص انتهى عبد الحكيم.

ثم إن اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي، وأراد بالطرق التراكيب، فهو مجاز بالاستعارة لتشبيه التراكيب، بمعنى الطرق بجامع مطلق التوصل إلى المقصود، واستعارة لفظ المشبه به للمشبه استعارة تصريحية، وأراد بالدلالة الدلالة العقلية.

قال في الأطول: وفي التعبير عن التراكيب بالطرق طريق الاستعارة، وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية، وإن كان الأنسب بصناعة التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلاك، وتأنيساً لدخيل في الفن قبل الاستهلال.

وجمع الطرق نظراً إلى أن لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة، وبعضها بواسطة فيمكن إيراده بعبارات مختلفة في الوضوح كما قال عبد الحكيم، أو نظراً إلى أن له مسنداً أو مسنداً إليه، ونسبة لكل منها دال يجري فيه المجاز، فيحصل له طرق ثلاث، فتقييد الطرق بإمكان أن يكون له طرق مما لا حاجة إليه كما في الأطول.

ومحصل التعريف: أن علم البيان ملكة، أو أصول يقتدر بها على إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا: «زيد جواد» في طرق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان كذا في المطول.

وفي عبد الحكيم قوله: «على إيراد إلى آخره» أي على معرفة إيراد بدليل قوله: «فلو عرف من ليس له هذه الملكة إلى أخره»، وفيه إشارة إلى أن معرفة الإيراد المذكور لا يجب أن تكون بالفعل، بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول إلى القاعدة التي كانت حاصلة عنده انتهى.

«وتقييد المعنى بالواحد لدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء.

وتقييد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة للإشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ، والعبارة دون الوضوح والخفاء، مثل: أن يورد بألفاظ مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان»(1) انتهى مطول.

وقوله: «بألفاظ مترادفة» أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها ألفاظ مترادفة.

وقوله: «لا يكون ذلك إلى آخره» لأن تلك التراكيب بعد العلم بوضع ألفاظها لا تكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع بينها باعتبار الألف ببعض الألفاظ، وكثرة دورها يوجب التفاوت في تذكر الوضع، وكذا اشتراك بعضها يوجب الاحتياج فيه إلى دفع مزاحمة الغير في تعريف المراد لا في الفهم انتهى عبد الحكيم.

«ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح الدلالة وخفائها؛ لأن كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح أن بعضها واضح الدلالة، وبعضها أوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء، وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية»(2) انتهى مطول.

«ودلالة اللفظ» إما على ما وضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه، وتسمى الأولى «وضعية»، وكل من الأخيرتين «عقلية»، وتقييد الأولى «بالمطابقة»، والثانية «بالتضمن»، والثالثة «بالالتزام»، وشرطه اللزوم الذهني ولو اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره، وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى في الوضعية؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وإن لم يكن عالماً بما ذكر لم يكن كل واحد من الألفاظ دالًّا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً إذا قلنا: «خده يشبه الورد»، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة

(1) المطول ص 506.

(2) ص 507.

أوضح من دلالة قولنا: «خده يشبه الورد»، أو أخفى؛ لأنا إذا أقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع إن كان عالماً بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المرادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت، وإن لم يكن عالماً بها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى أصلاً، وإنما يتأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية التضمينية والالتزامية كما بين في موضعه.

وأما موضوعه: فاللفظ العربي من حيث إنه مختلف في وضوح الدلالة على المعنى المراد، وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث إنها مختلفة في مراتب الوضوح حذراً من اشتراكه مع المعاني في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الأدب باحثة عن أحوال اللفظ العربي، ولأن علم البيان باحث عن أحوال المجاز والكناية، وهما من قبيل الألفاظ، والاختلاف بالحيثية كاف في تمايز الموضوعات.

وأما غايته: فالاحتراز عن الخطأ في كيفية تأدية المعنى المراد، ومعرفة إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة.

وأما فضله: فهو من أشرف العلوم؛ إذ به يستعان على فهم الكتاب والسنة وكلام البلغاء وناهيك به شرفاً.

وأما واضعه: فقيل: الشيخ عبد القاهر، وفيه أن هذا العلم كان موجوداً قبله، فقد صنف فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن، وصنف فيه أبو هلال العسكري كتاباً سماه نقد الشعر، نعم الشيخ عبد القاهر نظم منثور لآليه في عقد التصنيف فلعل نسبته إليه لذلك، والله أعلم.

وأما استمداده: فمن الكتاب والسنة وكلام العرب الموثوق بعربيتهم.

وينحصر المقصود منه في ثلاثة مباحث:

1-التشبيه.

2-والمجاز.

3-والكناية؛ لأن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة إن قامت قرينة تمنع من إرادة ما وضع له فمجاز، وإلا فكناية.

ثم من المجاز ما ينبني على التشبيه، وهو الاستعارة، فتعين التعرض له فانحصر المقصود من علم البيان في هذه المباحث الثلاثة، وإنما لم يجعل التشبيه من مقدمات البيان لكثرة مباحثه وفوائده، فاستحق أن يعقد له مبحث على حدته.

ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن

أحوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن الكلام الدال عليه، فإنه كثيراً ما يطلق عليه.

ومعنى كونه من المقاصد على تفسيره بأنه الدلالة على تشريك أمر إلى آخره أن البحث عما يتعلق به من الطرفين، ووجه الشبه، وأداته، والغرض منه من مقاصده.

قال السيد قدس سره في حواشي شرح التلخيص: الحق أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن، وفيه من النكت واللطائف ما لا يخفى، وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع أن دلالته مطابقة، وحينئذ يضمحل ما ذهب إليه يعني صاحب التلخيص مع أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية أي المطابقة انتهى.

وذكر بعضهم عن ابن يعقوب: أن التشبيه يختلف بالوضوح والخفاء، فيقال: «زيد كالبحر في السخاء» و«زيد كالبحر» و«زيد بحر»، وأوضحها الأول، وأخفاها الأخير.

أما التشبيه اصطلاحاً: فهو إلحاق أمر بأمر في معنى مشترك بنحو الكاف، ويطلق على الكلام المشتمل على ذلك.

والغرض منه أمور:

منها: بيان أن المشبه ممكن نحو قوله:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ   فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فلما ادعى فوقان الممدوح على غيره حتى صار وحده جنساً، ورأى أن ذلك محتاج إلى دليل احتج بحديث المسك تشبيهاً ضمنياً في أن كلًّا منهما فاق أصله لما اشتمل عليه من المزايا.

ومنها: بيان حال المشبه: كما في تشبيه ثوب بآخر في البياض، وقد يعود الغرض على المشبه به كما في التشبيه المقلوب لإيهام أن المشبه به فيه أتم من المشبه، وكما في الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر استدارة وإشراقاً بالرغيف، ويسمى إظهار المطلوب.

وينقسم باعتبار وجهه:

1- إلى مقبول: وهو ما وفي بالغرض.

2-وإلى مردود وهو بخلافه.

وباعتبار أركانه إلى:

1-قوي.

2-وضعيف.

فما حذفت منه الأداة والوجه فهو: قوي لما فيه من دعوى الاتحاد ظاهراً، وما ذُكِرَا فيه معاً فهو ضعيف إلى غير ذلك من الأقسام.

وأما المجاز فينقسم إلى عقلي ولغوي.

فالعقلي: إسناد الشيء لغير ما هو له لعلاقة مع قرينة لفظية نحو: «هزم الأمير الجند»، وهو في بيته، أو معنوية نحو: «سرتني سلامتك من المكروه».

واللغوي: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة مانعة عن إرادته.

وينقسم باعتبار العلاقة إلى استعارة وغيرها، والثاني يسمى مجازاً مرسلاً إن كان مفرداً، ولا يسمى باسم يخصه إن كان مركباً.

وعلاقاته: تسع عشرة على ما ذكره الصبان في رسالته منها: السببية، والمسببية، والكلية، والجزئية، واللازمية، والملزومية، والحالية، والمحلية، واعتبار ما كان، وما يكون.

وينقسم إلى:

1-أصلي: نحو: «أمطرت السماء نباتاً».

2-وإلى تبعي: نحو: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾[1].

ويكون مرشحاً، ومجرداً، ومطلقاً باعتبار اقترانه بما زاد على القرينة وعدمه.

تنقسم الاستعارة إلى تصريحية، وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به وإلى مكنية، وهي تبعاً للجمهور لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المحذوف المرموز إليه بذكر لازمه وعلى ما ذهب إليه السكاكي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه، وعلى ما ذهب إليه الخطيب التشبيه المضمر في النفس وإلى تخيلية وهي تبعاً للجمهور، وإثبات لازم المشبه به للمشبه، وعلى ما ذهب إليه السكاكي لفظ لازم المشبه به المستعار للازم المشبه به المتوهم.

وتنقسم أيضاً:

1-إلى أصلية: وهي ما كان المستعار فيها اسم جنس غير مشتق.

2-وإلى تبعية: وهي ما كان المستعار فيها مشتقّاً أو حرفاً.

3-وإلى مرشحة: وهي ما اقترنت بملائم المشبه به.

---

(1) النحل: 98.

ومجردة: وهي ما اقترنت بملائم المشبه.

ومطلقة: وهي ما لم تقترن بشيء.

وباعتبار تركيب المستعار وأفراده إلى تمثيلية وغير تمثيلية.

وأما الكناية: فهي لفظ ذكر، وأريد به لازم معناه لقرينة غير مانعة عن إرادة المعنى الأصلي.

وأقسامها ثلاثة:

1-كناية يراد بها صفة كـ«طويل النجاد» المراد به «طول القامة».

2-والكناية التي يراد بها نسبة أمر لأمر إثباتاً أو نفياً نحو المجد بين ثوبيه.

3-والكناية التي لا يراد به واحد منهما نحو: «جاءني حي مستوي القامة عريض الأظفار كناية عن الإنسان».

بلاغة التشبيه وبعض ما أثر منه عن العرب والْمُحدثين(1)

تَنشأُ بلاغة التشبيه من أنه ينتقل بك من الشيء نفسه إلى شيء طريف يشبهه، أو صورة بارعة تمثِّله. وكلما كان هذا الانتقال بعيداً قليل الخطورة بالبال، أو ممتزجاً بقليل أو كثير من الخيال، كان التشبيه أروع للنفس وأدعى إلى إعجابها واهتزازها.

فإذا قلت: فلان يُشبه فلاناً في الطول، أو إنَّ الأرض تشبه الكرة في الشكل، أو إنَّ الجزر البريطانية تشبه بلاد اليابان، لم يكن لهذه التشبيهات أثر للبلاغة؛ لظهور المشابهة وعدم احتياج العثور عليها إلى براعة وجهد أدبي، ولخلوها من الخيال.

وهذا الضرب من التشبيه يُقْصَد به البيان والإيضاح وتقريب الشيء إلى الأفهام، وأكثر ما يستعمل في العلوم والفنون.

ولكنك تأخذك رَوْعة التشبيه حنيما تسمع قول المعري يَصِف نجماً:

يُسرعُ اللمح في إحمرارٍ كما تُسـ ـرِعُ في اللمح مُقلةُ الغضبان(2).

فإن تشبيه لمحات النجم وتألقه مع إحمرار ضوئه بسرعة لمحة الغضبان من التشبيهات النادرة التي لا تنقاد إلا لأديب. ومن ذلك قول الشاعر:

وكأن النجوم بين دُجاها سُنن لاح بينهن ابتداع

(1) المحدث في اللغة: المتأخر، والمراد به هنا من جاء بعد عهد العرب الذين يحتج بكلامهم في اللغة.

(2) لمح البرق والنجم: لمعانهما، ولمح البصر: اختلاس النظر.

فإن جمال هذا التشبيه جاء من شعورك ببراعة الشاعر وحذقه في عقد المشابهة بين حالتين ما كان يخطر بالبال تشابههما، وهما حالة النجوم في رُقعة الليل بحال السنن الدينية الصحيحة متفرقة بين البدع الباطلة. ولهذا التشبيه روعة أُخرى جاءت من أن الشاعر تخيّل أن السنن مضيئة لماعة، وأن البدع مظلمة قاتمة.

ومن أبدع التشبيهات قول المتنبي:

بليتُ بِلى الأَطلَالِ إن لـم أقفْ بِهَـا وقُوف شَحيحٍ ضاع في التُّرْبِ خاتَمُه

يدعو على نفسه بالبِلى والفناء إذا هو لم يقف بالأطلال ليذكر عهد من كانوا بها، ثم أراد أن يصور لك هيئة وقوفه فقال: كما يقف شحيح فقد خاتمه في التراب؛ من كان يُوفق إلى تصوير حال الذاهل المتحير المحزون المطرق برأسه المنتقل من مكان إلى مكان في اضطراب ودهشة بحال شحيح فقد في التراب خاتماً ثميناً؟ ولو أردنا أن نورد لك أمثلة من هذا النوع لطال الكلام.

هذه هي بلاغة التشبيه من حيث مبلغ طرافته وبُعد مرماه ومقدار ما فيه من خيال. أما بلاغته من حيث الصورة الكلامية التي يوضع فيها أيضاً. فأقل التشبيهات مرتبة في البلاغة ما ذكرت أركانه جميعها. لأن بلاغة التشبيه مبنية على ادعاء أن المشبه عين المشبه به، ووجود الأداء ووجه الشبه معاً يحولان دون هذا الإدعاء، فإذا حذفت الأداة وحدها، أو وجه الشبه وحده، ارتفعت درجة التشبيه في البلاغة قليلاً، لأن حذف أحد هذين يقوي ادعاء اتحاد المشبه والمشبه به بعض التقوية. أما أبلغ أنواع التشبيه فالتشبيه البليغ، لأنه مبني على ادعاء أن المشبه والمشبه به شيء واحد.

هذا وقد جرى العرب والمحدثون على تشبيه الجواد بالبحر والمطر، والشجاع بالأسد، والوجه الحسن بالشمس والقمر، والشهم الماضي في الأمور بالسيف، والعالي المنزلة بالنجم، والحليم الرزين بالجبل، والأماني الكاذبة بالأحلام، والوجه الصبيح بالدينار، والشعر الفاحم بالليل، والماء الصافين باللجَيْنِ، والليل بموج البحر، والجيش بالبحر الزاخر، والخيل بالريح والبرق، والنجوم بالدرر والأزهار، والأسنان بالبرد واللؤلؤ، والسفن بالجبال، والجداول بالحيات الملتوية، والشيب بالنهار ولمع السيوف، وغُرَّةِ الفرس بالهلال. ويشبهون الجبان بالنعامة والذبابة، واللئيم بالثعلب، والطائش بالفراش، والذليل بالوتد، والقاسي بالحديد والصخر، والبليد بالحمار، والبخيل بالأرض المجدية.

وقد اشتهر رجال من العرب بخصال محمودة فصاروا فيها أعلاماً فجرى التشبيه

بهم. فيشبه الوفي بالسموءل[1]، والكريم بحاتم، والعادل بعُمر[2]، والحليم بالأحنف، والفصيح بسحبان، والخطيب بقُسٍّ، والشجاع بعمرو بن معد يكرب، والحكيم بلقمان[3]، والذكي بإياس.

واشتهر آخرون بصفات ذميمة فجرى التشبيه بهم أيضاً، فيشبه العي بباقل[4]، والأحمق بهبنقة[5]، والنادم بالكسعي[6]، والبخيل بمارد[7]، الهجاء بالحطيئة[8]، والقاسي بالحجاج[9]. [10]

بلاغة الاستعارة

سبق لك أن بلاغة التشبيه آتية من ناحيتين:

الأولى: تأليف ألفاظه.

والثانية: ابتكار مشبه به بعيد عن الأذهان، لا يجول إلا في نفس أديب وهب الله له استعداداً سليماً في تعرُّف وجوه الشبه. الدقيقة بين الأشياء، وأودعه قدرةً على ربط المعاني وتوليدِ بعضها من بعض إلى مدى بعيدٍ لا يكاد ينتهي.

---

(1) هو السموءل بن حيان اليهودي، يضرب به المثل في الوفاء، وهو من شعراء الجاهلية، توفي سنة 62 ق.هـ.

(2) هو أمير المؤمنين وخليفة المسلمين وأحد السابقين إلى الإسلام والأولين، اشتهر بعدله وتواضعه وزهده، وقد نصر الله به الإسلام وأعزه.

(3) حكيم مشهور آتاه الله الحكمة أي الإصابة في القول والعمل.

(4) رجل اشتهر بالعي، اشترى غزالاً مرة بأحد عشر درهماً فسُئل عن ثمنه فمد أصابع كفيه يريد عشرة وأخرج لسانه ليكملها أحد عشر، ففر الغزال، فضرب به المثل في العي.

(5) هو لقب أبي الودعاء يزيد بن ثروان القيسي، ويضرب به المثل في الحمق.

(6) هو غامد بن الحرث، خرج مرة للصيد فأصاب خمسة حمر بخمسة أسهم، وكان يظن كل مرة أنه مخطئ، فغضب وكسر قوسه، ولما أصبح رأى الحمر مصروعة والأسهم مخضبة بالدم، فندم على كسر قوسه، وعض على إبهامه فقطعها.

(7) لقب رجل من بني هلال اسمه مخارق، وكان مشهوراً بالبخل واللؤم.

(8) شاعر مخضرم كان هجاء مراً، ولم يكد يسلم من لسانه أحد، هجا أمه وأباه ونفسه، وله ديوان شعر، وتوفي سنة 30هـ.

(9) هو الحجاج بن يوسف الثقفي، كان عاملاً على العراق وخراسان لعبد الملك بن مروان، ثم الوليد من بعده، وهو أحد جبابرة العرب، وله في القتل والعقوبات غرائب لم يسمع بمثلها، توفي بمدينة واسط سنة 97هـ.

(10) البلاغة الواضحة ص 65-68.

وسر بلاغة الاستعارة لا يتعدى هاتين الناحيتين، فبلاغتها من ناحية اللفظ أن تركيبها يدل على تناسي التشبيه، ويحملك عمداً على تخيل صورة جديدة تُنسيك روعتها ما تضمنه الكلام من تشبيه خفي مستور.

انظر إلى قول البحتري في الفتح بن خاقان:

يسموا بكف على العافين حانِيَةٍ تَهْمِي وطرفٍ إلى العلياءِ طمَّاحِ[1]

ألست ترى كفه وقد تمثلت في صورة ساحبة هتانة تصب وبلها على العافين السائلين، وأن هذه الصورة قد تملكت عليك مشاعرك فأذهلتك عما اختبأ في الكلام من تشبيه؟

وإذا سمعت قوله في رثاء المتوكل وقد قُتل غيلة:

صريعٌ تقاضاهُ الليالِي حُشاشةً يجود بها والموتُ حُمْرٌ أظافِره[2]

فهل تستطيع أن تُبعِد عن خيالك هذه الصورة المخفية للموت، وهي صورة حيوان مفترس ضرّجت أظافره بدماء قتلاه؟

لهذا كانت الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ؛ لأنه وإن بنى على ادعاء أن المشبه والمشبه به سواءٌ لا يزال فيه التشبيه منوِيّاً ملحوظاً بخلاف الاستعارة فالتشبيه فيها مِنْسِيٌّ مجحُودٌ؛ ومن ذلك يظهر لك أن الاستعارة المرشحة أبلغُ من المطلقةِ، وأن المطلقة أبلغ من المجردة.

أما بلاغة الاستعارة من حيث الابتكار وروعة الخيال، وما تحدثه من أثر في نفوس سامعيها، فمجالٌ فسيحٌ للإبداع، وميدان لتسابق المجيدين من فُرسان الكلام.

انظر إلى قوله عز شأنه في وصف النار: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ [3] ﴾[4]؟ ترتسم أمامك النار في صورة مخلوقٍ ضخمٍ

(1) العافين: سائل المعروف، وحانية: عاطفة شفيقة، وتهمي: تسيل، والطرف: البصر، والطماح: الذي يغالي في طلب المعالي والسعي وراءها.

(2) الصريع: المطروح على الأرض، وتقاضاه أصله تتقاضاه حذفت إحدى التاءين؛ وهو من قولهم تقاضى الدائن دينه إذا قبضه، والحشاشة: بقية الروح في المريض والجريح؛ يصفه بأنه ملقى على الأرض يلفظ النفس الأخير من حياته.

(3) تتميز غيظاً: تتقطع غضباً على الكفرة، وهو تمثيل لشدة اشتعالها بهم، والفوج: الجماعة، والاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ (الملك: 8)؟ للتوبيخ.

(4) الملك: 8.

بطاشٍ مكفهر الوجه عابسٍ يغلي صدرُه حقداً وغيظاً.

ثم انظر إلى قول أبي العتاهية في تهنئة المهدي بالخلافة:

أَتَتْهُ الخِلَافَةُ مُنْقادة إِلَيْهِ تُجَرِّرُ أَذْيَالها

تجد أن الخلافة غادة هيفاءُ مُدَلَّلَةٌ ملولٌ فُتن الناس بها جميعاً، وهي تأبى عليهم وتصدُّ إعراضاً، ولكنها تأتي للمهدي طائعة في دلال وجمال تجر أذيالها تيهاً وخَفراً.

هذه صورة لا شك رائعة أبدع أبو العتاهية تصويرها، وستبقى حلوة في الأسماع حبيبة إلى النفوس ما بقي الزمان.

ثم اسمع قول البارودي:

إذا استلَّ مِنَّا سيِّدٌ غَرْبَ سَيْفِهِ تفزَّعتِ الأَفلاكُ والتفتَ الدَّهْر[1]

وخبرني عما تحس وعما ينتابك من هول مما تسمع. وقل لنا كيف خطرت في نفسك صورة الأجرام السماوية العظيمة حية حساسة تَرتعِد فَزَعاً ووَهَلاً، وكيف تصورتَ الدهر وهو يلتفت دهشاً وذهولاً؟

ثم اسمع قوله في منفاه وهو نهبُ اليأس والأمل:

اسمع في نفسي دبيب المنى وألمح الشبهة في خاطري

تجد أنه رسم لك صورة للأمل يتمشى في النفس تمشياً مُحسّاً يسمعه بإذنه. وأن الظنون والهواجس صار لها جسم يراه بعينه؛ هل رأيت إبداعاً فوق هذا في تصويره الشك والأمل يتجاذبان؟ وهل رأيت ما كان للاستعارة البارعة من الأثر في هذا الإبداع؟

ثم انظر قول الشريف الرضي في الوداع:

نسرق الدمع في الجيوب حياء وبنا ما بنا من الأشواق

هو يسرق الدمع حتى لا يوصم بالضعف والخور ساعة الوداع، وقد كان يستطيع أن يقول: «نستر الدمع في الجيوب حياء»؛ لكنه يريد أن يسمو إلى نهاية المُرتقى في سحر البيان، فإن الكلمة «نسرق» تُرسم في خيالك صورة لشدة خوفه أن يظهر فيه أثرٌ للضعف، ولمهارته وسرعته في إخفاء الدمع عن عيون الرقباء. ولولا ضيق نطاق هذا الكتاب لعرضنا عليك كثيراً من صور الاستعارة البديعة، ولكننا نعتقد أن ما قدمناه فيه كفاية وغَناء[2].

---

(1) غرب السيف: حده، وتفزعت: ذعرت أي أصابها الذعر وهو الخوف.

(2) البلاغة الواضحة ص 105-107.

بلاغة المجاز المرسل والمجاز العقلي

إذا تأملت أنواع المجاز المرسل والعقلي رأيتَ أنها في الغالب تؤدي المعنى المقصودَ بإيجاز، فإذا قلت: «هزم القائدُ الجيش» أو «قرر المجلس كذا» كان ذلك أوجز من أن تقول: «هزم جنود القائد الجيش»، أو «قرر أهل المجلس كذا»، لا شك أن الإيجاز ضرب من ضروب البلاغة.

وهناك مظهرٌ آخر للبلاغة في هذين المجازين هو المهارة في تخير العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوراً للمعنى المقصود خير تصوير كما في إطلاق العين على الجاسوس، والأُذن على سريع التأثر بالوشاية، والخُف والحافر على الجمال والخيل في المجاز المرسل، وكما في إسناد الشيء إلى سببه أو مكانه أو زمانه في المجاز العقلي فإن البلاغة تُوجِبُ أن يختار السبب القويُّ والمكان والزمان المختصان.

وإذا دققت النظر رأيت أن أغلب ضروب المجاز المرسل والعقلي لا تخلو من مبالغة بديعة ذات أثر في جعل المجاز رائعاً خلاباً، فإطلاق الكل على الجزء مبالغة ومثله إطلاق الجزء وإرادة الكل، كما إذا قلت: «فلان فم» تريد أنه شره يلتقم كل شيء، أو «فلان أنف» عندما تريد أن تصفه بعظم الأنف فتبالغ فتجعله كله أنفاً. ومما يؤثر عن بعض الأدباء في وصف رجل أنافي[1]. قوله: «لست أدري أهو في أنفه أم أنفه فيه». [2]

بلاغة الكناية

الكناية مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعُه وصفت قريحته، والسرُّ في بلاغتها أنها في صور كثيرة تُعْطِيكَ الحقيقة مصحوبة بدليلها، والقضية وفي طيها برهانها، كقول البحتري في المديح:

يغضون فضل اللحظ من حيث ما بدا   لهم عن مهيب في الصدور محبب

فإنه كنى عن إكبار الناس للممدوح وهيبتهم إياه بغض الأبصار الذي هو في الحقيقة برهان على الهيبة والإجلال، وتظهر هذه الخاصة جلية في الكنايات عن الصفة والنسبة.

ومن أسباب بلاغة الكناية أنها تضع لك المعاني في صور المحسات، ولا شك

(1) الأنافي: عظيم الأنف.

(2) البلاغة الواضحة ص 122.

أن هذه خاصة الفنون فإن المصور إذا رسم لك صورة للأمل أو اليأس بَهرَك وجَعَلَك ترى ما كنت تَعْجزُ عن التعبير عنه واضحاً ملموساً.

فمثل «كثير الرماد» في الكناية عن الكرم، و«رسول الشر» في الكناية عن المزاج، وقول البحتري:

أَوَمَا رأيتَ الْمَجْدَ أَلْقى رَحْلَهُ ... في آل طَلْحةَ ثم لَمْ يَتَحَوَّلِ

في الكناية عن نسبة الشرف إلى آل طلحة، كل أولئك يُبْرِزُ لك المعاني في صورة تشاهدها وترتاح نفسُك إليها.

ومن خواص الكناية أنها تمكِّنك من أن تَشْفِيَ غُلتك من خصمك من غير أن تجعل له سبيلاً؛ دون أن تَخْدِشَ وجه الأدب، وهذا النوع يسمى بالتعريض، ومثاله قول المتنبي في قصيدة يمدح بها كافوراً ويعرض بسيف الدولة:

رحلتُ فكَمْ باكٍ بأَجْفانِ شَادِنٍ ... عَلَيَّ وكم باكٍ بأجفان ضَيْغَمِ[1]

وما ربة القرط المليح مكانه ... بأجزع من رب الحسام المصمم[2]

فلو كان ما بي من حبيب مُقنع ... عذرت ولكن من حبيب مُعمم

رمى واتقى رمي ومن دون ما اتقى ... هوى كاسر كفي وقوسي وأسهمي

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه ... وصدق ما يعتاده من توهم

فإنه كنى عن سيف الدولة أولاً بالحبيب المعمم، ثم وصفه بالغدر الذي يدَّعي أنه من شيمة النساء، ثم لامه على مبادهته بالعدوان، ثم رماه بالجبن لأنه يرمي ويتقي الرمي بالاستتار خلف غيره، على أن المتنبي لا يجازيه على الشر بمثله لأنه لا يزال يحمل له بين جوانحه هوى قديماً يكسِر كفه وقوسه وأسهمه إذا حاول النضال، ثم وصفه بأنه سيئ الظن بأصدقائه لأنه سيئ الفعل كثير الأوهام والظنون حتى ليظن أن الناس جميعاً مثله في سوء الفعل وضعف الوفاء. فانظر كيف نال المتنبي من سيف الدولة هذا النيل كله من غير أن يذكر من اسمه حرفاً.

هذا، ومن أوضح ميزات الكناية التعبير عن القبيح بما تسِيغُ الآذان سماعَه، وأمثلة ذلك كثيرة جدّاً في القرآن الكريم وكلام العرب، فقد كانوا لا يعبِّرون عما لا

(1) الشادن: ولد الغزال، والضيغم: الأسد، أراد بالباكي بأجفان الشادن المرأة الحسنان، وبالباكي بأجفان الضيغم، الرجل الشجاع، يقول كم من نساء ورجال بكوا على فراقي وجزعوا لارتحالي.

(2) القرط: ما يعلق في شحمة الأذن، والحسام: السيف القاطع، والمصمم: الذي يصيب المفاصل ويقطعها، يقول: لم تكن المرأة الحسناء بأجزع على فراقي من الرجل الشجاع.

يحسن ذكره إلا بالكناية، وكانوا لشدة نخوتهم يكنون عن المرأة بالبيضة والشاة.

ومن بدائع الكنايات قول بعض العرب:

ألا يـــا نخلـــة مـــن ذات عـــرق عـلـــيك ورحمـــة الله الـــسلام[1]

فإنه كنى بالنخلة عن المرأة التي يحبها.

ولعل هذا المقدار كاف في بيان خصائص الكناية وإظهار ما تضمنته من بلاغة وجمال[2].

أثـر علـم البيـان في تأديـة المعانـي

يظهر لك من دراسة علم البيان أن معنى واحداً يستطاع أداؤه بأساليب عدة وطرائق مختلفة، وأنه قد يوضع في صورة رائعة من صور التشبيه أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو العقلي، أو الكناية.

فقد يصف الشاعر إنساناً بالكرم فيقوم:

يـــريد الملـــوك مـــدى جعفـــر ولا يـــصنعون كمـــا يـــصنع

ولـــيس بأوســـعهم فـــي الغنـــى ولكـــن معـــروفه أوســـع

وهذا كلام بليغ جدّاً مع أنه لم يقصد فيه إلى شبيه أو مجاز، وقد وصف الشاعر فيه ممدوحه بالكرم وأن الملوك يريدون أن يبلغوا منزلته، ولكنهم لا يشترون الحمد بالمال كما يفعل، مع أنه ليس بأغنى منهم ولا بأكثر مالاً.

وقد يعمِد الشاعر عند الوصف بالكرم إلى أسلوب آخر فيقول:

كالبحـــر يقـــذف للقـــريب جواهـــراً جـــوداً ويـــبعث للبعـــيد ســـحائبا

فيشبه الممدوح بالبحر، ويدفع بخيالك إلى أن يضاهي بين الممدوح والبحر الذي يقذف الدرر للقريب ويرسل السحائب للبعيد.

أو يقول:

هـو البحـر مـن أي النواحـي أتيـته فلجـته المعـروف والجـود سـاحله

فيدعي أنه البحر نفسه وينكر التشبيه نُكراناً يدل على المبالغة وادعاء المماثلة الكاملة.

أو يقول:

(1) ذات عرق: موضع بالبادية وهو مكان إحرام أهل العراق.

(2) البلاغة الواضحة ص 131-132.

علا فما يستقر المال في يده ... وكيف تمسك ماء قُنه الجبل

فيرسل إليك التشبيه من طريق خفي ليرتفع الكلام إلى مرتبة أعلى في البلاغة، وليجعل لك من التشبيه الضمني دليلاً على دعواه، فإنه ادعى أنه لعلو منزلته ينحدر المال من يديه، وأقام على ذلك برهاناً فقال: «وكيف تمسك ماء قُنه الجبل؟».

أو يقول:

جرى النهر حتى خلته منك أنعماً ... تساق بلا ضن وتعطي بلا من[1]

فيقلب التشبيه زيادة في المبالغة وافتناناً في أساليب الإجادة، ويشبه ماء النهر بنعم الممدوح بعد أن كان المألوف أن تُشبه النعم بالنهر الفياض.

أو يقول:

كأنه حين يُعطي المال مبتسماً ... صوب الغمامة تهمي وهي تأتلق[2]

فيعمد إلى التشبيه المركب، ويعطيك صورة رائعة تمثل لك حالة الممدوح وهو يجود، وابتسامة السرور تعلو شفتيه.

أو يقول:

جادت يد الفتح والأنواء باخلة ... وذاب نائلة والغيث قد جمدا

فيضاهي بين جود الممدوح والمطر، ويدعي أن كرم ممدوحه لا ينقطع إذا انقطعت الأنواء أو جمد القطر.

أو يقول:

قد قلت للغيم الركام ولج في ... إبراقه وألح في إرعاده[3]
لا تعرضن لجعفر متشبهاً ... بندى يديه فلست من أنداده

فيصرح لك في جلاء وفي غير خشية بتفضيل جود صاحبه على جود الغيم، ولا يكتفي بهذا بل تراه ينهي السحاب في صورة تهديد أن يحاول التشبه بممدوحه لأنه ليس من أمثاله ونظرائه.

أو يقول:

وأقبل يمشي في البساط فما درى ... إلى البحر يسعى أم إلى البدر يرتقى

---

(1) الضن: البخل، والمن: الامتنان بتعداد الصنائع.

(2) تهمي: تسيل، وتألق: تلمع.

(3) الغيم الركام: المتراكم، ولج وألح: كلاهما بمعنى استمر.

يصف حال رسول الروم داخلاً على سيف الدولة فينزع في وصف الممدوح بالكرم إلى الاستعارة التصريحية، والاستعارة كما علمت مبنية على تناسي التشبيه والمبالغة فيها أعظم وأثرها في النفوس أبلغ.

أو يقول:

دعـوت نـداه دعـوة فأجابنـي   وعلمنـي إحسانه كـيف آملـه

فيشبه ندى ممدوحه وإحسانه بإنسان، ثم يحذف المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه، وهذا ضرب آخر من ضروب المبالغة التي تساق الاستعارة لأجلها.

أو يقول:

«وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقَلَّ السَّوَاقِيا»

فيرسل العبارة كأنها مثل، ويصور لك أن من قصد ممدوحه استغنى عمن هو دونه، كما أن قاصد البحر لا يأبه للجداول فيعطيك استعارة تمثيلية لها روعة وفيها جمال، وهي فوق ذلك تحمل برهاناً على صدق دعواه وتؤيد الحال التي يدعيها.

أو يقول:

ما زلت تتبع ما تولي يداً بيد   حتى ظننت حياتي من أياديكا

فيعدِل عن التشبيه والاستعارة إلى المجاز المرسل، ويطلق كلمة «يد» ويريد بها النعمة لأن اليد آلة النعم وسببها.

أو يقول:

أعاد يومك أيامي لنضرتهـا   واقتص جودك من فقري وإعساري

فيسند الفعل إلى اليوم وإلى الجود على طريقة المجاز العقلي.

أو يقول:

فما جازه جود ولا حل دونه   ولكن يسير الجود حيث يسير

فيأتي بكناية عن نسبة الكرم إليه بادعاء أن الجود يسير معه دائماً، لأنه بدل أن يحكم بأنه كريم ادعى أن الكرم يسير معه أينما سار.

ولهذه الكناية من البلاغة والتأثير في النفس وحسن تصوير المعنى، فوق ما يجده السامع في غيرها من بعض ضروب الكلام.

فأنت ترى أنه من المستطاع التعبير عن وصف إنسان بالكرم بأربعة عشر أسلوباً، كل له جماله وحسنه وبراعته، ولو نشأ لأتينا بأساليب كثيرة أخرى في هذا المعنى، فإن للشعراء ورجال الأدب افتناناً وتوليداً للأساليب والمعاني لا يكاد ينتهي إلى حد، ولو

أردنا لأوردنا لك ما يقال من الأساليب المختلفة المناحي في صفات أخرى كالشجاعة والإباء والحزم وغيرها، ولكنا لم نقصِد إلى الإطالة، ونعتقد أنك عند قراءتك الشعر العربي والآثار الأدبية ستجد بنفسك هذا ظاهراً، وستدهش للمدى البعيد الذي وصل إليه العقل الإنساني في التصوير البلاغي والإبداع في صوغ الأساليب.

هذه الأساليب المختلفة التي يؤدي بها المعنى الواحد هي موضع بحث علم البيان، ولا أظنك تفهم أن القدرة على صوغ هذه الأساليب البديعة موقوفة على علم البيان؛ لأن الافتنان في التعبير لا يتوقف على درس قواعد البلاغة، وإنما يصبح المرء كاتباً مجيداً، أو شاعراً مبدِعاً أو خطيباً مؤثراً، بكثرة القراءة في كتب الأدب وحفظ آثار العرب، وبنقد الشعر وتفهمه، ودراسة النثر الفني وتذوق أسراره، بهذا ترسخ فيه ملكة تدفعه دفعاً إلى الإحسان والإجادة، ولا بد أن يعاضد هذه الملكة طبع سليم وفطرة حساسة تكون معينة لهذه الملكة وظهيرة لها.

ولكنا بعد كل هذا لا نستطيع أن نجحد فائدة علم البيان والإلمام بقوانينه، فإنه بما يفصل من الفروق بين الأساليب ميزان صحيح لتعرُّف أنواعها، ودراسة أدبية للفحص عن كل أسلوب وتبين سر البلاغة فيه[1].

(1) البلاغة الواضحة ص 133-136.

مبادئ علم البديع

أما حده: فهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ووضوح الدلالة، والمراد بالمعرفة تصور معاني الوجوه التي تورث الكلام حسناً عرضيّاً، وعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة، فليس المراد بالعلم في التعريف الملكة، ولا التصديق بالمسائل، ولا نفس المسائل، وليس المراد بالمعرفة إدراك الجزئي الذي يحصل من استنباط الفروع من القواعد الكلية كما في تعريف علم المعاني والبيان؛ إذ ليس في علم البديع إلا تصورات المحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها، وليس فيه مسالة فضلاً عن أن يستنبط منه فروع، ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات من توابع علم البيان، ولم يجعله علماً برأسه، فالمعرفة بمعنى الإدراك التصوري كما أن العلم قد يطلق على الإدراك التصديقي مناسباً لما نسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، والعلم إلى مفعولين.

وما قالوا: من أن لكل علم مسائل، فإنما هو في العلوم الحكمية.

وأما العلوم الشرعية والأدبية فلا يتأتى في جميعها ذلك، فإن اللغة ليس إلا ذكر الألفاظ ومفهومها، وكذا التفسير والحديث انتهى عبد الحكيم.

قال شيخنا خاتمة المحققين شيخ الإسلام شمس الدين الفاضل الأنبابي حفظه الله بعد نقله ما لعبد الحكيم: ولا يخفى أنه اغترار بالظواهر، والحق أن هذا العلم مسائل كلية.

فقوله يعني صاحب التلخيص.

ومنها المطابقة في قوة كل مطابق محسن معنوي، وإن كان تعريفها بعد ليس من المسائل العلمية، ولا نسلم أن الغرض من العلم مجرد تصوير المطابقة؛ إذ لا مانع من كون الحكم عليها بأنها من المحسنات المعنوية مقصوداً أيضاً، وكذا يقال في الباقي، فهذا العلم كالمعلمين السابقين.

ولا نسلم أيضاً أن جعل هذا العلم من التوابع لعدم كونه ليس مسائل كلية بل لأن التحسين بالوجوه عرضي لا ذاتي، فحينئذ مراد الشارح بتصورها تصورها من حيث أنها وجوه التحسين على وجه التصديق بذلك، فتصور المطابقة مثلاً ليس من حيث ذاتها، بل من حيث أنها وجوه التحسين فتدبر.

وقوله: «بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة» أي بالخلو عن التعقيد المعنوي ظرف لتحسين، وفيه تنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، وإلا لكان كتعليق الدر على أعناق الخنازير.

وأما موضوعه: فاللفظ العربي من حيث يبحث فيه عن وجوه التحسين.

وأما فائدته: فمعرفة أحوال كلام الله ورسوله وكلام البلغاء.

وأما واضعه: فعبد الله بن المعتز العباسي، وهو أول من سماه بهذا الاسم، وتلاه قدامة بن جعفر الكاتب، وأبو هلال العسكري وخلائق.

وهو ضربان:

1-لفظي: وهو ما مداره بالأصالة على تحسين اللفظ، وإن تبعه تحسين المعنى.

2-ومعنوي: وهو ما مداره بالأصالة على تحسين المعنى، وإن تبعه تحسين اللفظ.

فمن المعنوي التورية: وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد اعتماداً على قرينة خفية.

وهي مجردة: إن لم تقترن بما يلائم القريب نحو ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ ﴾[1]، أي استولى لا جلس، فإنها لم تقترن بما يناسب الجلوس.

ومرشحة: إن اقترنت بما يلائمه نحو: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾[2] أي بقدرة لا بالجارحة المخصوصة، وقد قرنت بالبناء المناسب للجارحة.

ومن اللفظي الانسجام: وهو سلامة الألفاظ، وسهولة المعاني مع جزالتهما، وتناسبهما، وأخذ الألفاظ بعضها عجز بعض بحيث تكون كاللآلئ المتناسقة في سمط لائق بها نحو:

أدركوا العلم وصونوا أهله ... من جهول حاد عن تبجيله
إنما يعرف قدر العلم من ... سهرت عيناه في تحصيله[3]

(1) طه: 5.

(2) الذاريات: 47.

(3) تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر، المرحوم الشيخ علي رجب الصالحي ص59-87.

حلية اللب المصون

بشرح الجوهر المكنون

تأليف

شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري الأزهري

المتوفى **1198** هـ

تحقيق وتعليق

إلياس قبلان

مقدمة الكتاب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ (1)

---

(1) (قوله: **بسم الله الرحمن الرحيم**) ينبغي أن نتكلم على هذه الجملة من الفنون الثلاثة المشروع فيها لما قيل: إن غير المتكلم من المشروع فيه قصور أو تقصير، فنقول: يتعلق بها من فن المعاني الباحث عن مقتضيات الأحوال خمسة مباحث:

الأول: الأولى في المتعلَّق أن يكون فعلاً؛ لأنه الأصل في العمل، والأولى التَّمَسُّكُ بِالأَصْلِ مَهْمَا أَمْكَنَ، ولأن تعلق بسم المصاحب لدالّ الذات به كثير، ومنه حديث «باسمك ربي وضعت جنبي» (أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات، ومسلم في صحيحه في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، وأبو داود في سننه في كتاب الأدب، والترمذي في سننه في الدعوات) خاصاً؛ لأن الأولى أن يقدر المتعلَّق من جنس ما جعلت التسمية مبدأ له كما في الحديث المذكور مضارعاً؛ لأن المقام مقام فعل القراءة مثلاً الملابسة لها البسملة الصادرة عن المتكلم في الحال مع التجدد الاستمراري، ومفيد هذا المعنى هو المضارع محذوفاً للتخفيف لكثرة دوران متعلقه على ألسنة الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ (يوسف: 29) مؤخراً لإفادة الاهتمام باسمه تعالى؛ لأن المقام مقام استعانة بالله تعالى، ولإفادة القصر، والقصر:

إما قصر إفراد: ويخاطب به من يعتقد الشركة.

أو قصر قلب: ويخاطب به من يعتقد العكس.

أو قصر تعيين: ويخاطب به الشاك.

فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين:

فهو قصر قلب: إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بغير اسمه تعالى.

وقصر إفراد: إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله وباسم غيره.

وقصر تعيين: إن شكوا في حصولها بأيّ، لكن هذا الثالث بعيد.

الثاني: اسم على تقدير كونه زائداً يكون ذكره للفرق بين اليمين والتيمن أو للتبرك أو للتعظيم، فيكون من قبيل الإطناب بالزيادة كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ ﴾ (البقرة: 137) أي بما آمنتم بناء على زيادة مثل، وعلى تقدير كونه غير زائد، فتعريفه بالإضافة إلى الله للإغناء عن التفصيل المتعذر بناء على عدم تناهي أسمائه تعالى، أو المتعسر بناء على كثرتها مع تناهيها. وهذا إن جعلت إضافة عام لخاص، ويكون في التركيب حينئذ إيجاز قصر بمعنى تَكْثِيرِ الْمَعَانِي بِتَقْلِيلِ اللَّفْظِ.

=

الثالث: اختيار الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن، وأدور في الاستعمال، ولكونه مستجمعاً لجميع الصفات لملاحظة مفهومه الأصلي تبعاً للمعنى الوضعي كما قد يلاحظ في غيره من الأعلام.

الرابع: توصيف الجلالة بالرحمن الرحيم للمدح، ويقتضي الحال حينئذ القطع، فقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود بها المدح فالأولى قطعها؛ لأن فيه دلالة على تعيين المنعوت بدونها، وأن الإتيان بها لمجرد المدح.

قال الدسوقي: لكن لا يخفاك أن الوارد في القرآن والسنة الاتباع، وحينئذ فيكون في القطع مخالفة فيه لمقتضى الحال لما في الاتباع من الجري على الأصل دون القطع؛ إذ الأصل عدمه.

قال المنياوي: ما قالوه نظروا فيه لحال سامع لا يعلم التعين المذكور، فيقتضي حاله، وما يدل عليه، ويطابقه القطع، والوارد روعي فيه حال من يعلم، فصار متعيناً لعدم الحاجة إلى القطع، فلم يلزم من موافقة الاتباع لمقتضى الحال مخالفة القطع لتعدد الحال واختلافه تأمل، ثم على القطع فوجه الفصل أعني ترك عطف جملة هو الرحمن مثلاً على ما قبلها عدم القصد إلى إعطاء الحكم الأولى أعنى «أؤلف باسم الله» للثانية؛ إذ المقصود من الأولى ملابسة القراءة للتبرك، ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحماناً.

الخامس: جملة البسملة خبرية الصدر، إنشائية العجز؛ إذ يصدق على صدرها، وهو أؤلف أنه خبر لصدق حدّ الخبر عليه، وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج، وعلى عجزها وهو مستعيناً بالله أنه إنشاء لصدق حدّ الإنشاء عليه وهو ما لم يقصد به ما ذكر.

فإن قلت: عجز الجملة ليس بكلام؛ إذ هو قيد فضلة، فكيف يجعل إنشاء؟

قلت: هو في معنى الكلام؛ لأنه في معنى أستعين باسم الله مثلاً، فقد اتضح محل الخبرية والإنشائية من جملة البسملة، وسقط استشكال كونها إنشائية بأن أؤلف لم ينطبق عليه حدّ الإنشاء، وكونها خبرية بأن مستعيناً الى آخره لم ينطبق عليه حدّ الخبر، والقول بأن الجملة بتمامها إنشائية تبعاً لإنشاء المتعلق غير سديد.

ويتعلق بها من فن البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية خمسة مباحث:

الأول: الباء حقيقتها الإلصاق، وهو حقيقي كـ«أمسكت بزيد» إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب، ومجازي نحو «مررت بزيد» أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه، والإلصاق هنا حقيقي على ما اختاره العلامة الأمير معللاً بأن ما هنا من قبيل مسألة الثوب أو أولى أي لعدم الواسطة هنا.

وقد قال في المغني: إنه فيها حقيقي، ووافقه الشمني رادّاً على الدماميني المستظهر أنه فيها مجازي؛ إذ هو إلصاق بما يجاوز يداً لا بنفس زيد بأن اللغة لا يناقش فيها هذه المناقشة، ولك أن تجعل الباء للاستعانة. قال الأمير: فتكون استعارة تبعية لتشبيهها بارتباط الإلصاق على ما لا يخفى تقريره، فالاستعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الخادمي، قال: لأن الاستعانة

=

حقيقة بالذات، والحق جوازه كما في الإتقان كقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ (البقرة: 235)، فإن الوطء تجوز عنه بالسر لكونه لا يقع غالباً إلا في السر، وتجوز به عن العقد؛ لأنه مسبب عنه. وشبهة المانع أنه أخذ للشيء من غير مالكه، واكتفى المجيز باختصاص ما.

الثاني: في حذف المتعلق مجاز بالحذف إن لم يشترط فيه تغيير الأعراب، ومجاز بالزيادة إن قيل بزيادة الباء أو اسم، والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لا بمعنى الكلمة.

الثالث: إضافة اسم إلى الله حقيقية إن أريد من لفظ الجلالة الذات، وعليه يأتي ما مر من بناء المجاز على المجاز، وبيانية إن أريد نفس اللفظ، وهي مجاز بالاستعارة عندهم؛ لأنها مقابلة للحقيقة، والإضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة فيه تبعية، فكذا ما هو بمنزلته، وتقريرها أن تقول: إن هيئة الإضافة موضوعة لتخصيص الأول بالثاني، أو تعريفه به، واستعملت هنا في تبيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بمطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مخصِّص أو معرِّف للأول بجامع مطلق التعلق في كل، فسرى التشبيه للجزئيات، واستعيرت صورة الإضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف أو للتخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

الرابع: الاسم الكريم حقيقة.

وقال في الإتقان: الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز وكأنه لاحظ أنها ليست من موضوعات اللغات الأصلية، ولا يخفاك أنها لا تضعف عن اصطلاح التخاطب، والظاهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه. ولو قلنا: إنه كلي وضعاً وأنه في الجزئي باعتبار خصومه مجاز؛ إذ لا مانع من استثناء أسمائه تعالى وتخصيصها بمزايا كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير إلى غير ذلك.

الخامس: الرحمن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب المقتضية للتفضل فهما مجاز مرسل تبعي عن التفضل في بعض الحواشي هنا أو كناية، وفيه أن الكناية يصح معها الحقيقي إلا أن يقال: الاستحالة هنا لمعنى خارجي، فالمراد أن ذات الكناية لا تنافي الحقيقة على ما أشير إليه في جعل ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ (الشورى: 11) كناية عن نفي المثل.

ويتعلق بها من فن البديع: أن متعلّق الباء إن اعتبر كونه امرأ يمكن كونه من قبيل التجريد على تقدير الخطاب من المتكلم لنفسه كأنه جرد من نفسه شخصاً وخاطبه، والاسم على تقدير كون أصله وسم فيه الإبدال الذي هو إقامة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه قوله تعالى: ﴿ فَٱنفَلَقَ ﴾ (الشعراء: 63) أي انفرق، والجلالة لعله لم يوجد له شيء يتعلق به لذاته من هذه الجهة والرحمن الرحيم، فيهما تورية، ويقال إيهام أيضاً، وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويقصد البعيد اعتماداً على قرينة خفية له رقة القلب معنى قريب بالنسبة إلى اللغة، وهو غير مراد، والمراد الإنعام وهو بعيد. والقرينة هنا استحالة القريب، وفي جملة البسملة القول بالموجب، ويقال له المذهب الكلامي، وهو أن يساق المعنى بدليله كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء: 22)، وبيانه هنا: أن جملة البسملة في قوة قولنا: لا

إِنَّ أَفــــضلَ[1] مـــــا تَحَلَّـــتْ بـــــه جـــــيادُ الْمعانـــــي والبـــــيانِ[2]،

=

أبتدئ إلا باسم الله؛ لأنه الرحمن الرحيم، وفيها أيضاً الاستخدام بناء على أن المراد من اسم الجلالة اللفظ، وفي الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات، وفيها الالتفات بناء على مذهب السكاكي من الاكتفاء بمجرد مخالفة مقتضى الظاهر، وعدم اشتراط سبق التعبير بطريق آخر؛ لأن مقتضى الظاهر في التوجه إليه تعالى الخطاب بأن يقال: باسمك اللهم، وفيها أيضاً الإدماج، وهو أن يضمن الكلام المسوق لغرض غرضاً آخر، وبيانه: أن الغرض الأصلي من البسملة التبرك، والاستعانة باسمه تعالى، فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله تعالى بكونه رحماناً رحيماً.

(1) (**قوله: إن أفضل إلى آخره**) إن قلت: إن هذه العبارة إنما حصل بها إخبار بوصف للثناء، والصلاة والسلام، والإخبار بوصف الشيء ليس إتياناً به، فلم يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف؟

قلت: لا نسلم ما ذكر؛ إذ القصد من قوله: الثناء على الله إلى آخره إنشاء الثناء، وما بعده، وهذا القول، وإن لم يكن جملة في قوة الجملة، فكأنه قال: إن أفضل ما إلى آخره قولي: أثنى على الله منشئاً للثناء إلى آخره، ولا يكون أفعل التفضيل على بابه بالنسبة لغير من دونه، أو أن المراد جنس قولي.

ولئن سلمنا ما ذكر فلا نسلم انتفاء حصول المطلوب بها؛ لأن الإخبار المذكور يتضمن أن المحمود خير من كل شيء، وهو وصف حاصل بالإخبار بوصفهما بالجميل. ثم إن إتيانه بأن لتأكيد النسبة بين أفضل والثناء، وهي مما قد يشك فيه أفاده الصبان في حاشية العصام.

(2) (**قوله: ما تحلت به جياد المعاني والبيان**) التحلي التزين والاتصاف. والجياد: جمع جيد كذئاب وذئب.

قال السيرامي: في الصورة العقلية من حيث إنها تقصد باللفظ انتهى، جمع معنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان المعنى أي القصد؛ لأنه يتخيل في المفعول كونه محلًّا لوقوع الحدث انتهى.

وقوله: لأنه يتخيل إلى آخره تعليل لمحذوف، أي وإنما صح كونه اسم مكان مع أنه مقصود من اللفظ، فهو مفعول؛ لأنه إلى آخره.

والبيان يطلق بمعنى الظهور، وبمعنى الفصاحة حقيقة.

قال الصبان في حاشية الأشموني: وذكر فيما كتبه على مختصر السعد قولاً بأنه كشف الكلام النفسي بالكلام الحسي، فيكون على الأول مصدر بـ«أن»، وعلى هذا اسم مصدر لا بـ«أن»، وفي الكلام استعارة بالكناية بتشبيه المعاني والبيان بذوات لها جياد، والجياد تخييل، والتحلي ترشيح، ثم إنه يصح أن يراد بالبيان هنا كل معنى مما ذكر، لكن إرادة الثالث أحسن لما فيها من تشبيه المحسوس بالمحسوس، ولأنه أشد مناسبة للمعاني لكونها في ضمنه، ثم لا يخفى ما في ذكر المعاني والبديع والمختص والمسند إليه من براعة الاستهلال، وسيأتي الكلام عليها قريباً.

وتباهت[1] ببديعِ أُنْسِهِ قلوبُ أهل العرفان، الثناءُ[2] على الله المختص على الْحقيقةِ بالكمال، الْمُنَزَّه في ذاته وصفاته عن شائبةِ الْمثالِ.

والصلاة والسلام[3] على أفصح الأنام[4] (محمد[5])[6] الذي بلغ المسنَدُ إليه غاية الْمرامِ، وعلى آله[7] وأصحابه الطيبين[8]، الباذلين[9] نفوسَهُمْ في تشييدِ قواعدِ الدينِ.

---

(1) (**قوله: وتباهت**) التباهي: التفاخر. والبديع: فعيل بمعنى مفعول، وسيذكره الشارح، وإضافته لأنس من إضافة الصفة للموصوف، والأنس ضد الوحشة. والمراد من القلب هنا اللطيفة الربانية، والعرفان مرادف للمعرفة، وهو مصدر عرف. وفي القلوب استعارة بالكناية، والتباهي تخييل.

(2) (**قوله: الثناء**) خبر «إن»، وهو الذكر بخير مأخوذ من أثنيت إذا ذكرت بخير، قاله الدسوقي.

وقوله: على الحقيقة متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي اختصاصاً آتياً على الحقيقة، أي فغيره، وإن اختص بكمال، لكن بالنسبة لمن دونه، والاختصاص الحقيقي ليس إلا له؛ إذ لم ينل أحد كماله تبارك وتعالى.

(3) (**قوله: والسلام**) أي التحية، وتفسيره بالأمن في هذا المقام، ربما يشعر بأن المسلم عليه مظنة الخوف؛ لأن المعنى على طلبه، والدعاء به، والنبي صلى الله عليه وسلم، بل وأتباعه لا خوف عليهم، وإن قال: إني لأخوفكم من الله، فهذا مقام عبوديته في زلته وإجلاله لمولاه، انتهى أمير.

(4) (**قوله: على أفصح الأنام**) أي أجود الخلق. فالفصاحة: ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، فالمراد هنا فصاحة المتكلم، وهي الملكة المذكورة.

(5) (**قوله: محمد**) بدل من أفصح، أو عطف بيان، والذي نعت لمحمد، لا لأفصح لئلا يلزم تقديم للبدل، أو عطف البيان على النعت، مع أن النعت مقدم على التوابع عند اجتماعها.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: وعلى آله**) أي أتباعه في العمل الصالح، قاله الملوي.

قال محشيه الأمير: أل للجنس، فيصدق بمجرد الإيمان؛ لأن المقام للدعاء، ونقل عنه أن المتبادر أن المراد ما زاد على أصل الإيمان، وكأنه لأن الصلاة تؤذن بالتعظيم، فلذا لا تكون على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً ملحق بالمدح، وقد ورد ضعيفاً آل محمد كل تقي انتهى.

(8) (**قوله: الطيبين**) أي الطاهرين من الأدناس المعنوية.

(9) (**قوله: الباذلين**) البذل الإعطاء. والمراد هنا شغل النفس جدّاً بما ذكر شبه البذل بجامع عدم المنع في كل، واستعير البذل له، واشتق منه الباذلين، بمعنى الشاغلين جدّاً، والتشييد الإحكام، وقواعد الدين: مسائله الكلية المكتسبة من الأدلة.

وبعد[1]: فيقول العبدُ[2] الفقيرُ الحقيرُ[3] الراجي من مولاه الْخروجَ من سجنِ التقصيرِ[4] «أحمد الدمنهوري[5] » متعه[6] الله بحصول آماله، ومَنَّ عليه بكمال التوفيق في أقوالِهِ وأفعالِهِ: هذا[7] بيان للرسالة (الموسومة[8])[9] بـ«**الجوهر المكنون**» في علم البيان[10] للعارف بالله تعالى سيدي

---

(1) (**قوله: وبعد**) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه على الإضافة لفظاً لا معنى، والواو إما عاطفة قصة على قصة، أو للاستئناف النحوي، أو البياني، أي ماذا تقول بعد البسملة إلى آخره؟ أو نائبة عن «أما»، فعلى كونها عاطفة، أو استئنافية يتعين كون الظرف معمولاً ليقول، والفاء على توهم أما، وعلى نيابتها يصح كونه معمولاً للجزاء، وهو يقول، وللشرط المقدر الذي نابت أما المحذوفة عن جملته؛ إذ الأصل مهما يكن شيء، ولنفس أما كذا في الفنري واليعقوبي والدسوقي، وكأنه لم تجعل الواو عاملاً لضعفها بكونها نائبة النائب، ولا تقوى بذكرها عن أما لأصالتها بالنسبة لها، والأصالة أقوى من الذكر.

قال الأمير: ورجح كونه معمولاً للجزاء بأنه حيث طلب الابتداء في القول بالبسملة وما معها كان لتقييده بكونه بعد ما ذكر وجه، ولا داعي لتقييد الشرط بذلك، كذا أفاده بعض محققي المغاربة، وهو أدقّ من قولهم في المشهور ليكون الشرط مطلقاً إلى آخره، انتهى.

وقوله: وجه، هو صراحة الكلام في الدلالة على الامتثال.

قال اليعقوبي: والغرض هنا هو مجرد الانتقال من غرض إلى آخر، وإنما نقلت لهذا الغرض؛ لأن ربط الجواب بكل شيء المفاد للشرط بعد الحمد والصلاة يفيد ترتب ذلك الجواب عليهما، وارتباطه ببعديتهما، ولذا رتبه، فقال: فيقول إلى آخره انتهى.

(2) (**قوله: العبد**) المراد به هنا عبد الإيجاد أي المملوك لله.

(3) (**قوله: الحقير**) فعيل من الحقارة، ووهي الذل اسم فاعل لـ«حَقُرَ» بضم القاف.

(4) (**قوله: سجن التقصير**) من إضافة المشبه به إلى المشبه، والجامع المنع من المقصود، والخروج ترشيح.

(5) (**قوله: الدمنهوري**) سمعت من شيخنا: أنه من بلدة قريبة من القاهرة، تسمى دمنهور الوحشي، لا من البلدة المعروفة بدمنهور البحيرة.

(6) (**قوله: متعه**) يقال: متعه الله بكذا، أبقاه عليه لانتهاء شبابه، كذا في القاموس. والظاهر: أن المراد هنا إبقاؤه إلى انتهاء عمره.

(7) (**قوله: هذا إلى آخره**) مقول القول، وبيان بمعنى مبين.

(8) (**قوله: الموسومة**) أي التي جعل هذا اللفظ اسماً لها.

قال الأمير: قيل: أسماء الكتب أعلام أجناس، وأسماء العلوم أسماء أشخاص.

ورد بأنه إن تعدد الشيء بتعدد محله، فكلاهما أجناس، وإلا فأشخاص.

والفرق تحكم انتهى.

(9) وفي المخطوط: المرسومة.

(10) (**قوله: علم البيان**) أراد به ما يشمل الثلاثة، كما هو أحد إطلاقاته.

«عبد الرحمن الأخضري[1] » رحمه الله تعالى، ونفعنا الله به، قد التمسه[2] مني العلامةُ النبيلُ والنحريرُ الدراكةُ[3] الْجليلُ (سيدي)[4] «عبد الرحمن السوسي[5] » أفاض[6] الله علينا وعليه من بحر النوال، (ورزقنا)[7] وإياه النسجَ[8] على أحسنِ منوالٍ، طالباً[9] مني السهولةَ في البيان لينتفع به (الْمبتدئون)[10] في علم البيان، فأجبته[11] وإن كنتُ لستُ أهلاً لذلك[12]، ولا من رجال تلك (الْمَهَامَهِ[13])[14] والْمسالك، ولكن[15] حسن ظني

---

(1) (قوله: **الأخضري**) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكر لي بعض الطلبة من المغاربة، قاله الصبان.

(2) (قوله: **قد التمسه**) صفة لبيان، والعلامة كثير العلم جدّاً؛ إذ الصيغة للمبالغة، والتاء لزيادتها النبيل الذكي قوي الإدراك النحرير المتقن من نحر الأمور علماً أتقنها.

(3) (قوله: **الدراكة**) مبالغة من الدرك، أي الإدراك، والتاء لزيادتها كعلامة.

(4) في المخطوط: سيد.

(5) (قوله: **السوسي**) نسبة إلى سوس جهة المغرب.

(6) (قوله: **أفاض إلى آخره**) الإفاضة إنزال الماء بكثرة، والنوال العطاء، وإضافة بحر للنوال من إضافة المشبه به إلى المشبه، وأفاض ترشيح.

(7) في المخطوط: ووفقنا.

(8) (قوله: **النسج**) أراد به هنا إيقاع الأفعال المتوالية، ففيه استعارة مصرحة، والجامع توالى المتعلَّق بالفتح، والمنوال ترشيح على حقيقته، أو مستعار للحال بجامع الملابسة.

(9) (قوله: **طالباً**) حال من فاعل التمس، وطلب السهولة التي هي الأثر طلب في الحقيقة للتأثير لأجلها، فهي ثمرة الطلب، وأراد بالبيان المنطق الفصيح للمعرب عما في الضمير؛ لأنه الذي يطلب سهولته، والآتي جزء علم أو علم، فلا إيطاء بين السجعتين.
وقوله: لينتفع علة للطلب.

(10) في المخطوط: المبتدئ.

(11) (قوله: **فأجبته**) عطف على التمس، والتعقيب في كل شيء بحسبه.

(12) (قوله: **لذلك**) أي للبيان المشار إليه بهذا أي لتأليفه.

(13) (قوله: **المهامه**) جمع مهمة بمعنى المفازة، وهي الطريق المتسعة المخوفة، سميت بذلك تفاؤلاً بفوز سالكها بنجاته، وعطف المسالك عليه عطف عام للسجع. والمراد بهما التأليف المذكور، وقد شبه بالمهامه بجامع أن كلًّا مخوف، واستعارها له، وبالمسالك بجامع المزاولة لكلٍ، واستعارها له، أو المراد الأمور الموصلة للتأليف، ففي كل منهما استعارة مصرحة أيضاً، والجامع الايصال للمقصود مع اعتبار أن كلًّا مخوف في المهامة.
وقيل: تلك مضاف مقدر على كل أي سلوك، والمراد به المزاولة.

(14) وفي المخطوط: المهامة.

(15) (قوله: **ولكن إلى آخره**) استدراك دفع به ما يتوهم من قوله: وإن كنت إلى آخره من أن حاوله في هذا المقام لا وجه له. وأراد بالإنعام أثره، وهو المنعم به، وفي الحلول استعارة مصرحة حيث
=

بمفيض الإنعام، (هو)[1] الذي حَمَلَنِي على الحلول في هذا الْمقام، راجياً منه سبحانه وتعالى حسنَ القبول، والفوزَ برضاه (بِمحض فضله)[2]، فإنه الْمأمول، وسَمَّيْتُهُ «حِلْيَةَ اللب[3] المصون (بشرح)[4] **الجوهر المكنون**»، والله أسألُ[5] من (فيضه)[6] العميم، أن ينفع به من تلقاه بقلب سليم[7]، إنه مفيض الخير والجود، وهو حسبي[8]، ونعم الوكيل.

قال: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**[9] ».

أقول: ابتدأ بالبسملة اقتداءً بالكتاب[10] العزيز، وعملاً بخبر «كل

=

شبه به الأخذ في أسباب الشيء بجامع الملابسة واستعاره له.

(1) وفي المخطوط: هذا.

(2) وفي المخطوط: بمنه وفضله.

(3) (**قوله: حلية اللب**) الحلية بالكسر ما يزين به من مصنوع المعدنيات والحجارة. واللب العقل. وقوله: المصون أي عمل يكدره، والباء في «بشرح» للملابسة. والشرح هنا بمعنى الكشف، والظرف حال من حلية، وهذا بقطع النظر عن العلمية.

(4) وفي المخطوط: لشرح.

(5) (**قوله: والله أسأل**) سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدي لمفعولين بنفسه، فالله مفعول أول مقدم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته، وأن ينفع به مفعول ثانٍ، وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه وللثاني بـ«عن» نحو: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ﴾ (الأنفال: 1)، أو بما معناها نحو: ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ (الفرقان: 59)، أي عنه، قاله الصبان على الأشموني. والعميم العام.

(6) وفي المخطوط: فضله.

(7) (**قوله: سليم**) أي سالم من الحقد والحسد وغيرهما.

(8) (**قوله: وهو حسبي**) أي محسبي وكافي. ونعم الوكيل عطف إما على جملة هو حسبي، أو على حسبي، والمخصوص محذوف على كل مقدر بعد الفاعل وجوباً عند الجمهور فيهما، والضمير المتقدم أي هو في «وهو حسبي» دليله على الثاني باعتبار تسلطه على المعطوف لا نفسه.

إن قلت: يلزم على كل عطف الإنشاء على الخبر.

أما على الأول: فظاهر.

وأما على الثاني: فلأن حسبي بمعنى محسبي، فهو جملة خبرية في المعنى؟

قلت: نمنع كون المعطوف إنشاء بجعله خبراً بتقدير مبتدأ على الأول مع تقدير مقول، وبتقدير مقول فقط على الثاني، وهو في معنى الخبر كـ«حسبي» أي يقال فيه انتهى من السعد والصبان.

(9) (**قوله: بسم الله إلى آخره**) راعى الشارح حق البسملة، ولم يقصد مراعاة حق الفنون المشروع فيها تباعداً عن التطويل.

(10) (**قوله: اقتداء بالكتاب**) أي ترتيبه التوفيقي، لا أنها أول ما نزل، فإنه خلاف ما في صحيح البخاري وغيره في بدء الوحي، وإن قيل به، انتهى. أمير على الجوهرة.

أمر[1] ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر».

وفي رواية: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»[2].

ولا تعذر[3] في العمل (بالحديثين)[4] لحمل الابتداء فيهما على الأعم من الحقيقي والإضافي، أو (لحمله)[5] في الأول على الأول، وفي الثاني على الثاني، كما في القرآن الْمُبَيِّنِ[6] (كيفية)[7] العمل بهما على أن[8] اشتراطَ تحصيلِ البركةِ بالابتداءِ

---

(1) (قوله: كل أمر) الإضافة بمعنى اللام، وإن لم يصح لفظها كما نقله حواشي الأشموني عن الجامي انتهى منه، وقوله: الإضافة إلى آخره، أي لعدم صلاحية غيرها، وهي تتعين حينئذ، وَكُلُّ مُضَافَةٍ لِمُفْرَدٍ مُنَكَّرٍ فَهِيَ لاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ، وَهِيَ آحَادٌ.

(2) قال النووي في الأذكار ص 146-147: وروينا في سنن أبي داود، وابن ماجه، ومسند أبي عوانة الإسفراييني المخرج على صحيح مسلم رحمهم الله، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع».
وفي رواية: «بحمد الله».
وفي رواية: «بالحمد فهو أقطع».
وفي رواية: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم».
وفي رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع».
روينا هذه الألفاظ كلها في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن، وقد روي موصولاً كما ذكرنا، وروي مرسلاً، ورواية الموصول جيدة الإسناد، وإذا روي الحديث موصولاً ومرسلاً، فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير.
ومعنى «ذي بال»: أي له حال يهتم به، ومعنى أقطع: أي ناقص قليل البركة، وأجذم: بمعناه، وهو بالذال المعجمة وبالجيم.
قال العلماء: فيستحب البداءة بالحمد لله لكل مصنف، ودارس، ومدرس، وخطيب، وخاطب، وبين يدي سائر الأمور المهمة.
قال الشافعي رحمه الله: أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته وكل أمر طلبه: حمد الله تعالى، والثناء عليه سبحانه وتعالى، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(3) (قوله: ولا تعذر إلى آخره) جواب بالمنع عما يقال: إن الحديثين متعارضان؛ لأن امتثال أحدهما يفوت امتثال الآخر؛ إذ البداءة إنما تكون بواحد، فالعمل بكل منهما متعذر.

(4) وفي المخطوط: في الحديثين.

(5) وفي المخطوط: بحمله.

(6) (قوله: كما في القرآن) مرتبط بالتعليل الثاني، أي والمحمول عليه ثانياً، كما إلى آخره. وقوله الْمُبَيِّنُ اسم فاعل من بَيَّنَ.

(7) وفي المخطوط: لكيفية.

(8) (قوله: على أن إلى آخره) أحسن ما يقال في عبارته: إن الباء في بالابتداء بمعنى «في»، وفي
=

بِهِمَا مَعاً محمولٌ على الكمال.

وأما أصلها: فحاصل بأحدهما، بل بكل ذكر غيرهما كما يدل له[1] رواية «بذكر الله» الدالة على اعتبار جهة (عمومها)[2].

وفي وصف الأمر بما بعده فائدتان:

الأولى: تعظيم اسم الله تعالى حيث لا يبدأ به إلا في الأمور التي لها شأنٌ وخطرٌ[3].

الثانية: التيسير على الناس في مُحَقَّرَاتِ الأمورِ.

وَأُورِدَ أن كلًّا من البسملة والحمدلة من أفراد موضوع قضية الحديث[4]، فيحتاج كل منهما حينئذ إلى سبق مثله، ويتسلسل[5].

=

العبارة قلب أي على أن اشتراط الابتداء بهما معاً في تحصيل البركة. وقوله «محمول على الكمال»، أي على اشتراطه في تحصيل كمالها، وهذا جواب بالتسليم عن السؤال السابق، وإيضاحه أنه لو سلم التعذر، فالذي يفوت إنما هو كمال البركة لحمل اشتراط البدء بهما في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل كمالها لا أصلها، فإنه يحصل بأحدهما، بل بمطلق ذكر، لكن يلزم من هذا الجواب أنه لم يتحقق كمال البركة لأحد لتعذر شرطه، وهو في غاية البعد إن لم يكن ممنوعاً.

(1) **(قوله: كما يدل له)** أي لحصولها بكل ذكر.

وقوله: «الدالة» صفة للرواية، أفاد به تعليل دلالتها على الحصول المذكور.

وقوله: «جهة عمومها»، أي الأمر الموصوف بعمومه الخاص في الروايتين، وهو الذكر.

(2) وفي المخطوط: عمومهما.

(3) **(قوله: وخطر)** مرادف بحسب المراد، وإلا فمعناه في الأصل الخوف.

(4) **(قوله: موضوع قضية الحديث)** هو الأمر ذو البال، وكل سور، وإضافة قضية للحديث بيانية، والمراد بهما الجنس.

(5) التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية.

وأقسامه أربعة: لأنه لا يخفي إما أن يكون في الآحاد الْمجتمعة في الوجود، أو لـم يكن فيها، كالتسلسل في الحوادث.

والأول: إما أن يكون فيها ترتيب أَوْ لَا.

والثاني: كالتسلسل في النفوس الناطقة.

والأول: إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعياً كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصوفات، أو وضعياً كالتسلسل في الأجسام، والْمستحيل عند الحكم الأخير دون الأولين. التعريفات ص 80.

وأجيب: بأن كلًّا منهما كما يُحَصِّلُ[1] البركةَ لغيره، ويمنع نقصه، كذلك يجب أن يحصل مثل ذلك لنفسه كالشاة من الأربعين تُزَكِّي نَفْسَهَا وَغَيْرَهَا.

والباء في البسملة متعلقة بمقدر، وكونه فعلاً، ومن مادة التأليف هنا، ومتأخراً أولى.

أما الأول: (فلأَصَالَةِ الْفِعْلِ)[2] في العمل.

وأما الثاني: فلأنه أَمَسُّ بِالْمَقَامِ[3]؛ إذ لا يشعر تقدير خلافه بما جعلت (البسملةُ)[4] مبدأ له.

وأما الثالث: فلأن تقديمَ المعمول هنا[5] أدخلُ في التعظيم، ودَالٌّ على الاختصاص كما في: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾.

والاسم عند البصريين: أحد الأَسْمَاء التي كَثُرَ استعمالها، فخفف بحذف إعجازها، وتسكين أوائلها، ثم اجتلبت هَمْزَةُ الوصل عند الابتداء بِها توصلاً للنطق بالساكن.

واشتقاقه من السمو فأصله (عند البصريين)[6] سِمْوٌ، ووزنه فِعْلٌ، وبعد التغيير اِفْعٌ[7].

وعند الكوفيين أصله: وسم حذفت الواو، وعُوِّضَ عنها همزة الوصل.

واشتقاقه من السِّمَةِ، وهي العلامة، (فالوزن)[8] قبل التغيير فَعْلٌ، وبعده اِعْلٌ.

والله: عَلَمٌ على الذات[9] الواجب الوجود، ووصف الذات بما بعدها[10] بيان

---

(1) (**قوله: كما يحصل**) مضارع حَصَّلَ مضعف العين.

(2) وفي المخطوط: فلإصالته.

(3) (**قوله: أمس بالمقام**) أي أليق بمقام التأليف.

(4) وفي المخطوط: التسمية.

(5) (**قوله: هنا**) أي في مقام المدح. وقوله: «**أدخل في التعظيم**» لدلالته على شدة الاهتمام بالممدوح.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: وبعد التغيير أفع**) بحذف اللام، والإتيان بلفظ الهمزة لزيادتها، ونظيره يقال: في أعل.

(8) وفي المخطوط: فلوزن.

(9) (**قوله: علم على الذات**) يحتمل بالوضع، وهو قول الجمهور، وبالغلبة التقديرية، وهو في الأصل وصف معناه المعبود بحق لحصول معنى الاشتقاق بينه وبين مادة أله بالبناء للمجهول، بمعنى عبد بحق، وهو قول البيضاوي.

(10) (**قوله: بما بعدها**) هو الواجب الوجود.

للمسمى لا لاعتباره فيه، وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة، وليس كذلك، بل هي وحدها.

وقيل: مع الصفة[1].

واعترض على جعل الله علماً بأَنَّ وضعَ العلمِ بإزاء[2] ذاته تعالى فرعُ تَعَقُّلِهِ، ولا تَعَقُّلَ فلا وَضْعَ؟

وأجيب: بتعقله[3] تعالى بصفاته، وَالْمَنفي تعقله بكنه حقيقته، وهو غير لازم[4] في وضع العلم على أن الواضعَ[5] مطلقاً، أو واضع هذا الاسم، هو الله تعالى عَلَّمَهُ لغيره بِوَحْيٍ أو إِلْهَامٍ.

والرحمن الرحيم: اسْمَانِ[6] بُنِيَا للمبالغة[7] مشتقان من رَحِمَ[8] أي من مصدر ذلك.

والرحمة: رقة في القلب، وانعطاف يقتضي التفضلَ والإحسانَ، وأَسْمَاؤه

---

(1) (**قوله: وقيل: مع الصفة**) وهو خلاف الصحيح.

(2) (**قوله: بإزاء**) أي بمقابلة، والمراد في مقام الوضع كون اللفظ مقصوداً به المعنى.

(3) (**قوله: وأجيب بتعقله إلى آخره**) إن أراد المعترض بالتعقل في كلامه المطلق كان منعاً لقوله: «ولا تعقل»، وإن أراد الذاتي كان منعاً لقوله: «فرع تعقله»، وقوله: «والمنفي»، أي في الواقع على الأول أَوْفَى كلام السائل على الثاني، وقوله: «وهو غير» إلى آخره، أي فلا يترتب على انتفائه انتفاء الوضع، فافهم.

(4) (**قوله: وهو غير لازم إلى آخره**) أي بل التعقل بالصفات كافٍ فيه بدليل وضع الأب علماً لولده قبل رؤيته.

(5) (**قوله: على أن الواضع إلى آخره**) أي لو قلنا: بعدم كفاية التعقل بالصفة، نقول: الواضع إلى آخره، والمقصود من الوضع، وهو فهم البشر المعنى يكفي فيه التعقل بالوصف لضعفه عن أمر الوضع.

(6) (**قوله: اسمان**) وهما صفتان مشبهتان.

(7) (**قوله: بُنِيَا للمبالغة**) إن قلت: إنهما ليسا من الخمس.

أما رحمن: فظاهر.

وأما رحيم: فلأن فعيلاً إنما يعدُّ منها إذا عمل نضباً، لا كذلك رحيم؟

قلت: المحصور في الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة، والصفتان المذكورتان تفيد أنها بالمادة كجواد على أنه قد يمنع الحصر.

(8) (**قوله: مشتقان من رحم**) بضم الحاء منقولاً من رحم بكسرها لاطراد نقل المتعدي إلى المضموم في بابي المدح والذم، وما ورد رحمن الدنيا والآخرة، ورحيمها فهو على التوسع بإسقاط «في».

المماثلة لهذه[1] مأخوذة باعتبار الغايات التي هي أفعال[2] دون الْمَبادئ التي هي انفعالات لاستحالة الكيفيات النفسانية عليه تعالى، فالرحمة هنا مجاز مرسل عن الإحسان، أو إرادته استعمالاً لاسم السبب في المسبب.

والأول أبلغ من الثاني لزيادة بنائه كما في قَطَّعَ وقَطَعَ ولا نقض بحَذِرٍ وَحَاذِرٍ لعدم التلاقي في الاشتقاق[3].

وقدّم الله على تاليه؛ لأنه اسم ذات، وهي مقدمة على الصفة، فقدم ما يدل عليها، وهذا التقديم تعقليٌّ، وإلا فذات الله تعالى وصفاته ليس فيها تقديم ولا تأخير بحسب الواقع.

وقدم الرحمن على تاليه؛ لأنه صار علماً بالغلبة التقديرية[4] من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى.

وأما قوله:

[سَمَوْتُ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الأَكْرَمَيْنِ أَباً] وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانَا

فخطأ نشأ عن التعنت في الكفر[5].

---

(1) (قوله: لهذه) المناسب لهذين.

(2) (قوله: التي هي أفعال) فيه تسمح بالنسبة للثاني بعد التفريع، فتسميته فعلاً من تسمية الشيء باسم متعلقه.

(3) (قوله: لعدم التلاقي في الاشتقاق) أي في نوع الاشتقاق، أي النوع الذي وقع عليه الاشتقاق، أي إن نوعهما المشتق من المصدر مختلف، فـ«حذر» صيغة مبالغة، و«حاذر» اسم فاعل.

(4) (قوله: بالغلبة التقديرية) الفرق بينها وبين التحقيقية: أن التحقيقية: هي الحاصلة بعد استعمال اللفظ بالفعل في غير ما غلب كغلبة النجم على الثريا.

والتقديرية: هي الحاصلة من غير أن يستعمل اللفظ بالفعل في غير ما استعمل فيه، لكنه صالح لأن يستعمل في الغير.

(5) (قوله: فخطأ نشأ عن التعنت في الكفر) أي بزعمهم نبوّة مسيلمة دون النبي.

قال سم: لي فيه إشكال؛ لأنه حيث كان من الصفات المشتقة، ومن لازمها كون القياس جواز إطلاقها على غيره، كان هذا الإطلاق موافقاً لقياس اللغة، ونطقاً بما قياس اللغة جواز النطق به، ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة. لا يقال: إنه صار علماً لله تعالى، أو أن الواضع شرط أن لا يستعمل في غيره، فلا يصح إطلاقه على غيره؛ لأنا نقول:

أما الأول: فغايته أنه صار علماً بالغلبة، ومثله لا يمتنع إطلاقه بالمعنى الوضعي كما في سائر الأعلام الغالبة، بل لو سلم أنه علم بالوضع لم يمتنع إطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير.

وأما الثاني: ففي غاية البعد، فلا يصح الجزم بخطئهم انتهى.

ومذهب العز بن عبد السلام: أنه مختص به شرعاً لا لغة.

واعترض بأن الصناعة[1] تقتضي الترقي للأبلغ من غيره كما في عالم نحرير؟

وأجيب: بجعل الثاني[2] كالتتمة للأول باعتبار جلالة النعم فيه دون الثاني.

ومن أراد تحقيق الكلام على البسملة فعليه برسالتنا «كشف اللثام عن محذرات الأفهام»، فإنها (من)[3] أجل ما أُلِّفَ في هذا المقام.

قال:

الْحَمْدُ للهِ الْبَدِيعِ الْهَادِي   إِلَى بَيَانِ مَهْيَعِ الرَّشَادِ

أقول: **الحمد** لغة: هُوَ الثَّنَاءُ بِالْكَلَامِ[4] عَلَى الْمَحْمُودِ[5] بِجَمِيلِ صِفَاتِهِ.

واصطلاحاً: فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ بِسَبَبِ إِنْعَامِهِ.

ومعنى الشكر لغة: هو مَعْنَى الْحَمْدِ اصْطِلَاحاً بِإِبْدَالِ لَفْظِ الْحَامِدِ[6] بِالشَّاكِرِ.

واصطلاحاً: صرف العبد جميعَ ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله، وجملة الحمد مفيدة له، ولو كانت خبرية[7]؛ لأَنَّ الإِخْبَارَ بِالثَّنَاءِ ثَنَاءٌ، ولاختصاص[8] جميع

=

أقول: هذا المذهب هو الراجح عندي؛ لأنه لا إشكال عليه، ولأن علة اختصاص الرحمن به تعالى، وهي على ما في البيضاوي كون معناه المنعم الحقيقي البالغ في الإنعام غايته، وذلك لا يصدق على غيره تعالى، وعلى ما في غيره كون معناه المنعم بجلائل النعم، والمنعم بالجلائل إنما هو الله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة؛ لأن معناه المذكور شرعي لا لغوي. وعلى هذا فالرحمن مجاز لغوي له حقيقة لغوية.

(1) (**قوله: الصناعة**) أي صناعة البلغاء في تراكيبهم.

(2) (**قوله: وأجيب بجعل الثاني إلى آخره**) أي فكأنه ليس شيئاً زائداً على الأول، انتقل من الأول إليه، حتى يرد ما ذكر.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: بالكلام**) آثره على اللسان ليدخل الحمد القديم، ثم هذا القيد كقوله: بجميل صفاته لبيان الواقع، كما يعلم مما مر.

(5) (**قوله: على المحمود**) أي لأجل جميل اختياري حقيقة أو حكماً كذات الله وصفاته، لكون الذات منشأ للاختياري، وملازمة الصفات لها، فالذات حكمي بلا واسطة، والصفات بها.

(6) (**قوله: لفظ الحامد**) أي المعلوم من التعميم في إنعامه بحذف المتعلق.

(7) (**قوله: ولو كانت خبرية**) أي معنى كما أنها لذلك لفظاً، أي هذا إذا كانت إنشائية معنى لاعتبار إنشائيتها، بل ولو كانت خبرية معنى لاعتبار خبريتها.

(8) (**قوله: ولاختصاص**) عطف على ضمير «له».

وقوله: «وإن أشير» إلى آخره ما قبل المبالغة الإشارة إلى الكل بجعل «أل» للاستغراق.

وقوله: «إلى غير كل الأفراد» يريد بأن جعلت للجنس لا للعهد، وإنما أفادت مع الإشارة

=

أفراده به تعالى، وإن أشير بـ«أل» إلى غير كل الأفراد لكون الحمد صفة ذاتٍ، أو صفة فعلٍ.

وقدم السند إليه للأصل والبلاغة[1]، وعرف بـ«أل» ليتأتى ما يصلح أن يراد[2] بها.

وتحقيق الكلام على الْحمد والشكر والْمدح لغة واصطلاحاً، والنسبة بين أفراد[3] الْجميع في الرسالة المتقدمة.

والبديع: الْمبدعُ للشيء على غير مثال، فهو فعيل بمعنى فاعل.

ويطلق على الشيء الْمبدع، فهو بمعنى مفعول.

وإطلاقه على الله تعالى صحيح بِالْمَعْنى الأول، مستحيل بِالْمعنى الثاني.

والهادي: يطلق على الدال (على الطريقة)[4] الموصلة إلى الْمطلوب، وعلى خالق الْهداية في القلب.

وهو بِالْمَعنى الأول مشترك بين الله وأنبيائه وأوليائه، وكل داع إليه تعالى من خلقه، وهو الْمراد هنا[5]، وبِالْمعنى الثاني خاص به تعالى.

والبيان: الإيضاح[6].

والمهيع: الطريق[7].

=

المذكورة؛ لأن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع أفراده.

وقوله: «لكون» إلى آخره علة للاختصاص المذكور، أي وإنما اختص جميع أفراد الحمد به تعالى لكون إلى آخره.

وقوله: «صفة ذات» إلى آخره، الأول: القديم، والثاني: الحادث، أي وكل من الصفتين مختص به تعالى فما لا يخرج عنهما مختص به.

(1) (**قوله: والبلاغة**) أي المطابقة لما يقتضيه مقام الحمد من تقديم ما يدل عليه.

(2) (**قوله: ما يصلح أن يراد**) أي من فرد مخصوص، فتكون للعهد، أو كل فرد، فتكون للاستغراق إلى آخره.

(3) (**قوله: بين أفراد**) المناسب حذف «أفراد».

(4) وفي المخطوط: للطريق.

(5) (**قوله: وهو المراد هنا**) والمعنى الدال على بيان طريق الرشاد في كتابه، وعلى لسان نبيه، وانظر ما وجه تخصيصه بالإرادة، وما المانع من إرادة الثاني. والمعنى حينئذ: الذي خلق في القلوب هداية إلى ما تدرك به طريق رشادها.

(6) (**قوله: الإيضاح**) ويصح أن يراد به الظهور مع حذف مضاف، أي دليل ظهور، وإليه أشار يعقوبي حيث قال: إلى بيان، أي الأدلة التي بها بيان، أي زهور مهيع.

(7) (**قوله: والمهيع الطريق**) وهي ههنا الإسلام.

والرشاد: الصواب.

وفي ذكر[1] البديع والبيان براعة الاستهلال، وهي: أَنْ يَذْكُرَ الْمُتَكَلِّمُ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ مَا يُشْعِرُ بِمَقْصُودِهِ كما يأتي في الفن الثالث.

قال:

أَمَدَّ أَرْبَابَ النُّهَى[2] وَرَسَمَا   شَمْسَ الْبَيَانِ فِي صُدُورِ الْعُلَمَا

أقول: **الإمداد:** إعطاء المدد، وهو[3] (الزيادة)[4] في الخير.

والأرباب: جمع رب، والمراد به هنا الصاحب.

والنهي: جمع نُهْيَة، وهي العَقْلُ.

والرسم: هنا عبارة عن الإثبات.

والبيان: الْمنطق الفصيح الْمعرب عما في الضمير، وإضافته لِمَا قبله من قبيل لُجَيْنِ الْمَاءِ.

ويحتمل تشبيه البيان بالنهار، ففيه مكنية وتخييلية.

ويحتمل استعارة الشمس لقواعد علم البيان، فالاستعارة تحقيقية، ومعنى كون البيان كالشمس (أنه)[5] يظهر به غيره، وهو الْمَعاني كما أن الشمس يظهر بِها غيرها،

---

(1) (**قوله: وفي ذكر إلى آخره**) البراعة: مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه.

والاستهلال: أول صياح المولود، ثم استعمل في أول كل شيء.

فمفاد براعة الاستهلال بحسب اللغة تفوق الابتداء أي كونه فائقاً، ثم سمي به في الاصطلاح ما هو سبب التفوق، وهو ما ذكره الشارح.

وأقول: لا يخفى ما في الإشارة باسم الله تعالى إلى الفن المعلوم، فإن العظيم لا يرضى أن يشار باسمه إلى حقير، ومع هذا قد فاته الإشارة للمعاني.

وذكر البديع مع البيان يمنع كونه أشار للبيان الشامل للمعاني؛ لأن الإشارة على وفق الإطلاق، وإطلاق البيان على ما يشمل المعاني إنما يكون مع إدراج البديع في معناه، فالإشارة لا تكون إلا مع الإدراج، ولو قال:

أحمد من قد ألبس المعاني   ثوب بيانها بديع الشان

لوفي بالجميع مع السلامة.

(2) (**قوله: أمد أرباب النهى**) أي أوجد لهم المدد الذي، هو التوفيق للمدارك، وقوة النظر في إدراكها.

(3) (**قوله: وهو**) أي المدد من حيث هو، والمراد هنا ما علمت.

(4) وفي المخطوط: زيادة.

(5) ساقطة في المخطوط.

وإن كان الظهور الأول: معنويّاً، والثاني: حسيّاً أي باعتبار الْمتعلّق[1] فيهما، والرسم (الْمَعنى[2])[3] البيان لا له.

والصدور: جمع صدر مراداً به هنا القلب، أي اللطيفة، فهو مجاز بِمرتبتين[4].

و«أل» في العلماء للكمال: أي (العاملين)[5].

وفيه[6] تنبيه على أن العلم لا يستقر، ولا يثبت إلا في قلب تخلى عن الرذائل لِمُصادقته (قلباً خالياً)[7] فيتمكن، فإن الْحكمة إذا لم تجد القلب كذلك، فإِنَّها ترجع من حيث أتت.

(قال)[8]:

فَأَبْصَرُوا مُعْجِزَةَ[9] الْقُرْآنِ وَاضِحَةً بِسَاطِعِ الْبُرْهَانِ

أقول: الفاء تفريعية[10].

والْمراد **بالإبصار**: هنا القلبي، أي النظر بعين البصيرة.

والمعجزة[11]: أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ بِالتَّحَدِّي[12].

---

(1) (**قوله: باعتبار المتعلق**) أي إن حسية الظهور ومعنويته اعتبار متعلقه، وهو المحسوس والمعقول.

(2) (**قوله: والرسم لمعنى إلى آخره**) استئناف بياني جواب عما يقال: إن البيان بمعنى المنطق الفصيح لا يرسم في القلب.

(3) وفي المخطوط: بمعنى.

(4) (**قوله: فهو مجاز بمرتبتين**)؛ لأن معناه الحقيقي محل القلب، بمعنى اللحمة، وهو محل اللطيفة، فالعلاقة المحلية بواسطة محلية سابقة.

(5) وفي المخطوط: للعاملين.

(6) (**قوله: وفيه**) أي البيت، وقوله: «تنبيه» إلى آخره حيث أفاد بالاقتصار في مقام البيان، وكون «أل» للعهد أن رسم البيان ليس إلا في صدور العلماء الذين تخلت قلوبهم عن الرذائل.

(7) وفي المخطوط: للب خالٍ.

(8) ساقطة في المخطوط.

(9) (**قوله: معجزة**) في الإعجاز براعة استهلال؛ إذ يشير إلى أن المطلوب مما يتعلق به؛ إذ هو يتحقق بالبلاغة التي هي مقصود الفن. ومثلها في قول المصنف الآتي أجل إلى آخره كما سيأتي عنه.

(10) (**قوله: الفاء تفريعية**) المناسب للترتيب كما في يعقوبي، ويمكن أنه أراده بالتفريع، وكذا يقال في قوله الآتي، ولا يخفى عليك تفريع إلى آخره.

(11) المعجزة: أمر خارق للعادة، داعٍ إلى الخير والسعادة، مقرون بدعوى النبوة، قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول من الله. التعريفات ص 282.

(12) (**قوله: بالتحدي**) التحدي: دعوى الرسالة مع طلب المعارضة بأن يطلب من المرسل إليهم أن يأتوا بمثل ما أتى، وعلى هذا فهذه المادة لا تسند لغير الرسل.

فإضافته[1] لما بعده بيانية؛ إذ المراد[2] به النظم الْمعجز، وإن كان يطلق بالاشتراك اللفظي على الصفة القديمة أيضاً، فالإضافة[3] قرينة معينة[4].

وقوله **بساطع البرهان**: من إضافة الصفة للموصوف، أي البرهان الساطع أي الظاهر.

والبرهان العقلي: قِيَاسٌ مُرَكَّبٌ مِنْ قَضَايَا يَقِينِيَّةٍ، والمراد به هنا ما يعم النقلي.

ولا شك[5] أن كون القرآن من كلام الله تعالى الناشئ عن الإعجاز المفهوم من (معجزة)[6] ثابت (بالبراهين)[7].

أما الأول: فكقولنا: هذا الكلام معجز، وكل معجز ليس من تأليف المخلوق، يُنْتِجُ: هذا (الكلام)[8] ليس من تأليف المخلوق، فيكون من تأليف الخالق؛ إذ لا واسطة.

---

(1) (**قوله: فإضافته إلى آخره**) لا وجه للفاء، فالمناسب الواو، وضمير إضافته للمعجزة، وذكره باعتبار ما ذكر.

(2) (**قوله: إذ المراد إلى آخره**)؛ لأنه المتبادر من لفظ القرآن كما أشار إليه بقوله: «وإن كان» إلى آخره.

(3) (**قوله: فالإضافة إلى آخره**) هذا لا يتفرع على ما قبله، فلا وجه للفاء.

(4) (**قوله: قرينة معينة**) أي لهذا المراد.

أقول: ما المانع من إدارة الصفة القديمة؟ وتكون الإضافة على معنى اللام ملابسة بين المتضايفين، أي أبصروا المعجزة الملابسة للمعنى القديم، وهي اللفظ الدال عليه، وحينئذ فكيف يدعى التعيين؟

(5) (**قوله: ولا شك إلى آخره**) يفيد كلامه أن المصنف استعمل لفظ المعجزة في لازمه، وأن المقصود أنهم علموا ما يلزم المعجزة، وهو كونه من كلام الله، وليس كذلك في المقصود أنهم علموا علماً يقيناً بالبرهان الواضح المعجز من حيث إعجازها.

قال: أي أدركوا تلك المعجزة حال كونها واضحة لا يعتريها لبس في إعجازها الخلق عن معاوضتها في أسلوبها وبلاغتها، انتهى.

وقوله: «لا يعتريها لبس» أي على المدركين بحيث صار علمهم بالإعجاز يقينياً حينئذ فالدليل العقلي الذي ذكره الشارح لم ينتج المقصود لبنائه على ما قاله، فالمناسب أن يقول: ولا شك أن إعجاز القرآن ثابت بالبرهانين:

أما الأول: فهو أن القرآن مشتمل على تقرير التوحيد، وأدلة الغيب، وغير ذلك مما ليس في طاقة البشر، وكل ما هو كذلك فهو معجزة ينتج القرآن معجزة.

وأما الثاني: إلى آخره.

(6) وفي المخطوط: المعجزة.

(7) وفي المخطوط: بالبرهانين.

(8) ساقطة في المخطوط.

وأما الثاني: وإن ترتب على الأول[1]، (فقوله)[2] تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾[3] الآية.

(قال)[4]:

وَشَاهَدُوا مَطَالِعَ الأَنْوَارِ[5] وَمَا احْتَوَتْ[6] عَلَيْهِ مِنْ أَسْرَارِ

أقول: **شاهدوا**: (فعل وفاعل)[7] معطوف على «أبصروا»، فهو من ثَمَرات[8] رسم البيان أيضاً، والْمراد الْمشاهدة بعين البصيرة.

والمطالع: جمع مطلع، وهو محل الطلوع.

والأنوار: جمع نور، وهو ما به ظهور الأشياء، والْمراد به هنا العلم[9]؛ لأن به تظهر الْمعلومات.

والأسرار: جمع سر، وهو الْمَعنى الْخفي.

ومعنى البيت: أنهم بواسطة إمعان النظر الناشئ عما رسم في قلوبهم شاهدوا

---

(1) (**قوله: وإن ترتب على الأول**) إنما يكون الترتيب ظاهراً لو ساق الأول كما قلنا.
ووجه الترتيب: أن هذا الدليل في ذاته دعوى تحتاج إلى إثبات بالعقل، فثبوتها مترتب على الدليل العقلي.
ويحتمل على بعد أن يقال إن الشارح لما أراد الاستدلال على كون القرآن من كلام الله جعل الآية دليلاً عليه باعتبار لازمها؛ إذ هي تدل على ثبوت كونه معجزة، ويلزمه كونه من كلام الله، وهي باعتبار دلالتها على هذا اللازم دعوى في ذاتها بقطع النظر عن قائلها تحتاج إلى إثبات بالعقل، فثبوتها مترتب على الدليل العقلي.

(2) وفي المخطوط: قوله.

(3) الإسراء: 88.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) (**قوله: مطالع الأنوار**) حمل الشارح فيما يأتي المطالع على المعاني؛ لأنها ينشأ عنها بتأملها أنوار بمعنى علوم، وهو أولى من حمل يعقوبي لها على الألفاظ معللاً بأن الأنوار تبدو منها لمتأملها؛ لأن التأمل فيها إنما هو بواسطة تأمل معانيها، فالبدو في الحقيقة من المعاني.

(6) (**قوله: وما احتوت**) رجع الشارح ضميره إلى الأنوار، ويعقوبي إلى المطالع، وهو أولى؛ لأن اشتمال الأنوار على الأسرار بمعنى النكت الخفية، إنما هو باعتبار تعلقها بها، واشتمال المطالع عليها من اشتمال الدال على المدلول على حمل يعقوبي للمطالع، أو الكل على الجزء على حمل الشارح لها، وكلاهما أقوى من اشتمال الأنوار.

(7) ساقطة من المطبوع.

(8) (**قوله: فهو من ثمرات إلى آخره**) أي بواسطة كما سيفيده.

(9) (**قوله: والمراد به هنا العلم**) أي الإدراك بدليل قوله: «لأن به» إلى آخره.

معاني كلمات القرآن التي هي كمطالع الأنوار الْحسية بجامع ما ينشأ عن كل من النور، وإن كان محسوساً في الثاني، ومعقولاً في الأول.

وشاهدوا ما اشتملت عليه تلك الأنوار، أي العلوم من أسرار، أي نكات خفية؛ إذ خبايا[1] القرآن وخفاياه تقف دون (آخرها)[2] العقول بدليل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ [3] تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ﴾[4]، وإدراك[5] بعضها إِنَّمَا يكون بالتنوير، جعلنا الله من أهله.

(قال)[6]:

فَنَزَّهُوا[7] الْقُلُوبَ فِي رِيَاضِهْ[8] وَأَوْرَدُوا[9] الْفِكْرَ عَلَى حِيَاضِهْ[10]

أقول: **الرياض**: جمع روضة، والمضاف إليه ضمير القرآن على تقدير مضاف، هو معاني، ولَمَّا كانت النفوس الناطقة[11] تنتعش باقتناص المعاني كما تنتعش بالأقوات[12] الأشباح، وَالْمَبَانِي شبه معاني القرآن بالرياض بجامع تنزه

(1) (**قوله: إذا خبايا إلى آخره**) الظاهر أنه تعليل لما تضمنه قوله: «وشاهدوا ما اشتملت» إلى آخره من دعوى اشتمال تلك الأنوار على أسرار.

(2) وفي المخطوط: حدها.

(3) (**قوله: بدليل وما يعلم إلى آخره**) ضمير تأويله يرجع لما تشابه، وهذا دليل على أن في القرآن خبايا لا على أنها تقف إلى آخره كما هو واضح.

(4) آل عمران: 7.

(5) (**قوله: وإدراك إلى آخره**) الظاهر أن هذا تنبيه على محصل ما أفاده المصنف بقوله: «أمد» إلى آخره، ومراده تنوير القلوب بتصفيتها من الكدر.

(6) وفي المخطوط: فقال.

(7) (**قوله: فنزهوا**) الفاء للترتيب والسببية، وهو متسبب عما قبله بواسطة كما يفيده يعقوبي. قال: فنزهوا أي فبسبب أنهم أدركوا بتأييد الله تعالى شيئاً من محاسن القرآن وعلومه تتبعوا تلك المحاسن بملازمة التأمل فيها، فنزهوا أي متعوا، انتهى.

(8) (**قوله: رياضه**) الروضة: ما اشتمل من الأرض على غرس نافع.

(9) (**قوله: وأوردوا**) الإيراد: الإحضار، وهو للفكر بواسطة إيراد النفس، وفي الكلام حذف، أي وأخذت نفوسهم من حياضه، تأمل.

(10) (**قوله: حياضه**) الحوض ما يملأ بالماء من مكان واسع يعد للشرب.

(11) (**قوله: النفوس الناطقة**) أي اللطيفات الربانية المتفكرة.

وقوله: «تنتعش» أي تنجبر.

وقوله: «باقتناص» أي اصطياد. والمراد به هنا حوزها.

(12) (**قوله: بالأقوات**) المناسب إبداله بالرياض، ليترتب جواب لما على ما قبله اللهم إلا أن يقال: إن المراد الأقوات حقيقة أو حكماً، فتدخل الرياض، فإن مزاولتها يحصل بها انتعاش كما يحصل =

النفس[1] الناطقة (بِملابستها)[2] كتنزه القالب الجسماني بالرياض الْمحسوسة، فإضافة رياضه[3] من قبيل لُجَيْنِ الْمَاءِ مع مراعاة[4] الْمضاف الْمتقدم كإضافة حياض[5] بعده لما بعده، وإن كان الْمقصود[6] نوعاً من المتوسط بين الْمتضايفين.

والفكر: حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ، وَحَرَكَتُهَا فِي الْمَحْسُوسَاتِ تَخْيِيلٌ.

والحياض: جمع حوض وقعت واوه بعد كسرة قلبت ياء، أي على معانيه التي هي كالحياض المحسوسة بجامع (شفاء)[7] الصدر (في كل)[8] منهما، ولا يخفى عليك تفريع هذا البيت على ما قبله.

(قال)[9]:

ثُـــمَّ صَـــلَاةُ اللهِ[10] مَـــا تَـــرَنَّمَا[11] حَادٍ يَسُوقُ الْعِيسَ فِي أَرْضِ الْحِمَى

= بالقوت الحقيقي، تأمل.

(1) (**قوله: بجامع نزهة النفس إلى آخره**) الأوضح بجامع النزهة بكل النفس تتنزه بملابسة المعاني كتنزه القالب إلى آخره.

(2) وفي المخطوط: لملابستها.

(3) (**قوله: فإضافة رياضه إلى آخره**) تفريع على قوله: والمضاف إليه ضمير القرآن إلى هنا.

(4) (**قوله: مع مراعاة إلى آخره**)؛ إذ هو المشبه.

(5) (**قوله: كإضافة حياض**) التشبيه تام.

(6) (**قوله: وإن كان المقصود إلى آخره**) أي أن المقصود بالمتوسط نوع منه؛ إذ معاني القرآن لا طاقة للبشر على استقصائها، حتى يتنزه في جميعها، ويورد عليه هذا مراده فيما يظهر. وقد يقال: إن التنزه في شيء لا يقتضي استقصاؤه، وكذا الإيراد عليه، فإنه يقال: تنزهت في مصر، وأوردت دابتي على البحر من غير إرادة بعض فيهما، وحينئذ فلا حاجة إلى إرادة البعض هنا استناداً لما ذكر تأمل، وجملة وإن كان إلى آخره حال من المضاف في قوله: مع مراعاة المضاف المتقدم، أو «من» كإضافة «وفي كلامه» الحذف من الثاني لدلالة الأول أو العكس.

(7) وفي المخطوط: جلاء.

(8) وفي المخطوط: بكل.

(9) وفي المخطوط: فقال.

(10) (**قوله: ثم صلاة الله**) لم يذكر السلام جرياً على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر، بل إذا صلى في مجلس، وسلم في مجلس، ولو بعد مدة طويلة كان آتياً بالمطلوب، وهذا هو المختار عندي وفاقاً للحافظ ابن حجر وغيره، والآية لا تدل على طلب قرنهما؛ لأن الواو لا تقتضي ذلك، انتهى.

(11) (**قوله: ما ترنما إلى آخره**) إنما أبد الصلاة بما ذكر؛ لأن سوق الإبل في أرض الحمى لا ينقطع من الحجيج، حتى ينقطع الإسلام، ولا ينقطع الإسلام إلى قيام الساعة لما ورد أن طائفة من =

عَلَــى نَبِيِّــنَا الْحَبِــيبِ الْهَــادِي أَجَــلِّ كُــلِّ نَاطِــقٍ بِالــضَّادِ[1]
مُحَمَّــــدٍ سَــــيِّدِ خَلْــــقِ اللهِ الْعَرَبِــــيِّ الطَّاهِـــــرِ الأَوَّاهِ

أقـول: الـصلاة لغـة: العطـف، فـإن أضـيف إلـى الله تعالـى سُمِّي رحمـة، أو إلـى (الملائكة)[2] استغفاراً[3]، أو إلى غيرهما سمي دعاء، فهي مقولة[4] على هذه المعاني بالاشتراك المعنوي.

والترنم: التغني.

والعيس: الإبل.

وحاديها: سائقُهَا الْمُغَنِّي لها لِيَحْصُلَ لها نشاط في السير.

والحمى: الممنوع من قربه، والمراد به أرضُ الحجاز لمنع[5] الكفار من الإقامة بها، والمقصود طلب تأبيدِ الصلاة بجملتها[6] لا (التأقيت)[7].

والنبي: إنسانٌ[8] أُوحِيَ إليه بشرع، فإن أمر بتبليغه سمي رسولاً أيضاً، وهو بالهمزة من النبأ: أي الخبر، فيصح أن يكون بمعنى فاعلٍ باعتبار أنه مخبِر -بكسر الباء- عن الله عز وجل، أو بمعنى مفعول باعتبار أن جبريلَ أَخْبَرَهُ عن الله تعالى، وبالياء من

=

الأمة لا يزالون ظاهرين على الحق، حتى يأتي أمر الله أي الساعة، فكأنه يقول: نطلب من الله أن يصلي عليه إلى آخر الدهر، أي أبداً.

(1) (**قوله: بالضاد**) خصت بالذكر؛ لأنها أصعب الحروف خروجاً على غير العرب بحيث لا يفصح بها في الغالب كما هي إلا العرب، فإذا كان أفصح العرب، فغيرهم أحرى، وفي التركيب إشارة إلى أن المطلوب مما يتعلق بالنطق.
والفصاحة فهو من براعة الاستهلال.

(2) وفي المخطوط: ملك.

(3) (**قوله: استغفاراً**) بل مطلق الدعاء، وقد ورد أن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه، تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، أمير على الجوهرة، أي فتبيين الصلاة بما ذكر يدل على أنها لا تختص بالاستغفار بالنسبة للملك.

(4) (**قوله: فهي مقولة إلى آخره**) أي محمولة، وهذا ما اختاره ابن هشام في مغنيه.
واعترض على ما ذكره غيره من أنها من المشترك اللفظي.

(5) (**قوله: لمنع إلى آخره**) علة لصحة إرادتها بالحمى.

(6) (**قوله: بجملتها**) متعلق بـ«طلب».

(7) وفي المخطوط: التقيد.

(8) (**قوله: إنسان**) لم يصرح بالذكورية اكتفاء بتذكير الضمير، أو بناء على أن الأنثى إنسانة.

النَّبْوَةِ، وهي الرفعةُ، فيصح أن يكونَ بمعنى مفعول؛ لأنه مرفوعُ الرتبةِ (عن)[1] غيره، أو فاعل لِرَفْعِهِ غيرَهُ؛ إذ ما من مرفوع[2] إلا وبابُ رِفْعَتِهِ[3] النبي صلى الله عليه وسلم.

والحبيب: يصح أن يكون بمعنى فاعل، (أو)[4] بمعنى مفعول.

والهادي: المرشد غيرَهُ.

وأجل: بمعنى أعظم.

وكل ناطق بالضاد: أشار به إلى قوله صلى الله عليه وسلم فيما روي عنه متكلماً فيه بالوضع[5]: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني[6] من قريش»[7]، ومقصوده الثناءُ على المصطفى صلى الله عليه وسلم (لكمال)[8] فصاحته.

وفي بعض النسخ: عَلَى نَبِيِّ اصْطَفَاهُ الْهَادِي أَجَلِّ إلى آخره.

ومحمد: علم على ذاته صلى الله عليه وسلم.

وسيد خلق الله: أي أفضلهم وأشرفهم على الإطلاق بتفضيل من المولى سبحانه تعالى بدليل[9]: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»[10]، وما ورد من الأحاديث الدالة على نهيه

---

(1) وفي المخطوط: على.

(2) (**قوله: ما من مرفوع**) أي رفعه معتدّاً بها.

(3) (**قوله: باب رفعته**) أي منشؤها أطلق عليه باب للتوصل بكل إلى المقصود.

(4) وفي المخطوط: و.

(5) يعني أن الحديث موضوع.

(6) (**قوله: بيد أني**) أي غير أني، وهذا من تأكيد المدح بما يشبه ضده.

(7) قال العجلوني في كشف الخفاء 232/1: قال في اللآلئ: معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يعرف له إسناد، ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: «أنا أعربكم أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر»، ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد، فأنى يأتيني اللحن؟»، كذا نقله في مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا للجلال السيوطي، ثم قال فيه: والعجب من المحلى حيث ذكره في شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله، وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره في شرح الجزرية، ومثله: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» أورده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه، ولا إسناده، انتهى.

(8) وفي المخطوط: بكمال.

(9) (**قوله: بدليل**) أي وشرفه عليهم ثابت بدليل إلى آخره، ثم هذا الدليل لا ينتج المدعى إلا بضميمة خارجية، وهي أن من أولاد آدم من هو أفضل من باقي الخلق؛ إذ النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل، فهو أفضل من غيره بالأولى.

(10) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الزهد (باب ذكر الشفاعة)، لابن حبان في صحيحه 14/
=

عن تفضيله على غيره من الأنبياء، فأجابوا عنها بأجوبة:

منها: أنه قال ذلك تواضعاً منه صلى الله عليه وسلم.

والعربي: نسبةٌ إلى العرب[1].

والطاهر: المنزه[2] حسّاً ومعنى عن شائبة وصف مُخِلٍّ بشيء من كماله صلى الله[3] عليه وسلم صغيراً (أو)[4] كبيراً قبل النبوة وبعدها عمداً أو سهواً.

والأوّاه: كثير التأوّه من خشية الله تعالى، وقد ورد أنه (كان)[5] يُسْمَعُ لصدره صلى الله عليه وسلم أزيز كأزيز الْمِرْجَلِ أي غليان كغليان القدر؛ لأَنَّ الْخَوْفَ عَلَى قَدَرِ الْمَعْرِفَةِ، وهو أعرف خلق الله تعالى بالله.

(قال)[6]:

ثُــمَّ عَلَــى صَــاحِبِهِ الــصِّدِّيقِ حَبِيــبِهِ وَعُمَــرَ الْفَــارُوقِ

ثُــمَّ أَبِــي عَمْــرٍو إِمَــامِ الْعَابِــدِينْ وَسَــطْوَةِ اللهِ إِمَــامِ الــزَّاهِدِينَ

أقول: صاحب: بمعنى صحابي، وهو من اجتمع[7] به صلى الله عليه وسلم مؤمناً

=

135، 392، وأبو يعلى في مسنده 213/4، وابن أبي شيبة في مصنفه 351/6، والهيثمي في مجمع الزوائد 675/10، 682.

(1) (**قوله: نسبة إلى العرب**) وهم أفضل أجيال الناس، وذلك مما يؤكد الشرف والمدح، وأنه كان صلى الله عليه وسلم هو الذي يتشرف به.

(2) (**قوله: المنزه إلى آخره**) بيان للطاهر في ذاته، فيكون قوله: «وهو» إلى آخره لإفادة دخوله تحت مفهوم الطاهر الصحيح للإطلاق.

(3) (**قوله: من كماله صلى الله إلى آخره**) المناسب، وهو صلى الله عليه وسلم كذلك صغيراً إلى آخره.

(4) وفي المخطوط: و.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) وفي المخطوط: فقال.

(7) (**قوله: من اجتمع إلى آخره**) ولا يشترط التمييز، فيدخل من حنكه بالتمر من الصبيان والمجنون المحكوم بإسلامه فيما يظهر والنائم، فلا يشترط قصد الشخص الاجتماع، ولا معرفة أحدهما الآخر، نعم الأظهر فيما إذا كانا نائمين عدمها، وإن كان صلى الله عليه وسلم لا ينام قلبه؛ لأن الاجتماع المعلوم من وظائف العين، انتهى. أمير على الجوهرة.

وقوله: «من وظائف العين»، أي أنه لا يكون إلا عند يقظتها، وإن من أحد المجتمعين.

به بعد نبوته[1] حال حياته اجتماعاً متعارفاً[2].

وأما قولهم: ومات على ذلك، فبيان لثمرة الصحبة؛ إذ تحققها لا يتوقف على ذلك.

والصديق: لقب لسيدنا أبي بكر رضي الله عنه، واسْمه عبد الله، وهو قرشي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرّة بن كعب.

من كلامه رضي الله عنه:

«أَكْيَسُ الْكَيْسِ[3] التُّقَي».

و«أَحَقُّ الْحُمْقِ الْفُجُورُ».

و«أَصْدَقُ الصِّدْقِ الأَمَانَةُ».

و«أَكْذَبُ الْكَذِبِ الْخِيَانَةُ».

وكان رضي الله عنه يأخذ بطرف لسانه، ويقول: «هَذَا الَّذِي أَوْرَدَنِي الْمَوَارِدَ[4] »، وكان يُشَمُّ من فيه رائحةُ الْكَبِدِ المشوى لشدة (خوفه)[5] رضي الله عنه.

وعمر الفاروق[6]: هو سيدُنا عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه، لُقِّبَ بالفاروق لفرقه بين الحق والباطل، يجتمع نسبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب.

من كلامه رضي الله عنه:

«مَنْ خَافَ مِنَ اللهِ لَمْ يَشْفِ غَيْظَهُ[7] ».

---

(1) (**قوله: بعد نبوّته**) هذا أحد قولين، وعليه يخرج ورقة بن نوفل، وبعضهم أطلق، انتهى منه.

(2) (**قوله: اجتماعاً متعارفاً**) إن أراد بالتعارف الظهور بين الناس، فاشتراطه ممنوع لأدائه إلى إخراج عيسى والخضر، بل ولا يشترط الطول لمزيد تأثير النبوة، وإن أراد به كون الاجتماع على وجه الأرض، فالمشهور اشتراطه.

قال الأمير: ولعله اصطلاح، وإلا فالسماء لا تنقص عن الأرض في مثل هذا، انتهى. وعليه فالاجتماع في السماء مؤدّ إلى ثواب الصحبة دون التسمية بصحابي.

(3) (**قوله: أكيس الكيس إلى آخره**) الكيس: وفور العقل وقوّته. والمعنى: أحسن آثار الكيس التقي أي التقوى.

وقوله: «وأحمق الحمق» إلى آخره، الحمق: قلة العقل. والمعنى وأقبح آثار الحمق الفجور، فكل من أكيس وأحمق مجاز مرسل تبعي لعلاقة اللزوم.

(4) (**قوله: أوردني الموارد**) أي موارد الزلل، وما لا يوصل إلى نيل تمام المقصود في الآخرة.

(5) وفي المخطوط: الخوف.

(6) (**قوله: الفاروق**) مقتضى كلام الشارح وغيره: أن هذه الصيغة مراد منها اسم الفاعل، ولينظر.

(7) (**قوله: لم يشف غيظه**) كأن المعنى أنه يصير مغتاظاً من نفسه لعدّه عليها السيئات.

و«مَنِ (اتَّقَى)[1] اللهَ لَمْ يَصْنَعْ مَا يُرِيدُ[2] ».

وكان يأخذ اللبنة من الأرض، ويقول: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ هَذِهِ اللَّبِنَةَ، لَيْتَنِي لَمْ أُخْلَقْ، لَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِي، لَيْتَنِي لَمْ أَكُنْ شَيْئاً، لَيْتَنِي كُنْتُ نَسْياً مَنْسِيّاً[3] »، وكان يحمل جِرَابَ الدقيقِ على ظهره للأرامل والأيتام، فقال له بعضهم: دَعْنِي أَحْمِلْهُ عَنْكَ، فقال: «وَمَنْ يَحْمِلُ عَنِّي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُنُوبِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»؟

وأبو عمرو: المراد به سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، يجتمع نسبه مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف.

وكان رضي الله عنه شديدُ الحياء.

وكان يصوم النهارَ، ويقوم الليلَ إلا هجعة[4] من أوله.

وكان يختم القرآن في ركعة واحدة كثيراً.

وكان إذا مرَّ على المقبرة بكى حتى (يبل)[5] لحيته رضي الله عنه.

وسطوة الله إمام الزاهدين: المراد به سيدنا عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وعبر عنه بالسطوة لشدة بأسه على أهل الزيغ، وبما بعده لشدة إعراضه عن الدنيا.

وكان رضي الله عنه يقول: «الدُّنْيَا جِيفَةٌ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْهَا شَيْئاً، فَلْيَصْبِرْ عَلَى مُخَالَطَةِ الْكِلَابِ».

وكان يخاطب الدنيا، ويقول: «يَا دُنْيَا غَرِّي[6] بِغَيْرِي، فَقَدْ طَلَّقْتُكِ ثَلَاثاً، عُمْرُكِ قَصِيرٌ، وَمَجْلِسُكِ حَقِيرٌ، وَخَطَرُكِ كَبِيرٌ، آه آه مِنْ قِلَّةِ الزَّادِ، وَبُعْدِ السَّفَرِ، وَوَحْشَةِ الطَّرِيقِ».

وكان يقول: «مَا نِلْتَ مِنْ دُنْيَاكَ، فَلَا تُكْثِرْ بِهِ فَرَحاً، وَمَا فَاتَكَ مِنْهَا، فَلَا تَأْسَ عَلَيْهِ

---

(1) وفي المخطوط: يتق.

(2) (**قوله: لم يصنع ما يريد**) أي لاستقامته بمخالفة نفسه.

(3) (**قوله: نسياً منسيّاً**) نص ابن مالك في لاميته على أن النسي مراد منه المفعول حيث قال:

واستغنوا بنحو نجا والنسي عن وزن مفعول

وما عملا وحينئذ فما بعده تأكيد لفظي.

(4) (**قوله: إلا هجعة**) أي نومة، والمراد هنا نومة يسيرة ليناسب مقام المدح، فتأمل.

(5) وفي المخطوط: بل.

(6) (**قوله: غري**) أي اخدعي، وضمنه معنى العبي، فعداه بالباء.

وفي نسخة: غيري فلا تضمين.

حَزَناً[1]، وَلْيَكُنْ هَمُّكَ فِيمَا بَعْدَ الْمَوْتِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ».

قال:

ثُــمَّ عَلَــى بَقِــيَّةِ الــصَّحَابَهْ ذَوِي التُّقَــى وَالْفَــضْلِ وَالإِنَابَــهْ
وَالْمَجْــدِ وَالْفُرْصَــةِ وَالْبَــرَاعَهْ وَالْحَــزْمِ وَالــنَّجْدَةِ وَالــشَّجَاعَهْ
مَــا عَكَــفَ الْقَلْــبُ عَلَــى الْقُــرْآنِ مُــرْتَقِياً[2] لِحَــضْرَةِ الْعِــرْفَانِ

أقول: **التقى**: من قولهم: وقاه فاتقي، والوقايةُ الحفظُ، والمتقي من يقي نَفْسَهُ أي يحفظها عما (يضرها)[3] في الآخرة.

وللتقوى[4] مراتب:

---

(1) **(قوله: حزناً)** مصدر من معنى تأس.

(2) **(قوله: مرتقياً)** حال من القلب، وهي قيد في عكف لبيان الواقع؛ إذ العاكف على القرآن لا يتنوّع إلى مرتق إلى الحضرة المذكورة وغيره؛ إذ هو أنجح مبلغ لحضرة معرفة الله عن ما ينبغي، فالمراد بحضرة العرفان ما ذكر، والإضافة بيانية.

(3) وفي المخطوط: يضره.

(4) قال ابن جزي في تفسيره التسهيل لعلوم التنزيل 1/69-70: فتتكلم عن التقوى في ثلاثة فصول:

الأول: في فضائلها المستنبطة من القرآن، وهي خمس عشرة:

الهدى: كقوله: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (البقرة: 2).

والنصرة: لقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾ (النحل: 128).

والولاية: لقوله: ﴿ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (الجاثية: 19).

والمحبة: لقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (التوبة: 4).

والمغفرة: لقوله: ﴿ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ (الأنفال: 29).

والمخرج من الغم والرزق من حيث لا يحتسب: لقوله: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ (الطلاق: 2) الآية.

وتيسير الأمور: لقوله: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مِنْ أَمْرِهِۦ يُسْرًا ﴾ (الطلاق: 4).

وغفران الذنوب وإعظام الأجور: لقوله: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُعْظِمْ لَهُۥٓ أَجْرًا ﴾ (الطلاق: 5).

وتقبل الأعمال: لقوله: ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (المائدة: 27).

والفلاح: لقوله: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (البقرة: 189).

والبشرى: لقوله: ﴿ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ ﴾ (يونس: 64).

الأولى: التوقي عن العذاب الأبدي، وهي حاصلة بعدم الشرك بالله تعالى.

ودخول الجنة: لقوله: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴾ (القلم: 34).

والنجاة من النار: لقوله: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ﴾ (مريم: 72).

الفصل الثاني: البواعث على التقوى عشرة:

1-خوف العقاب الأخروي.

2-وخوف الدنيوي.

3-ورجاء الثواب الدنيوي.

4-ورجاء الثواب الأخروي.

5-وخوف الحساب.

6-والحياء من نظر الله، وهو مقام المراقبة.

7-والشكر على نعمه بطاعته.

8-والعلم لقوله: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ (فاطر: 28).

9-وتعظيم جلال الله، وهو مقام الهيبة.

10-وصدق المحبة لقول القائل:

تعصي الإله وأنت تظهر حبه ... هذا لعمري في القياس بديع

لو كان حبك صادقاً لأطعته ... إن المحب لمن يحب مطيع

ولله در القائل:

قالت وقد سألت عن حال عاشقها ... لله صفه ولا تنقص ولا تزد

فقلت: لو كان يظن الموت من ظمإ ... وقلت: قف عن ورود الماء لم يرد

الفصل الثالث: درجات التقوى خمس:

1-أن يتقي العبد الكفر، وذلك مقام الإسلام.

2-وأن يتقي المعاصي والحرمات، وهو مقام التوبة.

3-وأن يتقي الشبهات، وهو مقام الورع.

4-وأن يتقي المباحات، وهو مقام الزهد.

5-وأن يتقي حضور غير الله على قلبه، وهو مقام المشاهدة الذين يؤمنون بالغيب فيه قولان: يؤمنون بالأمور المغيبات كالآخرة وغيرها، فالغيب على هذا بمعنى الغائب إما تسمية بالمصدر كعدل، وإما تخفيفاً في فعيل: كميت، والآخر: يؤمنون في حال غيبهم، أي باطناً وظاهراً وبالغيب على القول الأول: يتعلق بـ«يؤمنون»، وعلى الثاني: في موضع الحال، ويجوز في الذين أن يكون خفضاً على النعت، أو نصباً على إضمار فعل، أو رفعاً على أنه خبر مبتدأ ﴿ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (البقرة: 3) إقامتها: علمها من قولك: قامت السوق، وشبه ذلك، والكمال المحافظة عليها في أوقاتها بالإخلاص لله في فعلها، وتوفية شروطها، وأركانها، وفضائلها، وسننها، وحضور القلب الخشوع فيها، وملازمة الجماعة في الفرائض، والإكثار من النوافل.

والثانية: التَّنَزُّهُ عن كل مأثَم فعلاً أو تركاً.

والثالثة: التَّنَزُّهُ عما يُشْغِلُ السرَّ من الأكوان[1] عن الحق جل جلاله، وهذا القسم مطلوب للمولى من عبيده بقوله: ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾؛ لأنه تعالى لا يُقْبِلُ[2] على القلب المشترك.

والفضل: الزيادة في الخير.

والإنابة: الرجوع إليه سبحانه وتعالى.

والمجد: الكرم.

والفرصة: من قولهم: فرصت الرجل، وأفرصته إذا أعطيته، فهي بمعنى العطية.

والبراعة: من بـرُع الرجل -بالفتحة والضم- براعة إذا فاق أصحابه في العلم وغيره.

والحزم: ضبط الأمر بالإتقان وحسن التدبير.

والنجدة: الإعانة بسرعة، وتطلق على الشجاعة، فعطف ما بعدها على هذا عطف مرادف، ومغاير على الأول.

والشجاعة: شدة القلب عند البأس.

والعكوف: الإقامة.

والقرآن: يطلق على الصفة القديمة، وليس مراداً هنا، وعلى النظم المعجز الدال على متعلق[3] الصفة القديمة، لا عليها نفسها[4] على التحقيق خلافاً لظاهر عبارات جمهور المتكلمين، وهو المراد هنا.

وبين «على» والقرآن مضاف، وهو معاني.

---

(1) (**قوله: من الأكوان**) جمع كون، المراد هنا الموجود.

(2) (**قوله: لأنه تعالى لا يقبل إلى آخره**) تعليل لمحذوف بعد قوله مطلوب إلى آخره، أي ولا يحصل إقباله تعالى على قلب عبده إلا به؛ لأنه إلى آخره.

(3) (**قوله: على متعلق إلى آخره**) أي من أمر ونهي وغيرهما.

(4) (**قوله: لا عليها نفسها**) أي وضعاً، فلا ينافي أنه يدل عليها دلالة عقلية التزامية، كما قاله الأمير مبسوطاً، وحينئذ فلا يخالف ما للشارح ما مر لنا من أن اللفظ دال على المعنى القديم.

ومعنى الإقامة على المعاني: الإقامة على التأمل فيها، فإن ذلك[1] هو العروة[2] الوثقى في الوصول إلى حالة يقف دون أوّلها[3] سليموا العقول، وهو ما أشار إليها بقوله: **مرتقياً** إلى آخره، وليس مقصوده بما عكف التقييد، بل المقصود (بها)[4] هنا التأبيد.

(قال)[5]:

هَــــــذَا وَإِنَّ دُرَرَ الْبَــــــيَانِ ... وَغُــــرَرَ الْــــبَدِيعِ[6] وَالْمَعَانِــــي

تُهْــدِي إِلَــى مَــوَارِدٍ شَــرِيفَهْ ... وَنُــــبَذٍ بَدِيعَــــةٍ لَطِــــيفَهْ

مِــنْ عِلْــمِ أَسْــرَارِ اللِّسَانِ الْعَرَبِــيِّ ... وَدَرْكِ مَــا خُــصَّ بِــهِ مِــنْ عَجَــبِ

لأَنَّــــهُ كَالــــرُّوحِ لِلإِعْــــرَابِ ... وَهُــوَ لِعِلْــمِ الــنَّحْوِ كَاللُّــبَابِ

أقول: لفظة **هذا**: خبر لمبتدأ محذوف أي الأمر[7] هذا، أو مبتدأ والخبر محذوف أي هذا كما ذكر[8]، وهو[9] للانتقال من كلام إلى (كلام)[10] آخر، ويسمى الاقتضابَ[11]

---

(1) (**قوله: فإن ذلك**) أي ما ذكر من الإقامة على التأمل في معاني القرآن، وهذا تعليل لإرادة الإقامة المذكورة.

(2) (**قوله: العروة**) هي أخت الزرّ.
وقوله: «الوثقى» أي المحكمة جدّاً.

(3) (**قوله: دون أوّلها**) فآخرها أولى.

(4) ساقطة في المطبوع.

(5) وفي المخطوط: فقال.

(6) (**قوله: وغرر البديع**) الغرر: جمع غرّة، وهي بياض في وجه الفرس.
والموارد: جمع مورد موضع الورود.
والبنذ: جمع نبذة، وهي عرفاً: ما ينبذ أمام المهدي إليه مما يرغب فيه كالمسك وشبهه من يعقوبي، وسيذكر الشارح المراد هنا بالثلاثة.

(7) (**قوله: الأمر**) أي المبدوء به، فـ«أل» للعهد الخارجي، والمقصود الانتقال الآتي، ثم الأحسن من الاحتمال وما بعده كون هذا مفعولاً لمحذوف.

(8) (**قوله: كما ذكر**) أي كما ذكره الغير في حصول البركة به مثلاً، لا كما ذكرته لئلا يتحد المشبه والمشبه به.

(9) (**قوله: وهو**) أي لفظ هذا.

(10) ساقطة من المطبوع.

(11) (**قوله: ويسمى الاقتضاب**) أي الاقتطاع لكلام آخر، وهو هنا شبيه بالتخلص.

لعدم[1] الملائمة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه، فإن كانت[2] مناسبةً سُمِّيَ تخلصاً كما يأتي الكلام على ذلك في فن البديع إن شاء الله تعالى.

والواو في **وإن**: واو الحال[3].

ودرر البيان: أراد بها مسائل علم البيان الْمُعْنَى به[4] إدراك المسائل على سبيل[5] الاستعارة المصرحة.

وغرر البديع والمعاني: كذلك نظراً للأصل[6] في معنى الغرة.

ويحتمل أن يكون المراد بالبيان وتاليه المسائل، فالإضافة من قبيل لُجَيْنِ الْمَاءِ.

وسيأتي تحقيق معنى العلم في أول الفن الأول.

وتُهْدِي: توصل.

والموارد: جمع مَوْرِد مراداً به المعنى[7]، سمي بذلك لورود الأفكار عليه (لتشتفي[8])[9] من ظمأ الجهل كالمورد المحسوس الشافي من حرارة الكبد، فالموارد استعارة مصرحة.

ونبذ: جمع نبذة مراداً بِها بعض المعنى.

وبديعة: بمعنى حسنة[10].

---

(1) (**قوله: لعدم**) علة للتسمية.

(2) (**قوله: فإن كانت**) أي ثبتت، أو الخبر محذوف.

(3) (**قوله: واو الحال**) لا يخفى شدة بعده جدّاً، والقريب كونها للاستئناف لا سيما، والمقصود الانتقال من مقام إلى آخر.

(4) (**قوله: المعنى به**) كأنه أتى بهذه للتخلص من إضافة الشيء إلى نفسه المترتبة على جعل العلم عبارة عن المسائل، تأمل.

(5) (**قوله: على سبيل إلى آخره**) راجع لـ«أراد».

(6) (**قوله: نظراً للأصل**) حال من فاعل الفعل المحذوف الدال عليه.

قوله: كذلك، أي أراد بها المسائل نظراً إلى آخره، أي ناظراً له حال الإرادة وملاحظاً علاقة بينه وبين المراد، وهي اشتهار حسن كل، وكان يغني عنه.

قوله: كذلك لدخول قوله «على سبيل» إلى آخره تحته.

(7) (**قوله: مراداً به المعنى**) مبني على ما سيأتي له في قول المصنف من علم إلى آخره لا على ما سننقله عن يعقوبي.

(8) (**قوله: لتشتفي**) مجاز عقلي من إسناد ما للشيء الذي هو النفس إلى متعلِّقه بكسر اللام.

(9) وفي المخطوط: لتشفى.

(10) (**قوله: بمعنى حسنة**) المناسب بمعنى عديمة مثال سابق، كما علم مما مر.

ولطيفة: دقيقة.

ومن علم: متعلق بموارد[1].

ومن: تبعيضية[2].

وعلم اللسان العربي: علم اللغة.

وأسراره: دقائقه.

ودرك: بمعنى إدراك معطوف على موارد[3].

وما: واقعة على المعاني الدقيقة التي خُصَّ بها اللسان العربي.

ومن عجب: بيان لها، والعجب بمعنى العجيب، أي ما يتعجب منه للطافته.

وقوله **لأنه**: أي المذكورَ من البيان وتاليه.

ومراده **بالأعراب**: المعرب.

ولباب كل شيء: خالصه.

ومعنى كون هذه الفنون: أي مؤداها[4] كالروح للمعرب من الكلمات أنها موصلة[5] إلى معرفة المزايا الزائدة على معاني الكلمات الأصلية التي هي خواص

---

(1) **(قوله: متعلق بمورد)** أي مرتبط به؛ إذ هو متعلق بمحذوف.

(2) **(قوله: ومن تبعيضية)** جعلها يعقوبي بيانية للموارد، والنبذ. قال: يعني أن تلك اللطائف هي علم الأسرار المودعة في لسان العرب، أي في لغة بلغائهم، وجعل درك معطوفاً على علم، وهو تفسير، والشارح مع قوله: بالتبعيض، أفاد بقوله: وعلم اللسان إلى آخره أن في الكلام تقديماً وتأخيراً. وأن الأصل من أسرار علم، وأن المراد بالعلم في المصنف فن اللغة، لا المعنى المصدري، فتكون اللطائف حينئذ بعض أسرار علم اللغة، ويكون المعنى أن الفنون الثلاثة تهدي إلى لطائف ومعان، هي بعض دقائق علم اللغة، وهو ممنوع؛ إذ هي إنما تهدي إلى إدراك دقائق تراكيب البلغاء، كما سيفيده هنا؛ لأنها تبحث عنها لا إلى دقائق العلم الباحث عن معاني المفردات العربية.

(3) **(قوله: معطوف على موارد)** المناسب ما سلكه يعقوبي، وقد تقدم، وعليه يكون مؤدى الشطرين واحداً، والمقصود زيادة المدح للسان العربي المؤدية إلى زيادته، فيما يؤدي لمعرفة أسراره، وما سلكه الشارح، وإن اقتضى التغاير، لكنه يؤدي إلى ما علمته.

(4) **(قوله: أي مؤداها)** أي ما تؤدي إليه من الأسرار، وكلامه هنا يفيد أن الفنون بمعنى مؤداها موصولة إلى معرفة المزايا المذكورة مع أن المزايا هي المؤدى كما سيفيده هنا، فهو يفيد أن الشيء موصل لنفسه، وأيضاً يخالف قوله الآتي. ففي كلامه الحكم إلى آخره؛ إذ ليس في كلامه حينئذ الحكم على الشيء بحكم مؤداه، بل الحكم على الشيء مراداً منه مؤداه، فالمناسب حذف قوله: أي مؤداها.

(5) **(قوله: إنها موصولة إلى آخره)** أما فن المعاني: فيوصل لسر ما وجد في التراكيب من تعريف =

التراكيب، كالمطابقة[1] لمقتضى الحال، وهذا[2] هو محط نظر البلغاء، فالكلمات المعربة[3] المجردة عن هذه الخواص كالأشباح الخالية عن الأرواح، فليست معتبرة بدونها، كما أن الجسم لا يُعْتَبَرُ بدون الروح، فالخواص للكلمات بمنزلة الأرواح للأشباح، ففي كلامه الحكم على الشيء[4] بحكم مؤداه.

ويحتمل أن يكون المراد بالإعراب[5] العلم الباحث عنه، وهو النحو، فيكون الحكم[6] على البيان وما معه لا على الْمُؤَدَّى، ويكون

=

المسند إليه مثلاً بالعلمية وبالموصولية وتنكيره وغير ذلك مما يؤدي سره لمطابقة مقتضى الحال.

وأما فن البيان: فيبين الحقيقة والمجاز اللذين بهما تحصل المطابقة لمقتضى الحال كما تحصل بالأسرار المذكورة.

وأما فن البديع: فلبيان ما يزيد حسن البلاغة التي هي المطابقة المذكورة، فألحق بالأولين.

(1) (**قوله: كالمطابقة**) يفيد أن المطابقة من الخواص، وليس كذلك، بل هي تؤدي إليها الخواص، فالمناسب المؤدية إلى المطابقة إلى آخره.

(2) (**قوله: وهذا**) أي ما ذكر من خواص التراكيب، ولو قال كما قلنا المناسب ترجيع الإشارة إلى ما ذكر من المطابقة.

(3) (**قوله: فالكلمة المعربة إلى آخره**) المناسب: فالكلام المعرب المجرد إلى آخره؛ لأنه هو الذي يعتبر فيه الخواص، فيوصف بالمطابقة لمقتضى الحال التي هي البلاغة.

وأما الكلمة فلكونها لا توصف بالبلاغة لا تعتبر الخواص بالنسبة لها، وكذا يقال في قوله: فالخواص للكلمة. ثم رأيت في بعض النسخ الكلمات في الموضعين، وعليه فلا درك.

(4) (**قوله: على الشيء**) أي ما ذكر من الفنون الثلاثة.

وقوله: بحكم مؤداه أي الأسرار، كما علمت.

(5) (**قوله: ويحتمل أن يكون المراد بالأعراب إلى آخره**) ووجه كونها كالروح له أنك إذا عرفت من النحو جواز الحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك تعرف بفن المعاني أسرار هذه أشياء، وفن البيان يعرف به الحقيقة والمجاز ليطابق بهما مقتضى الحال كما يطابق بالأسرار المذكورة، فألحق مقتضاه بمقتضى فن المعاني، وفن البديع لبيان ما يزيد به حسن البلاغة التي هي مطابقة مقتضى الحال بتلك الأسرار، فألحق بها، فجاز بهذه المناسبة أن ينسب لها أنها لبيان أسرار النحو ولبابه حيث ثبت ذلك لواحد، وناسب مقتضاه مقتضى الاثنين الباقيين من يعقوبي.

وقوله: فألحق أي ما يزيد حسن البلاغة.

وقوله: بها أي بالأسرار.

وقوله: لها أي للفنون الثلاثة.

(6) (**قوله: فيكون الحكم إلى آخره**) لما علمت من أن هذه الفنون نفسها كالروح لعلم النحو؛ لأن مقتضاه إن خلا عن مقتضاها لم تظهر له الفائدة كل الظهور، كما أن الروح للبدن كذلك.

المصنف[1] قد جعل له منزلتين:

الأولى: منْزلةُ الروحِ من الجسم.

والثانية: منْزلة اللباب من القشر.

ومراده بهذه الأبيات مدح هذا الفن المتضمن مدح كتابه، وهذا الفن جدير بذلك؛ إذ لا تدرك دقائق التفسير، وما اشتمل عليه من الاعتبارات اللطيفة إلا بواسطة مراعاة هذا الفن، فهو من أعظم آلات العلوم الشرعية، ولذلك كان الاشتغالُ به فرضَ كفاية.

واعلم أن تعريف كل علم يأتي في أوله.

وموضوعه: الكلماتُ العربية من الحيثيات الآتية[2].

والواضع (له)[3]: الشيخ عبد القاهر[4].

والاسم يأتي (في)[5] آخر المقدمة.

ومادته: من أسرار العربية، وتقدم حكمه.

وستأتي (مسائلُ كل)[6].

و(فضيلته)[7]: إدراك[8] معجزة القرآن (به)[9].

ونسبته تقدمت في قوله: لأنه كالروح إلى آخره.

---

(1) (**قوله: ويكون المصنف إلى آخره**) فمؤدى الشطرين واحد، والمقصود التحريض على تعاطي هذا الفن، وزيادة مدحه.

(2) (**قوله: الحيثيات الآتية**) أي في التعاريف.

(3) ساقطة من المخطوط.

(4) عبدالقاهر الجرجاني (471 هـ = 1078 م) عبدالقاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان (بين طبرسات وخراسان) له شعر رقيق. من كتبه أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والجمل في النحو، والتتمة نحو، والمغني في شرح الإيضاح، ثلاثون جزءاً، اختصره في شرح آخر سماه المقتصد، وإعجاز القرآن، والعمدة في تصريف الأفعال، والعوامل المائة. الأعلام 4/48-49.

(5) ساقطة من المخطوط.

(6) وفي المخطوط: مسائله.

(7) وفي المخطوط: فضائله.

(8) (**قوله: وفضيلته إدراك إلى آخره**) المناسب فوقانه على غيره من حيث إدراك إلى آخره؛ إذ نفس الإدراك المذكور من فائدته.

(9) ساقطة من المخطوط.

وفائدته: تأتي عند قوله: وحافظ إلى آخره.

(قال)[1]:

وَقَدْ دَعَا بَعْضٌ مِنَ الطُّلَّابِ ... لِرَجَزٍ يَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ
فَجِئْتُهُ[2] بِرَجَزٍ مُفِيدِ ... مُهَذَّبٍ مُنَقَّحٍ سَدِيدِ
مُلْتَقِطاً[3] مِنْ دُرَرِ التَّلْخِيصِ ... جَوَاهِراً بَدِيعَةَ التَّلْخِيصِ
سَلَكْتُ مَا أَبْدَى مِنَ التَّرْتِيبِ ... وَمَا أَلَوْتُ الْجُهْدَ فِي التَّهْذِيبِ

أقول: **دعا**: بمعنى طلب، فاللام في قوله: لرجز زائدة.

والرجز: نوع من الشعر أجزاؤه مستفعل ست مرات، ثاني دائرة[4] المشتبه منفكّاً عن أولها[5] من سببي مفاعيلن.

وهذه المنظومة وما أشبهها من مشطور الرجز[6]، وفي كونه[7] عروضاً أو ضرباً أقوال تُعْلَمُ مِنْ عِلْمِ الْعَرُوضِ.

---

(1) وفي المخطوط: فقال.

(2) (**قوله: فجئته**) يتبادر منه أنه نظمه قبل الخطبة.

ويحتمل أنه عبر بالماضي للتفاؤل، قاله بعض الشراح.

(3) (**قوله: ملتقِطاً**) بالكسر حال من فاعل «جئت»، وبالفتح حال من رجز المتخصص بالوصف أي ملتقطاً معناه.

فجواهر مفعول على الأول، وحال مترادفة على الثاني.

(4) (**قوله: تأتي دائرة إلى آخره**) مثل ما للشارح في شيخ الإسلام، والتي بعدها فيه هي المسماة بالمجتلب، والذي في شرح الصبان على منظومته عكس ما ذكر، والاختلاف في تسمية، فلا درك على أحد.

(5) (**قوله: عن أولها**) هو الوتد المجموع الذي بدئ به الهزج.

وقوله: من سببي، أي مبدوء من سببي.

(6) (**قوله: من مشطور الرجز**) فيكون البيت على مستفعلن ثلاثاً، وعليه فكل بيتين معتبران شعراً مستقلًا مزدوجاً، وهذا لا يتعين، بل يصح جعلها من كامله، فكل بيت حينئذ شعر مستقل، فعلى كل لا يسمى مثل هذه المنظومة قصيدة؛ لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد، ولا على حركة واحدة، ولو جعل المجموع قصيدة لزم وجود الأكفاء والأقواء والإصراف في القصيدة الواحدة، وتلك عيوب يجب اجتنابها، وهم لا يعدون ذلك في الأراجيز عيباً، ولا نجد لذلك نكيراً من العلماء، كذا في الدماميني على الخزرجية صبان على الأشموني.

(7) (**قوله: وفي كونه**) أي آخره.

وقوله: أقوال أصحها أنه ضرب وعروض معاً.

والصواب: كَلَامٌ[1] طَابَقَ حُكْمُهُ الْوَاقِعَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْمُطَابَقَةِ مِنْ جَانِبٍ بِخُصُوصِهِ، بِخِلَافِ الْحَقِّ، فَإِنَّهُ مَا طَابَقَ الْوَاقِعَ بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الْوَاقِعِ إِلَيْهِ[2]، وَبِخِلَافِ الصِّدْقِ، فَإِنَّهُ مَا طَابَقَ الْوَاقِعَ بِاعْتِبَارِ نِسْبَتِهِ إِلَى الْوَاقِعِ.

ويقابل الأول: الخطأ، والثاني: الباطل، والثالث: الكذب.

ورجز مفيد: يحتمل أنه مجاز عقلي[3] مما بُنِيَ الفعلُ فيه (للفاعل)[4]، وأسند إلى المفعول كعيشة راضية؛ لأن الرجز مفاد لا مفيد.

ويحتمل أن يكون من باب الاستعارة بالكناية والتخييلية، بأن جعل الإنسان[5] المضمر المرموز إليه بمفيد، أو التشبيه المضمر في النفس، أو الرجز المدعى أنه من أفراد الإنسان المشبه به استعارة بالكناية على المذاهب فيها، وإثبات اللازم[6]، وهو مفيد استعارة تخييلية.

ومهذب: أي مصفى من شائبة ما لا فائدة فيه.

ومنقح: بعده بمعناه.

وسديد: بمعنى أنه لا خلل فيه، وأتى به لدفع توهم خلل في المعنى ناشئ عن الإيجاز الناشئ عن هذه الأوصاف المصرح بها فيما بعد.

وفيه مدح لتأليفه ليُقْبَل، فيحصلُ به النفعُ، وهذه عادة المصنفين، ولا بأس بذلك لصحة الغرض.

---

(1) **(قوله: والصواب كلام إلى آخره)** فالثلاثة متحدة بالاعتبار، وكذا يقال في أضدادها هذا، والذي في عبد الحكيم: أنّ الحق والباطل في الاعتقادات، والصواب والخطأ في الأعمال، ومعلوم أن الصدق والكذب في الأقوال، وحينئذ فالثلاثة متغايرة بالذات، وكذا أضدادها. فلعل ما للشارح معنى عرفي، فإنه كثيراً ما يجعل الحق، والصواب في الكلام، فيقال: هذا الكلام حق، وهذه العبارة هي الصواب، وكذا ضدهما، تأمل.

(2) **(قوله: نسبة مطابقة الواقع إليه)** أي نسبة مطابقة الواقع إليه، بأن يقال: طابق الواقع.
وقوله: باعتبار نسبته إلى الواقع، أي نسبة مطابقته إلى الواقع، بأن يقال: طابقه الواقع، ولو قال أوّلاً: باعتبار نسبة المطابقة إليه، وثانياً: باعتبار نسبتها إلى الواقع، لكان أظهر وأخصر.

(3) **(قوله: مجاز عقلي)** فيه أن العرف جاز بإسناد الإفادة إلى مثله. وقد قالوا: العبرة في حقيقة الإسناد ومجازيته بالعرف، فلا يكون مفيداً من هذا القبيل، بل ولا من قبيل المكنية، فالمناسب إسقاط الاحتمالين.

(4) وفي المخطوط: إلى الفاعل.

(5) **(قوله: بأن جعل الإنسان)** أي الذي هو لفظ المشبه به.

(6) **(قوله: وإثبات اللازم)** المناسب زيادة «أو» نفسه ليطابق ما قبله.

والتلخيص[1]: هو مختصر الخطيب القزويني للقسم الثالث[2] من المفتاح للسكاكي[3].

---

(1) تلخيص المفتاح في المعاني والبيان: للشيخ الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة 739 هـ وهو متن مشهور. ذكر أن القسم الثالث من مفتاح العلوم أعظم ما صنف في علم البلاغة نفعاً، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل، فصنف هذا التلخيص متضمناً ما فيه من القواعد، ورتب ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه، وأضاف إلى ذلك فوائد من عنده، وهو على مقدمة وثلاثة فنون.

الفن الأول: علم المعاني:

وفيه ثمانية أبواب:

الأول: أحوال الإسناد.

الثاني: أحوال المسند إليه.

الثالث: أحوال المسند.

الرابع: أحوال متعلقات الفعل.

الخامس: القصر.

السادس: الإنشاء.

السابع: الوصل.

الثامن: والإيجاز والإطناب والمساواة.

والثاني: علم البيان: وفيه أقسام التشبيه والاستعارة والكناية.

والثالث: علم البديع. كشف الظنون 473/1.

(2) (**قوله: للقسم الثالث**) هو الأخير.

وأما القسم الأول: ففيه النحو والصرف والاشتقاق.

وأما القسم الثاني: ففيه العروض والقوافي والمنطق.

(3) مفتاح العلوم: للعلامة سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة 626 هـ. قال: فإن نوع الأدب نوع يتفاوت كثرة شعب وقلة وصعوبة فنون وسهولة، وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه، فأودعته علم الصرف بتمامه، وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق، والنحو بتمامه وتمامه بعلمي المعاني والبيان، كان تمام علم المعاني بعلمي الحدود والاستدلال لم أر بدّاً من التشريح بهما وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفاً على ممارسة باب النظم والنثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي، ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما، ورأيت أذكياء أهل زماني قد طال إلحاحهم علي في أن أصنف لهم مختصراً يحظيهم بأوفر حظ منه، فصنفته، وضمنت لمن اقتناه أن ينفتح عليه المطالب العلمية، وجمعته ثلاثة أقسام:

الأول: في علم الصرف.

الثاني: في علم النحو.

الثالث: في علم المعاني والبيان انتهى.

ودرره: مسائله التي تشتمل عليها، فالدررُ: أي الجواهرُ أو استعمالها استعارة تصريحية.

ومن: تبعيضية.

وجواهر: معمول لـ«ملتقطاً».

وبديعة التخليص: حسنته.

ومعنى البيت: أنه لم يأخذ جميع مسائل التلخيص، وإنما أخذ بعضها.

وقوله: **سَلَكْتُ مَا أَبْدَى مِنَ التَّرْتِيبِ**.

يعني أنه رتب مؤلفه ترتيباً مثل ترتيب تلخيص المفتاح.

وقوله: **وَمَا أَلَوْتُ الْجُهْدَ**: أي ما منعته.

والجهد: بالضم: الطاقة.

والتهذيب: التصفية.

(قال)[1]:

سَمَّيْتُهُ بِـ«الْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ» فِي صَدَفِ[2] الثَّلَاثَةِ الْفُنُونِ

وأورد الكلام في تكملة علم المعاني في فصلين:

الأول: في ذكر الحد.

والثاني: في الاستدلال.

وفيه: على العروض.

وقد اعتنى عليه الفضلاء والعلماء بالتشريح والتلخيص. كشف الظنون 2/1762-1763.

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: في صدف إلى آخره**) لما سمي نظمه الجوهر المكنون المشعر بكونه جديد الوجود والتناول، ومعناه مشمول لما ذكر في الفنون الثلاثة، ناسب تشبيه الفنون بما يشتمل على الجوهر، وهو صدفه الذي هو مقره حال أخذه من أصله، فأفاد ذلك بقوله:

في صدف الثلاثة الفنون

أي الثلاثة التي هي كالصدف في الاشتمال، فإضافة صدف إلى ثلاثة على حد لجين الماء يعقوبي.

وقوله: بقوله: في صدف إلى آخره، أي منضمّاً إلى الاسم مجعولاً من تمامه، فلا يخالف ما يأتي للشارح.

وَاللهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ نَافِعاً ... لِكُلِّ مَنْ يَقْرَؤُهُ وَرَافِعَا
وَأَنْ يَكُونَ فَاتِحاً لِلْبَابِ ... لِجُمْلَةِ (الإِخْوَانِ)[1] وَالأَصْحَابِ

أقول: ضمير **سميته** يرجع إلى المؤلف[2] المفهوم من السياق.

وسمى يتعدى لمفعولين[3] تارة بنفسه، وتارة للثاني بالباء كما هنا.

والجوهر إلى آخر البيت هو اسم هذا الكتاب.

والمكنون: المستور.

والصدف: وعاء الجوهر.

والثلاثة: بدل[4] مما قبله.

والفنون: جمع فن، وهو النوع من كل شيء، والمراد هنا علم المعاني والبيان والبديع.

والرجاء: الأمل[5]، وقدم المعمول للاختصاص.

وقوله **يقرؤه**: أي على غيره أو لغيره.

ورافعاً: له على غيره من أقرانه.

وقوله **للباب**: أي باب الفهم للكتب المطولة في هذا العلم.

ولا يخفى ما فيه من التواضع حيث جعل كتابَه وسيلةً غيرَ مقصود.

و(**الإخوان**)[6]: جمع أخ في الله[7]، لا من النسب، وجمعه من النسب إخوة.

والأصحاب: جمع صاحب، ومقصوده تعميمُ النفعِ، وقد أخبرنا شيخنا سيدي عبد الله المغربي القصري عن أشياخه أن المصنف كان مجاب الدعوة، وقد شاهدنا ذلك نفعنا الله به.

قال:

---

(1) وفي المخطوط: الخوان.

(2) (**قوله: للمؤلف إلى آخره**) لا حاجة له، بل يرجع إلى الرجز المذكور الموصوف بما سبق.

(3) (**قوله: يتعدى لمفعولين إلى آخره**) الأخصر يتعدى للثاني تارة بنفسه، وتارة بالباء.

(4) (**قوله: والثلاثة بدل إلى آخره**) المناسب والفنون، ثم رأيت في بعض نسخ المتن في الصدف، والبدلية عليها ظاهرة.

(5) (**قوله: الأمل**) وهو تعلق القلب بمرغوب في حصوله في المستقبل، مع الأخذ في أسباب الحصول.

(6) وفي المخطوط: الخوان.

(7) (**قوله: جمع أخ في الله**) أي على سبيل الغلبة، وكذا فيما بعده، قاله الأمير.

المقدمة

أقول: رتب المصنفُ كتابه[1] كأصله على مقدمةٍ، وثلاثةِ فنونٍ.

فجعل الخاتمةَ داخلةً في فن البديع. وهو الوجه بدليل[2] كلام صاحب الأصل في الإيضاح، وقال بعض شارحي الأصل: بعدم الدخول.

فوجه الحصر على الأول: أن المذكورَ في الكتاب إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أَوْ لَا.

الثاني: المقدمة.

والأول: إن كان الغرضُ منه الاحترازَ عن الخطأِ في تأدية المعنى المراد، فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحترازَ عن التعقيد المعنوي[3]، فهو الفن الثاني، وإلا فهو الفن الثالث.

و(وجهه)[4] على الثاني: أن المذكور في الكتاب إما من قبيل المقاصد أَوْ لَا، فإن كان من قبيل المقاصد، فإن كان الغرض منه الاحترازَ عن الخطأ في تأدية المعنى

---

(1) (**قوله: رتب المصنف كتابه إلى آخره**) شرع يتكلم على أربعة مباحث:

الأول: في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة، والفنون الثلاثة، وبيان أن الخاتمة ليست جزءاً خامساً مستقلّاً، بل هي من الثالث.

الثاني: في بيان نقل المقدمة واشتقاقها.

الثالث: في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب، وبيان أنها هنا مقدمة كتاب.

الرابع: في الاعتراض على المصنف في تعريف المقدمة، ويأتي ما فيه.

(2) (**قوله: بدليل إلى آخره**) قال السعد: قال في الإيضاح في آخر بحث المحسنات اللفظية: هذا ما تيسر لي بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين، وهي قسمان:

أحدهما: ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب.

والثاني: ما لا بأس بذكره لاشتمال على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية، وما يتصل بها، انتهى. فأنت تراه جعل المقصود بالخاتمة، وهو السرقات إلى آخره مما يذكر في البديع، فتعين كون الخاتمة داخلة فيه.

(3) (**قوله: التعقيد المعنوي**) وهو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل في الانتقال، وسيأتي بيانه.

(4) وفي المخطوط: وجه.

المراد، فهو الفن الأول، وإن كان الغرضُ منه الاحترازَ عن التعقيد المعنوي، فهو الفن الثاني، وإن كان الغرضُ منه معرفة وجوه تحسين الكلام، فهو الفن الثالث، وإن لم يكن من قبيل المقاصد: فإما أن يتعلق بها تعلق السابق باللاحق، أو تعلق اللاحق بالسابق، فالأول: هو المقدمة، والثاني: هو الخاتمة.

فإن قلتَ: هذا التقسيمُ غيرُ شاملٍ للخطبة والتراجم لظهور عدم دخولها في شيء من الأقسام مع أنها من جملة ما ذكر في الكتاب؟

فالجواب: أن المرادَ بالمذكور في الكتاب المذكور في التقسيم[1] مَا لَهُ مدخلٌ و(خصوصية)[2] بهذا الفن، فحينئذ لا تكون الخطبةُ ونحوها داخلةً في المقسم، حتى يلزمَ عدمَ شمول الأقسام لها.

والمقدمة[3]: بالكسر مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة[4] المتقدمة منه: أي منقولةٌ[5] من ذلك لمناسبة بينهما؛ لأن هذه المقدمةَ[6] تُقَدِّمُ الإنسانَ لمقصوده، كما أَنَّ مقدمة الجيش تقدمه؛ أي تُجَسِّرُهُ على التقدم، فيكون استعمال لفظ المقدمة في مقدمة العلم، ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية[7].

ويحتمل أنها مأخوذة منها: أي مستعارة، فيكون استعمالها مجازاً، فهي من[8] قدم

(1) (**قوله: المذكور في التقسيم**) بالجر نعت للمذكور قبله، وما خبر «أن».

(2) وفي المخطوط: خصوصه.

(3) (**قوله: والمقدمة**) أي من حيث هي لا بقيد كونها لهذا الكتاب، ولذلك أظهر مع أن المقام للإضمار، تأمل.

(4) (**قوله: للجماعة**) أي الموضوعة للجماعة، انتهى، منه أي أنها نقلت من الوصفية إلى الجماعة المذكورة.

(5) (**قوله: منقولة**) فسر الشارح مأخوذة تبعاً للفنري وغيره بمنقولة، أو مستعارة، ورده عبد الحكيم، فانظره.

(6) (**قوله: لأن هذه المقدمة إلى آخره**) المناسب حذف «هذه»؛ لأن الكلام ليس في مقدمتنا بخوصها كما عملت، وهذا بيان للمناسبة بينهما ويأتي ما فيه.

(7) أي اصطلاحية.

(8) (**قوله: فهي من إلى آخره**) أي باعتبار أصلها قبل النقل، وكذا يقال: في ويحتمل إلى آخره، وهذا بيان لاشتقاقها حال الوصفية بعد بيان نقلها أو استعارتها، وهي تفريع على المناسبة المذكورة، وذلك أنه حيث اعتبر في مقدمة الجيش كونها تقدمه يكون قد نقل إليها اللفظ المأخوذ من المتعدي. وقد نقل منها لهذه للمناسبة بينهما.

وحاصل المقام: أن المقدمة في الأصل صفة بلا نزاع مأخوذة من قدّم اللازم على المختار لما =

المتعدي.

ويحتمل أن تكون من اللازم بمعنى متقدمة، وبالفتح[1] من الأول لا غير؛ لأن المؤلِّفَ قدمها أمام مقصودِهِ.

وهي قسمان:

1-مقدمة علم.

2-ومقدمة كتاب.

فمقدمة العلم: ما يتوقف عليها الشروع في ذلك العلم، (وهو تصوره[2])[3] بوجه ما إن أريد مجردَ الشروعِ، أو تصوره برسمه، أو حده، وتصور موضوعه، وغايته، إن أريد الشروع على بصيرة، وهذه معانٍ محضةٌ.

وذكر الألفاظ لتوقف الإنباء عنها عليها، لا أنها مقصودة لذاتها حتى لو تيسر فهمُ المعنى من غير ألفاظ لم يحتج إليها أصلاً.

ومقدمة الكتاب: اسمٌ لطائفةٍ[4] من كلامه قُدِّمَتْ[5] أمام المقصود لارتباط له

=

قاله الحفيد من أن الظاهر أن تضاف الصفة المتعدية إلى المفعول كمقدمة المشتغل بها لا إلى ما له نوع تعلق كالكتاب.

وعلى هذا فهي مكسورة الدال لا غير، وعلى خلافه يصح أيضاً الفتح، ثم نقلت للاسمية، فإما أن تجعل للطائفة المتقدمة من الجيش، ثم تنقل عنها على وجه الحقيقة أو المجاز إلى اسم أوَّل كل شيء، ويتعين المراد بالإضافة كالكتاب والعلم، وإما أن تنقل أوّلاً إلى اسم أوَّل كل شيء، والتعيين بالإضافة كالجيش والكتاب، فالنقل على الأول إلى مقدمة الكتاب أو العلم بواسطة دون الثاني، والتاء على كل للنقل كذا في الحفني على رسالة الوضع وغيره، وهو شائع جدّاً، والأول من وجهي النقل هو ما يفيده الشارح. إذا علمت هذا فتقديم الشارح احتمال الأخذ من المتعدي، وبناء مناسبة النقل عليه، وتمريض المختار بقوله: ويحتمل ليس على ما ينبغي، ولعبد الحكيم أن إطلاق المقدمة على مقدمة الجيش باعتبار الوصفية لا الاسمية، وقد علمت أنه لا يقول بالنقل عن مقدمة الجيش.

(1) (**قوله: وبالفتح إلى آخره**) الظاهر أنها حينئذ باقية على الوصفية.

(2) (**قوله: هو تصوره**) أي متعلق تصوره، وكذا يقال فيما بعده ليوافق قوله بعد، وهذه معان محضة، تأمل.

(3) وفي المخطوط: وهي تصويره.

(4) (**قوله: لطائفة**) أي جماعة.

وقوله: من كلامه من إضافة العام إلى الخاص، أو المعنى من كلام مؤلفه.

(5) (**قوله: قدمت**) أي جعلت أمام، فلا بد من التجريد للسلامة من الركة بتكرار أمام معه، انتهى دسوقي.

بها[1]، وانتفاع بها فيه.

فالأُولَى[2]: معان.

والثانية: ألفاظٌ.

فبين المقدمتين[3] تباين.

والمقدمة هنا مقدمةُ كتابٍ لا علمٍ خلافاً لصاحب المتن في شرحه؛ لأنها طائفةٌ من الكتاب، وهي ألفاظٌ ذكرت أمام المقصود، وهو المعاني، والبيان، والبديع لارتباط كلٍّ[4] بما ذكره هنا من معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك.

ولو عبر المصنف بمقدمة بالتنكير كما عبر أصله[5] لكان صواباً؛ إذ لا وَجْهَ للتعريف[6]؛ لأن طُرُقَهُ أربعةٌ:

---

(1) (**قوله: لارتباط له بها**) أي سواء توقف عليها الشروع أم لا، وإنما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظراً إلى أنه موقوف عليها، نقله الصبان عن يس.
وقوله: سواء توقف إلى آخره بأن كان مدلولها مقدمة علم.

(2) (**قوله: فالأولى إلى آخره**) تفريع على التعريفين إلا أن أوله مكرر، فالأولى حذفه، وإبدال لفظ الثانية بلفظ هذه للتناسب، وتفريع كل من قوله: هذه معان فيما سبق، ولفظ هذه ألفاظ هنا على سابقه.
فإن قلت: إذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الألفاظ يلزم الحذف في بها وبها أي بمعناها؛ إذ ارتباط المقاصد والانتفاع، إنما هو بالمعاني، ومعلوم أن ارتكاب الحذف في موضع واحد، أعني قوله: لطائفه أي لمعاني طائفة أولى؟
قلت: لما كانت الألفاظ هي طريق الإفادة والاستفادة لم يحتج إلى تقدير مضاف في الموضعين انتهى، من الفنري بتصرف.
وقوله: هي طريق إلى آخره، أي فيصح جعل الارتباط بها لافادتها المرتبط به حقيقة، وكذا الانتفاع، وهو ظاهر.

(3) (**قوله: فبين المقدمتين إلى آخره**) وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب، أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق، إن اعتبر في مفهوم مقدمة العلم تقدمها وضعاً، وإلا وهو ما يقتضيه تعريف الشارح كان كل من العموم والخصوص وجهيّاً.

(4) (**قوله: لارتباط كل إلى آخره**) لبحث هذه الفنون عن أسرار البلاغة المتوقفة على الفصاحة، والاقتصار عليها في المقصود المقتضى الانحصار فيها.

(5) أي تلخيص المفتاح.

(6) (**قوله: إذ لا وجه للتعريف**) ممنوع لعهد المقدمة ذكراً ضمنيّاً في قوله: سلكت ما أبدي إلى آخره؛ إذ هو في قوة رتبته على مقدمة إلى آخره، والعهد الذكري نوع من الخارجي كما سيتضح، وحينئذ فقوله: ولا يصلح إلى آخره ممنوع.

1-العهد الخارجي.
2-أو الذهني.
3-أو الجنس.
4-أو الاستغراق.

ولا يصلح المقام لشيءٍ من ذلك، بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فله وجه، وهو تقدم العلم بها من قوله: ومن التعقيد البيتين[1]، فناسب الإيراد بالتعريف.

(قال)[2]:

فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ[3] أَنْ يَخْلُصَ[4] مِنْ تَنَافُرٍ[5] غَرَابَةٍ خُلْفِ زُكِــــنْ

أقول: **الفصاحة** في اللغة: تُنْبِئُ[6] عن الظهور والإبانة، يقال: فصح الأعجمي إذا

---

(1) **(قوله: وما من التعقيد البيتين)** صوابه: وحافظ الأبيات.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) **(قوله: فصاحة المفرد)** المراد بها الكيفية القائمة به التي أوقعها المتكلم لا الإيقاع الذي هو المعنى المصدري.
وقدم المصنف الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها لكونها مأخوذة في تعريفها.
وقدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها، قاله السعد.

(4) **(قوله: أن يخلص)** قال السعد: تفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح. قال الصبان: نقل عنه في وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية والخلوص عدميّاً؛ لأنها كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال، والخلوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ، فلا يصح أن الفصاحة هي الخلوص، وإن صح أن الفصيح هو الخالص؛ لأن تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق مأخذها كالنطق والضحك إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشي، فإنه يصح المشي حركة مخصوصة، وإنما استقام في الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادعاء أنها نفسه، انتهى.

(5) **(قوله: تنافر)** أي في الحروف.

(6) **(قوله: تنبئ إلى آخره)** لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة، وكلها تدل على معنى الظهور، ولم يتحقق منها الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى الشارح في بيان الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية، وهو الإنباء عن الظهور والإبانة.
والمراد بالإنباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام، فإن كانت موضوعة للظهور والإبانة كان إنباؤها عنهما مطابقة أولهما ولغيرهما كان تضمناً، أو لشيء يلزمه الظهور والإبانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاماً. فهذا نكتة قول الشارح تنبئ إلى
=

انطلق لسانُهُ، وخَلُصَتْ لغته من اللكنة. وقال تعالى حكاية عن سيدنا موسى: ﴿ وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا ﴾[1]، أي أَبْيَنُ مِنِّي قَوْلاً.

ومعناها اصطلاحاً: يختلف باختلاف موصوفها.

وموصوفها:

1-الكلمةُ.

2-والكلامُ.

3-والمتكلمُ.

يقال: كلمةٌ فصيحةٌ، وكلامٌ فصيحٌ في النثر، وقصيدةٌ فصيحةٌ في النظم، ومتكلمٌ فصيحٌ.

وأما البلاغة: فيُوصفُ بها المتكلمُ والكلامُ فقط، فيقال: كلامٌ بليغٌ، ومتكلمٌ بليغٌ، ولا يقال: كلمة بليغة.

وذكر المصنف فصاحة الكلمة، وهي مقصوده بالمفرد في هذا البيت، فذكر أنها عبارة عن (خلوصه)[2] من ثلاثة أمور:

الأول: التنافر: وهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان، وعسر النطق بها، فمنه ما تكون الكلمةُ بسببه متناهية في الثقل كالْهُعْخُع -بضم الهاء والخاء[3] المعجمة وسكون العين المهملة الأولى- من قول أعرابي، وقد سئل عن ناقته، فقال: «تَرَكْتُهَا تَرْعَى الْهُعْخُعَ» والهاء والعين لا يكادان يجتمعان من غير فصل، وهو شجر مستحدث.

قيل: ولا أصل له في كلامهم، وإنما هو الخعخع بخاءين مجتمعين، ومنه ما دون ذلك كمستشزرات من قول امرئ القيس[4]:

=

آخره دون أن يقول: هي الظهور والإبانة، انتهى.

(1) القصص: 34.

(2) وفي المخطوط: خلوصها.

(3) (**قوله: بضم الهاء والخاء**) الذي في الفنري بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت أسود، والضم إنما هو للخاءين في الرواية التي يذكرها، ذكره الفنري أيضاً.

(4) (**قوله: امرئ القيس**) لقب.

غَدَائِرُهُ[1] مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَى[2] [تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثَنًّى وَمُرْسَلِ][3]

أي ذوائبه[4]: جمع غديرة[5]، والضمير للفرع قبله، والفرع: الشعر التام.

---

(1) (قوله: غدائره) تمامه:

تضل العقاص في مثنى ومرسل

تضل أي تغيب.

والعقاص جمع عقيصة، وهي الخصلة المجموعة من الشعر، وهي بمعنى الغدائر، وأقام الظاهر مقام المضمر إشارة إلى تسمية تلك عقاصاً أيضاً.

والمثنى: المفتول.

والمرسل: الخالي من العقص والثني.

ومعنى البيت: أن الذوائب التي هي الخصل المجموعة مرتفعة على الرأس إلى جهة العلى مشدودة عليها كالرمانة تغيب هذه الذوائب التي تسمى عقاصاً أيضاً في شعر مفتول، وخال من الجمع، والفتل يسبلان عليها؛ لأن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانباً من الشعر، وتشده على الرأس كالرمانة، ترسل فوقه المثنى والمرسل.

وفي جمع العقاص مع إفراد المثنى والمرسل لطيفة، وهي الإشارة إلى أن العقاص مع كثرتها تغيب في الأخيرين مع وحدتهما، ففيه إشارة إلى كثرة شعرهما. والغرض من الكلام برمته بيان كثرة الشعر انتهى من السعد وحاشيتيه.

ورد عبد الحكم كون الغدائر هي العقاص، وهو مدفوع بتأمل سابق الكلام ولاحقه.

(2) (قوله: إلى العلى) جمع العلياء تأنيث الأعلى، أي إلى جهة العلى، وهي السموات.

(3) غَدَائِرُهُ: أي: ذوائبه جمع غديرة، والضمير عائد إلى الفرع.

مُسْتَشْزِرَاتٌ: مرتفعات إن روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل أو مرفوعات إن روي بالفتح على لفظ اسم المفعول من استشزره، أي رفعه، استشزر، أي ارتفع يعدى ولا يعدى.

تَضِلُّ: أي تغيب.

الْعِقَاصُ: جمع عقيصة، وهي الخصلة من الشعر.

الْمُثَنَّى: المفتول.

وَالْمُرْسَل: خلاف المثنى.

يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط، وأن شعره منقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل، والأول يغيب في الأخيرين، والغرض بيان كثرة شعره. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، ص 140.

(4) (قوله: ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز أبدلت الهمزة الأولى بالواو لاستثقالهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين، انتهى عبد الحكيم.

والذؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر، انتهى سيرامي، أي الذي شأنه الإنسدال، فلا ينافي أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا.

(5) (قوله: غدائره) سميت بذلك؛ لأنها غودرت أي تركت حتى طالت، كذا يؤخذ من الفنري، فهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعولة.

ومستشزرات أي مرتفعات إن قرئ بكسر الزاي، أو مرفوعات إن قرئ بفتحها.

وضابط[1] التنافر: كل ما عده الذوق السليم[2] الصحيح ثقيلاً متعسر النطق، سواء كان من قرب المخارج، أو بعدها، أو غير ذلك[3].

الثاني: الغرابة: وهي كون الكلمة وحشية[4] غير ظاهرة المعنى[5]، ولا مألوفة الاستعمال[6]، فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها في كتب اللغة المبسوطة، كما روي عن بعضهم أنه سقط عن حماره، فاجتمع عليه (ناس)[7]، فقال: «مالكم تَكَأْكَأْتُمْ عَلَيَّ كتكأكئكم على ذي جنة؟! افرنقعوا -أي اجتمعتم تنحوا- عني»، أو تخريج لها على معنى بعيدٍ نحو مسرج في قول العجاج[8]:

[وَمُقْلَةً وَحَاجِباً مُزَجَّجَا] وَفَاحِماً[9] وَمرسناً مسرجاً

(1) (**قوله: وضابط إلى آخره**) ومن ضبطه بتقارب مخارج الحروف، أو تباعدها، أو بغير ذلك مما ليس فيه وكول للذوق، فقد نقض عليه راجع شرحي السعد وحواشيهما.

(2) (**قوله: الذوق الصحيح**) هو قوة للنفس بها كمال الإدراك، وهو سليقي كما للعرب العرباء، وكسبي كما للمولدين الممارسين كلام بلغاء الرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم.

(3) (**قوله: أو غير ذلك**) كتوسط الشين بين التاء والزاي في مستشزرات.

(4) (**قوله: وحشية**) إنما وسطها في البين، ولم يقتصر على قوله: كون الكلمة غير إلى آخره تنبيهاً على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى إلى آخره.

(5) (**قوله: غير ظاهرة المعنى**) أي الموضوع، فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل؛ لأنها غير ظاهرة الدلالة على المراد، انتهى عبد الحكيم.

وقوله: غير ظاهرة الدلالة إلى آخره، أي مع ظهور المعنى الوضعي، فالاستواء المذكور في القرآن معناه الوضعي ظاهر، وهو الجلوس، والمعنى المراد خفي، ومثله الوجه، وكذا يقال في المجمل.

(6) (**قوله: ولا مألوفة الاستعمال**) أي استعمال العرب العرباء، فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملاً لهم، عبد الحكيم، أي فغرابته بالنسبة لغيرهم.

(7) وفي المخطوط: الناس.

(8) (**قوله: العجاج**) لقب.

(9) (**قوله: وفاحماً**) شطر أخير قبله:

ومقلة وحاجباً مزججا

ومقلة: عطف على واضحاً في بيت قبله، وهي بياض العين مع سوادها، وقد تستعمل في الحدقة، انتهى فنري.

ومزججاً: أي مدققاً خلقة مطولاً مع نفوس.

فإنه[1] لم يعرف ما أراد بقوله: مسرجاً حتى اختلف في تخريجه؟

فقيل: هو من قولهم[2] في السيوف سريجية منسوبة إلى قين: أي حداد، يقال له: سريج، يريد أنه[3] في الدقة والاستواء كالسيف السريجي.

وقيل: من السراج يريد أنه في البريق واللمعان كالسراج: وهذا يقرب[4] من قولهم: سرج الله وجهه: أي بهجه وحسنه.

وفاحماً: أي شعراً أسود كالفحم معطوف على منصوب قبله.

والْمَرْسَن: بفتح الميم مع فتح السين وكسرها الأنف.

الثالث: المخالفةُ للقواعد بأن تكون الكلمة على خلاف قانون[5] مفردات الألفاظ الموضوعة كالفك فيما يجب إدغامه وعكسه، نحو قول[6] أبي النجم:

الْحَمْدُ لِلَّهِ[7] الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ الْوَاحِدُ الْفَرْدُ الْقَدِيمُ الأَوَّلُ

---

(1) (**قوله: فإنه إلى آخره**) تعليل لمد مسرجاً غريباً.

(2) (**قوله: هو من قولهم إلى آخره**) أي ناشئ منه بنسبته إليه، وكذا يقال في من السراج.

(3) (**قوله: يريد أنه إلى آخره**) بيان لحاصل المعنى، وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال: فعل قد يجيء لنسبة الشيء إلى أصله، نحو تممته، أي نسبته إلى تميم، فمسرج بمعنى منسوب إلى السريجي أي بالمشابهة، فوجه التخريج هذا.

ووجه البعد: أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه، فأخذه منها بعيد نقله الصبان عن سم.

وقوله: وتطبيق العبارة إلى آخره، أي تنزيل لفظ مسرج على هذا الحاصل جارياً علي إلى آخره.

وقوله: فمسرج إلى آخره تفريع على ما يفهم من قوله: فعل قد يجيء إلى آخره من كونه صيغة النسب على مفعل، وما هنا يقال في قوله، وقيل: من السراج.

(4) (**قوله: وهذا يقرب إلى آخره**) أي المعنى الثاني قريب من هذا القول؛ لأن البريق واللمعان موجب للحسن مطرداً بخلاف الدقة والاستواء، فإنه قد يوجبه وقد لا يوجبه، فيؤيد التخريج الثاني بأنه قريب من استعمال سرج بمعنى حسن بخلاف الأول، انتهى عبد الحكيم. وانظر حكمة عدم جعل «مسرجاً» اسم مفعول منه في شرحي السعد وحواشيهما.

(5) (**قوله: على خلاف قانون إلى آخره**) أي على خلاف ما ثبت عن الواضع، ولم يهجر سواء كان موافقاً للقياس التصريفي كقام ومد أو مخالفاً.

(6) (**قوله: نحو قول**) أي نحو مخالفة الأجلل في قول.

فإن قلت: ليس الأجلل مفرداً غير فصيح؛ لأن المفرد قسم من الموضوع، والموضوع هو الأجل لا الأجلل؟

قلت: أصل كل مغير موضوع عندهم إلا أنه هجر الأصل، نقله الصبان عن الأطول.

(7) (**قوله: الحمد لله إلى آخره**) تمامه:

الواحد الفرد القديم الأول

والقياسُ: الأجل بالإدغام لاجتماع مثلين مع تحريك الثاني[1]، فنحو[2] ماء وآل وعور وقطط فصيح؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك، (فهو)[3] في حكم الاستثناء[4] من القياس.

وزاد بعضهم أمراً رابعاً: وهو الخلوص من الكراهة في السمع[5] بأن تكون الكلمة بحيث يَمُجُّهَا (السمع[6])[7]، نحو الجرشي: أي النفس في قول أبي الطيب[8]:

[مُبَارَكُ الاسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبْ] كَرِيمُ[9] الْجِرَشَّى شَرِيفُ النَّسَبْ[10]

ورُدَّ[11] ذلك بأن الكراهة في السمع، من قبيل الغرابة[12]، فلا زيادة على الثلاثة.

=

وقيل: غير ذلك.

(1) (**قوله: مع تحريك الثاني**) احترز عما لو كان ساكناً، فإنه يجوز الأمران قياساً، وفي:

جزم وشبه الجزم تخيير ففي

وقد يجب الفك كما في حللت.

(2) (**قوله: فنحو إلى آخره**) تفريع على الضابط المذكور بتفسير القانون بما سبق.

وقوله: وآل أي بناء على أن أصله أهل.

وقوله: فصيح أي مع مخالفته للقانون التصريفي؛ إذ لا تقلب فيه الهاء همزة، ولا يبقى فيه حرف العلة على حاله مع تحركه، وانفتاح ما قبله، ولا يفك فيه عند اجتماع مثلين ثانيهما متحرك.

(3) وفي المخطوط: وهو.

(4) (**قوله: في حكم الاستثناء إلى آخره**) أي المستثنى، وذلك لأنه بتقرره عن الواضع مع استنباط خلافه من تتبع مفردات اللغة، كأنه قيل: القياس كذا إلا في كذا، فالمراد بالقياس المستثنى منه المستنبط من التتبع المذكور، وهو التصريفي.

(5) (**قوله: في السمع**) المراد هنا: القوة السامعة لا معناه المصدري، وهو ظاهر.

(6) (**قوله: بمجها السمع**) أي يتبرأ من سماعها.

(7) وفي المخطوط: السامع.

(8) (**قوله: أبي الطيب**) هو المتنبي يمدح سيف الدولة.

(9) (**قوله: كريم إلى آخره**) قبله:

مُبَارَكُ الاسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبْ

ينقل حركة همزة الاسم إلى اللام قبلها واسمه على مشعر بالعلو، وموافق لاسم الإمام علي وأغرّ أي مشهور.

(10) (**قوله: شريف النسب**) لكونه عباسيّاً.

(11) (**قوله: ورد إلى آخره**) رده عبد الحكيم: بأن الأصل ذكر جميع أسباب الإخلال صريحاً، وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه، انتهى، أي فلا يستغنى عن ذكر قيد باستلزام آخر له.

(12) (**قوله: من قبيل الغرابة**) أي فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة، فلا حاجة لزيادة هذا،

=

وزكن: علم.

(قال)[1]:

وَفِي الْكَلَامِ مِنْ تَنَافُرِ الْكَلِمْ   وَضَعْفِ تَأْلِيفٍ وَتَعْقِيدٍ سَلِمْ

أقول: المراد بالكلام المركب مجازاً من باب إطلاق (اسم)[2] الخاص على العام، ومقابلته[3] بالمفرد قرينة لذلك، فيشمل المركبَ الناقصَ[4] كـ«إن قام زيد»، والتام كـ«زيد قائم».

فالتعميم في (جانبه)[5]: أي الكلام ما ليس بمفرد.

وقيل: إنَّ الْمُرَكَّبَ الناقصَ داخلٌ في المفرد، والتعميم فيه: أي المفرد ما ليس بكلام: أي مركب تام، وهو مختار السعد[6] في شرح الأصل، والمرجح الأول.

=

لا يقال: إن الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس، فلا حاجة إلى ذكرهما أيضاً؛ لأنا نقول: الاستلزام ممنوع؛ لأن مستشرز وأجلل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما إلى التنقير والتخريج مع تنافر الأول ومخالفة الثاني، ذكره عبد الحكيم.

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) وفي المخطوط: الاسم.

(3) **(قوله: ومقابلته إلى آخره)** فيه أن النظر للعكس، أعني مقابلة المفرد بالكلام أحسن؛ لأن ما يفيده من أن المفرد ما ليس بكلام اصطلاح لا مجاز بخلاف هذا، والمتبادر من اللفظ معناه الاصطلاحي، فالإنصاف أن رجحان هذا المراد، إنما هو للمحذور اللازم على مقابله مما ذكره حواشي المختصر لا للمقابلة.

(4) **(قوله: فيشمل المركب الناقص)** فنحو «مسلموي» بدون قلب الواو ياء، وإدغام الياء مما خولف فيه القياس خارج باشتراط الخلوص عن ضعف التأليف.

(5) وفي المخطوط: جانب الكلام.

(6) السعد التفتازاني (712 – 793 هـ = 1312 – 1390 م) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان)، وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفى فيها، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة. من كتبه: تهذيب المنطق، والمطول في البلاغة، والمختصر اختصر به شرح تلخيص المفتاح، ومقاصد الطالبين في الكلام، وشرح مقاصد الطالبين، والنعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، وإرشاد الهادى نحو، وشرح العقائد النسفية وحاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب في الأصول، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح، وشرح التصريف العزي في الصرف، وهو أول ما صنف من الكتب، وكان عمره ست عشرة سنة، وشرح الشمسية منطق، وحاشية الكشاف لم تتم، وشرح الأربعين النووية. الأعلام 219/7.

قوله: **من تنافر إلى آخره أي خلوصه**[1] من هذه الأمور الثلاثة، وترك رابعاً، ذكره أصله، وهو فصاحةُ كلماتِهِ احترازاً من نحو «زيد أجلل»، فليس بفصيح.

فالتنافر: أن تكون الكلماتُ ثقيلةً على اللسان، وإن كان كل منها فصيحاً، والثقل يكون متناهياً كما في قوله:

لَيْسَ قُرْبَ[2] قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ [وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْر]

وغير متناه كما في قوله:

كَرِيمٌ[3] مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي

ومنشأ الثقل في الأول: نفسُ اجتماع الكلمات.

وفي الثاني: حروفٌ منها[4]، وهو في تكرارُ «أمدحه» دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل، نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾، فلا يقال: إن مثل هذا الثقل[5] مخل بالفصاحة.

---

(1) (**قوله: أي خلوصه**) حل معنى على ما يأتي له، ويأتي ما فيه.

(2) (**قوله: وليس قرب إلى آخره**) صدره:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْر

أي خال من الماء والكلأ.

قال الصبان: قيل: إن قفر نعت مقطوع، وفيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعين المنعوت بدونه، وهنا ليس كذلك.

وأجاب الشيخ يس: بأنه ضرورة.

ويمكن أن يقال: إن قفر خبر قبر.

وقوله: بمكان أي مع مكانه ومحله، فإنه أيضاً قفر لا القبر فقط، انتهى.

وقوله: قرب ظرف متعلق بخبر ليس، أو بمعنى مقارب، فإضافته لفظية، فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة، انتهى سم، أي الذي هو ممتنع، انتهى.

(3) (**قوله: كريم إلى آخره**) في استعمال متى الدالة على الكلية في المدح، وإذا الخالية من هذه الدلالة، بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره، ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم.

(4) (**قوله: حروف منها**) أراد بها مجموع الحاءين والهاءين، وفي عد الهاء حرفاً تغليب، وضمير منها للكلمات. والمراد بالجمع: ما فوق الواحد، فإن المنشأ في الثاني حروف من كلمتين، وفي العبارة استخدام لتغاير مصدوق الضمير والمرجع، انتهى، منه.

(5) (**قوله: مثل هذا الثقل**) أي مما ينشأ عن مجرد الجمع، نحو أعهد، ولا تزغ قلوبنا فهو وإن كان فيه ثقل، لكن لا يخل بالفصاحة، ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا في القرآن، ولم لم ينزه عنه، انتهى، منه.

وضعف التأليف: أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي[1] كالإضمار قبل الذكر[2] لفظاً ومعنى وحكماً، نحو: «ضرب غلامُهُ زيداً» بخلاف «ضرب زيداً غلامُهُ» و«ضرب غلامَهُ زيدٌ» و«هو زيد قائم».

والتعقيد: أن لا يكون[3] الكلامُ ظاهرَ الدلالةِ على المعنى المراد لخلل[4] واقعٍ (إما)[5] في نظم الكلام[6] (بسبب)[7] تقديمٍ، أو تأخيرٍ[8] فيه،

---

(1) (قوله: النحوي) المراد ما يشمل التصريفي ليناسب ما أراده بالكلام؛ إذ مسلموي المتقدم مخالف للتصريفي، كذا يستفاد من الصبان، ولعبد الحكيم أنه مخالف للنحوي لا التصريفي، وعليه فالشارح على ظاهره.

(2) (قوله: كالإضمار قبل الذكر) أي للمرجع.
وقوله: لفظاً إلى آخره أقسام للقبلية.
ومفهومه: أنه لو تقدم المرجع لفظاً أو معنى أو حكماً، فلا ضعف، وقد أفاده الشارح هذا بقوله بخلاف إلى آخره.
فالتقدم اللفظي: أن يكون المرجع قبل الضمير لفظاً ورتبة أو لفظاً فقط.
فالأول: كمثال الشارح الأول.
والثاني: نحو «ضرب زيداً غلامه».
والتقدم المعنوي: أن لا يكون قبل الضمير لفظاً، لكن هناك ما يدل على تقدمه ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول كما في مثال الشارح الثاني.
والتقدم الحكمي: أن لا يكون مصرحاً به قبل الضمير، وليس هناك ما يقتضي ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه، لكنه خولف مقتضاه لأغراض كإجمال فالتفصيل كما في مثال الشارح الثالث، فإن المرجع فيه، وهو الشأن مذكور قبل حكماً من حيث إن الأصل تقدم المرجع، لكن خولف هنا للنكتة المذكورة، فقول الشارخ بخلاف إلى آخره تمثيل للثلاثة على ترتيب ذكرها أوّلاً، وانظر بسط المقام في حواشي المختصر.

(3) (قوله: أن لا يكون إلى آخره) قد تقرر أن النفي في باب «كان» متوجه إلى الخبر، فمعنى «ما كان زيد منطلقاً»، كان زيد غير منطلق، فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالته، فلا يتوجه لومه بأن فيه حمل العدمي على الوجودي، نقله الصبان عن سم.

(4) (قوله: لخلل إلى آخره) داخل في التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والشكل، فإن عدم ظهور دلالتها ليس لخلل النظم والانتقال، بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله، عبد الكريم.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (قوله: واقع إما في نظم إلى آخره) ذكر عبد الحكيم أن إما مانعة خلو، ووجه، فانظره.

(7) وفي المخطوط: إما بسبب.

(8) (قوله: بسبب تقديم أو تأخير) ذكرهما إشارة إلى كون كل واحد مستقلًّا بالإخلال، وإن كان كل منهما مستلزماً للآخر، عبد الحكيم.

=

أو حذفٍ[1]، أو غيرِ ذلك[2] مِمَّا يُوجِبُ[3] صعوبةَ فهمِ (المعنى)[4] المراد، وإما في انتقال الذهن[5] من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود.

فالأول: كقول الفرزدق[6] (في خال هشام بن عبد الملك، وهو إبراهيم)[7]:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ[8] إِلَّا مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُـــوهُ يُقَارِبُـــهْ

وقوله: إلى كون كل واحد، أي ملاحظته أي أن ملاحظة كل واحد دون الآخر يصح معها الحكم بالإخلال.

(1) (**قوله: أو حذف**) أي بلا قرينة واضحة، وإلا كان في قوة الإثبات، كما في دنف في جواب كيف زيد؟ انتهى، دسوقي.

(2) (**قوله: أو غير ذلك**) كالفصل بين المبتدأ والخبر، وبين الصفة والموصوف، وبين البدل والمبدل منه بالأجنبي في الجميع، ووقعت هذه الفصول مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي.

(3) (**قوله: مما يوجب إلى آخره**) أي وإن كان جارياً على قانون النحو، فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنياً عن التعقيد اللفظي كما زعمه الخلخالي، فإن بينهما عموماً من وجه، فيوجد الضعف بدون التعقيد، نحو: «جاءني أبيض منوّناً».

ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال، نحو: «ألا عمراً الفاسق ضارب زيد»، ويجتمعان في بيت الفرزدق من المطول، وعبد الحكيم بتصرف.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) (**قوله: وإما في انتقال إلى آخره**) وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود، انتهى، مطول.

وقوله: لإيراد اللوازم أي ذكرها بلفظ الملزومات ليوافق مذهب الخطيب في الكناية والمجاز، ومثله إيرادها بلفظها، وإرادة الملزومات البعيدة على مذهب غيره ممن قال بعكس ما قاله قال عبد الحكيم.

وقوله: اللوازم أي جنس اللوازم واحداً كان أو متعدداً بناء على أن الجمع المعرَّف إذا استحال إرادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازاً، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ ﴾ (الأحزاب: 52).

وكذا في قوله: الوسائط أي جنس الواسطة المتصفة بالكثرة بأن تكون ما فوق الواحد.

وإنما قيد اللازم بالبعيد والواسطة بالكثيرة؛ لأن القريب والواحدة قلما يخفيان، انتهى، فتركهما لندرتهما.

وقوله: مع خفاء القرائن لا بد منه حتى لو اتضحت فلا خلل، ولو بعد اللازم كما أنه لو كان قريباً لا واسطة له، لكن القرينة خفية فالخلل.

والمراد بالقرائن: الجنس.

(6) (**قوله: الفرزدق**) لقب الشاعر المشهور، واسمه همام بن صعصعة.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) (**قوله: في الناس**) أي لا في العرب فقط.

أي ليس مثلُهُ في الناس أحدٌ يُقَارِبُهُ: أي يُشْبِهُهُ في الفضائل إلا مملكاً أي رجلاً أُعْطِيَ الْمُلْكَ، يعني هشاماً.

أبو أمه: أي (أبو)[1] أم ذلك (المملك)[2] أبوه: أي أبو إبراهيم الممدوح: أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته، وهو هشام، ففيه فصل بين المبتدأ والخبر: (أعني)[3] أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي، وفَصْلٌ بين الموصوف و(صفته)[4]؛ أعني حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه، وتقديم المستثنى، أعني مملكاً على المستثنى منه، أعني حي، وفصل كثيرٌ بين البدل[5]، وهو حيٌّ، والمبدل منه، وهو مثلُهُ، فمِثْلُهُ اسمُ «ما»[6]، وفي الناس خبره، وإلا مملكاً منصوب[7] لتقدمه على المستثنى منه.

والثاني[8]: كقول الآخر[9]:

سَأَطْلُبُ[10] بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا ... وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

=

وقوله: أبو أمه إلى آخره في وصف الملك بكون أبي أمه أبا الممدوح إشارة لطيفة إلى أن مشابهة المملك له، إنما جاءت من قبله بحكم أن الوليد يشبه الخال، ففيه مبالغة مدح.

وقوله: يقاربه يدل على أن مماثلة المملك للمدوح ليست بكاملة.

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) وفي المخطوط: الملك.

(3) وفي المخطوط: يعني.

(4) وفي المخطوط: والصفة.

(5) (**قوله: بين البدل إلى آخره**) هو بدل كل أورده لإفادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي المماثلة، انتهى عبد الحكيم.

وقوله: أورده لإفادة أي توطئة لإفادة.

(6) (**قوله: اسم ما**) مقتضاه أن «ما» حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق تميمي، وَالأَصْلُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى لُغَةِ قَائِلِهِ، تدبر.

(7) (**قوله: منصوب**) أي رجحاناً لا وجوباً.

وقوله: لتقدمه أي وَالْمُسْتَثْنَى فِي النَّفْيِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ يَتَرَجَّحُ نَصْبُهُ؛ لأنه الفصيح.

(8) (**قوله: والثاني**) وهو الخلل الواقع في الانتقال.

(9) (**قوله: كقول الآخر**) هو العباس بن الأحنف، ولم يقل: كقوله لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق، انتهى، مختصر.

(10) (**قوله: سأطلب إلى آخره**) معنى البيت: أني اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق، وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع غصصها، وأتحمل لأجلها حزناً يفيض الدموع من عيني لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرة لا تزول، فإن الصبر مفتاح الفرج، ومع كل يسر عسراً،

=

جعل سكب (الدموع[1])[2] كناية عما يلزم (من)[3] فراق الأحبة من الكآبة والحزن، وأصاب[4] لكنه أخطأ[5] في جعل جمود العين كناية عما (يوجبه)[6] التلاقي من الفرح والسرور، فإن الانتقال من جمود العين إلى بُخْلِهَا بالدموع حالةَ إرادةِ البكاء، وهي حالة الحزن لا إلى ما قصده[7] من السرور الحاصل بالملاقاة.

وزاد بعضهم الخلوصَ من (كثرة)[8] التكرار[9] وتتابع الإضافات[10].

=

انتهى منه، وفيه إشارة إلى أن السين للتأكيد كما في ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ ﴾ (آل عمران: 181).

وقول الشاعر: عنكم متعلق بـ«بعد» لا بـ«أطلب»، وإلا لقال منكم، فالمعنى بعد داري عنكم، وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى بنسبة طلب البعد إلى دار المحبوب فضلاً عن نفسه، قاله عبد الحكيم.

(1) (**قوله: جعل سكب الدموع إلى آخره**) عبارة يعقوبي: فقد عبر بسكب الدموع لينتقل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيراً عن فراق الأحبة، انتهى. ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الأحبة أي كناية عما يلزمه ويلزم فراق الأحبة.

والمراد باللازم التابع عند أهل هذا الفن، وإن كان أخص، قاله عبد الحكيم، فلا اعتراض بأن قوله: كثيراً ينفي اللزوم.

(2) وفي المخطوط: الدمع.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: وأصاب**)؛ لأنه كثيراً ما يجعل جليلاً عليه، يقال: أبكاني، وأضحكني أي ساءني وسرني انتهى، مطوّل.

(5) (**قوله: لكنه أخطأ**) عند البلغاء، وإلا فهو له وجه صحيح ذكره في المطوّل، وهو أنه استعمل الجمود في مطلق خلو العين مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق، ثم كنى به عن المسرة، لكونه لازماً لها عادة، لكن هذا الوجه لا يخرج عن التعقيد المعنوي لا يراد اللازم البعيد المفتقر إلى الوسائط مع خفاء القرينة؛ لأن الجمود في الأصل ضدّ السيلان استعمل في خلو العين عن الدمع حال إرادة البكاء، ثم استعمل في مطلق الخلو، ثم كناية عن المسرة مع خفاء القرينة الدالة على أنه مستعمل في مطلق الخلو.

(6) وفي المخطوط: يوجب.

(7) (**قوله: لا إلى ما قصده إلى آخره**)؛ لأن السرور إنما يكنى عنه بنحو الضحك، ولذلك لا يقال: جمد الله عينك أي سرك، بل أضحك الله، فالانتقال من الجمود إلى السرور لا يتبادر، وإنما يفهم بعد التأمل الكثير في القرائن، وما هو كذلك محل بالفصاحة يعقوبي.

(8) وفي المخطوط: كثر.

(9) (**قوله: كثرة التكرار**) التكرار: ذكر الشيء مرة بعد أخرى، وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد، انتهى، مطول.

(10) (**قوله: وتتابع الإضافات**) أي ومن تتابع، كما قاله يعقوبي، فهو معطوف على كثرة لا على التكرار، وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطاً في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع

=

فالأول: (كقوله)[1]:

[وَتُسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ] سَبُوحٌ[2] لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

والثاني: كقوله:

حَمَامَةَ جَرْعَى[3] حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي [فَأَنْتِ بِمَرْأَى مِنْ سُعَادٍ وَمَسْمَعِ]

=

الإضافات، وإن لم تكثر.

والمراد بالإضافات: ما فوق الواحد، ولا فرق بين أن تكون مرتبة لا يقع بين المتضائفين شيء غير مضاف، كما في البيت، أو غير مرتبة هذا ما يشعر به نقل المصنف في الإيضاح عن الشيخ، قاله في المطول.

(1) وفي المخطوط: قوله.

(2) (**قوله: سبوح إلى آخره**) أوله:

وتسعدني في غمرة بعد غمرة

وقوله: تسعدني أي تعينني، والغمرة في الأصل ما يغمر من الماء، والمراد هنا الشدة.

وسبوح: فعول بمعنى فاعل من السبح، وهو شدة عدو الفرس، يستوي فيه المذكر والمؤنث. وأراد بها فرساً حسنة الجري لا تتعب راكبها، كأنها تجري في الماء.

وقوله: لها صفة سبوح، ومنها حال من شواهد، وعليها متعلق به، وشواهد فاعل الظرف، أعني لها لاعتماده على الموصوف، والضمائر كلها لـ«سبوح»، يعني أن لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها، انتهى، مطول مع بعض زيادة.

وقوله: وهو شدة إلى آخره بيان للمراد؛ إذ المعنى الأصلي هو العوم في الماء.

وقوله: يعني أن لها إلى آخره أشار به إلى أن المراد بالشواهد الدلائل، فيندفع ما يقال: الشهادة بـ«على» للمضرة، قاله الصبان.

(3) (**قوله: حمامة جرعى إلى آخره**) تمامه: فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

ففيه إضافة حمامة إلى جرعى، وجرعى إلى حومة، وحومة إلى الجندل.

والجرعاء تأنيث الأجرع قصره للضرورة، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً.

والحومة: معظم الشيء.

والجندل: أرض ذات حجارة.

والسجع هدير الحمام ونحوه.

وقوله: فأنت بمرأى إلى آخره أي بحيث تراك، وتسمع صوتك، يقال: فلان بمرأى مني، ومسمع أي بحيث أراه وأسمع.

قوله: كذا في الصحاح، انتهى مختصر.

وقوله: وجرعى إلى حومة أي للبيان، أو إضافة الجزء للكل بناء على أن الجرعى نفس الحومة أو بعدها.

وقوله: ونحوه بالرفع أي نحو الهدير كحنين الناقة، أو بالجر أي نحو الحمام كالناقة، ولا تجوز

=

ورُدَّ[1] بأن ذلك[2] إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان، فقد حصل الاحترازُ عنه بالتنافر وإلا فلا يخل بالفصاحة، كيف[3] وقد وَقَعَ في القرآن، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ۝ ﴾[4] إلى آخره، فكرر الضمائر، وقال: ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾[5]، وقال: ﴿ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ﴾[6]، وقال تعالى في تكرير الإضافات: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝ ﴾[7]، ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾[8].

فائدة: ذكر بعضُ الفضلاءِ أن من خصائص القرآن أنه اجتمع فيه ثمان ميمات متواليات، ولم يحصل بسببها ثِقَلٌ على اللسان أصلاً، بل ازدادت خفةٌ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾[9]، فإن التنوين في أمم، والنون في ممن معك يدغمان في الميم بعدهما، فيصيران في حكم ميم أخرى، والميم المشددة في ممن بميمين، وفيه أربع أخر، فهذه ثمانية.

وقوله **سلم**: أي خَلُصَ خبر مبتدأ معلوم من المقام[10]، وهو مؤول بمصدر.

=

في الهدير على الأول، وهو على الثاني مستعمل في حقيقته ومجازه، قاله الصبان.

وقوله: بحيث إلى آخره أي، فالحمامة مطلوب منها السجع لأجل أن تسمعها المحبوبة فتطرب.

(1) **(قوله: ورد إلى آخره)** يقتضي كلامه حصر جهة إخلالهما في الفصاحة في الثقل، وبحث فيه بأنهما قد يؤديان إلى الكراهة في السمع دون الثقل، فيخلان بالفصاحة؟

وأجيب: بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد، فلم يلتفت إليه، وبأنه أحال دفع الخدش بهما إذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة، نقله الصبان عن سم.

(2) **(قوله: ذلك)** أي ما ذكر من الأمرين.

(3) **(قوله: كيف)** استفهام إنكاري.

وقوله: وقع أي كل منهما.

(4) الشمس: 1.

(5) آل عمران: 194.

(6) البقرة: 286.

(7) مريم: 2.

(8) آل عمران: 11.

(9) هود: 48.

(10) **(قوله: خبر مبتدأ معلوم من المقام)** هو الفصاحة.

وقوله: وهو مؤول إلى آخره أي بدون سابك على حد تسمع بالمعيدي إلى آخره هذا، والذي في يعقوبي أن الخبر محذوف، أي خلوصه يدل عليه ما سبق.

=

ومن تنافر: متعلق به؛ (أي والفصاحة في الكلام خلوصه من تنافر الكلم)[1].

قال:

وَذِي الْكَلَامِ صِفَةٌ بِهَا يَطِيقْ تَأْدِيَةَ الْمَقْصُودِ بِاللَّفْظِ الأَنِيقْ[2]

أقول: **ذي الكلام**: معطوف على (الكلام في)[3] البيت قبله[4]؛ أي والفصاحة في ذي الكلام، أي صاحبه، وهو المتكلم صفة إلى آخره.

والمراد[5] بالصفة: الملكة.

ومعنى البيت: والفصاحة في المتكلم ملكة يقتدر[6] بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

والملكة: هي الكيفية الراسخة في النفس[7].

=

وقوله: سلم كمل به البيت؛ إذ هو تأكيد، والتقدير: فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر حال كونه قد سلم منه، ومن المعلوم أن الخلوص هو السلامة مما ذكر، وهو المناسب دون ما سلكه الشارح؛ إذ التأويل بدون سابك سماعي لا يقاس عليه على أنه لم يرد في الماضي.

(1) وفي المخطوط: إلى آخره.

(2) (**قوله: الأنيق**) المراد به الفصيح، كما سيفيده الشارح.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: في البيت قبله**) أي على الكلام في البيت قبله كما سيفيده، ثم رأيته في نسخة.

(5) (**قوله: والمراد إلى آخره**) وأفاد بتعبيره بالمضارع المقتضي الاستمرار الإطاقة؛ إذ لا استمرار إلا مع الرسوخ الذي هو للملكة.

(6) (**قوله: يقتدر**) المراد بالاقتدار الاقتدار القريب بالتعلم بالسليقة القريبة لا البعيد، فلا تدخل الحياة ومجرد العلم في حد الملكة المذكورة.

والمراد بالمعنى المقصود المعنى الذي يدخل تحت القصد، ومن شأنه أن يراد، فلا يخرج عنه إلا ما لا يقع به التخاطب عادة من أمور الغيب، انتهى، يعقوبي.

(7) (**قوله: الكيفية الراسخة في النفس**) فإن لم ترسخ كانت حالاً كان من شأنها الرسوخ، لكنها في أول أمرها تكون حالاً كالكيفية التي يدرك بها العلم والكتابة أوَّلاً كالمرض والفرح.

فخرج بالراسخة الحال.

وخرج بقوله: في النفس الراسخة في الجسم كالبياض، وأفاد الشارح بهذا أن الملكة من الكيفيات النفسانية، وهي أحد أقسام الكيف الأربعة:

1-الكيفيات المحسوسة: وهي ما يتعلق بها إدراك الحواس الخمس، وهي إما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وتسمى انفعاليات، أو غير راسخة حمرة الخجل وتسمى انفعالات.

2-والكيفيات المختصة بالكميات: كالزوجية والفردية في المنفصل والاستقامة والإنحناء في المتصل.

=

والكيفية[1]: عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره[2]، ولا يقتضي[3] القسمة واللاقسمة[4] اقتضاء أوّليّاً[5].

فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية[6]، وهي:

=

3-والكيفيات النفسانية: أي المختصة بذوات الأنفس، وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والإدراكات، وهي إما راسخة في النفس، وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة، وإما غير راسخة، وتسمى أحوالاً كالمرض والفرح.

4-والكيفيات الاستعدادية: أي المقتضية استعداداً أي انفعالاً، وتهيؤ القبول أثر ما إما بسهولة كاللين، وتسمى اللاقوة أو بصعوبة كالصلابة، وتسمى القوة من الحاشيتين، بتصرف.

(1) (**قوله: والكيفية**) أَظْهَرَ في محل الإضمار؛ لأن المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت راسخة أم لا.

(2) (**قوله: لا يتوقف تعقله على تعقل غيره**) أي، وإن استلزمه في بعض الصور كالإدراك والعلم والقدرة ونظائرها، فإنها لا تتصور بدون متعلقاتها، أعني المدرك والمعلوم والمقدور، ولكن ليست تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها، كما في النسب، بل تصور أنها مستلزمة لتصور متعلقاتها.

وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكميات.

قال عبد الحكيم: والمراد بالغير الأمر الخارج؛ لأنه المتبادر إلى الذهن.

ومعنى التوقف: أن لا يمكن التصور بدونه أصلاً، فلا ترد الكيفية المركبة؛ لأن تصورها يتوقف على تصور أجزائها لا على أمر خارج.

وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم؛ إذ لا توقف فيها بمعنى عدم إمكان التصور بدونهما لإمكان حصولها بالبداهة، انتهى.

وقوله: والمركبة كطعم الرمان المركب من الحلاوة والحموضة.

وقوله: المكتسبة إلى آخره كمعنى الإنسان وحدوث العالم.

وقوله: لإمكان إلى آخره أي لمن يفيض الله عليه علم الأشياء بلا واسطة حد أو رسم.

(3) (**قوله: ولا يقتضي إلى آخره**) أي في محله؛ لأن سائر الأعراض إذا قطع النظر عن محلها لا يتصور فيها قسمة.

وكلام الشارح صادق بما لو كان لا يقتضيها أصلاً، أو يقتضيها اقتضاء ثانويّاً، كما سيفيده.

(4) (**قوله: واللاقسمة**) كذا جرت عادة كثير بإدخال «أل» على لا قسمة، وهو خلاف العربية، انتهى، منه.

(5) (**قوله: اقتضاء أوليّاً**) أي ذاتياً، وهو قيد للإدخال كما سيأتي، انتهى منه.

(6) (**قوله: الأعراض النسبية**) من نسبة الجزئيات إلى كليها؛ لأن هذه السبعة كلها نسب يتوقف تعلقها على تعقل الغير، فالإفاضة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى، والفعل نسبة يتوقف تعقلها عل المؤثر والمؤثر فيه، وهكذا، انتهى منه.

1-الإضافةُ[1].

2-وَالْمِلْكُ.

3-والفعلُ.

4-والانفعالُ.

5-والأيْنَ.

6-وَالْمَتَى.

7-والوَضْعُ.

وبالقيد الثاني[2]: الكمّ متصلاً كان أو منفصلاً.

وبالثالث[3]: النقطة.

وبالقيد الرابع: دخل مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة[4] واللاقسمة، فإن

---

(1) (**قوله: الإضافة**) وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى، كالأبوة والبنوة.
والملك: هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به، وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم أي كون الإنسان لابساً للقميص أو العمامة.
والفعل: كون الشيء مؤثراً في غيره ما دام مؤثراً ككون المسخن يسخن غيره ما دام مسخناً، والقاطع يقطع غيره ما دام قاطعاً.
والانفعال: هو تأثر الشيء عن غيره ما دام متأثراً ككون الماء مسخناً ما دام يسخن، وكون زيد مضروباً ما دام الضرب نازلاً عليه.
والأين: حصول الشيء في المكان.
والمتى: حصوله في الزمان ككون زيد في الدار، وكون الصوم في رمضان.
والوضع: هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها لبعض بالقرب والبعد والمحاذاة كالإتكاء والاضطجاع، أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس، فإنه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى، ورأسه إلى أسفل في الانتكاس، وعكسه في القيام، انتهى، دسوقي.

(2) (**قوله: وبالقيد الثاني**) هو قوله: ولا يقتضي القسمة.
وقوله: الكم أي لأنه عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير كالخط والسطح.
والخط: ما تركب من أزيد من نقطة.
والسطح: ما تركب من أزيد من خط، فللخط طول فقط، وللسطح طول وعرض، فقط.

(3) (**قوله: وبالثالث**) هو قوله: واللاقسمة.
وقوله: النقطة هي طرف الخط. وغايته: فلا تقبل القسمة في جهة أصلاً.

(4) (**قوله: المقتضية للقسمة**) هي المركبة.
وقوله: واللاقسمة هي البسيطة.

=

اقتضاء العلم لذلك ثانويٌّ بواسطة المعلوم، فعلم[1] أن من تكلم بالفصيح وليس له ملكة (غير)[2] فصيح تكلم أَوْ لَا.

قال:

وَجَعَلُوا[3] بَلَاغَةَ الْكَلَامِ طِبَاقَهُ[4] لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ

أقول: بلاغة الكلام: مطابقته لمقتضى الحال[5] مع فصاحته[6].

وأسقط المصنف هذا القيد لضيق النظم[7]، وَاحْتُرِزَ به عن نحو

=

وقوله: لذلك أي القسمة واللاقسمة.

(1) (قوله: فعلم) أي من تعريف فصاحة المتكلم بالملكة.

وقوله: ومن له ملكة إلى آخره، أي وعلم أن من له إلى آخره أي من التعبير في التعريف بـ«يقتدر» دون «يعبر».

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (قوله: وجعلوا) أي البيانيون، يعقوبي.

(4) (قوله: طباقه) هو والمطابقة مصدر طابق.

(5) (قوله: مطابقته لمقتضى الحال) أي مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة، صرح به في التلويح، وفيه أنه تخرج عن التعريف بلاغة كلام الباري تعالى، إلا أن يراد بقدر طاقة المتكلم أو المخاطب، عبد الحكيم، أي فيدخل كلام الباري بشمول المخاطب.

(قوله: لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني دون كيفيات دلالة اللفظ، التي يتكفل بها علم البيان؛ إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية، أي مطابقية غير مختلفة في الوضوح والخفاء. نعم، إن أدى المعنى بدلالات عقلية أي مختلفة في الوضوح والخفاء لا بد فيه من رعاية كيفية الدلالة أيضاً، عبد الحكيم.

وقوله: وهو أي مقتضى الحال الذي لا تتحقق البلاغة بدونه.

وقوله: الخصوصيات أي موصوفها، وهو الكلام الكلي كما يتبين على ما حققه السعد في شرحيه، وتبعه الشارح، وإن توزع فيه.

وقوله: إذ قد تتحقق إلى آخره، أي ولو كانت كالخصوصيات لروعيت في كل تركيب بليغ.

وقوله: عقلية أي حاصلة بمعونة العقل؛ لأن الشخص ينظر به في العلاقة والقرينة، وينتقل من الشيء إلى لازمه، فلا يكفي في المختلفة بما ذكر مجرد الوضع.

(6) (قوله: مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقته؛ لأنه فاعل للمصدر المضاف.

(7) (قوله: لضيق النظم) قد التمس له يعقوبي مسوغاً ثانياً، وعبارته: ولعله اتكل في إسقاطه مع ضرورة الوزن على أن البلاغة شرف في الكلام معلوم، وهو التام، وبالضرورة إن كونه غير

=

شعره[1] مستشزر إذا ألقي إلى خالي الذهن.

وبقيد المطابقة[2] عن نحو: «إن زيداً قائم» إذا أُلْقِيَ لخالي الذهن.

والحال: هو الأمر الداعي[3] إلى أن يعتبر[4] مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد

=

فصيح ينفي عنه الشرف، فلا تثبت له تلك البلاغة التي هي شرف تام إلا بما يحصل به شرفها، وهو الفصاحة، وفيه تكلف، انتهى.

وأقول: من المعلوم أن التعريف لا بد فيه من ذكر جميع القيود المعتبرة في حقيقة المعرف، فضيق النظم لا يسوغ الإسقاط، وعليه أن يتمم القيود في بيت آخر، وإلا كان التعريف مختلًّا على أنه لو قال:

بلاغـــة الكـــلام أن يطابقـــا وهـو فـصيح مقتـضى الحـال ثقـا

لوفي بالقيد الذي أسقطه من غير احتياج إلى بيت آخر، وكذا لا يسوغه الأمر الثاني بعد كونه تكلفاً؛ إذ علم أمر خارج عن التعريف متصف به المعرف لا يسوغ إسقاط قيد من التعريف، بل ولا يعتمد في الإسقاط على شيء يدل على القيد في نفس التعريف، فتأمل منصفاً.

(1) (**قوله: عن نحو شعره إلى آخره**) أي، فإنه وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال، لكنه ليس فصيحاً لتنافر حروف بعض كلماته، فليس بليغاً.

(2) (**قوله: وبقيد المطابقة إلى آخره**) المتبادر أن الإضافة بيانية لكونها كذلك في مثله، وأن المراد المطابقة مع متعلقها، أعني لمقتضى الحال، وعليه فالمناسب حذف قيد لأن المطابقة جنس في التعريف، لا قيد ويمكن أن يقال: إن الإضافة على معنى اللام، ومراده بقيدها قولهم: لمقتضى الحال.

فقوله: عن نحو إن زيداً إلى آخره، أي فإنه وإن وجدت فيه المطابقة التي هي الصدق عليه كما سيتضح، لكنها لشيء آخر غير مقتضى الحال، وهو الكلام المؤكد الكلي؛ إذ مقتضى الحال الذي هو خلو الذهن كلام غير مؤكد، وليست الإضافة بيانية، حتى يرد ما ذكره، فافهم.

(3) (**قوله: الداعي**) أي المحوج.

(4) (**قوله: إلى أن يعتبر**) أشار بهذا إلى أن المتكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم، وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ، ولذا أورد كلمة «مع» دون في الموهم للجزئية، انتهى، عبد الحكيم.

وقوله: إلى أن التكلم إلى آخره، أي فلو تكلم شخص بما يقتضيه الحال من غير اعتبار لم يتصف كلامه بالبلاغة عندهم.

وقوله: وإلى أنه إلى آخره أي حيث قال: يعتبر ولم يقل: يذكر.

وقوله: ولذا أي لكون الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ.

وقوله: الموهم للجزئية؛ لأنه لو عبر نفي لتوهم أنها لظرفية الجزء في الكل.

خَصُوصية[1] ما، وهي أي موصوفها[2] مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حالٌ يقتضي كلاماً مؤكداً، وهو كليٌّ، وهذا الكلي مقتضى الحال، و«إن زيداً قائم» فردٌ من أفراد ذلك الكلي مطابق له بمعنى أنه مصدوق[3] لذلك الكلي، وفرد من أفراده، وهذا عكس مطابقة الكلي لجزئياته؛ إذ هي (صدقه)[4] على كل واحدٍ منها.

ولم يتكلم المصنف على البلاغة في المتكلم للعلم بها من الفصاحة فيه[5]، فهي ملكة يقتدر بها[6] على تأليف كلام بليغ.

---

(1) (**قوله: خصوصية**) نقل عبد الحكيم عن القاموس: أنها بفتح الخاء، وضمها مصدر خصه بالشيء، قال: والمراد هنا الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة، انتهى.
وقوله: المختص، أي بالمقام والحال.

(2) (**قوله: أي موصوفها**) هو الكلام الكلي كما سيذكره، وهذا جرى على ما حققه السعد، ونازعه غيره مدعياً: أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة.
ووجه كل من السعد وغيره ما ادعاه، راجع الصبان.

(3) (**قوله: بمعنى أنه مصدوق إلى آخره**) صريح عبارة الشارح: أن مطابقة الجزئي للكلي مصدوقيته له، ومطابقة الكلي للجزئي صدقه عليه، فالعكس حينئذ باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ فقط، كما لا يخفى على منصف.
وعبارة السعد صريحة في أن مطابقة الجزئي هنا بمعنى صدق الكلي عليه، فيكون العكس حينئذ باعتبار اللفظ فقط، حيث أسندت المطابقة للجزئي في هذا المقام عكس قولهم: إن الكلي مطابق للجزئيات، فإن المطابقة فيه مسندة إلى الكلي لا يحسب المعنى؛ إذ المسند إليه المطابقة هنا في المعنى، والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلي؛ لأنه قد أسند الصدق في مطابقة الجزئي إلى الكلي، نبه عليه الصبان نقلاً عن سم، فكان على الشارح أن لا يخرج عن عبارة السعد.

(4) وفي المخطوط: صادقيته.

(5) (**قوله: للعمل بها من الفصاحة فيه**) أي بعد معرفته بلاغة الكلام، فإذا عرفت علم أنها في المتكلم ملكة يقتدر بها على تحصيل تلك البلاغة، كما أن فصاحته ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، وهذا تكلف كما في يعقوبي.

(6) (**قوله: يقتدر بها إلى آخره**) أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ، فالنكرة في سياق النفي عمت، والمراد كلام بليغ، ورد معناه على المتكلم، وأراد بيانه.
وقوله: أي لا يعجز إلى آخره دفع به ما أورد أن التعريف يصدق على ملكة الاقتدار في نوع من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة.
وقوله: والمراد إلى آخره، أي فلا يرد المعجزة، فإنه لا يمكن ورود معناه على المتكلم لعدم إحاطته بكميات الأحوال وكيفياتها.

فعلم مما ذكر في حد البلاغة[1] أن كل (بليغ)[2] كلاماً (كان أو متكلماً فصيح لجعل الفصاحة شرطاً للبلاغة)[3]، وليس كل فصيح بليغاً (كلاماً)[4] كان أو متكلماً؛ لأن الفصيح قد يَعْرَى عن المطابقة (كما)[5] تقدم[6].

ولبلاغة الكلام طرفان:

1-أعلى: وهو مَا يَقْرُبُ[7] من حد الإعجاز، وهو[8] أن يرتفع الكلامُ في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشرِ، ويُعْجَزُهُمْ عن معارضته، وخَصَّ[9] البشرَ؛ لأنهم أقوى أصناف المخلوقين على ذلك، فإذا عجزوا فغيرهم أولى، أو لأنه لم يُوجَدْ مُعَانِدٌ إلا منهم.

2-وأسفل: وهو ما إذا غُيِّرَ[10] الكلام عنه إلى ما دونه أي إلى مرتبة هي أَدْنَى منه[11] التحق[12]، وإن كان صحيح الإعراب[13] عند البلغاء بأصوات الحيوانات.

---

(1) (قوله: **فعلم مما ذكر من حد البلاغة**) المناسب زيادة والفصاحة؛ لأن انتفاء العكس لا يعلم من حد البلاغة، بل من حد الفصاحة حيث لم يعتبر فيه البلاغة، وقد ذكر غيره كلًّا منهما اللهم إلا أن يقال: إن الناظر في حد البلاغة يعلم أنه إذا اعتبرت البلاغة في الفصاحة يلزم الدور، وهو باطل، فحينئذ يعلم عدم اعتبار البلاغة في الفصاحة، فيكون انتفاء العكس معلوماً من حد البلاغة تدبر، وقصد بهذا بيان النسبة بين الفصيح والبليغ، وهي العموم والخصوص المطلق لانفراد الفصيح في العاري من البلاغة دون البليغ.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) وفي المخطوط: لما.

(6) (**قوله: كما تقدم**) أي في قوله: وبقيد المطابقة.

(7) (**قوله: وهو ما يقرب إلى آخره**) المراد الأعلى الحقيقي أي المفرد الذي لا فرد فوقه، ويحد الإعجاز مرتبته، والإضافة بيانية على حذف مضاف أي حد ذي الإعجاز؛ لأن الأعلى فرد من البلاغة، التي هي المطابقة، وليس هو إعجاز.

(8) (**قوله: وهو**) أي حد الإعجاز.

(9) (**قوله: وخص**) أي المفسر لحد الإعجاز.

(10) (**قوله: ما إذا غير**) أي مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أي إلى مرتبة، وذكر الشارح ضميري «عنه» و«دونه» العائدين إليها نظراً للفظ «ما».

(11) (**قوله: هي أدنى منه**) أي تحته بلا واسطة كما هو المتبادر، فلا يرد الأعلى، والمراتب المتوسطة فإن ما تحتها بلا واسطة لا يقتضي التغيير إليه، ما ذكر إفادة الصبان.

(12) (**قوله: التحق**) أي في عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف، وإن افترقا من حيث الدلالة على أصل المعنى المراد في الكلام المغير دون أصوات الحيوانات.

(13) (**قوله: وإن كان صحيح الإعراب**) الأحسن: وإن كان فصيحاً، قاله الصبان عن سم، وذلك لأن =

وبين الطرفين مراتبُ كثيرة بعضها أعلى من بعض[1] بحسب تفاوت المقامات[2]، ورعاية الاعتبارات[3]، ويتبعها وجوه أُخَر غيرُ المطابقة والفصاحة تورث[4] الكلام حسناً، وهي أنواع البديع.

قال:

وَحَافِظٌ[5] تَأْدِيَةَ الْمَعَانِي[6] عَنْ خَطَأٍ يُعْرَفُ بِالْمَعَانِي[7]

=

الفصاحة لما كانت معتبرة في البلاغة تتوقف عليها البلاغة توقفاً قريباً، كان شأنها أن يقوى توهم عدم التحاق الكلام بما ذكر عند كونها فيه. ولو فقدت المطابقة ولا كذلك صحة الإعراب، فكان الأحسن أن يبالغ على ثبوت الالتحاق عند وجودها دفعاً للتوهم القوي وما قاله إنما دفع به توهماً ضعيفاً يندفع باندفاع هذا القوى.

(1) (**قوله: بعضها أعلى من بعض**) بيان لما التفاوت، وهو العلو.

(2) (**قوله: تفاوت المقدمات**) أي فيما تقتضيه بأن يقتضي بعض المقدمات تأكيداً واحداً مثلاً، وبعضها أكثر، أو في عددها قلة وكثرة بأن يكون مقامات، وأحوال كلام أكثر من مقامات، وأحوال كلام آخر.

وقوله: تأكيداً واحداً المناسب تأكيدين؛ لأن الكلام في تفاوت المراتب الوسطى ومرتبة الواحد طرف أسفل اللهم إلا أن يراد تأكيد بعد الأسفل.

(3) (**قوله: ورعاية الاعتبارات**) معطوف على المقامات، وهو كما إذا روعي اعتبار واحد، وروعي أكثر.

وفي قوله: واحد ما سبق، وترك الشارح وجهاً ثالثاً للتفاوت، وهو تفاوت العبد عن أسباب الإخلال بالفصاحة، كما لو انتفى النقل بالكلية في موضع، وبقى شيء يسير لا يخرجه عن الفصاحة في موضع آخر.

(4) (**قوله: تورث**) اختار لفظ «تورث» على تفيد للتنبيه على أنه ليس النظر إلا إلى حسن في الكلام، ولا نظر إلى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقى الحسن بخلاف وجوه البلاغة، فإن النظر إليها، وهي الداعية إلى التكلم، وليس النظر إلى حسن الكلام، إنما هو من توابعها.

وقوله: ليس النظر أي التام الذي يترتب على القصد بالذات.

وقوله: إلا إلى حسن إلى آخره، أي لأنه الباعث على ارتكاب لا وجوه، والمنظور إليه نظراً تامّاً أوليّاً، إنما هو الباعث لا المبعوث عليه.

وقوله: كأنها فنيت إلى آخره؛ لأنه إذا حصل المقصود الذي بعث عليها، وهو لحسن قطع النظر عنها.

وقوله: وليس النظر أي أوّلاً.

(5) (**قوله: وحافظ**) مبتدأ، وكذا ما بعده، والمسوغ عمله النصب في تأدية لاعتماده على الموصوف المحذوف، أي وفن حافظ، وخبره جملة «يعرف».

(6) (**قوله: تأدية المعاني**) أي الزائدة على أصل المراد، كما يتبين، وهو مجرد النسبة.

(7) (**قوله: بالمعاني**) أي بعلم المعاني، والتصرف في العلم جائز إذا اشتهر كالسعد والعصام.

=

وَمَا مِنَ التَّعْقِيدِ فِي الْمَعْنَى[1] يَقِي لَهُ الْبَيَانُ[2] عِنْدَهُمْ قَدِ انْتُــقِي
وَمَا بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الْكَـــــلَامْ تُعْرَفُ يُدْعَي بِالْبَدِيعِ وَالسَّلَامْ

أقول: قد علم مما تقدم[3] أن البلاغة مرجعها، أي ما يجب حصوله لِتَحْصُلَ[4] أمران[5]:

الأولُ: تَمْيِيـزُ الْكَـلَامِ الْفَـصِيحِ[6] مِـنْ غَيْـرِهِ، وإلا لـربما أُدِّيَ[7] الكـلامُ المطابـقُ

=

ووجه ما أفاده المصنف من أن علم المعاني يحترز به عن الخطأ في تأدية المعاني، كما قال يعقوبي أن من أدركه علم أن هذا المعنى يطابق هذا المقام، فيؤديه مطابقاً له، وذلك المعنى يطابق ذلك المقام، فيؤديه مطابقاً له، وهكذا فلا يقع خطأ في التأدية مثلاً يعلم بالعلم المذكور أن المعنى الذي هو حذف بعض أجزاء الجملة يناسب مقام الإيجاز، وذكرها يناسب مقام الإطناب، ومعنى التأكيد يناسب مقام الإنكار، وعدمه يناسب مقام عدم الإنكار، وعلى هذا القياس كما يأتي، انتهى.

وقوله: وذكرها يناسب إلى آخره يفرض فيما لو كان عرف الأوساط الذي هو مبنى المساواة على الحذف نحو: «إياك والأسد»، فذكر ما حذف حينئذ يناسب مقام الإطناب، وإلا فهو مناسب لمقام المساواة، تأمل.

(1) (**قوله: التعقيد في المعنى**) قد عرفته مما سبق.

(2) (**قوله: له البيان إلى آخره**) خبر «ما»، والبيان مبتدأ خبره «قد انتقى»، و«له» متعلق بـ«انتقى»، وفي كلامه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ.

ووجه ما أفاده المصنف أن من عرف فن البيان عرف أنه إنما ينتقل من ملزوم إلى لازم بين لعدم الواسطة، أو قلتها، أو ظهور القرينة، فيحترز عن التعقيد المعنوي السابق.

(3) (**قوله: مما تقدم**) هو تعريف البلاغة.

(4) (**قوله: أي ما يجب حصوله لتحصل**) فالمرجع الذي هو الاحتراز والتمييز يحصلان أوّلاً، ثم تحصل البلاغة، وهذا خلاف الغالب، فإن الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجدال إلى فساد القلوب.

وقوله: فإن الغالب إلى آخره، وذلك لغلبة تفسير المرجع بما يؤول إليه الشيء.

(5) (**قوله: أمران**) أخذ الأول: من قولنا في تعريف البلاغة: من فصاحته، والثاني: من قولنا: فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

(6) (**قوله: تمييز الكلام الفصيح إلى آخره**) أي معرفته.

قال السعد: ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها، انتهى.

(7) (**قوله: وإلا لربما أدى إلى آخره**) أي وإن لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح، وأتى بالكلام اتفاقاً أمكن أن يؤتى به غير فصيح، فتنتفي البلاغة، بل الغالب حينئذ ذلك. وارتضى عبد الحكيم حملاً للعبارة غير هذا، فراجعه. وكان الأولى التعبير هنا بـ«أورد» كما عبر السعد؛ لأن الإيراد هو

=

لمقتضى الحال غيرَ فصيح، فلا يكون بليغاً لوجوبِ الفصاحةِ في البلاغة.

الثاني: الاحْتِرَازُ عَنِ الْخَطَأِ[1] **فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ**، وإلا لربما[2] أُدِّيَ المعنى المرادُ بلفظٍ فصيح غيرَ مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغاً.

أما الأولُ[3]: فبعضه[4] يعرف من علم اللغة[5]، وهي الغرابةُ[6].

وبعضه من علم التصريف، وهو مخالفةُ القياسِ[7].

وبعضه من علم النحو، وهو ضَعفُ التأليف[8]، والتعقيد اللفظي[9].

=

الذي يذكر في جانب الكلام.

(1) (**قوله: الاحتراز عن الخطأ إلى آخره**) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي؛ لأنه خطأ في كيفية التأدية لا في نفسها، انتهى، عبد الحكيم.

(2) (**قوله: وإلا لربما إلى آخره**) أي وإلا يوجد الاحتراز، و«ربما» للتحقيق مجازاً؛ لأنه إذا عدم الاحتراز، فلا مطابقة قطعاً.

وقوله: فلا مطابقة قطعاً، أي لأنه حينئذ ينعدم اعتبار الخصوصيات وبعدمه تنعدم، كما ذكره عبد الحكيم، وتقدم عنه أيضاً ما يفيد.

(3) (**قوله: أما الأول**) أي تمييز الفصيح من غيره.

(4) (**قوله: فبعضه**) أي بعض متعلَّقه بفتح اللام، وكذا يقال فيما بعده.

(5) (**قوله: علم اللغة**) أي العلم الباحث عن أوضاع مفردات اللغة.

(6) (**قوله: وهي الغرابة**) أنث باعتبار الخبر، أي أنه يعرف به ذو الغرابة وغيره، بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة، وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير وتخريج، فهو غير سالم من الغرابة، ومثله يقال: فيما يأتي، وحينئذ كان الأولى للشارح أن يعبر بـ«يستفاد».

(7) (**قوله: وهو مخالفة القياس**)؛ إذ به يعلم أن نحو «أجلل» مخالف للقياس لعدم الإدغام.

(8) (**قوله: وهو ضعف التأليف**) كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً.

(9) (**قوله: والتعقيد اللفظي**) رد بأن التعقيد اللفظي، كما يكون سببه مخالفة القانون النحوي برفع منصوب ونصب مجرور مثلاً يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جارٍ على القوانين، وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي، فكيف يبين في علم النحو؟

والجواب: أن تسبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور، إنما هو لمخالفتها الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلاً، ومخالفة الأصل، وإن جازت توجب عسر الدلالة، والنحو بين فيه ما هو الأصل، وما هو خلافه، وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل.

وبعضه يدرك بالحس[1]، وهو التنافر[2]، فاستغنى[3] عن ذكر ما يعرف به في هذا الكتاب وغيره من كتب البلاغة.

وهذا الذي يعرف[4] من هذه العلوم، ويدرك بالحس ما عدا التعقيدَ المعنويَّ، فلم يبق مما تَرْجِعُ إليه البلاغة (إلا)[5] الثاني[6].

وكذلك ما يحترز به[7] عن التعقيد المعنوي على ما تقدم[8].

فوضع للثاني[9]، أعني ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني[10].

ولما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان.

وللوجوه التابعة للبلاغة علم البديع.

وأشار إلى الأول[11] بقوله: **وحافظ** البيت، وليس في المعاني الأول والثاني الإيطاء لاختلاف المعنى؛ لأن الأولَ جمعٌ، والثاني مفردٌ[12].

---

(1) (**قوله: بالحس**) أي الذوق السليم الذي هو مثل الحس، أو مراده الحس الباطني.

(2) (**قوله: وهو التنافر**)؛ إذ به يعرف أن مستشزراً متنافر دون مرتفع، وكذا تنافر الكلمات، قاله السعد.

(3) (**قوله: فاستغنى**) أي بعلم اللغة وما بعده، وضمير «يعرف» لما ذكر من الأبعاض، وضمير «به» لما، وفي هذا متعلق بذكر.

(4) (**قوله: وهذا الذي يعرف إلى آخره**) أي مما الاحتراز عنه مرجع للبلاغة.

(5) وفي المخطوط: إلى.

(6) (**قوله: إلا الثاني**) وهو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

(7) (**قوله: وكذلك ما يحترز به**) المناسب إبداله بالاحتراز، وكذا ما يأتي كما في عبارة السعد؛ لأن بعض الأمر الأول، هو الاحتراز، كما نبه عليه الصبان، وكذا نفس الأمر الثاني كما هو واضح من عبارة الشارح وغيره.

(8) (**قوله: على ما تقدم**) أي وهذا أي قولنا، وكذلك إلى آخره جاز على ما تقدم إفادته لك، وهو أن ما ذكر من هذه العلوم لا يحترز به عن التعقيد المعنوي، والمقيد هو قوله، وهذا الذي يعرف إلى آخره.

وفي نسخة لما تقدم، وهي واضحة مما قلناه.

(9) (**قوله: فوضع للثاني**) أي لمعرفته، وكذا ما بعده.

(10) (**قوله: علم المعاني**) إن أريد به القواعد، فالأمر ظاهر، أو الملكة، أو الإدراك احتيج إلى تقدير مضاف، أي متعلق علم المعاني، وكذا يقال فيما بعد.

(11) (**قوله: إلى الأول**) أي إلى وضع علم المعاني للأول أي المذكور أوَّلاً حال بيان وضع الفنون الثلاثة، وهو الثاني في قوله: فوضع للثاني إلى آخره.

(12) (**قوله: والثاني مفرد**) أي لكونه علماً.

وللثاني[1] بقوله: وما من **التعقيد** البيت.

فقوله **يقي**: أي يحفظ.

ومن التعقيد: متعلق به.

وانتقي: اختير.

وللثالث بقوله: **وما به**[2] البيت، وما مبتدأ، وبه متعلق بـ«تعرف».

ويدعى: أي يسمى خبر ما.

وقوله: **والسلام**: أي على من اتبع[3] الهدي تكميلٌ.

ولما كان هذا التأليفُ في علم البلاغة وتوابعها انْحَصَرَ مقصودُهُ[4] في ثلاثة فنون، وكثيرٌ من الناس يسمي الجميعَ علمَ البيانِ، وبعضُهُمْ يُسَمِّي الأولَ علمَ المعاني، ويسمي الأخيرين -أي البيانَ والبديعَ- علمَ البيانِ، والثلاثةَ علم البديع.

أما تسميةُ الأول بالمعاني: فلتعلقه بالمعنى؛ لأن به الاحتراز عن الخطأ في المعنى.

وتسمية الثاني بالبيان: (فلتعلقه)[5] بإيراد المعنى الواحدِ بطرقٍ مختلفةٍ لأجل بيان المعنى وإيضاحه.

وأما تسمية الثالث بالبديع: فلبحثه عن المحسنات، ولا شك في بداعتها و(ظرافتها)[6].

وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان: فلأن البيان هو المنطقُ الفصيحُ المعربُ عما في الضمير، ولا شك في تعلق الثلاثة به تصحيحاً وتحسيناً.

وأما تسمية الفنين الأخيرين بالبيان: فلتغليبُ حالِ الفن الثاني على الثالث،

---

(1) (**قوله: وللثاني**) وهو ما يحترز به عن التعقيد المعنوي على ما فيه أي إلى وضع علم البيان له، وكذا يقال فيما بعده.

(2) (**قوله: وبه**) متعلق بـ«تعرف»، وتعرف خبر وجوده، والجملة الاسمية صلة «ما».

(3) (**قوله: أي على من اتبع إلى آخره**) أشار إلى اكتفاء في المصنف.

(4) (**قوله: انحصر مقصوده إلى آخره**) وذلك لأن المسمى بعلم البلاغة، إنما هو الأولان لمزيد اختصاص لهما بهما أفاده السعد أي لمجموعهما؛ إذ الأول لا تعلق له بغيرها، ولما كان المقصود من الثاني بالذات الاحتراز المتقدم بخلاف غيره من العلوم السابقة كان له ما ذكر. وتوابع البلاغة إنما وضع لها علم البديع.

(5) وفي المخطوط: لتعلقه.

(6) وفي المخطوط: غرابتها.

والأول بالمعاني لما تقدم.

وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع: فلأنه لا خفاء في بداعتها وظرافة لطائفها، والله أعلم.

الفن الأول[1] علم المعاني[2]

قَدَّمَهُ على (علم)[3] البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب[4]؛ لأن رعايةَ

(1) وهو علم يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال.

قيل: «يعرف» دون «يعلم»، رعايةً لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات، المعرفة بالجزئيات، كما قال صاحب القانون في تعريف الطب: «الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان». وكما قال الشيخ أبو عمر رحمه الله: «التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم».

وقاتل السكاكي: «علم المعاني: هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره».

وفيه نظر؛ إذا التتبع ليس بعلم، ولا صادق عليه؛ فلا يصح تعريف شيء من العلوم به.

ثم قال: «وأعني بالتراكيب تراكيب البلغاء».

ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغٌ متوقفةٌ على معرفة البلاغة.

وقد عرفها في كتابه بقوله: «البلاغةُ هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها.

فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور، وإن أراد غيرها فلم يبينه على أن قوله «وغيره» مبهم لم يبين مراده به. الإيضاح في علوم البلاغة ص23-24.

(2) «أل» في الفن للعهد الذكري لذكره في ضمن قوله سابقاً: وحافظ تأدية إلى آخره، والإخبار عنه بأنه علم المعاني، وإن كان معلوماً مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما إلى الإخبار لطول العهد، فتجري التراجم على نسق واحد.

فإن قلت: الفن الأول ألفاظ؛ لأنه جزء من الكتاب، هو ألفاظ، وعلم المعاني معان، فكيف صح الحمل؟

قلت: في الكلام حذف مضاف: إما في الأول أي مدلول الفن الأول، أو في الثاني أي دال على علم المعاني، ولك منع أنّ الفنّ الأول من قبيل الألفاظ بأن أجزاء الكتاب دون الفنون لأنفسها من الصبان، بتصرف.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب**) كلمة «من» في الموضعين ابتدائية إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال، والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان، ومتصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب ومتصلاً به.

وملخصه: أن اتصال المعاني بالبيان، ونسبته إليه مثل اتصال المفرد، بل هو منشأ لاتصاله به، ذكره عبد الحكيم.

المطابقة لمقتضى الحال التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيان[1] مع شيء آخر، وهو إيرادُ المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ كالتعبير عن اتصاف زيدٍ بالكرم بـ«زيد كثير الرماد، جبان الكلب، مهزول الفصيل».

قال:

عِلْــمٌ بِــهِ لِمُقْتَــضَى الْحَــالِ يُــرَى ... لَفْــظٌ مُطَابِقــاً وَفِــيهِ ذُكِــرَا[2]
إِسْــنَادُ[3] مُــسْنَدٌ إِلَــيهِ مُــسْنَدُ ... وَمُــتَعَلِّقَاتُ فِعْــلٍ تُــورَدُ
قَــصْرٌ وَإِنْــشَاءٌ وَفَــصْلٌ وَصْــلٌ أَوْ ... إِيجَــازٌ إِطْــنَابٌ مُــسَاوَاةٌ رَوَوْا

---

(1) (قوله: معتبرة في علم البيان) المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة، فإن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه، ولا فائدة له، والشيء الآخر الذي هو إيراد المعنى إلى آخره فائدة لعلم البيان، ومقصود منه، نقله الصبان عن يس.

(2) (قوله: وفيه ذكرا إلى آخره) إشارة إلى الأبواب المذكورة فيه.

(3) (قوله: إسناد) بترك التنوين نائب فاعل «ذكر»، وهو على إسقاط المضاف، أي باب إسناد، وكذا يقال فيما بعد وأراد باب الإسناد الخبري.

وقوله: مسند إليه، ويسمى المبتدأ، أو الفاعل عند النحاة، والمحكوم عليه عند الأصوليين، والموضوع عند أهل الميزان.

وقوله: مسند، ويسمى خبراً أو فعلاً عند النحاة، ومحكوماً به عند الأصوليين، ومحمولاً عند المناطقة.

وقوله: متعلقات فعل كالمفعول به، وفيه، وله، والحال، والتمييز، والمجرور.

وقوله: تورد كمل به البيت، ومع ذلك أشار به إلى أنها فضلات في الجملة زائدة على الركنين.

وقوله: قصر، هو حصر المبتدأ في الخبر، أو العكس.

وقوله: وإنشاء، هو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه كما يأتي، وكقولك: «قم» «لا تقم».

وقوله: فصل وصل، الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل: تركه.

وقوله: أو إيجاز، أي وذكر فيه إيجاز، وهو أن يسقط من الكلام ما اقتضاه الأصل لفائدة.

وقوله: إطناب محذف همزاته، ونقل حركتها إلى تنوين إيجاز، وهو أن يورد في الكلام ما لا يحتاج إليه عرفاً لفائدة.

وقوله: مساواة: هو أن يؤتى بالكلام جارياً على ما يتخاطب به أوساط الناس في محاوراتهم، أعني الذين ليسوا نهاية في البلاغة، ولا أدنى في الفهاهة.

وقوله: رأوا كمل به البيت، أي جعلوا أبواب علم المعاني على هذا العدد، وهذه الثلاثة باب واحد، انتهى، يعقوبي ببعض زيادة.

وقوله: ما اقتضاه الأصل أي أصل المراد، وذلك كالمسند والمسند إليه بحذف حين العلم به لفائدة كإراحة المتضجر.

وقوله: ولا أدنى في الفهاهة، أي ولا أدنى الناس بسبب الفهاهة.

أقول: العلم يطلق على ملكة يُقْتَدَرُ بِهَا على إدراك المسائل[1].

ويطلق على نفس الإدراك.

ويطلق على نفس المسائل.

والأنسب بما هنا[2] المعنى الثالث.

فقوله: **علمٌ** إلى قوله: **مطابقاً** تعريف لعلم المعاني.

وقوله: **يُرَى**: أي يُعْلَمُ.

وبه: يتعلق به.

ولفظٌ: نائب فاعل يرى، وهو المفعول الأول.

ومطابقاً: مفعولٌ ثانٍ، وهنا مضاف محذوف[3]، أي هو أحوال، أي علم يعلم به

---

(1) (**قوله: على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل**) أي الملكة الحاصلة من إدراك القواعد مرة بعد أخرى، أعني ملكة استحضارها متى أريد، فهي تابعة للإدراك في الحصول، ووسيلة إليه في البقاء. فمراد الشارح بالاقتدار الدائم، ومحل الإطلاق إذا كانت ملكة إدراك عن دليل، وإن أطلقوا.

وقوله: ويطلق على نفس الإدراك، أي عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليداً لا يقال له: عالم، بل حاكٍ ذكره السيد السند في شرح المفتاح.

وقوله: ويطلق على نفس المسائل، أي إذا علمت عن دليل، وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم الإدراك عن دليل، كما لا يخفى، وكذا التقييد السابق في الملكة، ثم إنه حقق السيد أنه حقيقة في الإدراك وفي الملكة، ومجاز مشهور، أو حقيقة عرفية، أو اصطلاحية في المسائل، وفي كونه حقيقة في الإدراك نظراً؛ لأن المراد به الإدراك عن دليل لا مطلقاً، حتى يكون حقيقة من الصبان عن الأطول.

وقوله: **تخصيص** الاسم أي اسم المسائل، والملكة الذي هو العلم.

(2) (**قوله: والأنسب ههنا إلى آخره**) لما في إرادة الإدراك من التهافت الواضح لصيرورة المعنى عليه إدراك يدرك به، ولما يرد على إرادة الملكة، مما ذكره الصبان فانظره.

(3) (**قوله: وهنا مضاف محذوف إلى آخره**) إن قلت: يلزم عليه أمور:

الأول: إعراب مطابقاً حالاً بعد أن كان مفعولاً ثانياً، فقد تغير إعراب المتن.

الثاني: كونه حالاً من نكرة بلا مسوغ.

الثالث: دخول ما لا مطابقة به من الأحوال كالإعلال والإدغام؟

قلت: أما الأول: فلا يضر؛ إذ لا يلزم عليه تغيير الحركات.

وأما الثاني: فلضرورة.

وأما الثالث: فقد دفعه الشارح بقوله: ومقصوده إلى آخره؛ إذ قد أفاد أن بعد قوله؛ مطابقاً ظرف مقدر أي مطابقاً بها، وحينئذ تخرج الأحوال الموردة هذا، ولك أن تقول: إن ناصب المفعولين مسلط في الحقيقة على مصدر الثاني مضافاً إلى الأول، فالمعنى هنا علم يعلم به مطابقة اللفظ، وهذا المضاف، أعني أحوال مقدر بعد ملاحظة ما في الحقيقة قبل مطابقة، والإضافة من إضافة =

أحوالُ اللفظِ التي بها يطابق مقتضى الحال، ومقصوده: إنه علم يعلم به[1] أحوال اللفظ[2] (التي بها يطابق مقتضى الحال)[3].

فعلم: جنس.

ويعلم به أحوال اللفظ: مخرج لما يعلم به أحوال غير اللفظ (مثاله)[4] كالحساب، فإن به يعلم أحوال العدد جمعاً وتفريقاً.

وقوله: التي بها يطابق مقتضى الحال، أي من حيث[5] إن اللفظ يطابق بها لا من حيث ذاتها[6]، كالتقديم[7] والتأخير والتعريف والتنكير مخرج[8] للأحوال التي ليست

=

السبب إلى المسبب، والنفس إلى هذا أميل، وإن كان خلاف المعهود من التقدير بلا تحويل؛ لأنه يؤول إلى جزالة المعنى مع كونه لا يرد عليه شيء مما ورد على الأول بخلاف الأول، فإنه يؤدي إلى الركاكة مع ما علمته مما يرد عليه، ولو قال:

علم به يعرف حال اللفظ به ... طباق حال فيه حقق انتبه

لأني بالتعريف مع السلامة من هذا التكلف.

وقولنا: طباق حال على حذف مضاف، أي مقتضى حال.

وقولنا: فيه إلى آخره جملة مستأنفة، والضمير يعود إلى علم، هذا ما ظهر لي وتأمل منصفاً.

(1) (**قوله: إنه علم يعلم به**) أي مسائل يستنبط منها إدراكات جزئية، هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة، بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بالمسائل، أفاده السعد. ثم إنه ليس المراد بعلم هذه الأحوال بهذا العلم تصورها به، وأنه كالتعريف لها، بل المراد التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، أي التصديق بأن هذا التأكيد الجزئي مثلاً الذي في قولك: «إن زيداً قائم به» طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال، وهكذا قاله الصبان، وسيأتي الإشارة من الشارح إلى هذا في حل ألفاظ التعريف.

(2) (**قوله: أحوال اللفظ**) أي الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغيرها، قاله السعد.

(3) وفي المخطوط: أي يتعلق جميع العلوم.

(4) ساقطة في المطبوع.

(5) (**قوله: أي من حيث إلى آخره**) متعلق بـ«يعلم» بعد ملاحظة نائب الفاعل وصفته تأمل.

(6) (**قوله: لا من حيث ذاتها**) أي فيكون عبارة عما يتصور به معنى التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف؛ إذ هذا ظاهر الفساد.

(7) (**قوله: كالتقديم إلى آخره**) تمثيل للأحوال التي بها المطابقة المذكورة.

(8) (**قوله: مخرج**) خبر قوله، وقوله بهذه الصفة أي المطابقة بها لمقتضى الحال.

بهذه الصفة كالرفع[1] والنصب ولعلم البيان[2]؛ لأن البحث فيه عن أحوال اللفظ لا من الحيثية المذكورة[3].

وكذلك المحسنات البديعية كالتجنيس ونحوه[4] مما يعتبر[5] بعد رعاية المطابقة.

والتحقيق في مقتضى الحال: أنه ذو الأحوال[6].

وقوله: **وفيه ذكر** إلى آخره أشار به إلى أن هذا العلم بجملته **مُنْحَصِرٌ في ثمانية أبواب** انحصارَ الكلِّ في أجزائه.

ووجه الانحصار: أن الكلام إما خبر أو إنشاء[7].

الأول: لا بد له[8] من إسناد، ومسند إليه، ومسند، فهذه ثلاثةُ أبواب.

---

(1) (**قوله: كالرفع إلى آخره**) أي والإعلال والإدغام وشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد على وفق الوضع من حيث إنه لا بد منه إلى آخره، فلا يرد بعض هذه الأحوال، لا يتوقف عليه أصل المعنى كالإدغام، ولا أن بعضها يتوقف عليه ما ذكر مع أنه يبحث عنه في علم المعاني كأحوال اسم الإشارة، فإنه قد يقتضي الحال إشارة البعيد مثلاً لغفلة المشار إليه، أفاده السعد والصبان.

(2) (**قوله: ولعلم البيان**) أي بالحيثية المذكورة في الشارح كما يدل عليه التعليل بعد، فهو تعليل للخروج بواسطتها.

(3) (**قوله: لا من الحيثية المذكورة**) بل من حيث ما يقبل ولا مالا يقبل، ومن حيث تحقيق تفاصيلها، وشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوي، وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعاني، نقله الصبان عن اليعقوبي.

ومراده بأصول المجاز: حقائق المجازات فيما يظهر، فـ«أل» في المجاز للجنس.

(4) (**قوله: كالتجنيس ونحوه**) المناسب حذف «ونحوه» أو إبدال الكاف بـ«من».

(5) (**قوله: مما يعتبر إلى آخره**) بيان للنحو مفيد لعلة الخروج.

(6) (**قوله: ذو الأحوال**) أي الكلام الكلي ذو الأحوال الكلية لا نفس الأحوال من التعريف والتنكير وغير ذلك.

(7) (**قوله: إما خبر وإما إنشاء**)؛ لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين، وهي تعلق المسند بالمسند إليه بحيث يصح السكوت على هذا التعلق سواء كان تعلقاً على جهة الإيجاب، أو السلب، أو غيرهما مما في الإنشائيات كالطلب في «اضرب يا زيد عمراً»، فإن المسند فيه تعلق بزيد على وجه طلبه منه، فإن كان لنسبة الكلام ما يطابقها في الخراج من نسبة بين الطرفين ثبوتية أو سلبية بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين، أو لا يطابقها بأن يكونا مختلفين فخبر، وإن لم يكن ما ذكر فإنشاء.

(8) (**قوله: الأول لا بد له إلى آخره**) إنما خص الأول وإن كان الإنشاء كذلك؛ لأن القوم بحثوا عن المسند والمسند إليه الخبريين، وكذا عن متعلقات الفعل والقصر، وتركوا الإنشائيات على المقايسة، ولذا قدموا هذه الأبواب على الإنشاء، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الخبر أكثر، ومزاياه أوفر =

والمسند: قد يكون له متعلقاتٌ إذا كان[1] فعلاً، أو (ما)[2] في معناه، وهو البابُ الرابعُ.

وكلٌّ من التعلق والإسناد[3] قد يكون بقصر، وقد لا يكون، وهو الباب الخامس.

والثاني هو البابُ السادسُ.

والجملةُ إن قرنت بأخرى فالثانية: إما معطوفة على الأولى أو لا، (وهما)[4] الفصل والوصل، وهو الباب السابع.

والكلام البليغ إما ناقص عن (أصل)[5] المراد، أو زائد، أو مساو.

والأول: الإيجاز.

والثاني: الإطناب.

والثالث: المساواة، وهو الباب الثامن.

وأما وجه إفراد كل واحد من هذه بباب: ففي المطول على الأصل[6]:

على أن بعض المحققين أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بنقل كما في «بعت»، أو حذف كما في «ضرب»، فإن أصله «تضرب»، أو بزيادة كما في «لتضرب» أو «لا تضرب» إلى غير ذلك، صبان عن الأطول.

(1) **(قوله: والمسند قد يكون له متعالقات إذا كان إلى آخره)** كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك، وكلامه مبني على الغالب؛ إذ المسند إليه كذلك نحو: «الضارب زيداً جاءني»، وفي عبارته حذف، أي قد يكون له ذلك، وقد لا يكون كما إذا كان جامداً، نحو: «يد أخوك»، وإنما يكون كذلك إذا كان فعلاً إلى آخره، فلا يرد أن ما ذكر لا يختص بالمسند، وأنه لا موقع لـ«قد»؛ لأنه إذا كان فعلاً إلى آخره لا بد له من المتعلقات، صبان.

(2) ساقطة في المطبوع.

(3) **(قوله: والإسناد)** أي بين المسند والمسند إليه.

وقوله: والتعلق أي بين المسند والفضلات المشار إليه بقوله: قد يكون له متعلقات.

وقوله: بقصر الباء للملابسة، أي قد يكون ملابساً لقصر كما في «ما قام إلا زيد» و«ما ضرب زيد إلا عمراً»، وقد لا يكون كـ«قام زيد» و«ضرب عمرو»، وأفاد الشارح كما في عبد الحكيم أنه ليس مختصّاً بشيء مما ذكر حتى يذكر في بابه، فناسب إفراده بباب.

(4) وفي المخطوط: هما.

(5) وفي المخطوط: الأصل.

(6) **(قوله: ففي المطوّل على الأصل)** قال: اللفظ: إما جملة أو مفرد، فأحوال الجملة هي الباب الأول.

والمفرد: إما عمدة أو فضلة، والعمدة: إما مسند إليه، أو مسند، فجعل أحوال هذه الثلاثة أبواباً

الكلام[1]:

إما خبر: وهو ما احتمل[2] الصدقَ والْكَذِبَ لذاته كـ«زيد قائم».

وإما إنشاء، وهو بخلافه كـ«اعلم» و«اعمل»، ولا ثالث لهما خلافاً لبعض النحاة القائل بأن الطلب قسم ثالث لدخوله[3] في الإنشاء.

قال:

=

ثلاثة تمييزاً بين الفضلة والعمدة المسند إليه أو المسند، ثم لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد غموض، وكثرة أبحاث، وتعدد طرق، وهو القصر أفرد باباً خامساً، وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف، ويهتم به زيادة اهتمام، وهو الفصل والوصل، فجعل باباً سادساً، ولكون كل من هذه وما قبله من الأحوال لم يقل أحوال القصر، وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الأحوال ما لا يخص مفرداً، ولا جملة، بل يجري فيهما، وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل باباً سابعاً، وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء، ولما كان ههنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء باباً ثامناً، فانحصر في ثمانية أبواب، انتهى بحذف وبعض تصرف.

وقوله: وتعدد طرق أي أمور يؤدي بها كأنما وما وإلا، والعطف بلا بعد الإثبات، وبـ«بل» بعد النفي.

(1) **(قوله: الكلام إلى آخره)** ذكره ثانياً ليرتب عليه قوله: ولا ثالث لهما وللدخول على الترجمة فيما يظهر. وفي نسخة: والكلام، والواو للاستئناف.

(2) **(قوله: وهو ما احتمل إلى آخره)** «ما» واقعة على مركب، فهو جنس يدخل فيه الإنشاء والمركبات غير المفيدة.

ويخرج عنه المفردات، ولا يعترض بلفظ «نعم» ولفظ «لا»، فإن كلًّا منهما ليس بقضية عند المحققين، وإنما القضية مقدرة بعدهما دل عليها كلام السائل.

وقوله: احتمل الصدق والكذب مخرج للمركبات الغير المفيدة، نحو: «إن قام زيد».

وقوله: لذاته أي بالنظر لذاته مخرج للإنشاء كالأوامر والنواهي والاستفهام والتمني، فإنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً لذاتها، وإن احتملت شيئاً منهما، فبدلالة الالتزام، وتقييد الاحتمال المذكور بالذات يدخل ما قطع بصدقه لكونه ضرورياً أو بالنظر لقائله، وما قطع بكذبه لكونه ضروري الكذب أو بالنظر لقائله، فإن موجب الصدق أو الكذب في هذه إنما هو أمر خارجي لا حقيقة الخبر، انتهى من مختصر السنوسي بزيادة.

(3) **(قوله: لدخول إلى آخره)** تعليل لقوله: «خلافاً».

الباب الأول أحوال الإسناد[1] الخبري

أقول: الإسنادُ: ضم[2] كلمة أو ما يُجْرَي مُجْرَاها إلى أخرى بحيث يفيد الحكمَ[3]

(1) (قوله: **أحوال الإسناد**) أي الأمور العارضة له، وهي أربعة: التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلي.

وقوله: الخبري ليس بقيد، بل الإنشائي أيضاً يجري فيه الأحوال الآتية، وإنما خص الخبري؛ لأن وقوعها فيه أكثر.

مثال التوكيد في الإنشاء: «اضربن زيداً»، وتركه «اضرب زيداً».

ومثال الحقيقة العقلية فيه: «قم يا زيد».

والمجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿ يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا ﴾ (غافر: 36)، فإن هامان ليس هو الباني حقيقة، صبان.

(2) (قوله: **ضم**) أي أثر ضم، أو لازم ضم الأثر هو النسبة، وكذلك اللازم.

وقوله: إلى أخرى أي أو ما يجري مجراها، والأنسب أن يراد بالكلمة الأولى وما جرى مجراها المسند، وبالثانية كذلك المسند إليه.

والحاصل: أن الصور أربعة: لأنه إما أن يكون المسند إليه والمسند مفردين، نحو: «زيد قائم»، أو جملتين، نحو: «زيد قائم»، يجب توكيده إذا ألقى إلى المنكر، أو المسند إليه مفرد والمسند جملة، نحو: «زيد ضرب عمراً»، أو بالعكس نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، انتهى من الصبان.

(3) (قوله: **بحيث يفيد الحكم**) المراد الإفادة بحسب الوضع، فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالاً؛ إذ لم توضع لإفادة الحكم، انتهى صبان.

وقوله: فلا يشكل بالصلة إلى آخره، أي من حيث وجود الضم المذكور في الثلاثة مع عدم الإسناد فيها؛ لأن الصلة مع الموصول وجملة الصفة والجملة الحالية في حكم الكلمة.

وقوله: إذا لم توضع إلى آخره، بل الأولى: لتعيين الموصول، والثانية: لتخصيص الموصوف، والثالثة: لوصف صاحب الحال بمضمونها، قال الفنري.

والمراد بالحكم: المعنى اللغوي المصدري لا الاصطلاحي المفسر بالإسناد حتى يتوهم الدور. ثم الظاهر أن التعريف مبني على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص، هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب، فالخبر عندهم منحصر في الحملي، انتهى.

وقوله: مبني إلى آخره؛ إذ الضم المذكور لا يكون إلا في الحملية، فيلزم ترجيع الشرطية إليها بأن تجعل خبرية، هي الجزاء إلى آخره.

بأن مفهومَ إحداهما ثابتٌ لمفهوم الأُخْرَى، أو مَنْفِيٌّ (عنها[1])[2].

فقولنا: أو ما يجري مجراها لإدخال نحو: «زيد[3] قام أبوه».

وبحيث يفيد الحكمَ إلى آخره: لإخراج الإسناد الإنشائي[4].

والمراد بالمفهوم: ما يُفْهَمُ[5] من الكلمة، فلا يرد أن المعتبر من جانب الموضوع الذات، ومن جانب المحمول المفهوم؛ لأن الذات[6] أيضاً مِمَّا يفهم من اللفظ.

وقدم بحث الخبر على بحث الإنشاء لِعِظَمِ شأنه[7]، ولتفرع[8] الإنشاء عليه في نحو: «زيد في الدار» و«أزيد فيها؟».

(1) (قوله: أو منفي عنها) أي منتف؛ لأن المحكوم به هو الثبوت والانتفاء، صبان عن يس.

(2) وفي المخطوط: عنه.

(3) (قوله: نحو زيد إلى آخره) أي من كل تركيب أقيم فيه غير المفرد، ومنه المركبات التقييدية، والإضافية مقام المفرد.

(4) (قوله: لإخراج الإسناد الإنشائي) أي لعدم إفادته ما ذكر، وإنما يفيد ربط المسند بالمسند إليه على وجه طلبه منه، أو الاستفهام عن صدوره منه مثلاً.

(5) (قوله: ما يفهم إلى آخره) أي لا خصوص ما قابل الذات، وهو الحقيقة.

(6) (قوله: الذات) وهي الماصدق، أي فكان المناسب أن يقال: لماصدق الأخرى.

وحاصل الإيراد: أنه ليس المفهوم معتبراً من جانب الموضوع، بل المعتبر من جانبه الماصدق، فلا يصح أن يعتبر الثبوت للمفهوم، بل لماصدق.

وحاصل الجواب: أنا لمراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ، أي مدلوله لا مقابل الذات الذي هو الحقيقة، حتى يرد ما ذكره الشارح من أن المعتبر من جانب الموضوع الذات، هو في غير القضية الطبيعية، وهي ما حكم فيها على الطبيعة والحقيقة كقولك: الحيوان جنس كما يستفاد من عبد الحكيم، فإن المعتبر من جانب الموضوع فيها المفهوم لا الذات والإيراد، إنما يتأتى في غيرها، فما يفهم من الكلمة يعم المفهوم والذات، وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله: لأن الذات إلى آخره.

(قوله: لأن الذات إلى آخره) علة لقوله: «فلا يرد».

(7) (قوله: لعظم شأنه)؛ لأن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه.

(8) (قوله: ولتفرع إلى آخره) أي فهو أصل له بالنسبة إلى هذا المثال ونحوه، والأصل مقدم، بل هو أصل لكل تركيب إنشائي عند بعض المحققين، كما مر بيانه.

وقدّم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخير النسبة[1] عن الطرفين؛ لأن البحث إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوفِ[2] بكونه مسنداً إليه أو مسنداً، وهذا الوصف[3] إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد، والمتقدم[4] على النسبة ذاتُ الطرفين، ولا بحث لهم عنها.

والخبريُّ نسبة للخبر.

وتقدم أنه ما احتمل الصدق والكذب.

وفي حدّ الصدق والكذب أقوالٌ أربعة:

الأول: وهو أصحها، أن الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع[5]، والكذب عدم مطابقته له، لو كان الاعتقاد بخلاف ذلك في الحالين[6].

---

(1) (**قوله: مع تأخر النسبة**) فيه إشارة إلى أن المراد بالإسناد النسبة، فأظهر في محل الإضمار لهذه الإشارة، صبان.

(2) (**قوله: الموصوف إلى آخره**) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالإسناد، صبان.

(3) (**قوله: وهذا الوصف**) أي كونه مسنداً إليه أو مسنداً.

(4) (**قوله: والمتقدم إلى آخره**) استئناف بياني في جواب سؤال، هو إذا كان كل منهما متأخراً لتأخر الوصف، فَلِمَ حكموا بالتقدم؟

وقوله: ولا بحث لهم عنها، أي فلا تعتبر موجبة لتقديم الكلام على أحوالهما.

(5) (**قوله: مطابقة حكم الخبر للواقع**) إنما زاد لفظ «حكم»؛ لأن الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ، وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة، انتهى ع س انتهى سم.

والمراد بحكمه: النسبة الحكمية أي الكلامية المفهومة من الكلام.

وبالواقع: الخارج أي النسبة الخارجة الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام، وليس المراد بالواقع هنا: نفس الأمر، انتهى، صبان.

وقوله: حينئذ أي حين إذ جعل قسماً من الكلام.

وقوله: وليس المراد إلى آخره؛ لأن نفس الأمر هو الخارج عما يفهم من الكلام الشامل للنسبة الخارجية وغيرها، كما أفاده هو في محل آخر، فلا يناسب جعله مطابَقاً بفتح الباء، ثم المراد مطابقة حكمه الذي تضمنه المعنى المراد، لا خصوص المعنى الوضعي، فلا يرد المبالغة التي قصد منها معنى الكثرة كجئتك ألف ألف مرة. وأما التي قصد منها ظاهر الكلام، فهي كذب محض.

(6) (**قوله: في الحالين**) أي حال المطابقة التي هي الصدق، وحال عدمها الذي هو الكذب.

الثانــي: وهــو للــنظام[1]، أن الــصدق المطابقــةُ[2] لاعــتقاد الْمُخْبِــرِ ولــو خطــأ[3]، والكــذب عــدم مطابقــته[4] (للاعــتقاد)[5] ولــو صــواباً، ومــا لا اعــتقاد

(1) (**قوله: للنظام**) هو من المعتزلة، وهو مذهب سخيف جدّاً لما أشار إليه السكاكي من أن تصديق اليهودي، إذا قال: الإسلام حق، وتكذيبه إذا قال: الإسلام باطل يناديان عليه بالفساد والبطلان، انتهى، صبان. وإنما قدمه الشارح على مذهب الجاحظ لكمال اتصافه المذهب الأول حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب.

قال الزركلي في الأعلام 43/1: النظام (231 هـ = 845 م) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، أبو إسحاق النظام: من أئمة المعتزلة، قال الجاحظ: «الأوائل يقولون في كل ألف سنة رجل لا نظير له، فإن صح ذلك فأبو إسحاق من أولئك». تبحر في علوم الفلسفة واطلع على أكثر ما كتبه رجالها من طبيعيين وإلهيين، وانفرد بآراء خاصة، تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت «النظامية» نسبة إليه. وبين هذه الفرقة وغيرها مناقشات طويلة. وقد ألفت كتب خاصة للرد على النظام وفيها تكفير له وتضليل. أما شهرته بالنظام فأشياعه يقولون: إنها من إجادته نظم الكلام، وخصومه يقولون: إنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة. وفي كتاب «الفرق بين الفرق» أن النظام عاشر في زمان شبابه قوماً من الثنوية وقوماً من السمنية وخالط ملاحدة الفلاسفة، وأخذ عن الجميع. وفي شرح الرسالة الزيدونية أن النظام لم يخل من سقطات عدت عليه لكثرة إصابته. وفي «لسان الميزان» أنه «متهم بالزندقة وكان شاعراً أديباً بليغاً». وذكروا أن له كتبا كثيرة في الفلسفة والاعتزال. ولمحمد عبد الهادي أبي ريدة كتاب «إبراهيم بن سيار النظام».

(2) (**قوله: المطابقة إلى آخره**) أي مطابقة الحكم الخبر للاعتقاد، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم، أو الراجح، فيشمل الظن.

(3) (**قوله: ولو خطأ**) أي ولو كان الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع، وإذا كان صواباً، فبطريق الأولى لتحقق المطابقتين، انتهى مطول وعبد الحكيم.

قال الصبان: قال الحفيد على المطول: اختار المحقق الرضى أن الواو في مثل هذا الموضع اعتراضية، وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام، أو يذكر آخره مستأنفة لفظاً متعلقة به معنى، ثم نقل أن لو في مثل هذا الموضع لا تكون لانتفاء شيء لانتفاء غيره ولا للمضي، وكذا إن لا لقصد التعليق ولا للاستقبال، فالمعنى فيهما ثبوت الحكم البتة.

وقوله: ما يتوسط أثناء الكلام نحو «زيد»، وإن كثر ماله بخيل.

وقوله: أو يذكر آخره نحو «زيد بخيل» ولو كثر مال.

وقوله: بالاعتراضية أي المنسوبة إليها الواو.

(4) (**قوله: عدم مطابقته**) أي مطابقة حكم الخبر.

وقوله: ولو صواباً أي ولو كان حكم الخبر صواباً أي مطابقاً للواقع، فقول القائل: السماء تحتنا معتقداً ذلك صدق.

وقوله: السماء فوقنا غير معتقد كذب، قاله السعد، ثم قول الشارح: ولو صواباً مثله للسيوطي، وما قررناه به هو المتعين لصحته، وإن تبادر من كلامهما ما لا يصح من رجوعه للاعتقاد مع أن الاعتقاد إنما يناسبه، ولو خطأ كما لغيرهما، تأمل.

(5) وفي المخطوط: لاعتقاده.

معه[1] على هذا القول داخل في الكذب لا واسطة.

الثالث: وهو للجاحظ[2] أن الصدق المطابقة[3] للخارج مع اعتقاد[4] الْمُخْبِرِ

---

(1) **(قوله: وما لا اعتقاد معه إلى آخره)** وذلك لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد، قاله السعد.

وقوله: صدق عدم إلى آخره؛ لأن عدم مطابقة الاعتقاد يصدق بوجوده غير مطابق له الخبر ويفقده.

وقوله: مطابقة الاعتقاد من إضافة المصدر لمفعوله.

(2) **(قوله: للجاحظ)** هو أبو مسلم، ويقال: هو أبو عثمان عمرو بن يحيى الأصفهاني، أحد شيوخ المعتزلة، وتلميذ النظام، ولقب بالجاحظ؛ لأن عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته، أو عظمت.

قال الزركلي في الأعلام 74/5: الجاحظ (163 - 255 هـ = 780 - 869 م) عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ: كبير أئمة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظية من المعتزلة. مولده ووفاته في البصرة. فلج في آخر عمره. وكان مشوه الخلقة. ومات والكتاب على صدره. قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه. له تصانيف كثيرة، منها: الحيوان، والبيان والتبيين وسحر البيان والتاج ويسمى أخلاق الملوك، والبخلاء والمحاسن والأضداد والتبصر بالتجارة رسالة نشرت في مجلة المجمع العلمي العربي، ومجموع رسائل اشتمل على أربع، هي: المعاد والمعاش، وكتمان السر وحفظ اللسان، والجد والهزل، والحسد والعداوة. وله ذم القواد رسالة صغيرة، وتنبيه الملوك في 440 ورقة، والدلائل والاعتبار على الخلق والتدبير وفضائل الأتراك والعرافة والفراسة والربيع والخريف والحنين إلى الأوطان رسالة. والنبي والمتنبي ومسائل القرآن والعبر والاعتبار في النظر في معرفة الصانع وإبطال مقالة أهل الطبائع وفضيلة المعتزلة وصياغة الكلام والأصنام وكتاب المعلمين والجواري والنساء والبلدان وجمهرة الملوك والفرق في اللغة في تذكرة النوادر، والبرصان والعرجان والعميان والحولان والقول في البغال وكتاب المغنين والاستبداد والمشاورة في الحرب. ولابي حيان التوحيدي كتاب في أخباره سماه تقريظ الجاحظ اطلع عليه ياقوت. وجمع محمد جبار المعيبد العراقي، ما ظفر به متفرقاً من شعره، في رسالة 13 صفحة، كما في أخبار التراث 76 صفحة 5. ولشفيق جبري الجاحظ معلم العقل والأدب ولحسن السندوبي أدب الجاحظ ولفؤاد أفرام البستاني الجاحظ ومثله لحنا الفاخوري.

(3) **(قوله: المطابقة)** أي مطابقة نسبة الخبر المفهومة منه.

وقوله: للخارج أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الأمر، وهي المراد بالواقع فيما بعد.

(4) **(قوله: مع اعتقاد)** حال من المطابقة، وهو قيد.

وقوله: المطابقة قيد آخر، فخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلاً كخبر الشاك، وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها، وهاتان الصورتان من صور الواسطة، فالصدق صورة واحدة، وهي =

المطابقة، والكذب عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها، وما عدا ذلك ليس (بصدق ولا كذب)[1] أي واسطة بينهما.

وهو أربع صور:

1-المطابق ولا اعتقاد لشيء[2].

2-والمطابق مع اعتقاد عدم المطابقة.

3-وغيرُ المطابق مع اعتقاد المطابقة.

4-وغيره ولا اعتقادَ.

=

المطابقة مع اعتقادها.

وقوله: صورة واحدة أي من صور المطابقة.

(قوله: مع اعتقاد) حال من عدم، وهو قيد.

وقوله: عدمها قيد آخر.

فخرج بالأول عدم المطابقة لا مع اعتقاد أصلاً، وبالثاني عدم المطابقة مع اعتقادها، وهاتان الصورتان تمام الأربعة بعد الآتية التي هي صور الواسطة، والكذب صورة من صور عدم المطابقة، وهو عدمها مع اعتقاد العدم، فكل من المطابقة وعدمها صوره ثلاث، والمجموع ست: أربعة منها واسطة. ثم إن الشارح اعتبر في تفسير الصدق مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة، وفي تفسير الكذب مع عدمها اعتقاد عدم المطابقة تبعاً للسعد التابع للإيضاح. قال السعد بعد: فكل من الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أخص منه بالتفسيرين السابقين؛ لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً، وفي الكذب عدم مطابقتها جميعاً. ثم أفاد أنه لا منافاة بين التفسير السابق وبين ما قاله بعد؛ لأن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد. ووجه اللزوم كما نقله الصبان عن الأطول: أنه إذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة يعتقد الخبر، فقد طابق خبره اعتقاده، وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده، وبما ذكرناه لك هنا من اللزوم وتوجيهه يتضح لك وجود اعتبارين على مذهب الراغب في الصورة الثانية والثالثة من صور الواسطة، هذا ولو اعتبر الشارح في الصدق مطابقة الاعتقاد، وفي الكذب عدمها، وجرى على هذا الاعتبار فيما بعد لاتضح المقصود غاية الاتضاح، وأراح من هذا التعب واستراح.

(1) وفي المخطوط: ليس صدقاً ولا كذباً.

(2) **(قوله: لشيء)** أي من مطابقة أو عدمها كما يدل عليه ما بعد.

القول الرابع: للراغب[1]، وهو مثلُ[2] قول الجاحظ غير أنه[3] وصف الأربع صور[4] بالصدق والكذب باعتبارين.

فالصدق باعتبار المطابقة للخارج أو للاعتقاد، والكذب (من حيث)[5] انتفاء المطابقة للخارج أو للاعتقاد.

واستدل النظام بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾[6]، أي في قولهم:

---

(1) الراغب الأصفهاني (502 هـ = 1108 م) الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء. من أهل (أصبهان) سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. من كتبه: محاضرات الأدباء، والذريعة إلى مكارم الشريعة والأخلاق ويسمى أخلاق الراغب وجامع التفاسير كبير، طبعت مقدمته، أخذ عنه البيضاوي في تفسيره، والمفردات في غريب القرآن وحل متشابهات القرآن وتفصيل النشأتين في الحكمة وعلم النفس، وتحقيق البيان في اللغة والحكمة، وكتاب في الاعتقاد وأفانين البلاغة. الأعلام 255/2.

(2) (**قوله: وهو مثل إلى آخره**) أي في أن كلًّا من الصدق والكذب مجموع الأمرين.

(3) (**قوله: غير أنه اعتبر إلى آخره**) أفاد به أنه إنما يوافق الجاحظ في صدق تام وكذب تام.

وأما غير التام: فهو أحد الأمرين المذكورين في تفسيري الجاحظ، فالصدق في مطابقة الواقع أو الاعتقاد، والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد.

(4) (**قوله: الأربع صور**) المناسب: أربع الصور، أو الأربع الصور؛ لأن العدد المضاف إذا عرف تدخل «أل» على جزئه الأخير عند البصريين، وعلى الجزئين عند الكوفيين لا على الأول فقط، كما صنع. ثم ما ذكره لا يظهر في الصورة الرابعة، وهي غير المطابق، ولا اعتقاد بشيء؛ إذ قد انعدم فيها مطابقة الواقع والاعتقاد، فلا يتأتى فيها صدق أصلاً، فلعل مراده يوصف الأربع بما ذكر وصف ما فيه إحدى المطابقتين عنها، ثم إنه قد مرّ لك ما يظهر منه وجود الاعتبارين في الصورة الثانية والثالثة.

ووجهه في الأولى: أن عدم اعتقاد شيء أصلاً من مصدوق عدم مطابقة الاعتقاد كما مر قريباً، فقد وجد فيها عدم مطابقة الاعتقاد كما وجدت المطابقة للخارج، ثم بعد كتبي هذا رأيت في حاشية البناني على جمع الجوامع أن كلًّا من الأولى والرابعة واسطة عند الراغب، لا يوصفان بصدق ولا كذب، وحينئذ فما ذكره الشارح مع عدم ظهوره في الرابعة غير مناسب في الأولى لصدقه عليها مع خروجها، فكان عليه أن يذكر أن الصدق والكذب التامين في صورتين، وكذا غير التامين، وأن الواسطة اثنتان، هذا تحقيق المقام.

(5) وفي المخطوط: باعتبار.

(6) المنافقون: 1.

﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾[1] لعدم مطابقته لاعتقادهم[2].

وردّ استدلاله بأن المراد لكاذبون في الشهادة، أي في ادعائهم[3] (مواطأ)[4] القلب للسان لتضمن[5] قولهم: إنك إلى آخره شهادتنا من صميم القلب[6]، وهذا كذب.

واستدل الجاحظ بقوله تعالى: ﴿ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴾[7]؛ لأن الإخبار حال الجنة[8] غير الكذب؛ لأنه قسيمه[9]، وغير الصدق؛ لأنهم يعتقدون عدم صدقه، فثبتت الواسطةُ[10].

---

(1) المنافقون: 1.

(2) (قوله: لعدم مطابقته لاعتقادهم) أي فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد، وإذا كان الخبر قد جعل كذباً لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع، فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معاً؛ لأنه بالكذب أجدر، وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم، فيكون الصدق هو تلك المطابقة، فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع؛ لأنه هو الموجود في الدليل.
وقوله من الخصم هو من عدا الجاحظ لما علمت من تأخره، وكذا الراغب على ما ذكرناه وإلا لما تم الدفع، فلعله متأخر أيضاً.

(3) (قوله: أي في ادعائهم إلى آخره) فسر الشهادة بلازمها؛ لأنه مرجع الكذب دون نفس الشهادة؛ لأنها إنشاء لا توصف بصدق ولا كذب.
وقوله مواطأة القلب: أي موافقة اعتقاد القلب.
وقوله: للسان أي لمنطوقه.

(4) وفي المخطوط: موافقة.

(5) (قوله: لتضامن إلى آخره) تعليل لمحذوف، أي فإنما صح الكذب في الشهادة لتضمن إلى آخره.
وقوله: قولهم: إنك الظاهر قولهم نشهد أنك.

(6) (قوله: من صميم القلب) أي خالصه.

(7) سبأ: 8.

(8) (قوله: لأن الإخبار حال الجنة) أي المذكور في قوله: ﴿ أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ ﴾ (سبأ: 8)، أي أم أخبر حال كونه به جنة، وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية أو اسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك.

(9) (قوله: لأنه قسيمه) أي وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره.

(10) (قوله: فثبتت الواسطة) أي لأنه حيث كان مراد الكفار بالإخبار حال الجنة غير الصدق وغير الكذب، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة وجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم.

وردّ[1] بأن المعنى: أم لم يفتر، فعبر عن عدم الافتراء بالجنة[2] من جهة أن المجنون لا افتراء له؛ لأن الافتراءَ الكذبُ عن عمد، فهذا حصرٌ للخبر الكاذب[3] بزعمهم في نوعيه أي الكذب عن عمد ولا عن عمد.

قال:

الْحُكْمُ بِالسَّلْبِ أَوِ الإِيجَابِ ... إِسْنَادُهُمْ وَقَصْدُ ذِي الْخِطَابِ[4]
إِفَادَةُ السَّامِعِ نَفْسَ الْحُكْمِ ... أَوْ كَوْنَ[5] مُخْبِرٍ بِهِ ذَا عِلْمِ
فَأَوَّلٌ[6] فَائِدَةٌ وَالثَّانِي ... لَازِمُهَا عِنْدَ ذَوِي الأَذْهَانِ

أقول: **إسنادُهم**[7]: أي الخبري بدليل ما في الترجمة معرّف.

والحكم بالسلب أو الإيجاب: تعريفٌ، والمراد الحكمُ[8] بأن النسبة[9] واقعة كـ«زيد قائم»، أو ليست بواقعة كـ«زيد ليس بقائم»، ولا مخالفةَ بين هذا التعريف وما

---

(1) (**قوله: ورد إلى آخره**) حاصله: منع أن المراد بالثاني غير الكذب، ومنه أنه قسيم الكذب. وبيانه: أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب.
وقوله: أنه قسيمه: إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع، بل هو قسيم الكذب العمد خاصة، وإن أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فمسلم، ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب؛ إذ لا يلزم من كون الشيء قسيماً للأخص أن يكون قسيماً للأعم.

(2) (**قوله: فعبر عن عدم إلى آخره**) أي على طريق الكناية؛ إذ يلزم الجنة عدم الافتراء، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: من جهة إلى آخره.

(3) (**قوله: للخبر الكاذب**) أي المطلق.

(4) (**قوله: وقصد ذي الخطاب**) مبتدأ خبره: إفادة، والجملة مستأنفة بعد تمام التعريف.

(5) (**قوله: أو كونَ**) بالنصب عطف على نفس، ومخبِر بكسر الباء، وهذا إظهار في محل الإضمار؛ لأنه ذو الخطاب كما سيذكره الشارح، أو مانعة خلو تجوز الجمع كما إذا سأل واحد عن أمر بمحضر جماعة، فبادر كل واحد منهم إلى الجواب ليفيد الحكم، وأنه عالم بعد نقله الصبان عن الأطول.
وقوله: بمحضر جماعة خص الجماعة؛ لأن إجابة كل واحد منهم دليل إرادتهم إفادة علمهم أيضاً، وإلا لاستغنوا بإجابة واحدة منهم لكفايتها في إفادة الحكم.

(6) (**قوله: فأول**) مبتدأ، والمسوغ وقوعه في معرض التقسيم.

(7) (**قوله: إسنادهم**) مبتدأ، خبره: معرف.

(8) (**قوله: والمراد بالحكم إلى آخره**) يظهر من هذا أن التعريف للإسناد بالمعنى المصدري بخلاف التعريف المتقدم.

(9) (**قوله: بأن النسبة**) أي ثبوت المحمول للموضوع.

تقدم لمراعاة المعنى[1] هنا، واللفظ هناك؛ لأن الخبر يكون معقولاً (و)[2] ملفوظاً[3]، فالتعريفان بالاعتبارين.

وقوله: **وقصد** إلى آخر (البيت)[4] الثاني المرادُ بذي الخطاب: **الْمُخْبِر** أي الذي هو بصدد[5] الإخبار والإعلام[6] لا كل مُخْبِرٍ[7]؛ إذ قد كون مقصود الْمُخْبِرِ إظهارَ الضعف[8]، نحو: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي ﴾[9]، أو التحزن والتحسر نحو: ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ [10]﴾[11]؛ إذ المولى سبحانه عالم بالفائدة ولازمها في الخبرين، أي قصد

---

(1) (**قوله: لمراعاة المعنى إلى آخره**) أي أنه روعي هنا معنى الخبر، فعرف الإسناد بما جعل متعلقاً بالمعنى، وهو الحكم المذكور، وروعي هناك لفظه، فعرف بما جعل متعلقاً باللفظ، وهو أثر ضم إلى آخره، ولك أن تقول: لأن التعريف له هنا بالمعنى المصدري، وهناك بالحاصل بالمصدر، وهو أجود، كما لا يخفى تأمل.

(2) وفي المخطوط: أو.

(3) (**قوله: يكون معقولاً وملفوظاً**) أي مراعي فيه المعقول أو الملفوظ.

(4) ساقطة في المطبوع.

(5) (**قوله: الذي هو بصدد إلى آخره**) أفاد في القاموس أن الصدد هنا يطلق على قبالة الشيء والقريب منه، والمراد به الاعتبار، والتصدي أي الذي هو ملابس باعتبار الإخبار، والتصدي له أي معتبر للإخبار ومتصد له.

(6) (**قوله: الإخبار والإعلام**) الإخبار في اللغة: الإعلام بمضمون الجملة الخبرية.

وفي العرف: الإتيان بها مراداً بها معناها سواء حصل به العلم أو لا. وعطف الإعلام على الإخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معناه اللغوي؛ لأنه المناسب لمقام حصر قصد المخبر الإفادة في قصد إفادة الحكم، وقصد إفادة العلم به.

وقوله: بمضمون الجملة أي متعلق مضمونها.

وقوله: لأنه المناسب إلى آخره إنما تكون المناسبة عند ارتكاب التجريد في المعنى اللغوي بأن يراد الأعم من غير قيد، وإلا كان قاصراً على الإعلام بالحكم كما علمت من تقديرنا المضاف في المعنى اللغوي قبل مضمون.

(7) (**قوله: لا كل مخبر**) أي آت بالجملة الخبرية مطلقاً.

(8) (**قوله: إظهار الضعف**) أي لازم الإظهار، وهو الشكوى؛ إذ يلزم من إظهار الضعف لمدبر حال الشخص شكوى حاله إليه، وإلا فالضعف عند المخاصم العالم ظاهر لا يحتاج لإظهار تأمل.

(9) مريم: 4.

(10) (**قوله: نحو رب إني وضعتها أنثى**) فقصدها التحزن بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع ما في بطنها ذكراً، فيتحرر لخدمة بيت المقدس، ويكون من خدمته؛ إذ لا يصلح لذلك إلا الذكور، ولا مجال للإناث في ذلك.

(11) آل عمران: 36.

المخبر[1] بخبره[2] أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

1-إما الحكم[3] أي النسبة[4] بين الطرفين المحكوم بها كقولك: «زيد قائم» لمن لم يعلم قيامَهُ.

2-أو كونُهُ عالِماً[5] به كقولك ذلك للعالم به قاصداً إعلامه، بأنك عالم بذلك.

ويسمى الأول[6]: فائدة الخبر؛ لأن من شأنه أن يستفادَ من الخبر، وإن استُفِيدَ من غيره[7].

والثاني: لازمها؛ لأنه[8] (كلما)[9] أفاد[10] الحكم أفاد أنه عالم به، وليس (كلما)[11] أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لِجَوَاز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار، كما تقدم.

قال:

---

(1) (**قوله: أي قصد المخبر إلى آخره**) بيان لجملة كلام المصنف من قوله: وقصد ذي الخطاب إلى آخر البيتين بعده بعد أن بين المراد من بعض المفردات.

(2) (**قوله: بخبره**) المراد به إخباره لا الجملة؛ إذ الإفادة المذكورة إنما تقصد بالفعل، وتكون غرضاً منه لا بالجملة الخبرية، فإن المقصود بها نفس الحكم أو لازمه، فلو أريد الجملة لما صح.
قوله: إفادة إلى آخره.

(3) (**قوله: إما الحكم**) أي إفادته أي إفادة التصديق به.

(4) (**قوله: أي النسبة إلى آخره**) فالمصدر بمعنى المفعول بخلافه في تعريف الإسناد كما مر.

(5) (**قوله: أو كونه عالِماً**) أي إفادته، وإنما خص هذا مع أن لوازم الحكم كثيرة كإفادة أن المخاطب حي لكثرة قصده دون غيره.

(6) (**قوله: ويسمى الأول**) أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته.

(7) (**قوله: وإن استفيد من غيره**) كالإشارة.

(8) (**قوله: لأنه**) أي المخبر، أو الحال، والشأن كلما إلى آخره أشار به إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم؛ لأنه لا تلازم بينهما؛ إذ قد يتحقق الحكم، ولا يعتقده المتكلم، بل باعتبار الإفادة بمعنى أن إفادة الأول ملزومة لإفادة الثاني.
وقوله: ولا يعتقد، أي فلا يتحقق علمه، فلم يلزم من حكمه علمه.

(9) وفي المخطوط: كل من.

(10) (**قوله: وليس كلما أفاد إلى آخره**) واللازم أعم لا مساوٍ. والأعم هو الذي لا يلزم من وجوده وجود ملزومه.

(11) وفي المخطوط: كل من.

وَرُبَّمَا أُجْرِيَ[1] مُجْرَى[2] الْجَاهِلِ   مُخَاطَبٌ إِنَ كَانَ غَيْرَ عَامِلِ
كَقَوْلِنَا لِعَالِمٍ ذِي غَفْلَهْ[3]   الذِّكْرُ مِفْتَاحٌ لِبَابِ الْحَضْرَةِ

أقول: قد ينزل المخاطب العالم بفائدة الخبر ولازِمِهَا أو بأحدهما منزلة الجاهل[4] كقولك[5] لتارك الصلاة، وهو يعتقد وجوبها: «الصلاة واجبة» لعدم[6] جريه على مُوجِبِ العلم؛ لأن من لم يعمل[7] بعلمه، هو والجاهل سواء[8]، وكقولنا للعالم الغافل عن ذكر الله تعالى مع علمه بأنه وسيلةٌ إلى حضرة المذكور[9]:

الذِّكْرُ مِفْتَاحٌ لِبَابِ الْحَضْرَةِ أي الإلهية.

(والمراد بالحضرة)[10] ويعبر عنها بحضرة القدس، وهي الحالة الذي إذا وَصَلَ إليها السالك[11] سمي عارفاً وواصلاً، أن يكون في حالة لا يَرَى فيها إلا المولى سبحانه

---

(1) (قوله: وربما أجري إلى آخره) قال يعقوبي: ثم إن هذا المذكور، وهو أن الكلام يخاطب به الجاهل بالحكم لإفادة فائدة الخبر، والعالم به الجاهل بلازمها لإفادة لازمها هو فيما إذا أجري الكلام على الأصل، وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل، فيخاطب بالكلام كما يخاطب به الجاهل، وإليه أشار بقوله: وربما إلى آخره.

(2) (قوله: مجرى) بضم الميم؛ لأن فعله رباعي.
وقوله: إن كان قيد في أجرى، كما أشار له يعقوبي، وهو واضح.

(3) (قوله: ذي غفلة) ينبغي أن يقرأ بالتاء، وكذا الحضرة لئلا يلزم عيب الأكفاء، وهو اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج.

(4) (قوله: منزلة الجاهل) أي بهما معاً الذي يقصد إفادتهما له، أو بأحدهما، فالصور ثلاثة.

(5) (قوله: كقولك إلى آخره) هذا كمثال المصنف مثال لتنزيل العالم بالفائدة، ومثال تنزيل العالم باللازم منزلة الجاهل به، وهو قليل الوقوع أن نقول لمن يؤذيك: الله ربنا، ومحمد رسولنا تنزيلاً له منزلة من لا يعلم علمك بمضمون الجملتين حيث يؤذيك إذاية من يعتقد أنك جاهل بالربوبية والرسالة. ومثال تنزيل العالم بهما معاً منزلة الجاهل بهما معاً قولك لمن أخذ في مقدمات الزنا بحضرتك: الزنا محرم تنزيلاً منزلة من يجهل حرمة الزنا حيث تجاري عليه، ويجهل علمك بالحرمة حيث لم يبال بإطلاعك عليه تأمل.

(6) (قوله: لعدم إلى آخره) علة لينزل، والمراد بالجري على الموجب التلبس به، والموجَب بفتح الجيم المقتضَى بفتح الضاد.

(7) (قوله: لأن من لم يعمل إلى آخره) تعليل لترتب التنزيل المذكور على ما ذكر من العلة.

(8) (قوله: سواء) أي كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفى عنهما.

(9) (قوله: المذكور) أي الذي يذكره الذاكر: وهو الله تعالى.

(10) ساقطة في المخطوط.

(11) (قوله: السالك) أي للطريقة الموصلة إلى الله أي المتمسك بالأوامر والنواهي.

وتعالى، فانياً[1] عن الأكوان[2]، متوجهاً بقلبه إلى الرحمن، متلقفاً[3] ما يلقيه المولى سبحانه وتعالى في قلبه من لطائف العرفان[4]، ولا شك أن الوسيلة إلى هذه الحالة ذكر المولى سبحانه وتعالى.

قال المصنف في شرحه: والغرضُ من (هذا)[5] المثالِ المذكورِ في البيت: ترغيبُ طالب العلمِ في الدخول في حضرة المنقطعين إلى الله تعالى الذين تلذذوا بعبادة ربهم، وهم في الدنيا متنعمون بما يرد على قلوبهم من المعارف، و(ما)[6] يتجلى لهم من صفات الجلال والجمال، وفي الآخرة[7] أسعد وأفضل، وتحذيرُهُ[8] من الغفلة التي قطعت[9] ظهورَ (كثير)[10] من طلبة العلم، وطمست بَصَائِرَهُمْ[11] حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات، و(ما)[12] هو مطلوب[13] (إلا للعمل)[14]؛ إذ لا يصح إلا به، فليحذر طالبُ العلم من الغفلة، وليأخذ نصيبه من الأوراد من بدايته إلى نهايته بقدر ما لا يشغله عن العلم، فإن الله سبحانه وتعالى: ﴿ جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةً [15] لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورًا ﴾[16]، فمن زعم أن الأوراد وإن قَلَّتْ تشغله، فذلك من

(1) (قوله: فانياً) خبر ثان ليكون بعد متعلق الظرف.

(2) (قوله: عن الأكوان) أي الموجودات.

(3) (قوله: متلقفاً إلى آخره) التلقف الالتقام، والإلقاء الطرح، والمراد هنا لازمهما، أي الحفظ، والإثبات أي جعل الشيء ثابتاً مستقرّاً.

(4) (قوله: من لطائف العرفان) أي اللطائف الناشئة عن شدة العرفان.

(5) ساقطة في المطبوع.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (قوله: وفي الآخرة) أي وهم في الآخرة، فهو عطف على في الدنيا.

(8) (قوله: وتحذيره) بالرفع عطف على ترغيب.

(9) (قوله: قطعت) فيه مجاز على مجاز، فإن القطع الذي هو فصل اللين نقل إلى الكسر بجامع مطلق الفصل في كل، ثم إلى لازمه، وهو الضرر، ثم ضرر الظهر كناية عن ضرر الشخص.

(10) وفي المخطوط: كثيرين.

(11) (قوله: وطمست بصائرهم) أطلق الطمس، وهو السد، وأراد لازمه، وهو المنع، أي منعتها عن الإدراك.

(12) ساقطة في المخطوط.

(13) (قوله: وهو مطلوب إلى آخره) جملة حالية.

(14) وفي المخطوط: إلى العمل.

(15) (قوله: خلفة) أي يخلف كل منهما الآخر.

(16) الفرقان: 62.

تسويل[1] الشيطان، ومن علامات الطرد والخذلان[2] انتهى.

(قال)[3]:

فَيَنْبَغِي اقْتِصَارُ[4] ذِي الإِخْبَارِ ... عَلَى الْمُفِيدِ[5] خَشْيَةَ الإِكْثَارِ[6]

فَيُخْبَرُ الْخَالِي بِلَا تَوْكِيدِ ... مَا لَمْ يَكُنْ[7] فِي الْحُكْمِ ذَا تَرْدِيدِ[8]

فَحَسَنٌ[9] وَمُنْكِرُ الإِخْبَارِ ... حَتْمٌ[10] لَهُ بِحَسَبِ الإِنْكَارِ

كَقَوْلِهِ: إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ... فَزَادَ[11] بَعْدَ[12] مَا اقْتَضَاهُ الْمُنْكِرُونَ

لِلَفْظِ[13] الابْتِدَاءِ ثُمَّ الطَّلَبِ ... ثُمَّتَ الإِنْكَارِ الثَّلَاثَةَ انْسُبِ

---

(1) (**قوله: تسويل**) أي تزيين.

(2) (**قوله: والخذلان**) ضد النصرة، وهو الهزيمة، والمراد هنا لازمه من ظلمة الوجه تأمل.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: اقتصار إلى آخره**) أي فلا يزيد ولا ينقص.

(5) (**قوله: على المفيد**) وهو يتنوع بحسب حال المخاطب، وقد أشار إلى تفصيله بقوله: فيخبر إلى آخره.

(6) (**قوله: خشية الإكثار**) علة لاقتصار لا لينبغي لاختلاف الفاعل، أي حذراً من الإكثار لغير حاجة؛ لأن ذلك من اللغو المنهي عنه في شرح البلغاء.

(7) (**قوله: ما لم يكن**) أي المخاطب لا الخالي كما لا يخفى، فهذا شبه استثناء منقطع.

(8) (**قوله: ترديد**) أي تردد فقد أريد لازمه.

(9) (**قوله: فحسن**) أي فإن كان ذا تردد، فالتأكيد حسن، فالفاء واقعة في جواب شرط مقدر، وحسن خبر لمحذوف، والجملة جواب الشرط.

(10) (**قوله: حتم**) خبر لمحذوف، أي التأكيد حتم أي محتوم، والجملة خبر منكر.

(11) (**قوله: فزاد**) بالإفراد، وضميره للقائل، وهم الرسل، وفي نسخة يعقوبي: فزادوا، وتحذف الواو لفظاً اكتفاء عنها بالضمة على حد قوله: ولو أن الأطباء كانوا حولي بحذف الواو لفظاً لما ذكر.

(12) (**قوله: بعد**) بالبناء، فعبر عن عدم الافتراء بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه، أي بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة.

وقوله: ما اقتضاه مفعول زاد، والمنكرون فاعل اقتضى على حذف مضاف، هو إنكار، والمعنى فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة ما اقتضاه إنكارهم.

(13) (**قوله: للفظ**) متعلق بأنسب، والثلاثة مفعول به مقدم، والمعنى أنسب الثلاثة المتقدمة، أي على ترتيبها، وهي خلو الكلام عن المؤكد، وتأكيده استحساناً، وتأكيده وجوباً للفظ الابتداء إلى آخره أي على الترتيب المذكور، وكون الثلاثة ما ذكر هو ما يتبادر من السعد في الشرحين، وصرح به الصبان، والذي في المصنف أنها خطاب الخالي وخطاب المتردد وخطاب المنكر، والظاهر أن المصدر بمعنى المفعول، فيكون غبن ما أفاده في الأطول من أنها الكلام الملقي إلى الخالي، والكلام الملقي إلى المتردد والكلام الملقي إلى المنكر.

أقول: **الفاء تفريعية**: أي إن كان قصدُ المخبِر بخبره إفادة المخاطب، فينبغي له أن يقتصرَ في التركيب على قدر الحاجة[1].

فإن كان المخاطبُ خالِيَ الذهن من الحكم[2] والتردد فيه؛ أي غيرَ[3] عالِمٍ بوقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا متردداً في أنها واقعةٌ أو غيرُ واقعة، يُلْقَى له الخبر[4] (غير مؤكد)[5]، فيقول له: «زيد قائم» مثلاً، ولا يزيد على ذلك لئلا يكون مُكْثِراً عليه بلا فائدة.

وإن كان متردداً في الخبر[6] طالباً له حَسُنَ الإتيانُ[7] بمؤكد واحدٍ نحو: «لزيد

---

(1) (**قوله: على قدر الحاجة**) أي على مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم، أو لازمه، أو حاجة المخاطب في استفادتهما.

(2) (**قوله: من الحكم**) سكت عن لازم الحكم اتكالاً على المقايسة، والمؤكد وإن كان وضعه للحكم يستعمل للازمه.

(3) (**قوله: أي غير**) تفسير لقوله: خالي الذهن.

وقوله: عالم بوقوع النسبة أَوْ لَا وقوعها تفسير للحكم، فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها.

وقوله: ولا متردداً في أنها إلى آخره أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها، ففي كلامه استخدام.

وقوله: ففي كلامه استخدام، أي فلا يرد الاعتراض بالمتلازم بين خلو الذهن من الحكم وخلوه من التردد فيه؛ إذ لا يلزم من خلو الذهن من العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها خلوه من التردد في الوقوع وعدمه؛ إذ قد يكون الخالي من العلم المذكور متردداً.

(4) (**قوله: يلقي له الخبر إلى آخره**) للاستغناء عن التوكيد بسبب أن الحكم يجد الذهن خالياً، فيتمكن منه.

(5) وفي المخطوط: خالياً من التوكيد.

(6) (**قوله: وإن كان متردداً في الخبر**) أي في حكمه بأن حضر في ذهنه الموضوع والمحمول، وتردد في الحكم بينهما هل هو وقوع النسبة أو لا وقوعها؟ فالحكم الذي فيه التردد هو الوقوع واللاوقوع.

وقوله: طالباً له أي لحكمه الذي هو الإيقاع والانتزاع، فبين المحذوفين شبه استخدام.

قال الصبان: جعل الحفيد الظن الذي في عرضه الزوال كالتردد، ثم قال: والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال، أو بلسان الحال.

(7) (**قوله: حسن الإتيان إلى آخره**) ليزيل ذلك المؤكد تردده، ويتمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الإعجاز أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن في خلاف حكمك، أي فإن كان له شك لم يحسن التوكيد، ولا يؤتى به، فهذا خلاف ما ذكره القوم فهما قولان.

قـائم[1] »، وإن كـان مُنْكِـراً وجـب توكـيدُهُ (لـه)[2] بحـسب الإنكـارِ[3]، أي بقـدرِهِ قـوةً وضـعفاً[4]، فكلمـا زاد الإنكـارُ[5] (زاد)[6] فـي التوكـيد، كقـوله تعالـى حكايـةً عـن رسـل عيـسى[7] إذ كذبـوا[8] فـي المـرة الأولـى: ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾[9]، فَأُكِّدَ بـ«إِنَّ» واسْـمِيَّةَ الْجُمْلَةِ[10]، وفي المرة الثانية: ﴿ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴾[11]، فأكد بالقسم المشار إليه[12] بـ«ربنا يعلم»، و«إن» واللام واسميةِ الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث

---

(1) (**قوله: نحو لزيد قائم**) إنما لـم يعول هنا في التوكيد مطلقاً، بل إذا اعتبرت مؤكدة، وهنا لـم تعتبر، فأتى باللام.

(2) ساقطة في المطبوع.

(3) (**قوله: بحسب الإنكار**) قال في الأطول: أي بقدر الإنكار، أي زائداً على قدر ما للسائل بالغاً ما بلغ على حذو الإنكار، فله فائدتان:

إحداهما: اشتراط أن يكون زائداً على قدر تأكيد المتردد.

والثانية: أنه يتفاوت بحسب المقامات.

(4) (**قوله: قوة وضعفاً**) أي لا عدداً، فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلاً لقوته، وللإنكارين ثلاثة مثلاً لقوتهما، وللثلاث أربع لقوة الثلاث، كما في الآية الآتية، فإن التأكيدات أربع، والإنكارات ثلاثة لقوتها، قاله بعضهم.

وقوله: قد يطلب إلى آخره يقتضي أن الأصل أن يطلب للإنكار الواحد تأكيد واحد.

(5) (**قوله: فكلما زاد الإنكار**) أي قوة.

(6) وفي المخطوط: زيد.

(7) (**قوله: عن رسل عيسى**) هو بَوْلَش -بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبالمعجمة- ويحيى وشمعون، وهو الثالث الذي عززهما بعد تكذيبهما.

(8) (**قوله: إذا كذبوا**) ظرف لقول مقدر مفعول حكاية، والأصل حكاية عن رسل عيسى قولهم: إذ إلى آخره لا لقول ولا لحكاية؛ إذ قول الله والحكاية ليسا وقت التكذيب.

قال في الأطول: والمراد كذب بعضهم كما يقال: قتل فلاناً بنو فلان، والقاتل واحد منهم؛ إذ المكذب في المرة الأولى اثنان بدليل، قوله تعالى: ﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ (يس: 14).

(9) يس: 14.

(10) (**قوله: اسمية الجملة**) أي كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم، فإنه لا يشترط في التأكيد كونها معدولة.

(11) يس: 16.

(12) (**قوله: المشار إليه إلى آخره**) المناسب أن يقول: الذي هو ربنا يعلم؛ إذ هو لا يشار به إلى قسم، بل يسمى قسماً لجريانه مجراه في التوكيدية.

قالوا: ﴿ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا [1] وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴾[2].

ويسمى الضربُ[3] الأول: ابتدائياً[4].

والثاني: طلبيّاً.

والثالث: إنكاريّاً.

وهذا معنى قوله: للفظ الابتداء، ثم الطلب البيت.

ويسمى إخراجُ الكلامِ على هذه الوجوه[5]: أي الخلو عن التوكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني، ووجوب التوكيد بحسب الإنكار في الثالث، إخراجاً على مقتضى الظاهر[6]، وهو أخص مطلقاً من مقتضى

---

(1) (**قوله: ما أنتم إلا بشر مثلنا**) نفوا رسالتهم بإثبات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشراً. واستشكل ذلك بأن البشرية إنما تنافي بزعمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى، والرسل كانوا يدّعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله. ومعنى قولهم: ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ (يس: 14) إنا إليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما في الحفيد على المطول عن القرطبي أنهما قالا: نحن رسولا عيسى. وأجيب: بأن الخطاب في قوله: ما أنتم يتناول الرسل والمرسل معاً عن طريق تغليب المخاطبين على الغائب، فيكون نفي الرسالة عنهم تغليباً له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفي رسالته من الله، ونظيره في الاشتمال عن التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلد، فيقولون في ردهم: إن حكمكم لا يجرى علينا؛ إذ فينا من هو أعلى يداً منكم.

وقيل: إن رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم رسل من الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله في وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما في الكشاف حيث قال: فدعاهما أي رسولي عيسى الملك أي ملك أنطاكية، فقالا: من أرسلكما؟ قالا: الله الذي خلق كل شيء، فجواب الكفار على ما فهموه.

(2) يس: 15.

(3) (**قوله: ويسمى الضرب إلى آخره**) تقدمت لك الثلاثة في حل المصنف.

(4) (**قوله: ابتدائياً**) لكونه غير مسوق بطلب أو إنكار. ومنه يعلم وجه النسبة في الأخيرين.

(5) (**قوله: على هذه الوجوه**) يتبادر من عبارته كالسعد أن الوجوه هي الضرب الثلاثة، وحينئذ فقوله في الأول: أي إلقاء الأول كما للصبان عن اليعقوبي لا الضرب الأول لئلا يلزم ظرفية الشيء في نفسه، وكذا يقال في الثاني والثالث، وأولوية إلقاء الكلام خالياً عن التوكيد بحسب الترتيب الطبيعي، وكذا ثانوية المؤكد للمتردد، ولك أن تجعل الشارح كالسعد جارياً على ما مر عن الأطول في بيان أضرب، ويكون المراد بالوجوه المفهومة من السياق، لكنه خلاف المتبادر.

(6) (**قوله: إخراجاً على مقتضى الظاهر**) قال الشريف الصفوي في شرح الفوائد: تحقيق المقام: أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمراً محققاً كما مر، وقد يكون أمراً يعتبره المتكلم بتنزيل شيء =

الحال[1].

(قال)[2]:

وَاسْتُحْسِنَ[3] التَّوْكِيدُ إِنْ لَوَّحْتَ لَهْ بِخَبَرٍ كَسَائِلٍ[4] فِي الْمَنْزِلَهْ
وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ الإِنْكَارِ بِهْ كَعَكْسِهِ لِنُكْتَةٍ لَمْ تَشْتَبِهْ

أقول: تقدم أن إخراج الكلام (على)[5] الوجوه المتقدمة إخراج (على)[6] مقتضى الظاهر.

وقد يُخْرَجُ[7] الكلامُ على خلافه، فيؤتى بمؤكد استحساناً[8] لخالي

=

منزلة غيره.

والأول: يسمى ظاهر الحال، والتطبيق عليه إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال.

وقوله: كما مر أي من الأمور الثلاثة التي هي خلو الذهن والتردد والإنكار.

وقوله: بتنزيل إلى آخره كتنزيل غير السائل منزلة السائل عند ذكريا ما يلوح له بالخبر كما سيذكره المصنف.

(1) (**قوله: وهو أخص مطلقاً من مقتضى الحال**) أي خصوصاً مطلقاً؛ لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس، كما في صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإنه يكون على مقتضى الحال، ولا يكون على مقتضى الظاهر.
وقوله: كما في صور إلى آخره هي المذكورة في قول المصنف، واستحسن التوكيد إلى آخره.

(2) وفي المخطوط: فقال.

(3) (**قوله: واستحسن إلى آخره**) هو راجع للضرب الثاني، أعني الطلب.
وقوله: وألحقوا إلى آخره راجع للثالث، أعني الإنكاري.
وقوله: كعكسه راجع للأول، أعني الابتدائي.

(4) (**قوله: كسائل**) متعلق بمحذوف، خبر لفعل ناقص محذوف معطوف على ما قبله، أي فيصير عند التلويح له بالخبر، وإن لم يتردد، ولم يطلب كسائل متردد طالب لذلك الخبر الملوح له به في المنزلة.

(5) وفي المخطوط: عن.

(6) وفي المخطوط: عن.

(7) (**قوله: وقد يخرج**) المناسب لتعبير الشارح، قيل: بالإخراج دون التخريج أن يقرأ يخرج بضم الياء وسكون الخاء وفتح الراء مخففة.

(8) (**قوله: فيؤتى بمؤكد استحساناً**) لا يخفى أن الإتيان بالمؤكد ليس متأخراً عن الإخراج. فأما أن يجعل الإخراج مجازاً عن إرادته، أو تجعل الفاء للتفصيل.
وقوله: للتفصيل أي تفصيل الإخراج.
(**قوله: استحساناً**) لتنزيل خالي الذهن منزلة السائل حيث قدم إليه ما يلوح إلى آخره، وتقدم أن السائل يؤكد له استحساناً، هذا وما قاله المصنف والشارح من الاستحسان هو ما ذكره يعقوبي

=

الذهن (إذا)[1] قدم إليه[2] ما يلوّح بالخبر، فيستشرف[3] له استشرافَ المتردد الطالب نحو: ﴿ وَلَا تُخَٰطِبۡنِي [4] فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾[5]، أي لا تدعني يا نوح في شأن قومك. فهذا

=

وبعض الشراح والصبان.

وقال الفنري: بذكر التأكيد وجوباً للدلالة على التنزيل المذكور، وإن لم يجب في السائل ابتداء، فيكون جعله كالسائل في مطلق طلب التأكيد، ولعلهما طريقتان.

(1) وفي المخطوط: إن.

(2) (**قوله: إن قدم إليه**) قال في المفتاح: هذا الاشتراط بالنظر إلى ما هو الشائع في الاستعمال، ولا يمتنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اهـ كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعداً، والتنبيه على غفلة السامع عند الحكيم.

وقوله: ما يلوح أي يشير.

(3) (**قوله: فيستشرف**) أي غير السائل.

وقوله: له أي للخبر، يعني ينظر إليه يقال: استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس.

وقوله: أي للخبر فاللام زائدة، كما في ردف لكم؛ لأن الفعل إذا كان استعمله بدون حرف الجر كثيراً، فهو متعد، وما ورد به فحرف الجر فيه زائد، وإنما يحصل ضمير له للممدوح مع عدم احتياجه إلى زيادة اللام؛ لأن الفاء تفيد ما تفيده اللام، فيلزم الاستدراك، أي لأن اللام لام الأجل تفيد ترتيب الاستشراف على الملوح أي تلويحه، وهذا مستفاد من الفاء بما ذكره آخراً من قوله: وإنما إلى آخره ظهر وجه تفريع زيادة اللام على عود الضمير إلى لخبر لمن تأمل، وقول السعد يعني ينظر إلى آخره.

قال الصبان: عبر بـ«يعني» إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط، بل هو مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب، فهو هنا من باب التجريد، ومع ذلك فالمراد بالنظرة اللازمة للعرفي، وهو التأمل.

وقوله: كالمستظل من الشمس أي من شعاعها اهـ.

(4) (**قوله: نحو ولا تخاطبني**) اكتفى في تعيين الملوح بقوله: ولا تخاطبني إلى آخره، ولم يذكر ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾ (هود: 37) مع أنه الذي يدور عليه الانتقال إلى الإغراق إشارة إلى أن قوله: ولا تخاطبني إلى آخره يكفي في التنزيل منزلة السائل؛ لأنه يكفي الإشارة إلى جنس الخبر، ولا تجب الإشارة إلى خصوص الخبر.

وقوله: مع أنه إلى آخره، أي فيكون في النهي معه الإشارة إلى خصوص الخبر، فتحمل أنه نظر إلى ولا تخاطبني إلى آخره مع ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾ (هود: 37) كان هناك إشارة وتلويح إلى خصوص الخبر، وإن نظر إليه فقط كان هناك إشارة إلى جنس الخبر. والمراد بالتلويح ما قابل التصريح فاندفع ما يرد على الشق الأول من أن في قوله ﴿ وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾ (هود: 37) دلالة ظاهرة على إغراقهم لا تلويحاً له، فالمقام مقام علم لإغراقهم لا التردد فيه.

(5) هود: 37؛ المؤمنون: 27.

الكلام يلوح بالخبر[1]، ويُشْعِرُ بأنه قد حق عليهم العذاب؛ لأن النهي[2] (مُشَوِّف)[3] للنفس عادة إلى طلب السبب[4]، فصار المقام مقام أن يتردد[5] المخاطب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق[6] أم لا؟

فقيل: ﴿ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾[7] بالتأكيد، وهذا معنى قوله: واستحسن البيت، والضمير في «له» للمخاطب.

وقوله: كسائل أي كطالب في المنزلة: أي مُنْزِلاً له مَنْزِلة الطالب للخبر، ويجعل[8] المقر[9] كالمنكر إذا ظهر[10] عليه شيءٌ من أمارات الإنكار[11]، فيؤكد له الكلامُ تأكيد المنكر نحو:

جَاءَ شَقِيقٌ[12] عَارِضاً رُمْحَهُ إِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحْ

---

(1) (قوله: بالخبر) أي بجنسه بناء على صنيع الشارح كما عرفت.

(2) (قوله: لأن النهي إلى آخره) المناسب تأخير هذا التعليل عن قوله: فصار إلى آخره؛ لأنه لا يصلح إلا له؛ لأن الصيرورة الآتية، إنما حصلت من كون النهي بهذه الصفة كما يظهر لمن تأمل وأنصف.

(3) وفي المخطوط: مشوق.

(4) (قوله: إلى طلب السبب) أي سبب النهي، ولو أبدل «أل» بالضمير لكان أوضح.

(5) (قوله: مقام أن يتردد) أي وليس هناك تردد بالفعل وإلا لكان إخراجاً على مقتضى الظاهر.

(6) (قوله: بالإغراق) المناسب لما سبق أن يقول بالعذاب، ويمكن أن يقال: خصوص الإغراق ليس مراداً، بل المراد نوعه الذي هو العذاب.

(7) هود: 37؛ المؤمنون: 27.

(8) (قوله: ويجعل إلى آخره) عطف على قوله: فيؤتى عطف جملة.

(9) (قوله: المقر) أراد به غير المنكر الشامل لخالي الذهن والسائل والعالم جميعاً، ولو عبر به كالأصل لكان أولى.

(10) (قوله: إذا ظهر إلى آخره) وكذا إذا كان الكلام بعيداً عن القبول، فالتقييد تقييد بما هو أكثر.

(11) (قوله: من أمارات الإنكار) المراد بأمارات الإنكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الأمارات عليه كونه منكراً في زعم المتكلم لا الأمارات الموجبة لظن الإنكار، وإلا كان تأكيد الكلام ظاهرياً لا تنزيلياً.

وقوله: كونه منكراً معمول ليناسب.

وقوله: في زعم المتكلم متعلق بـ«يناسب».

(12) (قوله: نحو جاء شقيق) هو لحجل بن نضلة بفتح الحاء وسكون الجيم عم النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الصبان: وهذا يوجب أن يكون نضلة اسم أمه أو لقباً لعبد المطلب.

فشقيق: لا ينكر أَنَّ في بني عمه رماحاً، لكن مجيئه[1] واضع الرمح على العرض[2] من غير التفات، وتهيؤ أمارة (أنه)[3] يعتقد[4] أن لا رمح فيهم، بل كلهم عزل[5]: (أي)[6] لا سلاح معهم، فنزل منزلة المنكر، وأكد له الخطاب[7]، وهذا معنى قوله: **وَأَلْحَقُوا أَمَارَةَ الإِنْكَارِ بِهْ** أي بالإنكار: أي ألحقوا عدمَ الإنكار المصاحبَ لأمارة الإنكار بالإنكار.

وقوله: **كعكسه**: أي جَعْل المنكر كالمقر[8] إذا كان معه دلائل[9] وشواهد[10] لو تأملها[11] ارتدع عن إنكاره[12]، فلا يؤكد له، وهو المراد[13] بقوله: **لِنُكْتَةٍ لَمْ تَشْتَبِهْ**، كقولك لمنكر الإسلام: «الإسلام حق» بلا تأكيد[14]؛ لأن مع المنكر دلائلَ دالةً على

---

(1) (**قوله: لكن مجيئه**) أي للحرب.

(2) (**قوله: على العرض**) أي عرض الرمح، أي جاعلاً عرضه جهة الأعداء لا على طوله جاهلاً سنانه جهتهم، بل جاء واضعاً له على فخذيه.

وقيل: المراد على عرض الفخذين، والموضوع عليهما الرمح.

(3) وفي المخطوط: لكن.

(4) (**قوله: أمارة أنه يعتقد إلى آخره**) لأنه على عادة من ليس متهيئاً للحرب.

(5) (**قوله: عزل**) جمع أعزل، وهو من لا سلاح معه كأحمر وحمر.

فقول الشارح: لا سلاح معهم بيان له.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: وأكد له الخطاب**) هو خطاب التفات من الغيبة؛ لأن الاسم الظاهر من قبيلها ومنه شقيق.

(8) (**قوله: كالمقر**) أراد به غير المنكر هنا أيضاً إلا أنه ينبغي جعل هذا المعنى المراد قاصراً على الخالي والسائل، فإن نزل منزلة الخالي فلا تأكيد، والسائل أكد استحساناً، ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في إلقاء الخبر إليه؛ لأنه يقتضي عدم الخطاب.

(9) (**قوله: دلائل**) الأولى من الدلائل بـ«من» التبعيضية كما عبر السعد ليفيد ما هو الواقع من أنه يكفي بعضها ولو واحداً.

(10) (**قوله: وشواهد**) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا ما لا يشملها، فهو كالتفسير لدلائل.

(11) (**قوله: تأملها**) أي تأمل فيها؛ لأن التأمل النظر في الأمر.

(12) (**قوله: ارتدع عن إنكاره**) بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالي الذهن.

(13) (**قوله: وهو المراد إلى آخره**) أي كون المنكر معه من الدلائل ما إلى آخره، فيكون قول المصنف لنكتة راجعاً لقوله: كعكسه فقط، وفي كلامه الحذف من السابق لدلالة اللاحق.

(14) (**قوله: بلا تأكيد**) يرد عليه أن اسمية الجملة تفيد التأكيد.

والجواب أن مرادهم بقولهم: اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام، فليست للتأكيد مطلقاً، بل إذا اعتبرت مؤكدة.

حقية الإسلام.

وأما تمثيل الأصل[1] بقوله تعالى: ﴿ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾[2]، فليس من هذا القبيل، بل تنظيرٌ[3] للمسألة بتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله، فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلاً[4] على ما يزيله، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق، كما نُزِّلَ الإنكارُ منزلةَ عدمِهِ لذلك[5] حتى صح ترك التأكيد.

قال:

بِقَسَمٍ[6] قَدْ إِنَّ لَامِ الابْتِدَا ... وَنُونِي التَّوْكِيدِ وَاسْمٍ أُكِّدَا

وَالنَّفْيُ[7] كَالإِثْبَاتِ فِي ذَا الْبَابِ[8] ... يَجْرِي عَلَى الثَّلَاثَةِ الأَلْقَابِ[9]

بِإِنْ[10] وَكَانَ لَامٍ أَوْ بَاءٍ يَمِينْ ... كَمَا جَلِيسُ الْفَاسِقِينَ بِالأَمِينْ

---

(1) والمراد بالأصل: تلخيص المفتاح.

(2) البقرة: 2.

(3) (قوله: بل تنظير) أي على الأحسن كما قال السعد، وإن كان يمكن جعله من هذا القبيل، كما وجهه السعد أوّلاً.

وقوله: للمسألة أي مسألة جعل المنكر كغير المنكر.

وقوله: بتنزيل الباء للسببية أي إن التنظير حصل بسبب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل بناء على وجود ما يزيله.

قال السيد في حواشي المطول: ويؤيده قول المصنف، يعني الخطيب، وهكذا اعتبارات النفي لإشعاره بأن ما تقدم اعتبارات الإثبات وأمثلته فقط، ولو كان قوله: لا ريب فيه مثالاً لكان من أمثلة النفي، فكان الأنسب تأخيره عن قوله: وهكذا اعتبارات النفي.

(4) (**قوله: تعويلاً**) أي اعتماداً.

(5) (**قوله: لذلك**) أي التعويل والاعتماد على ما يزيل إنكارهم لو تأملوه.

(6) (**قوله: بقسم إلى آخره**) هذه المؤكدات تتداخل بوجود بعضها مع بعض كوجود نون التوكيد، أو قد مع القسم، أو اسمية الجملة مع اللام والقسم.

(7) (**قوله: والنفي**) عطف على مقدر، أي هذا الذي ذكرته، وهو ما يتعلق من هذا الباب بالإثبات. ثم أقول: اعلم أن ما تقدم عام في النفي والإثبات، وتنصيص الأصل على النفي بقوله: وهكذا اعتبارات النفي إنما هو لدفع ما أوهمته الأمثلة السابقة له من الاختصاص بالإثبات كما في المطول، ومصنفنا لم يسبق له ما يوهم الاختصاص بالإثبات إذا لم يمثل إلا للتوكيد حال الإنكار عند الجري على مقتضى الظاهر، والمثال الواحد لا يقتضي ما ذكر، فكان عليه ترك هذا البيت للاستغناء عنه بالتعميم السابق، هذا ما ظهر لي.

(8) (**قوله: في ذا الباب**) أي باب أحوال الإسناد الخبري.

(9) (**قوله: على الثلاثة الألقاب**) أي الوجوه الثلاثة السابقة.

(10) (**قوله: بأن**) متعلق بمحذوف معلوم من السياق أي يؤكد النفي بـ«أن».

أقول: بَيَّنَ (بعضَ)[1] ما يُؤَكَّدُ بِهِ الْخَبَرُ.

(فالقسم)[2]: نحو: «والله زيد قائم».

وقد: نحو: «قد قام زيد».

وإن: نحو: «إن زيداً قائم».

ولام الابتداء: نحو: «لزيد قائم».

ونونا التوكيد: نحو: «ليقومنَّ زيد» بتشديد النون وتخفيفها.

والاسم: أي اسمية الجملة[3]: نحو: «زيد عالم».

فقوله: **بقسم** متعلق بأكدا آخر البيت، وألفه للإطلاق، أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة؛ أي أكدن بقسم.

وقد إلى آخر المعطوفات بحرف (العطف)[4] المحذوف.

وقوله: والنفي (البيت)[5]: يعني أن الخبر المنفي كالخبر المثبت في وجوهه[6] الثلاثة المتقدمة من التجريد[7] عن المؤكدات في الابتدائي، وتقويته بمؤكد استحساناً في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري.

وفي الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر تقول لخالي الذهن: «ما زيد قائماً»، وللطالب: «ما زيد بقائم»، وللمنكر: «والله ما زيد بقائم».

ومن هذه تعلم[8] أمثلةَ الخروج عن مقتضى الظاهر في النفي.

---

(1) وفي المخطوط: لفظ.

(2) وفي المخطوط: بالقسم.

(3) (**قوله: اسمية الجملة**) لدلالتها على الدوام والثبوت.

(4) وفي المخطوط: العاطف.

(5) وفي المخطوط: أي البيت.

(6) (**قوله: في وجوهه إلى آخره**) بيان لوجه الشبه، فقول المصنف يجري إلى آخره مفرع على التشبيه، والمراد كما في شرح المصنف الجريان على أحكامها، وهي التجريد عن المؤكدات في الابتدائي إلى آخر ما ذكره الشارح، فهي عين الوجوه، فليس المراد بالوجوه هنا الأضرب الثلاثة السابقة أصلاً كما ستحققه.

(7) (**قوله: من التجريد إلى آخره**) مثل ما هنا في السعد، وهو لا يظهر إلا على ما مر عن المصنف والأطول في بيان الضروب الثلاثة لا على ما يتبادر من السعد والشارح فيما مر؛ إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه، فينبغي أن يكون السعد والشارح أرادا هنا بالابتدائي، وما بعده ما مر عن المصنف والأطول، فيكون على المتبادر منهما فيما سبق بين الموضعين شبه استخدام.

(8) (**قوله: ومن هذه تعلم إلى آخره**) فمن علم أن الخالي يلقي له النفي مجرداً عن التوكيد يعلم أن
=

والألقابُ: الأنواعُ.

وقوله: **بإن وكان** البيت (إشارة)[1] إلى بعض[2] مؤكدات الخبر في النفي، وهي إِنْ الزائدة نحو: «ما إن زيد قائم»، وكان نحو: «ما كان زيد قائماً»، ولام الجحود نحو: «ما كان زيد ليقوم»، والباء نحو: «ما زيد بقائم».

ومنه مثال الكتاب، وهو:

مَا جَلِيسُ الْفَاسِقِينَ بِالأَمِينْ: أي على الشريعة، لأن من تخلق بحالة لا يخلو حاضره منها.

واليمين نحو: «والله ما زيد قائماً».

قال:

فصل في الإسناد العقلي[3]

وَلِحَقِيقَةٍ مَجَازٍ وَرَدَا لِلْعَقْلِ مَنْسُوبَيْنِ أَمَّا الْمُبْتَدَا[4]
إِسْنَادُ فِعْلٍ[5] أَوْ مُضَاهِيهِ إِلَى صَاحِبِهِ كَفَازَ مَنْ تَبَتَّلَا

= المنزل منزلته كذلك، وهكذا فيما بعده، فنقول: ليست اليهودية حقّاً لليهودي المنكر انتفاء حقيقتها، ومعه من الدلائل على هذا الانتفاء ما لو تأمله ارتدع، وتقول لخالي الذهن: الذي يريد فلاناً يصنع له حاجة لا تستصنعه إنه ليس أهلاً، فقولك: لا تستصنعه كلام يلوح بالخبر، ويشعر بأن فلاناً ليس ممن يختار لما ذكر، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب بين كونه أهلاً وغير أهل، فقلت: إنه ليس أهلاً، ونقول: لا أخشى والله بأسك لمن يعلم ذلك، وقد ظهرت عليه أمارات إنكاره ككونه يكلمك في أمر خالفته فيه تكليم السيد لخادمه، وهذه الأمثلة على الترتيب للخالي والمتردد والمنكر تنزيلاً في الثلاثة، فتدبر.

(1) وفي المخطوط: أشار به.

(2) (**قوله: إلى بعض إلى آخره**) ومنها التوكيد اللفظي، نحو: ما زيد قائم، ومنها جزماً وحقّاً تأمل.

(3) المراد مطلق الإسناد سواء كان خبرياً أو إنشائياً، ولذا ذكره الأصل بالاسم الظاهر دون الضمير، وحيث قال: ثم الإسناد منه حقيقة إلى آخره لئلا يعود إلى الإسناد الخبري.

(4) (**قوله: أما المبتدأ**) أي أما تعريف المبتدأ، وهو الحقيقة العقلية.

(5) (**قوله: إسناد فعل إلى آخره**) أي فهو إسناد، وترك المصنف قيدين هما عند المتكلم في الظاهر، فيخرج من كلامه الصور الآتية الداخلة بهما، ولو قال:

إسناد فعل للذي له غدا والشبه عند ناطق فيما بدا

لوفى بالقيدين على أحسن وجه وغدا صار، والشبه بالجر عطف على فعل، وعند ناطق وفيما بدا متعلقان بله نظير التعريف المذكور في الشارح.

أَقْسَامُهُ مِنْ حَيْثُ الاعْتِقَادُ وَوَاقِعٌ[1] أَرْبَعَةٌ تُفَادُ

أقول: **الفصلُ** معناه لغة: القطعُ.

واصطلاحاً: جُمْلَةٌ من الكلام[2]، ويُعَبَّرُ عنها تارةً بالكتاب وتارةً بالباب، فإن جُمِعَ بين الثلاثة كان الأول والثالث مندرجين تحت الثاني[3]، والأول مندرجاً تحت الثالث.

وهذا الفصلُ معقودٌ لبيان أن الإسناد مطلقاً[4] ينقسم إلى الحقيقة العقلية، والمجاز العقلي وأقسام كل[5].

فالحقيقة العقلية: إسناد الفعل[6] أو ما في معناه[7]، كالمصدر[8]، واسم الفاعل،

---

(1) (**قوله: من حيث الاعتقاد وواقع**) أي من حيث مطابقة نسبة جملته للاعتقاد ومطابقتها للواقع، وهو ما في نفس الأمر، وعدم مطابقتها لهما معاً وعدم مطابقة أحدهما دون الآخر. ففي كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت، ولك أن تقول: إن في كلامه حذف مضاف أي من حيث متعلق الاعتقاد، والواقع وهو المطابقة وعدمها، فتأمل.

(2) (**قوله: من الكلام**) أي الدال على المسائل.

(3) (**قوله: مندرجين تحت الثاني**) أي بحيث يكون ما يذكر فيهما من مسماه، وكذا يقال فيما بعد، فيقال مثلاً: كتاب الطهارة، ثم يقال: باب الوضوء، ثم يقال: فصل ينتقض الوضوء بكذا.

(4) (**قوله: مطلقاً**) أي لا يقيد كونه إسناد شيء إلى ما هو له أو لغيره، لئلا يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره.

(5) (**قوله: وأقسام كل**) بالجر عطف على قول أن الإسناد إلى آخره لتأوله بمصدر من خبر «إن» أي لبيان انقسام الإسناد إلى آخره وأقسام كل.

(6) (**قوله: إسناد الفعل**) أي نسبته مطلقاً ناقصة كانت أو تامة خبرية أو إنشائية محققة أو مقدرة، فيدخل فيه نسبة المصدر والمستقات إلى فواعلها. ولعل النسبة الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة.

وقوله: مطلقاً تعميم في النسبة في ذاتها من غير نظر للمضاف إليه هذا هو الظاهر، وربما تشعر به عبارة الدسوقي.

وقوله: فيدخل فيه أي بقوله: مقدرة؛ إذ النسبة فيهما تقديرية؛ لأن كلًّا منهما مع مرفوعه في حكم المفرد تدبر، والمراد بالفعل الاصطلاحي النحوي.

(7) (**قوله: أو ما في معناه**) الظرفية من ظرفية الدال في المدلول، فما واقعة على لفظ كما سيفيده قوله كالمصدر إلى آخره، والمراد لفظ دال على جزء معنى الفعل، أعني الحدث.

(8) (**قوله: كالمصدر**) إن أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف، وهو الأظهر كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والمنسوب في نحو: أتميمي أبوك على ما في الأول، وإلا كانت لإدخال الأربعة.

وقوله: على ما في الأول أي من كونه إنما يصح إدخاله إن قلنا: إنه دال على معنى الفعل كما هو =

واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف إلى ما[1] هو له عند المتكلم في الظاهر، كالفاعل فيما بُنِيَ له[2] نحو: «ضرب زيد عمراً»، والمفعول فيما بُنِيَ له، نحو: «ضرب عمرو»، فإن الضاربيةَ[3] لزيد، والمضروبية لعمرو، بخلاف نحو[4]: «نَهَارُهُ صَائِمٌ».

فعند المتكلم مُدْخِلٌ لما يطابقُ[5] الاعتقادَ دون الواقع، وفي الظاهر مُدْخِلٌ لما لا يطابق الاعتقادَ[6]، وكل منهما[7] مُتَعَلِّقٌ بِـ«لَهُ»[8].

ومعنى كونه له: أن معناه قائم به[9]، وحقه أن يُسْنَدَ إليه، سواء كان صادراً عنه

أحد القولين لا إن قلنا: إنه دال على لفظه كما هو القول الآخر.

(1) (قوله: إلى ما) أي إلى شيء، هو أي المذكور من الفعل أو معناه له، أي لذلك الشيء.
وقوله: في الظاهر، أي ظاهر حال المتكلم، كما سيشير إليه.

(2) (قوله: فيما بني له) أي مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند له، وكذا يقال: فيما بعد، وأفاد أن «في» بمعنى «مع»، وأن ما واقعة على مسند، وأن اللام في «له» بمعنى «إلى» متعلقة بمحذوف هو أسند.

(3) (قوله: فإن الضاربية) أي التي هي معنى ضرب المبني للفاعل، وكذا يقال في المضروبية.

(4) (قوله: بخلاف نحو إلى آخره) أي مما أسند فيه المبني للفاعل لغير الفاعل.

(5) (قوله: مدخل لما يطابق إلى آخره) توضيح المقام: أن قوله: ما هو له يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الواقع، فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معاً، وما يطابق الواقع فقط، ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع، وما لم يطابق شيئاً منها، فإذا زِيدَ قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط، وخرج ما يطابق الواقع فقط، فإذا زِيدَ في الظاهر دخل ما لم يطابق الاعتقاد وما لم يطابق شيئاً منهما.

(6) (قوله: لما لا يطابق الاعتقاد) أي سواء طابق الواقع أم لا.

(7) (قوله: وكل منهما) أي من قوله: عند المتكلم، وقوله: في الظاهر.

(8) (قوله: متعلق بـ«له») لنيابته عن العامل، أي لأنه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذي هو متعلقه، فهو أي الظرف عامل فيما بعده، فلا حاجة لتقدير مضاف، أي بمتعلق قوله: له.

(9) (قوله: أن معناه قائم به) فيلزم أنه وصف له.
وقوله: وحقه أن يسند إليه، أي ينسب إليه سواء صلح حمله عليه أو لا، كما صرح به.
ففائدته: دفع توهم حمل الوصف على المحمول.
وقوله: كما صرح به أي السعد في المطول حيث قال: ولا يشترط صحة حمله عليه وإلا لخرج ما يكون المسند فيه مصدراً.
وقوله: حمل الوصف، أي المذكور هناك قبل قوله: وحقه، وهو هنا مفهوم بطريق اللزوم كما أشرنا إليه، فيكون المدفوع توهمه هنا بقوله: وحقه إلى آخره حمل الوصف اللازم لما قبله. هذا

باختياره أو بغير اختياره[1]، نحو: «ضرب[2] زيد»، و«مات عمرو» على ما فيه[3].

ومنه[4] مثال الكتاب.

وبمقتضى هذا التعريف[5] تكون (أقسام)[6] الحقيقةُ العقليةُ من جهة الواقعِ[7] والاعتقادِ أربعةٌ:

الأولُ: ما طابق الواقعَ والاعتقادَ، كقولنا معاشر[8] المؤمنين: «أنبت الله البقلَ».

=

وقد نبع الشارح في هذا البيان العلامة السعد، قال الصبان: قال في المطول: ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه في مقام الإسناد سواء كانت النسبة للنفي أو للإثبات لا أن يكون قائماً به، حتى لا يشكل بقولنا: ما قام زيد؛ لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري، فإن الصوم حقه أن ينسب إلى المتكلم في مقام نفيه عنه، لا إلى نهاره نعم، حقه أن يسند إلى النهار في مقام نفيه عنه، وحينئذ ذلك الإسناد حقيقة فاحفظه، فإنه من الدقائق.

وقوله: حتى لا يشكل راجع لما قبل النفي.

وقوله: فإن الصوم إلى آخره، أي فالإسناد مجازي خارج عن التعريف.

وقوله: وحينئذ أي حين إذ كان الإسناد في مقام نفي الصوم عن النهار.

(1) (**قوله: أو بغير اختياره**) عبارة السعد بدله أوَّلاً: وقذفهم الحفيد أن النفي منصب على القيد السابق فقط، أي أو صدر عنه لا بإختياره، فاعترض بأن الموت ليس صادراً عنه أصلاً، فيلزم خروج نحو: مات زيد، وقد فهم الشارح فهمه، فقال: أو بغير اختياره مشيراً فيما بعد إلى ما قاله الحفيد، والذي فهمه سم أن النفي منصب على المقيد بقيده، أي أو لا يكون صادراً عنه باختياره بأن لا يكون صادراً عنه كـ«مات» أو يكون صادراً لا باختياره كحركة المرتعش فالنفي يتوجه حينئذ تارة إلى المقيد وقيده، وتارة للقيد، وهكذا كل نفي ماثله، والغالب الثاني، وبهذا الفهم يندفع اعتراض الحفيد.

(2) (**قوله: نحو: ضرب إلى آخره**) نشر على ترتيب اللف.

(3) (**قوله: على ما فيه**) أي من كون المسند ليس صادراً عنه، وقد علمت سقوطه.

(4) (**قوله: ومنه**) أي من الشق الثاني على ما فيه أيضاً مما مر.

(5) (**قوله: وبمقتضى هذا التعريف**) أي بسبب ما يقتضيه من دخول ما مر.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: من جهة الواقع إلى آخره**) يجري هنا ما جرى في المصنف من الوجهين السابقين، فلا تغفل.

(8) (**قوله: كقولنا: معاشر إلى آخره**) ينبغي أن يعتبر في هذا المثال وما بعده عدم إخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز، فتأمله.

الثاني: ما طابق الاعتقادَ فقط، كقول الجاهل أي الكافر[1]: «أنبت الربيعُ[2] البقلَ».

الثالث: ما طابق الواقعَ فقط، كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله، وهو يخفيها عنه[3]: «خلق الله الأفعال كلها».

الرابع: ما لا يطابق واحداً منهما، كقولك: «جاء زيد[4]»، وأنت تعلم أنه لم يجئ دون المخاطب[5].

(فقوله[6])[7]: **ولحقيقة**، الظاهرُ أنه متعلق بـ«اثْبَتَنَّ» محذوفاً[8].

ومجاز: معطوف بعاطف محذوف.

---

(1) (**قوله: أي الكافر**) وتسميته جاهلاً لجهله بالمؤثر القادر، فينسب الأفعال لغيره.

(2) (**قوله: الربيع**) يحتمل أن يراد به المطر، وأن يراد به زمن الربيع، وهو المتبادر. ووجه التبادر أن الكفار ينسبون الأفعال إلى الزمان، فيكون الإنبات منسوباً إلى زمن الربيع بزعمهم.

(3) (**قوله: لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه**) لا يخفى أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة؛ لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من المخاطب، وقال: خلق الله الأفعال كلها لا ينصب قرينة على عدم إرادة الظاهر، فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الأمر حال المتكلم أم لا، وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن يعرف حاله في نفس الأمر.

وقوله: وكان مراده إلى آخره، أي فيكون القيد الأول معتبراً أيضاً احترازاً عما إذا اعتقد أن المخاطب يعرف حاله، فإن الإسناد لا يتعين حينئذ كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع قرينة، فيكون مجازاً، ومعلوم أن الثاني محترز به عما إذا كان لا يعرفها وأظهرها له، فالإسناد حينئذ مجاز.

قال الفنري: بقي ههنا تأمل، وهو أن المعتزلي إذا ألقى قوله: خلق الله الأفعال كلها إلى عالم بحاله، وجاهل يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً في حالة واحدة. اللهم إلا أن يمنع استحالته بالنظر إلى شخصين.

(4) (**قوله: كقولك: جاء زيد إلى آخره**) فهو من الحقيقة، ولو لم يطابق واحداً منهما؛ لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم، ولا ينافي ذلك كونه كذا؛ لأن الكذب لا ينافي الحقيقة.

(5) (**قوله: دون المخاطب**) إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

وقوله: إذ لو علمه إلى آخره، أي وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك وإلا لم يجز أن يكون مجازاً لعدم تأتي جعل المتكلم علم السامع قرينة.

(6) (**قوله: فقوله**) الفاء للفصيحة.

(7) وفي المخطوط: وقوله.

(8) (**قوله: باثبتن محذوفاً**) ومفعوله محذوف هو الإسناد.

ومنسوبين: حالٌ من ضمير[1] **وردا** البارز.

وللعقل: متعلق به: أي فيقال[2]: حقيقةٌ عقليةٌ ومجازٌ عقليٌّ، ويصح تعلقه[3] بـ«وردا» العائد ضميرُه للإسناد، وألفه للإطلاق، ومنسوبين صفةٌ لهما، وللعقل متعلق به أي ورد الإسنادُ إلى حقيقة[4]، وإلى مجاز منسوبين للعقل.

وقوله: **أما المبتدأ**: أي الحقيقة العقلية.

وقوله: **أو مضاهيه**: أي مشابِهِهِ في الدلالة على الحدث.

وفاز من تبتلا: أي أفلح من انقطع إلى مولاه.

والتبتل قسمان:

1-تبتل البداية: وهو الانقطاعُ عن الخلقِ بالعزلةِ، وهو وصف المريدين.

2-وتبتل النهاية: وهو خُلُوُّ القلبِ، وانقطاعه عن (السوى)[5]، وهو وصف الواصلين.

وقوله: **أقسامه**: الضمير للمبتدأ، ولو نظر للمراد به، وهو الحقيقة لأنث الضميرَ كما هو ببعض النسخ، ولم يأت المصنفُ بأداةِ حصرٍ ليفيد أن بعض[6] الإسناد ليس بحقيقة ولا مجاز، نحو: «الإنسان حيوان»، لعدم كون المسند فعلاً، أو ما في معناه.

---

(1) (**قوله: من ضمير إلى آخره**) هو الألف، فهي ضمير تثنية على هذا الوجه.

(2) (**قوله: أي فيقال: إلى آخره**) بيان للنسبة إلى العقل المأخوذ من قوله: للعقل إلى آخره.

(3) (**قوله: يصح تعلقه**) أي قوله: الحقيقة، فهو مقابل للتعلق بالفعل المحذوف.

(4) (**قوله: إلى حقيقة إلى آخره**) وقع مثل ما للشارح لبعض الشراح، ولا وجه للعدول عن اللام لـ«إلى»؛ إذ المعنى ورد الإسناد للحقيقة، والمجاز على وجه كونه مقسماً، وهذا المعنى لا يستدعي الإتيان بـ«إلى» فتأمل.

(5) وفي المخطوط: الغير.

(6) (**قوله: ليفيد أن بعض إلى آخره**) أي ولو أتى بأداة حصر لإفادة حصره في القسمين، وليس كذلك، ثم إن إفادة المصنف أن بعض الإسناد إلى آخره، ظاهره: على الوجه الأول من الوجهين السابقين دون الثاني؛ إذ فيه تقديم المعمول، وهو يفيد الحصر، فكأنه قيل: ورد الإسناد لحقيقة ومجاز لا لغيرهما، فتنبه، ثم إن إفادة ما ذكر جرى على مذهب الخطيب التابع له المصنف. قال الصبان: بل إسناد الخبر إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامداً أو مشتقاً كما في يعقوبي، ويدل له ما سيأتي في كلام المصنف أن إسناد الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما، فإسناد قائم إلى زيد ليس حقيقة ولا مجاز. وأما إسناده إلى ضميره، فحقيقة تأمل اهـ.

واعلم أن الحقيقةَ والمجازَ يتصفُ بِهِمَا[1] الإسنادُ أوَّلاً وبالذات، واللفظُ ثانياً[2] وبالعرض.

وبذلك[3] ناسب ذكرهما في فنّ المعاني الباحث عن أحوال اللفظ التي بها يطابقُ مقتضى الحال.

وقد تبع الأصل في إيرادهما هنا، وفيه نظر يعلم من المطول[4].

وأن الحقيقة[5] تنقسم أربعة أقسام باعتبار الطرفين[6]؛ لأنهما إما مستعملان في حقيقتهما اللغوية، أو مجازهما، أو المسند إليه في حقيقته، والمسند في مجازه، أو عكسه.

فالأول: نحو: «خلق الله زيداً».

---

(1) **(قوله: يتصف بهما إلى آخره)** لأنه الثابت في محله بحسب الذات عند كونه لما هو له، والمتجاوز عن محله بحسب الذات عند كونه لغير ما هو له.

(2) **(قوله: ثانياً)** أي اتصافاً ثانياً.

وقوله: وبالعرض، أي ومتلبساً بالعرض أي العروض بواسطة الإسناد، ثم أنه كثيراً ما يقع لفظ العرض منهم في أمثال هذه العبارة، فلينظر ما هو بالنسبة إلى عرض بمعنى طرأ.

(3) **(قوله: وبذلك)** أي بوصف اللفظ بهما، والباء للسببية.

(4) **(قوله: يعلم من المطول)** عبارته: فإن قيل: لِمَ لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه؟

قلنا: زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان، فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات، وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، فلا يكون داخلاً في علم المعاني وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه أو المسند.

وقوله: لأن علم المعاني إلى آخره، يعني أن مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لا يكفي في إدخالهما في المعاني، بل لا بد أن يكون البحث لحيثية المطابقة كما مر، والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية؛ إذ لا يبحث عن الدواعي المقضية لإيراد الحقيقة والمجاز.

وقوله: وإلا أي وإن لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين أيضاً في المعاني.

وقوله: فالحقيقة والمجاز إلى آخره أي باعتبار إطلاقهما على الاستعمال لا الكلمة هذا هو الظاهر.

(5) **(قوله: وأن الحقيقة)** عطف على مدخول «اعلم».

(6) **(قوله: باعتبار الطرفين)** متعلق بـ«تنقسم» أي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما لا باعتبار استعمالهما مطلقاً، فالحصر إضافي، فلا يرد أنه يجوز كون الطرفين، أو أحدهما كناية، فلا يصح الحصر على مذهب من يجعلها قسيماً للحقيقة والمجاز.

والثاني: نحو: «أحيا البحر زيداً»، تريد أعطي الكريم[1] زيداً.

والثالث: نحو: «أحيا الإله[2] البقل».

والرابع: نحو: «جاء زيد» وأنت تريد غلامه[3].

قال:

وَالثَّانِ[4] أَنْ يُسْنَدَ[5] لِلْمَلابِسِ[6] لَيْسَ لَهُ يُبْنَى[7] كَثَوْبٍ لَابِسِ
فِي أَقْسَامُهُ بِحَسَبِ النَّوْعَيْنِ[8] فِي جُزْءَيْهِ[9] أَرْبَعٌ بِلَا تَكَلُّفِ[10]

---

(1) (قوله: تريد أعطى الكريم) فالإحياء حقيقة إيجاد الحياة، وهي صفة تقتضي الحس والحركة، ثم استعير لإعطاء الشيء المنعم به بجامع صلاحية الجسم بكل، واشتق منه إحياء بمعنى أعطى، واستعارة البحر للكريم معروفة.

(2) (قوله: أحيا الإله) استعير الإحياء للإثبات بجامع إطلاق الإيجاد، واشتق إلى آخره.

(3) (قوله: وأنت تريد غلامه) ففيه مجاز بالحذف، أو هو من باب التجوز في العلم على ما بحثه بعضهم، وسيأتي.

(4) (قوله: والثاني) أي في قوله: ولحقيقة إلى آخره.

(5) (قوله: أن يسند) أي فعل أو مضاهيه من مصدر، واسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبهة، واسم تفضيل، وظرف.

(6) (قوله: للملابس) أي للفعل أو مضاهيه مما ذكر.

(7) (قوله: ليس له يبنى) أي يسند حقيقة، وجملة ليس إلى آخره حال من نائب فاعل «يسند».

(8) (قوله: بحسب النوعين) يعني نوع المجاز ونوع الحقيقة، وإنما قال: نوعين إشارة إلى أن المعتبر من التجوز والحقيقة اللذين باعتبارهما حصل التقسيم النوعية لا الشخصية؛ لأنهما لغويان في الطرفين لا عقليان.

وقوله: لأنهما لغويان إلى آخره، أي فباعتبار النوعية صح إرادة اللغويين؛ لأنهما من مشمول النوعين.

وقوله: لا عقليان، أي فلا يصح اعتبار شخص العقليين لمباينتهما لما اعتبر التقسم بحسبه في الواقع، فتحصل أنه إنما قال: النوعين للإشارة إلى أن المعتبر في التقسيم إنما هو النوعان باعتبار بعض مشمولها لا الشخصان المذكوران في هذا البحث لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه في الواقع، تدبر.

(9) (قوله: جزءيه) وهما المسند الذي هو فعل أو معناه والمسند إليه.

(10) (قوله: بلا تكلف) أي في استخراجها، وذلك أن المجاز العقلي مخصوص بالفعل أو معناه، فإذا أسند الفعل أو معناه لغير ما هو له، فهو مجاز، فحينئذ ذلك الفعل أو معناه لا يخلو من أن يراد معناه الأصلي، فيكون حقيقة لغوية، أو يراد به غير معناه لعلاقة، فيكون مجازاً لغويّاً والمسند إليه كذلك، فلم يخرج الإسناد المجازي عن أن يكون طرفاه حقيقيين معاً أو مجازيين معاً، أو الأول حقيقيّاً، والثاني مجازيّاً، أو العكس، فهذه أربعة.

أقول: مراده بالثاني المجازُ العقليُّ[1]، وهو إسنادُ الفعلِ أو شبهُهُ إلى ملابَس -بالفتح[2] - له غيرِ ما[3] هو له بتأويل: أي غير الملابس[4] الذي ذلك الفعل، أو معناه مبنِيٌّ له[5]: أي غيرِ الفاعلِ[6] في المبني للفاعل، وغير المفعول (به)[7] في المبني للمفعول به.

ومعنى التأويل: نصبُ[8] قرينةٍ صارفةٍ عن كونِ الإسنادِ إلى ما هو له.

---

(1) (**قوله: المجاز العقلي**) إنما سمي عقلياً؛ لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل، وهو الإسناد بخلاف المجاز اللغوي، فإنه في أمر نقلي، وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى.
وقوله: وهو إلى آخره لعله فيه نوع تساهل، والواضح وهو اللفظ المنقول عن الواضع الذي جعل دالًّا على المعنى.

(2) (**قوله: بالفتح**) هو المناسب لقوله: فيما يأتي يلابس الفاعل والمفعول إلى آخره، فقد جعل فيما يأتي المسند.

(3) (**قوله: غير ما**) بالجر نعت لملابس.

(4) (**قوله: أي غير الملابس إلى آخره**) فسر الموصول بالملابس رعاية لما سيأتي من قوله وللفعل ملابسات شتى، وإشارة إلى علاقة المجاز، وهي اشتراكهما في الملابسة لا للاحتراز عما لا يكون ملابساً، فإنه قد حصل الاحتراز عنه بقوله: إلى ملابس.
وقوله: فسر الموصول إلى آخره، أي كما عبر عن الموصوف بالملابس.
وقوله: رعاية لما إلى آخره، أي الشامل للملابسين.
وقوله: اشتراكهما أي الحقيقة والمجاز العقليين.
وقوله: لا للاحتراز إلى آخره الظاهر أن توهمه إنما ينبني على انصباب الغيرية على الصلة، كما هو الغالب، وإلا فلينظر وجه توهمه.

(5) (**قوله: مبني له**) أي مسند إليه حقيقة.

(6) (**قوله: أي غير الفاعل إلى آخره**) إنما احتاج لذلك؛ لأن الضمير المجرور في كل من قوله: إلى ملابس له وقوله: ما هو له راجع للفعل أو معناه، أي لأحد الأمرين، كما هو قضية أو، فالمعنى إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذي أحد الأمرين له، فيصدق على الإسناد في ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه إسناد لأحد الأمرين، وهو الفعل إلى ملابس لأحد الأمرين، وهو زيد غير الملابس الذي له أحد الأمرين، وهو معنى الفعل في قولنا: مضروب عمرو، فيلزم أن يكون مجازاً، وليس كذلك.
وفي دعواه عود للضمير المجرور في قوله: ما هو له لأحد الأمرين نظر واضح من صنيع السعد والشارح، ومن باقي هذه العبارة؛ إذ مفادهما أن العائد الثاني للأحد هو المرفوع تأمل.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) (**قوله: ومعنى التأويل نصب إلى آخره**) كان ينبغي للمصنف أن يقدم قوله: ووجبت قرينة إلى آخره على ذكر الأقسام ليكون إشارة إلى هذا القيد، فقد أوجب تأخيره كون التعريف غير مانع تأمل.

فخرج قول الكافر: «أنبت الربيعُ البقلَ»؛ لأنه مُعْتَقَدُهُ[1]، وكذا الأقوالُ[2] الكاذبةُ.

وهذا معنى[3] قوله: والثاني أن يسند: أي الفعل إلى آخره.

وللفعل ملابساتٌ شَتَّى[4]، واقتصر الأصل[5] عليه، وإن كان ما في معناه كاسم الفاعل كذلك؛ لأنه الأصل يلابِسُ[6] الفاعلَ لوقوعه منه، والمفعولَ به[7] لوقوعه عليه، والمصدرَ[8]؛ لأنه جزءُ معناه، والزمانَ والمكانَ لوقوعه فيهما، والسببَ[9]؛ لأنه يحصل به، فإسناده إلى الفاعل[10] أو

---

(1) (قوله: لأنه معتقده) أي فلم يوجد نصب.

(2) (قوله: وكذا الأقوال إلى آخره) أي لأن المتكلم يروج حقيقة إسنادها، فلا نصب.

(3) (قوله: هذا معنى إلى آخره) إشارة إلى تفصيل، وتحقيق للتعريفين.

(4) (قوله: شتى) جمع شتيت كمريض ومرضى.

(5) (قوله: واقتصر الأصل إلى آخره) إن قلت: ما المانع من أن يراد الفعل اللغوي أي الحدث، فيشمل الجميع؟

قلت: مخالفته لما سبق من قوله: إسناد الفعل أو معناه؛ لأنه صريح في أنه أراد الفعل الاصطلاحي، وإلا لزم استدراك قوله: ومعناه.

(6) (قوله: يلابس إلى آخره) استئناف بياني.

وقوله: الفاعل أي الحقيقي.

وقوله: لقيامه إلى آخره بيان لوجه الملابسة، وكذا ما بعده.

(7) (قوله: والمفعول به) المراد به المفعول به: ما يشمل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر، فإن إسناد الفعل المجهول إليه حقيقة، نحو: مر بزيد.

(8) (قوله: والمصدر) لا يقال: هو من جملة ما في معنى الفعل، فعده من جملة الملابسات يلزم عليه ملابسة المصدر للمصدر؛ لأنا نقول: اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر أو لكون الكلام على التوزيع، فقوله: أو المصدر أي في غير المصدر على أنه قد تحقق ملابسة المصدر للمصدر، كما في قولك: أعجبني قتل ضربك.

(9) (قوله: والسبب) سواء كان مفعولاً له أو لا، كما في بنى الأمير المدينة.

وقوله: كما في بنى إلى آخره، أي فإنه ليس في الأصل مفعولاً له، كما سيبينه الشارح هذا، ولم يتعرض الشارح للمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنى؛ لأن الفعل لا يسند إليها مطلقاً معلوماً أو مجهلاً لا خلافاً للكسائي في تجويزه إسناد المجهول إلى التميز، قال: في طاب زيد نفساً طيب نفسه.

(10) (قوله: فإسناده إلى الفاعل إلى آخره) المراد بالفاعل هنا: الفاعل الحقيقي، أي ما حق الإسناد أن يكون إليه لا النحوي وإلا كان مثل: أنبت الربيع البقل، وبنى الأمير المدينة حقيقة عقلية. ثم إن ظاهر كلام الشارح كالأصل غير صحيح؛ لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنيّاً للفاعل، أو المفعول به، أو إلى المفعول به إذا كان مبنيّاً لأحدهما مطلقاً، فيقتضي أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به، أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز، وإلى تصحيحه أشار السعد بقوله:

=

المفعول (به)[1] إذا كان مبنيّاً له حقيقة كما مر، وإلى غيرهما[2]: أي غير الفاعل[3] في المبني للفاعل، وغير المفعول (به)[4] في المبني للمفعول (لجامع)[5] بينهما[6]، وهو ملابسة كل منهما للفعل مجازٌ كقولهم: ﴿ عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[7]، فيما[8] بني للفاعل، وأسند (للمفعول)[9] به[10]؛ إذ العيشة مرضية.

وحقيقة الكلام[11]: «رضي المرء عيشته»، ثم أُسْنِدَ إلى المفعول من غير أن يبنى له، فبقي «رضيت العيشةُ»، وهو معنى كونه مجازاً، ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل، وأسند إلى ضمير العيشة، فآل الأمرُ إلى أن صار المفعول فاعلاً.

ومنه مثال الكتاب، وهو «ثوب لابس»، والأصل: «لبس زيد ثوباً»، ثم أسند

=

يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيّاً له، وإلى المفعول به إذا كان مبنيّاً له حقيقة، أي فكلامه على التوزيع يشير إلى ما ذكره السعد هنا قول الشارح بعد أي غير الفاعل إلى آخره.

(1) ساقطة في المطبوع.

(2) (**قوله: وإلى غيرهما إلى آخره**) قد ذكر الشارح أمثلة المجاز لإسناد الفعل المعلوم، ولم يذكر من أمثلة المجاز لإسناد الفعل المجهول إلا واحداً، أعني سيل مفعم، فإنه أسند فيه معنى الفعل المجهول إلى الفاعل.

(3) (**قوله: أي غير الفاعل إلى آخره**) لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به، أو العكس لا يكون مجازاً، بل حقيقة؛ إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذا التفسير إلى أن كلامه على التوزيع، فتأمل. فهذا التفسير لإفادة الدخول والعناية السابقة عن السعد لإفادة الخروج فتنبه.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) وفي المخطوط: بجامع.

(6) (**قوله: بينهما**) أي بين ذلك الغير، وأحد الأمرين: الفاعل والمفعول.

(7) الحاقة: 21؛ القارعة: 7.

(8) (**قوله: فيما إلى آخره**) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف، والتقدير كائناً فيما بني مسنده للفاعل إلى آخره على أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام، ومثله يقال فيما بعده، والقول فيه مقدر بعد العاطف.

(9) وفي المخطوط: إلى المفعول.

(10) (**قوله: وأسند إلى المفعول به**) أي الحقيقي، وإلا فالمسند إليه فاعل نحوي.

(11) (**قوله: وحقيقة الكلام إلى آخره**) بين فيه الإسناد الحقيقي في الفعل والمجازي فيه، وأن التجوز في معناه بعد ملاحظة ما ذكر.

فقوله: ثم سبك إلى آخره، أي ثم بعد ملاحظة ما ذكر سبك إلى آخره، ونظير هذا ما بعده، فلا تغفل.

الفعل إلى المفعول (في التقدير)[1] من غير أن يبنى له، فصار «لبس ثوب»، ثم سبك من الفعل اسم فاعل.

وقيل: «ثوب لابس» و«سيل مفعم» فيما بني للمفعول، وأسند إلى الفاعل.

وحقيقة الكلام: «أفعم السيل الوادي»: أي ملأه، فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له، فصار الكلام هكذا: «أفعم الوادي السيلَ»، ثم حُذِفَ الفاعلُ، وأقيم المفعول مُقَامَهُ، وبني الفعل له، فصار: «أُفْعِمَ السيلُ»، وهو معنى كونه مجازاً نظراً إلى التركيب الأول، ثم سبك منه اسم مفعول، وقيل: «سيل مفعَم» بفتح العين، فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذي كان في الأصل فاعلاً، وجدّ جدّه في المصدر، (حقيقته)[2]: «جَدَّ الرجل في جِدِّهِ[3] »، فحذف الفاعل، وأسند الفعل المبني له إلى المصدر مبالغة، فصار: «جدّ جِدُّهُ» مجازاً؛ لأنَّ الجاد هو صاحب الجد: أي من قام به الْجِدُّ لا نفس الجد.

و«نهاره صائم» في الزمان، حقيقته: «صام المرء نَهَارَهُ» أي في نهاره، ثم حذف الفاعل، وأسند الفعل المبني له إلى الزمان، فصار: «صام نهاره»، وهذا معنى كونه مجازاً، ثم سبك من الفعل اسم فاعل، وَأُخْبِرَ به عن النهار، فقيل: «نَهَارُه صائمٌ»، (فإسناد الصوم)[4] إلى ضمير النهار مجاز؛ لأن الصائم هو الشخص.

ونهر جار في المكان، وحقيقته: جرى (ماء)[5] النهر: أي في النهر، فحذف الفاعل وأسند فعلَهُ إلى المكان.

وقيل: جرى النهرُ، وهذا معنى كونه مجازاً، ثم سبك من الفعل اسم فاعل، وأسند إلى ضمير النهر إسناداً مجازيّاً؛ لأن الجاري (هو)[6] الماء في النهر لا النهر.

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) وفي المخطوط: وحقيقة الكلام.

(3) (قوله: في جده) لم أر لهذا الجار وجهاً مع عدم ظهور المعنى عليه، فالظاهر حذفه ونصب جده على أنه مصدر مبين للنوع.

(4) وفي المخطوط: بالإسناد.

(5) وفي المخطوط: الماء.

(6) ساقطة في المطبوع.

وبنى الأميرُ[1] المدينةَ (في السبب)[2]، وحقيقته: «بَنَتِ الْفَعَلَةُ المدينةَ» بسب أمر الأمير، فحذف الفاعلُ، وأسند فعله إلى الأمير، فقيل: بنى الأمير المدينة، وهذا معنى كونه مجازاً.

والمجازُ العقليُّ يجري أيضاً في النسبة الإضافية[3] نحو: «أَعْجَبَنِي إِنْبَاتُ الرَّبِيعِ[4] الْبَقْلَ»، وفي الإيقاعية[5]، نحو: ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾[6]، فيكون[7] معنى قوله أن يسند إلى آخره مطلقُ النسبة إسناديةً كانت أو إضافية أو إيقاعية، ولا يضرنا اقتصاره على التمثيل بالنسبة الإسنادية لإتيانه بالكاف التي لا تفيد الحصر.

وقوله: **أقسامه** إلى آخره: يعني أن المجاز ينقسم إلى أربعة[8] أقسام باعتبار طرفيه؛ لأنهما إما حقيقتان لغويتان، أو مجازان، أو المسند إليه حقيقة والمسند مجاز، أو عكسه.

---

(1) (**قوله: وبنى الأمير إلى آخره**) أي في السبب الآمر، ومثال الغائي ضرب التأديب، ومنه ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾ (إبراهيم: 41) أي أهله لأجله.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (**قوله: الإضافية**) وإذا جرى فيها أو فيما بعدها جرت الحقيقة العقلية أيضاً، فلا يختص الحقيقة والمجاز بالنسبة الإسنادية كما يوهمه كلام المصنف.

(4) (**قوله: إنبات الربيع**) أي بناء على أن الإضافة بمعنى اللام، ولو جعلت بمعنى «في»، فلا يكون مجازاً، بل حقيقة. والحاصل: أنه لا بد من النظر إلى قصد المتكلم ونفس الأمر، فإن كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الأمر فحقيقة وإلا فمجاز.

وقوله: أنه لا بد إلى آخره فيه أن النظر إنما هو إلى ما يفهمه المخاطب من ظاهر حال المتكلم، وإلى كلام المتكلم، فإن تطابقا فحقيقة وإلا فمجاز.

(5) (**قوله: والإيقاعية**) هي نسبة الفعل إلى المفعول، فإن الفعل للمتعدى واقع على المفعول أي متعلق به.

(6) الشعراء: 151.

(7) (**قوله: فيكون إلى آخره**) أي فيكون المراد بالإسناد المنسبك من قوله: أن يسند مطلق إلى آخره، وحينئذ يكون مجازاً مرسلاً من إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف، فإن الإسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه، فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين، أو بين المسند والمفعول.

وقوله: كإطلاق إلى آخره، فإن في الحقيقة الأنف الملابس للمرسن، ثم أطلق على مطلق الأنف.

(8) (**قوله: أربعة**) يعلم وجه الإنحصار فيها مما مر عن يعقوبي في أقسام الحقيقة.

مثال الأول: «أَنْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ».

ومثال الثاني: «أَحْيَا الأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ»؛ لأن المراد بإحيائها نضارتها[1] بأنواع الرياحين والنبات، والإحياء في الحقيقة[2] إعطاء الحياة، وهو صفة تقتضي الحسَّ[3] والحركةَ، وكذلك المراد[4] بشباب الزمان زمانُ ازدياد[5] قواها[6] النامية، وهو في الحقيقة عبارة عن كون[7] الحيوان في زمان كون حرارته الغريزية[8] مشبوبة أي قوية (مشتعلة)[9].

ومثال الثالث: «أَحْيَا الأرضَ الرَّبِيعُ».

ومثال الرابع: «أَنْبَتَ البقلَ شبابُ الزمانِ».

ومراد (المصنف)[10] بالنوعين الحقيقة والمجاز، وبالجزئين المسند إليه والمسند.

واختلف في المجاز العقلي، (وفي المفرد)[11] هل وقعا في القرآن أم لا؟

فذهب قوم إلى الأول.

وآخرون إلى الثاني.

---

(1) (**قوله: نضارتها**) أي حسنها، والزاهر أن المراد هنا تحسينها؛ لأنه المناسب لاستعارة الإحياء له، فيكون قد أطلق اسم المسبب على السبب. وعبارة السعد: تهييج القوى النامية فيها، وإحداث نضارتها، وهي تفيد ما قلنا، فتأمل.

(2) (**قوله: في الحقيقة**) أي في اللغة.

وقوله: إعطاء أي إيجاد، وتقدم بيان المجاز في أقسام الحقيقة.

(3) (**قوله: تقتضي الحس**) أي الإدراك بالحواس الخمس الظاهرة.

(4) (**قوله: وكذا المراد إلى آخره**) الأولى: أن يراد بشباب الزمان كون الزمان يزيد قوى الأرض للنمية، ولعل وجه الأولوية أنه يلزم على تفسير السعد، والشارح أن يكون معنى شباب الزمان زمان الزمان، فيحتاج إلى تكلف جعل الإضافة من إضافة الجزء للكل تأمل.

(5) (**قوله: زمان ازدياد إلى آخره**) فالمعنى هيج قوى الأرض، وأحدث نضارتها زمن ازدياد قواها.

(6) (**قوله: قواها**) أي الأرض.

وقوله: النامية أي التي شانها النمو، فلا يتكرر مع قوله: ازدياد.

(7) (**قوله: عبارة عن كون إلى آخره**) لا يخفى ما فيه من الإشارة إلى وجه التسمية، وقد شبه به المعنى المراد هنا. ووجه الشبه: كون كل من الأمرين مستحسناً لما يترتب عليه من المحاسن، واستعير اللفظ من المشبه به للمشبه.

(8) (**قوله: الغريزية**) أي المغروزة في البدن، والكائنة فيه على وجه اللزوم.

(9) وفي المخطوط: مشتملة.

(10) وفي المخطوط: المتن.

(11) ساقطة في المخطوط.

والصحيح الأول، وهو مختار الأصل، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ [1] عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ ﴾[2]، ﴿ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ [3]﴾[4]، ﴿ يَوْمًا [5] يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ﴾[6]، ويكون في الإنشاء كقوله تعالى: ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ [7] ٱبْنِ لِى صَرْحًا ﴾[8]، ولينبت الربيعُ ما شاء، وليصم نهارك، ونحو ذلك.

قال:

(1) (قوله: وإذا تليت إلى آخره) فإسناد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز؛ لأن الزيادة فعل الله، وإنما الآيات سبب لها.

(2) الأنفال: 2.

(3) (قوله: يذبح أبناءهم) نسب إلى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه؛ لأنه سبب آمر. وفي هذا الاستشهاد نظر؛ لأنه يجوز أن يكون مجازاً لغوياً، أي يأمر بذبح، فلا يكون مما نحن فيه. والمجاز حينئذ مرسل تبعي من إطلاق اسم المسبب على السبب.

(4) القصص: 4.

(5) (قوله: يوماً) نصب على أنه مفعول به لتتقون، أي كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر.

وقوله: يجعل إلى آخره نسب الفعل إلى الزمان، وهو الله حقيقة، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله، فإن الأطفال يبلغون فيه، أو أن الشيخوخة.

وقوله: وهذا أي جعل الولدان شيباً.

قوله: كناية إلى آخره فيه إشارة إلى أن الكناية لا تنافي المجاز العقلي.

وقوله: لأن الشيب إلى آخره ظاهر في تقرير الكناية على قول السكاكي إن الكناية اللفظ المستعمل في ملزوم معناه.

فقوله: يجعل الولدان شيباً لفظ موضوع للازم هو تسارع الشيب، وقد استعمل في الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والأحزان، وعلى الوجه الثاني اللازم الشيخوخة المعبر عنها بقوله: شيباً والملزوم الطول.

وقوله: أو عن طوله لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيامة؛ لأن الطول قد يشتمل على السرور، فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه، حتى يحسن التعجب.

وقوله: أو أن الشيخوخة أي فيشيبون.

(6) المزمل: 17.

(7) (قوله: نحو يا هامان إلى آخره) فإن البناء فعل العملة، وهامان سبب آمر.

وقوله: صرحاً أي قصراً، ويجري في هذا الشاهد ما مر في يذبح أبناءهم.

(8) غافر: 36.

وَوَجَبَتْ قَرِينَةٌ[1] لَفْظِيَّهْ   أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ وَإِنْ عَادِيَهْ

أقولُ: المجازُ العقليُّ لا بُدَّ له من قرينة، وهي ما[2] دل على المراد لا بالوضع[3].

وهي إما لفظية: كقولك: شيب رأسي[4] توالي الهمومِ والأحزانِ، ولكن الله يفعل ما يشاء.

وإما معنوية: وهي أنواعٌ كاستحالةِ[5] قيامِ المسند بالمسند إليه عقلاً[6]، نحو: محبتُك جاءت بي إليك[7] لظهور استحالة[8] قيام

(1) (قوله: ووجبت قرينة) أي للمجاز العقلي، وذلك لما تقدم أن الإسناد في الكلام يحمل على أن المتكلم أتى به لظاهره حيث لا ينصب قرينة على أنه أراد خلاف ذلك الظاهر، فيكون الإسناد حقيقياً، وإن لم يطابق الواقع، ولا الاعتقاد، فعلم من ذلك أن الإسناد المجازي لا بد له من قرينة كما ذكر.

(2) (قوله: وهي ما) أي شيء أعم من كونه لفظاً أو غيره.

(3) (قوله: لا بالوضع) أي بل بطريق الإشارة إليه إن كانت القرينة لفظية، أو بواسطة العقل، أو العادة إن كانت عقلية أو عادية.

(4) (قوله: شيب رأسي إلى آخره) فقوله: ولكن إلى آخره دل على أنه يسند الأفعال لله، وإن إسناد الشيب إلى التوالي متجوز فيه عنده.

(5) (قوله: كاستحالة إلى آخره) تمثيل لها ببعض أنواعها.

(6) (قوله: عقلاً) تمييز من نسبة الاستحالة إلى القيام، لكن على أنه فاعل لمتعدي الاستحالة، وهو الإحالة كما في قولهم: امتلأ الإناء ماء، فماء ليس فاعلاً لامتلاء، بل لمتعديه، وهو ملأ، فإن التمييز لا يلزم أن يكون فاعلاً للفعل المذكور، بل يصح أن يكون لملازمه أو لمتعديه.

إن قلت: إذ كانت الاستحالة عقلاً قرينة فلم كان قول الدهري: أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله؟

قلت: المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكم بها، وإنبات الربيع البقل ليس كذلك، بل يحتاج العقل فيه إلى دليل.

وقوله: لو خلى إلى آخره من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر، أو عادة، أو إحساس، أو تجربة إلى غير ذلك.

(7) (قوله: نحو: محبتك جاءت بي إليك) الاستحالة هنا ظاهرة على مذهب المبرد في نحو: ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المفعول في الذهاب لا على مذهب سم من أن المعنى جعلت زيداً ذاهباً؛ لأن الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملاً وسبباً في ذهابه ولا يعني بالسبب إلا الحامل، ولا شك في صحة إسناد مثل ذلك إلى المحبة؛ لأنها تثير المجيء، وتحمل عليه، فمعنى محبتك جاءت بي إليك على هذا جعلني جائياً من غير أن يشاركني في المجيء، أي كانت سبباً في مجيئي، ولا شك أنها سبب حقيقة، فلا يكون إسناد المجيء إليها مجازاً فلعل المثال مبني على مذهب المبرد.

(8) (قوله: لظهور استحالة إلى آخره) أي وإنما كان هذا النوع، أعني الاستحالة المذكورة موجوداً في =

المجيء[1] بالمحبة؛ لأن العرض لا يقوم بالعرض، أو عادة[2] نحو: هزم الأميرُ الجندَ لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة، وإن كان ممكناً عقلاً، أو صدوره[3] من الموحد[4] في مثل: «أنبت الربيع البقل».

ثم الفعلُ[5] في المجاز العقلي يجب أن يكونَ له فاعل[6]، أو مفعول به إذا أسند إليه يكون حقيقة، فمعرفة ذلك[7] قد تكون ظاهرةً كقوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ [8] ﴾[9]، (أي فما ربحوا في تجارتهم)[10]، وقد تكون خفية[11] لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل[12]، نحو: سرّتني رؤيتك[13]: (أي سرّني الله وقت

=

هذا المثال لظهور إلى آخره، وكذا يقال فيما بعده.

(1) (**قوله: قيام المجيء**) أي الحقيقي لا بمعنى جعل الغير جائياً كما علمت.

(2) (**قوله: أو عادة**) عطف على عقلاً، أي أو استحالة القيام المذكور عادة.

(3) (**قوله: أو صدوره**) عطف على استحالة، أي وكصدور الكلام. قال السعد: ولم يعد الضمير للمجاز لما يلزم عليه من التكلف.

(4) (**قوله: من الموحد**) لا بد من تقييده بغير المخفي حاله.

(5) (**قوله: ثم الفعل**) مثله ما في معناه، واقتصر عليه؛ لأنه الأصل.

(6) (**قوله: يجب أن يكون له فاعل**) نحو: أنبت الربيع البقل.

وقوله: أو مفعول، نحو: ضرب زيد.

وحاصل ما أفاده الشارح: أن الفعل المبني للفاعل المسند إسناداً مجازياً لا بد له من فاعل يكون إسناده إليه حقيقة، والمبني للمفعول المسند إلى غيره لا بد له من مفعول يكون إسناده إليه حقيقة، ومعرفة كل منهما إما ظاهرة وإما خفية.

(7) (**قوله: فمعرفة ذلك**) أي ما ذكر من الفاعل والمفعول، ولم يقل: وذلك إما ظاهر إلى آخره للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود.

(8) (**قوله: فما ربحت تجارتهم**) فإن الفاعل الحقيقي فيه ظاهر، وهو الشخص المتجر، فالأصل: فما ربحوا في تجارتهم، وأسند الربح في الآية إلى سببه.

(9) البقرة: 16.

(10) ساقطة في المخطوط.

(11) (**قوله: خفية**) لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازي، وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقي.

(12) (**قوله: وتأمل**) عطف تفسير إن لم يرد النظر الإصطلاحي الذي هو ترتيب إلى آخره، وهو الأقرب ولازم إن أريد.

(13) (**قوله: سرتني رؤيتك**) ففي معرفة الفاعل الحقيقي نوع خفاء لما علمت.

قال عبد الحكيم: هذا القول مجاز إذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية.

أما إذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة، فمعنى التركيب حينئذ أوجبت رؤيتك السرور،

=

رؤيتك)[1]، وهذا مذهب الأصل.

وقال الشيخ عبد القاهر[2]: لا يجب في المجاز العقلي أن يكون الفعل له فاعل إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة، فإنه ليس (لقوله)[3] لسرّتني ونحوه فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة.

وبيان مراده[4] مذكور في المطولات.

وأنكر السكاكيُّ[5] المجازَ العقليَّ، وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية[6] بجعل

=

وهذا إسناد حقيقي.

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: وقال الشيخ عبد القاهر: إلى آخره**) رده الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل، فلا مجاز، وإلا فيمكن تقديره.

قال الصبان: المناسب، وإلا فلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى.

أقول فيه: إن إمكان التقدير في المسند إسناداً مجازيّاً مستلزم لثبوت الفاعل الحقيقي؛ إذ لا يمكن عند انتفائه كما هو ظاهر، والثبوت المذكور هو المطلوب، بل هذا المناسب يفيد أن كل فعل أسند إسناداً مجازيّاً يجب تقدير فاعله الحقيقي، وليس كذلك. ألا ترى أن الغالب في سرتني رؤيتك عدم التقدير تأمل منصفاً.

(3) ساقطة في المطبوع.

(4) (**قوله: وبيان مراده إلى آخره**) مراده نفي وجوب فاعل محقق في الخارج أسند إليه الفعل حقيقة إسناد يعتد به بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد الفعل إلى ذلك الفاعل. وأما أن الموجد هو الله فلا نزاع فيه، إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور، فليس مراده أن الفعل قد يخلو عن الفاعل رأساً، فسقط الاعتراض السابق.

وقد قال السعد بعد ذكر اعتراض الرازي: وظني أن هذا تكلف، والحق ما ذكره الشيخ.

ووجه التكلف: أن تفسير الفاعل الموجد، وهو الله تعالى في سرتني رؤيتك ونحوه تقدير لما لم يقصد في الاستعمال، ولا يتعلق به الغرض في التراكيب.

(5) (**قوله: وأنكر السكاكي إلى آخره**) تقليلاً للانتشار، وتقريباً لضبط اعتبارات البلغاء.

(6) (**قوله: في سلك الاستعارة بالكناية**) وهي عنده أن يذكر المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به، مثل أن تشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس، ثم تفردها بالذكر مراداً بها المشبه به، ونضيف إليها شيئاً من لوازم السبع، فتقول: مخالب المنية نشبت بفلان.

وقوله: مراداً بها المشبه به أي الادعائي.

=

الربيع[1] مثلاً في المثال استعارة عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه[2]، وجعل نسبة الإنبات[3] إليه الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي قرينة الاستعارة، وردّه الأصل بوجوه لم تسلم له ليس هذا الاختصار محلَّ (بسطها)[4]، فليرجع إلى الأصل[5]، وشرحه للسعد من أراد الوقوف على ذلك.

قال:

الباب الثاني في المسند إليه

أي بيان أحوال المسند إليه: أي الأمور العارضة[6] له من حيث[7] إنه مسند إليه كالحذف، والذكر، والتعريف، والتنكير، وغير ذلك.

=

قال الصبان: في الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالدرر المنظوم في سلك تشبيهاً مضمراً في النفس، والسلك تخييل، والنظم ترشيح.

(1) (**قوله: بجعل الربيع**) أي لفظ الربيع.

(2) (**قوله: المبالغة في التشبيه**) الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه إدخال المشبه في جنس المشبه به، وجعله من أفراده ادعاء.

(3) (**قوله: وجعل نسبة إثبات إلى آخره**) فيه أن السكاكي يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذي ذهب إليه فيها، فالموافق لمذهبه أن يقول: وجعل استعارة ما هو لخاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية تتوهم في المشبه شبيهة بتلك الخاصة مثبتة للمشبه قرينة الاستعارة، ويمكن أن يتكلف، ويحمل كلامه على أن المراد، وجعل نسبة ما هو مشبه بالإنبات إلى آخره.

(4) وفي المخطوط: يبسطه.

(5) (**قوله: فليرجع إلى الأصل إلى آخره**) لا داعي إلى الرجوع، ولا إلى نقلها حيث لم تسلم مع عدم اقتضاء الحال إياها.

(6) (**قوله: أي الأمور العارضة إلى آخره**) قيل: أي الأمور العارضة له التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، أي تكون سبباً قريباً لتلك المطابقة حتى لا يرد الرفع، فإنه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه، ولا حاجة إليه؛ لأن المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند إليه باعتباره كذلك؛ لأن كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار، فهو مذكور، فإن كثيراً من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج عن القوة إلى الفعل، ولم يدون.

وقوله: فإنه عارض إلى آخره تعليل للمنفي، وعلة النفي مفهومة مما قبله، وهي أن الرفع ليس سبباً قريباً للمطابقة، بل هو سبب بعيد من حيث توقف صحة أصل المعنى التي يعتبر بعدها الأسباب القريبة عليه، تأمل.

(7) (**قوله: من حيث إلى آخره**) حيثية تقييد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهراً أو عرضاً كليّاً أو جزئيّاً، أو من حيث حروفه ككونه ثلاثيّاً أو رباعيّاً أو غير ذلك.

وقدمه[1] على المسند؛ لأنه كالموصوف[2]، والمسند كالصفة، والموصوف[3] أجدر بالتقديم؛ لأنه الموضوع، والصفة هي المحمول، والأول أشرف من الثاني، ولأنه[4] الركن الأعظم في الكلام.

قال:

يُحْـذَفُ لِلْعِلْـمِ[5] وَلاخْتِبارِ ... مُسْتَمِعٍ وَصَحَّةِ الإِنْكَارِ

سَتْرٍ وَضِيقِ فُرْصَةٍ إِجْلالِ ... وَعَكْسِهِ وَنَظْمِ اسْتِعْمالِ

كَحَبَّذَا طَرِيقَةُ الصُّوفِيَّةْ ... تَهْدِي إِلَى الْمَرْتَبَةِ الْعَلِيَّةْ

أقول: قَدَّمَ حذفَ المسند إليه على سائر أحواله لكون الحذف عبارة[6] عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث سابقٌ على وجوده[7]، وفي المسند إليه باعتبار أحواله أَبْحَاثٌ:

البحث الأول: في حذفه، وحَذْفُهُ يتوقف[8] على أمرين:

---

(1) (**قوله: وقدمه**) أي قدم أحواله وكذا ما بعده.

(2) (**قوله: كالموصوف**) أي اللفظي، وإلا فهو موصوف معنى، وكذا يقال فيما بعده.

(3) (**قوله: والموصوف**) أي المعنوي، ففي الكلام شبه استخدام.

(4) (**قوله: ولأنه**) أي المسند إليه.

(5) (**قوله: يحذف للعلم**) مثل العلم ادعاء أنه معلوم متعين، فيقال: وهاب الألوف، أي السلطان مثلاً، فحذف لادعاء أنه متعين، ولو لم يتعين.

(6) (**قوله: لكون الحذف عبارة**) أي في الاصطلاح، وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي، أعني الإسقاط مشعراً بالعدم بعد الإتيان، لذا اختير على لفظ الترك إشارة إلى كونه ركناً أعظم كأنه أسقط.

وقوله: ولذا أي للإشعار المذكور.

وقوله: إشارة إلى آخره أي بمراعاة معناه اللغوي.

(7) (**قوله: وعدم الحادث سابق على وجوده**) أي فالحذف مقدم على الذكر، أي والإثبات مقدم على باقي الأحوال، لكونها كالتفصيل له. فاندفع ما يقال هذه النكتة إنما تقتضي التقديم على الذكر دون بقية الأحوال، وبحث في الدفع بأن باقي الأحوال الآتية يجري في المسند إليه المحذوف أيضاً، فهي تفصيل للحذف إلا أن يجاب بأن جريانها في المذكور أظهر من جريانها في المحذوف، فسكونه للذكر أقوى، فتأمل.

(8) (**قوله: وحذفه يتوقف إلى آخره**) أي الحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون منوياً في التقدير لا الحذف الذي يكون نسياً منسياً، كحذف فاعل المصدر، وفاعل المبني للمفعول، فإنه لا يحتاج إلى القرينة لعدم كونه مراداً.

وقوله: وهو ما يكون أي متعلقة، وكذا ما بعده.

أحدهما: قابلية المقام له بأن يكون السامعُ عارفاً به[1] بقرينة[2].

ثانيهما: ما يقتضي[3] (رجحان)[4] الحذف على الذكر.

والأول: معلوم من النحو.

وأشار إلى تفصيل الثاني بقوله: يحذف إلى آخره.

فمن مرجحات الحذف: العلمُ بالمسند إليه بالقرينة كقولك: «عابدٌ» (في جواب من)[5] قال لك: «ما حرفة زيد؟».

ومنها: اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه أَمْ لَا[6]؟

---

(1) (**قوله: عارفاً به**) أي بمتعلقه، أي متمكناً من معرفة المحذوف؛ لأن القرينة لا توجب العرفان بالفعل، أي فالمدار على قرينة تأملها السامع عرف المحذوف لا قرينة يعرف بها بالفعل.

(2) (**قوله: بقرينة**) أي دالة على المحذوف إما بخصوصه أو بكونه أحد الأشياء المعينة كما ما حذف لتذهب نفس السامع ممكن، كقولك: يعطي الألوف، فإن القرينة وهي إسناد الإعطاء لا توجب معرفة واحدة بخصوصه، فالحذف هنا لما ذكره.

(3) (**قوله: ما يقتضي إلى آخره**) سواء كان حاملاً عليه، أو غاية مترتبة عليه، فاللام في قول المصنف ولاختيار لمطلق التعليل الشامل للحاملية والغرضية.

وقوله: سواء كان حاملاً عليه كالضيق.

وقوله: أو غاية إلى آخره كتأتي الإنكار عند الحاجة إليه، وإنما لم تجعل التعليل المطلق معنى للام الأولى الداخلة على العلم؛ لأنها ليست متسلطة على ما بعده بخلاف الثانية، فإنها مسلطة، فاحتيج لذلك فيها لتناسب جميع ما بعدها تأمل.

(4) وفي المخطوط: رجحانية.

(5) وفي المخطوط: لمن.

(6) (**قوله: هل يتنبه أم لا**) أي أم لا يتنبه إلا بالصراحة، فيقال مثلاً: عند حضور رجلين أحدهما تقدمت للسامع معه صحبة دون الآخر غادر والله، يعني الصاحب؛ لأن الغدر مناسب للصحبة، ولو صح أن ينسب لغير الصاحب أيضاً اختياراً للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر الذي اشتدت نسبته للصحبة أم لا؟ هذا و«أم» هنا منقطعة كأن المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى.

قال سيبويه: أم في قولك: أزيد عندك أم لا منقطعة كأنه ظن السائل أن زيداً عنده فاستفهم، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده، فقال: أم لا، وإنما عدها منقطعة؛ لأنه لو سكت على قوله: أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك، فلا بد أن يكون لقولك: أم لا فائدة متجددة، وهي تغير ظن كونه عندك إلى ظن أنه ليس عندك، وهو إضراب، وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل، فإنها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام، فافهم، فإنه قد زل فيه الأقدام. ويكون أم منقطعة مع هل يندفع الاعتراض بأنه تقرر في كتب النحو: أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة، فيؤتي لها بمعادل.

=

ومنها: اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن[1] الخفية أم لا؟

ومنها: صحة الإنكار[2] عند الحاجة، نحو: «فاجر فاسق» عند قيام القرينة على إرادة زيد ليتأتى أن تقول: ما أردت زيداً، بل غيره.

ومنها: قصد ستره وإخفائه على غير المخاطب من الحاضرين، نحو: «جاء» تريد زيداً لمن عرفه معك[3].

ومنها: ضيق الفرصة[4]، وهي المبادرة[5] أي ضيق زمانها كقول الصياد: غزال، أي هذا غزال.

ومنها: إجلاله[6] وتعظيمه بصونه عن لسانك.

=

وقوله: كأن المتردد إلى آخره عبر بالكأنية أوّلاً، وثانياً للإشارة إلى أن الواقع رجحان يسير لا يقتضي الانتقال حقيقة لا ظن حقيقي، وحيئنذ فالمراد بالظن في قوله: وهي تغير ظن إلى آخره الظن التنزيلي، تأمل.

(1) (**قوله: هل يتنبه بالقرائن إلى آخره**) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر، فتقول: احسن للإحسان والله تريد أقدمهما، وهو زيد مثلاً اختياراً لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف لهذه القرينة التي معها خفاء، وهي أن أهل الإحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها أم لا.

وقوله: أدم صحبة إلى آخره المناسب لآخر العبارة أن يقول أحدهما قديم الصحبة دون الآخر، فتقول: حقيق بالإحسان إلى آخره.

وقوله: هل يتنبه إلى آخره، الظاهر: أنه مرتبط بمحذوف، أي لتعرف جواب هل إلى آخره، تأمل.

(2) (**قوله: صحة الإنكار**) أي إنكار المتكلم.

وقوله: عند الحاجة متعلق بـ«صحة».

(3) (**قوله: لمن عرفه معك**) أي لمن عرفه أنه دائماً مصاحب لك بحيث صارت صحبتك له قرينة عليه عند الحذف.

(4) (**قوله: ضيق الفرصة**) صنيعه يقتضي إضافة ضيق في المصنف إلى فرصة، والذي يقتضيه صنيع يعقوبي أن ضيق منوّن، وفرصة معطوف على ما قبله، أي ضيق لنحو ضجر وخوف فوات فرصة، قال: وهو من أسباب الضيق، ولا يخفى أن هذا الصنيع أحسن لإفادة المتن عليه ما لم يفده الأول.

(5) (**قوله: وهي المبادرة**) هذا المعنى على فرض ثبوته لا يحسن ملاءمته لقوله: أي ضيق زمانها إذ لا خفاء في ركة قولنا: إن الحذف لضيق زمان المبادرة، والذي في اليعقوبي أنها ما يغتنم تناوله، والأمر عليه ظاهر.

(6) (**قوله: إجلاله**) كقولك: مقرر للشرائع، وموضح للدليل، فيجب الإتباع تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومنها: تحقيره[1] بصون لسانك عنه.

ومنها: ضرورة النظم[2] من جهة الوزن[3] أو القافية[4]، وفي معناه[5] ضرورة السجع[6].

ومنها: اتباع استعمال العرب كقولهم: رمية من غير رام[7]، أي هذه رمية، وهو مثل يضرب لمن يقع منه الفعل، وهو غيرُ أهلٍ له.

ومن ذلك[8] المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ وذكر المصنف[9] منها موضعاً، وهو ما إذا كان الخبر مخصوصَ «نعم»، نحو: «نعم الرجل زيد»، فـ«زيد» خبر مبتدأ محذوف وجوباً في بعض الأوجه.

ومنه «طريقة» في (قوله)[10]: كـ«حبذا طريقة الصوفية»، فإنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، وإنما كانت طريقة الصوفية محمودة؛ لأنها توصل إلى المرتبة العلية، وهو مقام

---

(1) **(قوله: تحقيره إلى آخره)** كقولك: موسوس ملعون ما ضر وما نفع تريد الشيطان.

(2) **(قوله: النظم)** أي استقامته.

(3) **(قوله: من جهة الوزن)** كما في قوله:

قال لي كيف أنت قلت عليل

إذ لو قال: أنا عليل فسد وزن البيت.

(4) **(قوله: أو القافية)** أي أو ضرورة استقامته من جهة القافية، كما في قوله:

قد قال عذولي فتاك أتى ... فأجبت وقلت كذبت متى

قد قال حبيبك ذو خفر ... وكبير السن فقلت فتى

فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية، أي متى الإتيان، ثم الغرض من الحذف المحافظة على القافية، وإن كان فيه أيضاً محافظة على الوزن إلا أنها غير مقصودة، وفرق بين الحاصل قصداً والحاصل من غير قصد، فاندفع ما يقال: إن مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما، وعدم اجتماعهما، وليس كذلك.

(5) **(قوله: وفي معناه)** أي النظم.

(6) **(قوله: ضرورة السجع)** أي استقامته، نحو: طلب الحبيب ألفين، فقلت له: أين أي أين هما؟

(7) **(قوله: رمية من غير رام)** أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ، وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس هو أهلاً للمصدور منه.

(8) **(قوله: ومن ذلك)** أي مما حذف فيه لاتباع الاستعمال.

(9) **(قوله: وذكر المصنف)** أي في ضمن التمثيل لا بالصراحة.

تنبيه: قد يجتمع في المثال أغراض متعددة كما في: قال كيف أنت قلت عليل، فإنه قد اجتمع فيه العلم والضيق واستقامة الوزن، وسيأتي نظير هذا المثال.

(10) ساقطة في المخطوط.

الإحسان، وهو أن تعبد الله كأنك تراه؛ لأن طريقتهم[1] عبارة عن صفاء الباطن، والوقوف عند الأمر والنهي، فينبغي لكل طالب علم أن يسلكها، فإنه وإن لم يصل إلى غايتها العظمى، وهي معرفة الله جل جلاله، فلا أقلّ من الدخول في دائرة الورع[2]، ورقة القلب، والتخلق بالأخلاق المحمودة، والسلامة من (حظوظ)[3] النفس، والتهاون[4] بالحقوق الشرعية.

قال المصنف في شرحه: «وكل من أعرض عن هذا العلم جملة لا يخلو من الفسق، وضيعة العمر، والرغبة في الدنيا، ومن لا قدم[5] له في علم التصوّف يُخْشَى عليه من سوء الخاتمة» (انتهى.

قال)[6]:

وَاذكُرْهُ لِلأَصْلِ[7] والاحْتِياطِ ... غَباوَةٍ إِيضاحٍ[8] انْبِساطِ
تَلَذُّذٍ تَبَرُّكٍ إِعْظامِ ... إِهانَةٍ تَشَوُّقٍ نِظامِ
تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْويلِ ... تَقْريرٍ أَوْ إِشْهادٍ أَوْ تَسْجيلِ

أقول: البحث الثاني في ذكره، وله مرجحات:

منها: أن ذكره الأصل[9]، ولا مقتضى للعدول[10] عنه من

---

(1) (**قوله: لأن طريقتهم إلى آخره**) علة لقوله: توصل.

(2) (**قوله: الورع**) هو التباعد عن المحرمات والشبهات.

(3) وفي المخطوط: خصوص.

(4) (**قوله: والتهاون**) عطف على حظوظ.

(5) (**قوله: ومن لا قدم إلى آخره**) أي لا ثبوت، وهذا الكلام مشكل ظاهره، ولسنا من أهل فهم باطنه.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: للأصل**) أي لكون ذكره الأصل.

(8) (**قوله: إيضاح**) أي زيادة إيضاح، كما سيظهر.

(9) (**قوله: الأصل**) أي الذي لا يعدل عنه إلا لمقتض.

(10) (**قوله: ولا مقتضى للعدول**) ليكون مرجحاً للذكر على الحذف، والمراد عدم المقتضى في قصد المتكلم، فلا يرد أن الكلام في قيام القرينة المعينة للمحذوف، كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه، فالعلم محقق في جميع صور الذكر.

وقوله: ولا مقتضى للعدول منصوب، وسقوط التنوين إما لكونه مضافاً، واللام زائدة كما قال سيبويه في: لا غلام لك، وإما تشبيهاً له بالمضاف كما قال ابن الحاج.

قال الصبان: أفاد بهذا القيد، يعني ولا مقتضى إلى آخره أن مجرد الأصالة لا تصلح نكتة، بل لا بد معها من انتفاء المعارض المقتضي للحذف، حتى إذا وجد رجح على الأصالة بخلاف بقية =

قرينة[1] أو غيرها.

ومنها: الاحتياطُ لضعف[2] التعويل على القرينة بسبب ضعفها، (أو)[3] ضعف فهم المخاطب.

ومنها: غباوة السامع: كقولك لعابد الصنم: «الصنم لا يضر، ولا ينفع».

ومنها: الإيضاح[4]: كقولك: «زيدٌ عندي»، لمن قال: «أين زيدٌ؟»

ومنها: الانبساط: أي بسطُ[5] الكلامِ في مقام[6] يكونُ إصغاءُ السامعِ مطلوباً

= النكات، فإن كلًّا منها يصلح بمجرده نكتة.

(1) (**قوله: من قرينة**) أي من لازمها، وهو العلم.

وقوله: أو غيرها أي القرينة أي غير لازمها من باقي النكات.

وأما القرينة نفسها: فلا يصح نفيها كما علمت، وإن أوهم ظاهر الشارح ذلك، وعبارة الشارح أصلها للسيوطي، وكان الأولى حذفها، ويقول: بأن لم تحصل نكتة بأن ترجح الحذف.

(2) (**قوله: الاحتياط لضعف إلى آخره**) كما إذا حضر رجلان وأحدهما يظن فيه السامع خيراً، وهو صاحبه، فتقول: صاحبك غشاش خائن لا يوثق به؛ لأنك لو لم تذكر لفظ الصاحب فربما لم يفهم المراد، ولو دلت قرينة حسن ظنه بالصاحب أنه المراد؛ لأنه هو المناسب أن يرد فيه على المخاطب فيما ظن فيه، ولما خفيت القرينة، وضعف التعويل عليها ذكرته احتياطاً، والتعويل الاعتماد.

(3) وفي المخطوط: و.

(4) (**قوله: الإيضاح**) أي زيادة إيضاح المسند إليه، فنفس الإيضاح حاصل عند الحذف أيضاً لوجود القرينة المعينة له، وفي الذكر زيادة؛ لأن الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية.

(5) (**قوله: أي بسط إلى آخره**) فقد أطلق اللازم وأراد الملزوم.

(6) (**قوله: في مقام إلى آخره**) قد يقال: هذا القيد يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة كالتلذذ، فيقال في مقام يكون فيه التلذذ مطلوباً، فما وجه تخصيص هذه النكتة به؟ ويجاب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة؛ لأنه قد يكون قبيحاً، وإنما يكون نكتة بهذا القيد، فلا بد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات، فلا يتوقف تحققها على ذلك. هذا ولو عبر بالسماع بدل الإصغاء لكان أولى ليناسب المثال؛ إذ لا يقال في جنابه تعالى إصغاء؛ إذ الإصغاء إمالة الأذن للسماع.

ويجاب: بأن الإصغاء مجاز في الإقبال على المتكلم.

وأقول: هذا الجواب لا يلاقي الاعتراض، فإنه إنما يصح التعبير بالإصغاء، ولا يدفع كونه خلاف الأولى، فالمناسب في الجواب أن يقال: إنه لو عبر بالسماع لأوهمت العبارة طلب تحصيل الحاصل، فعبر بالإصغاء مراداً به الإقبال على المتكلم مجازاً لدفع هذا الإيهام، فليس التعبير بالسماع أولى، تأمل.

للمتكلم[1] لعظمته و(شرفه)[2] في نحو: ﴿ هِيَ عَصَايَ [3] ﴾[4].

ومنها: التلذذ: نحو: «الحبيبُ راضٍ[5] ».

ومنها: التبركُ: نحو: «محمد[6] وسيلتنا إلى (ربنا)[7] ».

ومنها: التعظيم[8]: نحو: «محمد (شفيعنا)[9] ».

ومنها: الإهانة: نحو: «(العاصي)[10] ذليلٌ».

ومنها: التشوّق إلى مسماه: نحو: «محمد أفلح من (رآه)[11] ».

ومنها: ضرورة النظم إلى وزن[12] أو قافية، وفي معناه ضرورة السجع[13].

---

(1) (**قوله: للمتكلم**) متعلق بمطلوباً.
وقوله: لعظمته أي السامع.

(2) وفي المخطوط: لشرفه.

(3) (**قوله: نحو: هي عصاي**) أي نحو قوله تعالى حكاية عن موسى: ﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾ (طه: 18) فكان يكفيه في الجواب أن يقول: عصا، لكنه ذكر المسند إليه لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذي إصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم.

(4) طه: 18.

(5) (**قوله: نحو: الحبيب راض**) أي في جواب من قال: هل الحبيب راض؟ ويكفي لولا التلذذ أن يقال: راض.

(6) (**قوله: نحو محمد إلى آخره**) أي في جواب من قال: هل محمد إلى آخره؟ ويكفي في الجواب لولا التبرك أن يقال: وسيلتنا.

(7) وفي المخطوط: لربك.

(8) (**قوله: ومنها: التعظيم**) أي إظهاره، وكذا في الإهانة.

(9) وفي المخطوط: سيدنا.

(10) وفي المخطوط: السارقُ.

(11) وفي المخطوط: زاره.

(12) (**قوله: ضرورة النظم إلى وزن إلى آخره**) مثالهما قول الشاعر:

قال العذول وقد رأى ولهي به ... صف لي حبيبك قلت حبي مفرد

فلذا إذا ما غاب عني سيدي ... ضاق الفضا ولهجت أين السيد

فإن كلًّا من حبي والسيد معروف مما قبله، لكنه ذكر الأول لاستقامة الوزن، والثاني لاستقامة القافية، وهو وإن توقف عليه الوزن أيضاً، لكن ليس ملحوظاً، ثم قول الشارح: ومنها: ضرورة إلى آخره بيان للمقصود من المصنف في ذاته مع ميل إلى ما فهمه من كلامه، مما ذكره آخراً، ويأتي ما فيه.

(13) (**قوله: ضرورة السجع**) نحو: طلب الحبيب جرعتين لإزالة الظمأ، فقلت له: يا سيدي أين هما؟

ومنها: التعبد بذكره[1] كـ«**الله أكبر**[2] **في النحر**» ونحوه.

ومنها: التعجب[3]: نحو: «**زيد يُقَاوِمُ**[4] **الأَسَدَ**».

ومنها: التهويل والتخويف[5]: كقولك لمن تعظه: «**الله ربنا أَمَرَ بِهَذَا**».

ومنها: التقرير[6]: أي (التمكن)[7] في نفس السامع، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ[8] عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝﴾[9]، ففي تكرير[10] اسم الإشارة تنبيهٌ على أنه كما خَصَّصَهُمْ بالهدى في الدنيا خَصَّصَهُمْ بالفلاح في الآخرة.

ومنها: الإشهاد[11] **في قضية**: نحو: «**زيد تسلف مني، أو التسجيل أي الضبط**[12]

---

(1) (**قوله: التعبد بذكره**) أي إدخاله في العبادة بحيث لا ينبغي تركه لطلب الشارع إياه، وإن كان هذا المسند إليه معلوماً.

(2) (**قوله: نحو: الله أكبر**) إذ لو قيل: أكبر، أي من كل شيء علم أنه هو الله تعالى، ولكن لا ينبغي ترك المسند إليه فيما أمر فيه بذكره.

(3) (**قوله: التعجب**) أي إظهار التعجب من المسند إليه؛ إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر.

(4) (**قوله: زيد يقاوم إلى آخره**) لا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد، لكن في ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه.

(5) (**قوله: والتهويل والنخويف**) قال الصبان: الظاهر تقدير إظهار فيه أيضاً لحصوله بإسناد المسند للمسند إليه المقتضى للتهويل ذكر أو حذف.

(6) (**قوله: التقرير**) أي زيادته، فنفس التقرير حاصل عند الحذف أيضاً لوجود القرينة المعينة للمسند إليه، وفي الذكر زيادته لما مر في الإيضاح.

(7) وفي المخطوط: التمكين.

(8) (**قوله: نحو: أولئك إلى آخره**) الشاهد في الثاني كما يشعر به كلامه، وصرح به غيره هذا، وفي ذكر لفظ نحو إفادة أن الآية من قبيل ما نحن فيه، وهو ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً، وليس كذلك، فإن هم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر، أعني على هدى، أو معطوف على جملة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ (البقرة: 5؛ لقمان: 5)، فيكون من عطف الجمل، وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه، فكان المناسب أن يقول كما قال السعد، وعليه أولئك إلى آخره ليسلم من إفادة خلاف الواقع، وليكون ذكر عليه منبهاً على الواقع، تأمل.

(9) البقرة: 5.

(10) (**قوله: ففي تكرير إلى آخره**) كان المناسب أن يقول: ففي تكرير اسم الإشارة تقرر وتثبيت للمسند إليه في ذهن السامع، وفيه تنبيه إلى آخره؛ إذ ما قاله لا يناسب في تطبيق المثال على ما قبله، فلا يناسب إدخال فاء التعليل ليكون المثال من أفراد الممثل له عليه.

(11) (**قوله: الإشهاد**) أي إشهاد المتكلم السامع.

وقوله: في قضية أي على قضية أي على نسبتها، وهي ثبوت المسند إليه للمسند.

(12) (**قوله: أي الضبط إلى آخره**) عبارة السعد: أو التسجيل على السامع حق إلى آخره، وزاد الشارح =

على السامع في وثيقة، حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار كقول الموثِّقين: «باع فلان[1] و(أجر)[2] فلان» ونحوه.

هذا حاصلُ ما في هذه الأبياتِ.

والنِّظَامُ في كلامه[3]: جمع نَظْمٍ.

وغباوة وما بعده معطوفٌ بحرف العطف المحذوف إلا الأخيرين[4].

(قال)[5]:

وَكَوْنِهِ مُعَرَّفــاً بِمُضْمَـــــرِ[6]   بِحَسَبِ[7] الْمَقَامِ فِي النَّحْوِ دُرِي

=

ما ذكر لتفسير التسجيل، وفسره الصبان والدسوقي تبعاً لليعقوبي بالكتابة، وتفسير الشارح هو المناسب لقوله: تبعاً للسعد حتى لا يكون إلى آخره؛ إذ هو إنما يتفرع على الضبط لا على مطلق الكتابة للحكم، واليعقوبي الذي تبعه المحشيان لم يجعل النكتة نفس التسجيل، بل التعيين عند التسجيل، فلذا ناسب تفسيره بالكتابة.

(1) (قوله: باع فلان إلى آخره) إذ لو قيل: بيع كذا، أو أخذ لتأتي الإنكار للبائع، والآخذ هذا ما يفيده، وهذا التمثيل غير مناسب لما نحن فيه؛ لأنه قد مر أن الحذف في هذا الباب ما كان منوياً في التقدير لا ما كان نسياً منسياً لم تقم عليه قرينة كحذف فاعل المبني للمفعول، وحذف فاعل المصدر، فكان المناسب أن يقول: كما إذا قال الحاكم لشاهد: واقعة هل أقر هذا على نفسه بكذا، فيقول الشاهد: نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا، فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلاً للإنكار بأن يقول للحاكم عند كتابة الحكم: إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري، فأجاب ولذلك لم أنكر، ولم أطلب الأعذار فيه، فقد ذكر الشاهد المسند إليه لأجل الضبط في الوثيقة على السامع، وهو المشهود عليه، تأمل منصفاً.

(2) وفي المخطوط: أخذ.

(3) (قوله: والنظام في كلامه إلى آخره) مسلم أن فعلاً يجمع على فعال قياساً، لكنا لم نر إطلاق النظام مراداً به هذا الجمع، بل المعروف إطلاقه مراداً به ما به استقامة الشيء، فالظاهر أنه المراد هنا، وقد حذف نعته، أي نظام للكلام والمعنى، وذكره لصحة نظام الكلام نظماً أو سجعا، بل هذا أتم فائدة، كما هو ظاهر، فليتأمل.

(4) (قوله: إلا الأخيرين) أي فعطفهما بمذكور هو أو.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (قوله: معرّفاً بمضمر) أي بملابس مضمر، وهو الإضمار، وقدم الإضمار؛ لأن التعريف به أقوى التعاريف.

(7) (قوله: بحسب إلى آخره) خبر المبتدأ، وجملة في النحو درى حال من المقام، أو بحسب نعت لمضمر، والجملة بعده خبر، قاله المصنف.

وَالأَصْلُ[1] فِي الْمُخَاطَبِ التَّعْيِينُ وَالتَّرْكُ[2] لِلشُّمولِ مُسْتَبِينُ[3]

أقول: البحث (الثالث)[4] في تعريفه أي (في)[5] إيراده[6] معرفة، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه.

وقدّم المصنفُ ههنا التعريف، وفي المسند التنكير؛ لأن الأصل[7] في المسند إليه التعريفُ، وفي المسند التنكيرُ.

والإتيانُ[8] بالمسند إليه معرفةً لإفادة المخاطب[9] أتم فائدة؛ لأن النكرةَ[10] وإن أمكن أن تخصص[11] بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيرُها، كقولك: «أعبد إلهاً خلق

---

(1) (**قوله: والأصل إلى آخره**) قال يعقوبي: ثم أشار إلى تفصيل في الخطاب حيث جرى له ذكر في الجملة، فقال: والأصل إلى آخره.

وقوله: في الجملة، أي أنه إنما ذكره ضمناً في قوله: بحسب المقام.

(2) (**قوله: والترك**) أي ترك التعيين في الخطاب بأن يوجه الكلام لغير معين.

وقوله: لشمول أي لأجل قصد شمول المخاطب من يتأتى خطابه، فيكون الخطاب حينئذ عامّاً لا يختص به مخاطب دون غيره، والعموم هنا بدلي كما سيذكره الشارح، فالمراد بالشمول في المصنف البدلي لا الاستغراقي.

(3) (**قوله: مستبين**) خبر قوله: والترك، يعني أن ترك التعيين قصداً لشمول متبين واقع في كلام البلغاء.

(4) وفي المطبوع: الثاني.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: أي في إيراد إلى آخره**) وليس المراد بتعريفه جعله معرفة؛ لأن ذلك وظيفة الواقع بخلاف الإيراد معرفة، فإنه من وظيفة البليغ المستعمل، وذلك هو المراد.

(7) (**قوله: لأن الأصل إلى آخره**) أي الراجح الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع، فإن المقصود ثبوت مفهومه لشيء، والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع.

(8) (**قوله: والإتيان إلى آخره**) شروع في بيان نكتة التعريف العامة الموجبة للعدول عن التنكير، وقد حذفها المصنف كأصل، ه وكان المناسب له ذكرها، وقد ذكر عبد الحكيم جواباً عن الأصل لا يجري هنا.

(9) (**قوله: لإفادة المخاطب إلى آخره**) فإن كلًّا من فائدة الخبر ولازمها كلما ازداد متعلقه معرفة زاد غرابة وأتمية، فإذا قلنا: ثوب لبيس اشترى في السوق، لم يكن كقولنا: ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان من فلان بألف دينار في مكان كذا وكذا، والأصل في التعيين الموجب لازدياد الفائدة المعارف؛ لأنها تفيد التعيين بالوضع.

(10) (**قوله: لأن النكرة إلى آخره**) تعليل لمحذوف، هو علة لتخصيص الإتيان المذكور بكونه للإفادة المذكورة يعلم تقديره مما ذكرناه عن اليعقوبي، أي لأن المعارف أصل في التعيين الموجب لازدياد الفائدة دون النكرات؛ لأن النكرة إلى آخره.

(11) (**قوله: أن تخصص**) بالبناء للمفعول أي مدلولها.

السماء والأرض» لا يكون في قوّة تخصيص المعرفة؛ لأنه[1] وضعيٌّ بخلاف تخصيصِ النكرة، والتعريفُ يكون[2] على وجوه متفاوتة تتعلقُ بها أغراضٌ مختلفةٌ.

أما تعريفه بالإضمار: فلكون المقام[3] مقام تكلم، نحو: «أنا ضربت[4] »، أو خطاب نحو: «أنت ضربت»، أو غيبة نحو: «هو ضرب» لتقدّم ذكره[5]:

---

(1) (قوله: لأنه) أي تخصيص المعرفة، أي صيرورة مدلولها خاصّاً.
وقوله: وضعي أي يفهم من نفس المعرفة بالوضع.
وقوله: بخلاف تخصيص النكرة، أي بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة، فإنه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف.
وأما من حيث المفهوم: فالشيوع باق، فلا يرد أن تخصيص النكرة بالوصف أيضاً بالوضع النوعي كالمعرف باللام والمضاف.
وحاصل الجواب: أن المراد بكونه وضعيّاً أنه مفهوم من نفس الكلمة بالوضع، ولا كذلك التخصيص الحاصل في النكرة، فإنه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف، ومفهوم الكلمة شائع لا تخصيص فيه مطلقاً وجد وصف أم لا.
وقوله: بالوضع النوعي كأن يقول: الواضع وضعت نفس النكرة لتتخصص به.

(2) (قوله: والتعريف يكون إلى آخره) تمهيد لبيان نكات التعاريف الخاصة.
وقوله: أما تعريفه شروع في البيان المذكور.

(3) (قوله: فلكون المقام إلى آخره) أي لكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث إنه متكلم، وعن المخاطب من حيث إنه مخاطب، وعن الغائب من حيث إنه غائب، فلا يرد أن مقام المتكلم متحقق في قوله: الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا مع عدم الإضمار، وأن الخطاب، أعني توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير المخاطب كما تقول في حضرة جماعة كلاماً تخاطب به واحداً منها، وأن الغيبة وهي كون الشخص غير متكلم، ولا مخاطب لا يستدعي الإضمار، فإن الأسماء الظواهر كلها غيبية.
وقوله: مقام التعبير إلى آخره، أي ولا يناسب ذلك إلا الضمير؛ لأنه الموضوع للمتكلم، وكذا يقال في الأخيرين.

(4) (قوله: نحو: أنا ضربت) الشاهد في أنا والتاء، وجمع بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً تأمل، وكذا يقال فيها بعد.

(5) (قوله: لتقدم ذكره) أفاد الصبان: أنه قيد لاقتضاء كون المقام للغيبة الإضمار، وعليه فاللام بمعنى «مع»، وفي الكلام حذف مضاف إلى ذكر مرجعه، وهذا هو الذي ينبغي التعويل عليه، وإن تبادر من الشارح أنه علة لكون المقام مقام غيبة. وأفاد عن الأطول قيداً ثانياً ذكره في المفتاح، وهو أن يراد الإشارة إلى المذكور من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر، حتى لو تقدم، ولم يقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية لم يضمر، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ﴾ (الزخرف: 84).

إما لفظاً تحقيقاً، نحو: «جاء زيد وهو راكب».

أو تقديراً[1] نحو: «جاء[2] وهو راكب زيد».

وإما معنى لدلالة لفظ عليه نحو: ﴿ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[3]، فضمير «هو» راجع للعدل المفهوم من ﴿ ٱعْدِلُواْ ﴾.

أو قرينة حالٍ[4]، نحو: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾[5]، فسياقُ الكلامِ الدالِّ على فوات[6] وقت الصلاةِ مع قرينة ذكر العشي، والتواري بالحجاب يدلّ على أن الضمير راجعٌ للشمس.

وإما حكماً[7]، نحو ضمير الشأن[8] وضمير «رُبَّ»، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾[9]، و«رُبَّهُ رَجُلاً».

وأصل الخطاب[10]: أن يكون لمعين واحداً كان أو أكثر[11]؛ لأن وضع

---

(1) (قوله: **أو تقديراً**) بأن يكون المرجع في تقدير التقديم لكون التقديم رتبته.

(2) (قوله: **نحو: جاء إلى آخره**) فزيد في تقدير التقديم لكونه رتبته؛ إذ هو فاعل يتقدم على سائر الفضلات.

(3) المائدة: 8.

(4) (قوله: **أو قرينة حال**) عطف على لفظ وإضافة قرينة إلى حال بيانية.

(5) ص: 32.

(6) (قوله: **الدال على فوات إلى آخره**) أي بسبب قوله: ﴿ إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾ (ص: 32) إلى آخره.

(7) (قوله: **وإما حكماً**) بأن لا يدل عليه بشيء مما ذكر لكن قدم الضمير لنكتة.

(8) (قوله: **نحو ضمير الشأن إلى آخره**) فإن التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة، وهي البيان بعد الإبهام، لكن حكم الضمير التأخير، فالمرجع في حكم المتقدم ذكره.

(9) الإخلاص: 1.

(10) (قوله: **وأصل الخطاب**) أي اللائق به، والواجب فيه بحكم الوضع.

(11) (قوله: **أو أكثر**) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين، وبصيغة الجمع لجماعة معينة، أو للجميع على سبيل الشمول، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ (البقرة: 21)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته»، فإن الشمول الاستغراقي من قبيل التعيين.

وقوله: فإن الشمول إلى آخره علة لمحذوف مفهوم من السياق، أي وإنما كان خطاب الجميع على سبيل الشمول خطاباً لمعين؛ لأن إلى آخره.

وقوله: من قبيل التعيين، أي من قبيل أثر التعيين، وهو التعين؛ إذ التعيين وصف الفاعل والشمول =

المعارف[1] على أن تستعمل لمعين، وقد لا يُقْصَدُ[2] به معين ليعم كل مخاطب على سبيل البدل[3]، نحو: «فلانٌ لئيمٌ إن أكرمتَهُ أَهَانَكَ وإن أَحْسَنْتَ إليه أَسَاءَ إليك»، لا تريد به مخاطباً بعينه، بل تريد إن أُكْرِمَ[4]، أو أُحْسِنَ إليه.

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ[5] عَلَى ٱلنَّارِ﴾[6]، ونحوه أُخْرِجَ[7] على صورة الخطاب ليعم؛ إذ المراد[8] أن حالهم تناهت في الظهور بحيث (لا يتخصص بواحد)[9] دون آخر، فلا يختص بالخطاب مخاطب دون مخاطب، بل كلُّ من تتأتى منه الرؤية فله

= وصف المدلول، أي أن الشمول الاستغراقي تعيين؛ لأن الشامل متعين بكونه الجميع، فلا شيوع أصلاً، تدبر.

(1) (**قوله: لأن وضع المعارف إلى آخره**) يرد المعرف بلام العقد الذهني، فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين، والجواب: أنه في حكم النكرة، والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة.
وقوله: لا يستعمل في معين أي، بل في الجنس باعتبار وجوده في ضمن فرد ما.

(2) (**قوله: وقد لا يقصد إلى آخره**) قال في الأطول: ونحن نقول قصد الخطاب إلى الماهية في ضمن كل فرد كما في ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾ فهو خطاب للجميع، فكما لا عدول لو قيل: ترون لا عدول في ترى، وهما بمثابة واحدة فافهم.
وقوله: فهو خطاب للجميع، أي وهو خطاب لمعين كما اتضح سابقاً.

(3) (**قوله: على سبيل البدل**) أي دون الشمول، ولذا أفرد، فقال: ترى دون ترون.

(4) (**قوله: إن أكرم**) بالبناء للمفعول فيه، وفيما بعده، وحذف الفاعل لعدم تعينه.

(5) (**قوله: ولو ترى إذ**) لم يرد بقوله: ولو ترى مخاطباً معيناً، بل قصد بيان اشتداد شناعة حالهم لكل مخاطب، فجواب لو محذوف، أي لرأيت أمراً فظيعاً شديد الشناعة.

(6) الأنعام: 27.

(7) (**قوله: أخرج**) أي أجري، والجملة مستأنفة، وعلة الإخراج محذوفة يشعر بها المقام، وهي المبالغة في تأدية المقصود، كأنه أحضر كل واحد ممن يصلح أن يخاطب، وخوطب بذلك تشهيراً لحال من حصل الخطاب في شأنه.
وقوله: ليعم متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام، أي يحمل على هذا، أعني عدم إرادة مخاطب معين ليعم، وليس متعلقاً بقوله: أخرج على صورة الخطاب لفساد المعنى. وأصل العبارة في الإيضاح: يستفاد من المطول، والسيد ما ذكرناه في حلها، وقول المطول لفساد المعنى، أي لما علمت من أن الخطاب يقتضي التعيين.

(8) (**قوله: إذ المراد إلى آخره**) علة للمعلل مع علته، أي وإنما يحمل ليترتب العموم؛ لأن المراد إلى آخره.

(9) وفي المطبوع: لا تختص براء.

مدخل[1] فيه.

فإن قلتَ: إن هذا مشكل من جهة أنه يزيل اختصاص الضمير، ويجعله شائعاً، فيكون نكرة، والضمير لا يكون إلا معرفة؟

الجواب: أنه جمع[2] بين الحقيقة والمجاز، فخُوطِبَ الجميعُ ليكونَ الخطابُ لواحد حقيقة ولغيره مجازاً، ولا يضرنا[3] عدمُ التعين[4] في الخارج؛ لأن (عدم)[5] التعين (مطلق[6]).

وقوله: والترك[7] أي ترك التعين)[8] مستبين، أي ظاهر لأجل الشمول[9].

(قال)[10]:

وَكَوْنُهُ بِعَلَمٍ[11] لِيَحْصُلَا[12] ... بِذِهْنِ سَامِعٍ بِشَخْصٍ[13] أَوَّلَا

---

(1) (قوله: مدخل) أي حظ ونصيب.

(2) (قوله: والجواب أنه جمع إلى آخره) أي فلم يخرج الضمير عن التعريف، وفيه أن الجمع ممنوع عند البيانيين، فلا ينبغي التخريج عليه، فالمناسب أن يجاب بأن إرادة مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل، والعلاقة الإطلاق، وذلك لأن ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع من إرادة الغير حين إرادته، فإذا لم يقصد به معين يكون مجازاً. أفاده الدسوقي على أن الجمع المذكور يستدعي هنا الاستعمال في معين وغيره، ولم يتحقق إلا الاستعمال في الثاني، وتكلف الاستعمال فيهما، وإن أمكن في: ولو ترى إلى آخره لا يمكن في تراكيب كثيرة من هذا الموضوع، نحو قول المؤلف اعلم: أن فرائض الوضوء، كذا تأمل منصفاً.

(3) (قوله: ولا يضرنا إلى آخره) وقع في النسخ اضطراب، والنسخة التي يظن صحتها، وقد كتبنا عليه نصها، ولا يضرنا عدم التعين في الخارج؛ لأن التعين مطلق.

(4) (قوله: عدم التعين) أي تعين مدلول الضمير، ثم قوله: ولا يضرنا عدم إلى آخره ليس دفعاً لما يرد كما يتبادر منه، ولا يستدعي المقام ذكره، ولو حذفه ما ضرّ تأمل.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (قوله: مطلق) أي عن التقييد بالخارج.

(7) (قوله: والترك) أي ترك التعيين مستبين، أي ظاهر لأجل الشمول.

(8) ساقطة في المخطوط.

(9) (قوله: ظاهر لأجل الشمول) يتبادر منه أن لأجل متعلق بظاهر، فيكون عليه قول المصنف للشمول متعلق بـ«مستبين»، والذي يتبادر من المصنف ـ ويفيده الأصل ـ وما كتب عليه ويحسن عليه المعنى تعلقه بالترك فكان المناسب تقديم لأجل الشمول على مستبين، ثم مراده ظاهر في كلام البلغاء.

(10) ساقطة في المخطوط.

(11) (قوله: بعلم) أي معرفاً بعلم هي أي بملابس العلم، وهو العلمية، وهي إيراده علماً.

(12) (قوله: ليحصلا) أي ليحضر معناه كما يشير إليه الشارح.

وقوله: بذهن أي في ذهن.

(13) (قوله: بشخص) حال من فاعل يحصل، العائد إلى المسند إليه، والباء للملابسة. وقد فات =

تَبَرُّكٌ تَلَذُّذٌ عِنَـايَةٍ   إِجْلَالٌ أَوْ إِهَانَةٌ كِنَايَةٍ

أقول: من مرجحات كون المسند إليه[1] علماً أي شخصيّاً إحضارُهُ بعينه في ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص به[2].

فاحترز بعينه، أي شخصه عن إحضاره باسم جنسه[3]، نحو: «رجل عابد[4] زارني»، وبابتداء أي أول مرة عن نحو: «جاءني زيد[5] وهو راكب»، فإنه[6] وإن حصل[7] فيه

=

المصنف قيد معتبر في النكتة، وهو كون الإحضار باسم مختص به، ولو قال:

وعلـــم كـــي أوّلا يحـــضر فـــي   ذهـــن بشخـــصه وباســـمه الوفـــي

لما فاته.

وقولنا: وعلم بالجر عطف على مضمر، والوفي تكملة، واختصاص الاسم مفهوم من الإضافة؛ لأن الأصل فيها إفادة الاختصاص.

(1) (**قوله: كون المسند إليه**) أي لفظه.

وقوله: أي شخصياً قيد به؛ لأن علم الجنس لا تعيين فيه، فعلميته إنما هي حكمية حكم بثبوتها لضرورة كمجيئه ممنوعاً من الصرف، وترك إدخال اللام عليه، وغير ذلك.

وقوله: إحضاره أي المسند إليه، أي معناه؛ لأن العلم هو اللفظ، والمحضر في ذهن السامع، هو المعنى، ففي كلامه استخدام.

(2) (**قوله: الخاص به**) المراد بكونه خاصّاً به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره، فدخلت الأعلام المشتركة.

وقوله: أن لا يطلق إلى آخره يفيد أن الباء داخلة على المقصور عليه.

(3) (**قوله: باسم جنسه**) المناسب في المقابلة أن يقول: بجنسه. وأورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة، نحو: رجل حاكم القوم في البلد إذا لم يكن لهم فيها إلا حاكم واحد، وأن الرحمن ليس بعلم مع أنهما يفيدان أن الإحضار المذكور؟

وأجيب: بأن إفادتهما الإحضار لا من حيث الوضع، بل من حيث الاختصاص العارض.

(4) (**قوله: نحو: رجل عابد إلى آخره**) فرجل في هذا المثال إن تعين بالقرينة، لكنه لم يحضر إلا من جهة الجنسية المنافية من حيث هي للشخصية، فالشاهد في رجل وأتى بعابد ليصح الابتداء بالنكرة.

وقوله: وإن تعين إلى آخره، أي وإن تعين بأنه زيد مثلاً بالقرينة التي تقوم عند السامع على ذلك كتردد زيد العابد عليه دون غيره من العباد.

وقوله: من حيث هي أي لا من حيث وجودها في ضمن فرد معين.

(5) (**قوله: نحو: جاءني زيد إلى آخره**) الشاهد في وهو راكب.

(6) (**قوله: فإنه**) أي هذا التركيب.

(7) (**قوله: وإن حصل**) أي بعضه أي وهو راكب.

الإحضار في ذهن السامع بواسطة العلم[1] أيضاً[2]، لكن لا ابتداء، بل ثانياً[3]، وباسمه الخاص به عن إحضاره بضميره[4]، أو إشارته[5]، أو غير ذلك، نحو قوله[6] تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾[7].

ومنها: **التبرك**: نحو: ﴿ مُّحَمَّدٌ [8] رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾[9].

ومنها: **التلذذ**[10] **بذكره**: نحو: «محمد يجب[11] على كل أحد محبته».

ومنها: **الاعتناء بشأنه إما لترغيب، أو تحذير، أو تنبيه**، وهو المراد بقوله: عناية.

مثال الأول: «زيد صديقك، فلا تهمله».

ومثال الثاني: «زيد مخادِعٌ، فلا تَرْكَنْ[12] إليه».

---

(1) (**قوله: بواسطة العلم**) لأنه إليه يرجع الضمير.

(2) (**قوله: أيضاً**) راجع للإحضار في ذهن السامع دون بواسطة العلم، وإن تبادر منه رجوعه له كالإحضار، ولو أخر قوله بواسطة العلم عن قوله ثانياً لأحسن.

(3) (**قوله: بل ثانياً**) أي بعد الإحضار بنفس العلم.

(4) (**قوله: بضميره**) نحو: أنا ضربت زيداً، وأنت ضربت عمراً، فإن إحضار المسند إليه في ذهن السامع بـ«أنا» و«أنت»، وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن «أنا» موضوعة لكل متكلم، و«أنت» موضوع لكل مخاطب.

(5) (**قوله: أو إشارته**) نحو: هذا ضرب زيداً، فإن هذا وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن «ذا» موضوع لكل ما أشار إليه.

(6) (**قوله: نحو قوله إلى آخره**) مثال لإيراد المصنف له علماً لما ذكر.

تنبيه: هذه القيود لتحقيق مقام العلمية، أي الإتيان بجميع ما يتعقل، ويتضح به مقام العلمية، أي المقام الذي يؤتى فيه بالمسند إليه علماً، وليس مقصوداً منها الاحتراز، وإلا فالقيد الأخير في الشارح مغن عن قوله: بشخصه وابتداء لأن إحضار الشيء باسمه الخاص به إحضار له بعينه أول مرة، فلا يكون إلا علماً.

(7) الإخلاص: 1.

(8) (**قوله: نحو محمد إلى آخره**) أي إذا قيل: في مقام يعلم فيه رسالته صلى الله عليه وسلم.

(9) الفتح: 29.

(10) (**قوله: التلذذ**) أي تحصيل اللذة.

(11) (**قوله: نحو محمد يجب إلى آخره**) ومنه قوله:

ليلاي منكن أم ليلى من البشر

فذكر ليلى ثانياً للتلذذ بدليل التكرار مع قرينة العشق، فإن ما لا يتلذذ به لا يكرر.

(12) (**قوله: فلا تركن**) أي تمل.

ومثال الثالث: «زيد لا ينبغي[1] الاجتماع عليه».

ومن ذلك **التفاؤل**[2]، نحو: «سعد في دارك»، **والتطيرُ**، أي التشاؤم، نحو: «السفاح[3] في دارك»، أو **التسجيلُ**[4] على السامع وغيرُهُ[5] كما تقدم.

ومنها: **التعظيم**[6]: نحو: «محمد سيد الأنام».

ومنها: **الإهانة**: نحو: «مسيلمة كذاب».

ومنها: **الكنايةُ عن معنى يصلح له العلم**[7]: نحو: «أبو لهب فعل كذا» كناية عن كونه جهنميّاً بالنظر إلى الوضع الأول الإضافي[8]، والثاني (اللقبي)[9]؛ لأن معناه ملازمُ النار (وملابسها)[10]،

---

(1) (قوله: **زيد لا ينبغي إلى آخره**) إذا قيل ذلك تنبيهاً على أن فيه ما يوجب ما ذكر للغفلة عنه.

(2) (قوله: **التفاؤل**) هو بالهمز.

(3) (قوله: **السفاح**) أي سفاك الدماء.

(4) (قوله: **والتسجيل إلى آخره**) أي ضبط الحكم، وكتابته عليه كما لو قال الحاكم لعمرو: هل أقر زيد بكذا، فيقول: عمرو زيد أقر بكذا، فلم يقل: هو أقر بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه، وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه بعد.

(5) (قوله: **وغيره إلى آخره**) لا يظهر منه إلا رجوع ضمير غيره إلى السامع، وأن قوله كما تقدم راجع للتسجيل على السامع وغيره، ولم يتقدم له ذكر التسجيل على غير السامع، بل ولو يوجد في عبارة غيره، والسعد الذي نقل الشارح عبارته ضمير غيره فيها يرجع إلى التسجيل بدليل قوله: مبنيّاً للغير بما يناسب اعتباره في الإعلام، ولا يمكن الرجوع لا يناسب صنيعه هنا؛ إذ محله عقب ذكر النكات، وحينئذ فكان على الشارح حذف قوله: وغيره، ويمكن أن يتكلف تصحيح الأمر الأول بأن يقال: يسأل الحاكم الشاهد، فيذكر الشاهد المسند إليه علماً، ويكتبه الحاكم كذلك للضبط على المشهود عليه الغائب، فإنه متى رأى لفظ الشاهد مكتوباً بهذه الصفة لا يتأتى له الإنكار تدبر.

(6) (قوله: **التعظيم**) أي إظهاره؛ إذ هو يحصل بمجرد الإسناد كما مر، وكذا يقال في الإهانة.

(7) (قوله: **يصلح له العلم**) أي بحسب معناه الأصلي قبل جعله علماً.

(8) (قوله: **الإضافي**) أي قبل جعله علماً.

وقوله: لأن معناه، أي معنى هذا العلم، أعني أبا لهب بالنظر إلى الوضع الأول قبل جعله علماً، والمراد معناه المجازي، فإن ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الأول معنى مجازي له؛ لأن المعنى الحقيقي أنه أب للنار والنار بنته، لكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقي لهذا التركيب أصلاً لعدم صحته فيه.

والحاصل: أن هذه الكناية مبنية على مجاز.

(9) وفي المخطوط: العلمي.

(10) وفي المخطوط: أي ملابسها.

ويلزمه أنه[1] جهنمي، فيكون انتقالاً[2] من الملزوم[3] إلى اللازم، وهذا القدرُ[4] كافٍ في الكناية، وليس المراد[5] أن واضع هذه

(1) (قوله: ويلزمه أنه) أي الشخص جهنمي، أي لزوماً عرفياً، ومثله يكفي عند أهل هذه الفنون؛ لأنهم يكتفون بالملازمة في الجملة، وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر، وإن لم يكن هناك لزوم عقلي، ولا شك أن ملازم النار يصلح للانتقال عنه إلى الجهنمي، فاندفع ما يقال: لا نسلم أنه يلزم من ملابسة الشخص النار الحقيقية أن يكون جهنمياً لم لا يجوز أن يكون ملابساً لها وهو غير جهنمي، ألا ترى الملائكة الزبانية، فإنهم ملازمون لها ومع ذلك فهم غير جهنمية، وتعبيره عن نار جهنم بالنار الحقيقية أخذه من قول المطول، واللهب الحقيقي لهب جهنم.

(2) (قوله: فيكون انتقالاً إلى آخره) أي فأبو لهب باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين، وينتقل منه باعتبار وضعه الأصلي إلى ملابس اللهب لينتقل منه إلى أنه جهنمي، فهو كناية عن الصفة بالواسطة عبد الحكيم.

وقوله: وينتقل منه أي بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ إلى وضعه الأصلي.

(3) (قوله: من الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها.

وقوله: إلى اللازم، وهو الجهنمي.

(4) (قوله: وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى الموضوع له أوَّلاً، وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ؛ لأن المستعمل فيه اللفظ للذات، وفيه أن الانتقال في الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو وسائط، فإن كان المعنى الإضافي لازماً للمعنى العلمي، فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال: وهذا القدر كاف، وإن لم يكن لازماً، فلا انتقال، فلا كناية أصلاً، وهنا ملازماً النار غير لازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين، وهذا مدلول العلم إلا أن يقال: المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي الإضافي؛ لأنه يلتفت إلى المعاني الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية، ثم ينتقل عن المعنى الإضافي إلى لازمه، وهذا كاف.

وقوله: ولو بواسطة الأوضح أنه مبالغة في محذوف متعلق بالانتقال، أي إلى اللازم، ولو إلى آخره.

وقوله: من حيث إلى آخره أي لا من حيث إنه كافر.

وقوله: وهذا أي الفهم المذكور كافٍ لتنزيله منزلة اللزوم تأمل.

(5) (قوله: وليس المراد إلى آخره) توضيحه: أنه ليس المراد بالكناية أن واضع الكناية للشخص المعلوم لحظ منه كونه جهنمياً، فوضعها له نظراً لأصل اللغة فيها من حيث إنها تركيب إضافي يلزم معناها ما ذكر، وإنما كان هذا غير مراد؛ لأن الظاهر خلافه؛ إذ قيل إنما كني بذلك لكونه كان ملتهباً أي وجهه، ثم إن هذا الذي ذكره لا يصح كونه إشارة إلى ما نقله السعد، ورده كما سيظهر، ولا كونه قليلاً آخر غير ما رده السعد؛ إذ لم يقل به أحد كما هو معلوم، ولا كونه دفعاً لما يتوهم؛ إذ لا يتوهم أحد أن المراد بالكناية كون الواضع لاحظ مناسبة بين اللفظ والموضوع له؛ إذ هذا بعيد عن الكناية بمراحل على أن الكناية أمر يصدر عن مستعمل اللفظ لا عن واضعه

=

الكنية[1] لحظ من المكني بها[2] ذلك المعنى[3] لغة[4]؛ لأن الظاهر[5] خلافه؛ إذ قيل[6]: إنما سمي بذلك؛ لأن لونه كان مُلْتَهِباً[7]، والمراد[8] بأبي لهب في المثال الشخص المعلوم، ومن (فهم خلاف[9])[10] ما تلوته عليك، فيكفيه رد[11] السعد عليه في شرح

=

لمعناه، المناسب حذف هذا الكلام.

(1) (**قوله: أن واضع هذه الكنية**) أي وهو عبد المطلب أو غيره.

(2) (**قوله: من المكني بها**) هو الشخص المعلوم المسمى بعبد العزى.

(3) (**قوله: ذلك المعنى**) أي كونه جهنمياً.

(4) (**قوله: لغة**) فعله منصوب بنزع الخافض متعلق بمحذوف، أي الملحوظ لغة أي بعد المعنى الأصلي.

(5) (**قوله: لأن الظاهر إلى آخره**) علة للنفي في قوله: وليس المراد.

(6) (**قوله: إذ قيل: إلى آخره**) علة لكون الظاهر خلافه.

(7) (**قوله: ملتهباً**) من باب الحذف والإيصال أي وجهه.

(8) (**قوله: والمراد إلى آخره**) راجع لما قبل قوله: وليس المراد أتى به لإفادة ما انبنت عليه الكناية.

(9) (**قوله: ومن فهم خلاف إلى آخره**) أي بأن قال: المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ، ويراد به لازم معناه الذي اشتهر به كما يقال: في حق شخص ما جاء حاتم، ويراد به لازمه أي جواد، أو الذي لم يشتهر به كما يقال: جاء أبو لهب، ويراد به لازمه في الجملة أي جهنمي، ولا يراد به الشخص المسمى بحاتم، ولا بأبي لهب من اليعقوبي، فالعلم على هذا مستعمل في نفس اللازم، وعلى الأول مستعمل في معناه العلمي ملتفتاً معه إلى المعنى الأصلي ليتوصل بهذا الالتفات إلى لازم المعنى الأصلي.

(10) وفي المخطوط: خالف.

(11) (**قوله: فيكفيه رد إلى آخره**) رده بثلاثة أمور:

الأول: أن حينئذ يكون لفظ العلم استعارة؛ لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود، وكذا أبو لهب مستعمل في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جهنمي لعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية، والقرينة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون حاتم الطائي، أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهما، وذلك معنى الاستعارة.

الثاني: أنه لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات لزم عليه أنك إذا أشرت لكافر، وقلت: فعل كذا هذا الرجل والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه، أو قلت: في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم، وهو أبو جهل، وأردت اللازم، وهو الجهنمي، وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد، ووجه الاستلزام: أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزمة له.

=

الأصل.

قال:

وَكَوْنُهُ بِالْوَصْلِ[1] لِلتَّفْخِيمِ[2] تَقْرِيرٍ أَوْ هُجْنَةٍ[3] أَوْ تَوْهِيمِ
إِيمَاءٍ أَوْ تَوَجُّهِ السَّامِعِ لَـهْ أَوْ فَقْدِ عِلْمِ سَامِعٍ غَيْرِ الصِّلَهْ

أقول: من مرجحات[4] كون المسند إليه اسماً موصولاً التفخيمُ. وقدمه على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف منه لمعرفة[5] السامع مدلوله بالقلب والبصر بخلاف الموصول عملاً بقوله في الخطبة:

سَلَكْتُ مَا أَبْدَى مِنَ التَّرْتِيبِ

=

الثالث: أنه مثل صاحب المفتاح وغيره لهذه الكناية بقوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (المسد: 1)، ولا شك أن المراد الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر، واليد في الآية مقحمة، فلا اعتراض بأن الكلام في المسند إليه، وأبي لهب ليس كذلك.

(1) **(قوله: بالوصل)** أي معرفاً بالوصل، أي بالصلة، أو بإرادة موصلاً.

(2) **(قوله: للتفخيم)** أي تفخيم المسند إليه، أي تعظيمه والتهويل بشأنه لما في الموصول من الإبهام المشهر بأنه أعظم من أن يدرك.

(3) **(قوله: أو هجنة)** أي لو لهجنة أي لدفعها، وذلك إذا كان في ذكر غير الموصول كالعلم استهجان واستقباح، إما لإشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفاً، كما في مثال الشارح الآتي، وإما النفرة في اجتماع حروفه.

(4) **(قوله: من مرجحات إلى آخره)** أراد أن التفخيم وما بعده يرجح الموصولية على غيرها مما لا يناسب هذه النكات، فلا يشترك في نكتة منها أن تكون مختصة بالموصولية، ولا أن تكون بها أولى، بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضاً كالاستهجان، فإنه لا يستدعي الموصولية لجواز أن يعبر بطريق آخر لا استهجان فيه، وكعدم علم السامع بغير الصلة، فإنه لا يستدعي الموصولية؛ لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق آخر غير الموصولية نحو مصاحبنا بالأمس كذا، بل الذي كان معنا بالأمس ونظير ما قيل هنا من الترجيح يقال في غير ما هنا.

قال الصبان: لكن يسأل حينئذ عن وجه ذكر النكتة التي تحصل بأكثر من طريق مع طريق دون ما عداه.

قلت: لعلهم نظروا لما هو أدور في الاستعمال، ويدل له أن استعمال الموصول عند الاستهجان، والذي بعده أدور جدّاً، بل لا يكاد يحصل غيره تأمل منصفاً.

(5) **(قوله: لمعرفة إلى آخره)** أي لأن السامع لاسم الإشارة يدرك معناه بقلبه لدلالة اللفظ عليه، ويبصره لكون اللفظ تصحبه إشارة حسية.

فهو تابع ولا لوم[1] على التابع، نحو: ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ [2] مَا غَشِيَهُمْ ﴾[3]، أي موج عظيم لا يكتنه كُنْهُهُ[4]، ولا يمكن وصفه، فإن في هذا الإبهام[5] من التفخيم ما لا يخفى، (فلو)[6] قيل: فغشيهم الغرق[7] لم يفد هذا التفخيم.

ومنها: تقرير الغرض[8] المسوق (له)[9] الكلام، أي زيادة التقرير والتقوية[10].

وقيل: المسند إليه[11]، نحو: ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ [12] ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن

---

(1) (**قوله: عملاً إلى قوله: ولا لوم إلى آخره**) تفيد عبارته: أن اللوم متوجه على الأصل، وليس كذلك.

قال اليعقوبي: قدمه أي الموصول على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف؛ لأن فيه شبه الألقاب بإفادته وصف الرفعة، وعكسها، أي فهو أشد ارتباطاً بالعلم، فناسب جعله بلصقه.

(2) (**قوله: من اليم**) بيان لما غشيهم، أو للتبعيض، وهو حال على التقديرين.

وقوله: حال أي من ما.

(3) طه: 78.

(4) (**قوله: لا يكتنه كنهه**) في القاموس: اكتنه الشيء، وأكنهه بلغ كنهه، أي وحينئذ فلا بد هنا من ارتكاب التجريد ليندفع التكرار، ولكنه يطلق على معان منها الحقيقة والغاية والقدر، وهو الأنسب هنا.

(5) (**قوله: فإن في هذا الإبهام**) أي ترك التعيين حيث لم يقل: فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلاً.

وقوله: من التفخيم أي التعظيم لما غشيهم، ثم وجه كون هذا الإبهام فيه تفخيم أنه يشير إلى أن ما غشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك، ولا تفي العبارة ببيانها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع، ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان؛ لأن الماء المجتمع بالقهر إذا أرسل كان طبعه في غاية السرعة، ثم إن النحاة ذكروا أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة إلا في مقام التعظيم والتهويل، ومثلوا بهذه الآية فلا اعتراض بأنه يشترط في الصلة عهدها للمخاطب ليتعرف الموصول بها، وحينئذ فلا يتأتى أن تكون مبهمة؛ إذ الإبهام ينافي ذلك.

(6) وفي المخطوط: ولو.

(7) (**قوله: الغرق**) أي ذو الغرق، أي الذي يغرق فيه، ولو قال: الماء لكان حسناً لا سيما وقد بين الله تعالى به ما غشيهم.

(8) (**قوله: تقرير الغرض**) قال سم: وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له، وكل من المسند والمسند إليه لإفادة ذلك المقصود، فحمل التقرير على تقريره أولى.

(9) وفي المخطوط: إليه.

(10) (**قوله: والتقوية**) أي في ذهن السامع.

(11) (**قوله: وقيل: المسند إليه**) أي من حيث تعينه.

(12) (**قوله: نحو وراودته**) المراودة في الأصل: المجيء والذهاب، فأريد منها عرفاً المخادعة، وهي =

نَّفْسِهِۦ﴾[1]، فإن الغرضَ المسوقَ له الكلام هو نزاهةُ يوسف[2] عليه الصلاة والسلام.

فلو قيل: راودته[3] امرأة العزيز أو زَليخا[4] لم يفد ما أفاده الموصولُ باعتبار صلته، فهو أدل على الغرض المسوق له، وهو النزاهة؛ لأنه (إذا)[5] كان في بيتها، وتَمَكَّنَ[6] من نيل المراد منها[7]، ومع ذلك عَفَّ عنها، ولم يفعل كان ذلك[8] غاية في النزاهة عن الفحشاء.

وقيل: معناه: زيادة تقرير[9] المسند[10]، أعني المراودة لما فيه[11] من فرط الاختلاط[12] والألفة[13].

=

مطلقة، والمراد هنا مخادعة خاصة، ثم إن المفاعلة هنا ليست على بابها.

(1) يوسف: 23.

(2) **(قوله: نزاهة يوسف)** أي بعده عن المعاصي.

(3) **(قوله: فلو قيل: راودته إلى آخره)** الفاء فصيحة، أي إذا عرفت أن الغرض ما ذكر فلو إلى آخره، ومحط الفائدة المفرح بقوله: فهو أدل إلى آخره.

(4) **(قوله: زليخا)** -بفتح الزاي وكسر اللام- كما في القاموس، وهذا هو المشهور، وفي الشهاب على البيضاوي: ضبطه أيضاً بضم الزاي وفتح اللام.

(5) وفي المخطوط: إن.

(6) **(قوله: وتمكن)** أي بحسب الصورة الظاهرية، وإلا فهو نبي معصوم.

وقوله: من نيل المراد أي مرادها لا مراده.

وقوله: أي مرادها إلى آخره لك أن تقول: إنه تمكن من نيل مراده بحسب ما تميل إليه الطبيعية البشرية، فلا ينافي أنه معصوم، وعلى ما ذكره فمنها متعلق بنيل لا بالمراد؛ لأن ما تمكن منه مراد لها لا منها.

(7) **(قوله: لأنه إذا كان إلى قوله: منها)** أي وهذا ما يقتضيه الموصول.

(8) **(قوله: كان ذلك إلى آخره)** أي فقد دل الكلام بواسطة الموصول على غاية النزاهة، فكان في الموصول زيادة تقرير للغرض الذي هو النزاهة تأمل.

(9) **(قوله: زيادة تقرير إلى آخره)** أي من حيث وقوعها وثبوتها لما مر.

(10) **(قوله: تقرير المسند)** أي من حيث وقوعه وثبوته.

(11) **(قوله: لما فيه إلى آخره)** أي في الكون في بيتها الذي يدل عليه الموصول بصلته، أي وحيث كان فيه ما ذكر ترتب عليه صدور المراودة والاحتيال منها على وجه أتم، وأعظم من غيره، ففي الدال عليه تقرير للمسند الذي هو المراودة تأمل.

(12) **(قوله: من فرط الاختلاط)** أي من زيادته وشدته.

(13) **(قوله: والألفة)** قال في القاموس: الألفة بالضم الاسم من الائتلاف، والإلفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك والتي هنا بالضم.

فلو قال: زليخا أو امرأة العزيز لم يفد ما أفاده الموصول[1] من ذكر السبب الذي هو قرينة في تقرير المراودة باعتبار كونه في بيتها.

وقيل: (هو)[2] تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك[3] في امرأة العزيز[4] أو زليخا لو ذكر أحدهما، ولا يتأتى ذلك في التي هو في بيتها؛ لأنها واحدة معينة مشخصة[5].

ومنها: **الهجنة**: أي استقباح[6] ذكر المسند إليه، نحو: «جاء الذي لقبك أمس»، تريد رجلاً اسمه الكلب.

ومنها: التوهم: أي إظهار وهم المخاطب[7]، أي غلطه وخطئه[8] في اعتقاده، نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ [9] مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا ﴾[10]، ومنه قول الشاعر:

---

(1) **(قوله: ما أفاده الموصول)** أي بضميمة صلته.

وقوله: من ذكر السبب إلى آخره، الظاهر: أن ذكر بمعنى مذكور، وأن الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف، وأن المراد بالسبب كونه في بيتها، وأن الضمير في قوله: الذي هو راجع للذكر بالمعنى المصدري، ففي الكلام استخدام، وأن في من قوله في تقرير بمعنى على، وأن قوله: باعتبار متعلق بتقرير، والمعنى: ما أفاده الموصول من السبب المذكور، وهو كونه في بيتها الذي ذكره قرينة على تقرير المراودة باعتباره لم يظهر لي بعد تمام التأمل غير هذا، فتأمله منصفاً.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) **(قوله: والاشتراك)** أي اللفظي.

(4) **(قوله: في امرأة العزيز)** راجع للإبهام.

وقوله: أو زليخا راجع للاشتراك، وعبر في الأول بالإبهام، وفي الثاني بالاشتراك؛ لأن الأول: اسم جنس ففيه إبهام، والثاني: علم يقع فيه الاشتراك اللفظي.

(5) **(قوله: معينة شخصة)** أي بسبب أنه معلوم من خارج أن التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل.

(6) **(قوله: أي استقباح إلى آخره)** لكون المسند إليه عظيماً، أو حقير، أو لكون الاسم في ذاته مشعراً بقبيح كما في مثال الشارح.

(7) **(قوله: إظهار وهم المخاطب)** الأحسن أن يقال: إظهار الوهم للمخاطب ليشمل ما لو كان الوهم من الغير، وأراد المتكلم إظهاره للمخاطب نحو: إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه، تأمل. والوهم بتحريك الهاء مفتوحة.

(8) **(قوله: أي غلطه وخطئه)** المراد الغلط القلبي، فالعطف للتفسير.

(9) **(قوله: إن الذين تعبدون إلى آخره)** فهو إظهار لوهم المخاطبين في اعتقادهم أن هؤلاء آلهة.

(10) العنكبوت: 17.

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ[1] إِخْوَانَكُمْ[2] ... يَشْفِي غَلِيلَ[3] صُدُورِهُمْ أَنْ تُصْرَعُوا[4]

ومنها: الإيماء إلى وجه[5] بناء الخبر: أي الإشارة إلى أن[6] بناء المسند عليه من أي طريق من ثواب، أو عقاب، أو مدح، أو ذم، أو غير ذلك[7]، نحو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[8]، فإن الاستكبار الذي تضمنته الصلة مناسب[9] لإسناد ﴿ سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾[10]، أي ذليلين إلى الموصول، وربما جعل[11] ذريعة إلى التعريض بتعظيم شأن المسند، نحو:

إِنَّ الَّذِي[12] سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

---

(1) **(قوله: ترونهم)** أي تظنونهم.
قال السعد: وفيه إشارة إلى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى بضم الهمزة وفتح الراء مبنيّاً للمفعول لفظاً، وإن كان مبنيّاً للفاعل معنى، أي أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم.
وقال الفنري: يجوز الفتح وإن كان خلاف الرواية على أن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد.

(2) **(قوله: إن الذين ترونهم إلى آخره)** ففيه إظهار لخطأ المخاطبين في ظنهم الأخوة بالناس أيّاً كانوا، وفي أي وقت كان.

(3) **(قوله: غليل)** الغليل بالغين المعجمة الحقد، ويطلق على حرارة العطش، والمراد هنا الأول.

(4) **(قوله: أن تصرعوا)** أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث. والصراع في الأصل: الإلقاء في الأرض، فهو هنا كناية عن أحد هذين الأمرين.

(5) **(قوله: إلى وجه)** أي طريقة وجنس.
وقوله: بناء الخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الخبر المبني أي على المسند إليه أي المتأخر عنه، ففائدة الإضافة الإشارة إلى تأخير الخبر؛ لأن الإيماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر.

(6) **(قوله: الإشارة إلى أن إلى آخره)** أي إلى جواب هذا السؤال.

(7) **(قوله: أو غير ذلك)** كالاستهزاء.

(8) غافر: 60.

(9) **(قوله: مناسب)** أي ففيه إيماء إلى أن الخبر من طريق العقاب.

(10) غافر: 60.

(11) **(قوله: وربما جعل)** أي الإيماء المذكور ذريعة أي وسيلة.
وقوله: إلى التعريض بتعظيم إلى آخره، أي الإشارة من عرض الكلام، وجانبه إلى تعظيم إلى آخره.

(12) **(قوله: إن الذي إلى آخره)** قائله: الفرزدق.
وقوله: سمك السماء أي رفعها.
وقوله: بنى لنا بيتاً أي بيت الشرف، والمجد لا بيت الكعبة، فإن ما تضمنته القصيدة يبعده =

فإن ذكر الصلة التي هي سمك السماء مشعرة[1] بتعظيم المبني عليه[2]، وهو البيت[3] الذي بناه سامك السماء ورافعها، أو بتعظيم غيره[4] نحو: «الذي يوافقك[5] يستحق الإجلال»، وقد يكون ذريعة للإهانة[6]، نحو: «الذي يخالفك[7] يستحق الإذلالَ».

ومنها: توجه ذهن السامع واستفراغه[8] لما يرد بعده، فيقع منه موقعاً ما إذا ورد، نحو:

وَالَّذِي حَارَتِ[9] الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ[10]

=

دعائمه، أي قوائم ذلك البيت.

وقوله: أعز وأطول أي من كل بيت أو من بيتك يا جرير.

وقوله: ببيت الشرف الإضافة بيانية، أو المراد ببيت الشرف نسبه وبدعائمه الرجال الذين فيه.

(1) (**قوله: مشعرة**) أي بواسطة إيمائه إلى أن الخبر المبني على الموصول من جنس الرفعة والبناء.

(2) (**قوله: بتعظيم المبني عليه**) أي الخبر المبني على المسند إليه، لا يقال: إنما فيه التعريض بتعظيم البيت، وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر؛ لأنا نقول تعظيم البيت لتعلق بني من بنى السماء، فلا محيد عن اعتبار البناء في التعظيم، وهو الخبر.

(3) (**قوله: وهو البيت**) أي بناؤه.

(4) (**قوله: أو بتعظيم غيره**) عطف على بتعظيم شأن الخبر.

(5) (**قوله: نحو الذي يوافقك إلى آخره**) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الرفعة لوروده في مقام المدح، وفي هذا الإيماء تعظيم لشأن المخاطب حيث أوجبت موافقته رفعه وخبراً.

(6) (**قوله: ذريعة للإهانة**) المناسب للتعريض بالإهانة، ثم الظاهر: أن مراد الشارح إهانة غير المسند بدليل أنه لا معنى للتعريض بإهانة المسند من المثال، وهو استحقاق الإذلال.

(7) (**قوله: نحو الذي يخالفك إلى آخره**) ففيه إيماء إلى أن الخبر من جنس الخيبة لما علمت، وفي هذا الإيماء تعريض بإهانة المسند إليه حيث أوجبت مخالفته للمخاطب خيبة، وترك الشارح جعله ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر، ومثاله قولك الذي لا يحسن معرفة الفقه، قد صنف فيه، ففي الموصول مع الصلة إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف، وفي ذلك الإيماء تعريض بأن المصنف مثلاً بالفتح قبيح مهان، وحينئذ فالتصنيف قبيح مهان.

(8) (**قوله: واستفراغه**) أي تفرغه.

وقوله: بعده أي بعد المسند إليه الموصول.

(9) (**قوله: والذي حارت إلى آخره**) أي تحيرت، وتحير البرية مراده منه لازمه، وهو الاختلاف والاضطراب.

وقوله: فيه أي في أنه يعاد أوّلاً يعاد، فبعضهم يقول: بالأول، وبعضهم: بالثاني.

(10) (**قوله: مستحدث من جماد**) المراد باستحداث الحيوان من الجماد، والمعاد للأجسام الحيوانية

=

ومنها: عدمُ علمِ[1] **السامع بالأحوال المختصة به**[2] **سوى الصلة**، نحو: «الذي أطعمناه[3] أمس جاءنا اليوم»، وفي معناه[4] عدم علم المتكلم[5] وحده أو مع المخاطب، نحو: «الذي حولنا[6] من الجن: لا أعرفهم، أو لا نعرفهم».

قال:

وَبِإِشَارَةٍ[9] **لِكَشْفِ الْحَالِ ... مِنْ قُرْبٍ**[7] **أَوْ بُعْدٍ أَوِ اسْتِجْهَالِ**[8]

أَوْ غَايَةِ[10] **التَّمْيِيزِ وَالتَّعْظِيمِ ... وَالْحَطِّ وَالتَّنْبِيهِ وَالتَّفْخِيمِ**

أقول: من مرجحات كون المسند إليه اسم إشارة بيانُ حال المشار إليه[11] من

يوم القيامة، وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد، أو من التراب باعتبار الأصل. والجماد على الأول التراب الذي تنبت منه الأجسام عند إرادة البعث.

(1) (**قوله: ومنها عدم علم إلى آخره**) ضمير «منها» للمرجحات، وعد هذه النكتة من المرجحات هو ما يشعر به كلام الفنري، والذي في عبد الحكيم: أنها موجبة لإيراد المسند إليه موصولاً، فراجعه إن شئت.

(2) (**قوله: بالأحوال المختصة به**) الأولى أن يقال: بالأمور المختصة به ليشمل عدم الاسم، ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها في غيره.

(3) (**قوله: الذي أطعمناه إلى آخره**) فالمخاطب لم يعلم شيئاً من أحوال المسند إليه إلا كونهما أطعماه بالأمس.

(4) (**قوله: وفي معناه**) أي في حكمه من كون طريقه التعريف بالموصولية.

(5) (**قوله: عدم علم المتكلم**) أي بسوى الصلة من الأحوال المختصة به.

(6) (**قوله: الذي حولنا إلى آخره**) المناسب: الذين.

(7) (**قوله: من قرب**) حسي أو معنوي، وهو الحاصل بتقديم ذكر المشار إليه مثلاً.

(8) (**قوله: أو استجهال**) أي للمخاطب، أي عده جاهلاً حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس المشار إليه من جهة أن الأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى محسوس.

(9) (**قوله: وبالإشارة**) عطف على قوله: بالوصل.

(10) (**قوله: أو غاية إلى آخره**) أي لتمييزه غاية التمييز بالإشارة الحسية المقتضية لذلك بالتمييز؛ لأن الإشارة إلى شيء تتنزل منزلة وضع اليد عليه حيث يقتضي المقام غاية التمييز لزيادة مدح وذم؛ لأن المدح والذم مع غاية التمييز أكمل، ومثلهما ما ذكره الشارح.

(11) (**قوله: بيان حال المشار إليه إلى آخره**) إن قيل: كون ذا للقريب، وذلك أو ذاك للبعيد مما تبينه اللغة؛ لأنه بالوضع، فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد المعنى المقصود بالوضع؟

أجيب: بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام يقتضي أزيد منها لقصور المخاطب، فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها، وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال، فتدبر.

قرب، نحو: «هذا زيد»، أو بعد نحو: «ذاك زيد أو ذلك زيد»، فلاسم الإشارة مرتبتان عند المصنف تبعاً لسيبويه وابن مالك.

والأصلُ جعل المراتب ثلاثاً، فيكون اسم الإشارة للمتوسط «ذاك، وللبعيد «ذلك».

ومنها: استجهالُ المخاطب أي تجهيله[1]، **والتعريض**[2] **بغباوته حتى إنه لا يتميزُ له الشيء إلا بالإشارة إليه**، كقول الفرزدق يخطابُ جريراً:

أُولَئِكَ آبَائِي[3] فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إذا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ

ومنها: تمييزه غاية التمييز[4] **لإحضاره في ذهن السامع حسّاً**[5] **بالإشارة** كقول ابن الرومي:

هذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْداً[6] فِي مَحَاسِنِه مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ

---

(1) (**قوله: أي تجهيله**) أي نسبته إلى الجهل، وعده جاهلاً، هذا هو المناسب من معاني التفعيل في هذه المادة، ففي تفسير الاستجهال بالتجهيل الذي لا يناسبه إلا هذا المعنى إشارة إلى أن السين والتاء للنسبة والعد، وقد أفدناه فيما مر.

(2) (**قوله: والتعريض**) عطف مغاير لما قبله؛ إذ التعريض يتوقف على التكلم والاستجهال حاصل قبله باعث عليه فهما نكتتان، تدبر.

(3) (**قوله: أولئك آبائي إلى آخره**) ففي قوله: أولئك آبائي تعريض بغباوة جرير، وأنه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال: فلان وفلانة وفلان آبائي.

وقوله: فجئني بمثلهم أمر تعجيز، أي لا تقدر أن تأتي بمثلهم في مناقبه.

وقوله: المجامع أي مجامع الافتخار والإنشاد.

(4) (**قوله: غاية التمييز**) فيه أنه يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله، اللهم إلا أن يقال: إن المراد غاية التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لا لما فوقه، ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف.

(5) (**قوله: حسّاً**) تمييز لقوله: إحضار أي لإحضاره من جهة الحس، أي من جهة إدراك حس السامع له حقيقة أو تنزيلاً بالإشارة، تأمل.

(6) (**قوله: فرداً**) أي في حال كونه فرداً، أو أمدح فرداً، فهو منصوب إما على الحال أو على تقدير الناصب.

وقوله: في محاسنه جمع حسن معنى لا لفظاً.

وقوله: من نس شيبان خبر بعد خبر، وشيبان قبيلة من قبائل العرب.

وقوله: بين الضال والسلم حال من نسل شيبان، أي حال كونه نسل شيبان مستقرّاً بين الضال، وهو السدر والسلم، وهو شجر له شوك، وهما من شجر البوادي، وأشار بذلك إلى ما يتمادح به العرب من سكنى البادية؛ لأن العز مفقود في الحضر.

=

ومنها: التعظيم، أي قصدُ تعظيمه بالقرب[1]، نحو: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى [2] لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾[3]، أو البعد نحو: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾[4] نزل بعد درجته ورفعة قدره[5] منزلة بعد المسافة.

ومنه: ﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[6]، و﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[7] وغير ذلك.

ومنها: الحط أي التحقير بالقرب، نحو: ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾[8] نزّلت دناءتها[9] وخسة قدرها منزلة قرب المسافة، وبالبعد نحو: «ذلك الفاسق[10] فعل كذا».

ومنها: التنبيه[11] **عند ذكر أوصاف بعد المشار إليه على (أن المشار**

=

وقوله: معنى لا لفظاً، ومفرده في اللفظ محسن بمعنى حسن.

(1) (**قوله: قصد تعظيمة بالقرب**) أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على القرب، وهذا بناء على أن المشار إليه مخالط للنفس، وأنه لا يغيب عنها، فهو حاضر.

(2) (**قوله: نحو إن هذا القرآن إلى آخره**) ففي الإشارة بهذا إلى القرآن إعلام بأنه مخالط للنفس لا يغيب عنها، وفيه من التعظيم ما لا يخفى، ومعنى أقوم أعدل وأصوب، والظاهر أن التفضيل ليس على بابه.

(3) الإسراء: 9.

(4) البقرة: 2.

(5) (**قوله: ورفعة قدره**) عطف تفسير.

(6) البقرة: 252؛ آل عمران: 108؛ الجاثية: 6.

(7) الرعد: 1.

(8) الأنعام: 32.

(9) (**قوله: نزلت دناءتها إلى آخره**) وذلك لأن الدنيء وإن كان بعيداً لا يحتاج في الوصول إليه إلى الوسائط، فدناءته لكونها أوجبت ما ذكر منزلته منزلة قربه.

(10) (**قوله: نحو ذلك الفاسق إلى آخره**) نزلت حقارته عن ساحة عز الحضور والخطاب منزل بعد المسافة. وإضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أي عن ساحة الحضور العزيز.

(11) (**قوله: التنبيه**) أي تنبيه المتكلم السامع.

وقوله: عند ذكر، أي عند وقوع الذكر وحصوله بحيث يكون قد حصل بالفعل.

وقوله: أوصاف، قال الصبان: ليس المراد الأوصاف خصوص النعوت النحوية، أي بل هو أعم، فإن الأوصاف المذكورة في المثال الآتي صلات.

وقوله: بعد المشار إليه، أي بعد ذكر الشيء الذي عبر عنه باسم الإشارة بعد الأوصاف.

وقوله: على أن متعلق بالتنبيه.

وقوله: حقيق الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل، أي متأهل لما ذكر، وقول بما يرد أي بمسند يرد.

وقوله: بسبب متعلق بحقيق هذا إيضاح ما قاله الشارح تبعاً للأصل.

=

إليه)[1] **حقيق بما يرد بعد اسم الإشارة بسبب تلك الأوصاف، نحو:** ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ [2] وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝ ﴾[3]، فأتى بعد المشار إليه، وهو ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ [4] ﴾[5] بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب، وإقام الصلاة، وغير ذلك[6]، ثم عرَّفَ المسند إليه بالإشارة إليه تنبيهاً[7] على أن المشار إليهم أَحِقَّاء بما يرد بعد أولئك،

=

قال الصبان: قال العصام: لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف، ولا على كونها عقب المشار إليه، فإنه يصح أن تكون قبله كأن تقول: جاءني الفاضل الكامل زيد، وهذا يستحق الإكرام، ولا على أن يكون ما هو جدير به وارداً بعده كأن تقول: ويستحق الإكرام هذا، وحينئذ فالواضح أن يقول: أو التنبيه عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفاً.

(1) وفي المخطوط: أنه.

(2) (**قوله: أولئك على هدى من ربهم**) شاهد أول.
وقوله: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ شاهد ثان.

(3) البقرة: 5؛ لقمان: 5.

(4) (**قوله: وهو الذين يؤمنون**) أي الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة، فالصلة داخلة في الصفات، خارجة عن المشار إليه، فلا ينافي ذكر الصلة عدة الإيمان من الأوصاف، والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة، فقالوا: ذكر الصلة ههنا استطرادي لقبيح ذكر الموصول بدون الصلة، والمراد هو الموصول فقط.
قال الفنري: لم يقل: وهو المتقون؛ لأن الذين يؤمنون يمكن أن يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على هدى، وأن يجعل جارياً عليه كما ذكر في الكشاف.
فعلى التقدير الثاني: يحسن أن تجعل الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر من غير تكلف؛ لأن الصفة والموصوف في حكم واحد.
أما على التقدير الأول: فليس بذلك الحسن؛ لأن المراد بالمشار إليه هو المعنى الذي أشير باسم الإشارة إلى لفظه، وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين، وإن اتحدا في الواقع ذاتاً فليتأمل.

(5) البقرة: 3.

(6) (**قوله: وغير ذلك**) كالاتفاق مما رزقوا.

(7) (**قوله: تنبيهاً إلى آخره**) فإن الذوق شاهد صدق على أنه إذا قيل يحسن للسائل، ويغيث الملهوف، ويرحم الضعيف، ويقيم حق الضيف، ويعين على النوازل، ويوجد في الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الورى، والإخوان يتلقى بالقبول إذا كان يرى ذلك دالًّا على استحقاقه للتعظيم، والقبول من أجل تلك الأوصاف؛ لأن تعليق الحكم بوصف مناسب كما أنبأ عنه هنا اسم الإشارة إلى الموصوف يشعر بعليته، ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر، وهو الترغيب في تحصيل

=

وهو كونهم على الهدى عاجلاً[1]، والفوز بالفلاح آجلاً من أجل اتصافهم[2] بالأوصاف المذكورة.

ومنها: التفخيمُ، ولـم يذكره الأصلُ اكتفاءً بالتعظيم، وزاده المصنف؛ لأن فيه زيادة التعظيم[3]، نحو: «هذا زيد[4] الذي تسمع به».

قال:

وَكَوْنُهُ بِاللَّامِ[5] فِي النَّحْوِ عُلِمْ[6] ... لَكِنَّ[7] الاسْتِغْرَاقَ فِيهِ يَنْقَسِـمْ
إِلَى حَقِيقِيٍّ وَعُـرْفِيٍّ وَفِـي ... فَرْدٍ[8] مِنَ الْجَمْعِ أَعَمَّ فَاقْتَفِي

أقول: من مرجحات كون المسند إليه معرّفاً باللام الإشارة بها إلى معهود[9] أو حقيقة.

فالأول[10]: ثلاثة أقسام:

=

تلك الأوصاف، أي والآية كهذا المثال فليجر فيها ما جرى فيه من جميع ما ذكر.

(1) (**قوله: عاجلاً**) أي في الدنيا.

وقوله: بالفلاح المراد به البقاء الأبدي في النعيم.

وقوله: آجلاً أي في الآخرة.

(2) (**قوله: من أجل اتصافهم**) متعلق بـ«أحقاء».

(3) (**قوله: لأن فيه زيادة تعظيم**) أي للمفخم.

(4) (**قوله: نحو هذا زيد إلى آخره**) ففي ذكر اسم الإشارة زيادة تعظيم حيث أورد مع إشعار الكلام بالتعظيم مع العدول عنه.

(5) (**قوله: باللام**) أي العهدة الخارجية أو الجنسية.

(6) (**قوله: في النحو علم**) أي يعلم مرجح كون المسند إليه باللام في النحو.

(7) (**قوله: لكن إلى آخره**) إنما ذكر هذا التفصيل ولم يحله على النحو؛ لأن النحاة لا يبحثون عنه غالباً.

فقوله: لكن إلى آخره لدفع توهم أنه ينبغي ترك نكتة كونه باللام الكلية.

(8) (**قوله: وفي فرد**) الواو استئنافية، والظرف حال من الضمير في خبر المبتدأ المحذوف العائد إلى الاستغراق.

(9) (**قوله: إلى معهود**) أي إلى حصة من أفراد الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب في الخارج واحداً كان أو اثنين أو جماعة، يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته، والمراد هنا لازم ما ذكر، وهو التعين.

(10) (**قوله: فالأول**) أي المعهود في الخارج، وقدم الكلام عليه؛ لأنه أعرف.

الأولُ: معهودٌ في الذكر صريحاً أو كناية، نحو: ﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ [1] ﴾[2]، فالأنثى (تقدم ذكرها)[3] صريحاً (في)[4] قوله: ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ [5] ﴾[6]، والذكر تقدم في قوله: ﴿ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾[7]؛ لأن «ما» كنايةٌ عنه[8]؛ لأن التحريرَ[9] إنما (كان للذكور)[10].

---

(1) (**قوله: وليس الذكر كالأنثى**) إنما تكون اللام في هذا المثال للعهد إن جعل من كلام الله، والمعنى ليس الذكر الذي طلبته امرأة عمران في قولها: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ﴾ (آل عمران: 35) إلى آخره كالأنثى التي وهبت لها، بل الأنثى التي وهبت لها أعظم رتبة من الذكر. أما إن جعل من كلًا امرأة عمران، وفي الكلام قلب، أي ليس الأنثى كالذكر في التحرير، وهو من تتمة تحسرها. والمعنى: أتحسر على وضعها أنثى، وعدم مساواتها للذكر في التحرير، فيا ليتها كانت ذكراً، وكانت مساوية له في التحرير، فاللام حينئذ للجنس، ولا يصح التمثيل بالآية للام العهد. ثم إن الأنثى في المثال ليس مسنداً إليه، بل هو مجرور، فهو تنظير مناسب من حيث العهد، والمسند إليه الذكر؛ لأنه اسم ليس.

(2) آل عمران: 36.

(3) وفي المخطوط: إشارة إلى ما سبق ذكره.

(4) وفي المخطوط: وهو.

(5) (**قوله: إني وضعتها أنثى**) تأنيث الضمير مع كونه راجعاً إلى ما؛ لأنه دار بين المرجع والحال التي بمنزلة الخبر، أعني أنثى، فرعاية الخبر أولى.

(6) آل عمران: 36.

(7) آل عمران: 35.

(8) (**قوله: لأن ما كناية عنه**) المراد بالكناية هنا: ما قابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه. ولاشك أن ما ليست صريحة في الذكر، بل مبهمة، وفهم معنى الذكر منها إنما هو بقرينة ذكر التحرير بعدها.

(9) (**قوله: لأن التحرير إلى آخره**) يعني بضم الحال، أعني محرراً صار مختصّاً بالذكر لا أن المراد من كلمة ما الذكر.

وقوله: لا أن المراد إلى آخره، أي لا أن المراد لامرأة عمران من كلمة ما إلى آخره، بل هي مبهمة في كلامها، وبدل للإبهام، فتقبلها إلى آخره، فإنه يفيد أنها من مشمول النذر، وبه يثبت المطلوب، وهذا رد منه على من خالف، تدبر.

(10) وفي المخطوط: يكون للذكر.

الثاني: معهودٌ في الذهن[1]، نحو: ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ [2] ﴾[3].

الثالث: معهودٌ في الحضور[4]، نحو: ﴿ ٱلْيَوْمَ [5] أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[6].

ومنه: الواقعة بعد اسم الإشارة[7]، وأي في النداء[8].

والثاني[9]: ثلاثة أقسام[10] أيضاً:

---

(1) (**قوله: معهود في الذهن**) كأن مراده بالذهن العلم؛ إذ الواقع في كلام غيره التعبير بالعلم في هذا القسم، والمسمى عندهم معهوداً في الذهن هو الداخلة عليه «أل» المشار بها إلى الحقيقة في ضمن فرد غير معين، ولو أبدل الذهن بالعلم لأحسن.

(2) (**قوله: إذ هما في الغار**) فالغار الذي دخله الرسول وأبو بكر معهود علماً للمخاطبين.

(3) التوبة: 40.

(4) (**قوله: في الحضور**) أي بسبب الحضور.

(5) (**قوله: نحو: اليوم إلى آخره**) فالمراد به اليوم الذي وقع عليه الخطاب.

(6) المائدة: 3.

(7) (**قوله: ومنه: الواقعة بعد اسم الإشارة**) أي من المعهود في الحضور، أي من مصاحبة اللام الواقعة إلى آخره، فتكون للعهد الحضوري.

قال عبد الحكيم: ليت شعري ما معنى كون اللام في هذا الرجل للعهد، فإنه ذكر الرضى في بحث المنادى أنه لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام.

أما اسم الجنس: فلأنه هو الدال على الماهية من بين الأسماء، والمحتاج إليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهية المشار إليه.

وأما التعريف باللام: فلأن نفس الماهية حصل من لفظ الجنس ونفس الفرد من أفرادها، قد علم من اسم الإشارة، فلم يبق إلا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت، وأخصر الطرق التي للتعريف هي اللام؛ إذ هي أقل من المضاف إليه.

وقوله: نفس الفرد أي الذي تقتضيه الإشارة؛ إذ لا يشار إلا إلى معين، هذا ورأيت بخط بعض الأفاضل أن الجمهور يجوزون كون «أل» للحضور، وساق عبارة للمعنى تدل لما قاله.

(8) (**قوله: وأي في النداء**) هذا على تقدير أن يكون المنادى هو المعرف باللام، كما أومأ إليه الشيخ ابن الحاجب بقوله: وإذا نودي المعرف باللام، قيل: يا أيها الرجل، فيكون المنادى، هو الرجل المعهود ولحضوره المستفاد من النداء لا يحتاج إلى تقدم الذكر.

وأما على ما ذهب إليه الشيخ الرضى من أن المنادى هو أي والوصف لإزالة الإبهام وبيان الماهية، فالتعريف للجنس.

(9) (**قوله: والثاني إلى آخره**) أفاد ظاهر كلامه أنه الإشارة إلى الحقيقة، فلم يوافق بظاهره الأول في الجنس، وهو ما تشير إليه اللام، فكان الأولى إرجاعه إلى الأول بجعلها الحقيقة المشار إليها باللام.

(10) (**قوله: ثلاثة أقسام**) بقي قسم رابع، وهو الإشارة إلى الحقيقة المعتبر فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية، أو الكلية كما في القضية المهملة.

الأول: الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي[1]، نحو[2]: «الرجل خير من المرأة[3] ».

و(منه[4])[5]: «أل» الداخلة على المعرَّف - بفتح الراء -، نحو: «الإنسان حيوان ناطق»؛ إذ التعريف[6] إنما هو للماهية لا للأفراد.

الثاني: الإشارة[7] إلى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض[8] (من)[9] الأفراد غير مُعَيَّنٍ، كقولك: «ادخل[10] السوق» حيث لا عهد في الخارج.

ومنه: قوله تعالى: ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾[11]، وهذا المعرف في المعنى

---

(1) (**قوله: من حيث هي**) أي من غير اعتبار أفرادها.

(2) (**قوله: نحو إلى آخره**) ومنه الكل أعظم من الجزء، والدينار خير من الدرهم.

(3) (**قوله: الرجل خير من المرأة**) أي هذا الجنس خبر من هذا الجنس، ولا ينافي كون بعض أفراد جنس المرأة خيراً من بعض أفراد جنس الرجل، فإن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس.

(4) (**قوله: ومنه**) أي مما ذكر، وهو الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي أي من ذي الإشارة المذكورة.

(5) وفي المخطوط: منها.

(6) (**قوله: إذ التعريف إلى آخره**) أي فالمعرف دائماً هو الماهية، فالمعرف هنا ماهية الإنسان، فـ«أل» هنا داخلة على الماهية.

(7) (**قوله: الإشارة إلى آخره**) واللام حينئذ للعهد الذهني؛ لأن مدخولها، وهو الحقيقة معهود في الذهن.

(8) (**قوله: باعتبار وجودها في بعض إلى آخره**) وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل من حيث الوجود، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، بل في بعضها.

وقوله: لا من حيث وجودها في ضمن إلى آخره، أي كما في لام الاستغراق الآتية.

(9) ساقطة في المطبوع.

(10) (**قوله: كقولك: ادخل إلى آخره**) فقولك: ادخل قرينة على أن ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد في جميع أفراد السوق، فعلم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد. ثم هذا البعض غير معين؛ لأن الغرض أن لا معهود في الخارج كما قال الشارح حيث لا عهد إلى آخره، ثم من التوجيه في هذا المثال يعلم التوجيه في قوله تعالى: ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ (يوسف: 13) وإلى كل من التوجيهين أشار الشارح بقوله: فيما يأتي، وإنما تستفاد إلى آخره، فتأمل.

(11) يوسف: 13.

كالنكرة[1]، ولذا[2] عومل معاملتها في الوصف بالجملة، نحو:

وَلَقَدْ[3] أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [فَمَضَيْتُ ثَمَّتِ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي]

وإن كان في اللفظ[4] يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ[5]، وذا حال، ووصفاً للمعرفة، وموصوفاً بها، ونحو ذلك[6].

وإنما قيل: كالنكرة لما بينهما من تفاوت ما، وهو أن النكرة معناه[7] بعضٌ غيرُ

---

(1) (**قوله: في المعنى كالنكرة**) أي باعتبار القرينة؛ لأن المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم. أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة؛ إذ هو موضوع اللحقيقة المعينة في الذهن.

(2) (**قوله: ولذا**) أي لكونه كالنكرة.

(3) (**قوله: نحو: ولقد إلى آخره**) فيسبني صفة للئيم.

فإن قيل: بل هو حال منه، وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعرف بالجملة؟

قلنا: ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور، بل الغرض أن ذلك دأبه، وهذا هو السر في أن القوم يمنعون الحالية، ويثبتون الوصفية. ولا يخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة، فلا محذور فيه، وكونه لئيماً يلائم ذلك؛ إذ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه، ولا يقيد بحال المرور فقط.

قال اليعقوبي بعد نقله ما تقدم: كذا قيل: والمناسب لقوله: ثمت قلت: لا يعنيني كونها حالية، وإنما قلنا: المناسب إلى آخره؛ لأن التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد إظهار دوام السب، ولأن قوله: لا يعنيني إنما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع السب حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السب، ولو في غير حال المرور.

وقوله: مؤكدة المناسب لازمة؛ إذ هذه ليست من معنى عاملها، فليست مؤكدة، ويدل لنا بقية العبارة.

وقوله: وما تقدم هو كون يسبني نعتاً للئيم مع ما بعده من الإيراد، والجواب: وقوله: بتأنيس إلى آخره أي قوله متمماً للبيت:

فمضيت ثمت قلت لا يعنين

أي فأمضي، ثم أقول: والعدول إلى الماضي للدلالة على التحقق.

(4) (**قوله: وإن كان في اللفظ إلى آخره**) أي والحال أنه في اللفظ إلى آخره، وصاحب الحال الضمير في خبر هذا، والمراد الجريان غالباً، كما عرفت.

(5) (**قوله: مبتدأ**) أي من غير مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة، ومثله يقال فيما يأتي لنا من كونه اسم كان.

(6) (**قوله: ونحو ذلك**) كعطفه بياناً من المعرفة والعكس، وككونه اسم كان أو معمولاً أول لظن.

وقوله: وككونه إلى آخره إنما كان من أحكام المعرفة؛ لأن لكل من المذكورين حكم المبتدأ الأصلي من حيث كونه لا يكون بالنكرة إلا مع المسوغ تأمل.

(7) (**قوله: وهو أن النكرة معناه**) أي الوضعي.

معينٍ من جملة الحقيقة، وهذا معناه[1] نفس الحقيقة، وإنما (تستفاد)[2] البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مَرَّ، فالمجردُ[3] وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء[4]، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان[5].

الثالث: الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في كل فرد من الأفراد، فيفيدُ[6] الاستغراق، نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[7] بدليل[8] صحة الاستثناء[9] الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه[10] لو سكت عن ذكره[11]، وهو[12] ضربان:

1- **حقيقي:** وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله[13] اللفظ بحسب متفاهم

=

وقوله: من جملة الحقيقة أي أفرادها.

(1) **(قوله: وهذا معناه)** أي الوضعي.

وقوله: كالمدخول، أي فإنه إنما يتصور في الإفراد الخارجية، أي ولا يتصور في الحقيقة.

(2) وفي المخطوط: تفاد.

(3) **(قوله: فالمجرد)** أي من «أل».

وقوله: بالنظر إلى آخره قيد في ذي اللام فقط؛ إذ المجرد استعماله في المفرد لا يتوقف على القرينة.

(4) **(قوله: سواء)** أي في إفادة كل منهما بعضاً غير معين، وإن كان في النكرة بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة.

(5) **(قوله: مختلفان)** فإن المجرد موضوع للفرد المنتشر، وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه.

(6) **(قوله: فيفيد)** أي ذو الإشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في ضمن كل فرد، فالضمير المستتر يعود إلى ما ذكر من الإشارة على حذف مضاف، ويصح عوده إلى المعرف باللام المفهوم من السياق، وإفادته ما ذكر بالقرينة كالذي قبله، وأشار إليه الشارح والذي لغيرهما أن المدار على عدم قيام قرينة على قسم من الأولين.

(7) العصر: 2.

(8) **(قوله: بدليل إلى آخره)** فالاستثناء هو القرينة، والظرف متعلق بمحذوف خبر لمحذوف، أي والاستغراق ثابت في الآية بدليل.

(9) **(قوله: الاستثناء)** أي المتصل في قوله: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾.

(10) **(قوله: في المستثنى منه)** وهو هنا الإنسان.

(11) **(قوله: عن ذكره)** أي المستثنى.

(12) **(قوله: وهو)** أي الاستغراق من حيث هو لا في خصوص المسند إليه، فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الأول مجرور، والصاغة مفعول به في المثال الثاني.

(13) **(قوله: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله إلى آخره)** الأظهر ما في شرح المفتاح الشريفي: وهو أن

=

اللغة[1]، نحو: ﴿ عَلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ ﴾[2]، أي كل غيب[3] وكل شهادة.

2-**وعرفي**: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف[4]، نحو «جمع الأمير الصاغة»، أي صاغة[5] (بلده[6])[7]، لا كل الصاغة، واستغراق المفرد[8] أَشْملُ من الجمع، فقولك[9]: «لا رجال في الدار» يصدق إذا كان فيها رجل أو رجلان بخلاف قولك: «لا رجل (فيها)[10] »، وهذا في النكرة[11] المنفية مُسَلَّمٌ، وأما المعرف

=

الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً وإحاطة مع خروج بعض الأفراد، وغير العرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر، فلا واسطة بينهما أصلاً. وأما على ما ذكره الشارح فلا بد من أن يقال: إن ذكر اللغة بطريق التمثيل، والمراد بحسب اللغة، أو الشرع، أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي، أو المجازي.

وقوله: ما يكون إلى آخره أي سواء أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، أو الشرع، أو الاصطلاح.

وقوله: أعم من أن يكون إلى آخره أي في الثلاثة، هذا وقول الشارح أن يراد إلى آخره من إطلاق السبب وإرادة المسبب؛ إذ الإرادة سبب في الاستغراق الذي هو تناول اللفظ.

(1) (**قوله: متفاهم اللغة**) أي ما يتفاهمه أهل اللغة، أي المعنى الذي يتفاهمونه من اللفظ.

(2) الأنعام: 73.

(3) (**قوله: أي كل غيب**) أي غائب عنا.

وقوله: شهادة أي مشاهد لنا.

(4) (**قوله: بحسب التفاهم العرفي**) المصدر بمعنى المفعول كما تفيده عبارة السعد، فيكون موافقاً لاسم المفعول قبله.

(5) (**قوله: الصاغة**) جمع صائغ، وأصل صاغة صوغه ككامل وكمله.

(6) (**قوله: صاغة بلده**) أي إذا كان الأمير أمير بلد.

(7) وفي المخطوط: بلاده.

(8) (**قوله: واستغراق المفرد إلى آخره**) شروع في حل قول المصنف، وفي فرد إلى آخره، والمراد بالاستغراق ما هو أعم ما كان بحرف التعريف أو بغيره كحرف النفي مع النكرة.

وقوله: وأشمل من الجميع، أي والمثنى أي من استغراقهما، وذلك لأن استغراق الفرد يتناول كل واحد واحد من الأفراد، واستغراق المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين، ولا ينافي خروج الواحد، واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة، ولا ينافي خروج الواحد والاثنين.

(9) (**قوله: فقولك إلى آخره**) علمت وجهه من عبارة المطول.

(10) ساقطة في المخطوط.

(11) (**قوله: وهذا في النكرة إلى آخره**) اعتراض على المصنف التابع للتلخيص في إطلاقه كون استغراق المفرد أشمل تبع فيه السعد.

باللام[1] فلا، بل الجمع المعرّف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره جمهور الأصوليين، ودلّ عليه الاستقراء[2] في نحو: ﴿ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[3]، أي كل محسن.

فإن قيل[4]: إفراد الاسم يدلّ على الوحدة[5]، والاستغراق يدل على التعدد[6]، (فيتنافيان؟)[7]

فالجواب[8]: أن (الحرف)[9] إنما يدخل[10] عليه عند إرادة الاستغراق مجرداً عن

---

(1) **(قوله: وأما المفرد إلى آخره)** لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك، والاقتصار على المعرف؛ لأن أصل السياق فيه.

وقوله: فلا أي فلا يسلم كونه أشمل.

وقوله: يتناول كل واحد من الأفراد إلى آخره، فيكون مساوياً للمفرد في الشمول، فلا يصح دعوى أشملية المفرد على الجمع المعرف باللام.

وأجيب: بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية، أي بدخول أل الجنسية، فإنها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد، وكلام الأصوليين فيما إذا بطل منه معنى الجمعية، تأمل.

(2) **(قوله: الاستقراء)** أي تتبع تراكيب البلغاء.

(3) آل عمران: 134، 148؛ المائدة: 93.

(4) **(قوله: فإن قيل: إلى آخره)** حاصله: أن الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بإفراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه واستغراقه، وإن كان يستفاد من القرينة يدل على تعدده، وأن معه آخر مثله فبينهما تناف لتنافي مقتضاهما، فلا يجتمعان.

(5) **(قوله: يدل على الوحدة)** أي وحدة معناه، وذلك لأن اسم الجنس النكرة، إن قلنا: بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة، وإن قلنا: بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة، والغرض منها ما تتحقق به، وأقل ما يتبادر مما تستعمل فيه فرد واحد، فكان إفراد الاسم مقتضياً للوحدة على كلا المذهبين.

وقوله: فالحقيقة مفردة، وتقال: على متعدد، وقد بين ذلك بقوله: والغرض إلى آخره.

(6) **(قوله: والاستغراق يدل على التعدد)** أي فالاسم بوجود دال يدل مع الوحدة على التعدد، أي فلا يتوقف تحقق الاستغراق على عدم الوحدة.

(7) وفي المخطوط: فينتفيان.

(8) **(قوله: فالجواب إلى آخره)** حاصله: أن لام الاستغراق المفيد للمتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة، كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين إنما تلحقه بعد تجريده عنها.

(9) وفي المخطوط: حرف الاستغراق.

(10) **(قوله: إنما يدخل إلى آخره)** مصب الحصر الحال، أعني مجرداً لا الظرف قبله.

الوحدة والتعدد[1].

وقوله: فِي النَّحْوِ عُلِمَ أشار به إلى الأقسام المتقدمة، وإلى الخلاف[2] في كون المعرف «أل» بتمامها، وهمزتها همزة قطع، أو وصل، أو اللام وحدَها، وهو مذهب علماء المعاني، ولذا يقولون: وأما تعريفه باللام كالمصنف في قوله: باللام أو الهمزة[3]، واللام للفرق بينها وبين همزة (الوصل و)[4] الاستفهام، وإلى ما يتفرع على ذلك[5].

وقوله: فاقتفي تكملة.

قال:

وَبِإِضَــافَةٍ[6] لِحَــصْرٍ[7] وَاخْتِــصارْ تَــــشْرِيفِ أَوَّلٍ وَثَـــانٍ وَاحْـــتِقارْ

تَكَافُــــؤٍ سَـــــآمَةٍ إِخْفَـــــاءٍ وَحَـــثٍّ أَوْ مَجَـــازٍ اسْـــتِهْزَاءٍ

أقـول: مـن مـرجحات كـون المـسند إليه مـضافاً لمـا بعـده الحـصر حـيث لا

(1) (قوله: عن الوحدة والتعدد) أي بحيث يصير محتملاً للوحدة والتعدد؛ لأنه قصد به الجنس، وبدخول حرف الاستغراق مثلاً تعين للتعدد. ثم أقول: المناسب حذف قوله: والتعدد؛ لأنه لا تعدد قبل الاستغراق يجرد عنه اللفظ، وتجريده على الوحدة كافٍ في الاحتمال المذكور.

(2) (قوله: وإلى الخلاف إلى آخره) بيان القولين الأولين أن الخليل وسيبويه يقولان: إن المعرف أل، وبعض النحاة يقول: إنه اللام فقط، ثم الخليل يقول: إن الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، وسيبويه يقول: إنها همزة وصل زائدة معتد بها وضعاً، أي مجعولة جزءاً من الأداة كلام لعل الأولى، وغيرهما وهو القائل: إن المعرف اللام فقط اتفقوا على أنها همزة وصل زائدة لا دخل لها في التعريف. فالخلاف في الهمزة إنما هو بين من قال: إن المعرف أل، فلذا ربطه الشارح به ولم يؤخره عن القولين. ثم أقول: من المعلوم أن الذي يناسب التكلم عليه هنا إنما هو مرجح كونه باللام، فهو المقصود بالإحالة على النحو كما سبق إفادته، والخلاف المذكور، وما يتفرع عليه لا دخل لهما فيما ذكر، فلا يراد الإشارة إليهما بالإحالة، فكيف يجعلهما الشارح مشاراً إليهما، فالمناسب حذف هذه العبارة إلى قوله: وإلى ما يتفرع، ويبدل اسم الإشارة بضمير المؤنث، فيقول عليها: أي الأقسام تأمل.

(3) (قوله: أو الهمزة) عطف على أل في قوله: كون المعرف أل.

(4) ساقطة في المطبوع.

(5) (قوله: على ذلك) أي الخلاف والأقسام والأفراد لمراعاة ما ذكر.

(6) (قوله: وبالإضافة) أي وتعريفه بالإضافة.

قال الصبان نقلاً عن الأطول: لا يذهب عليك أن الإضافة من أحوال المسند إليه، ولا تختص بالتعريف، بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف، فكم بين تحقير في ولد حجام حضر أو يصاحبك، وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة.

(7) (قوله: لحصر) أي قصده.

تضبط[1] أفراد المسند إليه إلا بالإضافة، نحو: «أهلُ اللهِ ساكنون[2] تحت مجاري الأقدار».

ومنها: **الاختصار**: نحو:

هَوَايَ[3] مَعَ الرَّكْبِ[4] اليَمَانِينَ مُصْعِدُ[5] ... جَنِيبٌ[6] وَجُثْمَانِي[7] بِمَكَّةَ مُوثَقُ

(فـ«هواي»)[8] أخصر من «الذي أهواه»، وأولى لضيق المقام بسبب[9] كونه في السجن، وحبيبه على الرحيل.

---

(1) (**قوله: حيث لا تضبط إلى آخره**) حيثية تقييد، وأراد بالأفراد ما يشمل الآحاد كما في المثال، والحصر في قوله: لا تضبط إلى آخره إضافي بالنسبة لما لا يفيد العموم، وأفاد بهذه الحيثية أن مراد المصنف بالحصر ضبط أفراد المسند إليه بحيث لا يخرج منها شيء، فيكون مستغرقاً، فيرجع إلى الاستغراق في عبارة غيره، ولو قال المصنف:

وبالإضافة للاحتقار ... وضده عموم اختصار

لوافق غيره في العبارة الواضحة مع السلامة مع التذييل الذي لا يدخل في الرجز إلا على سبيل الاغتفار للمولدين.

(2) (**قوله: ساكنون إلى آخره**) المراد بمجاري الأقدار الأمور التي جرت بها الأقدار، ثم إنه يصح كون الكلام فيه استعارة تصريحية تبعية بأن شبهت ملازمة مجاري الأقدار من حيث الرضا بها بالسكنى بجامع أن كلًّا ملازمة، واستعيرت السكنى للملازمة المذكورة، واشتق منها ساكنون بمعنى ملازمون، ويصح كونه فيه استعارة بالكناية بأن يشبه ما جرى بالقدر ببيت شعر بجامع مطلق الملازمة وحذف المشبه به وأثبت ساكنون تخييلاً، تأمل.

(3) (**قوله: هواي**) إما بمعنى مهويي، أو أن المراد محل هواي، وهو القلب، يعني أن القلب سار يسير الحبيب، وجسمي موثق بمكة، أو أن المراد أن نفس الهوى سار يسير القلب السائر بسير الحبيبة، وأصل مهويي مهوويي اجتمعت الواو والياء إلى آخره، وكسرت الواو الأولى للمناسبة.

(4) (**قوله: مع المركب**) اسم جمع لراكب، واليمانين: جمع يمان أصله يمنى حذفت الياء المدغمة، وعوض عنها الألف على خلاف القياس، فصار يماني أعل إعلال قاض.

(5) (**قوله: مصعد**) أي مبعد ذاهب في الأرض، يقال: أصعد ذهب في الأرض، وأبعد فيها قال تعالى: ﴿۞ إِذۡ تُصۡعِدُونَ وَلَا تَلۡوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٖ﴾ (آل عمران: 153).

(6) (**قوله: جنيب**) أي مجنوب مستتبع، أي تتبعه الرقباء، أو الحراس، أو قومه، فلا ينفلت عنهم لموافاة محبة.

(7) (**قوله: وجثماني إلى آخره**) الجثمان: الجسم والشخص والموثق هو المقيد بالوثاق ولفظ البيت خبر، والغرض منه التحسر والتحزن وإظهار الأسف.

(8) وفي المطبوع: فهو.

(9) (**قوله: بسبب إلى آخره**) أي فالمقام مقام ضجر وهو ضيق جدّاً.

ومنها: تشريف المضاف: نحو: «أمة[1] محمد مرحومة»، (أو)[2] **المضاف إليه**: نحو: «نبينا[3] محمد أفضل الأنام».

ومنها: تحقير المضاف: نحو: «ولد الحجام[4] حاضر»، (أو)[5] **المضاف إليه**، نحو: «أخوك[6] اللئيم حاضرٌ».

فقوله: **واحتقار**[7]: أي احتقارُ كل من الأول والثاني، أي المضاف والمضاف إليه.

ومنها: التكافؤ: أي التماثل في الرتبة بحيث لا مرجح للبداءة بأحد أفراد المسند إليه، نحو: «علماءُ[8] البلدِ حَضَرُوا».

ومنها: سآمة المتكلم أو السامع من ذكر أفراد المسند إليه لكثرتها: نحو: «أهل البلد حضروا».

ومنها: إخفاء المسند إليه، وستره عن غير المخاطب من السامعين: نحو: «صاحبك تغير حاله».

ومنها: حث السامع وتحريضه[9] على إكرام[10] أو إذلال.

فالأول: نحو: «صديقك[11] أتى إليك».

---

(1) (**قوله: نحو أمة إلى آخره**) ففيه تشريف وتعظيم للأمة بأنها أمة محمد.

(2) وفي المخطوط: و.

(3) (**قوله: نحو نبينا إلى آخره**) ففيه تعظيم لنا؛ لأنه نبينا، وقد تكون الإضافة لتعظيم غير المضاف والمضاف إليه، نحو: عبد السلطان عندي، ففيه تعظيم للمتكلم بأن عبد السلطان عنده، وهو أي المتكلم الذي هو مدلول الياء غير المسند إليه المضاف، وغير ما أضيف إليه المسند، وهذا معنى الغيرية، وليس المراد غير المضاف إليه مطلقاً، وغير المضاف مطلقاً، حتى يرد أن ما ذكر من المثال ليس لتعظيم غيرهما، بل ما هو منهما؛ إذ يصدق على الياء من عندي أنها مضاف إليها.

(4) (**قوله: نحو ولد الحجام إلى آخره**) ففيه تحقير للمضاف بأنه ولد الحجام.

(5) وفي المخطوط: و.

(6) (**قوله: نحو أخوك إلى آخره**) ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لئيم، وقد تكون لتحقير غيرهما، نحو ولد الحجام يجالس زيداً تحقيراً لزيد بأن ولد الحجام يجالسه.

(7) (**قوله: فقوله: واحتقار إلى آخره**) أي فهو نظير التشريف، ففي كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأول.

(8) (**قوله: نحو علماء إلى آخره**) فأورد المسند إليه مضافاً؛ لأن عدم الإضافة يقتضي التعداد، والتعداد يقتضي تقديم البعض، والتقديم ترجيح بلا مرجح.

(9) (**قوله: وتحريضه**) عطف تفسير.

(10) (**قوله: على إكرام إلى آخره**) أو على الرحمة، نحو: ولدك ضائع.

(11) (**قوله: نحو صديقك إلى آخره**) ففي الإضافة تحريض على إكرام الصديق المنسوب لك.

والثاني: نحو: «عدوك[1] يريد أن يظهر عليك».

ومنها: **تضمن الإضافة مجازاً**[2] **لطيفاً**: نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ[3] ٱلْمُتَّقِينَ﴾[4] أضيفت الدار للمتقين مع أنها دار[5] المتقين وغيرهم لاختصاصهم بنعيمها.

ومنها: **الاستهزاء** كقولك لمن يعتقد صلاح ذي بدعة: «صاحبك[6] تارك الصلاة».

---

(1) (**قوله: نحو عدوك إلى آخره**) ففيه تحريض على إذلال العدو المنسوب لك.

(2) (**قوله: تضمن الإضافة مجازاً**) قال عبد الحكيم في شرحه أي السعد للمفتاح في بيان لطائف: قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ (هود: 44)، ظاهر كلامه أي السكاكي أنه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك بناء على أن مدلول الإضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي، فتكون الاستعارة تصريحية أصلية جارية في التركيب الإضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا، وإن اعتبر اللام، وبنى الاتصال والاختصاص عليها، فالاستعارة تبعية. ومنهم من يجعل المجاز في الإضافة بأدنى ملابسة مجازاً عقلياً بناء على أن كون النسبة على ما هو له، وعلى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع. فذكر الوجهين، واختار السيد في شرح المفتاح كونها مجازاً حكمياً. ومراده بمثل هذا ما كانت الإضافة فيه على معنى اللام، ومراده بالمجاز الحكمي المجاز في النسبة بين المتضايفين، فتحصل أنه يجوز في المجاز الذي تتضمنه الإضافة كونه لغوياً بالاستعارة الأصلية المعتبرة في التكريب، وهو ظاهر كلام السكاكي، وبالتبعية المعتبرة في اللام وكونه عقلياً في النسبة بين المتضايفين، وبه قال بعضهم، واختاره السيد في شرح المفتاح.

(3) (**قوله: ولنعم دار إلى آخره**) تجري في المجاز هنا الأوجه السابقة، فهو إما مجاز بالاستعارة المصرحة الأصلية: بأن يشبه الاختصاص التعميمي بالاختصاص الملكي، ويستعار التركيب من الثاني للأول، أو التبعية بأن يشبه مطلق الأول بمطلق الثاني، فيسري التشبيه للجزئيات، فتستعار اللام من الثاني للأول، وإما مجاز في النسبة بين المتضايفين حيث نسبت الدار للمتقين مع انتفاء ملكهم للملابسة.

(4) النحل: 30.

(5) (**قوله: مع أنها دار إلى آخره**) كأن مراده بالغير الملائكة والحور ونحوهم ممن لا يتأتى فيهم معنى التقوى، ثم إن المناسب مع أنهم غير مالكين لها، وإنما المالك هو الله؛ لأن التنبيه على نكتة العدول عن المعنى الأصلي إذا ذكرت فيه «مع» يكون بعدها ما يفيد المعنى الأصلي، والمعنى الأصلي للإضافة التي على معنى اللام للاختصاص الملكي كما علمت، فليس معناها الأصلي هنا عموم الارتباط بالدار للمتقين وغيرهم، بل لو عمم.

وقيل: ولنعم دار من لم يكفر بالله لم تكن الإضافة حقيقة، ونظير هذا المناسب أن تقول: أطلق الأسد على الرجل الشجاع مع أنه إنما يطلق أصالة على الحيوان المفترس، بكذا تأمل منصفاً.

(6) (**قوله: صاحبك إلى آخره**) اعلم أن الاستهزاء إنما يتحقق إذا ذكرت شيئاً من المدح غير مزيد به ظاهره، ومثال الشارح لم يتحقق فيه ما ذكر، فلا يصلح للاستهزاء. ثم أقول: الظاهر أن الاستهزاء يكون بكل من المضاف والمضاف إليه قياساً على التعظيم والاحتقار السابقين، والشارح لم ينبه =

ومنها: **غير ذلك كالاستغراق**[1]: نحو: «فِعْلُ اللهِ جميل»، أي كل فرد من أفراد فعله لا يسأل[2] عما يفعل، وبهذا (الحال)[3] تمت (أنواع)[4] المعرفة.

قال:

وَنَكَّرُوا[5] إِفْرَاداً[6] أَوْ تَكْثِيرَا ... تَنْوِيعاً أَوْ تَعْظِيماً أَوْ تَحْقِيرَا

كَجَهْلٍ[7] أَوْ تَجَاهُلٍ تَهْوِيلِ ... تَهْوِينٍ أَوْ تَلْبِيسٍ أَوْ تَقْلِيلِ

أقول: البحث الرابع[8] في تنكيره[9]: فمن مرجحاته: **القصدُ إلى فردٍ**[10] **مما يَصْدُقُ عليه اسم الجنس**[11]، نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ[12] مِّنْ أَقْصَا

= على ما ذكر، فعبارته مع ما في مثالها مجملة، فالمناسب أن يقول: ومنها: الاستهزاء ويكون بالمضاف، كقولك للذي عطاء قليل جدّاً: عطاؤك جزيل، وبالمضاف إليه، كقولك لمن لا فضل له: فضلك شهير، فالاستهزاء في أول بالأول لقلته، وفي الثاني بالثاني لا بالأول لعدم وجوده في الواقع، تأمل.

(1) (**قوله: كالاستغراق**) تقدم له ما يفيد أن الحصر في المصنف يرجع إلى الاستغراق، وقد نبهناك عليه، فلا وجه لعدم الاستغراق من غير ما في المصنف.

(2) (**قوله: لا يسأل إلى آخره**) لا موقع لها هنا تبصر.

(3) وفي المخطوط: المثال.

(4) وفي المخطوط: أحوال.

(5) (**قوله: ونكروا**) قدم التنكير على التوابع، والفصل احترازاً عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما.

(6) (**قوله: افراداً**) مفعول لأجله لـ«نكروا»، وكذا ما عطف عليه إلى آخر البيت.

(7) (**قوله: وجهل**) كذا بالواو في نسخة. والأولى جره عطفاً على معنى ما قبله، أي ونكروا لإفراد وجهل وهذا أحسن، ولك رفعه مع ارتكاب الحذف، أي ومراعاة لأغراض أخر منها جهل، وفيه تكلف. ونسخة المصنف كجهل وهي ظاهرة.

(8) (**قوله: البحث الرابع**) الثلاثة قبله هي الحذف والذكر والتعريف.

(9) (**قوله: في تنكيره**) أي المسند إليه، أي إيراده نكرة سواء كان مفرداً أو مثنى أو جموعاً.

(10) (**قوله: القصد إلى فرد**) أي غير معين، والفرد قد يكون شخصاً، وقد يكون نوعاً، لكن المتبادر منه الشخص، فلذلك جعل الأفراد مقابلاً للتنويع. ثم الفرد واحد إن كانت النكرة اسماً مفرداً، واثنان إن كانت مثنى، وجماعة إن كانت جمعاً.

(11) (**قوله: مما يصدق عليه اسم الجنس**) كان مقتضى المقام: أن يقول: النكرة، وكأنه جرى على عدم الفرق بين اسم الجنس والنكرة، أو أنه أطلق الخاص، وأراد العام على أحد الإطلاقين عند من لا يسوى بينهما، وهو إطلاقها على ما يعمه، هذا ما ظهر لي.

(12) (**قوله: وجاء رجل**) هو من آل فرعون من أقصى المدينة، أي آخرها، والمراد بالمدينة مدينة =

ﵟٱلۡمَدِينَةِﵞ[1]، أي رجلٌ واحدٌ.

ومنها: التكثير بمعنى أن ذلك الشيء لكثرته لا يحتاج إلى تعريفٍ[2]، نحو: «إن له لإبلاً».

ومنها: التنويعُ بأن يراد[3] بالمسند إليه نوعٌ مُخَالِف للأنواع المعهودة[4]، نحو: ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ[5] ﴾[6]، أي نوعٌ غريبٌ من الغشاوة، وهو ما[7] يُتَعَامَى به عن الحق.

ومنها: التعظيم[8]: نحو: ﴿ وَجَآءَهُمۡ رَسُولٞ كَرِيمٌ ﴾[9].

=

فرعون، وهي منف، كما في الجلالين، وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن، بل التي كانت بناحية الجيزة، فخربت بدعوة موسى عليه السلام.

(1) القصص: 20.

(2) (**قوله: لكثرته لا يحتاج إلى تعريف**) تفيد عبارته: أن الكثرة أغنت عن التعريف، وهذا لا يعقل؛ إذ التعريف يستدعي التعيين، والكثرة تستدعي الشيوع، فيا ليته قال: بمعنى أن ذلك الشيء لكثرته بلغ حدّاً لا يعرف، ولا يتعين مقداره، فلا يمكن التعبير عنه بالمعرفة.

(3) (**قوله: بأن يراد إلى آخره**) وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة شخصاً يدل عليها نوعاً.

(4) (**قوله: المعهودة**) أي التي عهدت للنكرة المذكورة في التركيب.

(5) (**قوله: وعلى أبصارهم غشاوة**) جعل تنوين غشاوة للتنويع محوج إلى جعل غشاوة من المجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعامي نوعاً منها داخلاً تحتها. فقد أطلق الخاص، وهو العطاء الحسي المانع من الإحساس بالبصر، وأراد العام الشامل للمانع حكماً الذي هو التعامي، تأمل.

(6) البقرة: 7.

(7) (**قوله: وهو ما**) أي غطاء.

وقوله: يتعامى به بالبناء للمجهول، أي يتعامى الكفار هذا معنى عبارة الشارح.

وأقول: نص عبارة السعد بعد المثال المذكور: أي نوع من الأغطية، وهو غطاء التعامي عن آيات الله.

وفي الصبان: أن الإضافة للبيان، أي غطاء هو التعامي، وكذا تفيد عبارة يعقوبي في كتابيه: فظهر أن النوع نفس التعامي لا شيء به التعامي، كما تفيده عبارة الشارح، فليت الشارح لم يتصرف في عبارة السعد تبصر، وإنما جعل النوع، هو التعامي دون العمى للإشارة إلى أنهم يعرفون حقية الآيات، ويظهرون خلاف ذلك، فالأصل منهم التعامي لا العمى الذي هو عدم ظهور الآيات لهم أصلاً.

(8) (**قوله: التعظيم**) أي إفادة تعظيمه، وأنه بلغ في ارتفاع الشأن مبلغاً لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه.

(9) الدخان: 17.

ومنها: **التحقير**[1]: (نحو قولك)[2]: «عند ملاقاة حجام لقيني رجلٌ»، وقد اجتمعا في قوله:

لَـهُ حَاجِـبٌ[4] عَـنْ كُـلِّ شَـيْءٍ يَـشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ[3] عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ

فتنكير[5] حاجب الأول للتعظيم، والثاني للتحقير.

ومنها: **الجهل به**[6]: نحو: «جاءني رجلٌ إذا كنتَ لا تعرفُهُ[7]».

ومنها: **التجاهل**[8]: كقولك: «ذلك وأنت تعرفه».

---

(1) (**قوله: التحقير**) أي إفادة التحقير، وأنه بلغ في الانحطاط مبلغاً لا يمكن معه أن يعرف لعدم الاعتداد به، والالتفات إليه.

(2) وفي المخطوط: كقولك.

(3) (**قوله: وليس له إلى آخره**) أورد عليه أن اللائق حذف طالب؛ لأن الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح، أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب.
وأجيب: بتقدير مضاف، أي عن إحسان طالب العرف، أي الإحسان إليه، أي ليس له حاجب للطالب عن إحسانه إليه.
وقال عبد الحكيم: قوله: وليس له إلى آخره عدم الحاجب عن طلاب العرف كناية عن ورودهم عليه، وهو كناية عن حصول مقاصدهم، فلا حاجة إلى التقدير أي إحسانه كما قيل. ثم نقل عن الأطول: أنه كان الأولى، فليس لدلالة ما قبله عليه؛ إذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه.

(4) (**قوله: له حاجب**) أي مانع.
وقوله: يشينه أي يعيبه.
وقوله: العرف أي المعروف والإحسان.

(5) (**قوله: فتنكير إلى آخره**) فمعنى الأول: مانع عظيم، ومعنى الثاني: مانع حقير، وإذا انتفى المانع الحقير عن العرف، فالعظيم أولى. ووجه ما ذكره الشارح: أن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع عن كل ما يشين، أي يعيب الممدوح عظيم، والحاجب الذي يصده عن المعروف والإحسان حقير، فمن باب أولى عظيمه.

(6) (**قوله: الجهل به**) أي بالمسند إليه، أي بأوصافه ما عدا مدلول النكرة.

(7) (**قوله: إذا كنت لا تعرفه**) أي لا تعرف من أوصافه سوى كونه رجلاً.

(8) (**قوله: التجاهل**) بمعنى أنك عرفت أن له أحوالاً أخرى غير مفاد النكرة، وعدلت عنها إلى النكرة للتجاهل، أي لإظهار الجهل بغير ما ذكر لغرض كستر التحدث عنه كأن ترى رجلاً مطلوباً بشيء، وعرفت عينه، فإذا قيل لك: من فعل كذا؟ فتقول: رجل لا أعرف عينه فعله، ومنه مثال الشارح إذا كان مقصود المتكلم ستراً لجائي لمنافي علم السامع بعينه من الضرر عليه أو غيره.

ومنها: **التهويل**[1]: كقولك لمن أردت تفزيعه[2] وتخويفه: «وراءك حسابٌ».

ومنها: **التهوين**[3] -بالنون-: كقولك لمن عليه بقية دين: «بقي شيء»، (أي)[4] قليل.

ومنها: **التلبيس أي الإخفاء**[5] **على السامع**: نحو: «قال (لي)[6] قائل إنك خائن».

ومنها: **التقليل**: كقولك للظمآن: «هنا شيء[7] من الماء».

ومما له مناسبة بالتعريف والتنكير قاعدة: وهي أن الاسم إذا كرر مرتين[8]، فإن كانا نكرتين، فالثاني غير الأول، أو معرفتين، أو الثاني فقط، فهو عينه، أو الأول معرفة والثاني نكرة، فقولان.

فالأول والثاني كالعسر واليسر[9] في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ

---

(1) (**قوله: التهويل**) أي بشأن المسند إليه، وأنه أبلغ إلى حيث تقتصر العبارة عن تعيينه، وهو يرجع إلى تعظيم الشيء معتبراً معه كونه مخيفاً.

(2) (**قوله: تفزيعه**) بفاء فزاي فعين بعد المثناة التحتية أي تصييره ذا فزع.

(3) (**قوله: التهوين**) أي التسهيل لشأن المسند إليه، وهو يرجع إلى التحقير، وقد يكون معنى التهوين أن تعدل عما يعنيه، وتعبر عنه باسم الجنس للتهويل بشأنه باعتبار عظمتك، وأنه أهون من أن نعينه ونسميه، فتقول: إذا حدثك زيد بشيء حدث بهذا رجل، وكثيراً ما تستعمل الملوك هذا المعنى، وهو راجع أيضاً إلى التحقير.

وقوله: وهو يرجع إلى آخره، ولعل ذكره اعتناء بشأنه، لكونه قد يغفل عن رجوعه للتحقير.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) (**قوله: أي الإخفاء إلى آخره**) أي لا على سبيل التجاهل، بل على سبيل الإبهام على السامع لغرض كإخفاء صاحب السر، فتقول: حدثني بهذا السر رجل، تعني لا أكشفه، بل أبهمه.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: هنا شيء إلى آخره**) ومنه: ورضوان من الله أكبر، أي الرضوان القليل من الله أعظم من كل مطلوب غيره، وقلة الرضوان باعتبار متعلقه، وأقل المتعلقات إدخال المرضي عنه الجنة.

تتمة: الفرق بين التعظيم والتكثير: أن التكثير باعتبار تعدد الأفراد، والتعظيم: باعتبار الرفعة في النفوس.

وبين التقليل والتحقير: أن الأول: باعتبار التعدد أيضاً، والثاني: باعتبار عدم العلو في النفوس.

(8) (**قوله: إذا كرر مرتين**) أي في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر، وله به تعلق ظاهر، أو تناسب واضح.

وقوله: تعلق ظاهر كأن يكون الثاني مستأنفاً استئنافاً بيانياً جواباً عن سؤال نشأ من الأول.

وقوله: تناسب واضح كأن يكون الثاني دعاء لشخص بعد ذكر ما صدر منه من الفعل الجميل، تأمل.

(9) (**قوله: كالعسر واليسر إلى آخره**) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم مشيراً لهذه الآية: «لن يغلب =

يُسْرًا ﴿٦﴾ ﴾[1].

والثالث: نحو: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ ﴾[2].

والرابع كقوله[3]:

صَفَحْنَا[4] عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْـ ـنَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا

وهذه القاعدة أغلبية كما يعلم من المطوّلات[5].

= عسر يسرين»، فأفاد الاتحاد في المعرف دون المنكر.

(1) الشرح: 5-6.

(2) النور: 35.

(3) (**قوله: والرابع كقوله إلى آخره**) هو صالح للإجراء على كل من القولين، كما سيظهر.

(4) (**قوله: صفحنا**) أي عفونا، ودخل بالمهملة اسم أبي القبيلة أو أمها.

وقوله: وقلنا إلى آخره، أي وقلنا: لأنفسنا القوم إخوان لنا، فينبغي كف إيذائنا عنه.

وقوله: عسى إلى آخره مرتب على محذوف يدل عليه سياق بيان غدر بني دخل، أي فتغلبوا علينا وفعلوا بنا ما لا يليق، والظاهر أن من أرجع بمعنى أعاد، فهو بضم ياء المضارعة، وإن قوماً على حذف مضاف أي حال قوم، والمراد القوم المتقدمون، أو مدلول نأمن صفحنا وقلنا، أو مطلق قوم منهما وهو الأظهر.

وقوله: كالذي كانوا أي كالحال الذي كانوا عليه وحال القوم على الأول: العجز والذل، وعلى الثاني: القوة والانتصار، وعلى الثالث: مطلق، فقد صلح الكلام لإجرائه على كل من القولين.

(5) (**قوله: كما يعلم من المطولات**) قال السيوطي: قال ابن السبكي: الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة لا تنقاضها بأمثلة كثيرة منها في المعرفتين ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾ ﴾ (الرحمن: 60)؟ فإن الأول: العمل، والثاني: الثواب، وفي تعريف الثاني، ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي ﴾ (يونس: 36)، فإن المراد بالثاني: هموم الظن دون الأول، وفي النكرتين ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ ﴾ (البقرة: 217)، فإن الثاني هو الأول.

قلت: الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لا تخرج عن القاعدة عند التأمل، فإن اللام في الإحسان فيما يظهر للجنس لا للعهد، كما قال، وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة بخلاف آية العسر، فإن أل فيها إما لمعهود ذهني، وهو ما حصل له صلى الله عليه وسلم وللمسلمين من الشدة من الكفار، أو الاستغراق كما يفيده الحديث، وكذا آية الظن لا نسلم فيها أن الثاني غير الأول، بل هو عين الأول قطعاً؛ إذ ليس كل ظن مذموماً كيف، وأحكام الشريعة ظنية، وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور، وهو الذي بين الزوجين، واستحسان الصلح في جميع الأمور، يكون مأخوذاً من السنة، أو من الآية بطريق القياس، بل لا يجوز القول بعموم =

قال:

وَوَصْفِهِ[1] لِكَشْفٍ أَوْ تَخْصِيصِ ... ذَمٍ ثَنَا تَوْكِيدٍ أَوْ تَنْصِيـــــصِ

(أقول)[2]: البحث الخامس في إتباعه[3]:

أما وصفه: فلأمور:

منها: كشف معناه[4]: نحو: «الجسم الطويل[5] العريض العميق يحتاج[6] إلى فراغ

الآية، وأن كل صلح خير؛ لأن ما أحل حراماً من الصلح، أو حرم حلالاً فهو ممنوع، وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك؛ لأن المراد بالأول المسؤول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة؛ لأنه سبب نزول الآية، والمراد بالثاني جنس القتال لا ذاك بعينه، فتأمل هذا، وخرج ما أشكل عليك.

وقوله: لمعهود ذهني ليس المراد به المصطلح عليه المتقدم، فإن هذا ليس منه، بل المراد به العلمي كما عبر به غيره عن مثله.

وقوله: وخرج ما أشكل عليك.

إن قلت: فماذا تقول في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَـٰهٌ﴾ (الزخرف: 84)؟

قلت: قال السبكي: إن إله في الآية بمعنى معبود، والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة، فأنت إذا قلت: زيد ضارب عمراً وضارب بكراً لا يتخيل أن الثاني هو الأول، وإن أخبر بهما عن ذات واحدة، فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان، ولا شك أن الضربين مختلفان، أي فالنكرتان في الآية لم يقصد منهما سوى الصفة، وهي العبادة، ولا شك أن العبادتين متغايرتان، فالنكرة الثانية غير الأولى باعتبار المقصود، وإن وقعتا على ذات واحدة، فلم تخرج الآية عن القاعدة، تأمل.

(1) (**قوله: ووصفه**) أي المسند إليه سواء كان معرفة أو نكرة، فالوصف من أحوال المسند إليه مطلقاً، وهو قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر، وهو ذكر النعت، وهو المناسب هنا للتعاليل المذكورة؛ لأن الذي يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ، والموافق لقوله بعد: وأكدوا وما بعده، فإنها صريحة في إرادة الحدث.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (**قوله: في اتباعه**) أي من غير تقييد بكونه معرفة أو نكرة.

(4) (**قوله: كشف معناه**) أي ما يعني به ويقصد سواء كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً.

(5) (**قوله: الطويل إلى آخره**) الطول الامتداد المفروض أوّلاً، والعرض الامتداد المفروض ثانياً، والعمق ما يقاطعهما، وتفسير الطول بأزيد الامتدادين، والعرض بأنقصهما لا يشمل الأجسام المتساوية الأضلاع. والمراد بالأضلاع الامتدادات كما في عبارة غيره.

(6) (**قوله: يحتاج إلى آخره**) خبر عن الجسم، وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصّاً بالجسم المذكور، بل الجوهر الفرد كذلك خصوصاً، والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون به،

يشغله»، فكل من هذه الأوصاف[1] الثلاثة يبين الجسم بوجه ما[2]، والمجموع وصف[3] كاشف بالغ مرتبة الحدّ على مذهب[4] المعتزلة.

وأما على مذهب أهل السنة: فهو الجوهرُ القابلُ للقسمة[5]، فإن لم يقبلها فهو الجوهرُ الفردُ.

ومنها: تخصيصه بتقليل الاشتراك[6]، أو رفع الاحتمال.

=

ويخالفون الحكماء في إنكاره، فلا وجه للتخصيص. والجواب: أن المراد الاحتياج إلى فراغ ممتد، وهو من خصائص الجسم المذكور.

(1) (**قوله: فكل من هذه الأوصاف إلى آخره**) أفاد بهذا ما نقله الصبان عن الأطول: من أنه لا يجب في تحقق الكشف بالوصف كونه مبنيّاً للغاية، بل يجوز كونه أعم من حقيقة الموصوف، وبه يجاب عنا أورد من أن كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفاً، وأفاد به أيضاً أن هذا المثال قد اجتمع فيه نوعان من الكشف، فبالنظر إلى كل واحد فيه كشف لا للغاية، وبالنظر إلى المجموع فيه الكشف للغاية تدبر.

(2) (**قوله: بوجه ما**) أي لا من كل وجه.

(3) (**قوله: والمجموع وصف**) أي بحسب المعنى، وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ، والإعراب كأنه قيل: الجسم الذاهب في الجهات كما أن قوله: قولك: حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل: مر مع تعدد اللفظ والإعراب.

(4) (**قوله: على مذهب**) الأنسب أنه متعلق بـ«بالغ».

(5) (**قوله: القابل للقسمة**) أي ولو من جهة واحدة، فهو ما تركب من جوهرين فردين فأكثر، فلا يلزم فيه وجود الامتدادات الثلاثة السابقة.

(6) (**قوله: بتقليل الاشتراك**) أي الواقع فيه، وهذا إذا كان نكرة، ثم إنه أفاد السيد أن الظاهر: أن المراد الاشتراك المعنوي، فلا يكون جارية في قولنا: عين جارية صفة مختصة، وقد يحمل على الأعم من المعنوي واللفظي، فيكون جارية في قولنا: عين جارية صفة مختصة؛ لأنها قللت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين، فلم يبق إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء.

وناقشه العصام في جعله قصد الاشتراك المعنوي، هو الظاهر، واستظهر التعميم.

وقوله: أو رفع الاحتمال أي إذا كان معرفة، والمراد الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي الحاصل في المعارف كزيد، فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلاً، فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات، وأن للتخصيص فردين تقليل الاشتراك، ورفع الاحتمال، هذا هو اصطلاح البيانيين. إذا علمت هذا تعلم ما في تمثيل الشارح لتقليل الاشتراك بقوله: زيد العابد عندنا، فكان المناسب رجل تاجر عندنا، فتاجر قلل الاشتراك في رجل الشامل للتاجر، وغيره بسبب وضعه للذكر البالغ من بني آدم.

فالأول: نحو: «زيد العابد عندنا»، إذا كان[1] هناك مشارك له في العبادة.

والثاني: نحو: «زيد العالم[2] عندنا» إذا لم يكن[3] عالم غيره.

ومنها: الذم: نحو: «زيد الجاهل في السوق».

ومنها: الثناء: أي المدح، نحو: «زيد العابد في المسجد» إذا كان الموصوف[4] معيناً بدون الوصف فيهما.

ومنها: التوكيد: نحو: «أمس الدابرُ[5] كان يوماً عظيماً».

ومنها: التنصيص: أي البسط[6] والبيان لكون دلالة المنطوق أقوى، نحو: «جاءني

---

(1) (**قوله: إذا كان إلى آخره**) فيكون النعت مقللاً للاشتراك بإخراج غير العابد ممن يسمى بزيد مع بقاء اشتراك العباد في اسم زيد، فقوله: مشارك أي ممن يسمى بزيد.

(2) (**قوله: نحو زيد العالم إلى آخره**) فإن زيداً وضع للشخص التاجر بوضع وللعالم بآخر، وهكذا فنعته بقولك: العالم رافع لاحتمال التاجر مثلاً.

(3) (**قوله: إذا لم يكن إلى آخره**) أي فلا يوجد مع النعت اشتراك، فلا يكون مقللاً للاشتراك، بل رافعاً لاحتمال غير العالم.

تنبيه: قد علمت أن كون التخصيص يكون في النكرات، والمعارف اصطلاح البياني. أما النحاة: فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط.

وأما رفع الاحتمال في المعارف، فيقال له: توضيح لا تخصيص.

(4) (**قوله: إذا كان الموصوف إلى آخره**) تقييد لكون الوصف يقصد للذم والمدح، فإن فقد فالمقصود التخصيص والمدح والذم يكون حاصلاً غير مقصود والتعيين، إما لكون المسند إليه لا شريك له في ذلك الاسم أو لكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف.

(5) (**قوله: نحو أمس الدابر**) فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور، فوصفه بالدابر تأكيد، وقد يقال: أي فائدة لهذا التأكيد؟ ويجاب: بأن ذلك إنما يقال: إذا اقتضاه المقام كما إذا وقع في أمس غم وكرب، فيكون ذكره إشارة للفرح بدبوره، أو وقع فيه سرور، فيكون فيه الإشارة للتأسف عليه، قاله بعضهم وهو في الأطول.

(6) (**قوله: أي البسط**) أي للكلام.

وقوله: والبيان عطف علة على معلول، والمراد البيان لما استفيد من المسند إليه.

وقوله: لكون إلى آخره علة للبيان، والمراد بالمنطوق اللفظ الذي به البيان.

وقوله: نحو جاءني إلى آخره، أي ففي قولك واحد بيان لما استفيد من المفرد، وهو رجل هذا إيضاح كلامه.

وأقول ما قاله الشارح: وإن استفيد من شرح المصنف فيه أن الإتيان بما يفيده اللفظ بعده توكيد كما في مثاله لا تنصيص؛ إذ التنصيص جعل اللفظ نصّاً في شيء مما يحتمله، وقد مثل السيوطي للتوكيد ببعض أمثلة المصنف في شرحه للتنصيص، فالمناسب أن يفسر كون الوصف للتنصيص بما كتب على الأصل من أن الوصف قد يكون لبيان المقصود، وتفسيره بأن يكون الغرض بيان =

رجل واحد».

واعلم أن المسند إليه إذا كان ضميراً لا يصح وصفه، كما هو مقرر في محله.

قال:

وَأَكَّدُوا تَقْرِيراً[1] أَوْ قَصْدَ[2] الْخُلُوصْ ... مِنْ ظَنِّ سَهْوٍ أَوْ مَجَازٍ أَوْ خُصُوصْ

أقول: أما توكيده: فلأمور:

منها: **التقرير**: أي تقريرُ المسند إليه، وتحقيق مفهومه[3] بحيث لا يظن[4] به غيرُه،

= أحد المحتملين للفظ أو المحتملات ورفع غيره نحو ما من دابة في الأرض، ولا طائر يطير بجناحية، فإن النكرة في سياق النفي للعموم، لكن يجوز أن يراد هنا العموم والاستغراق العرفي بأن يراد الدابة والطائر البلد بين العرفين؛ لأن عموم العرف بحسب ما يتفاهم فيه، وهو ما يجري في البلد والزمان، فذكر وصف الجنس، نبه على أن المراد من كل منهما جنسه لا خصوص المتعارف، فقد أفاد هذا الوصف مزيد عموم، فليس القصد من هذا الوصف مجرد التقوية، حتى يكون مؤكداً، ولا إيضاح المعنى حتى يكون كاشفاً، ولا تقليل الاشتراك حتى يكون مخصصاً، وبهذا علم الفرق بين الأوصاف الأربعة التي يحصل بها بيان لما قبلها.

إن قلت: إذا كان الغرض هنا بيان أحد المحتملين إلى آخره يلزم أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص المستفادين من الشارح، وهو ما يرفع احتمال الموصوف؟

قلت: إن هذا الأحد مخصوص بالمعارف كما مر، وما هنا في النكرات، فاللزوم المذكر ممنوع هذا تحقيق المقام.

(1) (**قوله: تقريراً**) مفعول لأجله، وقصد معطوف عليه بالنصب.

(2) (**قوله: أو قصد إلى آخره**) أي قصد المتكلم أن يتخلص، وينفك عن ظن السامع أنه قصد خلاف المذكور، فسها فذكر زيداً مثلاً، فيقول: جاء زيد زيد لدفع هذا الظن، وكذا يؤكد لئلا يسهو السامع عن السماع.

(3) (**قوله: وتحقيق مفهومه**) فالكلام بعد تقرير لفظ المسند إليه على حذف المضاف، أو الاستخدام، أو إقامة الدال مقام المدلول، وليس المراد بالمفهوم المعنى الحقيقي، كما يسبق إلى الفهم، بل ما يدل عليه، وإن كان معنى مجازيّاً كما في رمى الأسد نفسه.

وقوله: بعد تقرير إلى آخره أي بعد لفظ التقرير.

وقوله: والاستخدام كأن مراده شبه الاستخدام حيث ذكر المسند إليه في الترجمة مراداً منه لفظه، وأريد منه هنا معناه.

وقوله: أو إقامة إلى آخره أي أن الحكم على الدال لإقامته مقام المدلول، وهو في الحقيقة على المدلول.

(4) (**قوله: بحيث لا يظن إلى آخره**) لما كان يتوهم من قوله: تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في نفسه بإزالة الخفاء عنه، وهذا غير مراد قيده الشارح بقوله: بحيث إلى آخره، فأفاد أن المراد بتحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في ذهن السامع لا يظن أن المراد من اللفظ =

نحو: «جاءني زيد زيد[1] ».

ومنها: **دفع توهم السهو إذا خاف المتكلمُ أن السامعَ ظن به السهوَ، فأسند الحكمَ[2] إلى غير من هو له**، نحو المثال المتقدم[3].

ومنها: **دفع توهم المجاز**[4]: نحو: «جاء الأمير نفسه» دفعاً لتوهم أن إسناد المجيء إلى الأمير مجازٌ[5]، وإنما الجائي بعض (خدمه)[6].

ومنها: **دفع توهم التخصيص وعدم الشمول**[7]: نحو: «جاء القوم كلهم» دفعاً لتوهم[8] أن الجائي البعضُ، وعَبَّرَ عنه باللفظ الدال على الكل.

قال:

وَعَطَفُوا عَلَيْهِ بِالبَيَانِ[9]   بِاسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ لِلْبَيَانِ

غيره، والمراد من الظن ما يشمل التوهم.

قال يعقوبي: معناه فيحمله على غيره.

والفرق بين غرض التقرير وبين دفع السهو والتجوز والخصوص وإن لزم من دفع ما ذكر التقرير، وعكسه القصد إلى نفس أحدها بالذات دون الآخر، فإنه قد يخطر ببال المتكلم قصد تقريره، حتى لا يكون في الذهن مناف، وقد لا يخطر له دفع مناف مخصوص كالسهو والتجوز، فلا يكون الغرض التقرير فليفهم.

(1) (**قوله: نحو جاءني زيد زيد**) فكرر لفظ زيد، لئلا يتوهم أن الجائي غيره بسبب الحمل على التجوز أو توهم سهو المتكلم فيه، وأن المقصود غيره ولئلا يغفل السامع عن معناه، فيحمله على غيره.

(2) (**قوله: فأسند الحكم**) عطف على السهو من عطف الفعل على اسم يشبهه تأمل.

(3) (**قوله: نحو المثال المتقدم**) بتعين التأكيد اللفظي هنا كما في المثال؛ لأن المعنوي لا يدفع هذا التوهم كما صرح به في المطول، ووجهه السيد السند بأنه إذا قال: جاءني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول: جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو، أي وبنى التوكيد على سهوه.

(4) (**قوله: دفع توهم المجاز**) أي توهم السامع أن المتكلم تجوز في الكلام.

(5) (**قوله: مجاز**) أي عقلي أو بالحذف.

(6) وفي المخطوط: خدمته.

(7) (**قوله: وعدم الشمول**) أي في المسند إليه، أو في النسبة، أي الإسناد وسنبينه.

(8) (**قوله: دفعاً لتوهم إلى آخره**) أو توهم أن المجيء إنما حصل من بعض وأسند إلى الكل؛ لأنه كالصادر من الكل برضاهم به، فعلى الأولى يكون قد استعمل الجزء في الكل مجازاً مرسلاً، وعلى الثاني يكون تجوز في الإسناد، فعلم أن دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز، لكن لما كان الغرض نفس دفع توهم عدم الشمول ذكر للتنصيص على أعيان السائل في قصد البليغ.

(9) (**قوله: بالبيان**) أي بعطف البيان، أي وعطفوا على المسند إليه عطفاً ملابساً للمعطوف البياني.

أقول: وأما تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلإيضاحه باسم مختص به[1]، نحو: «قدم[2] صديقك خالدٌ»، ولا يلزم[3] أن يكون الثاني أوضح لجواز[4] أن يحصل الإيضاحُ من اجتماعهما.

والفرقُ[5] بين النعت وعطف البيان: أن الأول: يدل على معنى في متبوعه، والثاني: يكشف حقيقته.

=

وقوله: باسم متعلق بالبيان الثاني، وتقديم معمول اسم المصدر عليه لكونه ظرفاً هذا هو الموافق لما في الأصل، وصرح به المصنف في شرحه، وأشعر به الشارح.

(1) (**قوله: باسم مختص به**) المراد بكونه مختصّاً به أن يكون له دون ما قصد إخراجه عنه، وبيانه منه سواء كان مختصّاً به حقيقة بأن لا يطلق على غيره أو ليس مختصّاً به حقيقة، ولكن اختص به بالنسبة لما خرج به، ولهذا يقال لا يشترط فيه الاختصاص، ويعني الحقيقي وذلك كقوله:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فإن العائذات يشمل كل وحش يعوذ بالحرم، وأخرج بالطير ما سواه من الدواب، فهو مختص بالعائذات المرادة باعتبار ما أريد إخراجه عنها من سائر الوحوش، وإن لم يختص الطير في الجملة بالعائذات لصدقه على غيرها.

وقوله: المؤمن مجرور بواو القسم، والغيل والسند موضعان في جانبي الحرم فيهما الماء، والغيل بالغين المعجمة فيما يظهر وجواب القسم في البيت بعده وهو:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطاً إلى يدي

(2) (**قوله: نحو قدم إلى آخره**) فقد بينت الصديق المراد بخالد لإيضاحه بما اختص به دون سائر الأصدقاء.

(3) (**قوله: ولا يلزم إلى آخره**) ساق الشارح عبارة الأصل في حل كلام المصنف مسايرة له، ثم اعترض عليها تبعاً للسعد باعتراضين:

الأول: قوله: ولا يلزم إلى آخره.

والثاني: قوله: وقد يكون إلى آخره، ويجاب عنهما يحمل عبارة الأصل على الغالب، وترك الشارح اعتراضاً ثالثاً يشير إليه مع جوابه ما قدماه من قوله: والمراد بكونه مختصّاً إلى آخره تأمل.

(4) (**قوله: لجواز إلى آخره**) وذلك فيما إذا فرض أن كنية رجل كأبي حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لأولئك العشرة، فإذا أتبع اسمه كنيته عطف بيان لها. وقيل: جاءني أبو حفص عمر، أفاد إيضاحها عند الاجتماع، وإن كانت الكنية أوضح من الأسم حال الانفراد.

(5) (**قوله: والفرق إلى آخره**) هذا بيان للأصل في كل، وإلا فقد يكون النعت للكشف كما في قولك: الجسم الطويل إلى آخره، وقد يكون عطف البيان للمدح، كما ذكره الشارح هنا، تأمل.

وقد يكون عطفُ البيان للمدح لا للإيضاح، نحو: ﴿ ۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ ﴾[1]، فالبيتَ الحرامَ جيء به للمدح[2] لا للإيضاح.

والبيان الأول في البيت: المراد به التابع المخصوص.

والثاني: اسم مصدر «بَيَّنَ»، فلا إيطاء في البيت.

(قال)[3]:

وَأَبْدَلُــوا تَقْرِيــراً[4] أَوْ تَحْــصِيلَا[5] ... وَعَطَفُــــوا بِنَـــسَقٍ تَفْــصِيلَا

لأَحَدِ الْجُزْأَيْنِ[6] أَوْ رَدٍّ[7] إِلَــــى ... حَقٍّ وَصَـرْفِ الْحُكْـمِ لِلَّـذِي تَـلَا[8]

وَالــشَّكِّ وَالتَّــشْكِيكِ وَالإِبْهَــامِ ... وَغَيْـــرِ ذَلِـــكَ مِـــنَ الأَحْكَـــامِ

---

(1) المائدة: 97.

(2) (قوله: جيء به للمدح) إذ فيه إشعار باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرماً فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه، وإن كان مستعملاً ههنا في معناه العلمي، ولذا جعل المجموع عطف بيان فما قيل: إنه يجوز أن يكون البيت الحرام بياناً موطئاً للكعبة كما جعل قرآناً عربيّاً حالاً موطئة من ضمير أنزلناه ليس بشيء. وأما البدل: فلأنه في حكم تكرير العامل، وليس المقصود تكرير نسبة الجعل إليه، ولا النسبة إلى الثاني مقصوداً أصليّاً عبد الحكيم.

وقوله: إشعار ضمنه معنى إشارة فعداه إلى وقوله: بياناً موطئاً فيه حذف العاطف والعطوف، أي ونعتاً موطأً له بفتح الطاء المشددة، وكذا يقال في قوله: حالاً موطئة.

وقوله: للكعبة راجع لبياناً.

وقوله: وليس المقصود إلى آخره، أي والبدل لا بد فيه من كل منه تأمل.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (قوله: تقريراً) أي لقصد التقرير لمعنى المسند إليه حيث يقتضيه المقام دفعاً لتوهم خلاف المراد.

(5) (قوله: أو تحصيلاً) أي وكقصد تحصيل نسبة المحكوم به لذلك المسند إليه تعرض من الأغراض فأوفى. قوله: أو تحصيلاً بمعنى الواو، فاستفيد من هذا الكلام أن البدل يكون لشيئين تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للمسند إليه، وزيادة التقرير لذلك المسند إليه. والغرض الأصلي هو الأول لكون البدل هو المقصود بالنسبة، وهذا غير ما درج عليه الشارح وسيأتي إيضاحه.

(6) (قوله: تفصيلاً لأحد الجزئين) أهمل المصنف قيد الاختصار مع وجود التمين في كلامه ولو قال:

وأبـــدلن مقـــرراً محـــصلاً ... وانــسق تفــصل واحــداً مقلــلا

لوفى بالقصد مع السلامة من التضمين تأمل.

(7) (قوله: أو رد إلى الإبهام) إن قرئ بالنصب فظاهر أو بالجر فعلى ما تقدم في وجهل. وأما الإبهام فيتعين جزء على ما ذكر تأمل.

(8) (قوله: الذي تلا) أي للاسم الذي تبع المسند إليه بأن عطف عليه.

أقول: وأما البدل[1] من المسند إليه: فلتقرير الحكم بسبب تقديم التوطئة[2] لذكر البدل، فتشوّف النفسُ إليه، فيتقرر الحكمُ، ويثبت، وذلك في بدل الكل، نحو: «جاء (أخوك زيد)[3] »، أو لتحصيل الحقيقة، وذلك في بدل البعض[4]، نحو: «مات العلماء أكثرهم»، والاشتمال، نحو: «سلب الناس عقولهم».

وأما بدل الغلط[5]: فلا دخل له هنا؛ لأنه (لا)[6] يقع في فصيح الكلام[7].

---

(1) (**قوله: وأما البدل إلى آخره**) حاصل المقام من خارج أن البدل بأقسامه الثلاثة فيه تقرير للمتبوع، وهو هنا المسند إليه، وتقرير للحكم، ويزيد بدل البعض، وبدل الاشتمال بأنهما لتحصيل الحقيقة.

أما تقرير الحكم في الثلاثة فبتكريره؛ لأن البدل على نية تكرير العامل.

وأما تقرير المتبوع في بدل الكل فبتكريره أيضاً.

وأما تقريره في بدل البعض والاشتمال الكل على بعضه.

وأما في الاشتمال فلإشعار الكلام به إجمالاً، فإنك إذا قلت: أعجبني زيد بقيت النفس منتظرة لوجه الإعجاب، فقد أشعر به جملة، ولذلك قيل: إن معنى الاشتمال اقتضاء الأول للثاني واستلزامه له في الجملة باعتبار ما ينسب إليه وذلك ظاهر، فإذا لم يشعر به الكلام جملة باعتبار متفاهم العرف كقولك: ضرب زيد عبده كان الثاني بدل غلط.

وأما تحصيل الحقيقة في بدل البعض: فلأنه لولاه لم يعلم المسند إليه على الحقيقة، وكذا في بدل الاشتمال كذا يستفاد من كلامهم. إذا علمت هذا فقول المصنف: وأبدلوا تقريراً أي فقط، وذلك في بدل الكل.

وقوله: أو تحصيلاً أي مع التقرير وذلك في بدل البعض والاشتمال، فلذا وزع الشارح في كلام المصنف غير أن في عبارة الشارح نوع قصور لتركه الكلام على تقرير المسند إليه في بدل الكل والكلام على التقرير في الأخيرين رأساً.

(2) (**قوله: بسبب تقديم التوطئة**) أي مع الحكم عليها، والتوطئة هنا بمعنى الموطئ والممهد له، وهو المسند إليه.

وقوله: فتشوف إلى آخره، أي وهو على نية تكرار العامل.

وقوله: فيتقرر الحكم أي لتكريره هذا ولو وجه تقرير الحكم بتكريره لكان أولى؛ إذ هو محط التوجيه الذي قاله، فلا يتم إلا بتقديره، وليس لما عداه كبير فائدة تأمل.

(3) وفي المخطوط: زيد أخوك.

(4) (**قوله: وذلك في بدل البعض إلى آخره**) علمت وجهه فيهما.

(5) (**قوله: بدل الغلط**) أي البدل لأجل الغلط، أو لتدارك الغلط، أو بدل المغلط، أعني المبدل منه.

وقوله: لأجل إلى آخره الملحوظ في الأول السببية، وفي الثاني الخبرية وإن لزم من كل منهما الآخر تأمل.

(6) وفي المخطوط: لم.

(7) (**قوله: لم يقع في فصيح الكلام**) أورد أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط، وهو ما لا يكون =

وأما العطف أي جعل الشيء[1] معطوفاً على المسند إليه بحرف: فلأمور:

منها: تفصيلُ المسند إليه[2] مع الاختصار[3]، نحو: «جاء زيد وعمرو»، فإن فيه تفصيلاً[4] للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة[5] على تفصيل الفعل بأن المجيئين[6] كانا معاً أو مرتبين مع مهلة[7] أو بلا مهلة.

=

الغلط فيه حقيقة، وإنما يكون فيه تغالط بأن يرتكب عمداً ثورة الغلط، فلا مانع من وقوعه في الفصيح.وترك الشارح بدل البداء، قال اليعقوبي: وحكمه حكم المعطوف بـ«بل»، فيدخل اعتباره فيه.

(1) (**قوله: أي جل الشيء**) أي المعهود الذي يصح عطفه، ولذا لم يقل: جعل شيء، وأشار بهذا إلى أن المراد بالعطف المعنى المصدري لا التابع المخصوص؛ إذ لا يعلل إلا الأحداث.

فإن قلت: الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال المسند إليه؟

قلت: المراد من الجعل المذكور لازمه؛ إذ يلزم من جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه كون المسند إليه معطوفاً عليه.

وقوله: الذي يصح عطفه هو ما لا يلزم الصدارة وما ليس معطوفاً على ضمير رفع متصل من غير فاصل، ولا غير ذلك مما يمتنع عطفه.

(2) (**قوله: فلتفصيل المسند إليه**) أي ذكره مفصلاً بعضه عن بعض في العبارة، لكن هذا لا يظهر في تفصيل المسند؛ إذ كل من المجيئين في قولك: جاء زيد فعمرو، ذكر بقولك: جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر المسند إلا أن يلتزم اختلاف معنى التفصيل فيهما.

(3) (**قوله: مع اختصار**) لم يقل: مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند إليه، أي والمراد اختصار الكلام.

(4) (**قوله: فإن فيه تفصلاً إلى آخره**) أي بخلاف ما لو انتفى العطف بأن قيل: جاءني رجلان من بني فلان، فلا تفصيل، فهذا ونحوه محترز عنهما بالتفصيل، هذا وقد بين الشارح وجه التفصيل دون الاختصار، وجهه أنك إذا عطفت مفرداً على آخر حصل التفصيل مع كون الكلام أقل مما عطف فيه عطف جمل نحو: جاءني زيد وجاءني عمرو، فقوله: مع اختصار احتراز عن هذا، فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند إليه، لكنه لا اختصار فيه، ونحو هذا وإن كان خارجاً بكون الكلام مفروضاً في عطف المسند إليه، لكن الاختصار هو الموجب للفرق بين العطفين في النكتة.

(5) (**قوله: من غير دلالة إلى آخره**) إذ الواو إنما هي للجمع المطلق، أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو معية.

(6) (**قوله: بأن المجيئين إلى آخره**) تصوير لتفصيل الفعل.

(7) (**قوله: مع مهلة**) متعلق بـ«مرتبين»، والمهلة بضم الميم وفتحها التراخي.

ومنها: تفصيل المسند[1] كذلك[2]، نحو: «جاءني زيد فعمرو، أو ثم عمرو، أو جاء القوم حتى خالد»، فالثلاثة[3] تشترك في تفصيل المسند[4] إلا أن[5] الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ، و«ثم» على التراخي، و«حتى» على أن أجزاء ما قبلها[6] مرتبة[7] في الذهن من الأضعف إلى الأقوى، أو بالعكس.

فمعنى تفصيل المسند فيها أي حتى أن يعتبر[8] تعلقه بالمتبوع أوَّلاً، وبالتابع ثانياً

---

(1) **(قوله: تفصيل المسند)** أي بأنه قد حصل من أحد المذكورين أوَّلاً، ومن الآخر بعده متراخياً، أو غير متراخ. وأشار بقوله: متراخياً إلى التفصيل المفاد بـ«ثم»، وحتى لأنها مثل ثم في إفادة الترتيب مع التراخي إلا أنها تدل على أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها كما أفاده بعد، والمراد الترتيب الذهني لا الخارجي؛ إذ ليس بشرط كما سيذكره الشارح، وبقوله: أو غير إلى آخره إلى التفصيل بالفاء.

(2) **(قوله: كذلك)** أي كما تقدم في تفصيل المسند إليه من كون ذلك بالاختصار، واحترز بذلك عن نحو: جاءني زيد وعمرو قبله أو بعده بسنة أو شهر أو بأثره، فقد أفاد الكلام أن اتصاف أحد المسند إليهما بالحكم إنما هو قبل الآخر أو بعده بمهلة أو بدونها، وهذا معنى التفصيل، ولكن تلك الإفادة بزيادة القبلية أو البعدية بسنة أو شهر والأثرية وهو تطويل، فإذا أريد إفادة ذلك بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك.

(3) **(قوله: فالثلاثة)** أي الحروف الثلاثة.

(4) **(قوله: تشترك في تفصيل المسند)** أي من حيث حصوله من أحد المذكورين أوَّلاً ومن الثاني بعده.

(5) **(قوله: إلا أن إلى آخره)** استدراك لدفع ما يتوهم من اشتراكها في التفصيل، وهو تساويها من كل وجه.

(6) **(قوله: على أن أجزاء ما قبلها)** التعرض للأجزاء بطريق التمثيل لا الحصر؛ إذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره أن يكون معطوفها بعضاً من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءاً من كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، وبالجملة أن يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض، ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل المثال المذكور، أعني مات كل أب لي حتى آدم بأن المراد مات آبائي حتى آدم.

(7) **(قوله: مرتبة إلى آخره)** أي إلى أن ينتهي الترتيب إلى ما بعدها، وذلك أن نحو قهرناكم حتى الكماة يلاحظ فيه أن القهر تعلق بالمخاطبين واحداً بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى أن تعلق بالشجعان، وفي نحو قدم الحجاج حتى المشاة أن القدوم تعلق بالحجاج واحداً بعد واحد مبتدأ من الركبان إلى المشاة.

(8) **(قوله: أن يعتبر)** أي يلاحظ.

وقوله: تعلقه أي المسند.

وقوله: من حيث إنه أي التابع.

=

من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها، ولا يشترط[1] فيها الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته[2] للأجزاء الأخر التي قبلها، نحو: «مات كل أب لي حتى آدم»، وهذا معنى قوله: تفصيلاً لأحد الجزءين، أي المسند إليه[3] (أو)[4] المسند.

ومنها: **ردّ السامع[5] عن الخطأ في الحكم[6] إلى الصواب**، نحو: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد[7] أن عمراً جاءك دون زيد، أو أنهما (جآك)[8] جميعاً، فيكون[9] على الأول: قصر قلب، وعلى الثاني: قصر إفراد.

ومراده[10] بالحق الصواب.

=

وقوله: أقوى أجزاء المتبوع أي أشرفها، وقد علمت ما في الأجزاء.

(1) (**قوله: ولا يشترط إلى آخره**) أي وإنما المشترط فيها الترتيب الذهني سواء طابقه الترتيب الخارجي أو لا.

(2) (**قوله: قبل ملابسته إلى آخره**) أو في أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في زمان واحد نحو: جاءني القوم حتى خالد إذا جاؤوك معاً.

(3) (**قوله: أي المسند إليه إلى آخره**) تفسير للجزءين.

(4) وفي المخطوط: و.

(5) (**قوله: رد السامع إلى آخره**) لا يرد أن الرد يتأتى بغير العطف، نحو: إنما جاء زيد وما جاء إلا زيد؛ لأن المراد رد السامع صريحاً.

(6) (**قوله: عن الخطأ في الحكم إلى آخره**) أراد بالحكم المحكوم به، والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه، فالحكم بمعنى المحكوم به موصوفاً بالخطأ، والصواب في النسبة، والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ أو صواباً.

(7) (**قوله: لمن اعتقد إلى آخره**) متعلق بقول مقدر بعد نحو أي قولك ما ذكر لمن اعتقد إلى آخره ردّاً عليه في اعتقاده.

(8) وفي المخطوط: جآ.

(9) (**قوله: فيكون**) أي قصر المجيء على زيد المفهوم من المثال.

وقوله: على الأول هو كونه مقولاً في الرد على من اعتقد مجيء عمرو دون زيد.

وقوله: قصر قلب: أي قصر انشأ منه قلب اعتقاد السامع.

وقوله: وعلى الثاني هو كونه مقولاً ردّاً على من اعتقد مجيئهما.

وقوله: قصر إفراد أي قصر انشأ منه إفراد أحد الشيئين باعتقاد ثبوت المحكوم به له، وسيأتي تحقيق القصرين إن شاء الله تعالى.

(10) (**قوله: ومراده**) المناسب التفريع لعلم ذلك مما سبق.

ومنها: صرف الحكم[1] عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، نحو: «جاء[2] زيد بل عمرو، وما جاء زيد بل عمرو»، فإن «بل» للإضراب عن المتبوع[3]، وصرف الحكم إلى (التابع)[4].

ومعنى الإضراب عن المتبوع: أن يُجْعَلَ في حكم المسكوت (عنه[5])[6] لا أن يُنْفَى عنه الحكم قطعاً.

ومنها: الشك من المتكلم في المسند إليه[7]: نحو: «جاء زيد أو عمرو» إذا علم بمجيء أحدهما لا بعينه.

ومنها: التشكيك، أي إيقاع المتكلم السامعَ[8] **في الشك بأن يكون المتكلم عالماً، لكنه يريد تشكيك المخاطب**[9] كالمثال المتقدم.

---

(1) (**قوله: صرف الحكم**) أي المحكوم به.

(2) (**قوله: نحو: جاء إلى آخره**) إنما اقتصر في التمثيل على الإثبات وترك النفي مع تمثيل الأصل به أيضاً لعدم ظهور صرف الحكم في النفي على مذهب الجمهور الآتي الذي بنى الصرف عليه كما ذكره السعد، وما أجيب به عنه لا يقوى قوة الإشكال.

(3) (**قوله: للإضراب عن المتبوع**) أي الإعراض عنه.
وقوله: وصرف الحكم إلى آخره عطف لازم.

(4) وفي المخطوط: تابعه.

(5) (**قوله: أن يجعل في حكم المسكوت عنه**) هو مذهب الجمهور.
وقوله: لا أن إلى آخره هو مذهب ابن الحاجب، وعلى قول الجمهور يخرج العطف بـ«بل» عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على قول ابن الحاجب؛ لأن التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة، وإن كان أحدهما بالنفي والآخر بالإثبات، فحينئذ يكون العطف بها كالعطف بلا ولكن.

(6) وفي المخطوط: عليه.

(7) (**قوله: في المسند إليه**) أي في عينه، والظرف متعلق بالشك.

(8) (**قوله: أي إيقاع المتكلم السامع**) المصدر مضاف لفاعله، والسامع مفعوله.

(9) (**قوله: بأن يكون المتكلم إلى قوله: المخاطب**) تصوير للإيقاع المذكور، والمناسب حذف هذه العبارة برمتها؛ لأن قوله: بأن يكون المتكلم عالماً مخالف لما أفاده الصبان ويعقوبي وغيرهما من أن التشكيك يكون من المتكلم مع عدم علمه.
وقوله: لكنه يريد إلى آخره لا ينبغي الاقتصار عليه في التصوير بأن يقال: بأن يريد إلى آخره؛ إذ ليس هذا بأجلى مما قبله حتى يجعل تصويراً له تأمله.

ومنها: **الإبهام**[1]: وهو أن يكون (المتكلم)[2] عالماً[3] بالنسبة، ولكنه أبهم على المخاطب لنكتة، نحو: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ [4] لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[5]، والنكتة في الآية أن لا يزيد إنكار المخاطبين ولجاجهم[6].

وقوله: **وغير ذلك من الأحكام** كالتخيير والإباحة، والمثال ظاهر[7]، والفرق بينهما مثله[8].

(قال)[9]:

وَفَصْلُهُ يُفِيدُ قَصْرَ الْمُسْنَدِ عَليه[10] كَـ«الصُّوفِيُّ[11] هُوَ الْمُهْتَدِي»

---

(1) (**قوله: الإبهام**) الفرق بينه وبين التشكيك: أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك، وإيقاع الشبهة في قلبه، والمقصود في الإبهام الإخفاء عنه، وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر، لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (**قوله: بأن يكون عالماً إلى آخره**) تصوير للإبهام، وكان المناسب إبدال قوله: أبهم بقوله: ترك التعيين ليتم التصوير.

(4) (**قوله: وإنا أو إياكم إلى آخره**) اسم إن مدعم فيها بعد حذف جزئها، وإياكم عطف عليه، وفي ضلال عطف على هدى عطف مفرد، والأول عطف على المسند إليه، والثاني على المسند، فقد اشتملت الآية على الإبهام في المسند إليهما والمسندين معاً، فكأنه قيل: أحدنا ثابت له أحد الأمرين.

(5) سبأ: 24.

(6) (**قوله: ولجاجهم**) أي خصومتهم.

(7) (**قوله: والمثال ظاهر**) مثال الأول: لتكن لك هند أو ابنتها زوجة.
ومثال الثاني: ليدخل الدار زيد أو عمرو.

(8) (**قوله: والفرق بينهما مثله**) هو أن التخيير لا يصاحب جواز الجمع بخلاف الإباحة.

(9) ساقطة في المخطوط.

(10) (**قوله: قصر المسند عليه**) أي على المسند إليه، أي جعله لا يتعداه إلى مسند إليه آخر.

(11) (**قوله: كالصوفي**) الكاف داخلة على الجملة الاسمية المقصود لفظها، وهو بتشديد الواو على لغة. ومعنى المثال: الإنسان الذي يعمل ما يقتضي صفاء قلبه عن غير مراد الله تعالى، هو الذي سلك سبيل السلامة، والوصول إلى المطلوب الأخروي، فالإتيان بضمير الفصل بعد المسند إليه، ليفيد قصر الهداية المدلولة للمسند على المسند إليه الذي هو الصوفي، وأنه لا يتصف بها غيره ضرورة أن غيره لا يخلو عن سلوك سبيل غير السلامة، ثم الأولى في التمثيل أن يقال: نحو: زيد هو أفضل من عمرو، أو هو يقاوم الأسد مثلاً، أي لا يكون غير زيد أفضل من عمرو أو لا يقاوم غيره الأسد؛ لأنه لا دليل على التخصيص إلا الفصل، حينئذ ويلزم من التخصيص تأكيد الإثبات لتضمنه إثباتاً خاصّاً مقيداً لتسليم مطلق الثبوت.

=

أقول: من أحوال المسند إليه فصلُه[1] أي تعقيبُهُ[2] بضمير فصل، ويكون (لنكتة)[3]:

منها: تخصيصه بالمسند[4]، وعليها اقتصر المصنف[5] كأصله، نحو: «زيد هو العالم[6] »، أي لا غيره، ولذا يمتنع أن تقول: وغيره.

ومنه: مثال المصنف باعتبار[7] الكمال في الاهتداء.

ومنها: الدلالة[8] **على أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة.**

ومنها: التأكيد[9]: وذكرهما في الكشاف مع الأول في قوله[10] تعالى: ﴿ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ

=

وأما المثال المذكور: فهو فيه لمجرد التأكيد؛ لأن تعريف الجزءين يفيد التخصيص، فلا حاجة إلى الفصل من يعقوبي مع زيادة.

وقوله: لمجرد التأكيد، أي زيادة على ما في التخصيص، ولو قال المصنف:

وفصله خصصه بالمسند في نحو طه هو خير مرشد

لسلم مما أورد يعقوبي مع السلامة من اللغة القليلة في هو وهي بالتشديد تأمل.

(1) (**قوله: من أحوال المسند إليه فصله**) إنما جعل من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترن به قبل ذكر المسند، ولأنه يطابق المسند إليه لفظاً في الإفراد والتثنية والجمع وغيرهما.

(2) (**قوله: أي تعقيبه إلى آخره**) إشارة إلى أن المراد بالفصل معناه المصدري، وهذا ما يتبادر من عبارة مصنفنا حيث أضاف الفصل إلى ضمير المسند إليه، فلا يتجه هنا ما قيل: في عبارة الأصل من ترجيح كون المراد غير المعنى المصدري، فإن الذي فيه. وأما الفصل فلكذا تأمل.

(3) وفي المخطوط: لنكات.

(4) (**قوله: تخصيصه بالمسند**) أي جعل المسند مختصّاً بالمسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند له آخر، فالباء هنا دخلت على المقصور لا على المقصور عليه، ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه؛ لأن أهل العرف يدخلونها كثيراً على المقصور، ومن هذا الاستعمال قولهم: إياك نعبد، أي نخصك بالعبادة، أي نجعل عبادتنا لا تتعدى إلى غيرك لا أنك تختص بها، فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها.

(5) (**قوله: وعليها اقتصر المصنف**) لأنها أهم نكاته.

(6) (**قوله: زيد هو العالم**) فيه ما مر عن يعقوبي في مثال المصنف فتنبه.

(7) (**قوله: باعتبار إلى آخره**) متعلق بما تعلق به منه، أي أن مثال المصنف لا يصح كونه من التخصيص إلا إذا اعتبرت الكمال في الاهتداء المأخوذ منه المهتدي، أي أردت الاهتداء الكامل؛ إذ هو المختص بالصوفي. أما مطلق الاهتداء فلا.

(8) (**قوله: ومنها: الدلالة إلى آخره**) فهو مميز بين الخبر والصفة.

(9) (**قوله: التأكيد**) أي تأكيد ثبوت المسند للمسند إليه، وذلك إذا حصل الحصر بغيره كما إذا كانت الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير الفصل، نحو: إن الله هو الرزاق، وقد أفدنا هذا عن يعقوبي.

(10) (**قوله: في قوله إلى آخره**) أي في تفسيره، وذلك لأن الآية قد عرف فيها الجزآن، فيصح كون ضمير الفصل للدلالة على الخبرية وللتأكيد، فذكرهما في الكشاف لذلك، وذكر ما هو أهم

=

ﭐلۡمُفۡلِحُونَ ﴾[1].

(قال)[2]:

وَقَدَّمُـوا[3] لِلأَصْـلِ أَوْ تَـشْوِيفِ ... لِخَبَـرٍ تَلَـذُّذٍ تَـشْرِيفِ

وَحَـطٍّ اهْـتِمَامٍ أَوْ تَنْظِـيمِ ... تَفَـاؤُلٍ[4] تَخْـصِيصٍ أَوْ تَعْمِـيمِ

إِنْ صَاحَبَ الْمُسْنَدَ حَرْفُ السَّلْبِ ... إِذْ ذَاكَ يَقْتَـضِي عُمُـومَ السَّلْبِ

(أقول)[5]: البحث السادس في تقديمه للاهتمام[6]، وله مرجحات:

منها: **أن تقديمه الأصل**[7]؛ لأنه المحكوم عليه[8]، ولا بد من تحققه قبل الحكم،

=

نكات ضمير الفصل، وهو التخصيص استطراداً، هذا هو الظاهر الموافق لما مر تأمله.

(1) البقرة: 5.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (**قوله: وقدموا**) أي المسند إليه على المسند، أي أتوا به مقدماً بمعنى أنهم أداموه على التقديم كما اقتضاه أصل كونه مسنداً إليه لا أنهم قدموه على تأخير كان فيه؛ إذ ليست رتبته التأخر.

وقوله: على المسند الأنسب حذفه ليصير التقديم شاملاً لما هو على غير المسند من أجزاء الكلام، فيشمل تقديم الفاعل على المفعول.

(4) (**قوله: تفاؤل**) في كلامه حذف العاطف والمعطوف، أي وتطير أفاده المصنف في شرحه، وتفيده عبارة الشارح.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: في تقديمه للاهتمام**) نظر هنا لما سلكه الأصل كما سيذكره من أن علة التقديم الاهتمام، وأن العلل الآتية إنما هي للاهتمام، وسيأتي إيضاحه.

وقوله: وله مرجحات أي للتقديم رجوع إلى ما سلكه المصنف من كون هذه العلل كلها للتقديم مسايرة له، ولا يقال: إن ضمير له للاهتمام؛ لأنه يمنعه قوله بعد، ومنها: الاهتمام.

(7) (**قوله: الأصل**) أي الراجح في نظر الواضع.

(8) (**قوله: لأنه المحكوم عليه**) ولا بد من تحققه قبل الحكم.

قال السيد: إن أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها، فهو مسبوق بتحقق المسند إليه والمسند معاً في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلهما، لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب، أعني تقديم المسند إليه على المسند، وإن أريد بالحكم المحكوم به، فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم، نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات، والمحكوم به هو الصفات كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به. وأما أنه يجب ذلك فلا هذا إن أريد بتحققه قبل الحكم تقدمه عليه في التعقل، وإن أريد تحققه قبله في الخارج، فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج، فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن.

=

فقصدوا أن يكونَ في الذكر أيضاً مقدماً، ولا مقتضى للعدول عنه[1]؛ إذ لو كان[2] أمر يقتضي العدول عنه، فلا يقدم كما في الفاعل[3]، فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول.

ومنها: **تمكن الخبر**[4] **في ذهن السامع**؛ لأن في المبتدأ تشوفاً إليه[5] كقوله:

وَالَّذِي حَارَتِ[6] الْبَرِيَّةُ فِيهِ ... حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

أي الإنسان[7] من حيث عوده بعد الفناء، يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني،

=

وحاصل الجواب الذي أفاده عبد الحكيم والفنري وغيرهما أن المراد بالحكم المحكوم به، وبالتحقق التحقق الذهني، وأن المراد من قوله: ولا بد الوجوب الاستحساني بقرينة أن الأصل بمعنى الراجح، والأولى دون الواجب.

(1) (**قوله: ولا مقتضى للعدول عنه**) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم، فهذه الجملة حال من الأصل، والعامل المضمن معنى الفعل دون حروفه، إنما يمتنع عمله في الحال إذا تأخر لا إن تقدم كما هنا، فإن العاملة في صاحب الحال مقدمة.

قال الصبان: وفي قوله: ولا مقتضى إلى آخره أنه إذا كان مقتض للعدول، فغايته أنه نكتة معارضة لنكتة الأصالة، فلم قدمت عليها بمجردها، اللهم إلا أن يقال: الأصالة نكتة ضعيفة، فرجح غيرها عليها بمجردها، أو يقال: ليس المراد مقتض للعدول من النكات، بل المراد مقتض بحسب النحو ككون المحمول عاملاً، وبالثاني يشعر كلام الشارح.

(2) (**قوله: إذ لو كان إلى آخره**) علة للتقييد بقوله: ولا مقتضى إلى آخره.

وقوله: عنه أي عن الأصل.

وقوله: فلا يقدم أي المسند إليه.

(3) (**قوله: كما في الفاعل**) أي كالتقديم الذي في الفاعل، أي الذي يستحقه الفاعل.

وقوله: فإن مرتبة إلى آخره علة لما أفاده من كونه وقد وجد مقتض للعدول عنه، وفيها حذف تركه لوضوح، أي فإن المسند عامل فيه، ومرتبة إلى آخره تأمل.

(4) (**قوله: تمكن الخبر**) أراد الخبر في وقت ما، ولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الأول من باب علمت على الثاني، نحو قولك: علمت الذي حارت البرية فيه حيواناً مستحدثاً من جماد، ولكن تناوله لذلك ولغيره من الأخبار، كخبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز؛ لأن تسمية المفعول الثاني خبراً مجاز، وتسمية البواقي حقيقة، ولو قال: تمكن المسند لكان واضحاً إلا أنه أراد التنبيه على أن المسند في باب تقديم المسند إليه ما سوى مسند الفاعل.

وقوله: لأن في المبتدأ إلى آخره يحتاج إلى تعميم المبتدأ فالأولى؛ لأن في تقديم المسند إليه إفادة في الأطول.

(5) (**قوله: لأن في المبتدأ تشوفاً إليه**) لما معه من الوصف الموجب لذلك، أو الصلة كذلك.

(6) (**قوله: والذي حارت إلى آخره**) تقدم الكلام عليه فلا تغفل.

(7) (**قوله: أي الإنسان إلى آخره**) أفاد أن المراد بالحيوان المتحير فيه الإنسان من هذه الحيثية.

وليس المراد[1] آدم ولا غيره[2] (كما)[3] قيل.

ومنها: **التلذذ**[4] **بذكره**: نحو: «محمد حبيبنا».

ومنها: **التشريف**[5]: أي التعظيم، نحو: «محمد نبينا».

ومنها: **الحط**: أي التحقير، نحو: «مسيلمة كذاب».

ومنها: **الاهتمام**: وهو أعم الجهات، أي جهات التقديم، وكلها من أفراده[6]، فكان ينبغي (له)[7] أن يسلك (ما سلكه)[8] الأصل من جعله الاهتمام سبباً في التقديم، وجعل هذه الجهات من أفراده.

ومنها: **التنظيم**: أي النظم، أي ضرورته من وزن[9] أو قافية[10]، وفي معناه

---

(1) (**قوله: وليس المراد**) أي بالحيوان.

(2) (**قوله: ولا غيره**) وهو ثعبان موسى عليه السلام، أو ناقة صالح، أو طائر بالهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل، وهو حسن الألحان يعيش ألف سنة، ثم يلهمه الله تعالى بأن يموت، فيجمع الحطب حواليه، فيضرب بجناحيه على الحطب إلى أن تخرج منه النار، فيشتعل الحطب، فيحترق هو، ويخلق الله تعالى من رماده بعد مدة قبل ثلاثة أيام مثله. وإنما لم يحمل الحيوان على ما ذكر لمخالفته لسياق القصيدة.

(3) وفي المطبوع: مما.

(4) (**قوله: ومنها التلذذ**) هو يحصل بذكر المتلذذ به مطلقاً، فالظاهر أن المراد تعجيله، ولك أن تقدر إبهام بناء على أن المراد التلذذ الحسي، واكتفى في هذه النكتة، وما بعدها بمثال واحد؛ لأن المثال يصح أن يجتمع فيه أكثر من نكتة كما مر.

(5) (**قوله: ومنها التشريف**) هو مستفاد من جوهر لفظ المسند إليه، نحو: أبو الفضل، أو من الإضافة نحو: ابن السلطان، أو بوصفه نحو: رجل فاضل، وكذا الحط نحو: مسيلمة وابن الحجام ورجل جاهل.

والحاصل بالتقديم: هو إظهار التشريف أو الحط؛ لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه، ففي المصنف والشارح مضاف مقدر، هو إظهار.

(6) (**قوله: وكلها من أفراده**) أي أفراد علته، وكذا ما بعده، ويستثنى منها التخصيص الآتي، فإنه قد ذكره الأصل علة للتقديم حيث قال: وقد يقدم ليفيد تخصيصه إلى آخره.

(7) وفي المخطوط: للمصنف.

(8) وفي المخطوط: مسلك.

(9) (**قوله: من وزن**) أي محافظة عليه كقوله:

حسبي بقبك شاهداً لي في الهوى … والقلب أعدل شاهد يستشهد

(10) (**قوله: أو قافية**) أي محافظة عليها من حيث موافقة رويها لما قبله كقوله:

لا يغرنك ثياب نقيت … فهي بالصابون والماء نظيفة

تشبه البيضة لما فسدت … قشرها أبيض والباطن جيفه

=

السجع[1].

ومنها: تعجيل المسرة بسبب التفاؤل[2]: نحو: «**سعد في دارك**[3] »، ومثله تعجيل المساءة بسبب التطير[4] والتشاؤم، نحو: «**السفاح**[5] **في دار صديقك**».

ومنها: التخصيص: أي تخصيص المسند إليه بالمسند الفعلي[6]، أي جعل[7] المسند الفعلي مقصوراً[8] على المسند إليه إن تقدم[9] على المسند إليه حرف السلب،

=

فإنه لو قال: وجيفة الباطن لفاتت الموافقة.

(1) (**قوله: وفي معناه السجع**) نحو قلت:

متى الوصل أيها الحبيب فقال لا تجزع فالوصل قريب

(2) (**قوله: بسبب التفاؤل**) راجع لتعجيل وجه السببية أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالًّا على ما تميل إليه النفس تفاؤل منه السامع، أي تبادر إلى فهمه حصول الخبر، فينشأ من ذلك التفاؤل تعجيل المسرة.

(3) (**قوله: سعد في دارك**) لا يخفى أن سعداً ههنا علم، وإلا لم يجز الابتداء به؛ لأنه نكرة بلا مسوغ، ولا يخفى ما في لفظ سعد من التفاؤل.

(4) (**قوله: بسبب التطير**) يقال فيه: نظير ما قيل في التفاؤل، وهو أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالًّا على ما تنفر منه النفس تطير منه السامع، أي تبادر إلى فهمه حصول الشر، فينشأ من ذلك التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المساءة ولإفادة تلك العلية صراحة لم يقتصر الشارح على التفاؤل والتطير، وإن كفى جعل كل منهما نكتة من غير ذكر ما ينشأ عن تأمل.

(5) (**قوله: السفاح إلى آخره**) لا يخفى أيضاً ما في لفظ السفاح الدال على سفح الدماء من التطير لاشعاره بالقتل والإهلاك.

(6) (**قوله: بالمسند الفعلي**) أي بنفيه، فهو على حذف مضاف؛ لأن المقصور على المسند إليه المتقدم في المثال الذي ذكره نفي القول، والمراد بالمسند الفعلي الذي أوله فعل، وفاعله ضمير المبتدأ إلا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه، أي السعد بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ (هود: 91) ليست خبراً فعلياً. وفي الأطول: أن المشتقات كلها متشاركة في سبب إفادة التخصيص، كما في: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ (هود: 91)، فعدم العزة مختص بالمسند إليه، والعزة ثابتة لغيره.

(7) (**قوله: أي جعل إلى آخره**) أفاد أن الباء داخلة على المقصور.

(8) (**قوله: مقصوراً**) مفعول ثان للمصدر المضاف إلى مفعوله الأول.

(9) (**قوله: إن تقدم إلى آخره**) قيد في إفادة التقديم للتخصيص، والمراد التقدم، ولو مع الفصل ببعض المعمولات، نحو: ما زيداً أنا ضربت، وما في الدار أنا جلست، فهذا كله يفيد التخصيص المذكور، وبعدم اعتبار قيد انتفاء الفصل تشعر عبارة الشارح والسعد حيث لم يجعلا صورة الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت المفهوم الآتي لتقدم حرف النفي على المسند

=

نحو: «ما أنا قلت هذا»، أي لم أقله مع أنه مقول لغيري؛ إذ لا يقال[1] ذلك إلا في شيء ثبت في الجملة[2] لغير المسند إليه، فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم[3]، وثبوته لغيره على الوجه[4] الذي نُفِيَ عنه من العموم والخصوص[5]، ولهذا[6] لا يصح: «ما أنا

=

إليه، واعتبره في الأطول، وجعل المثالين غير مفيدين للتخصيص المذكور هنا، بل الأول لتخصيص نفي الفعل بالمفعول، والثاني لتخصيص نفي الفعل بالكون في الدار.

(1) (**قوله: إذ لا يقال: إلى آخره**) تعليل لما أفاده من أن التقديم يفيد مع النفي عن المسند إليه الثبوت للغير، ثم إن المجموع هو معنى التخصيص هنا.

وقوله: ذلك أي ونحوه كما أنا أكلت هذا، ثم إن عبارة الشارح هذه ذكرها في المطول، ومقتضاها أن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره، قال المتكلم: أنا ما قلت هذا لا ما أنا قلت هذا، وعليه المعول.

(2) (**قوله: ثبت في الجملة**) أي لا ثبوتاً عامّاً في جميع ما غاير المسند إليه، فقد أشار بقوله: في الجملة إلى أنه لا يلزم الثبوت لجميع من سواك، وذلك لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول، فيكون القصر في كلامك بالتخصيص في قوله: لأن التخصيص إنما إلى آخره تخصيص غير المسند إليه بنفس الخبر الفعلي اللازم لتخصيص المسند إليه بنفي الخبر كما تدل عليه العبارة، فالمعنى لأن التخصيص اللازم لتخصيص المسند إليه، إنما يكون إلى آخره، فالمراد بغير المسند إليه من ذكر لا جميع من غايره تأمل، ولم يتعرض السعد لقصر التعيين لقلته بالنسبة إلى مقابليه، وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه، وهو جيد.

(3) (**قوله: يفيد نفي الفعل عن المتكلم**) أي بالمنطوق.

وقوله: وثبوته لغيره أي بالمفهوم.

(4) (**قوله: على الوجه**) متعلق بثبوت.

وقوله: الذي نفى أي الفعل.

وقوله: عنه أي عن المتكلم، وعائد موصوف الموصوف محذوف، أي عليه متعلق بنفي، وكان الواجب ذكره؛ لأن عائد الموصول أو موصوفه إذا كان مجروراً لا يحذف إلا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجروراً بما جر العائد، وأن يتحد متعلقهما معنى ولفظاً، ولم يتحدا هنا متعلقاً؛ لأن متعلق أحدهما ثبوت، ومتعلق الآخر نفي كما هو واضح.

(5) (**قوله: من العموم أو الخصوص**) بيان للوجه، فإذا كان النفي عامّاً أو خاصّاً كان الثبوت كذلك مثال العموم: ما أنا رأيت أحداً، فقد نفى عن المسند إليه رؤية كل أحد، وأثبتت لغيره، ومثال الخصوص: ما أنا قلت هذا، فقد نفى عن المسند إليه قول هذا بخصوصه، وأثبت لغيره، فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول.

(6) (**قوله: ولهذا**) أي ولأن التقديم مع مولاة النفي يفيد التخصيص، بمعنى نفي الحكم عن المذكور، وثبوته للغير على الوجه الذي نفى عليه عن المذكور من العموم والخصوص.

قلت هذا ولا غيري»؛ لأن مفهوم: «ما أنا[1] قلت» يناقض منطوق لا غيري، ولا ما أنا رأيت كل واحد[2] لاقتضائه[3] أن غيره رأى كل (أحد)[4] لقصر سلب[5] الرؤية على وجه العموم، وهو يقتضي ثبوتها للغير كذلك، و«لا ما أنا ضربت إلا زيداً»؛ لأنه يقتضي[6] أن إنساناً (غيره)[7] قد ضرب كل أحد سوى زيد. فهذه ثلاثة صور ممتنعة للجهة

---

(1) (قوله: **لأن مفهوم ما أنا إلى آخره**) وذلك لأن مفهومه ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق لا غيري نفيها عنه، وهما متناقضان.

(2) (قوله: **ولا ما أنا رأيت كل أحد**) هذا إنما يفيد سلب عموم الرؤية لكل أحد لا عموم سلب الرؤية، فلا يلائم قوله: بعد لقصر سلب الرؤية إلى آخره، فالمناسب أن يمثل مما مثل به الأصل، وهو ما أنا رأيت أحداً.

(3) (قوله: **لاقتضائه إلى آخره**) أي وهو لا يتأتى.

(4) وفي المخطوط: واحد.

(5) (قوله: **لقصر سلب إلى آخره**) تعليل للاقتضاء.

وقوله: لقصر إلى آخره أي على المسند إليه.

وقوله: سلب الرؤية أي عنه.

وقوله: على وجه متعلق بسلب.

وقوله: العموم أي في المفعول.

وقوله: وهو أي القصر المذكور.

وقوله: كذلك أي على وجه العموم في المفعول.

والحاصل: أن عدم صحة المثال المذكور على ما فيه؛ لأنه يقتضي أن غير المتكلم رأى كل واحد، وهو لا يعقل. ووجهه: أن المثال أفاد القصر انتفاء الرؤية على وجه العموم لكل أحد على المسند إليه، والقصر المذكور يقتضي ثبوتها لغيره على وجه عمومها لكل أحد هذا. ومفاد الشارح أن الثبوت للغير ليس مما يتحقق به التخصيص، وإنما هو من مقتضياته، وليس كذلك لما علمت من أن التخصيص هنا هو نفي الحكم عن المذكر ويقتضي ثبوته الغيره على وجه عمومها لكل أحد هذا، ومفاد الشارح أن الثبوت للغير ليس مما يتحقق به التخصيص، وإنما هو من مقتضياته، وليس كذلك لما علمت من أن التخصيص هنا هو نفي الحكم عن المذكور، وثبوته للغير إلى آخره. وعبارة السعد في تعليل الاقتضاء المذكور: لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول، فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي، فليت الشارح تبعه.

(6) (قوله: **لأنه يقتضي إلى آخره**) وذلك لأن المستثنى منه مقدر في كلام المتكلم عام، فكأنه قال: ما أنا ضربت أحداً إلا زيداً، فقد أفاد كلامه تخصيصه بانتفاء ضرب كل أحد سوى زيد، وكلما انتفى عنه على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر إن عامّاً فعام وإن خاصّاً فخاص.

(7) وفي المخطوط: غيرك.

المذكورة[1]، فإن لم يل المسند إليه حرفُ النفي[2] بأن (يفقد من)[3] الكلام أصلاً، أو (يتأخر[4])[5] عنه، فتارة يكون التقديمُ للتخصيص[6]، والرد[7] على من زعم انفراد[8] غير المسند إليه بالفعل، أو مشاركته له[9]، نحو: «أنا سعيتُ في حاجتك لا غيري[10] » إن قصد الرد على من زعم انفراد (غيري)[11]، أو وحدي إن قصد الرد على من زعم المشاركة، وتارة يرد لتقوية الحكم، وتقريره[12] عند السامع دون التخصيص[13]، نحو:

---

(1) (**قوله: للجهة المذكورة**) هي أن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص إلى آخر ما تقدم.

(2) (**قوله: فإن لم يل المسند إليه حرف النفي**) المناسب لتعبيره السابق، وإن لم يتقدم على المسند إليه حرف النفي والمؤدى واحد.

(3) وفي المخطوط: لم يكن في.

(4) (**قوله: أو يتأخر**) أي حرف النفي.

وقوله: عنه أي عن المسند إليه.

(5) وفي المخطوط: تأخر.

(6) (**قوله: للتخصيص**) ويلزمه تقوى الحكم، وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ.

(7) (**قوله: والرد**) عطف علة.

(8) (**قوله: على من زعم انفراد إلى آخره**) فيكون الحاصل بالتقديم قصر قلب.

(9) (**قوله: أو مشاركته له**) أي مشاركة الغير للمسند إليه، وحيئنذ يكون الحاصل بالتقديم قصر إفراد.

قال الصبان: زاد في الأطول أنه تارة يكون رداً على من زعم مشاركة الغير للمسند إليه في احتمال ثبوت المسند بأن احتمل عنده أنه له أو لغيره، فهو قصر تعيين.

(10) (**قوله: نحو أنا سعيت في حاجتك لا غيري**) اعلم أن لا غيري ليس من تمام التمثيل، كما يوهمه الشارح، وكذلك وحدي، وإنما هما تأكيد لما قصد من التركيب، فكان الأوضح أن يعبر بعبارة الأصل بأن يقول بعد قوله: أنا سعيت في حاجتك، ويؤكد على الأول بنحو لا غيري، وعلى الثاني بنحو وحدي، تأمل. ثم إن وجه كون لا غيري ونحوه مثل لا من سواي ولا زيد وعمرو يؤكد به على الأول أنه دال صريحاً على إزالة شبهة أن الفعل صدر عن الغير، ووجه كون وحدي ونحوه كمنفرد أو متوحد أو غير مشارك يؤكد به على الثاني أنه الدال صريحاً على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل، وانظر على الثالث المزيد بأن لفظ يؤكد، والظاهر أنه يؤكد بلا غيري؛ لأنه يدل أيضاً صريحاً على انتفاء احتمال كونه للغير، تأمل.

(11) وفي المخطوط: غيره.

(12) (**قوله: وتقريره**) عطف تفسير، أي تقرير نسبة الفعل الذي هو الخبر في ذهن السامع وتحقيقها فيه، وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوية، وهو إزالة الشك، أو الإنكار حقيقة، أو ادعاء إلا أنه لما تقرر هذا في أحوال الإسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص.

(13) (**قوله: دون التخصيص**) أي لعدم اقتضاء المقام له، فلا يقصد من الكلام.

«هو يعطي الجزيل[1] » بقصد أن يقرر[2] في ذهن السامع أنه يفعل ذلك (لا أن)[3] غيره[4] لا يفعله، وكذلك (إذا)[5] كان[6] الفعل منفياً، نحو: «أنت لا تكذب[7] »، فإنه أبلغ[8] في نفي التكذيب من لا تكذب لما في الأول من تكرير[9] الإسناد المفقود في الثاني، ومن لا تكذب أنت، وإن كان[10] فيه تأكيد بلفظ «أنت»؛ لأنه لتأكيد[11] المحكوم عليه بأنه ضمير المخاطب تحقيقاً لا لتأكيد الحكم لعدم تكرار الإسناد[12].

---

(1) (قوله: **نحو هو يعطي الجزيل**) من كل مسند إليه مقدم على مسند إلى ضميره اسناداً تامّاً؛ لأن التقوية من جهة تكرار الإسناد التام، كما سيتضح.

(2) (قوله: **يقصد أن يقرر إلى آخره**) إنما أفاد مثل هذا التقرير؛ لأن المبتدأ طالب للخبر، فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه، فيثبت له، ثم الخبر لما كان فعلاً ينصرف لضميره المتضمن له، وهو عائد على المبتدأ، فيثبت له مرة أخرى، فصار الكلام بمثابة أن يقال: يعطي زيد الجزيل يعطي زيد الجزيل.

(3) وفي المخطوط: لأن.

(4) (قوله: **لا أن غيره إلى آخره**) أي لا يقصد إفادة أن غيره إلى آخره.

(5) وفي المخطوط: إن.

(6) (قوله: **وكذلك إذا كان إلى آخره**) عطف على محذوف، أي هذا إذا كان الفعل مثبتاً، والمشار إليه بكذلك البيان المذكور في أنا سعيت، وفي هو يعطي الجزيل لا إثباته عند عدم الولي للتخصيص والتقوى حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصّاً بما إذا كان الفعل مثبتاً، فلا يحسن إيراد هذا الكلام عبد الحكيم، فالمعنى وكهذا التمثيل الذي الفعل فيه مثبت التمثيل إذا كان الفعل الذي فيه منفيّاً.

وقال الفنري في دفع الاعتراض: قوله وكذا إذا كان الفعل منفيّاً معطوف على مقدر، والمعنى فتارة يكون التقديم لكذا، وتارة لكذا إذا كان الفعل مثبتاً، وكذلك إذا كان منفيّاً.

وقوله: أي وكهذا التمثيل أشار به إلى معنى البيان في أول العبارة.

(7) (قوله: **نحو: أنت لا تكذب**) ترك مثال التخصيص هنا ومثل له السعد بقولك: أنت ما سعيت في حاجتي قصداً إلى تخصيصه بعدم السعي، ولا يخفى عليك إجراء الأقسام الثلاثة السابقة فتفطن.

(8) (قوله: **فإنه أبلغ إلى آخره**) تعليل لمحذوف أي وهذا مثال لتقوية الحكم وتقريره، ومعنى أبلغ أشد، ثم إن أفعل التفضيل ليس على بابه.

(9) (قوله: **لما في الأول من تكرير إلى آخره**) أي وهو يوجب تكرير نفي الكذب.

(10) (قوله: **وإن كان إلى آخره**) أي والحال أنه وجد فيه إلى آخره.

(11) (قوله: **لأنه لتأكيد إلى آخره**) يصح ترجيعه للفظ أنت، وهو الذي اقتصر عليه اليعقوبي، وللتركيب باعتبار بعضه، وهذا زاده السعد، والأول أظهر من جهتي المعنى واللفظ. والثاني: أظهر من جهة اللفظ تأمل.

(12) (قوله: **لعدم تكرار الإسناد**) أي الموجب لتأكيد الحكم.

تنبيه: المثالان اللذان في الإثبات كل منهما صالح للتخصيص والتقوية، وكذا اللذان ذكرا في =

وهذا المذكور من التخصيص[1] والتقوى إذا بني الفعل على معرّف[2]، فإن بُنِيَ على منكر[3]، فإنه يفيد تخصيصَ الجنس[4] أو الواحد[5] به، نحو: «رجل جاءني[6] لا امرأة» إن أريد الأول، (ولا)[7] أكثر إن أريد الثاني، ومن أراد زيادة على ذلك فعليه بالأصل وشرحه.

ومنها: عموم السلب: وهو مراده بالتعميم، وذلك (إذا)[8] كان[9] (لفظ)[10] «كل» (مضافاً)[11] إلى المسند إليه، واقترن بالمسند حرفُ السلب، نحو: «كل إنسان لم يقم»، أي لم يقع قيام من فرد من أفراده، فهو من عموم السلب[12].

=

النفي، وإنما عددوا الأمثلة نظراً لما هو الأوضح في الممثل له، ولزيادة التوضيح في القاعدة.

(1) (**قوله: من التخصيص**) أي لنصي المترتب على التقديم مع الولي أو الاحتمال المترتب على التقديم عند عدم الولي.

وقوله: والتقوى أي الاحتمالي المترتب على قسم التقديم الأخير.

(2) (**قوله: إذا بني الفعل على معرف**) أي أخبر به عن معرف، ولا فرق بين كونه مظهراً أو مضمراً.

(3) (**قوله: على منكر**) أي أو ما في حكمه من الضمير الراجع إلى النكرة، فإذا قلت: ضربت رجلاً، وهو جاءني كان قولك: وهو جاءني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد.

(4) (**قوله: فإنه يفيد تخصيص الجنس**) أي ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم، ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ، فإنه في معنى التخصيص بالصفة.

وقوله: ولذا أي لإفادة البناء المذكور التخصيص المذكور.

وقوله: فإنه أي التخصيص المذكور تأمل.

قال الصبان عن سم: وأراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف.

(5) (**قوله: والواحد**) الأولى أن يقول: أو العدد المعين ليشمل المثنى والجمع.

وأجيب: بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق الخاص وإرادة العام، أو يقال: اقتصر على الواحد؛ لأنه أقل ما يوجد فيه الحقيقة، ويفهم غيره بطريق المقايسة.

(6) (**قوله: رجل جاءني**) كان عليه أن يزيد ما رجل جاءني، ورجل ما جاءني على نحو ما تقدم في المعرفة.

(7) وفي المخطوط: أو لا.

(8) وفي المخطوط: إن.

(9) (**قوله: وذلك إذا كان إلى آخره**) وهي حيئنذ ليست داخلة في حيز النفي؛ إذ ليست مؤخرة عن أداته حقيقة ولا حكماً بسبب كونها حال تقديمها معمولة للفعل المنفي.

(10) وفي المخطوط: لفظة.

(11) وفي المخطوط: مضافة.

(12) (**قوله: من عموم السلب**) أي لكل فرد مما أضيف إليه كل وهو المسند إليه.

ومنه: الحديث[1] «كل ذلك[2] لم يكن»، أي لم يقع قصر ولا نسيان، كما في الحديث الآخر: «لم أنس، ولم تقصر».

وأما إذا تقدم حرف السلب على «كل[3] »، فإنها[4] لسلب العموم[5]، نحو:

مَا كُلُّ مَا[6] يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السُّفُنُ[7]

وسلب العموم مقتض لثبوت الحكم للبعض[8].

---

(1) (**قوله: ومنه الحديث إلى آخره**) قاله صلى الله عليه وسلم لما سلم من ركعتين في صلاة الظهر أو العصر، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟

(2) (**قوله: كل ذلك إلى آخره**) إن قيل: لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر؛ لأنه يلزم عليه الكذب، فإن بعضه قد كان في نفس الأمر، والكذب عليه لا يجوز، وإن أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه قد كان في نفس الأمر، فكيف قال: ذو اليدين ذلك؟ فالجواب: أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر بحسب ظني، فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر، فاعتقاد خلاف الواقع بإرادته تعالى للتشريع ليس نقصاً، ثم في الحديث دليل على أن من قال ناسياً: لم أفعل، وكان قد فعل غير كاذب كذا في الكرماني، فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب.

(3) (**قوله: وأما إذا تقدم حرف السلب على كل**) أي رتبه تقدم لفظاً أم لا، وهذا شامل لوقوع كل فاعلاً، أو مبتدأ، أو مفعولاً، أو ظرفاً، أو مجروراً، أو تأكيداً لأحدهما، أو نحو ذلك نحو: ما جاء كل القوم، وما جاء القوم كلهم، وما كل بيضاء شحمة، وما القوم كلهم علماء وقس.

(4) (**قوله: فإنها**) أي حرف النفي، والتأنيث باعتبار كونه أداة.

(5) (**قوله: لسلب العموم**) أي عموم الثبوت المذكور لما أضيف إليه كل.

(6) (**قوله: نحو ما كل ما إلى آخره**) يحتمل أن تكون ما حجازية، وأن تكون تميمية. فهو يصلح مثالاً لكل المعمولة لأداة النفي بجعلها حجازية، ولغير المعمولة لها يجعلها تميمة.

(7) (**قوله: تشتهي السفن**) أي أصحاب السفن.

(8) (**قوله: مقتض لثبوت الحكم للبعض**) أي بعض مدخول كل أو بعض من يتعلق به، فيشمل نحو: ما كل القوم كاتباً أبوه، فإنه لم يثبت فيه الحكم لبعض مدخول كل، بل لبعض من يتعلق بالمدخول. ثم اعلم أنه شاع إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول، والشارح أراد بالثبوت هذا ما يعمهما؛ إذ لا يختص سلب العموم يقتضي الثبوت للبعض فقط، وهذا مذهب عبد القاهر، ومذهب غيره أنه يقتضي سلب الحكم عن الجملة، أي رفع الإيجاب الكلي عن مدخول كل، وهو يصدق بالنفي عن البعض، والنفي عن كل فرد، فقولك: لم يقم كل إنسان نفي للإيجاب الكلي الذي هو ثبوت القيام لكل فرد، وهو يصدق بما ذكر، كما لا يخفى على متأمل.

تتمة: سكت المصنف والشارح عن الكلام على تأخير المسند إليه؛ لأنه ليس من مقتضيات الأحوال، وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال الذي هو تقديم المسند، فهو إنما يكون إذا اقتضى المقام تقديم المسند، وحينئذ فاللائق بما هنا تركه، وتكلم عليه الأصل نظراً لمجرد =

ومن أراد زيادة في هذا المقام فعليه بالأصل وشرحه.
(قال)[1]:

فصل: في الخروج عن مقتضى الظاهر[2]

وَخَرَّجُوا[3] عَنْ مُقْتَضَى الظَّوَاهِرِ كَوَضْعِ[4] مُضْمَرٍ مَكَانَ ظَاهِرِ
لِنُكْتَةٍ كَبَعْثٍ[5] أَوْ كَمَالِ تَمْيِيزٍ[6] أَوْ سُخْرِيَةٍ إِجْهَالِ
أَوْ عَكْسٍ أَوْ دَعْوَى الظُّهُورِ وَالْمَدَدْ لِنُكْتَةِ التَّمْكِينِ[7] كَـ«اللهُ الصَّمَدْ»

=

استيفاء الكلام على الأحوال التي للمسند إليه.

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) أي ظاهر الحال كما سيفيده الشارح. ثم اعلم أن الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية ما سواه كان ذلك الأمر الداعي ثابتاً في الواقع، أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم. وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً في الواقع فقط. فعلم من هذا أن ظاهر الحال مقتضى حال ولا عكس. وبهذا يتضح قول الشارح فيما سيأتي ومن المعلوم إلى آخره.

(3) (**قوله: وخرجوا**) بتشديد الراء، ومفعوله الكلام، وذلك أن مقام التكلم والخطاب والغيبة للضمير كما تقدم؛ لأنه هو الدال على ذلك، ومقام غير ذلك لخلافه، لأن ذلك الخلاف هو الدال على المراد. وقد يخرجون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فيوقعون الضمير في خلاف مقامه الأصلي، وهو مقام الظاهر، ويوقعون الظاهر في خلاف مقامه الأصلي، وهو مقام الضمير.
وقوله: بتشديد الراء، وربما تفيد عبارة الشارح خلافه، أعني التخفيف، وهو الأوفق بلفظ عن تأمل.

(4) (**قوله: كوضع إلى آخره**) بيان لصورة من صور التخريج المذكورة.
وقوله: لنكتة لامه تعليلية، وهو متعلق بـ«خرجوا» لا بوضع والأغراض المسرودة في قوله: كبعث إلى آخره ليست خاصة بالصورة المذكورة، بل هي نكت للخروج عن الظاهر سواء كان بهذه الصورة أو بغيرها قاله المصنف.
وقوله: سواه إلى آخره أراد أنها موزعة على هذه الصورة وغيرها كما هو مفاد الشارح؛ لأن جميعها لكل من هذه وغيرها.

(5) (**قوله: كبعث**) مصدر حذف فاعله وصلته، كما يعلم من الشارح.

(6) (**قوله: أو كمال تمييز**) مضاف ومضاف إليه.

(7) (**قوله: لنكتة التمكين**) متعلق بالمدد، واللام للتعدية لا للعلة، والمراد بالتمكين أثره، وهو التمكن، والظاهر أن معنى النكتة المضافة إلى التمكين إضافة بيانية الصفة الدقيقة الموجودة في الكلام، وهي تمكن جزئه، وهو المسند إليه في نفس السامع، أو ما يصلح أن يعتبر نكتة للوضع المذكور من غير اعتبار الزيادة معه، وذكر المصنف الزيادة تبعاً للأصل المتفنن في التعبير حيث جعله نكتة تارة، والزيادة تارة أخرى تأمل.

=

وَقَصْدِ الاسْتِعْطَافِ وَالإِرْهَابِ نَحْوُ «الأَمِيرُ[1] وَاقِفٌ بِالْبَابِ»

أقول: جميع ما تقدم[2] من المقامات[3] المذكورة من الحذف والذكر وغير ذلك مقتضى ظاهر الحال.

وذكر في هذا الفصل الخروج عن مقتضى ظاهر الحال إلى مقتضى الحال[4]، وهو المشار إليه بنكتة[5]، ومن المعلوم[6] أن مقتضى ظاهر الحال أخصُّ من مقتضاه، وصور الخروج عن مقتضى ظاهر الحال كثيرة، ذكر المصنف بعضها.

=

وحاصل معنى المصنف: أن وضع الظاهر غير اسم الإشارة موضع المضمر نكتته الزيادة لصفة دقيقة في الكلام، هي تمكن جزئه في نفس السامع، أو لما يصلح أن يعتبر نكتة برأسه، وأن يعتبر هنا وهو التمكن المذكور، فليس معنى النكتتين واحداً للزوم فساد المعنى، هذا ما ظهر لي بعد تمام التأمل.

(1) (**قوله: نحو: الأمير إلى آخره**) أي نحو قول الخليفة الأمير إلى آخره، وسيشير إليه الشارح.

(2) (**قوله: جميع ما تقدم إلى آخره**) مبني على التغليب، وإلا فترك الخطاب مع معين إلى غيره الذي ذكر في مباحث الإضمار من خلاف مقتضى الظاهر.

(3) (**قوله: في المقامات**) أي في بيان مقتضيات المقامات.

(4) (**قوله: إلى مقتضى الحال**) المناسب إبداله بقوله إلى خلافه، أي خلاف ظاهر مقتضى الحال؛ إذ الخروج من شيء إلى آخر يقتضي التغاير الكلي بينهما، فيقال: خرج زيد من الإنسانية إلى الحمارية، ولا يقال إلى الحيوانية. ومن المعلوم أن ما هنا ليس تغايراً كلياً، بل مقتضى الحال أعم من مقتضى الظاهر، كما سيذكره، فليس الآتي بخلاف مقتضى ظاهر الحال خارجاً عنه إلى مقتضى الحال الأعم، بل إلى النوع الثاني من مقتضى الحال الذي هو خلاف مقتضى الظاهر، وهذا ما يفيده كلامهم، فتأمل.

(5) (**قوله: وهو المشار إليه بنكتة**) أي ومقتضى الحال، هو المراد بنكتة في قول المصنف لنكتة. وأقول: فهم الشارح أن لام لنكتة للتعدية متعلقة بخرجوا، وقد علمت ما للمصنف من كونها تعليلية، وهو المتعين الذي لا يشك فيه؛ لأن خلاف مقتضى الظاهر ليس عين النكتة، بل هي أمر يوجب الخروج إليه مثلاً في قول الخليفة: الأمير واقف بالباب ظاهر الحال، هو مقام التكلم، ومقتضاه ضمير المتكلم، وهو أنا، وخلاف ظاهر الحال هو مقام الغيبة، ومقتضى خلاف الظاهر الذي هو خلاف مقتضى الظاهر، هو الاسم الظاهر، والنكتة الموجبة للخروج إليه هي الإرهاب، فقد ظهر لك مغايرة النكتة لخلاف مقتضى الظاهر، هو الاسم الظاهر، والنكتة الموجبة للخروج إليه هي الإرهاب، فقد ظهر لك مغايرة النكتة لخلاف مقتضى الظاهر، تأمل.

(6) (**قوله: ومن المعلوم إلى آخره**) بينا لك وجهه.

فمنها: وضع المضمر[1] **(موضع)**[2] **المظهر: نحو: ﴿كُلُّ**[3] **مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾**[4]، يعني الأرض.

ومنه[5]: «هو زيد عالم» لبعث[6] **الإضمار على توجه نفس السامع إلى الخبر.**

ومنها: وضع (المظهر)[7] **موضع المضمر، فإن كان المظهر اسم إشارة، فالنكتة** كمال العناية[8] بتمييز المسند إليه لاختصاصه[9] بحكم بديع، كقول ابن الراوندي[10]:

كَمْ عَاقِلٍ[11] عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقاً

---

(1) (**قوله: فمنها: وضع المضمر إلى آخره**) أي لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من اعتبار ظاهر الحال، أعني وضع المظهر لبعث السامع، وتقوية داعيته إلى الامتثال، نحو: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (آل عمران: 159)، ومقتضى الظاهر أنه ومنه هو زيد إلى آخره، وفيه أن العلة إنما تظهر في وضع المظهر موضع المضمر كما يعلم من الأصل، وكذا المثال كما تشهد به هذه العبارة، وفي نسخة، وهي التي كتبت عليها ما نصه: فمنها: وضع المضمر موضع المظهر، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمن: 26)، يعني الأرض، ومنه هو إلى آخره، وهي أخف ضرراً من الأولى، وسنذكر ما فيها.

(2) وفي المخطوط: مكان.

(3) (**قوله: نحو: كل إلى آخره**) المناسب الاقتصار على ما بعده؛ لأنه ليس من هذا الباب مع عدم تأتي النكتة المذكورة فيه، كما سيتضح.

(4) الرحمن: 26.

(5) (**قوله: ومنه**) أي من الوضع المذكور.

(6) (**قوله: لبعث**) اللام للأجل، ومفعول المصدر محذوف، هو السامع كما يدل عليه الشارح، وفي الكلام حذف، أي إن الوضع المذكور ليكون الإضمار باعثاً، أي حاملاً للسامع على توجه نفسه إلى الخبر، فيتمكن الخبر من ذهنه، وإنما كان باعثاً على ما ذكر؛ لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر ما يعقبه ليفهم منه وبالانتظار يتمكن ما يعقبه بعد وروده فضل تمكن؛ لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

(7) وفي المخطوط: الظاهر.

(8) (**قوله: كمال العناية**) أي إفادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملاً حيث أبرزه في معرض المحسوس.

(9) (**قوله: لاختصاصه**) أي اختصاص مدلوله، أي لكونه مختصّاً في العبارة بحكم بديع أورد له، والأحسن لكونه محكوماً عليه بأمر بديع.

وقوله: والأحسن إلى آخره لعل وجه الأحسنية ما فيه من الإغناء عن لفظ الاختصاص المحوج إلى التأويل بكونه في العبارة لا مطلقاً تأمله.

(10) (**قوله: ابن الراوندي**) بفتح الواو.

(11) (**قوله: كم عاقل إلى آخره**) كم الخبرية المضافة إلى مميزها المفرد في موضع الرفع على =

هَذَا الَّذِي تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النَّحْرِيرَ زِنْدِيقَا

والأصل هو[1] أي ما تقدم من إعياء مذاهب العاقل، ورزق الجاهل، فعدل إلى الإشارة لكمال العناية بتمييزه (ليرى)[2] السامعين أن هذا (المعنى[3])[4] المتميز هو الذي له الحكم العجيب، وهو جعل الأوهام حائرة، والعالم النحرير زنديقاً، أو السخرية[5] والتهكمُ كما إذا كان السامع أعمى، فقال: من قام؟ (فقلت)[6] له: هذا[7] مشيراً إلى مجهول[8]، أو مفقود[9] تَهكماً به، أو إجهال السامع، أي نسبته إلى الجهل

=

الابتداء، فالجملة، أعني أعيت خبر. وعاقل الثاني نعت للأول بمعنى كامل العقل، وكذا يقال في جاهل؛ لأن تكرر اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال، ولو في الجوامد، كمررت برجل رجل أي كامل في الرجولية، ومعنى أعيت مذاهبه أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصحبت طرق معاشه، والنحرير المتقن من نحر الأمور علماً أتقنها. والزنديق الكافر النافي للصانع العدل الحكيم، ثم إن المقابل الحقيقي للعاقل المجنون وللجاهل العالم، ففي إيقاع جاهل مقابلاً لعاقل رمز إلى أن العقل بلا علم لا يعتد به، وأن الجهل يلزمه الجنون، فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله، والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات، وأراد بقوله: عاقل وزنديقاً نفسه، فأخطأ في الأول، وأصاب في الثاني.

أما في الأول: فلأن مقتضى العقل أن لا يتوغل في الأمور الإلهية، ولا يعترض على الله فيها.

وأما في الثاني: فلأنه زنديق ملحد. وأخطأ أيضاً في وصف نفسه بالعالم النحرير؛ لأنه لو كان عالِماً نحريراً لما اعترض على الله في ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيّاً ومعنويّاً، وأن الثاني أفضل؛ لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم.

(1) (**قوله: والأصل هو إلى آخره**) أي القياس ما ذكر لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس، والإشارة حقيقة في المحسوس.

(2) وفي المخطوط: ليدل.

(3) (**قوله: أن هذا المعنى إلى آخره**) هو كون العالم محروماً، والجاهل مرزوقاً.

(4) وفي المخطوط: المعين.

(5) (**قوله: والسخرية**) بالرفع عطف على كمال العناية.

وقوله: والتهكم عطف مرادف.

(6) وفي المخطوط: فقلنا.

(7) (**قوله: فقلت له هذا**) أي هذا هو الذي قام، وكان القياس هو زيد مثلاً؛ لأن المقام مقام الضمير لتقدم مفاده في السؤال.

(8) (**قوله: إلى مجهول**) أي للسامع لعدم رؤيته بفقده حاسة البصر.

(9) (**قوله: أو مفقود**) أي من حضرة المتكلم باسم الإشارة، ففقده بمعنى عدم وجوده في تلك الحضرة، لا بمعنى عدم وجوده أصلاً، فلا يقال: إذا لم يكن ثمت مشار إليه لم يكن هناك مرجع للضمير، فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع، فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر

=

والبلادة، حتى إنه[1] لا يدرك إلا المحسوس، كقول الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ   إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ

ومقتضى الظاهر: هم أو عكس ذلك، وهو التعريض بفطانة السامع وذكائه حتى إن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس كقولك مشيراً إلى معنى معقول: هذا مرادي أو ادعاه كمال ظهور المسند إليه حتى كأنه محسوس كالمثال المتقدم باعتبار ادّعاء[2] كمال الظهور، وإن كان غيرَ اسم (الإشارة)[3]، فالنكتة المدد، أي الزيادة بنكتة[4]، هي (التمكن)[5] أي زيادة[6] (تمكن)[7] المسند إليه وتقريرُه في نفس السامع، نحو: «جاء زيد وزيد فاضل».

ومنه: مثال المتن.

والصمد: هو الذي يصمد إليه، ويقصد[8] في الحوائج، أو الاستعطاف، أي طلب العطف والرحمة[9] كقول الداعي: «إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي دَعَاكَ مُعْتَرِفاً بِذَنْبِهِ، فَتُبْ عَلَيْهِ تَوْبَةً تَمْحُو الأَغْيَارَ[10] مِنْ قَلْبِهِ».

ومقتضى الظاهر: أنا العاصي، أو الإرهاب أي التخويف، نحو: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ

=

موضع المضمر.

قال اليعقوبي: ولا يضر في وضع اسم الإشارة موضع المضمر تخالف الخبر في الجملتين؛ إذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة بقاء خبر المضمر كما هو انتهى، ومراده بالجملتين الجملة المعدول عنها، والمعدول إليها، وقد علمتهما، والاختلاف فيهما واضح.

(1) (قوله: حتى إنه إلى آخره) بيان لتمام ما تفيده الإشارة، وإفادة اسم الإشارة ما ذكر؛ لأن أصله أن يكون للمحسوس، فمخاطبة السامع به مفيدة لما ذكر.

(2) (قوله: باعتبار ادعاء إلى آخره) فليس معتبراً حينئذ كون السامع فطناً.

(3) وفي المخطوط: إشارة.

(4) (قوله: أي الزيادة بنكتة إلى آخره) وذلك لأن المسند إليه في الجملة يفيد فهم معناه، وكونه مظهراً في موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك، وهي ذلك التمكين.

(5) وفي المخطوط: التمكين.

(6) (قوله: أي زيادة إلى آخره) تفسير لقوله: أي الزيادة بنكتة إلى آخره.

وقوله: وتقريره عطف تفسير.

(7) وفي المخطوط: تمكين.

(8) (قوله: ويقصد) تفسير.

(9) (قوله: والرحمة) تفسير.

(10) (قوله: تمحو الأغيار) أي تزيل مشاهدتها بحيث يصير القلب لا يشاهد إلا الذات.

أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾[1] (لم يقل)[2]: أنا آمركم؛ لأن في إظهار[3] الاسم ترهيباً.

ومنه: مثال المتن، لم يقل: أنا واقف ترهيباً بإظهار (لفظ الأمير)[4].

(قال)[5]:

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى[6] صَرْفُ مُرَادْ[7] ... ذِي نُطْقٍ أَوْ سُؤْلٍ لِغَيْرِ مَا أَرَادْ

لِكَوْنِهِ أَوْلَى بِهِ وَأَجْدَرَا ... كَقِصَّةِ الْحَجَّاجِ وَالْقَبَعْثَرَى

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر مجاوبة المتكلم[8] بغير ما يترقب[9]،

---

(1) النساء: 58.

(2) وفي المخطوط: أي.

(3) (**قوله: لأن في إظهار إلى آخره**) معلوم أن إسناد الأمر إلى لفظ الله الدال على الذات المتصفة بجميع المحامد التي من جملتها القهر والغلبة دون الضمير الذي هو أنا موجب لتقوية الداعي على الامتثال ولإدخال الروع حيث دلّ لفظ الله على ما ذكر، فيشعر بالخوف منه، وأن يهلك العاصي بقهره.

(4) وفي المخطوط: بعض الأمر.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: ومن خلاف المقتضى إلى آخره**) لما انجرّ كلامه إلى خلاف مقتضى الظاهر، أورد عدة أقسام منه، وإن لم تكن من مباحث المسند إليه، وهي ما ذكره من هنا إلى آخر الفصل.

(7) (**قوله: صرف المراد**) أي أن يصرف المتكلم مراد المخاطب.

وقوله: في نطق أي منطوق به غير سؤال متعلق بالمراد.

وقوله: لغير ما أراد أي ما أراده المخاطب.

وقوله: في نطق أي منطوق به غير سؤال متعلق بالمراد.

وقوله: لغير ما أراد أي ما أراده المخاطب.

وقوله: لكونه أي لكون غير ما أراد.

وقوله: أولى به أي بذلك المخاطب سواء كان متكلماً بسؤال أو بغيره، وأجدر أي أحق وأنسب بحاله.

وقوله: كقصة إلى آخره مثال لصرف المراد في النطق، وسيأتي في الشارح مثال الثاني.

(8) (**قوله: مجاوبة المتكلم**) اعلم أن كلًّا من المتكلم أوّلاً والمكلم ثانياً يقال له: متكلم ومخاطب. فالأول: متكلم أوّلاً مخاطب ثانياً، والثاني بالعكس. فيحتمل أن يكون الشارح أراد المتكلم الأول، فالمصدر مضاف لمفعوله، أو الثاني فهو مضاف لفاعله، والمفعول محذوف، وضمير يترقب يرجع على الأول إلى المتكلم المذكور، وهو المتبادر، وعلى الثاني إلى مفعول المصدر المحذوف.

(9) (**قوله: بغير ما يترقب**) أي ما ينتظره المتكلم الأول من مخاطبة، وهو الكلام المناسب لمراد ذلك المتكلم كالدال على طلب ترك العقوبة بالنظر للمثال.

وسماها[1] عبدُ القاهر المغالطةَ[2]، والسكاكيُّ الأسلوبَ الحكيم، وذلك[3] بِحَمْلِ كَلَامِهِ على خلاف قصده[4] تنبيهاً على أنه[5] أولى بالقصد[6].

من ذلك[7] ما يحكى أن الحجاج تَوَعَّدَ شاعراً يقال له القبعثري[8] بأن قال[9] له: «لأحملنك على الأدهم[10] »، يعني القيد، فقال له القبعثري: «مثل الأمير يحمل على الدهم والأشهب»، فحمل وعيده[11] على الوعد، فقال له الحجاج: إنه[12] حديد، فقال القبعثري: لأن يكون[13] حديداً خيرٌ من أن يكون بليداً.

---

(1) **(قوله: وسماها)** الضمير للمجاوبة.

(2) **(قوله: المغالطة)** وليست مذمومة، وإن أشعر الاسم بالذم لما فيها من التنبيه على ما هو الأولى، ولذا سماها السكاكي باسم جميل.

(3) **(قوله: وذلك إلى آخره)** أي ما ذكر، وهو المجاوبة المذكورة كائن بسبب حمل إلى آخره.

(4) **(قوله: على خلاف قصده)** فقصد الحجاج بالأدهم القيد، وخلافه هو الفرس الأدهم.

(5) **(قوله: على أنه)** أي خلاف قصده.

(6) **(قوله: أولى بالقصد)** أقول: أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات، وكونه أولى إما بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما.

وقوله: إلى المتكلم أو المخاطب بأن يكون المتكلم يجلّ مقداره عن التوعد أو المخاطب يجلّ مقداره عن أن يتوعده غيره بالإيذاء.

وقوله: أو غيرهما وذلك في نحو لأحملن زيداً على الأدهم، فيصنع معه ما علمت تنبيهاً على أن هذا الغائب جليل لا يليق به ما قاله المتكلم.

(7) **(قوله: من ذلك)** أي ما ذكر من المجاوبة السابقة.

وقوله: ما يحكي أي مجاوبة ما يحكي أي المجاوبة فيه.

(8) **(قوله: القبعثري)** هو رأس من رؤوس العرب وفصائحهم، وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله تعالى عنه.

(9) **(قوله: بأن قال)** الباء للتصوير.

(10) **(قوله: لأحملنك على الأدهم)** إن قلت: كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول: لأحملن الأدهم عليك؛ لأن القيد يوضع على الرجل لا بالعكس؟

قلت: هذا الاستعمال أمر وضعي، يقال: حمل على الأدهم، أي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه، أو لتشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة.

(11) **(قوله: فحمل وعيده إلى آخره)** حيث حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم، أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم إليه الأشهب أي الذي غلب بياضه، ومراد الحجاج القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم، هو الأولى بأن يقصده الأمير.

(12) **(قوله: إنه)** أي الأدهم حديد أي لا فرس.

(13) **(قوله: لأن يكون إلى آخره)** فيه أيضاً حمل الحديد في كلام الحجاج على خلاف مراده؛ لأن مراده المعدن المعروف، وحمله على ضد البليد من الحدة. وهذا الحمل الذي فيه هو الذي دعا =

ومنها[1]: إجابة السائل بغير[2] ما سئل عنه تنبيهاً على أنه[3] اللائق بسؤاله[4] كقوله تعالى: ﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ ﴾[5]، سألوا[6] عن الهلال لم يَبْدُو[7] دقيقاً، ثم يتزايد حتى يستوي، ثم ينقص حتى يعود كما بدأ، فأُجِيبُوا ببيان حكمة ذلك[8]، وهي معرفة المواقيت[9]

=

الشارح إلى ذكره مع ترك الأصل.

(1) **(قوله: ومنها)** أي من خلاف مقتضى الظاهر، وأنث باعتبار أن معناه الأمور المخالفة لمقتضى الظاهر.

(2) **(قوله: إجابة السائل بغير إلى آخره)** أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال. وأجيب: بأن السؤال ضربان: جدلي وتعليمي.

والأول: يجب أن يطابقه جوابه.

والثاني: يبنى فيه الأمر على حال السائل كالطبيب يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله، فتجوز المخالفة فيه، وسؤال الأهلة من هذا القبيل.

(3) **(قوله: على أنه)** أي ذلك الغير.

(4) **(قوله: اللائق بسؤاله)** إما لعدم أهليته لما سأل عنه، أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة إليه.

(5) البقرة: 189.

(6) **(قوله: سألوا)** روى في الكشاف وغيره: أن السائل اثنان، وهما معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الأنصاري رضي الله عنهما، والاثنان أقل ما يطلق عليه اسم الجمع عند جماعة، منهم الزمخشري، فلا قال: سألوا بلفظ الجمع.

(7) **(قوله: لم يبدو إلى آخره)** أي لأي سبب، فالسؤال عن سبب ما ذكر، ويفيده قول الشارح: فأجيبوا إلى آخره، ثم إن لفظ السؤال الذي في المطول: ما بال الهلال يبدو إلى آخره.

قال الفنري: دلالة هذا القول على أنه سؤال عن السبب دون الحكمة خفي جدّاً كما أشار إليه في شرح الكشاف، أي فهو محتمل لكونه سؤالاً عن الحكمة، وكونه سؤالاً عن السبب.

قال عبد الحكيم بعد إفادة مثل ما للفنري: اختار صاحب الكشاف والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر؛ لأنه الأصل. واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها، والجواب من الأسلوب الحكيم.

قال الصبان: ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها.

والجواب: لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة، فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم، والظاهر أن مثل ما في لفظ المطول من الاحتمالين يجري في عبارة شارحنا.

(8) **(قوله: حكمة ذلك)** أي ثمرته: الحاصلة في طرف الفعل.

(9) **(قوله: المواقيت)** جمع ميقات، وهو ما يوقت به الشيء، أي يجعل وقتاً له.

والحلول[1] والآجال، ومَعَالِم الحج[2] يعرف بها وقته للتنبيه[3] على أن اللائقَ السؤالُ عن الحكمة.

قال السعدُ[4]: لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة.

قال السيوطي[5] في شرح عقود الجمان[6]: و(هذه)[7] قلة أدب منه، وجهلٌ بمقدار الصحابة رضي الله عنهم، وشنع عليه بكلام يراجعه من أراد الوقوف عليه، وذكر أنه ورد[8] ما يدل على أن المسؤول عنه هو الحكمة (في)[9] خلق الأهلة لا سبب الزيادة والنقصان.

ونص السؤال: يا رسول الله لم خلقت الأهلة؟ فعلى هذا لا تكون المسألة من خلاف مقتضى الظاهر.

---

(1) (**قوله: والحلول**) أي للدين والصوم وغير ذلك، وعطف الحلول على المواقيت عطف خاص على عام باعتبار المتعلِّق -بكسر اللام- للاهتمام.

(2) (**قوله: ومعالم الحج**) أي الرايات الدالة على الحج، أي على وقته كما أفاده بقوله: يعرف بها وقته، ولعل معالم معطوف على مواقيت، وجملة يعرف بها وقته حال من معالم مبينة له، وإنما خص الحج لاحتياجه إلى الوقت المعين أداء وقضاء دون غيره كالصلاة والصوم.

(3) (**قوله: للتنبيه**) علة لأجيبوا.

(4) (**قوله: قال السعد**) أي في تعليل اللياقة المذكورة.

(5) (**قوله: قال السيوطي إلى آخره**) عبارة عبد الحكيم قوله: لأنهم ليسوا إلى آخره الصواب؛ لأن الحكمة هي التي يتعلق بها صلاح معاشهم ومعادهم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما بعث ببيان ذلك؛ لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة، وهو باطل عند أهل الشريعة، فإنه مبني على أمور لم يثبت منها شيء، غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق، وهو زبدة ما أطال به السيوطي.

وقوله: لأنه إلى آخره تعليل لما تضمنه.

قوله: والصواب كذا، أي وإنما كان ما قاله خلاف الصواب؛ لأنه إلى آخره.

قوله: وهو باطل عند إلى آخره المناسب، وهو غير ثابت عند إلى آخره؛ إذ هم لا يقطعون بنفيه.

(6) هذا كتاب جليل للسيوطي نظم تلخيص المفتاح وشرح أيضاً كما هو دأب السيوطي في العلوم، له نظم في النحو ومصطلح الحديث وأصول الفقه.

(7) وفي المخطوط: هي.

(8) (**قوله: وذكر أنه ورد إلى آخره**) الظاهر: أن هذا المذكور زيادة في الرد على السعد بإفادة أن الآية خارجة عن موضوع المسألة، فليس الجواب فيها غير مطابق حتى يحتاج لتعليل عدم المطابقة.

وقوله: هو الحكمة الذي في عبارته سبب خلق الهلال بدل الحكمة، فذكر الشارح الحكمة تنبيهاً على أن مراده السبب الغائي لا الفاعلي؛ إذ لا يسأل عنه للعلم به.

(9) ساقطة في المخطوط.

وقوله سؤل على وزن (قُفْل)[1] لغة في السؤال.

(قال)[2]:

وَالالْـتِفَاتُ[3] وَهْـوَ الانْـتِقَالُ مِـنْ بَعْـضِ الأَسَـالِيبِ إِلَـى بَعْـضٍ قُمِـنْ
وَالْـوَجْهُ الاسْـتِجْلَابُ لِلْخِطَـابِ وَنُكْـتَةٍ تَخُـصُّ بَعْـضَ الْـبَابِ

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر الالتفات، وهو عند الجمهور التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة: أعني المتكلمَ، والخطابَ، والغيبةَ بعد التعبير عنه بغيره منها[4]، ولا يشترط[5] التعبير عنه بالغير على مذهب السكاكي، فهو عنده[6] أعم منه عند الجمهور، فقول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا التفات على مذهبه؛ لأنه منقول عن أنا[7] لا على (ما ذهب)[8] الجمهور لعدم تقدم خلافه، فأقسامُه ستةٌ[9] حاصلةٌ من ضرب اثنين في ثلاثة: لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلى (قسميه)[10]:

الأول: من التكلم[11] إلى الخطاب، نحو: ﴿ وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ

---

(1) وفي المخطوط: فعل.
(2) ساقطة في المخطوط.
(3) (**قوله: والالتفات إلى آخره**) أي في اصطلاح البيانيين.
وقوله: هو الانتقال، أي انتقال المتكلم.
وقوله: الأساليب، أي الطرق التي هي التكلم والخطاب والغيبة، وسيشير الشارح إلى هذا.
وقوله: فمن، أي حقيق كمل به البيت أي ذلك الانتفاء حقيق بأن يسمى بالالتفات أخذاً من التفات الإنسان، وهو توجه الإنسان بوجهه إلى غير مواجهته.
(4) (**قوله: بغيره منها**) أي بطريق غير المعبر به أوَّلاً من الطرق الثلاثة، ويشترط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويترقبه السامع ليخرج مثل قولنا: أنا زيد وأنت عمرو، نحن اللذون صبحوا الصباحا، وقوله تعالى: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ (الفاتحة: 5)، واهدنا وأنعمت، فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد، والباقي عبر على أسلوبه أفاده السعد، وإنما تركه الشارح لعلمه من قوله: من خلاف مقتضى الظاهر الالتفات.
(5) (**قوله: ولا يشترط إلى آخره**) أي بل المدار على مقتضى الظاهر وجد التغيير المذكور أم لا.
(6) (**قوله: فهو عنده إلى آخره**) تفريع على قوله: ولا يشترط، وقد علمت وجه الأعمية، وقد أشار له الشارح بقوله: فقول الخليفة إلى آخره.
(7) (**قوله: لأنه منقول عن أنا**) الأوضح والأنسب لأن مقتضى الظاهر أنا.
(8) وفي المخطوط: مذهب.
(9) (**قوله: فأقسامه ستة**) تفريع على المذهبين؛ إذ الأقسام الستة جارية في كل كما لا يخفى.
(10) وفي المخطوط: قسيميه.
(11) (**قوله: الأول من التكلم إلى آخره**) أي القسم الأول من أقسام الالتفات الستة حاصل من =

تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾﴾[1]، الأصل: وإليه أُرْجَعُ[2].

الثاني: منه إلى الغيبة، نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ[3] وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾[4]، الأصل: فصل لنا.

الثالث: من الخطاب إلى التكلم، نحو قوله[5]:

طحَا بِكَ[6] قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوْبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَـانَ مَشِيْبُ

=

المتكلم إلى آخره.

(1) يس: 22.

(2) (**قوله: الأصل وإليه أرجع**) إن قلت: ترجعون ليس خطاباً لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً؟ قلت: نعم، ولكن المراد بقوله: ومالي لا أعبد المخاطبون. والمعنى: ما لكم لا تعبدون الذي فطركم، فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون.
فإن قلت: حينئذ يكون ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر، والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر؟
قلت: لا نسلم أن قوله: ترجعون على مقتضى الظاهر؛ لأن الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام، بل يجري اللاحق على سنن السابق.
وقوله: حتى يكون إلى آخره أي كما هو قانون الالتفات، وهذا تفريع على المنفي.
وقوله: ولكن المراد إلى آخره، أي فيكون في الكلام مخالفة لمقتضى الظاهر من غير تغيير لطريق سابقة، وهذا الالتفات على مذهب السكاكي.
وقوله: لأن الظاهر بالنسبة لهذا العدول أن لا يغير أسلوب الكلام إلى آخره، فتحصل أن في الآية التفاتاً على المذهبين، فمخالفة مقتضى الظاهر أوَّلاً التفات على مذهب السكاكي، وثانياً بالعدول التفات على مذهب الجمهور.

(3) (**قوله: فصل لربك**) من فوائد الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حثّاً على فعل المأمور به؛ لأن من يربيك يستحق العبادة.

(4) الكوثر: 1-2.

(5) (**قوله: نحو قوله**) أي علقمة بن عبدة.

(6) (**قوله: طحا بك**) أي ذهب بك، أي أذهبك، وأتلفك فالباء للتعدية تعاقب الهمزة.
وقوله: في الحسان متعلق بطروب، ومعنى طروب في الحسان له طرب في الحسان ونشاط في مراودتهن.
وقوله: بعيد الشباب أي حين ولى الشباب وكاد يتصرم فمراده بقوله: بعيد الشباب بعيد معظمه وبعيد تصغير بعد للقرب.
وقوله: عصر حان مشيب أي زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم، فهو مضاف للجملة الفعلية، أعني حان مشيب، وهو بدل من قوله: بعيد، وهذا أعني قوله: عصر إلى آخره قرينة على مراده السابق بقوله: بعيد الشباب.

=

يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وخُطُوبُ

الشاهد: في بك ويكلفني بالياء التحتية، والأصل يكلفك.

الرابع: منه إلى الغيبة، نحو: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[1]، الأصل: بكم.

الخامس: من الغيبة إلى الخطاب، نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝[2] إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾[3]، الأصل: إياه (نعبد)[4].

السادس: منها إلى المتكلم، نحو: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا[5] فَسُقْنَٰهُ ﴾[6]، الأصل: فساقه.

ووجه الالتفات[7] ونكتته: استجلاب نفس السامع[8] للخطاب، أي الكلام

=

وقوله: يكلفني فاعله ضمير القلب وليلى مفعولة الثانية على تقدير الباء أي طالبني القلب بوصل ليلى، فالتكليف بمعنى المطالبة، وهي على غير بابها؛ إذ المراد أنه يطلب منه ما ذكر.

وقوله: وقد شط وليها أي بعد قربها أي بعدت أيامه.

وقوله: وعادت إلى آخره يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعادية، ويجوز أن يجعل من عاد يعود، أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قيل والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم.

(1) يونس: 22.

(2) (**قوله: مالك يوم الدين**) هو وصف بظاهر، وهو من قبيل الغيبة، والموصوف ظاهر أيضاً.

(3) الفاتحة: 4-5.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) (**قوله: فتثير ساحباً**) أي تزعجه.

(6) فاطر: 9.

(7) (**قوله: ووجه الالتفات**) أي وجه حسنه.

وقوله: ونكتته عطف مرادف، والمراد بها فائدته لا الأمر الباعث عليه؛ إذ هو قصد حصول ما ذكر في نفس السامع.

قال الفنري: ثم هذه الفائدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي أو الجمهور لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارئ جل وعلا لتعاليه عن الاستجلاب والإصغاء، فلو ذكر شيء مما يصح في حقه تعالى أيضاً لكان أنسب، وقد يقال: المراد أن الكلام الالتفاتي إينما وقع صالح؛ لأن يقصد به هذه الفائدة بالنظر إلى نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية، فليفهم.

وقوله: على مادة يكون السامع إلى آخره كما في إياك نعبد.

(8) (**قوله: استجلاب نفس السامع**) المصدر مضاف لمفعوله، والفاعل محذوف، أي استجلاب

=

المخاطب به؛ لأن النفس[1] مجبولة على حب المتجدد، فإذا تجدد[2] الكلام إلى أسلوب كان أدعى للإصغاء إليه. وهذه النكتة[3] عامة في جميع أقسام الالتفات، وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت[4] كالفاتحة، فإن العبد (إذا)[5] ذكر الله وحده، ثم ذكر صفاته[6] التي كل صفة منها تَبْعَثُ على شدة الإقبال وآخرها ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝ [7] ﴾[8]، المفيد أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، فحينئذ يوجب[9] الإقبال عليه،

=

المتكلم نفس السامع. والسين والتاء للصيرورة فيما يظهر، أي صيرورة المتكلم جالباً نفس السامع لا للطلب؛ إذ ليس فائدة للالتفات، كما هو واضح.

(1) (**قوله: لأن النفس إلى آخره**) علة لتضمنه الاستجلاب المذكور.

(2) (**قوله: فإذا تجدد إلى آخره**) وذلك لأن لكل جديد لذة.

قال البدر ابن مالك: العرب لكونهم يلوّنون الطعام لقوت الأشباح فهم حريون بتلوين الكلام لقوت الرواح؛ لأن الكلام هو قوت الروح.

(3) (**قوله: وهذه النكتة إلى آخره**) هي في النقل الحقيقي، كما هو مذهب الجمهور في غاية الظهور، وكذا في النقل التقديري، كما هو مذهب السكاكي، توجد هذه الفائدة، فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام.

(4) (**قوله: وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت**) قال في الأطول عند قول الأصل: وقد يختص مواقعه بلطائف، أي قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لا أنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام وإلا لوجب أن لا يكتفي في الالتفات بالنكتة العامة.

قال يس: وفيه نظر لا يخفى، وأي مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة نعمه وغيره. والظاهر: أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله: وإلا لوجب إلى آخره ممنوعة، فتأمل من الصبان. ثم إن عبارة الشارح هذه للسيوطي: ولم توافق بظاهرها ما لواحد منهما، ويمكن ترجيعها لكل من الكلامين بأن يجعل المراد بالوضع فيها النوع من الستة المتقدمة، واختصاص كل نوع بلطائف باعتبار أفراده، فإن النوع الواحد يكون لأفراد منه أو لجميع أفراده لطائف متعددة لكل فرد لطيفة، لكن ينبغي على الثاني أن تجعل رب للتحقيق مجازاً كما في ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝ ﴾ (الحجر: 2)، هذا ما ظهر لي بعد التوقف.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: ثم ذكر صفاته**) وهي كونه مربي جميع العالمين ومنعماً بالجلائل والدقائق، ومالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر إلى آخره.

(7) (**قوله: وآخرها مالك يوم الدين**) وصحح جعله نعتاً للمعرفة على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية خلافاً للرضى.

(8) الفاتحة: 4.

(9) (**قوله: يوجب**) أي الذكر المفهوم من الفعل المذكور سابقاً.

والخطاب[1] بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات[2]، و(هو)[3] معنى قوله: ونكتة إلى آخره.

ومما هو شبية[4] بالالتفات وليس منه مسألتان: ذكرهما السيوطي في عقود الجمان:

الأول: التعبير بواحد[5] من المفرد والمثنى والمجموع عن آخر منها، وهو[6] من أنواع المجاز بخلاف الالتفات.

---

(1) **(قوله: والخطاب)** عطف ملزوم.

(2) **(قوله: والاستعانة في المهمات)** أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيراً ما تقع بغيره.
وأجيب: بأوجه: منها: أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى، وإن حصلت بالغير صورة حتى إن قوله: يا فلان، أعني بمنزلة يا الله أعني بواسطة فلان، ثم إنه قد ظهر لك أن إياك نستعين ليس من الالتفات في شيء؛ لأنه مقتضى الظاهر بعد العدول إلى الخطاب في إياك، فلا يلتفت إلى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتاً دعت إليه قوة تحرك الإقبال.
تنبيه: قال السيوطي: إن الالتفات لا يكون في جملة، بل في جملتين صرح به الزمخشري في الكشاف وابن السبكي في شرحه المسمى عروس الفراح، قال: وإلا يلزم أن يكون في نحو أنت صديقي التفات، وليس كذلك.

(3) وفي المخطوط: هي.

(4) **(قوله: ومما هو شبيه إلى آخره)** أي بجامع النقل من أسلوب إلى آخر في كل، ثم إنه يظهر لي أن المسألة الأولى أشبه بالالتفات على مذهب السكاكي؛ إذ لا يشترط فيها سبق تعبير غير ما خالف مقتضى الظاهر، بل تارة يسبق نحو والله ورسوله أحق أن يرضوه، وتارة لا نحو: ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾ (الملك: 4)، قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل.
والثانية: أشبه به على مذهب الجمهور؛ إذ لا بد فيها من سبق تعبير غير المخالف المذكرة، وحينئذ فيكون الداعي للسيوطي إلى تقديم المسالة الأولى، هو كونها أشبه بالمذهب المقدم عنده في الذكر، فتأمل.

(5) **(قوله: التعبير بواحد إلى آخره)** وصورها ستة نظير الصور السابقة في الالتفات.

(6) **(قوله: وهو)** أي التعبير المذكور.
وقوله: من أنواع المجاز والعلاقة في كل تركيب ما يناسبه، ففي ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾ (الملك: 4) العلاقة اللزوم؛ لأن المراد لازم الكرتين، وهو التعدد، ثم يصح كونه بمرتبة ومرتبتين على ما لا يخفى وقس. ثم إن مجازية التعبير المذكور لا تظهر فيما إذا كان عن المثنى أو الجمع بالمفرد المحلى بـ«أل» الجنسية كما في مثالي الشارح؛ إذ لم يقل أحد إن المفرد المحلى بـ«أل» الجنسية إذا أريد منه المتعدد كان مجازاً فلعل كون هذا التعبير مجازاً باعتبار الغالب، فتأمل.

والمسألة الآتية: فإنهما حقيقتان، مثال المفرد عن المثنى، قول الأعشي:

فَرَجِّـــي[1] الْخَيْــرَ وَانْتَظِــرِي إِيابِــي إِذَا مَـــا الْقَـــارِظُ الْعَنَـــزِيُّ آبَـــا

وإنما هما القارضان (لأن المثل حتى يئوب[2] القارظان)[3].

ومثاله (على)[4] الجمع:

[تَدَارَكْتُمَا الأَحْلَافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا] وَذُبْـيَانَ[5] قَـدْ زَلَّـتْ بِأَقْـدَامِهَا الـنَّعْلُ

أي النعال.

ومثال المثنى عن المفرد: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾[6]، أي ألق.

وعن الجمع: ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[7]؛ إذ المراد التكثير لا مرّتان.

ومثال الجمع عن المفرد: ﴿ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾[8]، أي ارجعني.

وعن المثنى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ[9] قُلُوبُكُمَا ﴾[10]، أي قلباكما.

---

(1) (**قوله: فرجي**) أي فترجي.
وقوله: إيابي الإياب الرجوع: والمراد هنا رجوعه من غيبته: والقارظ الذي يجمع القرظ: وهو تمر السنط: والعنزي نسبة إلى عنزة حي من العرب: سمي باسم أبيه عنزة بن ربيعة: أو ابن عمرو بن عوف: أفاده في القاموس. ومقصود الشاعر: أنه لا يرجع من غيبته هذه كما أن القارظين لم يرجعا، وهما رجلان خرجا لجمع القرظ فلم يرجعا.

(2) (**قوله: حتى يئوب إلى آخره**) الذي لغيره لا آتيك أو يئوب القارظان، ولعله عبر بـ«حتى»؛ لأنها أوضح دلالة من «أو» وإن اتحد معناهما هنا.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) وفي المخطوط: عن.

(5) (**قوله: وذبيان**) اسم قبيلة، وقد زلت أي زلتت، والباء في بأقدامها للمصاحبة، ثم إنه يظهر لي أن قوله: قد زلت إلى آخره من باب القلب، والأصل قد زلت أقدامها بالنعل؛ لأن الزلل إنما ينسب للقدم، والباء إنما تدخل على ما تتبعه كالنعل، وحينئذ فالاعتبار اللطيف الذي تضمنه القلب هو المبالغة في خسة ذبيان حيث جعل أقدامها تابعة للنعل، فتأمل.

(6) ق: 24.

(7) الملك: 4.

(8) المؤمنون: 99.

(9) (**قوله: فقد صغت**) فاؤه للتعليل، وصفت مالت إلى تحرير مارية، وجواب الشرط محذوف أي تقبلاً، والمعنى إن تتوبا إلى الله؛ لأنه قد مالت قلوبكما إلى تحريم مارية مع كراهة النبي له، وهو ذنب تقبلاً، كذا يستفاد من الجلالين.

(10) التحريم: 4.

الثانية: الانتقال من خطاب واحد من الثلاثة إلى آخر منها.

مثاله من (الخطاب لواحد)[1] إلى الاثنين: ﴿ لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[2]، وإلى الجمع ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾[3].

ومثاله من الاثنين إلى الواحد: ﴿ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾[4].

ومثاله من الاثنين إلى الجمع: ﴿ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً ﴾[5].

ومثاله من الجمع إلى الواحد: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[6]، وإلى الاثنين: ﴿ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ [7] وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾[8] إلى قوله: ﴿ فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾[9]، والنكتة[10] في هذه المسألة كالنكتة في الالتفات.

(قال)[11]:

وَصِيغَةُ الْمَاضِي لآتٍ[12] أَوْرَدُوا   وَقَلَبُوا لِنُكْتَةٍ[13] وَأَنْشَدُوا[14]

---

(1) وفي المخطوط: خطاب الواحد.

(2) يونس: 78.

(3) الطلاق: 1.

(4) طه: 49.

(5) يونس: 87.

(6) يونس: 87.

(7) (**قوله: يا معشر الجن إلى آخره**) أن تنفذوا، أي تخرجوا من أقطار، أي نواحي.

(8) الرحمن: 33.

(9) الرحمن: 34.

(10) (**قوله: والنكتة إلى آخره**) مثله في السيوطي، والمتبادر منه المسألة الثانية، وقد مر أن نكتة الالتفات جارية فيه على المذهبين، أو أن المسألة الأولى أشبه به على مذهب السكاكي، والثانية أشبه به على مذهب الجمهور، فينبغي أن تكون النكتة في المسألتين معاً كالنكتة في الالتفات، فلا وجه لتخصيص الثانية اللهم إلا أن يقال: إنه خص الثانية؛ لأن النكتة أظهر فيها من الأولى كما أنها أظهر فيما هي أشبه به مما الأولى أشبه به، أو أن مراده بالمسألة ما يعم المسألتين، أعني ما هو شبيه بالالتفات، فليتأمل.

(11) ساقطة في المخطوط.

(12) (**قوله: لآت**) بالفوقية المثناة، أي مستقبل، كما سيشير إليه الشارح.

(13) (**قوله: لنكتة**) أشار به إلى المذهب المختار في القلب، وهو أنهم إنما يقبلون قلباً مقبولاً جائزاً إذا كان لنكتة وإلا رد.

(14) (**قوله: وأنشدوا**) أي للمقبول؛ لأن فيه نكتة.

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أقول: من خلاف مقتضى الظاهر التعبير[1] عن المعنى المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه[2]، نحو: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[3]، أي يفزع، ونحو: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾[4]، أي يأتي.

ومنه[5]: التعبير باسم الفاعل أو (اسم)[6] المفعول، نحو: ﴿ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝ ﴾[7]،

---

(1) **(قوله: من خلاف مقتضى الظاهر التعبير إلى آخره)** وكذا عكسه، وهو التعبير عن الماضي بلفظ المضارع إحضاراً للصورة العجيبة، وإشارة إلى تجدده شيئاً فشيئاً كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (فاطر: 9) أي فأثارت، وقوله: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾ (البقرة: 102) أي ما تلت.

قال الصبان عن الأطول: أقول: في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقاً نظراً؛ لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف الظاهر مرة، ثم عبر عنه ثانياً بلفظ الماضي، فذلك التعبير مقتضى الظاهر، وعلى وفق الأسلوب، حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب، وأظن بك إلفاً بهذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق، فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر.

(2) **(قوله: تنبيهاً على تحقق وقوعه)** فيه إشارة إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظيفة البيان، لكنه من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني، لكن بقي أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة، ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة.

وقوله: فيه إشارة إلى آخره أفاد أن قوله: تنبيهاً إلى آخره مشار به لأمرين كون التعبير المذكور من وظائف علم البيان من جهة كونه استعارة، ومن وظائف علم المعاني من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور هذا والمشير إلى كونه استعارة.

قوله: على تحقق وقوعه لما تضمنه من الجامع بين الماضي والمستقبل، والمشير إلى كونه من وظائف علم المعاني قوله: تنبيهاً إلى آخره، تأمل.

(3) النمل: 87.

(4) النحل: 1.

(5) **(قوله: ومنه)** أي من خلاف مقتضى الظاهر.

وقوله: التعبير إلى آخره، أي من المستقبل.

(6) ساقطة في المطبوع.

(7) الذاريات: 6.

﴿ ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ ﴾[1]؛ لأن الوصفين[2] المذكورين حقيقة في الحال، مجاز فيما سواه.

ومن خلاف المقتضى: **القلب**[3]: وهو أن يُجْعَلَ[4] أحد جزئي الكلام مكان

---

(1) هود: 103.

(2) (**قوله: لأن الوصفين إلى آخره**) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر، ثم كون الوصفين مجازاً فيما سوى الحال على عمومه قول الأقل، والأكثر على أنهما حقيقة في الماضي أيضاً، هذا ما فهمه عبد الحكيم من عبارة المطول. وفهم منها الفنري: أنهما مجاز في الماضي عند الأكثرين كالمستقبل هذا، وقد أشار الشارح بهذا التعليل إلى دفع سؤال ذكره السعد في شرحيه، ودفعه بما أشار إليه الشارح. وحاصله: أن اسمي الفاعل والمفعول كما يكونان للماضي والحال يكونان للاستقبال، فهما كالفعل في الدلالة عليه من غير فرق إلا أنه يدل عليه بحسب الوضع، وهما بحسب العارض، وحينئذ فيكونان واردين في الآيتين على مقتضى الظاهر. وحاصل الجواب كما في عبد الحكيم: أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة، وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق، فإذا استعملا فيه كان استعمالاً في غير ما وضع له، فيكون خلاف مقتضى الظاهر، قال: وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع، فينتقض تعريف الاسم والفعل طرداً ومنعاً، وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر. والجواب أنهما موضوعان لما وقع في الحال والماضي لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضي، وشتان وأن السعد نص في شرح المفتاح بأن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له.

(3) (**قوله: ومن خلاف المقتضى القلب**) أظهر هنا، وأضمر في قوله: قبله، ومنه التعبير إلى آخره؛ لأن ذاك شبيه بما قبله، فهما من نوع واحد، وهو التعبير عن أحد الأزمنة بما يدل على الآخر وحينئذ، فيكفي أدنى تنبيه على كونه مما ذكر بخلاف هذا، فإنه نوع آخر مباين لما قبله، فاحتاج لمزيد تنبيه، وأظهر له تأمل.

(4) (**قوله: وهو أن يجعل إلى آخره**) بأن يثبت لأحد الجزءين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية، وذلك كما في المثال، فإن الناقة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض، إلا أن الحكم الثابت للحوض، هو العرض بلا واسطة حرف الجر، فيكون معروضاً، وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر، فتكون معروضاً عليها، وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر، فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس. وعلم من قوله: بأن يثبت إلى آخره أنه لا ينتقض.

قوله: هو أن يجعل إلى آخره بقولنا: في الدار زيد وضرب عمراً زيد؛ لأنه لم يثبت لأحد الجزءين حكم الآخر، بل كل منهما باق على حكمه، وعلم منه أيضاً أن القلب من المجاز =

الآخر[1]، نحو: «عرضت الناقة على الحوض»، أي أظهرته عليها لتشرب مكان: «عرضتُ الحوضَ[2] على الناقة»؛ لأن القاعدة[3]: أن المعروض عليه يكون له ميلٌ إلى المعروض، والحوض مما يميل إليه الحيوان، فيُعرضُ هو على الحيوان لا الحيوان عليه.

واختلف في قبوله؟

فقيل: يقبل مطلقاً[4]؛ لأنه يورث الكلام ملاحة[5].

وقيل: لا يقبل مطلقاً[6]؛ لأنه عكسُ المطلوب، ونقيض المقصود.

والحق ما عليه الأصل، وهو التفصيل: فإن تضمن معنى لطيفاً قُبِلَ وإِلَّا فَلَا[7].

فالأول: نحو (قوله)[8]:

=

العقلي، وعلم من قوله: لا مجرد تبديل المكان إلى آخره أن القلب أخص من العكس.

وقال ابن جماعة: القلب أعم مطلقاً من العكس المستوي عند أهل المنطق.

وقوله: وعكسه يظهر أنه لا حاجة إليه.

وقوله: أخص من العكس أي اللغوي.

وقوله: وقال ابن جماعة إلى آخره، وعليه يكون مساوياً للعكس اللغوي، ولا يشترط فيه إثبات حكم أحد الجزءين للآخر، بل المدار على مجرد التبديل وجد الإثبات المذكور أم لا، وقد علمت أنه لا إثبات في العكس المستوي، فقد اتضح لك العموم المطلق تأمل.

(1) (**قوله: مكان الآخر**) خرج به نحو: ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل.

(2) (**قوله: مكان عرضت الحوض إلى آخره**) أي أظهرته عليها لتشرب، أي أريتها إياه.

(3) (**قوله: لأن القاعدة إلى آخره**) تعليل لكون المثال من قبيل القلب.

قال الصبان عن السيد: وفي هذا القلب اعتبار لطيف، وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه، فحيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة والحوض معروض عليه.

(4) (**قوله: فقيل: يقبل مطلقاً**) قائله السكاكي كما في الأصل.

(5) (**قوله: لأنه يورث الكلام ملاحة**) أي لأنه مما يحوج إلى التنبيه على الأصل، وذلك يورث الملاحة، ثم إنه إن قصد به المطابقة كان من فن المعاني، والأصح أن يعد من فن آخر.

(6) (**قوله: وقيل: لا يقبل مطلقاً**) وحمل هذا القائل ما ورد منه على التقديم والتأخير.

(7) (**قوله: وإلا فلا**) أي وإن لم يتضمن معنى لطيفاً، فلا يقبل؛ لأنه عكس المراد، وعدول عن الظاهر بلا نكتة يعتد بها.

(8) ساقطة في المخطوط.

ومَهْمَهٍ[1] مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ[2] لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

والأصل: كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه، أي كلونها، والنكتة فيه المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة، حتى صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك مع أن الأرض[3] أصل فيه.

والمهمه: المفازة[4]، والمغبرة: المملوءة غباراً، والأرجاء: النواحي جمع رجى بالقصر كرحى.

والثاني: نحو قوله:

فَلَمَّا[5] أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

يصف ناقة بالسمن والفدن القصر[6]، والسياع[7] الطين المخلوط بالتبن، والأصل:

---

(1) **(قوله: نحو ومهمه إلى آخره)** انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه، وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقاً، فلم ذكر أحدهما في المعاني والآخر في البيان، ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي: اعلم أن القلب ذكر في أماكن خمسة هذا وهو في المعاني.

والثاني: في فن البيان في بحث التشبيه المقلوب.

والثالث: في البديع في التجنيس.

والرابع: في البديع في غير التجنيس.

والخامس: في الخاتمة في بحث السرقة، ولك أن تقول: أي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن الذاتي، ومن صميم البلاغة، وبعضها من المحسن العرضي، ومن توابع البلاغة.

وقوله: وهل ينطبق عليه أي على عكس التشبيه.

(2) **(قوله: حتى كأنه)** أي لون السماء صار بحيث أي ملتبساً بحاله هي كونه يشبه لون الأرض في ذلك أي في الغبرة.

(3) **(قوله: مع أن الأرض)** أي لون الأرض.

وقوله: أصل فيه أي في ذلك التشبيه، فحقه أن يجعل مشبهاً به، ولون السماء مشبهاً بأن يقال: كأن لون سمائه لون أرضه، وفيه اعتراض على الأصل في التمثيل بهذا البيت فانظره.

(4) **(قوله: المفازة)** هي اسم للمكان الذي لا ماء فيه ولا كلأ، فتسميته مفازة من باب أسماء الأضداد؛ لأن هذا مهلكة لا مفازة.

(5) **(قوله: فلما إلى آخره)** جوابها:

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا

وقوله: جرى شبه السمن بالماء الجاري، وأثبت له شيئاً من خواصه، وهو الجري.

(6) **(قوله: القصر)** واحد القصور.

(7) **(قوله: والسياع إلى آخره)** بفتح السين وكسرها على هذا المعنى.

كما طينت بالسياع الفدن، وليس في هذا القلب معنى لطيف[1].

(قال)[2]:

الباب الثالث (في أحوال)[3] المسند

أقول: أخره عن المسند إليه[4]؛ لأنه فرع عنه، ومسوق لأجله؛ لأن المسند إليه[5] محكوم عليه، والمسند حكم[6]، والثاني[7] مؤخر عن الأول.

والمقصود من هذا الباب بيان الأحوال العارضة للمسند من حيث كونه مسنداً[8] كالحذف والذكر وغير ذلك.

(قال)[9]:

=

وقيل: بالكسر الآلة.

(1) (**قوله: وليس في هذا القلب معنى لطيف**) قال السعد: ولقائل أن يقول: إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا: كما طينت الفدن بالسياع لإبهامه أن السياع قد بلغ من العظم، والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل، والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن.

وقوله: وقد بلغ من العظم إلى آخره، ولا يقال: إن كثرة تطيين القصر لألطف في الوصف به؛ لأنا نقول هو، وإن لم يكن فيه لطف في نفسه لكنه فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه، وهو إفادة المبالغة في وصف الناقة بالسمن، كما أشار إليه ذلك بقوله: إنه يتضمن من المبالغة إلى آخره.

وقوله: بمنزلة الأصل، فيدل على عظم سمنها الشبيه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) ساقطة في المطبوع.

(4) (**قوله: أخره عن المسند إليه**) أي أخر أحواله عن أحوال المسند إليه.

(5) (**قوله: لأن المسند إليه إلى آخره**) اللام لتعليل كون المسند مسوقاً لأجل المسند إليه، ومحط التعليل قوله: والمسند إلى آخره، وما قبله تمهيد له.

(6) (**قوله: والمسند حكم**) أي محكوم به.

(7) (**قوله: والثاني**) أي الحكم.

وقوله: مؤخر عن الأول، أي المحكوم عليه، والمناسب في تمام التعليل أن يقول: والثاني يذكر لأجل الأول ليتم إنتاج الدليل المشار لصغراه بقوله: والمسند حكم للمدعي، وهو كونه مسوقاً لأجل المسند إليه، تأمل.

(8) (**قوله: من حيث كونه مسنداً**) خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهراً أو عرضاً، وما يعرض له من حيث حروفه ككونه ثلاثياً أو رباعياً وغير ذلك، وقد مر نظيره.

(9) وفي المخطوط: فقال.

يُحْذَفُ مُسْنَدٌ لِمَا تَقَدَّمَا وَالْتَزَمُوا[1] قَرِينَةً لِيُعْلَمَا

أقول: يتعلق بالمسند (أبحاث)[2]:

البحث الأول: في حذفه، ويكون للنكت الماضية في حذف المسند إليه.

فمنها: الاحترازُ عن العبث، أي الإتيانُ بما لا فائدة فيه للعلم به، نحو: «زيد» في جواب: «من قام؟».

وقوله:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ[3] فَإِنِّي وَقَيَّاراً بِهَا لَغَرِيبُ

الرحل: هو المنزل والمأوى.

وقيارٌ: اسم فرس للشاعر[4]، وهو ضابئ بن الحرث، فالمسند إلى قيار[5] محذوف

---

(1) **(قوله: والتزموا)** أي في الحذف.

وقوله: قرينة أي دالة على المحذوف.

وقوله: ليعلما أي ذلك المحذوف عند حذفه، فيفيد الكلام المحذوف منه وإلا كان محتل الفائدة، ولما كان وجود القرينة لا يكفي في الحذف عند البلغاء اعتبروا أسباباً أخر كالاحتراز والاختصار واتباع الاستعمال وغير ذلك. ثم لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند، بل يجري في المسند إليه أيضاً، وكأنه لم يذكره في المسند إليه؛ لأنه يحذف بلا قرينة كما إذا أقيم مقامه المفعول هكذا علل الأطول صنيع الأصل، وقوله: لأنه إلى آخره وجريان الوجوب في المسند إليه لا يلتزم عمومه لجميع أفراده.

(2) وفي المخطوط: مباحث.

(3) **(قوله: أمسى بالمدينة رحله)** أمسى إما مسند إلى ضمير من، وجملة بالمدينة رحله خبرها إن كانت ناقصة، أو حال إن كانت تامة، وإما مسند إلى رحله مجازاً بالمدينة خبر، أو حال.

(4) **(قوله: اسم فرس للشاعر)** وقيل: اسم جمله.

وقيل: اسم غلامه.

وقوله: وهو ضابئ بن الحرث، يقال: ضبأت الأرض ضبأ وضبوءاً إذا اختبأت فيها قاله الأصمعي، ضبأ لصق بالأرض، ومنه سمي الرجل ضابئاً قاله السيد. ويظهر أن ضابئ بالضاد المعجمة، وهو مرسوم كذلك في نسخ المطول وغيره.

قال في المطول: ولفظ البيت خبر، ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة إلى هذا يشير قول الشارح، ولضيق المقام بسبب التوجع.

(5) **(قوله: فالمسند إلى قيار إلى آخره)** ولا يجوز أن يكون قيار عطفاً على محل اسم أن، وغريب خبر عنها لامتناع العطف على محل اسم أن قبل مضي الخبر لفظاً أو تقديراً. وأما إذا قدرنا له خبراً محذوفاً، فيجوز أن يكون عطفاً على محل اسم؛ لأن الخبر مقدم تقديراً، فلا يكون مثل إن زيداً وعمرو ذاهبان، بل مثل إن زيداً وعمرو لذاهبان، وهو جائز، ويجوز أن يكون مبتدأ، والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها قاله السعد.

قال الصبان: وقوله: لامتناع العطف إلى آخره علل عدم الجواز بذلك لا بكونه مفرداً، والمبتدأ =

لدلالة خبر ما قبله عليه، ولضيق المقام بسبب التوجع والاختصار ولحفظ الوزن أيضاً، ومن ذلك[1]: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ [2] خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ ﴾[3]، والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعلُ احترازاً عن العبث[4] لوجود المفسِّر، فانفصل الضميرُ، وليس أنتم مبتدأً[5]، وما بعده خبر، بل فاعل لفعل محذوف، كما رأيت؛ لأن لولَا تَدْخُلُ على الاسم، ويشترك للحذف قرينة تَدُلُّ على المحذوف[6] كوقوع الكلام[7] جواباً[8] لسؤال محقق[9] أو مقدر[10].

=

شيئان؛ لأنه وصف على فعيل، أي والوصف على فعيل صالح للواحد والمتعدد، وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا.

(1) (قوله: ومن ذلك إلى آخره) عدد المثال؛ لأن المسند في الأول: اسم، وفي الثاني: فعل.

(2) (قوله: قل لو أنتم تملكون) جواب لو إذا لأمسكتم خشية الإنفاق، أي الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهي خزائنها باستيلاء الحرص عليكم.

(3) الإسراء: 100.

(4) (قوله: احترازاً عن العبث) أي بناء على الظاهر من التكرار وإلا فالأول قبل الحذف مؤكد في الحقيقة، والثاني تأكيد، فلا عبث في ذكر الأول حينئذ، وتسمية الثاني مفسراً في قوله لوجود المفسر، إنما هي بالنظر لما بعد الحذف، وبهذا يندفع ما يقال: إن في هذا الأصل جمعاً بين المفسر والمفسر، وهو غير جائز، فالصواب أن يكون الأصل لو تملكون، ويكون الحذف لغير ما ذكر، وقرينة المحذوف هو المفسر.

قال اليعقوبي: وارتكب هذا التركيب المؤدي إلى الحذف لما فيه من التأكيد مع الإيجاز، فالفعل المذكور في أصله تأكيد، وبعد الحذف تفسير، لكنه يتضمن للتأكيد من جهة المعنى؛ لأن لو تقتضي محذوف.

وقوله: لما فيه إلى آخره، أي بعد لحذف.

وقوله: لأن لو إلى آخره أراد أنها تقتضي أن في التركيب فعلاً محذوفاً لا أنها تدل على عين المحذوف، فلا ينافي قوله: قبل وبعد الحذف تفسيراً لمقتضى أنه قرينة على المحذوف، فليتأمل هذا تحقيق المقام.

(5) (قوله: وليس أنتم مبتدأ إلى آخره) ولم يجعل أيضاً تأكيداً للضمير بعد حذفه مع الفعل؛ لأنه يلزم عليه حذف الجملة جميعاً، وحذف بعضها أيسر مع ما فيه من حذف المؤكد، وعامله وبقاء التأكيد، وذلك غير معهود.

(6) (قوله: على المحذوف) أي على عينه.

(7) (قوله: كوقوع الكلام) أي الذي حذف فيه المسند.

(8) (قوله: جواباً) نصب على الحال من الكلام.

(9) (قوله: محقق) بأن يذكر السؤال، ولو على وجه الفرض.

(10) (قوله: أو مقدر نحو إلى آخره) الأولى إبداله بقوله: والثاني نحو إلى آخره.

فالأول: نحو (قوله تعالى)[1]: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[2]، أي خلقهن الله، فحذف المسند[3] بدليل التصريح به في الآية الأخرى في قوله: ﴿ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[4]، فهو فاعل[5] لا مبتدأ.

و(**الثاني**)[6]: نحو:

لِيُبْكَ يَزِيدُ[7] ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ[8] ... ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ[9] الْطَوَائِحُ

---

(1) ساقطة في المطبوع.

(2) لقمان: 25؛ الزمر: 38.

(3) (**قوله: فحذف المسند**) أي الفعل المسند إلى الفاعل، وهو الله كما تبين لك من التقدير، فـ«أل» في المسند للعهد.

وقوله: بدليل إلى آخره جواب عما يقال: هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن، ويكون من حذف المسند أيضاً، وما المرجح لكونه فاعلاً، هذا وإنما تركت المطابقة بين السؤال والجواب في الاسمية والفعلية؛ لأن في رعاية المطابقة إبهام قصد لا يليق بالمقام؛ لأن التقوية شأن ما يشك فيه أو ينكر، واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام.

(4) الزخرف: 9.

(5) (**قوله: فهو فاعل إلى آخره**) تفريع على قوله: فحذف المسند.

(6) وفي المخطوط: مقدر.

(7) (**قوله: لبيك يزيد**) ببناء الفعل للمجهول، ويزيد نائب فاعل تعدى إليه يبكي بنفسه؛ لأن بكى يستعمل متوصلاً بـ«على» ومتعدياً بنفسه، فيقال: بكيت عليه وبكيته، أي فليس من الحذف والإيصال، والأصل لبيك على يزيد.

(8) (**قوله: لخصومة**) متعلق بـ«ضارع» وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل، وتعليقه بـ«يبكي» المقدر ليس بقوي من جهة المعنى.

قوله: ليس بقوي إلى آخره؛ لأن هذا البكاء بكاء موته لا بكاء الخصومة مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء.

قوله: كأنه قيل: إلى آخره جوز في الأول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر لبيك من المأمور بالبكاء، فيكون المقام مقام حذف المسند إليه، أي المأمور ضارع.

قوله: يبكيه ضارع في المفصل أن التقدير «ليبكه ضارع»، وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال، أعني من يبكيه.

قوله: من أجل الخصومة أي خصومة الغير معه. ويحتمل أن تكون اللام للوقت ويرجح؛ لأنه يحتمل خصومته وخصومة غيره.

وقوله: ويحتمل إلى آخره، والمعنى حينئذ أن الضارع وقت الخصومة مطلقاً يبكي على يزيد لتذكره ما كان عليه من إغاثة الملهوف.

وقوله: لأنه يحتمل إلى آخره، أي فالكلام حينئذ أبلغ في المدح، تأمل.

(9) (**قوله: مما تطيح**) متعلق بـ«مختبط»، وما مصدرية، والمعنى أن المختبط أي السائل من أجل =

والمختبط: الذي يأتي إليك للمعروف[1] من غير وسيلة[2].

وتطيح: من الإطاحة، وهي الإذهاب والإهلاك.

فالطوائح: جمع مُطيحة[3] على غير قياس.

فمختبط: معطوف[4] على ضارع.

ومقصود الشاعر: أنه ينبغي[5] أن يبكي على يزيد رجلان ذليل (لكونه الناصر)[6] له، وفقير أصابته حوادث الزمان، فأهلكت ماله، وأذهبته؛ لأنه[7] كان ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير، وهذا على قراءة «ليبك» بصيغة المبني للمجهول.

ولو قرئ بصيغة المبني للفاعل، و«يزيد» مفعول مقدم، و«ضارع» فاعل (مؤخر)[8]، لم يكن[9] مما نحن بصدده.

=

إهلاك الطوائح، أي الوقائع والشدائد ماله يبكي يزيد؛ لأنه كان يكسب المعدوم، وتعليقه بـ«يبكي» المقدر ـ أي يبكي من أجل إهلاك المنايا يزيد يأباه سليقة الشعر؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً.

(1) (**قوله: للمعروف**) أي طالباً للمعروف والإحسان.

(2) (**قوله: من غير وسيلة**) أي أخفى عن الناس سؤاله؛ لأنه كان أهل ثروة وابتلى بالسؤال لأجل إهلاك المهلكات ماله. وهذا يفيد أن المراد بالوسيلة الشخص المجعول واسطة، وفسرها عبد الحكيم بالعلقة والسابقة، أي من يأتي إليك للمعروف بهذا الوصف لكونه قد اشتد احتياجه للمعروف، حتى حمله على الإتيان إليك مع عدم قوة رجائه بعد العلقة والسابقة تأمل.

(3) (**قوله: فالطوائح جمع مطيحة إلى آخره**) على حذف الزوائد كما يقال: أعشب، فهو عاشب، ولا يقال: مطيحات على القياس.

وقوله: كما يقال: إلى آخره التشبيه في العدول إلى صيغة فاعل لإلغاء الزوائد، في كل وإن كان المشبه جمعاً، والمشبه به مفرداً، تأمل.

(4) (**قوله: فمختبط معطوف إلى آخره**) هذا معلوم في نفسه متبادر من لفظ البيت.

وأما أنه معلوم مما سبق: فلا يظهر للفاء وجه، فالمناسب الواو، تأمل.

(5) (**قوله: ومقصود الشاعر أنه ينبغي إلى آخره**) أشار بقوله: ينبغي إلى اللام في «ليبك»، وترك المجمل الذي هو منشأ السؤال اكتفاء بتفضيله وماله، ولو ذكره لقال: إنه ينبغي أن يبكي على يزيد يبكي عليه رجلان إلى آخره تأمل.

(6) وفي المخطوط: لا ناصر.

(7) (**قوله: لأنه إلى آخره**) تعليل ليبك.

(8) ساقطة في المخطوط.

(9) (**قوله: لم يكن إلى آخره**) إذا لم يحذف فيه المسند.

(قال)[1]:

وَذِكْرُهُ لِمَا مَضَى أَوْ لِيُرَى فِعْلاً أَوِ اسْماً فَيُفِيدُ الْمُخْبَرَا

أقول: البحث الثاني: في ذكره، وذلك للنكت الماضية في ذكر المسند إليه من كون الذكر الأصلُ مع عدم المقتضى للعدول عنه[2]، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة[3]، ومن التعريض بغباوة السامع وغير ذلك، نحو: «جاء زيد[4] » في جواب: «من جاء؟» ويزاد هنا أنه يذكر ليرى أي يعلم فعلٌ، فيفيد التجددَ[5] والحدوثَ أو اسمٌ، فيفيد الثبوت، فيفيد المخبَر[6] -بفتح الباء- أي السامعَ فائدة زائدة على ما تقدم؛ لأنه إذا حذف[7] لا يدرى هل هو اسم أو فعل.

مثال الأول: «زيد قائم»، فهذه الجملة تدل على ثبوت القيام لـ«زيد»؛ لأن أصل الاسم[8] مشتقّاً كان أو لا، الدلالة على الثبوت لعدم دلالته على

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: مع عدم المقتضى للعدول عنه**) أي مع عدم نكتة تقتضي العدول إلى الحذف مما تقدم، وذلك كقولك: ابتداء زيد صالح.

(3) (**قوله: لضعف بالتعويل على القرينة**) يعني أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب، فإن عوّل على دلالتها حذف، وإن لم يعول عليها احتياطاً بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكراً، وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحد.

(4) (**قوله: نحو: جاء زيد إلى آخره**) يصلح مثالاً للتعريض والاحتياط.

(5) (**قوله: فيفيد التجدد إلى آخره**) أي صريحاً على ما في المفتاح. فلا يرد ما قيل: إن قامت القرينة على كونه اسماً أو فعلاً، فعند الحذف أيضاً إفادة الثبوت أو التجدد ومتحققة وإن لم تقم القرينة على ذلك، فلا يجوز الحذف أصلاً، والمراد بالتجدد اقتران المسند بالزمان وبالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان.

وقوله: فلا يرد ما قيل إلى آخره.

حاصل الإيراد: أنه إن كان المراد الذكر الذي لا قرينة مع ضده، فهو واجب لا يعلل؛ لأنه لتأدية أصل المراد، وإن المراد الذكر الذي مع ضده، وهو الحذف قرينة، فإفادة التجدد أو الثبوت ليست قاصرة على الذكر.

وحاصل الجواب: أنا نختار الشق الثاني، وتريد إفادة ما ذكر صريحاً، وهي قاصرة على الذكر.

(6) (**قوله: فيفيد المخبر إلى آخره**) تفريع على ما قبله مفاد به ضبط المصنف، وما حذف منه.

(7) (**قوله: لأنه إذا حذف إلى آخره**) تعليل لترتب الإفادة المذكورة على الذكر، وأراد لا يدري صريحاً كما علمت.

(8) (**قوله: لأن أصل الاسم إلى آخره**) وقول من قال: يدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة، يحمل على أن ذلك بعروض الاستعمال، وهو كثير لا في أصل الوضع، وإلا كان =

الاقتران بالزمان[1].

ومثال الثاني: «زيد قام»، فإنها تدل على تجدد القيام وحدوثه لـ«زيد» لدلالة الفعل[2] على الاقتران بالزمان، فلو كان المسند ظرفاً، نحو: «الفوز لمن رضي عنه مولاه» احتمل الثبوتَ والتجددَ بحسب المتعلق، أي حاصل أو حصل.

فإن قلت: المشهور أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت، فكيف جعلتها في نحو: «زيد قام» دالة على الحدوث؟

قلت: دلالتها[3] على الحدوث باعتبار (أحد)[4] جزئيها[5]، وهو الفعل أي الدال على الحدوث الفعل.

وأما الجملة فهي دالة على ثبوت نسبة المسند المتجدد معناه، فالقيام متجدد، وحصوله لـ«زيد»، ووصفُهُ به ثابتٌ مستقرٌّ.

(قال)[6]:

=

كالفعل.

وقوله: وهو كثير جملة حالية من الاستعمال، ثم قول الشارح: لأن أصل الاسم إلى آخره، أي وهي مشتملة عليه، وما اشتمل على ما يدل على شيء، فهو دال عليه.

(1) (**قوله: لعدم دلالته على الاقتران بالزمان**) أي الذي هو التجدد، ولا واسطة بين التجدد والثبوت، فمتى انتفت الدلالة على أحدهما ثبتت الدلالة على الآخر، فهذا تعليل لكون الأصل في الاسم الدلالة على الثبوت.

(2) (**قوله: لدلالة الفعل إلى آخره**) يقال فيه: نظير ما مر في قوله: لأن أصل الاسم إلى آخره.

(3) (**قوله: قلت دلالتها إلى آخره**) حاصله: أنها وإن أفادت الحدوث باعتبار إسناد الفعل إلى ضمير المبتدأ، فهي مفيدة للثبوت من حيث كونها اسمية، وقد رأيت في الصبان عن سم عن شيخه الصفوي عند شرح قول الأصل في إن وإذا: ولكونهما لتعليق أمر بغيره إلى آخر ما يفيد هذا الجواب، وهو أن الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد، فما خالف هذا الجواب مما ذكره في المطول وغيره مؤول، فلا تغتر بظاهره كما اغتر بعض الشراح، وادعى أن هذا الكلام لائح بطلانه.

(4) وفي المخطوط: آخر.

(5) (**قوله: باعتبار أحد جزئيها إلى آخره**) في عده الفعل جزءاً تسامح، وإنما الجزء هو الجملة بتمامها، تأمل.

(6) ساقطة في المخطوط.

وَأَفْرَدُوهُ[1] لانْعِدَامِ[2] التَّقْوِيَةْ وَسَبَبِ[3] كَـ«الزُّهْدُ رَأْسُ التَّزْكِيَةْ[4] »

أقول: البحث الثالث: في إفراده، أي كونه اسماً مفرداً[5].

والمفرد عند النحاة يطلق على معان:

ففي باب الإعراب: ما ليس مثنى ولا مجموعاً.

وفي باب العلم: ما ليس مركباً.

وفي باب «لا» والمنادى: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به.

وفي باب الخبر: ما ليس جملة ولا (شبيهاً)[6]، وهو المراد هنا، فيؤتى به اسماً مفرداً لعدم[7] إفادة تقوية الحكم، وكونه غيرَ

---

(1) (**قوله: وأفردوه**) أي أتوا به مفرداً.

(2) (**قوله: لانعدام إلى آخره**) أي لاقتضاء المقام انعدام التقوية، أي انعدام إفادتها.

(3) (**قوله: وسبب**) بباءين عطف على التقوية بلا تقدير، وفسره بعض الشراح بالسببية، ولينظر هل يسوغ الوزن حذف مثل هذين الحرفين، أعني باء النسبة وتاء التأنيث؟ والذي يظهر أن المراد بالسبب الرابط بين المسند والمسند إليه، ثم المراد رابط مخصوص، وهو ما ليس مسنداً إليه في جملة الخبر، ويلزم من انعدامه انعدام كون الخبر سببيّاً؛ لأن السببي ما اشتمل على الرابط المذكور كما وضحه الشارح. ولو قال المصنف: بدل الشطر الأخير.
وسببيه كهند معطيه لأجاد. قال السعد: ثم السببي والفعلي من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى في النحو الوصف بحال الشيء، نحو: رجل كريم وصفاً، فعليّاً، والوصف بحال ما هو من سببه، نحو: رجل كريم أبوه وصفاً سببيّاً، وسمي في علم المعاني المسند في نحو: زيد قام مسنداً فعليّاً، وفي نحو: زيد قام أبوه مسنداً سببيّاً.

(4) (**قوله: كالزهد رأس التزكية**) أي الزهد في الدنيا أصل التزكية للنفس من رذيلة الذل للخلق، ومرآتهم في الأعمال، واستعبادهم لها بالطمع، فيما بأيديهم، ومن رذيلة البخل في الأعمال، ورذيلة التكيل بالشهوات، ونسيان الآخرة. ثم هذا مثال لما انعدم منه الأمر أن بسبب كونه مفرداً.

(5) (**قوله: أي كونه اسماً مفرداً**) المناسب، أي الإتيان به مفرداً، كما فسر به يعقوبي؛ إذ كون الاسم مفرداً إنما يفسر به المفردية، وقد رجع الشارح إلى هذا التفسير في قوله بعد: فيؤتى به اسماً مفرداً لعدم إلى آخره تأمل.

(6) وفي المخطوط: شبهها.

(7) (**قوله: لعدم إلى آخره**) أي لاقتضاء المقام عدم إفادة تقوية الحكم، واقتضائه كون المسند غير سببي، والمراد بإفادة التقوية هنا الإفادة الحاصلة بنفس التركيب، نحو قولك: زيد قام، وأنت عرفت، كما يأتي، فإن الإخبار بالفعل يفيد التقوية بنفس تركيبه مع المبتدأ؛ لأن المبتدأ يطلب ذلك الفعل المسند إليه ضرورة استدعائه الخبر، فانعقد بينه وبينه عند ذكره بعده ثبوت وإذا كان الفعل متحملاً لضمير المبتدأ مسنداً إليه انعقد بينه وبين المبتدأ ثبوت آخر ضرورة كون مصدوق
=

سببي[1]، نحو: «زيد قائم[2] ».

ومنه: مثال المصنف، وإنما كان الزهد رأس التزكية، أي الخلوص من الكدرات لاستعداد[3] صاحبه للحضرة الإلهية.

فإن أريد التقوية أو كان سبباً أُتِيَ به جملةٌ كما سيأتي.

والسببي جملة[4] علقت على مبتدأ[5] بعائد[6] غيرَ مسند إليه فيها، فخرج

=

ذلك الضمير هو المبتدأ، فهذا التركيب يفيد التقوية بالوجه المذكور، وهو المحترز عنه؛ لأنه متى تحقق وجب كون المسند جملة، واحترزنا بقولنا: والرماد بإفادة التقوية الإفادة الحاصلة بنفس التركيب من الحاصلة بتكرر المسند، فإنها لا تنافي الإفراد كقولك: عرفت عرفت قاله يعقوبي، ثم قوله: لعدم إلى آخره علة للإفراد.

واعترض عليها بالجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾ (الإخلاص: 1)، فإنها غير سببي، ولا مفيدة للتقوى، فقد وجدت علة الإفراد دونه، والعلة والمعلول متلازمان وجوداً وانتفاء.

وأجيب: بأنها مفرد معنى لكونها عبارة عن المبتدأ، ولهذا لا تحتاج إلى الضمير، وإن كانت جملة صورة على أنه يمكن أن يقال: إن انتفاء الأمرين شرط في الإفراد لا سبب فيه، والشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم.

ويجاب أيضاً: بأن العلة المذكورة علة مجوزة، فلا يلزم من وجوده وجود المعلول.

(1) (**قوله: غير سببي**) أي غير منسوب للسبب الذي هو الضمير، سمي الضمير سبباً تشبيهاً له بالسبب اللغوي الذي هو الحبل؛ لأن الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعة تربط بالحبل، وسيشير الشارح إلى هذا عند قول المصنف: وجملة لسبب إلى آخره.

(2) (**قوله: نحو: زيد قائم**) مثال للمفرد المنتفي فيه: التقوية والسببية.

(3) (**قوله: لاستعداد إلى آخره**) ولا شك أنه لا يتصف بما ذكر إلا خالص من الرذائل.

(4) (**قوله: والسببي جملة إلى آخره**) إن قلت: إن في التعريف دوراً لتوقف كون المسند سبباً على كونه جملة حيث أخذت في تفسيره: وتوقف كونه جملة على كونه سبباً كما هو صريح قول المصنف بعد: وجملة لسبب أو تقوية، ومستفاد من كلامه هنا مفهوماً؛ لأن مفهوم قوله: وأفردوه إلى آخره أن كونه سببياً علة لكونه جملة؟

قلت: المفهوم من كلام المصنف هنا، وصريحة فيما يأتي أن كون المسند سبباً علة لإيراده جملة لا علة لتصور كونه جملة، فالمتوقف على كونه سببياً إيراده جملة لا تصورها، والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببياً لا إيراداه، فاختلف جهة التوقف؟ فلا دور، فتأمل.

(5) (**قوله: علقت على مبتدأ**) أي ربطت به.

(6) (**قوله: بعائد**) أي متلبسة بعائد، أو الباء متعلقة بـ«علقت».

المسند في نحو: «زيد منطلق أبوه»؛ لأنه مفرد، وفي نحو: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ﴾[1] لعدم العائد، وفي نحو: «زيد قام»؛ لأن العائد مسند إليه.

(قال)[2]:

وَكَوْنُهُ فِعْلاً[3] فَلِلتَّقْيِيدِ بِالْوَقْتِ مَعْ إِفَادَةِ التَّجْدِيدِ

وَكَوْنُهُ اسْماً لِلثُّبُوتِ[4] وَالدَّوَامْ

أقول: المسند المفرد يكون فعلاً، ويكون اسماً.

أما الأول: فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي[5]، والحال، والاستقبال على

---

(1) الإخلاص: 1.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) **(قوله: وكونه فعلاً)** أي ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً.
وقوله: فللتقييد، أي فلإفادة الوصف، والفاء زائدة، أو على توهم.
أما وقوله: بالوقت، أي المدلول للفعل، وهو أحد الأزمنة الثلاثة من المضي والحال والاستقبال.
وقوله: مع إفادة التجديد، أي الحدوث بعد العدم.
وقوله: تقييد الوصف أي الحدث الذي دل عليه الفعل، ثم إن في عبارة المصنف أمرين ترك تقييد التقييد بالوقت، وإفادة التجدد بكونهما على أخصر وجه مع أن ترجيح الفعل على الاسم بكل منهما، إنما يتأتى به؛ إذ لولا هو لورد أنه يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة، نحو: زيد ضارب أمس أو غداً، الثاني إطلاق التجديد وإرادة أثره، وهو التجدد، وفيه نوع كلفة، ولو قال:

والفعل للتقييد بالزمان مع تجدد على اختصار قد برع

لسلم منهما، فتأمل.

(4) **(قوله: للثبوت)** أي الحصول من غير تعرض، لكون ذلك الحصول متجدداً أم لا.
وقوله: والدوام، أي دوام ذلك الحصول.

(5) **(قوله: الماضي إلى آخره)** الماضي: هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه.
والاستقبال: هو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك.
والحال: هو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبهما بلا مهلة ولا تأخر.
واحترزنا بالتعاقب بلا مهلة من الأجزاء التي وقع فيها فصل كما إذا اعتبر جزء من الثالث منه، أو الرابع فما فوق، فلا يسمى حالاً. ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تبين على التضييق، حتى لا يسمى منها حالاً إلا ما صادفه التعلق فقط، بل يبنى الأمر على عرف أهل العربية، كما يقال: زيد يصلي، ويكون حالاً إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة، ولو كان قد فرغ منها شطر، وبقي شطر. فعلم مما ذكر أن ليس المراد بنفي المهلة، والتراخي نفي الاتساع عن تلك الأجزاء رأساً، بل المراد نفي الفصل بين أجزاء الزمان المعتبرة حالاً، ومقدارها حينئذ في الاتساع هو بعد نفي الفصل بينهما يعتبر عرفاً.

أخصر وجه[1] لدلالة[2] الفعل على الزمان بصيغته[3]، ولا يتأتى[4] ذلك في الاسم إلا بقيد «أمس[5] »، أو «الآن»، أو «غداً» مع إفادة التجدد[6] والحدوث، أي

---

(1) (قوله: على أخصر وجه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله: مع إفادة التجدد ليتعلق بإفادة التجدد، والتقييد على سبيل التنازع؛ إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة، فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتي إلا بقصد الاختصار.

فإن قلت: لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم؛ لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه؟

قلت: يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة، وإنما يحتاج إلى القرينة ليتعين المراد.

فإن قلت: فما الفائدة حينئذ في الإيراد فعلاً، وله مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا لتعين المراد، وفي الاسم للتقييد؟

قلت: فائدته: التدرج في التعيين، وذلك موجب لمزيد التقرير.

بقي أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصر وجه؛ إذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الإطناب.

وقوله: التدرج في التعيين، وذلك لأنه قد عين الحدث أوّلاً بكونه في زمان يحتمل كونه الحال، وكونه الاستقبال، ثم عين ثانياً بالقرينة بكونه في زمان معين هو الحال أو الاستقبال، تأمل.

(2) (قوله: لدلالة إلى آخره) علة لقوله: فللتقييد إلى آخره.

(3) (قوله: بصيغته) أي بهيئته.

(4) (قوله: ولا يتأتى إلى آخره) جواب عما يقال: إن التقييد بأحد الأزمنة يوجد في الاسم، فكيف يجعل علة لكون المسند فعلاً؟

فأجاب: بأن العلة هو التقييد مع الأخصرية.

(5) (قوله: إلا بقيد أمس إلى آخره) الإضافة للبيان، وهذا القيد هو قرينة إلى آخره يدل بها الاسم على أحد الأزمنة، فقد أفاد أن الاسم إنما يدل عليه بقرينة خارجة، ثم إنه كان المناسب للشارح أن يزيد أو نحو ذلك بعد قوله: غداً؛ إذ لا تنحصر القرينة فيما ذكره.

قال الصبان: لا يقال: قد سبق أن اسم الفاعل حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، فينبغي أن لا يحتاج لقرينة إذا أريد الحال، واحتياجه لها إذا أريد غيره احتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه، وحينئذ لا فرق بين الفعل واسم الفاعل؛ لأنا نقول: معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحال لا في الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزء مدلوله بخلاف الفعل، فإنه جزء من مدلوله، وذلك ظاهر، وفيه نظر؛ لأن من لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالته على الزمان الحالي؛ لأنه لازم معناه، فلا يحتاج في الدلالة عليه لقرينة.

والجواب: أن المراد الدلالة على أحد الأزمنة صريحاً، واسم الفاعل لا يدل عليه صريحاً، بل التزاماً، فإذا أريد الدلالة عليه صريحاً احتاج إلى قرينة. فتحصل أن معنى كلام الشارح، ولا يتأتى في الاسم ذكر من الدلالة على أحد الأزمنة صريحاً إلا بقرينة.

(6) (قوله: مع إفادة التجدد إلى آخره) حاصل المقام: أن المسند ما ذكر من التقييد والإفادة، وهذا =

التكرار والوقوع مرة بعد أخرى للزوم ذلك[1] للزمان الذي هو جزءُ مفهوم الفعل، ولازمُ الجزء لازمُ الكل؛ إذ الزمان عرض[2] غيرُ قارّ الذات، أي لا تجتمع[3] أجزاؤه في الوجود، كقوله[4]:

أَوَكُلَّمَا وَرَدَتْ[5] عُكَاظَ قَبِيلَةٌ ... بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّـــمُ

التجدد المفاد للفعل إنما أفاده؛ لأنه لما دل على الزمان الذي هو كم، أي عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات بحيث لا تجتمع أجزاؤه في الوجود، فيلزمه التجدد ناسب أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له في دلالة الفعل، كما أنه معتبر فيه، لكن التجدد المعتبر في الحدث هو الحصول بعد أن لم يكن، والمعتبر في الزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً، فالموافقة بينهما في مطلق التسمية، وهذا اللازم للزمان إنما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة، فتحصل أن التجدد المفاد للفعل مطلقاً بلا واسطة، هو تجدد الحدث بمعنى حصوله بعد أن لم يكن، والذي هو لازم للزمان، ولا يفاد إلا من المضارع بالقرينة هو التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً. فمراد المصنف بالتجديد في البيت: تجدد الحدث لا التجدد اللازم للزمان هذا ما أفاده اليعقوبي وغيره. إذا علمت هذا فقول الشارح: أي التكرر والوقوع مرة بعد أخرى لا يصح؛ إذ ليس هذا هو المفاد للفعل المراد هنا، بل هو لازم للزمان.

وقوله: ولازم الجزء لازم للكل لا يناسب أيضاً؛ لأنه صريح في تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان دون المطلوب الذي هو تجدد الحدث، فالمناسب لو قال: مع إفادة التجدد، أي تحدد الحدث المدلول للفعل، وذلك لأنه لما كان التجدد لازماً للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل ناسب أن يعتبر في جزئه الآخر، وهو الحدث، وإن كان اللازم للزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً، والمعتبر في الحدث بمعنى الحصول بعد أن لم يكن، فالموافقة في مطلق التسمية، وإنما لزم الزمان التجدد المذكور؛ لأن الزمان عرض إلى آخره، هذا هو التحقيق الجميل الذي ينبغي عليه التعويل.

(1) (**قوله: للزوم ذلك**) أي التجدد، وهذا تعليل لكون الفعل يفيد التجدد.

(2) (**قوله: إذ الزمان عرض**) أي وما هو كذلك يلزمه التجدد، بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً، فهذا تعليل للزوم التجدد للزمان.

(3) (**قوله: أي لا تجتمع إلى آخره**) تفسير لقوله: غير قار الذات.

(4) (**قوله: كقوله: إلى آخره**) شاهد للمسند الفعل الذي هو لإفادة ما ذكر.

(5) (**قوله: أو كلما وردت إلى آخره**) الشاهد في قوله: يتوسم وعكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه، فيتناشدون فيه، ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع.

وقوله: بعثوا إلى آخره، يعني أن لي على كل قبيلة جناية، فإذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم، وهذا مدح في العرب للجريء منهم.

وقيل: إنما بعثوا إليه؛ لأنهم لا يتم لهم إظهار مفاخرهم إلا بحضرته؛ لأنه الرئيس على كل شريف، والقاضي على كل مجد منيف.

أي يصدر عنه تفرس الوجوه، وتأملها شيئاً فشيئاً[1] ولحظة فلحظة.

وأما الثاني[2]: فلعدم[3] ما ذكر من التقييد والتجدد وإرادة الثبوت[4] والدوام لأغراض تتعلق بذلك كقوله:

لَا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا[5] لَكِنْ[6] يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ

يعني الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم من غير[7] اعتبار تجدد.

(قال)[8]:

---

(1) (**قوله: وتأملها شيئاً فشيئاً**) هذا التفسير للسعد وغيره.

قال الصبان: هو تفسير بحسب المقام، فلا ينافي ما مر من أن اللازم للفعل التجدد، بمعنى الحصول بعد إن لم يكن، لا بمعنى التقضي شيئاً فشيئاً.

(2) (**قوله: وأما الثاني**) أي الاسم.

(3) (**قوله: فلعدم إلى آخره**) أي فلإفادة عدم إلى آخره، وقد مر نظيره.

(4) (**قوله: وإرادة الثبوت إلى آخره**) أي إرادة إفادة ما ذكر، وهذا عطف تفسير بحسب المراد من إفادة عدم ما ذكر، أي إن المراد من إفادة عدم ما ذكر، هو الإرادة المذكورة، وليس المراد إفادة العدم المستلزمة لمطلق الثبوت ولو حذف قوله: فلعدم ما ذكر من التقييد والتجدد لكان أحسن وأوفق بكلام المصنف. ثم إن إفادة الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع باسمية المسند بحسب أصل الوضع وإفادة الدوام، إنما هي من خارج لا بحسب أصل الوضع، فكلام المصنف محمول على أن الدوام من خارج، فلا منافاة بينه وبين ما أفاده الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع حيث قال: إن وضع الاسم لأجل أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً، فلا تعرض في زيد منطلق لأكثر من إثبات الإنطلاق فعلاً له، كما في زيد طويل وعمرو قصير.

(5) (**قوله: لا يألف الدرهم المضروب صرّتنا**) اعلم أن في إضافة الصرة إلى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة، وهي أن صرته مشتركة بينه وبين غيره، والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول لـ«يألف»، والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الألفة من جانب صرته.

وقوله: إلى ضمير المتكلم مع الغير أي كون لما ذكر، فلا ينافي أنه هنا للمعظم نفسه.

(6) (**قوله: لكن إلى آخره**) فيه تكميل حسن؛ إذ قوله: لا يألف إلى آخره ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم، فأزاله.

(7) (**قوله: من غير إلى آخره**) المناسب أن يزيد قبله دائماً كما فعل السعد؛ لأن قوله: من غير إلى آخره لا يفيد الدوام، بل يصدق بمطلق الثبوت تأمل، وإنما كان مراده أن الانطلاق دائم؛ لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا:

إنا إذا اجتمعت يوماً دراهمنا ظلت إلى طرق المعروف تستبق

(8) ساقطة في المخطوط.

.... وَقَـيَّدُوا كَالْفِعْـلِ رَعْـياً[1] لِلـتَّمَامْ
وَتَـرَكُوا تَقْيِـيدَهُ لِنُكْـتَةِ كَـسُتْرَةٍ أَوِ انْـتِهَازِ فُرْصَـةِ

أقول: البحث الرابع: في تقييده سواء كان اسماً أو فعلاً[2] يعمل عمله بواحد من المفاعيل الخمسة[3]، أو شبهها كالحال والتميز والاستثناء[4]، وذلك[5] لتتميم الفائدة[6] وتقويتها[7]؛ لأنه كلما ازداد خصوصاً زاد بعداً عن الاحتمال، وكلما بَعُدَ عن الاحتمال قويت الفائدة. فإن قولك[8]: «ضربت زيداً» أخص من «ضربت»، وأقوى فائدة، وكذا

(1) (**قوله: رعياً**) مفعول لأجله لـ«قيدوا» بمعنى الرعاة.

(2) (**قوله: سواء كان اسماً أو فعلاً**) المناسب تقديم الفعل على الاسم؛ لأنه الأصل في العمل، فيحمل عليه غيره، كما لا يخفى.

(3) (**قوله: المفاعيل الخمسة**) المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، لكن لا بد في المفعول المطلق من كونه غير مؤكد؛ لأن المؤكد ليس فيه تربية الفائدة، كما لا يخفى.

(4) (**قوله: والاستثناء**) أي المستثنى.

قال الرضي: المنسوب إليه الفعل أو شبهه، هو المستثنى منه مع المستثنى، وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضي المنسوب دون المستثنى؛ لأنه الجزء الأول، والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات. وبهذا ظهر كونه قيداً للفعل، واندفع ما قيل: إن المستثنى من تتمة المستثنى منه، فهو من تتمة الفاعل والمفعول وغيرهما، فلا معنى لتقييد الفعل به.

وقوله: من تتمة الفاعل، أي إن كان الاستثناء منه، وكذا يقال فيما بعده.

وقوله: فلا معنى لتقييد الفعل به؛ لأنه إما جزء من تمام الكلام إن كان من الفاعل، وإما جزء قيد إن كان من غيره، فهو ليس بقيد على كل حال.

(5) (**قوله: وذلك**) أي التقييد لما ذكر.

(6) (**قوله: لتتميم الفائدة**) قلت: هذا مشكل في المفعول به؛ لأن الفعل المتعدى يتوقف تعقله على تعقل المفعول به، فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتتميمها، وأي فرق بينه وبين الفاعل، فإن تعقله يتوقف على كل منهما؟

قلت: المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما، وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل، فإن تعقل الفعل يقتضي تعقل خصوصه؛ لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص، فتأمل.

(7) (**قوله: وتقويتها**) تفسير.

(8) (**قوله: فإن قولك: إلى آخره**) إن قلت: المناسب فإن قولك: ضربت زيداً أقوى فائدة؛ لأنه أخص؛ إذ هذا ثابت لا كلام فيه؟

قلت: محط التعليل قوله: بعد وأقوى فائدة.

إن قلت: ببعده أمران تأخيره مع أنه المقصود من التعليل وحذفه، والاقتصار على الأخصية في =

«ضربته ضرباً شديداً» أخص من الفعل وحده لإفادة نوع من الضرب، وقِسْ بقيةَ المقيدات.

فقوله: **كالفعل أي شبه**[1] الفعل، أي الفعل وشبهه[2] من اسم فاعل، أو مفعول، أو غير ذلك[3] من كل ما يعمل عمله، ولم يُبَيِّنْ المقيدَ به للعلم به من علم النحو، ويستثنى من شبه المفعول[4] به خبر كان في نحو: «كان زيد قائماً»، فإن التقييد به ليس لتمام الفائدة لعدمها بدونه؛ لأنه هو المسند[5]، فهو ليس قيداً للفعل، بل مقيد به، فالمعنى[6] تقييدُ نسبةِ القيام لزيد بالزمان الماضي المدلول لكان فقط[7]، وإن دلت وضعاً[8] على الحدث، ففي كل من الفعل وخبره فائدةٌ مفقودةٌ في الآخر، فإن الأول يدل وضعاً[9]

=

قوله: وكذا أضربته إلى آخره؟

قلت: أما التأخير: فلأنه أراد التمهيد له بذكر ما يترتب عليه.

وأما حذفه فيما بعد: فمن الحذف من الثاني لدلالة الأول، وهو كثير جدّاً، تأمل.

(1) (**قوله: أي شبه**) أي فالكاف اسم بمعنى مشبه.

(2) (**قوله: أي الفعل وشبهه**) اعلم أن منطوق المنصف ثبوت ما ذكر لشبه الفعل، ويفهم منه ثبوته للفعل بالأولى، فقول الشارح: أي الفعل إلى آخره ليس بياناً للمنطوق فقط، بل لكل من المنطوق والمفهوم تأمل.

(3) (**قوله: أو غير ذلك**) كأفعل التفضيل، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة.

(4) (**قوله: من شبه المفعول**) أي من حيث الانتصاب.

وقوله: به لا حاجة إليه.

(5) (**قوله: لأنه هو المسند**) أي فلا يحصل إلا به، فهذا تعلل لقوله: لعدمها بدونه.

(**قوله: لأنه هو المسند**) لأنه الدال على الحدث بخلاف كان، فإنها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره، بل هي إنما تدل على الزمان، أفاده الصبان، وللدلالة المذكورة أشار الشارح بقوله: بل مقيد به، وسيصرح به بعد.

(6) (**قوله: فالمعنى إلى آخره**) لعل أصل النسخة تقيدت نسبة القيام إلى آخره، وتحرفت عل الناسخ، وإلا فقوله: تقييد إلى آخره لا يلائم قولك: كان زيد قائماً، تأمل.

(7) (**قوله: فقط**) راجع للمدلول، والأوضح جعله بجانبه.

(8) (**قوله: وإن دلت وضعاً إلى آخره**) هذا خلط مذهب بمذهب؛ لأن القائل بدلالتها على الزمان فقط لا يقول بدلالتها على الحدث كما تقدم، ولا يقال على مذهبه: ففي كل من الفعل إلى آخره إنما يقال: هذا على مذهب الرضي القائل بدلالتها على الحدث أيضاً، كما أفاده الصبان، فالمناسب أن يقول: بدل قوله: وإن دلت إلى آخره خلافاً لمن قال: إنها تدل على الحدث أيضاً، ففي كل إلى آخره.

(9) (**قوله: فإن الأول يدل وضعاً إلى آخره**) فمعنى كان زيد حصل شيء لزيد، وقولك: قائماً ونحوه

=

على حدث مطلق يُعَيِّنُهُ خبره، والثاني يدل عقلاً على زمن مطلق يُعَيِّنُهُ الفعل.

وأما ترك تقييده فلأمور:

منها: ستر القيد (من)[1] زمان الفعل[2]، أو مكانه، أو سببه، أو نحو ذلك عن المخاطب، أو غيره من الحاضرين.

ومنها: انتهاز الفرصة[3]، أي المبادرة[4]، أي انقضاؤها.

ومنها: الجهل بالقيود[5].

ومنها: عدم الحاجة إليها[6].

قال:

وَخَصَّصُوا[7] بِالْوَصْفِ[8] وَالإِضَافَةْ وَتَرَكُوا لِمُقْتَضٍ خِلَافَهْ[9]

=

تفصيل لذلك الشيء المبهم.

(1) وفي المخطوط: عن.

(2) (**قوله: من زمان إلى آخره**) أشار بالزمان والمكان إلى المفعول فيه، وبالسبب إلى المفعول له.

وقوله: أو نحو ذلك كمصاحبة، وما وقع عليه الفعل، وما بين نوعه أو عدده.

(3) (**قوله: انتهاز الفرصة**) نحو: غزال وقع.

(4) (**قوله: أي المبادرة**) تفسير للفرصة.

وقوله: أي انقضاؤها تفسير للانتهاز، وفي الكلام حذف مضافين، أي وتركزا التقييد لخوف انقضاء زمن المبادة، والذي في القاموس: أن الانتهاز هو الاغتنام، وأن الفرصة هي التوبة، وهي هنا الأمر المحبوب الذي يتناول حصوله بحيث يحصل لهذا تارة، ولهذا أخرى، وإجراء المصنف على هذا أولى وأظهر.

(5) (**قوله: الجهل بالقيود**) بأن جهل المتكلم مفعول الفعل، أو زمانه، أو مكانه، أو نحو ذلك.

(6) (**قوله: عدم الحاجة إليها**) لعلمها من المقام مثلاً.

(7) (**قوله: وخصصوا إلى آخره**) إن قلت: ما النكتة في مخالفته للأصل حيث قدم التخصيص المذكور على التقييد بالشرط مع قوله في الخطبة: سلكت ما أبدى إلى آخره؟

قلت: هي كون كل من الإضافة والوصف أشد تعلقاً بالمسند من الشرط؛ إذ الإضافة يصير بها المتضايفان كالشيء الواحد، والوصف له حكم الموصوف، تدبر.

(8) (**قوله: بالوصف**) أي بوصفه.

وقوله: والإضافة لغيره، ثم إن المصنف قد حذف علة التخصيص من غير دليل، وأفادها الشارح بقوله: لقصد التخصيص، ولو قال المصنف:

وخصصوا بالوصف والإضافة للقصد والترك جوى خلافه.

لسلم مما وقع فيه، تأمل بإنصاف.

(9) (**قوله: خلافه**) أي خلاف التخصيص كما سيشير إليه الشارح وسنوضحه.

أقول: قد يكون تقييدُ[1] المسند بالوصف كقولك: «أخوك[2] رجلٌ صالح»، أو لإضافة نحو: «أخوك غلام زيد» لقصد التخصيص.

وقد ترك تقييده لغرض اقتضى خلاف التخصيص كستر[3]، أو انتهاز فرصة[4]، ونحو ذلك مما تقدم من مقتضى ترك تقييد الفعل (بمفعول، ونحو ذلك)[5].

قال:

وَكَوْنَهُ[6] مُعَلَّقاً[7] بِالشَّرْطِ فَلِمَعَانِي[8] أَدَوَاتِ الشَّرْطِ

---

(1) (**قوله: قد يكون تقييد إلى آخره**) أشار بلفظ التقييد إلى ما صرح به السعد من أجل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات، وجعل الإضافة والوصف من المخصصات، إنما هو مجرد اصطلاح فاعرفه.

(2) (**قوله: كقولك: أخوك إلى آخره**) عبارة يعقوبي: فيقال في التخصيص بالوصف زيد كاتب مجيد مخصصاً كتابته بالإجادة، وزيد أبيض ناصع تخصيصاً لبياضه بالنصوع دون غيره. وإنما لم تمثل بنحو: زيد رجل صالح؛ لأنه قد يدعي أنه لا فائدة إلا بالوصف، فلا تخصيص.
وقوله: قد يدعي إلى آخره، أي فيحتاج إلى الجواب بأن زيداً قد يكون صبيّاً والرجل هو البالغ، وما لا يحوج إلى الجواب أولى، إذا عرفت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح أن يمثل بما مثل به يعقوبي.

(3) (**قوله: كستر**) فهذا يقتضي خلاف التخصيص، وهو الإبهام على من أريد الستر عنه.

(4) (**قوله: انتهاز فرصة**) نحو: هذا غزال من غير ذكر كبير أو نحوه.

(5) وفي المخطوط: من مفعول ونحو ذلك.

(6) (**قوله: وكونه إلى آخره**) تبع المصنف الأصل في تأخير هذا عن ترك التقييد بمفعول ونحوه. وقد اعترض عليه بأنه كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد المذكور، ويؤخر ترك التقييد لتجري القيود الوجودية على سنن واحد.
والجواب: عنه هناك لا يتأتى هنا كما يعلم بمراجعته، وسنن الواحد هو التقديم على غيرها، ثم هذا الاعتراض لا يجري في التخصيص بالوصف والإضافة نظراً لكونهما ليسا من القيود في اصطلاحهم كما علمت.

(7) (**قوله: معلقاً**) أي على الشرط.
وقوله: بالشرط أي بسبب أداة الشرط المقتضية لتعليق المسند على مدخولها.

(8) (**قوله: فلمعاني**) أشار يعقوبي إلى أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة الداخلة على كونه، وأن اللام داخلة على مضاف محذوف، هو إفادة، وقدر الشارح تحصيل، وكل صحيح.

أقول: قد يقيد[1] المسند بالشرط[2] لتحصيل معنى أداته[3] نحو: «إن تكرمني أكرمك»، ففيه تقييدُ[4] إكرامِ المتكلم[5] بإكرام المخاطب المفادُ بـ«إن»[6]؛ لأن الشرط قيدٌ في الجزاء[7] مع الإشعار[8] بأنه سببٌ فيه.

ولما دعت الحاجة إلى معاني أدوات الشرط تكلم عليها أهل المعاني[9]، وإن كانت من مباحث علم النحو، وأكثر ما وقع بحثهم (على)[10] معاني «إذا» و«إن» و«لو»،

---

(1) (**قوله: قد يقيد إلى آخره**) فسر الشارح كالمصنف في شرحه التعليق بالتقييد للإشارة إلى أن التعليق تقييد، وهو المستفاد من عباراتهم. وفي يعقوبي: أنهما متغايران فراجعه.

(2) (**قوله: بالشرط**) أي بفعل الشرط، وهذا بسبب أداته.

(3) (**قوله: لتحصيل معنى أداته**) أي لتصييره حاصلاً في ذهن السامع مع التعليق الذي بسببها، أي لاقتضاء المقام تصيير معنى أداة الشرط حاصلاً في ذهن السامع مع تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى. حاصل ذلك: التعليق بسبب تلك الأداة، فالمقام يقتضي كلًّا من الأمرين كما يفيده الصبان وغيره. ويصرح به عبارة يعقوبي حيث قال: فمن مثلاً من أدوات الشرط للعاقل على وجه العموم، فإذا اقتضى المقام تعليق قيامك على قيام عاقل مطلقاً. قلت: من يقم أقم معه، وقس.

(4) (**قوله: ففيه تقييد إلى آخره**) اعلم أن «إن» تفيد الشك مع التعليق في الاستقبال، فإذا اقتضى المقام التعليق المذكور على وجه الشك لكونك غير جازم بإكرام السامع إياك مثلاً أتيت بـ«إن»، فقلت: إن تكرمني أكرمك، فقد وجد تقييد للمسند الذي في الجزاء بالشرط على وجه الشك لاقتضاء المقام لما ذكر إذا علمت هذا علمت أنه كان المناسب للشارح في تطبيق المثال أن يقول ما قلناه، وهو فقد وجد إلى آخره؛ إذ ما ذكره لا يفيد جميع ما اشتمل عليه المثال مما اقتضاه المقام مع أن مقصوده بيانه مع ما في عبارته من عدم الوضوح.

(5) (**قوله: إكرام المتكلم**) أي الذي هو المسند في الجزاء.
وقوله: بإكرام المخاطب، أي الذي هو الشرط.

(6) (**قوله: المفاد بـ«إن»**) أي المفاد للكلام بـ«إن» أي الذي أفاده الكلام بسببها، والمفاد بالرفع صفة لتقييد.

(7) (**قوله: لأن الشرط قيد في الجزاء**) فالكلام هو الجزاء، وإنما الشرط قيد له، لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبتدأ، وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء، فإن الكلام حينئذ مجموع بالجملتين كما صرح به في شرح الكشاف؛ لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام، وكذا جزؤه من باب أولى، فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء، أي ويكون مضمون جملة الشرط قيداً له.

(8) (**قوله: مع الإشعار إلى آخره**) فائدة زائدة على التعليل، وضمير «أنه» للشرط، وضمير «فيه» للجزاء.

(9) (**قوله: تكلم عليها أهل المعاني**) وقد أفدناك بعضها، وسيأتي بعضها، وقس الباقي.

(10) وفي المخطوط: عن.

وبيان ذلك في الأصل وشرحه[1].

(قال)[2]:

وَنَكَّرُوا اتِّبَاعاً[3] أَوْ تَفْخِيمَا حَطّاً وَفَقْدَ عَهْدٍ[4] أَوْ تَعْمِيمَا

أقول: البحث الخامس: في تنكير المسند، وأسبابُ تنكيره كثيرة.

منها: إتباعُ المسند إليه في التنكير، نحو: «رجل من الكرام حاضر»؛ إذ لا يكون

---

(1) (**قوله: وبيان ذلك في الأصل وشرحه**) حاصله: أن «إن» و«إذا» يشتركان في إفادة تعليق حصول الجزاء في المستقبل بحصول الشرط فيه، لكن أصل «إن»، أي موضوع استعمالها الحقيقي الشك في وقوع الشرط.

قيل: والتوهم.

وقيل: وكذا المظنون.

وأصل «إذا» الجزم بوقوعه، ولا تستعمل «إن» في غير الشك و«إذا» في غير الجزم إلا لنكتة كما أنهما لا يدخلان على ماضٍ من شرط أو جزاء إلا لنكتة.

و«لو» لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: لو جئتني أكرمتك معلقاً الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام، فهي لامتناع الثاني، أعني الجزاء لامتناع الأول، أعني الشرط، أي إنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج، إنما هو بسبب انتفاء الأول، فإذا اقتضى المقام ذلك، قلت مثلاً: لو جئتني لأكرمتك لإفادة أن الإكرام امتنع، وسبب امتناعه امتناع الشرط، فإذا كان المخاطب كما علمت لامتناع مجيئك، أي ولو وقع مجيئك وقع الإكرام، وإذا كانت «لو» لتعليق حصول إلى آخره، فيلزم عدم الثبوت، والمضي في جملتيها؛ إذ الثبوت ينافي التعليق، والاستقبال ينافي المضي، فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة.

تنبيه: ما تقدم من أن الكلام هو الجزاء، وأن الشرط قيد هو اعتبار أهل العربية، وللمناطقة اعتبار آخر، وهو أن كلًّا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية، واحتمال الصدق والكذب، وإنما الخبر مجموعهما المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول، فمعنى قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية بالحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار، والمحكوم به هو الموجود، وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس، فالمحكوم عليه طلوع الشمس، والمحكوم به وجود النهار، فكم فرق بين الاعتبارين.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (**قوله: اتباعاً**) أي لقصد اتباعه للمسند إليه حيث يكون، وهو نكرة أيضاً.

وقوله: أو تفخيماً، أي لقصد التفخيم، أي التعظيم؛ لأن التنكير مشعر بذلك، فكأنه يقال: بلغ من التعظيم إلى حيث ينكر ولا يعرف.

(4) (**قوله: وفقد عهد**) أي وإرادة إفادة فقد عهد المسند، ثم إن المصنف اعتبر كلًّا من هذا، وما بعده نكتة، ولا مانع منه، وإن كان خلاف ما للأصل من اعتبار مجموعهما نكتة.

المسند[1] معرفةً مع تنكير المسند إليه إلا في نحو: «كم ملك[2]؟»

ومنها: التفخيم، نحو: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ [3] ﴾[4].

ومنها: الحط أي التحقير، نحو: «ما زيد شيئاً[5] ».

ومنها: أن لا يكون معهوداً، نحو: «زيد شاعر[6] ».

ومنها: إرادة التعميم[7] بأن لا يكون خاصّاً بالمسند إليه كهذا المثال.

---

(1) **(قوله: إذ لا يكون المسند إلى آخره)** وما ورد مما يوهم ذلك فمن باب القلب كقوله:

ولا يك موقف منك الوداعا

فإن الأصل: ولا يكن موقف الوداع موقفاً منك.

(2) **(قوله: إلا في نحو: كم مالك؟)** أي من كل ما كان من باب الاستفهام، فقد جوزوا فيه أن يكون «كم» مبتدأ وهو نكرة، فـ«مالك» خبر، وهو معرفة. وعبارة يعقوبي: ونكروا، أي أتوا بالمسند نكرة اتباعاً، أي لقصد اتباعه للمسند إليه من حيث يكون هو نكرة أيضاً، فإنه إذا كان المسند إليه نكرة تبعه المسند في التنكير في غير باب الاستفهام إلى أن قال: واحترزنا بقولنا: في غير باب الاستفهام من نحو قولك: من أبوك؟ فقد جوزوا فيه أن يكون «من»، وهو نكرة مبتدأ، ويكون أبوك خبراً، وهو معرفة كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن أبوك في المثال غير متعين المدلول، فالمعنى من شخص يسمى بالاسم المذكور، ويوجد فيه معناه، فهو في معنى النكرة مصدوقاً، وإن عرف مفهوماً فانظره.

وقوله: لأن أبوك إلى آخره، أي وكذا نظيره كالمال في مثال الشارح، فالمعنى كم الشيء الذي يطلق عليه هذا اللفظ، ويوجد فيه معناه، فهو في معنى النكرة مصدوقاً، وإن عرف مفهوماً.

أقول: يظهر لي أن هذا لا يتجه على تخصيص القاعدة، فإن الخبر حيث كان معرفة مفهوماً لا يحكم عليه بكونه نكرة؛ إذ لم يخرج عن التعريف من كل وجه، بل يحسن عندي أن هذا يعلل به التخصيص، فيقال: إنما خصصت القاعدة بباب الاستفهام؛ لأن الخبر فيه نكرة مصدوقاً، فاغتفر عدم اتباعه لفظاً لوجود التبعية معنى في الجملة، تأمل بنظر دقيق.

(3) **(قوله: نحو هدى للمتقين)** بناء على أنه خبر ذلك الكتاب، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هو هدى، فالتنكير في هذين للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها، وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدراً مخبراً به عن الكتاب، فيه للتفخيم أيضاً.

(4) البقرة: 2.

(5) **(قوله: نحو: ما زيد شيئاً)** عبارة اليعقوبي: أو للتحقير كقولك: الحاصل لي من هذا المال شيء، أي حقير، وقد مثل بقول القائل: ما زيد شيئاً، والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير، بل من نفي الشيئية.

(6) **(قوله: نحو: زيد شاعر)** فالتنكير هنا لإرادة عدم العهد، ولو أريد العهد لأتي بـ«أل» التي هي له.

(7) **(قوله: إرادة التعميم)** أي جعل المسند عامّاً للمسند إليه وغيره، فقوله: بأن لا يكون أي المسند خاصّاً إلى آخره تصوير لعمومة الذي في ضمن التعميم، فتحصل أن معنى إرادة التعميم إرادة جعل المسند غير خاص بالمسند إليه، فمفاد التعميم عدم الحصر الذي في الأصل.

(قال)[1]:

وَعَـــرَّفُوا إِفَادَةً لِلْعِلْمِ بِنِسْبَةٍ[2] أَوْ لَازِمٍ لِلْحُكْمِ[3]

أقول: البحث السادس: في تعريفه، فيؤتى به معرفة ليستفيد السامعُ العلمَ بأن ذلك المسندَ[4] المعلومَ حاصلٌ لذلك المسند إليه المعلوم له؛ إذ لا يلزم[5] من العلم بالطرفين العلمُ بنسبة أحدهما للآخر، (فإذا)[6] كان[7] السامعُ يعلم زيداً، ويعلم أن له[8] أخاً، ولا

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: إفادة للعلم بنسبة**) أي لإفادة العلم بنسبة خبر معلوم إلى مبتدأ معلوم، وسنبين هذا أتم تبيين.

(3) (**قوله: أو لازم للحكم**) هو لازم فائدة الخبر السابقة.

(4) (**قوله: العلم بأن ذلك المسند إلى آخره**) أي العلم بحصول مسند معلوم لمسند إليه مثله، فقوله: بأن إلى آخره مؤول بمصدر، هو حصول، بمعنى ثبوت مفسر للنسبة، وأشار بهذا إلى أن المراد بالنسبة في كلام المصنف نسبة بين معلومين، لا مطلق نسبة؛ إذ العلم بها متحقق فيما بين المنكرين أيضاً، فلا يقتضي تعريفاً، وأشعر قوله: حاصل لذلك المسند إليه المعلوم أن تعريف المسند لا يكون إلا عند تعريف المسند إليه، وهو كذلك؛ إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة، ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا فيها، وإن كان في الإنشائية كما في قولك: من زيد؟ ومن القائم؟ كما تقدم.

(5) (**قوله: إذ لا يلزم إلى آخره**) تعليل لمحذوف مستفاد مما قبله، أي وإنما صح الاحتياج إلى حكم بأمر معلوم على أمر معلوم، حتى عرف المسند لأجل ما ذكر؛ لأنه لا يلزم إلى آخره.

(6) وفي المخطوط: فإن.

(7) (**قوله: فإذا كان إلى آخره**) حاصل المقام: أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخاً، ويعرف الاسم، ويعرف الذات بعينها، لكن تارة يعلم اتصاف الذات بذلك الاسم، ويجهل اتصافها بالأخوة، فتقول: زيد أخوك، وتارة بالعكس، فتقول: أخوك زيد. فالضابط في التقديم: أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى، فقدم ما يعرف الاتصاف به.

قال في الأطول: هذا الضابط قاصر؛ لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلًّا من الصفتين للذات، ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما إذا عرف المخاطب أن له أخاً، وعرف زيداً بعينه، ولم يعرف أن زيداً وأخاه متحدان، فتريد أن تفيده ذلك الاتحاد، فأنت حينئذ بالخيار، فاجعل أيهما شئت مسنداً إليه.

أقول: يظهر لي أن هذه الصورة هي عين الأولى من الصورتين السابقتين الداخلتين في الضابط، فإنه متى عرف زيداً بعينه كان عالماً باتصاف الذات بالاسم، ومتى جهل الاتحاد كان جاهلاً باتصاف الذات بالأخوة، وحيث كان الحاصل هنا علم اتصاف الذات بالاسم، وجهل اتصافها بالأخوة كان عين الصورة الأولى، فعليك بالإنصاف.

(8) (**قوله: أن له**) أي لنفس السامع.

يعرف اسمه[1]، فقيل له: «زيد أخوك[2] » حصل له العلمُ بالنسبة التي كان يجهلها، ولا يشترك اتحاد طريق تعريفهما[3]، بل تغاير المفهومين[4]، ولذلك[5] أوّل نحو: شعري شعري (بشعري)[6] الآن[7] مثل شعري الماضي المشهور بالحسن، ويؤتى به معرفةً أيضاً لإفادة السامع العلمَ بأن المتكلمَ[8] عالِمٌ بلازم الحكم، كقولك: «زيد أخوك» لمن يعلم أنه أخوه لتفيده أنك عالم بذلك، فلازم معطوف[9] على نسبة.

قال:

وَقَصَرُوا[10] تَحْقِيقاً[11] أَوْ مُبَالَغَةْ   بِعَرْفِ جِنْسِهِ[12] كَـ«هِنْدٌ بَالِغَةْ[13] »

---

(1) (قوله: ولا يعرف اسمه إلى آخره) هذا لازم لعدم معرفة أنه ذات زيد، وإلا فلو عرف أنه ذات زيد لعرف الاسم، فقد اكتفى باللازم عن الملزوم، وكان الأوضح التصريح بالملزوم تأمل.

(2) (قوله: فقيل له: زيد أخوك) أي بتعريف الطرفين.
وقوله: حصل له العلم بالنسبة إلى آخره، وهي التي بين المعلومين.

(3) (قوله: اتحاد طريق تعريفيهما) كأن يكونا معرّفين بـ«أل» نحو: الراكب هو المنطلق، أو موصولين، نحو: الذي عندك هو الذي كان معي بالأمس.

(4) (قوله: بل تغاير المفهومين) أي بل يشترط تغاير المعنيين للجزئين وإن اتحدا مصدوقاً، فقولك: الشاعر هو الضاحك مصدوق الجزئين واحد، ومعناهما مختلف؛ إذ معنى الأول ذات ثبت لها الشعر، ومعنى الثاني ذات ثبت لها الضحك.

(5) (قوله: ولذلك) أي لاشتراط تغاير المفهومين.

(6) وفي المخطوط: أي شعر.

(7) (قوله: بشعري الآن إلى آخره) التأويل إنما هو بقوله: الآن، وبقوله: الماضي إلى آخره.
وأما مثل فهي للإشارة إلى مضاف مقدر قبل الخبر.

(8) (قوله: بأن المتكلم إلى آخره) بيان للازم بالحكم.
وقوله: بلازم الحكم المناسب حذف اللازم؛ لأن لازم الحكم، هو كون المتكلم عالماً بنفس الحكم، والمراد هنا الحكم الذي بين المعلومين.

(9) (قوله: فلازم معطوف إلى آخره) تفريع على إعادة لفظ العلم قريباً؛ إذ فيها إشارة لما ذكره.

(10) (قوله: وقصروا إلى آخره) عبارة يعقوبي: ثم إن تعريف الخبر قد يكون باللام العهدية، كقولك: زيد هو المنطلق، أي هو ذلك المنطلق المعهود لك أيها المخاطب، وقد يكون باللام الجنسية، والتعريف بها يفيد الحصر حقيقة أو ادعاء، وإلى إفادة الحصر بها إشارة بقوله: قصروا إلى آخره. والمراد قصر المسند على المسند إليه.

(11) (قوله: تحقيقاً) مفعول مطلق، أي قصروا تحقيقاً، وكذا مبالغة.

(12) (قوله: بعرف جنسه) أي بتعريف بما يدل على إرادة جنسه، أي جنس المسند وهو «أل» الجنسية، فعرف بمعنى تعريف، وإضافته إلى جنس لأدنى ملابسة. ثم هذا الظرف متعلق بـ«قصروا»، والباء للسببية.

(13) (قوله: كهند البالغة) مثال للثاني، أي كقولك: هند البالغة للحسن البديع قصر البلوغ الحسن =

(أقول)[1]: المسند قد يعرف[2] لقصد قصره على المسند إليه تحقيقاً، كقولك: «زيد الأمير» إذا لم يكن[3] أميرٌ غيرَه، أو مبالغةً[4]، كقولك: «زيد الفقيه»، أي الكامل في الفقه كأنك لم تعتدّ[5] بفقه غيره.

ومنه مثال المصنف.

قال:

وَجُمْلَةً لِسَبَبٍ[6] أَوْ تَقْوِيَةْ[7] كـ«الذِّكْرُ[8] يَهْدِي لِطَرِيقِ التَّصْفِيَةْ»

أقول: البحث السابعُ: في كون المسند جملةً، وذلك إما لكونه سبباً، (أو)[9]

=

الرفيع على هند؛ لأن البلوغ في غيرها كالعدم لقصوره عن مرتبتها. ويحتمل أن يريد أنها الموصوفة بالبلوغ، وهو الاحتلام دون غيرها من أخواتها مثلاً، فيكون القصر إضافيّاً، وفيه برودة كما أن في الوجه الأول إجحافاً. أفاده يعقوبي: وعلى الاحتمال الثاني، فهو مثال للأول.

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: يعرف**) أي بـ«أل» الجنسية.

(3) (**قوله: إذا لم يكن إلى آخره**) أشار إلى أن ضابط القصر الحقيقي أن لا يوجد القصور في غير القصور عليه، ثم هو أعم من أن يكون مبنيّاً على الاستغراق الحقيقي أو العرفي، فزيد الأمير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد، فيكون استغراقاً عرفيّاً، فيفيد قصر إمارة البلد تحقيقاً، وأن يراد به كل الأمير، فيفيد قصر الأمير مطلقاً، لكنه كاذب.

وقوله: مبنيّاً إلى آخره، أي سببه كون المقصور عليه أسند إليه المستغرق استغراقاً حقيقيّاً أو عرفيّاً.

(4) (**قوله: أو مبالغة**) أي قصراً غير محقق، بل للمبالغة.

(5) (**قوله: كأنك لم تعتد إلى آخره**) فقصر الفقه عليه غير محقق، بل هو ادعائي.

(6) (**قوله: لسبب**) أي لوجود سبب موصل للمسند إليه، كذا يستفاد من شرح المصنف، واللام للسببية، فقول الشارح ويعقوبي لكونه سببيّاً بيان للمقصود تأمل.

(7) (**قوله: أو تقوية**) أي تقوية ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه، نحو: زيد قام، وما زيد قام. ثم إن اللام الملحوظة في المعطوف للسببية أيضاً لا للغرض، فالمعنى: ولحصول التقوية، أي التقوى بها، ولو لم يكن مقصوداً، فتدخل صور التخصيص، نحو: أنا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني لحصول التقوى فيها، وإن كان القصد التخصيص.

تنبيه: التي للتقوية لا تكون إلا فعلية.

قال اليعقوبي: وهو واضح.

(8) (**قوله: كالمذكر إلى آخره**) مثال للثاني؛ إذ فيه تكرير إسناد الهداية إلى الذكر، وبه تحصل التقوية.

وقوله: لطريق التصفية، الإضافة للبيان، أي الطريق الذي هو تصفية النفس من الحجب الشهوانية.

(9) وفي المخطوط: أي.

مشتملاً[1] على السبب، وهو ضميرُ المسند إليه؛ لأنه سبب لربط[2] الجملة به، نحو: «زيد قام أبوه[3] »، وإما لتقوية الحكم بنفس التركيب[4]، أي لا بالتكرير[5] والأداة[6]، نحو: «أنا قمت[7] ».

ومنه: مثال المصنف.

ولا يشترط في الجملة[8]؛ لأن تكون خبرية وجملة معطوف[9] على معلقاً.

(قال)[10]:

وَاسْمِيَّةُ الْجُمْلَةِ[11] وَالْفِعْلِيَّهْ وَشَرْطُهَا[12] لِنُكْتَةٍ جَلِيَّهْ[13]

---

(1) (قوله: أو مشتملاً إلى آخره) أفاد أنه منسوب إلى السبب.

(2) (قوله: لأنه سبب لربط إلى آخره) تعليل لمحذوف مفهوم مما قبل، أي وإنما سمي سبباً؛ لأنه إلى آخره، وأراد أنه سبب فاعلي، أي إنه رابط للجملة به، أي بالمسند إليه، هذا وكان المناسب له أن يقول: لأنه رابط للجملة به، أي والرابط هو معنى السبب لغة؛ لأن عبارته ظاهرها: تعليل الشيء بنفسه، وإن آلت إلى ما ذكر تأمل.

(3) (قوله: نحو: زيد قام أبوه) مثال للسببي.

(4) (قوله: بنفس التركيب) بأن يكون المسند جملة مشتملة على الإسناد إلى ضمير المسند إليه.

(5) (قوله: لا بالتكرير) إذ لا يقتضي كون المسند جملة لحصوله مع الإفراد، نحو عرفت عرفت.

(6) (قوله: والأداة) يقال فيه ما قيل في التقوى بالتركيب، ومثاله: إن زيداً عارف.

(7) (قوله: نحو: أنا قمت) مثال للتقوى المراد هنا.

(8) (قوله: ولا يشترط في الجملة إلى آخره) أما في جملة المسند السببي، فربما يظهر نحو: زيد أضربه بناء على جواز ما ذكر. وأما في جملة المسند التي هي للتقوى، فلا يظهر له مثال، بل ربما أفادت عبارة اليعقوبي في ذكر سبب التقوى عن المفتاح أن الجملة فيه لا تكون إلا خبرية تأمل.

(9) (قوله: وجملة معطوف إلى آخره) مثله في شرح المصنف، والأقرب منه أنه مبتدأ خبره لسبب لا سيما وهو مناسب لما بعده بلصقه.

(10) ساقطة في المخطوط.

(11) (قوله: واسمية الجملة إلى آخره) يظهر لي أن الباء في اسمية وفي الفعلية ياء المصدرية لفعل مقدر كالياء في الضاربية، أي كون الشخص ضارباً بدليل أن معنى الاسمية كون الجملة اسمية، وكذا ما بعدها تأمل. ثم إن «أل» في الجملة للعهد الذكري، والمعهود جملة في البيت قبله. فمفاد مجموع البيتين: أن المقتضى لا يراد الجملة مطلقاً إما التقوى أو كونه سببيّاً، والمقتضى لخصوص كونها اسمية، أو فعلية، أو شرطية ما مر، وسيذكره الشارح.

(12) (قوله: وشرطها) أي شرطيتها، وألجأته الضرورة إلى الحذف، ولو قال:

وكـــونها فعلـــية واســـمية شـــرطية لنكـــتة جلـــيه

لكان أوضح وأسلم.

(13) (قوله: جليه) أي ظاهرة مما مر.

أقول: اسمية الجملة فعليتها وشرطيتها لما مضى من أن الاسمية[1] للدوام والثبوت، والفعلية للتجدد[2] والحدوث، والشرطيةَ للاعتبارات[3] المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط إلى آخر ما تقدم.

(قال)[4]:

وَأَخَّرُوا أَصَالَةً[6] وَقَدَّمُوا — لِقَصْرٍ[5] مَا بِهِ عَلَيْهِ يُحْكَمُ
تَنْبِيهٍ أَوْ تَفَاؤُلٍ[7] تَشَوُّفِ — كَـ«فَازَ بِالْحَضْرَةِ ذُو تَصَوُّفِ»

أقول: البحث الثامن: في تقديمه وتأخيره، فتأخيره للأصل.

وينبغي[8] إذا كان ذكر المسند إليه أهم، وتقديمه إما لقصره على

(1) (قوله: من أن الاسمية إلى آخره) ينبغي أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل، وإلا لم تفد الدوام والثبوت، بل التجدد كما هو ظاهر. وذلك لأنك إذا قلت: زيد أبوه انطلق، فقد أسند الانطلاق في الفعلية لضمير الأب على وجه التجدد، فليكن إسناده إلى زيد كذلك؛ إذ لا فرق تأمل.

(2) (قوله: والفعلية للتجدد إلى آخره) كقولك: زيد يشتغل أبوه بما أهمك حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المخاطب.

(3) (قوله: والشرطية للاعتبارات إلى آخره) نحو: زيد إن تلقه يكرمك حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير اللقي المشكوك فيه، وزيد إذا لقيته يكرمك حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام المعلق بوقوع اللقي المحقق على هذا فقس.

تنبيه: أهمل المصنف والشارح الكلام على ظرفية الجملة.

قال الأصل وشرحه: وهي لاختصار الفعلية؛ لأن الظرف مقدر بالفعل على الأصح؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) (قوله: لقصر إلى آخره) «ما» واقعة على مسند إليه، وبه متعلق بـ«يحكم» وضميره للمسند - وكذا عليه - وضميره للمسند إليه، وصلة قصر محذوفة، أي عليه أي المسند، فقد أفاد المصنف أن التقديم لقصر المسند إليه على المسند، وهو المختار، وسيأتي الكلام عليه مع ما ذكره الشارح مما خالفه.

(6) (قوله: أصالة) أي لقصد الأصالة؛ إذ الأصل في المسند التأخير؛ لأنه وصف للمسند إليه، وقصد الإجراء على الأصالة حيث لا مقتضى للعدول عنه واجب، فتقول: زيد قائم لا قائم زيد بالتقديم؛ إذ لا يقدم إلا لمقتض.

(7) (قوله: أو تفاؤل) أي يكون التقديم للتفاؤل الذي هو أن يسمع من أول وهلة ما يسر. ولعل في كلامه حذف مضاف، أي أثر أن يسمع؛ إذ التفاؤل هو ما ينشأ عن سماع ما ذكر من ترقب ما يسر كما أن التشاؤم هو ترقب المكروه تأمل.

(8) (قوله: وينبغي إلى آخره) أي يتأكد طلبه، وهذا زائد على المصنف.

المسند إليه[1] نحو: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ [2] ﴾[3] بخلاف خمر الدنيا[4]، ولذا[5] لم يقدم في

---

(1) (قوله: إما لقصره على المسند إليه) يفيد ظاهره: أن القصر من قصر الصفة على الموصوف، وقد رده السعد، وارتضى أنه قصر موصوف على صفة، وعلله الفنري بأنه القانون في الاستعمال، فكان المناسب للشارح أن يقول: إما لقصر المسند إليه عليه لا سيما، وكلام المصنف كالصريح فيه، وسيأتي تخريج مثال الشارح على كل من الطريقتين.

(2) (قوله: لا فيها غول) الغول: هو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء.

(3) الصافات: 47.

(4) (قوله: بخلاف خمر الدنيا) أي فإن فيها غولاً.

إن قلت: المسند هو الظرف، أعني فيها، والمسند إليه ليس بمقصور على المسند على هذا الحل، بل على كل جزء منه، أعني الضمير الراجع إلى خمر الجنة، وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند إليه على المسند؟

قلت: المقصود من العبارة، أعني بخلاف إلى آخره خلاف هذا الظاهر، وهو أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بالكينونة في خمر الجنة لا يتجاوزه إلى الاتصاف بالكينونة في خمر الدنيا. هذا إن اعتبرت النفي في جانب المسند إليه بأن جعلته جزءاً منه، فإن اعتبرته جزءاً من المسند، فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمر الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمر الدنيا، فالمسند إليه على كل من الاحتمالين مقصور على المسند قصراً غير حقيقي، فإن قصر عدم الغول في الأول على الكينونة في خمر الجنة، والغول في الثاني على عدم الكينونة في خمر الجنة، إنما هو بالنسبة إلى خمر الدنيا دون سائر المشروبات، وإلا لزم أن عدم الغول لا يتجاوزه إلى الكينونة في لبن الجنة، أو أن الغول لا يتجاوز إلى عدم الكينونة في لبن الجنة مثلاً، وهو باطل. هذا إيضاح ما ذكره السعد مخرجاً للمثال على ما ارتضاه من أن التقديم لقصر الموصوف على الصفة.

وأما تخريجه على الطريقة المردودة التي يفيدها ظاهر الشارح، فالمعنى على اعتبار النفي في جانب المسند إليه أن الكينونة في خمر الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه إلى الغول، وعلى اعتباره في جانب المسند أن عدم الكينونة في خمر الجنة مقصور على الغول لا يتجاوزه إلى غيره من الصفات الجميلة التي في خمر الدنيا. هذا والقضية على الاعتبار الأول معدولة الموضوع، وعلى الثاني: معدولة المحمول. ثم إن جعل التقديم في الآية للقصر يقتضي مسوغاً للابتداء بالنكرة غير التقديم؛ لأن إفادة القصر في نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم، وحينئذ فالمسوغ جعل التنوين للتنوع لا النفي لعدم تسلطه على المبتدأ حال العدول ولا كون الغول مصدراً؛ لأن ذلك مخصوص بالدال على تعجب، أو دعاء.

(5) (قوله: ولذا) أي ولأن التقديم يفيد التخصيص.

وقوله: لم يقدم، أي المسند الذي هو الظرف.

وقوله: بأن يقال إلى آخره تصوير للتقديم.

قوله: ﴿ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾[1] بأن يقال: «لا فيه ريب» لئلا يفيد[2] ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى[3]، أو للتنبيه[4] على أنه خبر[5] من أول وهلة[6] لا نعت، نحو:

لَهُ هِمَمٌ[7] لَا مُنْتَهى لِكِبَارِهَا [وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ]

إذ لو قيل: همم له توهم أنه[8] نعت لشدة طلب[9] النكرة للنعت، أو للتفاؤل، نحو:

---

(1) البقرة: 2.

(2) (**قوله: لئلا يفيد إلى آخره**) تعليل للنفي، وفيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص، بل قد يكون لغيره كالاهتمام إلا أن يقال: المراد لئلا يتوهم إفادة ثبوت إلى آخره. ثم إن وجود المانع المعنوي من تقديم الخبر لا ينافي وجود المانع اللفظي، وهو عدم التكرير، وكذا كون الأصل تقديم الاسم على الخبر.

وقوله: عدم التكرير، أي لأنه إذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير، وكذا يجب الرفع أيضاً.

والسائر هنا بمعنى الباقي، ثم إن الظاهر أن إفادة التقديم ما ذكره مبنية على أن التقديم لقصر المسند إليه على المسند لا على ما للشارح، فتأمل.

(3) (**قوله: في سائر كتب الله**) أي مع انتفائه عنها؛ لأن المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه في القرآن، والسكون مظنته منتفية عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات.

(4) (**قوله: أو للتنبيه إلى آخره**) أي عند اقتضاء المقام تعجيل المراد من الكلام لأجل خوف فوات الفرصة مثلاً، أو لطلب تحققه فراراً من الذهول للاعتناء بالمدح والتعظيم.

(5) (**قوله: على أنه خبر إلى آخره**) إنما كان التقديم منها على الخبرية ونفى النعتية؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت. وإنما قال: من أول وهلة؛ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبر المبتدأ.

(6) (**قوله: من أول وهلة**) متعلق بمحذوف حال من التنبيه، وكان الأولى تقديمه كما صنع الأصل.

ومعنى من أول وهلة: من أول شيء فهو بمعنى قول الأصل من أول الأمر.

(7) (**قوله: له همم إلى آخره**) تمامه:

وهمته الصغرى أجل من الدهر

والهمة الإرادة كما في المختار وتمدح إن تعلقت بمعالي الأمور.

وقوله: أجل أي باعتبار متعلقها من الدهر، أي الذي كانت العرب تضرب بهممه المثل؛ لأن لوقوع العظائم فيه كان له همماً تتعلق بذلك العظائم، فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلاً عن هممه. ويحتمل غير ذلك، والبيت لحسان يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم وبعده:

لـه راحـة لـو أن معـشار جـودها على البر كان البر أندى من البحر

(8) (**قوله: أنه**) أي له المؤخر عن همم.

(9) (**قوله: لشدة طلب إلى آخره**) أي فإذا قدمت على الخبر، فلا بد أن يتوهم من أول الأمر أن ما بعدها وصف، فينتظر الخبر، فيفوت الفرض من تمكين مدحه وتعظيمه في القلوب بأن له همماً =

سَعِدَتْ[1] بغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ [وتَزَيَّنَتْ بِلقَائِكَ الأَعْوَامُ]

أو لتشوق[2] النفس إلى ذكر المسند إليه بأن يكون[3] في المسند طول يقتضي ذلك، نحو:

ثَلَاثَةٌ[4] تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ والْقَمَرُ

ومنه: مثال المتن[5]، وتقدم[6] الكلام (عليه)[7].

=

موصوفة بما ذكر؛ لأن انتظار الخبر ربما يخل بامتلاء القلب من أول وهلة لتعظيم الممدوح، وذلك الامتلاء الأولى مقصود للمادح؛ لأنه أنسب بمقام المدح من غيره، وبقول الشارح لشدة إلى آخره يندفع ما يقال: إنه قد تتوهم الحالية حال التقديم، وأنهم لم يقدموا في نحو: زيد القائم مع عدم العلم من أول الأمر بأنه خبر لا نعت.

وحاصل الدفع: أنه نظر لتوهم النعتية في النكرة، فدفع بالتقديم دون غيره لقربه بسبب شدة إلى آخره، وبعد غيره بعدم ما يقويه.

(1) (**قوله: سعدت إلى آخره**) لا يقال: هذا فعل يجب تقديمه على فاعله، فليس التقديم للتفاؤل؛ لأنه يجوز تأخيره في تركيب آخر بأن يقال: الأيام سعدت. وتمامه:
وتزينت ببقائك الأعوام.

(2) (**قوله: أو لتشوق إلى آخره**) قال يعقوبي: إن المصنف عبر بالتشوق عن التشويق.
قال في شرح الأصل: والغرض من التشويق أن يقع المشوق إليه في النفوس، ويكون له فيها محل، وذلك لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب.

(3) (**قوله: بأن يكون**) الباء للسببية، أي إن سبب حصول التشويق بالتقديم كون المسند فيه طول، أي بذكر وصف أو أوصاف.
وقوله: يقتضي ذلك لا حاجة إليه مع أنه يفيد أن السبب هو نفس الطول، وهو يخالف ما أفاده بالباء من أن السبب هو الكون طويلاً. اللهم إلا أن يقال: اسم الإشارة يعود إلى التشوق مراداً منه أثر التشوق لا نفسه، فيكون في الكلام شبه استخدام، فافهم.

(4) (**قوله: ثلاثة إلى آخره**) قدم الخبر، وهو ثلاثة، الموصوف بإشراق الدنيا، أي صيرورتها مضيئة بسبب بهجتها للتشويق إلى ذكر المسند إليه الذي هو هذه الثلاثة، والغرض من التشويق التمكن السابق.
وتشرق بضم التاء من أشرق لا بفتحها من شرق بمعنى طلع كما لا يخفى. ثم الغرض من الثلاثة أبو إسحق، وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو إبهاماً لعدم العلم بأن الشمس أقوى من أبي إسحق في الإشراق، وأضاف الشمس إلى الضحى؛ لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إيذائها، وأبو إسحق كنية المعتصم.

(5) (**قوله: ومنه مثال المصنف**) الكلام عليه ظاهر مما مر.

(6) (**قوله: وتقدم إلى آخره**) هو ما ذكره في الباب الأول عنه قول المصنف: الذكر مفتاح لباب الحضرة.

(7) وفي المخطوط: على الحضرة.

قال:

الباب الرابع (في)[1] متعلقات الفعل[2]

أقول: المتعلقاتُ جمع متعلِّق - بكسر اللام وفتحها[3] - المعمولات التي تتعلق بالفعل، أي يرتبط معناها به كالمفاعيل وشبهها من حال وتمييز.

والمقصود من هذا الباب بيان أحوالها[4] من ذكر، وحذف، وتقديم، وتأخير، ونحو ذلك، وحكم[5] أحوال معمولات ما يعمل عمله كاسم الفاعل كذلك، واقتصروا في الترجمة[6] على الفعل لأصالته في العمل.

(قال)[7]:

وَالْفِعْلُ[8] مَعْ مَفْعُولِهِ كَالْفِعْلِ مَعْ ... فَـاعِلِهِ فِيمَا لَهُ مَعْهُ اجْتَمَـــعْ

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) اعلم أن أحوال هذه المتعلقات يستفاد كثيرها مما تقدم كالتعريف والتنكير وشبه ذلك، وإنما بوّب لما له مزيد اختصاص منها، وأفرد الكلام فيما بعد من المفعول به لقربه من الفاعل وكثرة دوره، ومن علم حكمه يعلم حكم غيره بالمقايسة.

(3) (**قوله: بكسر اللام وفتحها**) لأن التعلق نسبة من الجانبين.
قال الفنري والمحققون: على كسر اللام، وإن صح الفتح أيضاً؛ إذ المراد بها معمولات الفعل، والمتعارف أن المعمول متعلِّق بالكسر، والعامل متعلَّق بالفتح. وسره: أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف، وبالفتح هو العامل القوي، وربما يشير إلى أحسنية الكسر قول الشارح التي تتعلق بالفعل حيث لم يقل: التي بينها وبين الفعل تعلق جرياً على الاحتمال في اللام تأمل.

(4) (**قوله: بيان أحوالها**) أي بيان حكم أحوالها.

(5) (**قوله: وحكم**) مبتدأ خبره كذلك.

(6) (**قوله: واقتصروا في الترجمة إلى آخره**) قد قال: المناسب حذف قوله في الترجمة؛ إذ لم يذكر متعلق شبه الفعل في المترجم له، حتى يكون الاقتصار في خصوص الترجمة دونه.
إن قلت: هو داخل في عموم المفعول في قوله، ويحذف المفعول إلى آخره؛ إذ لم يقيده بكونه للفعل، فلا اقتصار في المترجم؟
قلت: يمنع الدخول قوله بعد: واحكم إلى آخره، فإنه يفيد أن الكلام في مفعول الفعل، ويمكن الجواب بأنه لما علم متعلق شبه الفعل بالمقايسة كان مذكوراً حكماً، فالاقتصار حينئذ في خصوص الترجمة دون المترجم له تأمل.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) (**قوله: والفعل إلى آخره**) عبارة يعقوبي: ثم مهد لبيان الأحوال أن الغرض من ذكر الفعل مع المفعول كهو في ذكره مع الفاعل، وهو إفادة تلبسه بكل منهما بقوله: والفعل إلى آخره. ثم الواو =

وَالْغَرَضُ[1] الإِشْعَارُ بِالتَّلَبُّسِ بِوَاحِدٍ مِنْ صَاحِبَيْهِ فَائْتَسِ[2]

أقول: الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل[3] في أن الغرض[4] من كل منهما[5] إفادة التلبس به لا إفادة وجوده فقط[6]، وإلا لَقِيلَ[7]: وُجِدَ الضربُ مثلاً إلا أن[8] جهة التلبس مختلفة.

ففي الفاعل[9]: من جهة وقوعه منه[10].

=

التي في أول التراجم إما استئنافية أو عاطفة.

وقوله: والفعل أي المتعدى.

وقوله: كالفعل أي مطلقاً.

(1) (**قوله: والغرض**) أي الذي اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول المجمل في قوله: فيما له إلى آخره.

وقوله: الإشعار، أي إشعار التركيب.

وقوله: بالتلبس، أي تلبس الفعل بواحد من صاحبيه، وهو الفاعل في الأول، والمفعول في الثاني، هذا هو المناسب في حل المصنف.

ومحصله: أن الغرض الذي اشتركا فيه هو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه.

وحاصل معنى البيتين: أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في الغرض، وهو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه تأمل.

(2) (**قوله: فائتس**) كمل به البيت، أي اقتد بما قيل في التسوية المذكورة.

(3) (**قوله: الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل**) الظرف معمول لمضاف مقدر، أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل، وأدخل كلمة «مع» على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مريداً بها مجرد المصاحبة، فإنها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي المفتاح، وإن كان الشائع دخولها على المتبوع، أو يقال أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة، فكأنه المتبوع في نظر البليغ.

(4) (**قوله: في أن الغرض إلى آخره**) المناسب في الغرض: وهو إفادة إلى آخره ليتفرع عليه ما أفاده بعد من أن ما واقعة على الغرض.

(5) (**قوله: من كل منهما**) أي من الفعل مع الفاعل، والفعل مع المفعول.

وقوله: إفادة التلبس به، أي تلبس الفعل بما ذكر معه المفعول من السياق.

(6) (**قوله: فقط**) أي من غير إرادة بيان من وقع منه، أو قام به، أو وقع عليه.

(7) (**قوله: وإلا لقيل إلى آخره**) أي من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول؛ إذ لا يتعلق بهما غرض، وما هو كذلك بعد ذكره عبثاً في باب البلاغة.

(8) (**قوله: إلا أن إلى آخره**) استدراك على قوله: إفادة التلبس.

(9) (**قوله: ففي الفاعل**) أي ففي تلبس الفاعل أي التلبس به، وكذا فيما بعد.

(10) (**قوله: من جهة وقوعه منه**) لم يقل: أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع عليه الفعل، وما

=

وفي المفعول: من جهة وقوعه عليه[1]، والمميز لذلك[2] الرفع في الأول، والنصب في الثاني.

فقوله: **فيما له**[3] **معه اجتمع**، أي في الغرض الذي[4] لأجله معه اجتمع، فضمير «له» عائد على الموصول، واللام للتعليل، وضمير (له)[5] معه عائد إلى الفعل أو الفاعل[6].

وفاعل «اجتمع» إما يعود إلى الفعل أو الفاعل على التقديرين[7] أيضاً.

وصاحبيه: أي الفعل المراد بهما الفاعل والمفعول.

(قال)[8]:

=

يقوم به؛ لأن الكلام في الفعل المتعدى إلى المفعول به. وصريح يعقوبي أن الذي يعتبر مع الفاعل الفعل مطلقاً، وقد ذكرناه، وهو المتجه، فكان على الشارح أن يقول: أو قيامه به.

(1) (**قوله: من جهة وقوعه عليه**) من هذا يعلم أن المراد بالمفعول به وإن كان سائر المفاعيل، بل جميع المتعلقات كذلك، فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه، وله، ومعه، وغير ذلك. وإنما يحصل بالمفعول به لقربه من الفاعل.

وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات، فتعلم بالمقايسة.

(2) (**قوله: والمميز لذلك**) أي الوقوع عليه، والوقوع منه.

(3) (**قوله: فقوله: فيما له إلى آخره**) تفريع على قوله: الفعل مع المفعول إلى آخره أفاد بالمفرع عليه حاصل المقام إجمالاً، ثم بين ما صعب من المتن غير أنه لم يستوفه.

(4) (**قوله: أي في الغرض الذي إلى آخره**) حاصله: أن ما واقعة على الغرض، وله متعلق بـ«اجتمع». ولامه لام الأجل ـ وضمير «اجتمع» يعود على الفعل أو الفاعل، ومعه متعلق بـ«اجتمع» أيضاً، وضميره يرجع إلى الفاعل على الأول، وإلى الفعل على الثاني. والمعنى في الغرض الذي اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل أو الفاعل مع الفعل.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: إلى الفعل أو الفاعل**) المناسب تقديم الفاعل على الفعل ليكون على ترتيب ما قبله، ولينبه على اختلاف مرجع ضميري الفعل ومعه، فليتأمل.

(7) (**قوله: على التقديرين**) أي ما ذكر في فاعل «اجتمع» موزع على التقديرين في ضمير معه.

وقوله: أيضاً الظاهر أنه مؤخر من تقديم مرتبط بقوله: إما أن يعود إلى آخره تأمل.

(8) ساقطة في المخطوط.

وَغَيْرُ قَاصِرٍ[1] كَقَاصِرٍ يُعَدْ[2] مَهْمَا يَكُ[3] الْمَقْصُودُ نِسْبَةً فَقَدْ

أقول: الفعل إما أن يكون[4] قاصراً أي غيرَ متعد أَوْ لَا.

الأول: يقتصر على ذكر فاعله معه، نحو: «قام زيد».

والثاني: أي المتعدى إما أن يقصد الإخبارُ بالحدث في المفعول[5] دون الفاعل[6]، فيُبْنَى للمفعول، نحو: «ضرب عمرو»، أو يقصد إثباته لفاعله، أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمفعول، فينزل منزلة القاصر[7]، ولا يُقَدَّرُ (حينئذ)[8] المفعول؛ لأَنَّ الْمُقَدَّرَ كَالْمَوْجُودِ[9]، نحو قوله تعالى[10]: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[11]، أي هل يستوي من ثبتت[12] له حقيقة العلم، ومن لم تثبت له، والاستفهامُ إنكاريٌّ، أي

---

(1) (**قوله: وغير قاصر إلى آخره**) لما ذكر حكم المتعدى المذكور معه مفعوله شرع في ذكر حكم المتعدي المحذوف مفعوله مع عدم نيته لقصد مجرد النسبة، وستأتي الإشارة إلى ذي المفعول المحذوف المنوي في قوله: ويحذف إلى آخره.

(2) (**قوله: كقاصر يعد**) أي يعد كالقاصر، أي اللازم وإن كان متعدياً في الأصل.

(3) (**قوله: مهما يك إلى آخره**) أي إنما يكون غير القاصر كالقاصر إذا كان المقصود من غير القاصر نسبة الفاعل لا غيرها.

(4) (**قوله: الفعل إما أن يكون إلى آخره**) تمهيد لحل عبارة المصنف.

وأول الحل قوله: أو يقصد إلى آخره، ولم يستوف صور المتعدي لعلم ما لم يذكره من المصنف مع كون الصورة التي ذكرها أقرب لصورة المصنف؛ لأنها ضدها تأمل.

(5) (**قوله: في المفعول**) أي من جهة وقوعه عليه.

(6) (**قوله: دون الفاعل**) أي من جهة وقوعه منه، أو قيامه به.

(7) (**قوله: منزلة القاصر**) أي الذي وضع غير طالب للمفعول.

(8) ساقطة في المطبوع.

(9) (**قوله: لأن المقدر كالموجود**) أي في وجه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب، كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله، وأن القصد إنما هو إفادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد إفادة نسبته للفاعل.

(10) (**قوله: نحو قوله: إلى آخره**) تمثيل للمنزل منزلة اللازم.

(11) الزمر: 9.

(12) (**قوله: أي هل يستوي من ثبتت إلى آخره**) أفاد أن المقصود من المنزل منزلة اللازم إنما هو بيان ثبوته لفاعله لا بيان وقوعه على المفعول.

وإيضاح الفرق بين المنزل وغيره: أن قولك: فلان يعطي لبيان كونه معطياً، فيكون كلاماً مع من جهل أصل الإعطاء، وقولك: فلان يعطي الدنانير لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطياً، ويكون كلاماً مع من أثبت له أصل الإعطاء لا مع من جهل إعطاؤه.

لا يستوي.

وقوله: **فقد** بمعنى حسب.

قال:

وَيُحْـذَفُ الْمَفْعُـولُ[1] بِالتَّعْمِـيمِ[2] وَهُجْـنَةٍ[3] فَاصِـلَةٍ تَفْهِـيمِ[4]

مِـنْ بَعْـدِ إِبْهَـامٍ وَلاخْتِـصَارِ كَـ«بِلْـغِ الْمُولَـعَ بِالأَذْكَـارِ[5]»

أقول: يحذف المفعول لإرادة العموم[6] في إفراده، نحو: «قد كان[7] منك ما يؤلم»، أي كل أحد.

ومنه: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ[8] إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾[9]، أي كل أحد.

---

(1) (**قوله: ويحذف المفعول إلى آخره**) أي عند قصد إفادة تلبس الفعل به، ولا بد للمحذوف حينئذ من قرينة، فيجب تقديره بحسبها.

(2) (**قوله: للتعميم**) أي مع الاختصار وإلا فمجرد التعميم يحصل بذكر المفعول عامّاً، لكن يفوت الاختصار، ففي المصنف حذف.

(3) (**قوله: وهجنة**) أي قبح فيه، فيستهجن التصريح.

(4) (**قوله: تفهيم إلى آخره**) أي تفهيم لذلك المفعول من بعد إبهام، وذلك ليتمكن في النفس؛ لأنه إذا أشير إلى الشيء إجمالاً، ثم ذكر ما يفيده تفصيلاً تأكد ثبوته في النفس لتعدد الذكر، ولأن النفس غالباً تتشوق لتفصيله، فيأتي بعد التشوق، فيتمكن، وهو إيضاح ما أشار إليه الشارح، ثم في كلام المصنف التضمين، وهو مغتفر للمولدين.

(5) (**قوله: كبلغ المولع بالأذكار**) أي نال المشغوف بملازمة الأذكار الحضرة القدسية التي هي معرفة الله تعالى، فقد حذف المفعول لمجرد الاختصار.

(6) (**قوله: لإرادة العموم إلى آخره**) تفسير للتعميم بملزومه؛ إذ التعميم تصيير الشيء عامّاً، وهو لازم لإرادة العموم في أفراده تأمل، ثم إنه كان عليه أن يريد مع الاختصار كما في الأصل؛ لأنه محط النكتة، كما قدمنا.

(7) (**قوله: نحو قد كان إلى آخره**) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالإيلام، فيكون ذلك المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول، كما قدر؛ لأنه ليس المراد ما يؤلمني، أو يؤلم بعض الناس، أو نحو ذلك، وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول عامّاً، لكن يفوت مع الذكر الاختصار الموجود في الحذف.

(8) (**قوله: ومنه: والله يدعو إلى آخره**) وذلك لما علم أن الدعوة بالتكليف عمت جميع العباد، وإنما المخصوص الهداية كما قال الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢٥﴾ ﴾ (يونس: 25)، فالتعميم في المثال الأول موجود مبالغة للعلم بأن إيلام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقية، والتعميم في الآية موجود حقيقة.

(9) يونس: 25.

ويحذف لاستهجان الذكر، كقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت منه[1]، ولا رأى مني»، أي الفرج[2].

ويُحذف لرعاية الفاصلة[3]، كقوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾[4]، أي وما قلاك (حذف)[5]؛ لأن فواصل الآي[6] على الألف.

ويُحذف للتفهيم، أي البيان[7] بعد الإبهام كما إذا وقع[8] فعل المشيئة شرطاً، فإن الجواب[9] يدل عليه، نحو: ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[10]، أي ولو شاء هدايتكم، فإنه لما قيل[11]: لو شاء علم السامعُ أن هناك متعلقاً للمشيئة مبهماً، فإذا سمع الجوابَ تعين عنده، وهو[12] أوقع في النفس من ذكره أوَّلاً.

---

(1) (**قوله: ما رأيت منه**) أي من النبي صلى الله عليه وسلم.

(2) (**قوله: أي الفرج**) إنما جعل المحذوف الفرج دون العورة، كما فعل الأصل لزيادة بيان الاستهجان؛ لأن ذكر الفرج أشد قبحاً من ذكر العورة.

(3) (**قوله: لرعاية الفاصلة**) فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الأخير منه فقط الذي هو الروى إلا أن يقال في الكلام حذف مضاف، أي روي الفاصلة.

(4) الضحى: 3.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: لأن فواصل الآي**) الظاهر: أن الإضافة بيانية كما يعلم مما قبله.
وقوله: على الألف، أي جارية من جهة رويها على الألف، تأمل.

(7) (**قوله: أي البيان**) المراد البيان الذي هو اسم مصدر «بين»، أو ما هو مصدر «بان» بمعنى ظهر، وعلى كل فهو تفسير للتفهيم باللازم تأمل.

(8) (**قوله: كما إذا وقع إلى آخره**) أي كحذف وقوع، أي الحذف فيه، أي في حالته فـ«ما» مصدرية، وإذا زائدة، وفي الكلام حذف مضاف، والمراد حذف مفعول فعل المشيئة، والمعنى كحذف مفعول فعل المشيئة في حال وقوعه شرطاً.
قال الصبان: وإنما اقتصر على وقوعه شرطاً؛ لأن الحذف أظهر ما يكون فيه كما عبر يعقوبي، وإلا فقد يكون في غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون.

(9) (**قوله: فإن الجواب إلى آخره**) تعليل لما تضمنه ما قبله من كون الحذف لمعمول فعل المشيئة مما ذكر.

(10) النحل: 9.

(11) (**قوله: فإن لما قيل إلى آخره**) تعليل لدلالة الجواب.

(12) (**قوله: وهو**) أي حذف المفعول، والدلالة عليه.
وقوله: أوقع في النفس أي بسبب تمكن المحذوف فيها حيث أشير إليه إجمالاً، ثم ذكر ما يفيده تفصيلاً كما مر إيضاحه، ثم إن المفعول إنما يحذف مع فعل المشيئة إذا لم يكن تعلق الفعل المذكور به غريباً نحو قوله:

=

ويحذف أيضاً للاختصار[1]، نحو: ﴿ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾[2]، أي ذاتك.

ومنه: «بلغ المولع بالأذكار» أي الدرجة العليا.

(قال)[3]:

وَجَـاءَ لِلتَّخْـصِيصِ قَـبْلَ الْفِعْـلِ تَهَمُّـمٍ[4] تَبَـرُّكٍ وَفَـصْلِ

أقول: الأصل في المفعول التأخيرُ عن الفعل، نحو: «أكرم زيد عمراً».

وقد يتقدم لأغراض:

منها: التخصيصُ، أي قصرُ الحكم على ما يتعلق به الفعل، نحو: «زيداً عرفت»، أي لا غيره جواباً؛ لإنك[5] عرفت غيرَ زيد.

ومنه: ﴿ إِيَّاكَ [6] نَعْبُدُ ﴾[7]، أي لا غيرك، ولذا[8] لا يقال: «زيداً عرفتُ وغيره»، ولا ما زيداً عرفتُ ولا غيرَه لاقتضائه[9] في الأول قصرُ المعرفة على زيد، وسلبها عن غيره،

=

ولـو شـئت أن أبكـي دمـاً لبكيـته عليـه ولكـن سـاحة الـصبر أوسـع

فإن تعلق فعل الشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به، قاله الأصل وشرحه.

(1) (قوله: للاختصار) أي لمجرده وإلا فكل حذف مما سبق لا يخلو عن اختصار.

(2) الأعراف: 143.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (قوله: تهمم) هو في الأصل طلب الشيء، والبحث عنه، والمراد هنا لازمة، وهو الاهتمام.

وقوله: وفصل صرح في شرحه أن معناه رعاية الفاصلة، وأفاده الشارح أيضاً حينئذ فهو مصدر فصل بمعنى راعى الفاصلة.

(5) (قوله: جواباً لإنك إلى آخره) بكسر الهمزة، أي لقول القائل: إنك إلى آخره، والمناسب ردّاً على من اعتقد أنك إلى آخره، وقد يكون ردّاً على من اعتقد أنك إلى آخره، وقد يكون ردّاً على من اعتقد أنك عرفت مع زيد غيره.

والأول: قصر قلب.

والثاني: قصر إفراد، وسيأتيان.

(6) (قوله: ومنه: إياك إلى آخره) فيه ما مر من القصرين.

(7) الفاتحة: 5.

(8) (قوله: ولذا) أي لكون التقديم يفيد التخصيص.

(9) (قوله: لاقتضائه) أي التقديم.

والعطف ينافي ذلك[1]، وفي الثاني: سلبها[2] عن زيد وثبوتها لغيره، والعطف ينافي ذلك[3].

ومنها: الاهتمام به، نحو: «محمداً[4] اتبعتُ»، ولذلك[5] كان الأولى[6] عند الجمهور تقدير العامل في «بسم الله» (متأخراً)[7].

فإن قيل: قد ذكر مقدماً في قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ﴾[8]؟

أجيب عن[9] ذلك: بأن الأهم ثَمَّ[10] القراءةُ؛ لأنها[11] أول سورة نزلت إلى ﴿ مَا لَمۡ

---

(1) (**قوله: والعطف ينافي ذلك**) لأنه صريح في ثبوت معرفتك للغير، فصريح العطف يخالف مقتضى ما قبله.

(2) (**قوله: وفي الثاني: سلبها إلى آخره**) لأن تقديم زيد أفاد اختصاصه بالنفي الواقع في التركيب، فهو كقولك: زيداً ما عرفت.

(3) (**قوله: والعطف ينافي ذلك**) لأن صريحه ثبوت نفي المعرفة.

(4) (**قوله: نحو محمداً إلى آخره**) حيث يقوم الدليل على عدم قصد التخصيص، فيكون تقديم الاسم الشريف لمجرد الاهتمام، وكقولك الخارجي قتل فلان، والهلال رأى فلان؛ لأن الأهم كون المقتول الخارجي ليستراح من شره، وكون المرئي الهلال ليستعد لصومه، فقد قدما للاهتمام بهما؛ إذ لا يتعلق الغرض بالرائي ولا بالقاتل، ولا بفعلهما من حيث هو. لا يقال لا يخلو ذكر المفعول من الاهتمام به وإلا وجب جعل الفعل كاللازم، فيجب تقديم المفعول عند ذكره دائماً؛ لأنا نقول: فرق بين التبرع بتربية الفائدة بذكر المفعول وبين الحاجة إليها المقتضية للأهمية.

(5) (**قوله: ولذلك**) أي لكون التقديم يفيد الاهتمام.

(6) (**قوله: كان الأولى إلى آخره**) ليفيد تقديم المعمول الاهتمام اللائق باسم الله، ثم كون التقديم هنا للاهتمام لا ينافي قصد التخصيص به؛ إذ لا مانع من قصد الأمرين معاً.

فإن قلت: تقديم المعمول، وهو لذلك يفيد حصر علة العامل فيه كما في قولك: لأجلك جئت؟

قلت: هو إضافي بالنسبة لرعاية الفاصلة، ولتعجيل المسرة مثلاً بالنسبة للتخصيص، فتأمل.

(7) وفي المخطوط: مؤخراً.

(8) العلق: 1.

(9) (**قوله: أجيب عن إلى آخره**) أورد عليه أن قول القائل: القراءة أهم من ذكر اسم الرب تعالى في غاية البشاعة.

وأجيب: بأن المعنى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم، وإنما المجهول تعلقها بمخصوص، والمقام ينافي ذلك لكونها أول ما نزل.

ومحصله: أن المفضل عليه المحذوف في قوله: بأن الأهم إلى آخره ليس ذكر اسم الرب، فلا بشاعة.

(10) (**قوله: ثم**) أي في التركيب المورد.

(11) (**قوله: لأنها**) أي لأن آياتها المبدوءة بها.

=

يَعۡلَمۡ ﴾[1].

ومنها: التبرك كالمثال المتقدم، فهو صالح له كسابقه[2].

ومنها: رعاية الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ [3] صَلُّوهُ ﴾[4].

قال:

وَاحْكُمْ لِمَعْمُولَاتِهِ[5] بِمَا ذُكِرْ وَالسِّرُّ فِي التَّرْتِيبِ[6] فِيهَا مُشْتَهِرْ

أقول: حكم بقية معمولات الفعل كالحال والتمييز كالمفعول، نحو: «راكباً جاء

=

وقوله: أول سورة إلى آخره.

قال الصبان: فيه مسامحة؛ لأن السورة بتمامها لم تنزل أول الأمر، بل الذي نزل أوَّلاً، هو أولها، وهو قوله: ﴿ ٱقۡرَأۡ ﴾ (العلق: 1) إلى ﴿ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾ (العلق: 5) حتى إنه نزل مجرداً عن البسملة، وهي إنما نزلت بعد ذلك، فلو قال: لأنها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة.

(1) العلق: 5.

(2) (**قوله: كسابقه**) هو الاهتمام.

(3) (**قوله: كقوله تعالى: ثم إلى آخره**) كون التقديم للرعاية المذكورة لا ينافي صحة إرادة التخصيص، ولذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴾ (الحاقة: 31) على التخصيص أي لا تصلوه إلا الجحيم.

(4) الحاقة: 31.

(5) (**قوله: لمعمولاته**) أي لبقيتها.

وقوله: بما ذكر، أي بجميع الأحوال المذكورة، قاله المصنف في شرحه.

(6) (**قوله: والسر في الترتيب إلى آخره**) «أل» في الترتيب للعهد الحضوري، أي إن السر في الترتيب الحاضر في الذهن لشهرته في النحو مشتهر، ومعلوم فيه أيضاً كالترتيب، وقد ذكر الشارح بعض الترتيب. وبقي أن الأصل أن يذكر الحال عقب صاحبه والنعت عقب متبوعه. فإن اجتمعت التوابع: فالأصل تقديم النعت، ثم التأكيد، ثم البدل، ثم البيان. والسر في الترتيب هو أن الفاعل ركن الإسناد تتوقف عليه الفائدة، والمفعول به قد يكون في المعنى فاعلاً، والمصدر أصل الفعل على الصحيح، والمفعول له له غرض لا يخلو فعل عاقل عنه، والمفعول فيه الزماني ألزم للفعل؛ إذ لا يقع في غيره مع اتحاد أفراده في الحقيقة بحسب الظاهر، وصلاحيتها كلها ظرفاً والمكاني أقرب إلى اللزوم؛ إذ لا يخلو من جنسه، ولو تعدد شخصه، ولو لم يصلح كله ظرفاً، والمفعول معه بعد ذلك لقلة رعايته، واتباع الحال، والنعت لصاحبهما ظاهر، وتقديم النعت؛ لأنه وصف، وهو ألزم للموصوف، ثم التوكيد بعده؛ لأنه في معنى الوصف والبدل، ولو لم يكن كالوصف؛ لأن قولك: جاء الأمير نفسه في معنى: جاء الأمير الحقيقي وجاء القوم كلهم في قوة الكاملون عدداً وقس.

زيد»، فيفيد ذلك قصر المجيء على حالة الركوب، وقس الباقي[1].

فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْمَعْمُولَاتِ لِلْفِعْلِ قُدِّمَ الْفَاعِلُ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ الأَوَّلُ[2] مِنْ بَابِ أَعْطَى؛ لأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، ثُمَّ الثَّانِي.

فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْمَفَاعِيلُ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ بِهِ[3]، ثُمَّ الْمَصْدَرُ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ لَهُ، ثُمَّ ظَرْفُ الزَّمَانِ، ثُمَّ ظَرْفُ الْمَكَانِ، ثُمَّ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِلَى آخِرِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ.

قال:

الباب الخامس القصر[4]

تَخْصِيصُ أَمْرٍ[5] مُطْلَقاً بِأَمْرِ ... هُوَ الَّذِي يَدْعُونَهُ بِالْقَصْرِ

يَكُونُ فِي الْمَوْصُوفِ[6] وَالأَوْصَافِ ... وَهْوَ[7] حَقِيقِيٌّ كَمَا إِضَافِي[8]

---

(1) (قوله: وقس الباقي) فإذا قلت: يوم الجمعة جاء زيد كان قصراً للمجيء على كونه يوم الجمعة.

(2) (قوله: ثم المفعول الأول إلى آخره) المناسب: ثم المفعول به يقدم منه الأول إلى آخره، ثم المصدر إلى آخره.

(3) (قوله: قدم المفعول به) هذه طريقة، والأخرى المشهورة تقديم المطلق. وكأن أهل الأولى نظروا إلى قلة الفائدة في المفعول المطلق، قاله بعض الشراح. ثم إن المفعول به يقدم منه المنصوب على المجرور، ويقدم المجرور على ما بعده؛ لأن له حكم المنصوب.

(4) لما كان القصر يجري في ركني الإسناد، وفي متعلقات الفعل ذكره عقب الأبواب الثلاثة.

(5) (قوله: تخصيص أمر) أي جعل أمر مختصّاً.

وقوله: مطلقاً أي سواء كان ذلك الأمر صفة، أو موصوفاً مسنداً إليه، أو مسنداً، أو غيرهما.

وقوله: بأمر أي بحيث لا يتعداه.

وقوله: يدعونه، أي يسمونه اصطلاحاً بالإعطاء والتصريحية، نحو: خصصت زيداً بالعلم. وزيد مقصور على العلم مع أنه لا يسمى واحد منهما قصراً عندهم كما يستفاد من اليعقوبي وغيره، فلو زاد قيداً، وهو على وجه مخصوص لأخرجه، ولو قال:

تخصيصك الأمر بغيره على ... وجه معين هو القصر انجلى

لوفي بالقيد على أحسن وجه. وقد أجاب المصنف بما لا ينبغي ذكره.

(6) (قوله: يكون في الموصوف) بمعنى أنه يكون من قصر الموصوف على الصفة بأن يجعل الموصوف مختصّاً بالصفة لا يتعداها إلى غيرها.

وقوله: والأوصاف، أي ويكون قصر صفة، أو صفات على موصوف واحد بحيث لا تتعدى تلك الصفة، أو الصفات ذلك الموصوف إلى غيره. ويظهر هذا من كون المقدم هو المقصور، فإنك تنظر فيه، فإن كان صفة فقصر صفة، وإلا فقصر موصوف، وكل هذا يؤخذ من أمثلة الشارح والأصل وغيرهما.

(7) (قوله: وهو) أي القصر المذكور بقسميه.

(8) (قوله: كما إضافي) أي كما هو إضافي، أي إنه حقيقي في بعض التراكيب، كما هو إضافي في =

لِقَلْبٍ[1] أَوْ تَعْيِينٍ أَوْ إِفْرَادِ كَـ«إِنَّمَا تَرَقَّى[2] بِالاسْتِعْدَادِ»

أقول: القصرُ معناه لغة: الحبس، ومنه: ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾ [3] ﴾[4].

وفي الاصطلاح: تخصيص أمر[5] بآخر بطريق مخصوص[6] كتخصيص[7] زيد بالقيام في قولنا: «ما قائم إلا زيد».

وهو قسمان: حقيقي وإضافي.

فالأول: ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة[8] بحيث لا يتجاوز المقصور ما قصر عليه إلى غيره.

والثاني: ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة[9] إلى شيء آخر.

مثال الأول: «إنما السعادة[10] للمقبولين».

=

بعضها. ثم إن عبارة المصنف ربما تميل إلى أصالة كونه إضافياً حيث شبه به كونه حقيقيّاً، اللهم إلا أن يقال: إنه جرى على اصطلاح الفقهاء من إدخال الكاف على المشبه، ولو قال:

في الوصف والموصوف جاء وانقسم إلى حقيقي إضافي يؤم

لكان أوضح وأسلم، تأمل.

(1) (**قوله: لقلب إلى آخره**) سيذكر الشارح أنه صفة لإضافي، وسيأتي توجيهه. والمعنى: أن الإضافي يكون لقلب اعتقاد المخاطب، أو لتعيين المقصور عليه عند التردد أوْ لإفراد المقصور عليه ردّاً على معتقد الشركة.

(2) (**قوله: كإنما ترقى إلى آخره**) أي ترتفع إلى الرتب الفوقانية، وتبلغ إلى المقاصد الصديقية بالاستعداد لذلك الترقي بالجد والحزم والتقوى لا بالمعاصي والتاكسل والتماهل.

(3) (**قوله: مقصورات في الخيام**) أي محبوسة في الخيام محتجبة فيها لا يراهن غير من كان معهن في الخيام.

(4) الرحمن: 72.

(5) (**قوله: تخصيص أمر إلى آخره**) إما على الإطلاق، أو على سبيل الإضافة إلى معنى، صرح به الشريف في شرحه المفتاح، فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية.

(6) (**قوله: بطريق مخصوص**) كأحد الطرق الأربعة الآتية، وخرج به ما مر.

(7) (**قوله: كتخصيص إلى آخره**) والوجه المخصوص هو كونه بـ«ما» و«إلا».

(8) (**قوله: بحسب الحقيقة**) أي نفس الأمر.

(9) (**قوله: بحسب الإضافة**) أي النسبة إلى شيء آخر، لا إلى جميع ما عدا المقصور.

(10) (**قوله: إنما السعادة إلى آخره**) أي إن السعادة مختصة بالمقبولين بحيث لا تتجاوزهم إلى غيرهم، فهذا قصر حقيقي، وهو وما بعده قصر صفة على موصوف، والمقصود التمثيل للحقيقي من غير نظر إلى شيء آخر، وكذا ما بعده.

ومثال الثاني: «إنما العالم زيد» جواباً لمن قال[1]: «زيد وعمرو عالمان».

وكل منهما[2] قصر موصوف على صفة بأن لا يتجاوزها إلى صفة أخرى، ويجوز أن تكون[3] تلك الصفة لموصوف آخر.

وقصرُ صفة على موصوف بأن لا تتجاوزه[4] إلى موصوف آخر، (ويجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر)[5].

والمراد بالصفة هنا: المعنوية[6]، وهي أعم[7] من النعت النحوي.

فالأقسامُ أربعة:

مثال الأول من الحقيقي[8]: أي قصر الموصوف على الصفة: «ما زيد إلا كاتب»،

---

(1) **(قوله: جواباً لمن قال: إلى آخره)** المناسب ردّاً على من اعتقد أن زيداً وعمراً عالمان، وعلى هذا فهو قصر إفراد، ويصح كونه قصر قلب وقصر تعيين، كما سيتضح.

(2) **(قوله: وكل منهما)** أي من الحقيقي والإضافي.

(3) **(قوله: ويجوز أن تكون إلى آخره)** هذا الجواز ليس من مدلول القصر، بل قد يمنع كذا في الأطول.

وقوله: بل قد يمنع نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ (النساء: 171) أي فإن الصفة، وهي الألوهية لا يمكن تجاوزها لموصوف آخر.

(4) **(قوله: بأن لا يتجاوزه إلى آخره)** أي ويجوز أن يتجاوزها إلى غيرها، وهذا أيضاً ليس مدلولاً للقصر.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) **(قوله: المعنوية)** وهي المعنى القائم بالغير.

(7) **(قوله: وهي أعم إلى آخره)** أي عموماً وجهياً لتصادقهما في مثل: أعجبني هذا العلم، وتفارقهما في مثل العلم حسن، ومررت بهذا الرجل.

والنعت النحوي: هو التابع الدال على معنى في متبوعه غير الشمول، فخرج بالدال إلى آخره غير التوكيد الدال على الشمول وبغير الشمول التوكيد الدال على الشمول، نحو: كلهم وحينئذ فالنعت النحوي: لفظ لا معنى، فالتصادق بينه وبين الصفة المعنوية إنما هو باعتبار مدلوله وإلا فهو مناف لها، ونسب إليه لشدة الارتباط بينه وبين مدلوله. ثم إنه يتبادر من عبارة الشارح أن المراد الصفة المعنوية مع عمومها، وليس كذلك بل المراد ما لم يتصادق منها مع النعت النحوي؛ إذ هو لا يكون مقصوراً على منعوته ولا العكس، فكان المناسب للشارح أن يقول كما في الأصل: والمراد المعنوية لا النعت النحوي، وانظر بسط الكلام على تعريف النعت، وعلى أمثلة التصادق والانفراد فيما كتب على الأصل.

(8) **(قوله: مثال الأول من الحقيقي إلى آخره)** ذكر الشارح أمثلة ثمانية: منها: مثالان للحقيقي الأول: لقصر الصفة، والثاني: لعكسه، وستة للإضافي بعدد صوره الستة الحاصلة من ضرب هذين القسمين في ثلاثة قصر القلب وما بعده.

أي لا صفة[1] له غيرها، وهو عزيز لا يكاد يوجد[2] لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، حتى يمكن إثبات شيء منها، ونفي ما عداه بالكلية.

ومثال الثاني: منه، أي قصر الصفة على الموصوف: «ما في الدار إلا زيد[3] »، وهو كثير.

ومثال الأول: من الإضافي، أي قصر الموصوف على الصفة: «ما زيد إلا كاتب» لمن اعتقد[4] اتصافه بالكتابة والشعر.

ومثال الثاني: منه، أي قصرُ الصفةِ على الموصوف: «ما كاتب إلا زيد» لمن اعتقد اشتراك[5] زيد وعمرو في الكتابة، ويسمى[6] هذا قصرُ إفراد، وهو تخصيص أمر[7] بأمر

---

(1) (**قوله: أي لا صفة إلى آخره**) هذا بيان لما يصير القصر حقيقياً بإرادته، فإن أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها، فإضافي فهو يختلف باعتبار المستعمل.

(2) (**قوله: لا يكاد يوجد**) لفظ «لا يكاد» يعبر به تارة عن قلة وجود الشيء، فيقال: لا يكاد يوجد، كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادراً تنزيلاً للنادر منزلة الذي لا يقارب الوجود، وتارة عن نفي الوقوع والبعد عنه، أي لا يقرب ذلك الشيء إلى الوجود أصلاً، وهذا الثاني هو المناسب لقوله لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، وتفسير التعذر هنا بالتعسر يمنعه قول الشارح، حتى يمكن إلى آخره، فإنه فرع الإمكان على الإحاطة، فبتعذرها ينتفي الإمكان، وهو لا ينتفي بالتعذر إلا إذا كان المراد به عدم إمكان الإحاطة، تأمل.

(3) (**قوله: ما في الدار إلا زيد**) أي إذا أريد أن الكينونة في الدار منتفية عما عداه، فإن أريد النفي عن البعض، فإضافي فهو نظير ما مر فتأمل.

(4) (**قوله: لمن اعتقد إلى آخره**) فمراد المتكلم: أن زيداً لا يتعدى الكتابة إلى الشعر لا أنه لا يتعداها إلى جميع ما عداها.

(5) (**قوله: لمن اعتقد اشتراك إلى آخره**) فالمراد: أن الكتابة مقصورة على زيد لا تتعداه إلى عمرو لا إلى جميع من عدا زيد.

(6) (**قوله: ويسمى إلى آخره**) أي القصر في هذين المثالين.

(7) (**قوله: تخصيص أمر**) أي موصوف أو صفة.

وقوله: آخر كذلك، وكذا يقال فيما بعد.

ومعنى دون آخر: متجاوزاً عن الآخر، فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين مثلاً، والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى.

ومعنى دون في الأصل: أدنى مكان من الشيء يقال: هذا دون ذاك إذا كان أحط منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، ثم اتسع فيه، واستعمل في كل تجاوز حد إلى حد، وتخطي حكم إلى حكم، ولقائل أن يقول: إن أريد بقوله دون آخر: أمر واحد فقط خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا: ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتباً وشاعراً ومفحماً، وقولنا: ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد الكاتب زيداً وعمراً وبكراً، وإن أريد أعم
=

دون آخر جواباً[1] لمن اعتقد اشتراكهما فيه، وهذا هو القسم الأول من أقسام الإضافي.

الثاني: قصر القلب: وهو تخصيص أمر بأمر مكان آخر[2] اعتقد السامع فيه العكس.

=

من الواحد وغيره دخل في هذا التفسير بقصر الحقيقي، وكذا يقال في قوله مكان آخر من السعد بتصرف.

قال الصبان: لنا أن نختار الشق الثاني، ونريد الأعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلاً على التفصيل والتعيين، فالمنفي في قصر الموصوف على الصفة قصراً إضافيّاً صفة أخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها في الموصوف، أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه، وكذا يقال في قصر الصفة الإضافي بخلاف الحقيقي، فإن المنفي فيه ما عدا الصفة المذكورة، أو الموصوف المذكور على الإطلاق والإجمال، أشار إليه بعضهم.

(1) (**قوله: جواباً إلى آخره**) فيه ما سبق.

(2) (**قوله: مكان آخر**) صفة لأمر، أي كائن ذلك الأمر مكان أمر آخر يعتقد السامع ثبوته للمقصور عليه.

وقوله: اعتقد السامع إلى آخره صفة الأمر، أي كائن ذلك الأمر مكان أمر آخر يعتقد السامع ثبوته للمقصور عليه.

وقوله: اعتقد السامع إلى آخره صفة لتخصيص.

وقوله: فيه أي بالنظر إليه وبالنسبة إليه.

وقوله: العكس أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم.

(**قوله: مكان آخر**) فيه نظر؛ لأن المخاطب في قصر التعيين لم يثبت الصفة الأخرى في قصر الموصوف، حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبته ولا الموصوف الآخر في قصر الصفة، حتى يثبت المتكلم مكانه ما يثبته. ولئن سلمنا أن فيه تخصيص شيء بشيء مكان آخر بأن يراد أنه فيه على سبيل الاحتمال، فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشي دون آخر، فإن قولنا: ما زيد إلا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود، وحينئذ فكونه من هذا الثاني أظهر، ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركاً بين قصر الإفراد، والقصر المسمى هنا قصر تعيين، وكل هذا اعتراض منه على الأصل التابع له الشارح.

قال الصبان: قال في الأطول ما ملخصه: خالف المصنف المفتاح الجامع بين قصر القلب وقصر التعيين هو أنهما بالنظر لمن اعتقد الإنصاف بالنظر إلى أحد الأمرين لا بالنظر إليهما، وأنهما لرد اعتقاد المخاطب بالعكس، بيانه: أن المخاطب في قصر التعيين في عرضة الخطأ في التعيين، وعلى تقدير خطئه في التعيين يرده القصر إلى العكس، فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطأ بالفعل.

وقوله: لجامع بينهما، أي أظهر مما استند إليه السكاكي في جعله القصر المسمى بقصر التعيين من تخصيص شيء بشيء دون شيء، ووجه الأظهرية ظاهر من تأمل.

مثاله في قصر الموصوف: «ما زيد إلا عالم» لمن اعتقد أنه جاهل.

ومثاله في قصرها: «ما العالم إلا زيد» لمن اعتقد أن العالم عمرو.

والثالث: قصر التعيين: وهو تخصيص أمر بأمر مكان آخر أشكل[1] على السامع تعيين أحدهما.

مثاله في قصر الموصوف: «ما زيد إلا قائم» لمن تردد في قيامه وقعوده.

ومثاله في قصرها: «ما قائم إلا زيد» لمن تردد في أن القائم زيد أو عمرو.

فقوله: **لقلب**[2] صفة للإضافي، يعني أن القصر الإضافي ينقسم إلى ثلاثة أقسام، ومثاله صالح لها[3].

قال:

وَأَدَوَاتُ الْقَصْرِ[4] إِلَّا إِنَّمَا ... عَطْفٌ وَتَقْدِيمٌ كَمَا تَقَدَّمَا

---

(1) **(قوله: أشكل إلى آخره)** الجملة صفة لتخصيص، وضمير أحدهما للأمرين المفهومين مما قبل، والرابط محذوف تقديره: قبله متعلق بـ«أشكل».

(2) **(قوله: فقوله: لقلب إلى آخره)** منه يعلم عدم جريان الانقسام إلى القلب والتعيين والإفراد في الحقيقي. وعلله في المطول: بأن العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات غير صفة واحدة، ولا يردده أيضاً بين ذلك، وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور، ومنه يظهر التعليل لعدم الجريان في قصر الصفة على الموصوف.
قال الصبان: ونازع في الأطول عند قول المصنف، يعني الأصل، ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الأقسام الثلاثة في القصر الحقيقي. وقد أجراها فيه يعقوبي أيضاً ومثلها فراجعه، والأقرب عدم جريانها، وهو الذي جرى عليه الشارح، والمصنف في شرحه.

(3) **(قوله: ومثاله صالح لها)** لأن قصر الرقي على كونه بالاستعداد يحتمل أن يكون ردّاً على من اعتقد حصول الرقى به وبغيره، فيكون قصر إفراد، وعلى من اعتقد حصول الرقى بغيره، فيكون قصر قلب، أو يكون لمن تردد بينه وبين غيره، فيكون قصر تعيين.
تنبيه: شرط قصر الموصوف إفراداً: عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما، حتى تكون الصفة المنفية في قولنا: ما زيد إلا شاعر كونه كاتباً أو مفحماً لا كونه مفحماً غير شاعر؛ لأن الإفحام، وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية.
وشرط قصر الصفة إفراداً: عدم تنافي الاتصافين؛ إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين، فلا يتأتى فيه قصر لإفراد نحو: لا أب لزيد إلا عمرو، فإنه لا يجتمع موصوفان في وصف الأبوة لزيد إذا لم يرد الأب الأعلى، فلا يتأتى فيه قصر الإفراد وقصر القلب أعم على الصحيح، وكذا قصر التعيين اتفاقاً.

(4) **(قوله: وأدوات القصر)** أي الأمور التي تفيده، وتدل عليه.
وقوله: إلا أي بعد النفي كما أفاده الشارح.

=

أقول: للقصر طرق(1):

منها: النفي والاستثناء(2) بـ«إلا» أو بغيرها(3)، نحو: ﴿ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾(4).

ومنها: إنما لتضمنها(5) معنى ما قبلها، نحو: «إنما زيد عالم».

ومنها: العطف(6)، نحو: «جاء زيد لا عمرو».

=

وقوله: عطف، أي بـ«لا» أو بـ«بل».

وقوله: وتقديم أي لما حقه التأخير.

وقوله: كما تقدما، أي إن جعل التقديم مفيداً للقصر، كما تقدم في تقديم المسند على المسند إليه من جعله مفيداً لقصر المسند إليه عليه. ثم إن المصنف لم يقيد إلا بكونها بعد النفي مع أن الاستثناء مطلقاً ليس حصراً كما سنبينه، ولم يستفد هذا القيد من كلامه مع كونه قد نص عليه الأصل وغيره، فلو قال المصنف:

وأدوات القصر عطف إنما ... تقديم النفي والاستثناء اعلما

لوفي بالمطلوب.

(1) **(قوله: للقصر طرق)** أي أسباب لفظية تفيده يعقوبي، وأقوى هذه الأربعة: العطف للتصريح فيه بالنفي والإثبات بخلاف غيره، فإن النفي فيه ضمني، ثم النفي والاستثناء؛ لأنه أصرح من «إنما»، ثم إنما لدلالتها على القصر وضعاً.

(2) **(قوله: منها: النفي والاستثناء)** في الأطول: لا الاستثناء مطلقاً؛ إذ الاستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر، بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم، فكما أن جاءني الرجال العلماء ليس قصراً كذلك جاءني الرجال إلا الجهال ليس قصراً بخلاف نحو: ما جاءني إلا زيد، فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط، وإلا لقيل: جاءني زيد فتأمل.

(3) **(قوله: أو بغيرها)** أي من إحدى أخواتها.

(4) فاطر: 23.

(5) **(قوله: ومنها: إنما لتضمنها إلى آخره)** إنما حكم لها بكونها للقصر، وبالتضمن المذكور لقول المفسرين الموثوق بهم الذين هم من أئمة اللغة، ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ ﴾ (البقرة: 173) بالنصب معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة، فقد أفادوا أنها مفيدة الحصر بـ«ما» و«إلا»، ولقول النحاة: إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه، فهذا الكلام منهم يقتضي تضمنها لإثبات ونفي كما وإلا، وبه تفيد القصر، ولصحة انفصال الضمير معها نحو: إنما يقوم أنا، والانفصال: إنما يجوز عند تعذر الاتصال، ولا تعذر هنا إلا بكون المعنى ما يقوم إلا أنا، فيقع بين الضمير، وعامله فصل لغرض، وهو الحصر، فتعين كونها للحصر كـ«ما» و«إلا».

(6) **(قوله: ومنها العطف)** كأنه شاع العطف في هذا المبحث في العطف بلا وبل مع النفي في المعطوف عليه، فلذا أطلق وإلا فليس غيرها سوى لكن من طرق القصر، ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب. وانظر ما الفرق بين بل ولكن، وظاهر يعقوبي استواؤهما.

ومنها: تقديم ما حقه التأخير[1]، نحو: «العالم صحبت».

ومنها: غير ذلك كتعريف الطرفين، نحو: «زيد العالم».

واقتصر المصنف[2] على هذه الأربعة لشهرتها.

وطرق الحصر مختلفة في وجوه:

منها: أن التقديمَ يفيدُ بالفحوى[3]، أي بمفهوم الكلام[4] بمعنى[5] أن الذوق السليم إذا تأمل فيه فهم القصر، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك، والبواقي تفيده بالوضع[6]؛ لأن الواضع وضعها لمعانٍ تفيد الحصرَ[7].

ومنها: غير ذلك مما هو في المطولات.

قال:

---

(1) (قوله: ما حقه التأخير) خرج به ما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى. ثم إن تقييد التقديم بما ذكر مبني على الغالب بالنظر لما عند الأصل، وعبد القاهر من أن تقديم المسند إليه قد يفيد التخصيص إن كان الخبر فعليّاً مع كونه لا يعتبر عندهما أن حقه التأخير، وإنما هو مطرد على مذهب السكاكي حيث يشترط في التخصيص جواز تقدير كونه لا يعتبر عندهما أن حقه التأخير، وإنما هو مطرد على مذهب السكاكي حيث يشترط في التخصيص جواز تقدير كونه في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى، وأن يقدر ما ذكر بالفعل نحو: أنا قمت. وقد بسط ذلك الأصل في مبحث تقديم المسند إليه قد يفيد التخصيص إن كان الخبر فعليّاً مع كونه لا يعتبر عندهما أن حقه التأخير، وإنما هو مطرد على مذهب السكاكي حيث يشترط في التخصيص جواز تقدير كونه في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى، وأن يقدر ما ذكر بالفعل نحو: أنا قمت. وقد بسط ذلك الأصل في مبحث تقديم المسند إليه.

(2) (قوله: واقتصر المصنف إلى آخره) أي مع أن القصر يحصل بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند.

وقوله: لشهرتها، أي لشهرة ذكرها بينهم في هذا الباب فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من الطرق الأربعة.

(3) (قوله: بالفحوى) كسلمى وجمزي وعشراء، والظاهر: أن الأخير ممدود.

(4) (قوله: أي بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول؛ لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة، وما نحن فيه مفهوم مخالفة.

(5) (قوله: بمعنى إلى آخره) بيان لطريق فهم القصر من التقديم، أي إن طريقة تأمل الذوق السليم.

(6) (قوله: بالوضع) إلا أن أحوال القصر من كونه إفراداً، أو قلباً، أو تعييناً، إنما تستفاد منها بمعونة المقام، وهي المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع.

(7) (قوله: وضعها لمعان تفيد الحصر) أي إثبات المذكور، ونفي ما سواه في كل من الثلاثة، وهذا يفيد القصر، أي يستلزم القصر والاختصاص.

وقوله: في كل إلى آخره، أشار إلى أن كونه معاني باعتبار تعدده بتعدد محله، والله أعلم.

الباب السادس (في)[1] الإنشاء[2]

مَا لَمْ يَكُنْ[3] مُحْتَمِلاً لِلصِّدْقِ وَالْكِذْبِ الإِنْشَا كَـ«كُنْ بِالْحَقِّ»

أقول: الإنشاء مركب لا يحتمل[4] الصدق والكذب كـ«استقم».

فما: الواقعة على المركب جنس.

ولم يكن: إلى آخره فصل مخرج للخبر، وهو ما احتمل الصدقَ والكذبَ لذاته[5] كـ«الخيرُ[6] في الاستقامة».

فقوله كـ«كن بالحق» مثال بعد تمام التعريف.

والحق اسم[7] من أسمائه تعالى، ومعناه: الثابت الذي لا يعتريه زوال، أي كن بمولاك[8] في جميع حركاتك وسكناتك، لعلك تنتظم[9] في سلك المقبولين.

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) يطلق الإنشاء على الكلام الذي لا تحتمل نسبته الصدق والكذب لعدم قصد حكاية تحققها في الخارج كما في الخبر.
ويطلق على إلقاء هذا الكلام وإيجاده، وهو فعل المتكلم، وعلى غيرهما، وقد أراد به المصنف المعنى الأول، ثم قسمه إلى الطلب وغيره، فإن أريد بالأقسام المعنى القلبي لزم ارتكاب الاستخدام بين الإنشاء في البيت الأول، وضميره المقدر قبل قوله: والطلب إلى آخره؛ إذ التقدير، وهو ينقسم إلى طلب وغيره، والطلب إلى آخره بأن يجعل الضمير للإنشاء مراداً به المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي ذكر معها اللفظ المشعر بذلك صارت النسبة إنشاء ليصح التقسيم، وإن أريد بها اللفظ قدر مضاف قبل قول المصنف استدعاء، أي دال استدعاء، وكانت اللام المقدرة في قوله: واستعملوا كليت إلى آخره للتعليل، أي واستعملوا لتحصيل التمني كليت لو، وكذا اللام في قوله: وللاستفهام هل تأمل.

(3) (**قوله: ما لم يكن إلى آخره**) أي مركب، أو المركب الذي، وعلى كل مما خبر مقدم، والإنشاء مبتدأ مؤخر، كما لا يخفى.

(4) (**قوله: لا يحتمل إلى آخره**) أي لذاته، وإن احتمله للازمه، فإن استقم مثلاً يلزمه خبر، وهو أطلب منك الاستقامة، وهو محتمل، وقد مر إيضاح هذا في أحوال الإسناد الخبري عند تعريف الخبر.

(5) (**قوله: لذاته**) خرج الإنشاء، فإنه إنما يحتمله للازمه، كما عرفت.

(6) (**قوله: كالخير إلى آخره**) الخير بالمثناة التحتية مرفوع، خبره الظرف بعده، والكاف داخلة على المجموع، أي لهذا اللفظ.

(7) (**قوله: والحق اسم إلى آخره**) ويحتمل أن المراد به ضد الباطل، أي كن متمسكاً بالحق لا تعدل عنه إلى الباطل، بل هو المتبادر من ذات اللفظ، وإن خالفه الشارح والمصنف في شرحه.

(8) (**قوله: أي كن بمولاك**) أي معتصماً به.

(9) (**قوله: تنتظم إلى آخره**) لا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية.

قال:

وَالطَّلَبُ[1] اسْتِدْعَاءُ مَا لَمْ يَحْصُلِ   أَقْسَامُهُ كَثِيرَةٌ[2] سَتَنْجَلِي
أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَدُعَاءٌ وَنِدَا   تَمَنٍّ اسْتِفْهَامٌ أُعْطِيتَ الْهُدَى

أقول: قسم الإنشاء[3] إلى طلب وإلى غيره.

فالطلب: استدعاء غير حاصل، أي طلب[4] حصول غير حاصل وقت الطلب؛ لأن طلب حصول الحاصل محالٌ[5] كالأمر والنهي[6].

وغيرُ الطلب (إنشاء)[7] ليس فيه استدعاء حصول، كأفعال المدح والذم، نحو: «نعم وبئس».

---

(1) **(قوله: والطلب إلى آخره)** عبارة يعقوبي: ثم الإنشاء المذكور قسمان: الطلب وغيره. فأما غير الطلب: كصيغ العقود كبعت واشتريت وزوجت، وصيغ الإيقاع كأعتقت وطلقت، فلم يتعرض لها في النظم لقلتها، ولأنها منقولة عن الخبرية، فأحوالها تستشعر من أحوال أصلها الذي هو الخبرية.

وأما الطلب: فقد تعرض له لكثرة مباحثه، وهو أنواع أشار إليه وإلى أنواعه بقوله: والطلب إلى آخره. ثم التعريف للطلب المعتد به عند البلغاء.

فقوله: استدعاء جنس.

وقوله: ما لم إلى آخره فصل يخرج طلب حصول الحاصل، فتأمل.

(2) **(قوله: كثيرة)** أي ليست ثلاثة فأقل، فمعنى كثرتها زيادتها على ثلاثة؛ إذ هي ستة.

(3) **(قوله: قسم الإنشاء إلى آخره)** أي بحسب ما يشير إليه كلامه، فإن قوله: والطلب إلى آخره أفاد أن الإنشاء ينقسم إليه وإلى غيره حيث لم يفد أنه هو الطلب، تأمل.

(4) **(قوله: أي طلب إلى آخره)** فالسين والتاء للطلب، كما هما في الاستحصال.

(5) **(قوله: لأن طلب حصول الحاصل محال)** فيه أنه لا استحالة في الطلب المذكور كما هو ظاهر، وإنما المستحيل نفس الحصول، فكان المناسب إبداله بعبث. ثم رأيت الدسوقي قال: إن عدم الاستحالة، إنما هو للطلب اللفظي. وأما الطلب القلبي لحصول الحاصل فهو محال؛ لأنه إما الإرادة، أو المحبة والشهوة، أو الكلام النفسي والإرادة لا تتعلق بالواقع، والشهوة في حصول المشتهي لا تبقى بعد حصوله، وإنما تبقى شهوة دوامه، والكلام النفسي تابع لأحد هذين، وينتفي بانتفائهما. فلو استعملت صيغ العقود لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية، ويتولد منها بحسب القرائن ما يوافق المقام.

(6) **(قوله: كالأمر والنهي)** مثال للطلب المعرف.

فالأمر: طلب لفعل غير حاصل.

والنهي: طلب لترك غير حاصل.

(7) وفي المخطوط: الإنشاء.

والمقصود هنا الأولُ[1].

وأقسامه كثيرة، ذكر المصنف منها ستة:

الأول: الأمر: وهو طلب[2] الفعل، نحو: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[3].

الثاني: النهي: وهو طلب الكف[4] عن الفعل، نحو: ﴿ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾[5].

الثالث: الدعاء: وهو طلب الفعل مع التذلل والخضوع، نحو: ﴿ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا ﴾[6].

الرابع: النداء: وهو طلب الإقبال[7] بحرف نائب مناب «أدعو»، نحو: «يا غياث المستغيثين».

الخامس: التمني: وهو طلب المحبوب[8] ولو محالاً، نحو: «ليت الشباب يعود».

---

(1) (**قوله: والمقصود هنا الأول**) ولا يتوهم أن هذا يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللفظ؛ لأن المقصود ينجر إليه آخر الأمر.

(2) (**قوله: طلب**) جنس خرج عنه الخبر والإنشاء غير الطلب.

وقوله: فعل خرج به النهي بناء على أنه طلب ترك، وكان المناسب زيادة على جهة الاستعلاء ليخرج به الدعاء والالتماس.

وقيل: إن النهي طلب الكف، وقد درج عليه الشارح في تعريف النهي لإفادة الطريقتين، وزاد هذا القائل في التعريف غير كف لإخراجه.

(3) النساء: 77.

(4) (**قوله: طلب الكف**) أي بخصوص لا فخرج عنه كف عن كذا فإنه لا يسمى نهياً، بل أمراً.

(5) الإسراء: 32.

(6) آل عمران: 147.

(7) (**قوله: طلب الإقبال**) أي طلب المتكلم إقبال المخاطب.

وقوله: بحرف الباء للآلة، ثم الحرف إما ملفوظ كما مثل، أو مقدر نحو: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾ (يوسف: 29).

(8) (**قوله: طلب المحبوب**) أي على طريق يفهم منه المحبة، فتخرج البواقي من أنواع الطلب؛ إذ لا يلزم فيها ما ذكر.

قيل: ينبغي أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازاً من الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها.

وقيل: قيد الحيثية المرادة يكفي في الدفاع النقض.

وقيل: هو تعريف بالأعم، وقد أجازه المتقدمون.

السادس: الاستفهام: وهو طلب حصول ما في الخارج[1] في الذهن، فيشمل[2] التصور والتصديق، وستأتي أدواته، واختلاف معانيها.

وأعطيت الهدى: تكملة للبيت، قصد بها الدعاء.

(قال)[3]:

وَاسْتَعْمَلُوا كَلَيْتَ[4] لَوْ وَهَلْ[5] لَعَلْ[6] وَحَرْفَ تَحْضِيضٍ[7] وَالاسْتِفْهَامَ[8] هَلْ

---

(1) (**قوله: حصول ما في الخارج**) أي حصول صورة ما في الخارج، أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه الذي في الخارج.

وقوله: في الذهن متعلق بحصول، ثم إنه ينبغي أن يراد بالخارج خارج ذهن المستفهم؛ إذ وقوعه النسبة أو لا وقوعها لا تحقق له في خارج الأعيان، وكذا غيرهما من الأمور الذهنية تأمل.

(2) (**قوله: فيشمل**) أي الاستفهام باعتبار المطلوب به الذي هو الحصول في الذهن والإدراك.

ووجه الشمول: أن المطلوب حصوله إن كان وقوع نسبة بين أمرين أَوْ لَا وقوعها، فحصوله، أي إدراكه هو التصديق، وإلا فهو التصور.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: واستعملوا كليت إلى آخره**) أفاد به أن اللفظ الموضوع للتمني ليت حيث جعلها مشبهاً به، وإنما استعملوا لو كليت؛ لأن لو تكون للمحال والتمني محال، فناسب جعلها في بعض الأحيان نائبة عن ليت التي هي للتمني المحال، أو ما هو بمنزلته.

(5) (**قوله: وهل**) الغرض من استعمال هل موضع ليت إظهار كمال العناية بالمتمني حيث أبرز في صورة غير الممتنع الذي هو المستفهم عنه.

(6) (**قوله: لعل**) يظهر أن نكتة استعمال لعل استعمال ليت ما بينهما من الدلالة على مطلق طلب المحبوب، وإن كان المحبوب في مدلول لعل غير مستبعد، تأمل.

(7) (**قوله: وحرف تحضيض**) أراد به جنسه، فدخل هلا وإلا ولولا ولو ما، وإنما استعملت موضع ليت لما قيل: من أنها يجوز أن تكون مركبة من هل ولو المنقولتين للتمني مع لا وما، وتكون إلا منها قد قلبت فيها الهاء همزة، فحملت على هل ولو لهذا الجواز أفاده يعقوبي، وللكلام تتمة سنذكرها.

(8) (**قوله: والاستفهام**) عطف على التمني المجرور باللام المحذوف مع جارّه المتعلق باستعملوا، أي واستعملوا للتمني كليت لو إلى آخره، وللاستفهام إلى آخره، فهو مسلط عليه اللام الداخلة على التمني. وفي نسخة: وحرف حض وللاستفهام إلى آخره، وعليها فيحتمل أن الظرف معطوف على التمني المحذوف، ويحتمل أنه خبر مقدم لهل، ويؤيده رفع، أي في النسخ، وهي على النسخة الأولى، والاحتمال قبله واجبة النصب.

أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ مَنْ وَمَا وَكَيْفَ أَنَّى كَمْ وَهَمْزٌ عُلِمَا
وَالْهَمْزُ لِلتَّصْدِيقِ[1] وَالتَّصَوُّرِ وَبِالَّذِي يَلِيهِ مَعْنَاهُ حَرِي
وَهَلْ لِتَصْدِيقٍ بِعَكْسِ مَا غَبَرْ وَلَفْظُ الاسْتِفْهَامِ رُبَّمَا عَبَرْ
لأَمْرٍ اسْتِبْطَاءٍ أَوْ تَقْرِيرِ تَعَجُّبٍ تَهَكُّمٍ تَحْقِيرِ
تَنْبِيهٍ اسْتِبْعَادٍ أَوْ تَرْهِيبِ إِنْكَارِ ذِي تَوْبِيخٍ[2] أَوْ تَكْذِيبِ

أقول: يستعمل في التمني مجازاً[3] ألفاظ:

منها: «لو» كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[4] بنصب نكون[5] بـ«أن» مضمرة جواباً لـ«لو» المضمنة معنى التمني.

---

(1) (**قوله: للتصديق**) أي إدراك وقوع النسبة التامة أَوْ لَا وقوعها، وإدراك ما سوى ذلك من موضوع، ومحمول، ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب، ونسبة ناقصة تصور.

(2) (**قوله: ذي توبيخ**) صفة الإنكار المحذوف تنوينه للضرورة، وتكذيب عطف على توبيخ، أي إنكار للتوبيخ، أو للتكذيب. ويحتمل أن إنكار مضاف لذي واقعة على شخص، أي إنكار موبخ أو مكذب، والأول: توبيخي، والثاني: تكذيبي، تأمل.

(3) (**قوله: مجازاً**) أما وجهه في لو فتقول: شبه التمني بالامتناع بجامع تعلق كل بالمحال، فسرى التشبيه للجزئيات، فاستعيرت لو من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه.
وأما وجهه في هل فتقول: شبه التمني الذي كملت العناية بمتعلقه بالاستفهام بجامع تمام النظر لمتعلق كل، فسرى إلى آخره.
وأما وجهه في لعل فتقول: شبه التمني بالترجي بجامع مطلق طلب المحبوب في كل، فسرى إلى آخره. وقد مرت الإشارة لهذا كله.
وأما حروف التحضيض: فليس استعمالها في التمني مجازاً لما قاله الدسوقي من أن هل ولو استعملا بعد التركيب مع ما ولا في التمني حقيقية، وسيأتي تتمة الكلام.
إذا علمت هذا علمت أن في جعل الشارح كل حروف التحضيض من الألفاظ التي استعملت في التمني مجازاً نظراً ظاهراً، هذا تحقيق المقام.

(4) الشعراء: 102.

(5) (**قوله: بنصب تكون**) فنصب الفعل بعد الفاء دليل على أنها في التركيب بمعنى ليت؛ لأنه إنما ينصب بعد لو الطلبية لا الشرطية، ولا يناسب أن تتطفل إلا على ليت من مفيدات الطلب لما مر من المناسبة بينهما.

ومنها: هل، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾[1] للجزم بانتفاء[2] الشفعاء، والاستفهامُ يقتضي الجهل بالحكم.

ومنها: لعل، نحو: «لعلي أسافر فأزورَ الحبيب»، بنصب «فأزور» لما تقدم.

ومنها: حروف التحضيض[3]، نحو: «هلا أكرمت زيداً» على معنى التمني[4].

وقوله: **والاستفهام هل** شروع في أدوات الاستفهام، وما يطلب بها فذكر (إحدى عشرة)[5] أداة: الهمزة وهل حرفان، و(بقية)[6] الأدوات أسماء[7]، وهي ثلاثة أقسام:

1-ما يطلب به التصور فقط، وهو: ما عدا الحرفين[8]، نحو:

---

(1) الأعراف: 53.

(2) (**قوله: للجزم بانتفاء إلى آخره**) تعليل لمحذوف، أي وإنما لم تكن هل في هذا التركيب للاستفهام، وكانت للتمنى للجزم إلى آخره، أي فلا استفهام، فتعين كونها للتمني، تأمل.

(3) (**قوله: ومنها: حروف التحضيض**) تقدم أنها مستعملة في التمني حقيقة، لكن ليس المقصود منها التمني، بل أن يتولد منه في دخولها على الماضي التقديم نحو: هلا أكرمت زيداً، ولو ما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصداً إلى جعله نادماً على ترك الإكرام، وفي المضارع التحضيض، نحو: هلا تقوم، ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصداً إلى حثه على القيام.

(4) (**قوله: على معنى التمني**) أي لتولد منه التقديم على ترك الإكرام كما علمت.

(5) وفي المخطوط: أحد عشر.

(6) وفي المخطوط: باقي.

(7) (**قوله: وبقية الأدوات أسماء**) ومعانيها ما يسأل بها عنها، وستعرفها، ثم ضمنت معها معنى الاستفهام.

(8) (**قوله: ما عدا الحرفين**) أي المذكورين في قوله: الهمزة وهل حرفان.

ثم الأدوات المطلوب بها التصور تختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر، فليسأل بأي عما يتميز به أحد المتشاركين في أمر يعمهما، وهو مضمون ما أضيفت إليه، نحو: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ (مريم: 73)، أي أنحن أم أصحاب محمد، فالمؤمنون والكفار اشتركا في الفريقين، وسأل الكافرون عما يميز أحدهما عن الآخر.

وبـ«متى» عن الزمان.

وبـ«أيان» عن المستقبل.

وبـ«أين» عن المكان.

وبـ«من» عن العارض للشخص لذوي العلم، كقولنا: من في الدار؟ فيجاب: بزيد، فزيد علم =

«ما زيد[1]؟»

2-وما يطلب به التصديق فقط، وهو هل، نحو: «هل زيد قائم[2]؟» ولا يجوز «هل زيد[3] قائم أم عمرو؟»

3-وما يطلب به التصور والتصديق، وهو الهمزة، ولذلك كانت «أم» أدوات الاستفهام، نحو: «أدبس في الإناء أم عسل؟» في تصور المسند إليه[4]، و«أفي الدار زيد أم في المسجد؟» في تصور المسند، ونحو: «أقام زيد؟» والمطلوبُ بها ما يليها كالفعل في «أَفَهِمْتَ الْعِلْمَ[5]؟» والفاعل في نحو: «أَأَنْتَ[6] عَمَلْتَ بِهِ؟» والمفعول في (نحو)[7]:

=

عارض للمسؤول عنه مشخص له.

وبـ«ما» عن شرح الاسم كقولك: ما البر؟ طالباً أن يشرح هذا الاسم، ويعين مفهومه، فيجاب: بإيراد لفظ أشهر، أو عن ماهية المسمى كقولنا: ما الحركة؟ أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ، فيجاب: بإيراد ذاتياته.

وبـ«كيف» عن الحال.

و«أنى» تستعمل بمعنى كيف، نحو: أنى شئت أن أضع لك كذا، وبمعنى من أين نحو: أنى لك هذا.

ويسأل بـ«كم» عن العدد، نحو: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾ (البقرة: 211).

(1) (قوله: نحو ما زيد؟) فالمطلوب هنا إدراك حقيقة صنفه، وهو تصور.

(2) (قوله: نحو: هل زيد قائم؟) فالمطلوب هنا إدراك وقوع النسبة التي هي ثبوت القيام لزيد.

(3) (قوله: ولا يجوز هل زيد إلى آخره) لأن وقوع المفرد بعد «أم» دليل على أن أم متصلة، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، وهل ليس إلا لطلب التصديق فبينهما تدافع، فيمتنع. ولو قال الشارح: ولهذا لا يجوز إلى آخره لكان أفيد.

(4) (قوله: في تصور المسند إليه) أي في طلب تصوره، أي إدراك صورته، والظرف متعلق بقول مقدر بعد نحو، أي نحو قولك كذا في طلب إلى آخره، وهذا بعد الجزم بالكينونة.

(5) (قوله: كالفعل في أفهمت العلم) اعلم أن هذا التركيب إن كان سؤالاً عن نسبة الفعل كان لطلب التصديق، وإن كان سؤالاً عن الوقع هل هو فهم أو غيره؟ كان لطلب التصور.

(6) (قوله: في نحو أأنت إلى آخره) طلباً لفاعل العمل، هل هو أنت أم غيرك؟ فالمطلوب هنا تصور.

(7) ساقطة في المخطوط.

«إرضاء الله[1] طلبتَ؟»

فقوله: **وبالذي يليه**[2] متعلق بـ«حر» أي معنى الهمزة، وهو الاستفهام حقيق بما يليه الهمز، وهي كغيرها من الأدوات.

وقوله: **بعكس ما غبر**، أي بقي[3] معناه أن ما بقي من الأدوات[4] لطلب التصور فقط عكس هل التي هي لطلب التصديق فقط.

ثم إن لفظ الاستفهام قد يستعمل[5] في الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَسْلَمْتُمْ ﴾[6]، أي أسلموا[7]، وكذا تقول لمن تأمره (بشيء)[8] هل امتثلت؟ أي امتثل.

---

(1) (**قوله: أرضاء الله إلى آخره**) للمطلوب هل هو الرضا أم غيره؟ فهو طلب لتصور أيضاً.

(2) (**قوله: فقوله**: وبالذي يليه إلى آخره) اعلم أن هذا تفريع على قوله: والمطلوب بها إلى آخره، وهو يقتضي أن قوله: والمطلوب إلى آخره هو معنى قول المصنف، وبالذي إلى آخره، أي ومعنى الهمز، وهو الاستفهام حقيقي بالذي يلي الهمزة، أي أن الاستفهام بالهمزة يكون عما يليه.
وقوله: أي معنى الهمز إلى آخره الذي في النسخ المعتمدة، أي معنى الهمز، وهو الاستفهام حقيقي بما يليه الهمز، وهو غيرها من الأدوات. وهو يخالف هذا المقتضى، وفيه أمر أن الأول أنه بعيد جداً من كلام المصنف الثاني أنه مستفاد من قول المصنف والاستفهام هل إلى آخره، وما يقتضيه التفريع هو ما للمصنف في شرحه، وفهمه بعض الشراح، وهو المتعين؛ لأنه متضمن لقول الأصل، والمسؤول عنه بها، أي الهمزة هو ما يليها، والمصنف بصدد نظم كلام الأصل، وما في يعقوبي غير مناسب أيضاً.

(3) (**قوله: أي بقي**) يطلق العبور على البقاء كالمضي، وكل يصح هنا، والأقرب الأول، ولذا درج عليه الشارح، تأمل.

(4) (**قوله: ما بقي من الأدوات**) أي بعد الهمزة وهل.

(5) (**قوله: قد يستعمل**) أي مجازاً، وكذا فيما بعد. وبيانه هنا: أنه أطلق اسم الاستفهام على الطلب المطلق، ثم نقل للطلب على وجه الأمر، فيكون مجازاً مرسلاً بمرتبتين، ولك أن تعتبر أن الأمر فرد من أفراد الطلب، فيكون بمرتبة تأمل.

(6) آل عمران: 20.

(7) (**قوله: أي أسلموا**) فليس المراد سؤال أهل الكتاب والأميين هل أسلموا أم لا؟

(8) ساقطة في المخطوط.

فقوله: ربما عبر أي تجاوز[1] معناه الأصلي إلى الأمر وما عطف عليه، وفي الاستبطاء[2]، نحو: «كم دعوتك؟»

وفي التقرير[3]: أي حمل المخاطب على الإقرار بما استقر عنده ثبوته، أو نفيه، نحو: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا ﴾[4].

وفي التعجب[5]: نحو: ﴿ مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ [6] ﴾[7].

وفي التهكم[8]: نحو: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ [9] ﴾[10].

وفي التحقير[11]: نحو: «من أنت لمن تحقر شأنه».

---

(1) (قوله: أي تجاوز) تفسير بالملزوم؛ إذ العبور معناه الحلول كما سبق، وهو ملزم لتجاوز سابق.

(2) (قوله: وفي الاستبطاء) بيان المجاز: فيه أن الاستفهام مسبب عن الجهل، وهو عن كثرة الدعوة؛ إذ يبعد جهل القابل، وهي عن الاستبطاء، فأطلق المسبب، وأراد السبب ولو بوسائط.
وقوله: كثرة الدعوة، أي في كم دعوتك؟

(3) (قوله: وفي التقرير) أي لأن الاستفهام يلزمه الحمل على الإقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب، أو يقال: الاستفهام طلب الإقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم، فاستعمل في مطلق الطلب، ثم في الطلب مع العلم، وهو نفس التقرير.

(4) الأنبياء: 62.

(5) (قوله: وفي التعجب) فالتعجب يستلزم الجهل، وهو يستلزم الاستفهام.

(6) (قوله: نحو: مالي لا أرى الهدهد) إنما حمل على التعجب، وقد تقرر أن الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه.

(7) النمل: 20.

(8) (قوله: وفي التهكم) إذ الاستفهام يتسبب عنه الجهل، والجهل بالشيء قد يتسبب عنه التهكم والسخرية. فالعلاقة المجاورة؛ إذ كل من الاستفهام والتهكم ناشئ عن سبب واحد.

(9) (قوله: نحو: أصلواتك تأمرك) وذلك أن شعيباً عليه السلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام.

(10) هود: 87.

(11) (قوله: وفي التحقير) لأن الاستفهام يتسبب عن الجهل، والجهل بالشيء وربما يتسبب عنه تحقيره.
والتحقير: جعل الشيء حقيراً، والاستهزاء عدم المبالاة به، وإن كان كثيراً وربما يتحد محلها، =

وفي **التنبيه**[1] **على الضلال**: نحو: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾[2].

وفي **الاستبعاد**[3]: نحو: ﴿ أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ [4] ﴾[5].

وفي **الترهيب**[6] **أي التخويف**: نحو: ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[7].

وفي **الإنكار التوبيخي**[8]: وهو الذي يقتضي أن ما بعده

=

وإن اختلفا مفهوماً لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما عن الآخر.

(1) (**قوله: وفي التنبيه إلى آخره**) أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه، فإذا سلك طريقاً واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات إلى ذلك الطريق، فإذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيهاً له على ضلالة، فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالًّا.

(2) التكوير: 26.

(3) (**قوله: والاستبعاد**) أي عد الشيء بعيداً؛ إذ العد والاستفهام كل منهما مسبب عن الجهل، فالعلاقة المجاورة.

قال الصبان: الفرق بينه وبين الاستبطاء: أن الاستبعاد متعلقة غير متوقع، والاستبطاء: متعلقة متوقع، غايته أنه بطيء في زمن انتظاره.

(4) (**قوله: أنى لهم الذكرى**) فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام، وهي ظاهر، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله: ﴿وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ۝ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ (الدخان: 13-14) أي كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوا به من الإيمان عند كشف العذاب عنهم، وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الأذكار من كشف الدخان، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات، ومن الكتاب المعجز وغيره، وهذا التنبيه يستلزم ترهيبه وتخويفه لاتصافه بها.

(5) الدخان: 13.

(6) (**قوله: وفي الترهيب**) أي أن الاستفهام ينبه على جزاء إساءة الأدب، وهذا التنبيه يستلزم ترهيبه وتخويفه لاتصافه بها.

(7) المرسلات: 16.

(8) (**قوله: التوبيخي**) نسبة للتوبيخ، أي التعبير والتقريع، ونسبته للتوبيخ من حيث كون التوبيخ مقصوداً منه.

=

واقعٌ[1]، وأن فاعله (ملوم)[2]، نحو: ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾[3].

والإبطالي[4]: وهو ما اقتضى أن ما بعده غيرُ واقع[5]، وأن مدعيه كاذب، نحو: ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ﴾[6] وهو[7] المشار إليه بتكذيب.

=

قال الصبان: قال في الأطول: العلاقة بين الاسفتهام والإنكار، بمعنى نفي اللياقة أن نفي اللياقة يوجب عدم التصديق بما لا يليق بأن يشك في وقوعه، والشك يستدعي الاستفهام، فأفيد بالاستفهام عدم اللياقة.

(1) (قوله: واقع) أي في الماضي، أو الحال، أو الاستقبال.

الأول: نحو: أعصيت ربك؟

والثاني: كمثال الشارح.

والثالث: نحو: أتعصي ربك مراداً منه الاستقبال، فالمراد بفاعله فاعله حقيقة أو حكماً ليشمل من هو بصدد فعله، وفي الكلام حذف مضاف، أي فاعل متعلَّقه بفتح اللام، وهو المنكَر بفتح الكاف، ثم هذا وما بعده ضابط لا تعريف، وإلا لزم التجوز في التعريف حيث أريد من اسم الفاعل مطلق الزمن، ومن الفاعل مطلق التوجه، فافهم.

(2) وفي المخطوط: ملام.

(3) الصافات: 95.

(4) (قوله: أو الإبطالي) تتضح النسبة فيه مما مر. وبيان علاقة التجوز إليه: أن الإبطال يستدعي عدم توجه الذهن، وهو يستدعي الجهل، وهو يستدعي الاستفهام، فقد أطلق اسم المسبب على السبب، تأمل.

(5) (قوله: غير واقع) أي فيما مضى كمثال الشارح، أو في الحال، أو الاستقبال، نحو: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ (هود: 28).

(6) الإسراء: 40.

(7) (قوله: وهو) أي الإنكار الابطالي.

وقوله: بتكذيب، أي المسلط عليه ذي المجعولة صفة لإنكار، أو المضاف إليها إنكار، فالإشارة في الحقيقة بجميع ما ذكر، تأمل.

(قال)[1]:

وَقَــدْ يَجِــيْ أَمْــرٌ وَنَهْــيٌ وَنِــدَا ... فِــي غَيْــرِ مَعْـنَاهُ[2] لأَمْــرٍ قُــصِدَا[3]

وَصِــيغَةُ الإِخْــبَارِ تَأْتِــي لِلطَّلَــبْ ... لِفَــأْلٍ أَوْ حِــرْصٍ وَحَمْــلٍ وَأَدَبْ

أقول: قد يخرجُ الأمر والنهي (والدعاء)[4] عن معانيها الأصلية لنكتة.

أما الأمر: فقد يأتي لمعان كثيرة:

منها: الإباحة[5]: نحو: ﴿ كُلُواْ [6] مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ ﴾[7].

وأما النهي: فإنه يأتي لمعان كثيرة أيضاً.

منها: قصد الامتثال[8]: كقولك لمن عصى[9] أمرَك: لا تعص أمري، أي امتثله.

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: في غير معناه إلى آخره**) يرجع للأخير، وحذف مما قبله لدلالته عليه.

(3) (**قوله: لأمر قصدا**) الأقرب ما أشار إليه الشارح، والمصنف في شرحه من أن اللام للتعليل، وأن المراد بالأمر النكتة المقتضية للعدول عن الحقيقة إلى التجوز بالأمر وغيره وما في يعقوبي تعسف.

(4) وفي المخطوط: والنداء.

(5) (**قوله: منها الإباحة**) والعلاقة بين الطلب والإباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الإذن العام، فهو من استعمال الأخص في الأعم مجازاً مرسلاً.

(6) (**قوله: نحو: كلوا إلى آخره**) بمعنى أنه يباح لكم أن تأكلوا مما ذكر.

(7) الأنعام: 142.

(8) (**قوله: قصد الامتثال**) أراد بالقصد لازمه، وهو الطلب.

(9) (**قوله: كقولك: عصى إلى آخره**) في كون صيغة النهي في هذا المثال مستعملة في غير معناها نظر ظاهر؛ إذ لو كان قصد ما تضمنته من الأمر يصيره كذلك للزم أن كل نهي مستعمل في غير معناه، فقولك: لا تهمل زيداً مستعمل في طلب اعتباره، وقولك: لا تقم مستعمل في طلب ما يعينه المقام مما يقابل القيام وهكذا، فلا يوجد نهي حينئذ مستعمل في معناه، وهذا خلاف ما يفيده موضوع الكلام من كون النهي تارة يستعمل في معناه، وتارة في غيره، ومع هذا لم يقل به أحد، =

وأما النداء: فيأتي لمعان أيضاً.

منها: **الإغراء**[1]: كقولك لمن تظلم[2] (إليك)[3] يا مظلومُ، تريد إغراءه على زيادة التظلم[4].

ثم إن صيغة الخبر قد يقصد منها الطلبُ لنكتةٍ كالتفاؤل[5]، نحو: وفقنا اللهُ[6] لما فيه رضاه، وإظهارُ الحرصِ في وقوعه كقولك لمن استبطأك[7]: أتيتك،

=

فالمناسب أن يقول يدل قوله: منها قصد الامتثال إلى آخره، منها: التهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: لا تمتثل أمري؛ إذ لا يشك في كونه مستعملاً في غير معناه، فإن السيد لا يريد من عبده عدم الامتثال، والعلاقة بين التهديد وبين النهي: أن النهي يلزمه التهديد والتخويف، فتأمل منصفاً.

(1) (**قوله: الإغراء**) أي الحث على لزوم الشيء. والعلاقة بين النداء وبين الإغراء المستعمل هو فيه أن الإغراء ملزوم للإقبال؛ إذ لا معنى لإغراء غير المقبل معنى بأن يكون بحيث لا يسمع.

(2) (**قوله: يتظلم**) أي يظهر ظلم الغير له ويبث الشكوى به.

(3) وفي المخطوط: عندك.

(4) (**قوله: على زيادة التظلم**) عبر بزيادة لحصول أصل التظلم.

(5) (**قوله: كالتفاؤل**) أي إفادته.

(6) (**قوله: نحو: وفقنا الله إلى آخره**) فالمقصود طلب التوفيق، وصيغة الأمر هي الدالة عليه، وعدل عنها إلى صيغة المضي الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلاً بتحققه. وظاهر أن العلاقة بين الخبر والطلب الضدية.

(7) (**قوله: كقولك لمن استبطأك**) أي فكرر عليك النداء طالباً الإسراع في إتيانك.

وقوله: أتيتك مقول القول، وهو من المنادي إظهار لشدة حرصه على إتيانه لمن ناداه، ثم في كون صيغة الخبر مستعملة في الطلب في هذا المثال نظر ظاهر، والظاهر أنه مما استعمل فيه الماضي موضع المستقبل إشارة إلى قرب وقوعه جدّاً كقول القريب من البلد: دخلنا البلد، والجامع شدة التحقق، فالمناسب التمثيل، بنحو: رزقني الله لقاءك. قال يعقوبي: والسبب في إفادة الماضي هذا الحرص ما تقرر من جهة الطبع، وهو أن من جملة أسباب التعبير به عما لم يقع تخيل وقوعه، وتخيل الوقوع يكون من كثرة التصور، وكثرة التصور تكون من كثرة الرغبة، فينتقل من التعبير به عن المطلوب إلى كثرة الرغبة بهذه الوسائط.

=

والتصديق[1] كقولك لمن لا يحب تكذيبك: تأتينا غداً، فتحمله على المجيء بلطف لاعتيادك[2] تصديقَه إياك، والتأدب مع المخاطب بترك صيغة الأمر، نحو: «أمير المؤمنين[3] يقضي حاجتي».

ثم إن كثيراً من الاعتبارات[4] المذكورة في الأبواب السابقة[5] تجري في الإنشاء كالتقديم والتأخير والقصر[6] (منبهاً عليها)[7]، فقسها (عليها[8])[9].

قال:

=

وقوله: من كثرة الرغبة، أي التي هي الحرص.

(1) **(قوله: والتصديق)** أي حمل المخاطب على التصديق للمتكلم بإتيانه مثلاً المطلوب للمتكلم. ويدل عليه قول الشارح، فتحمله على المجيء إلى آخره.

(2) **(قوله: فتحمله على المجيء وبلطف لاعتيادك إلى آخره)** أي وهو إن لم يأت صار مكذباً لك صورة لكونك أبرزت الكلام في صورة الخبر.

والحاصل: أن المتكلم قد يكون طالباً لشيء راغباً في حصوله، فيبرز للمخاطب الذي لا يريد تكذيبه صيغة الطلب في صورة الخبر ليوقع المخاطب المطلوب لأجل تصديق المتكلم؛ لأنه إذا لم يوقع كان مكذباً له صورة حيث أبرز المتكلم الطلب في صورة الخبر تأمل.

(3) **(قوله: نحو: أمير المؤمنين إلى آخره)** فقد تأدب الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لا شعارها بالاستعلاء.

(4) **(قوله: من الاعتبارات)** أي المعتبرات.

(5) **(قوله: في الأبواب السابقة)** وهي من أحوال الإسناد إلى هذا الباب.

(6) **(قوله: والقصر)** هو أيضاً مذكور في الباب المبوب لإفادة أحكامه كذكر الطهارة في بابها، والبيع في بابه.

(7) ساقطة في المطبوع.

(8) **(قوله: فقسها عليها)** أي فقس المعتبرات التي تجري في الإنشاء على المعتبرات التي ذكرت للخبر، فقل: إن تقدم المسند إليه لكون ذكره أهم لنكتة من نكت الأهمية، وتأخيره لاقتضاء المقام تقديم المسند، والقصر الحاصل فيه بتقديم المعمول حقيقي وإضافي وهكذا.

(9) ساقطة في المخطوط.

الباب السابع الفصل والوصل[1]

الْفَصْلُ تَرْكُ عَطْفِ جُمْلَةٍ[2] أَتَتْ[3] مِنْ بَعْدِ أُخْرَى عَكْسُ وَصْلٍ[4] قَدْ ثَبَتْ

---

(1) لما فرغ من أحوال المفردات والإنشاء شرع في أحوال الجمل. ثم إنه قدم الفصل في الترجمة؛ لأنه عدم العطف، والعدم سابق في الحادث على الوجود، وكان ينبغي له أن يقدم الوصل له في التعريف؛ لأن الفصل عدم مضاف للوصل، فلا يعرف إلا بمعرفة الوصل، ولم يفعل ذلك، بل قدم الفصل في التعريف موافقة لما في الترجمة، وقال: الفصل إلى آخره.

(2) (قوله: **الفصل ترك عطف جملة إلى آخره**) أقول: من المعلوم أن جملة هنا نكرة في سياق الإثبات، وهي لا تعم إلا إذا دل على العموم دليل، ولا دليل هنا، فلا يشمل التعريف ترك عطف جملتين، فأكثر على جملتين كذلك، نحو: يعطي ويمنع يضر وينفع، وكذا تعريف الوصل الذي أفاده بقوله: عكس وصل قد ثبت، ولا يقال: إن في كل من التعريفين حذف الفاء مع ما عطفت، أي فأكثر؛ إذ لا دليل عليه على أنه لا يليق بالتعريف؛ إذ لا بد فيه من ذكر ما يصيره جامعاً مانعاً، ولا يجوز حذفه، ولو وجد دليل عليه، فلو قال:

الفصل ترك عطف بعض الجمل على مثيل عكسه وصل يلي

لسلم مما ذكر.

وقولنا: فلا يشمل التعريف إلى آخره.

اعلم أنه ربما لا يتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها، بل يتناسب الأوليان والأخريان، فيعطف في كل اثنين أوّلاً، ويعطف الأخر بأن عطفه لموجب فصل، وقد علمت المثال، وقس الأكثر، فتدبر.

(3) (**قوله: أتت إلى آخره**) صفة لجملة خرج به الجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها، فلا يعد ترك عطفها فصلاً.

وتوضيح المقام أن قوله: ترك جنس يشمل جميع التروك، وإضافته لعطف مخرجه لترك غيره، وإضافة عطف إلى جملة مخرج لعطف المفردات، فلا يعد تركه فعلاً، ووصف الجملة بقوله: قد أتت إلى آخره مخرج للجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها، فلا يعد ترك عطفها فصلاً، تأمل.

(4) (**قوله: عكس وصل**) خبر لمحذوف، أي وهو عكس وصل.

أقول: **الفصل** لغة: القطع.

وفي الاصطلاح: ترك عطف جملة[1] على أخرى.

والوصل لغة: الجمع.

وفي الاصطلاح: عطف بعض الجمل[2] على بعض.

مثال الأول: «عمراً أهنته زيد ضربته».

ومثال الثاني: «زيد قائم وعمرو جالس».

وهذا الباب أغمض أبواب المعاني[3]، حتى قيل لبعضهم: ما البلاغة؟

فقال: معرفة الفصل[4] والوصل.

قال:

=

وقوله: قد ثبت صفة لوصل، أي ثبت عندهم، وتقررت حقيقته هذا هو الظاهر، وما في يعقوبي تكلف.

(1) (**قوله: ترك عطف جملة إلى آخره**) فيه ما علمت، وقد سلم من الإيراد في تعريف الوصل حيث تبع الأصل.

(2) (**قوله: عطف بعض الجمل إلى آخره**) إنما اختار الجمل على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصوداً لذاته.

(3) (**قوله: أغمض أبواب إلى آخره**) أي أخفاها عن البصائر بحيث يزيد بطء إدراك معانيه عن بطء إدراك معاني غيره، تأمل.

(4) (**قوله: معرفة الفصل إلى آخره**) أي معرفة مباحثهما باتفاق بحيث يقدر على إجراء مباحثهما على ما ورد عليه من الجمل.

فَافْصِلْ[1] لَدَى التَّوكِيدِ[2] وَالإِبْدَالِ[3] لِـــنُكْتَةٍ[4] وَنِيَّةِ السُّـــؤَالِ[5]

(1) (قوله: فافصل إلى آخره) حاصل المقام: أنه إذا أتت جملة بعد جملة.
فالأولى: إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا.
فإن كان للأولى محل من الإعراب: فإن قصد عدم تشريك الثانية في حكم الأولى أي مقتضية من خبرية ونحوها وجب الفصل، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: وعدم التشريك في حكم جرى وإلا فالوصل وشرط كونه مقبولاً بالواو وجود الجامع بين الجملتين، وهو مقبول بغيرها مما يفيد زيادة على التشريك، وهو الفاء وثم وحتى مطلقاً.
وإن لم يكن للأولى محل: فإن قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به، نحو: دخل زيد فخرج، أو ثم خرج عمرو. وإن لم يقصد الربط المذكور: فإن كان الأولى حكم قصد عدم تشريك الثانية معها فيه فالفصل، وإلى هذا يشير أيضاً قول المصنف: وعدم التشريك إلى آخره فهو عام فيما إذا كانت الأولى لها محل، وفيما إذا لم يكن لها.
وإن لم يكن للأولى حكم: فإن كان بينها وبين الثانية كمال الاتصال من غير أن يكون في الفصل إبهام خلاف المقصود، أو كمال الانقطاع كذلك، أو شبه أحد الكمالين تعين الفصل؛ لأن الوصل يقتضي مغايرة، وهي لا تناسب كمال الاتصال، ولا شبهة ومناسبة، وهي لا تناسب كمال الانقطاع، ولا شبهة، وإن لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا إبهام ولا شبهة، ولا كمال الانقطاع بلا إبهام ولا شبهة تعين الوصل لوجود الداعي، وعدم المانع.
أما كمال الاتصال: فلكون الثانية مؤكدة للأولى، أو بدلاً منها، أو بيانها لها تنزيلاً في الجميع، وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله: وافصل لذي التوكيد والإبدال غير أنه ترك البيان، وسنذكر مثاله. ولك أن تقول: إنه أدرجه في البدل لصلاحية اللفظ الواحد لهما فيما له محل باتفاق، وعلى الطريق الآتية فيما لا محل له فهما واحد باعتبار اللفظ.
وأما شبهه: فلكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى، فتفصل الثانية من الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، وإليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله: ونية السؤال.
وأما كمال الانقطاع: فلاختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، أو لأنه لا جامع بينهما، وإليه وإلى حكمه أشار بقوله: أو اختلاف طلباً وخبرا أو فقد جامع.
وأما شبهه: فلكون عطف الثانية على الأولى موهماً لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود، وإليه وإلى حكمه أشار بقوله: ومع إيهام إلى آخر البيت، وجعل هذا الكون موجباً لكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينه لم يجعل هذا موجباً لكمال الانقطاع. فتحصل أن مواضع الفصل ستة: خمسة فيما إذا كانت الأولى لا محل لها من الإعراب، وهي ما إذا كان بين الجملتين كمال الاتصال بلا إبهام، أو كمال الانقطاع، أو شبه كل كذلك. وما إذا كان للأولى حكم قصد عدم إعطائه للثانية.
والسادس: فيما إذا كانت الأولى لها محل، وهو مثل الأخير من الخمسة، وقد علمت موضع الإشارة إلى الجميع في كلام المصنف. هذا ما دعت إليه الضرورة، ويتم اتضاح بعضهما في الشارح، وتتميم المرام يطلب من الأصل، وشرحي السعد، وحواشيهما.

(2) (قوله: لدى التوكيد) أي عند التوكيد بالجملة الثانية.

(3) (قوله: والإبدال إلى آخره) قد عرفت أنه أدرج فيه عطف البيان، وعرفت وجه الإدراج.

(4) (قوله: لنكتة) حذف من الأول لدلالة الثاني.

(5) (قوله: ونية السؤال) عطف على التوكيد، والمراد بنية السؤال تقديره بين الجملتين فيما إذا اقتضت
=

وَعَدَمِ التَّشْرِيكِ[1] فِي حُكْمٍ جَـرَى أَوْ اخْـتِلَافٍ طَلَـباً[2] وَخَبَـرَا
وَفَقْـدِ جَامِـعٍ وَمَـعْ إِيهَـامِ[3] عَطْـفٍ سِوَى الْمَقْـصُودِ فِـي الْكَـلَامِ

أقول: يجب الفصل في مواضع:

منها: أن تنزل الجملةُ[4] الثانية من الأولى منزلةَ التوكيد المعنوي في إفادة التقرير[5] مع اختلاف المعنى أو اللفظي في إفادة التقرير مع اتحاد المعنى.

مثال الأول: ﴿ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ ﴾ بالنسبة إلى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ ﴾ إذا جُعِلَ كلٌّ منهما[6] جملة مستقلة، فهي[7] بمنزلة نفسه من «جاء زيد نفسه».

=

الأولى سؤالاً، فيؤتى بالثانية جواباً عنه.

(1) (**قوله: وعدم التشريك**) أي تشريك الثانية للأولى.

وقوله: في حكم، أي للأولى مطلقاً كان لها محل أم لا، كما علمت مما مر.

(2) (**قوله: طلباً**) أراد به ما هو أعم، وهو الإنشاء، فقد تجوز بإطلاق الخاص وإرادة العام.

(3) (**قوله: ومع إيهام**) عطف على لدى التوكيد، وإيهام مضاف لعطف من إضافة المصدر لفاعله.

وقوله: سوى مفعوله.

وقوله: في الكلام متعلق بالمقصود.

(4) (**قوله: أن تنزل الجملة إلى آخره**) يفيد هذا وقوله فيما يأتي: بمنزلة البدل أن الثانية ليست تابعاً حقيقية، بل ما يفيد منها يفيده ذلك التابع من جهة القصد، فألحقت بذلك التابع في عدم صحة العطف، وهو الأقرب خلافاً لما يفيده أول كلام الأصل، وذلك لأن التابع اصطلاحاً يستدعي إعراباً يقع فيه التبعية، والكلام فيما لا محل له كما علمت مع أن التوكيد مخصوص بألفاظ معلومة.

وقوله: من جهة القصد الظاهر أنه حال من نائب فاعل يفاد.

وقوله: لأن التابع إلى آخره إنما جعله علة للأقربية دون تعين عدم التبعية؛ لأنه أكثري لا كلي، فينشأ عن كونه أكثرياً أن النظر إليه المقتضى بعدم التبعية حقيقة أولى لكونه نظر الأكثري، فيكون عدم التبعية حقيقة الناشئ عن هذا الأولى أقرب، تدبر.

(5) (**قوله: التقرير**) أي تقرير اللاحق للسابق.

وقوله: مع اختلاف المعنى، أي معنى كل من السابق واللاحق، وكذا يقال في الاتحاد.

(6) (**قوله: إذا جعل كل منهما إلى آخره**) هذا إنما يكون إذا جعل الم طائفة من الحروف لا يقدر لها مبتدأ، ولا خبر، أو جملة مستقلة يجعل الم مبتدأ خبره هذه، أو هذا مقدر، أو العكس بناء على أنه اسم للسورة، أو للقرآن.

أما إن جعل الم مبتدأ خبره ذلك الكتاب، فلا يكون مما نحن فيه، وكذا إن جعل ذلك الكتاب مبتدأ خبره: لا ريب فيه.

(7) (**قوله: فهي**) الفاء تعليلية لقوله: مثال الأولى، أو التفريع عليه.

=

ومثال الثاني: «جاء زيد هو الصوفي[1] » أي الصافي[2] من دنيء الأوصاف، فهي بمنزلة[3] زيد الثاني من «جاء زيد زيد».

ومنها: أن تكون الثانية بمنزلة البدل من الأولى لنكتة ككون المراد لطيفاً[4] أو مطلوباً في نفسه، فتنزل الثانية (بمنزلة)[5] البدل المطابق، نحو: ﴿ فَوَسْوَسَ [6] إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ

=

وقوله: بمنزلة إلى آخره أي في تقرير اللاحق للسابق.

(1) (**قوله: جاء زيد هو الصوفي**) فيه أن قوله: هو الصوفي ليس بمعنى جاء زيد، فكيف يكون بمنزلة التوكيد اللفظي له، فالمناسب التمثيل بهدى للمتقين، كما مثل الأصل، وسيتضح لك وجهه، فترقب.

(2) (**قوله: أي الصافي إلى آخره**) يفيد أن الصوفي منسوب للصفاء، وهو مفاد كلام غيره أيضاً، والظاهر أن النسبة على غير قياس.

(3) (**قوله: فهو بمنزلة إلى آخره**) أي في التقرير مع اتحاد المعنى، والنكتة فيما هي بمنزلة التوكيد المعنوي دفع توهم التجوز، وفيما هي بمنزلة اللفظي دفع توهم السهو أو الغلط، وإيضاح دفع توهم التجوز في المثال الأول أن قول ذلك الكتاب فيه مبالغة في وصف القرآن ببلوغة الدرجة القصوى في الكمال، وهذه المبالغة حاصلة بجعل المبتدأ ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه، والتوصل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة، وتعريف الخبر باللام الدال على انحصار الكمال في القرآن، فحينئذ يجوز لو كان هذا من غير الله أن المتكلم، قد تجوز في حصر الكمال في القرآن مبالغة، فدفع هذا التوهم بلا ريب فيه، وإيضاح دفع توهم السهو، أو الغلط في هدى للمتقين أن قوله: لا ريب فيه لما كان يتوهم لو كان من عند غير الله انه أتى به على وجه السهو أو الغلط أتبع بهدى للمتقين الدال على معنى ذلك الكتاب، فإن معناه أن الكتاب بالغ في الهداية درجة لا تدرك غايتها لما في تنكير هدى من الإبهام والتفخيم، حتى كأنه هداية محضة حيث قيل: هدى، ولم يقل: هاد، وهذا معنى ذلك الكتاب؛ لأن معناه الكامل في الهداية، فافهم، والظاهر أن مرادهم بالتجوز هنا المعنى اللغوي بمعنى مخالفة الأصل، ويدل له قول اليعقوبي، فلما جاز بسبب تلك المبالغة توهم السامع المجازية في الكلام، وأنه على خلاف مقتضاه حيث عطف قوله: وأنه إلى آخره على التجوز، والظاهر أنه عطف تفسير، تأمل.

(4) (**قوله: ككون المراد لطيفاً إلى آخره**) أي أو عجيباً أو فظيعاً، أي والأولى: غير وافية بتمام المراد، والثانية: وافية.

وقوله: لطيفاً راجع للبدل للطابق.

وقوله: مطلوباً إلى آخره راجع لبدل البعض والاشتمال، وسيتضح ما في كلامه.

(5) وفي المخطوط: منزلة.

(6) (**قوله: بمنزلة البدل المطابق نحو فوسوس إلى آخره**) الذي في الأصل وشرحي السعد ويعقوبي: ترك البدل الكل في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في

=

قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ﴾[1]، ففصل جملةَ «قال»؛ لأنها بمنزلة[2] البدل المطابق من «وسوس»، والنكتة في الإبدال لطافة المراد ودقته[3]، أو منزلة بدل البعض، نحو: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ [4] أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾ ﴾[5]، ففصل جملة «أمدّكم» الثانية؛ لأنها كبدل البعض؛ إذ مضمونها[6] (بدل)[7] بعض ما يعلمون، والنكتة في إبدالها[8] كون

= الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ إذ لا نسبة تنقل. وحينئذ فلا يتمشى كلام الشارح على ما درج عليه الأصل ومن حذا حذوه، وإنما يتمشى على طريقة ذكرها اليعقوبي حيث قال بعد ما ذكر: وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة، فأدخله في كمال الاتصال ومثل له بقول القائل: قنعنا بالأسودين قنعنا بالتمر والماء، فإذا قصد الإخبار بالأولى ثم بالثانية؛ لأن الأولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من إيهام ما، والمقام يقتضي الاعتناء بشأن المخبرية تفصيلاً لما فيه تشريف المخبر، أو نحو ذلك كانت بدل كل، وتمثيله بهذه الآية لبدل الكل صحيح؛ لأن ما ذكر عن بعضهم متأت فيها ولولا تمثيله بالآية المذكورة لحملنا كلامه على البدل المطابق في الجمل التي لها محل من الإعراب، فيكون قول المصنف والإبدال عامّاً فيما له محل، وفيما لا محل له، ويصير أفيد، فلا يكون كلام الشارح مبنيّاً على طريقة ضعيفة للاتفاق على اعتبار البدل المطابق من موجبات كمال الاتصال المقتضى للفصل في الجمل التي لها محل من الإعراب، كما يستفاد من حاصل المقام الذي قدمناه لمن تأمل.

(1) طه: 120.

(2) (**قوله: لأنها بمنزلة إلى آخره**) فبينهما كمال الاتصال، والعطف يفيد المغايرة، وسيذكره الشارح.

(3) (**قوله: ودقته**) عطف تفسير.

(4) (**قوله: أمدكم بما تعلمون**) هذه الجملة صلة الذي في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ (الشعراء: 132)، ولا محل لجملة الصلة من الإعراب، بل للموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام، ولمجموع الصلة والموصول على ما قاله السيد.

(5) الشعراء: 132-134.

(6) (**قوله: إذ مضمونها إلى آخره**) يفيد أن الفصل معتبر بين ما تعلمون وبين أمدكم، وهو فاسد؛ إذ ما تعلمون مفرد لا جملة، والفصل إنما يكون بين الجمل تأمل، اللهم إلا أن يقال: إن في الكلام حذف مضافين، والتقدير بعض مضمون جملة ما تعلمون من كون إضافة جملة لما تعلمون لأدنى ملابسة، أي الجملة العامل فعلها، وهو أمد فيما تعلمون بسبب تعلق جارّه به، تأمل.

(7) ساقطة في المطبوع.

(8) (**قوله: والنكتة في إبدالها**) أي جملة أمدكم بأنعام وبنين.

وقوله: كون مضمونها إلى آخره المناسب مضمون ما قبلها، أي وما قبلها غير وافية به، وهي وافية، فأتى بها لتتميمه وذلك؛ لأن كون مضمون الثانية مطلوباً في نفسه لا يقتضي إبدالها، بل إن كانت وافية لا يقتضي غيرها، وإن لم تكن وافية اقتضى الإبدال منها لا إبدالها، وقد أفاد الأصل =

مضمونها مطلوباً في نفسه[1]، أو (منزلة)[2] بدل الاشتمال، نحو:

أَقُولُ لَهُ[3]: ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا]

«فلا تقيمن» بدل من «ارحل»[4] بدل اشتمال، والنكتة كالذي قبله[5]، وإنما وجب الفصل في التوكيد والإبدال؛ لأن الوصل يقتضي التغايرَ[6]، وليس موجوداً فيهما.

ومنها: نية السؤال: أي تقديره[7] من الجملة السابقة، نحو: ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴾[8]، فجملة النهي تقتضي سؤالاً من شأن المنهي أن يسأل عنه[9]، فيقال: لم لا أخاطبك في شأنهم، ووجب الفصل لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة[10] عما قبلها بسبب كونها جواباً لذلك السؤال المقدّر.

=

وغيره ما ذكرنا تدبر منصفاً.

(1) (**قوله: مطلوباً في نفسه**) لأنه تذكير للنعم لتشطر، وهو ذريعة لغيره كالإيمان والعمل بالطاعة.

(2) وفي المخطوط: بمنزلة.

(3) (**قوله: أقول له إلى آخره**) لا محل لجملة «ارحل» بانفرادها، وكذا جملة «لا تقيمن»؛ إذ لا محل لجزء المقول على ما هو الحق، فالمحل إنما هو للمجموع، فلا يرد أن التمثيل بالبيت خروج عن الموضوع، والظاهر أن مسلماً من الإسلام اللغوي، وهو الانقياد.

(4) (**قوله: بدل من ارحل**) أي تنزيلاً.

(5) (**قوله: والنكتة كالذي قبله**) وهي أن المقام مطلوب في نفسه؛ لأنه لإظهار الكراهة لإقامة المخاطب، والجملة الثانية أوفى بتأديته.

(6) (**قوله: يقتضي التغاير**) أي الكلي، أي أن الأصل فيه أن يكون للتغاير الكلي، هذا هو الظاهر وإلا فمطلق التغاير متأت في بدل البعض والاشتمال تأمل.

(7) (**قوله: أي تقديره**) أي بين الجملتين.

وقوله: من الجملة إلى آخره متعلق أيضاً بتقدير أي أنه مقدر، وناشئ من الجملة السابقة، تأمل.

(8) هود: 37.

(9) (**قوله: أن يسأل عنه**) الظاهر: أن يسأله، ولعل المصدر قبل بمعنى المفعول، تأمل.

(10) (**قوله: لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة إلى آخره**) فيه أنه لا معنى لصيرورتها كالمقطوعة، بل هي مقطوعة بالفعل، وعلى فرض حذف الكاف لا يحسن التعليل لصيرورة المعنى، وإنما وجب الفصل لصيرورة الثانية مفصولة إلى آخره، وهو ركيك وإن أمكن تصحيحه بتكلف، فالمناسب أن يقول: وإنما وجوب الفصل لكون الثانية جواباً عن السؤال الذي اقتضته الأولى، فحينئذ تفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال، تأمل.

ومنها: **عدمُ اشتراكِ**[1] **الثانية مع الأولى في الحكم**[2]، نحو: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ ﴾[3] إلى ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[4] لم تعطف جملة ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾[5] على قوله: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ [6] ﴾[7] لعدم اشتراكهما في الحكم؛ إذ ليست الثانية[8] من مقولهم.

ومنها: **اختلافُ**[9] **الجملتين في الخبرية والإنشائية بأن تكون**[10] **(إحداهما)**[11] **إنشائية والأخرى خبرية**، نحو (قول الشاعر)[12]:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ[13] أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا [وَكُلُّ حَتْفِ امرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ]

---

(1) (**قوله: عدم اشتراك إلى آخره**) لا شك في صحة اقتضائه الفصل، وكونه من مواضعه، لكن الأنسب بالمصنف إبقاؤه على ظاهره كما قررناه سابقاً، وعلى تغيير الشارح يكون المصنف قد أطلق السبب وأراد المسبب، ولا حاجة إليه مع ما فيه من الصرف عن الظاهر.
تنبيه: علم مما سبق أنه كما يكون الفصل لعدم التشريك في حكم الإعراب إذا كان للأولى محل من الإعراب، كما في مثال الشارح يكون لعدم التشريك في حكم الإعراب إذا لم يكن للأولى محل، كما في ﴿ وَإِذَا خَلَوْا ﴾ (البقرة: 14) الآية لم يعطف ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (البقرة: 15) على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف.

(2) (**قوله: في الحكم**) وهو المقولية.

(3) البقرة: 14.

(4) البقرة: 15.

(5) البقرة: 15.

(6) (**قوله: على إنا معكم**) إنما قال على إنا معكم ولم يقل على إنما نحن مستهزؤون مع اتحاد الحكم فيهما بسبب كون الثانية إيضاحاً للأولى؛ لأن العطف على المتبوع هو الأصل.

(7) البقرة: 14.

(8) (**قوله: إذ ليست الثانية إلى آخره**) فلو عطف على إنا معكم لزم اشتراكها معها في كونها مفعول قالوا، فيلزم أن تكون مقول قول المنافقين، وليس كذلك، وكلامه يفيد أن إنا معكم له محل من الإعراب، وهو مبني على أن جزء المقول له محل إذا كان مفيداً، وهو ضعيف.

(9) (**قوله: ومنها: اختلاف إلى آخره**) والفصل حينئذ لما بينهما من كمال الانقطاع، كما علمت مما مر.

(10) (**قوله: بأن يكون إلى آخره**) تحته صورتان، وهو واضح.

(11) وفي المخطوط: أحدهما.

(12) ساقطة في المطبوع.

(13) (**قوله: وقال رائدهم: إلى آخره**) لم يعطف «نزاولها» على «أرسوا»؛ لأنه خبر لفظاً ومعنى. و«أرسوا» إنشاء لفظاً ومعنى.

=

وما أجازه النحويون من عطف (الإخبار على الإنشاء)[1] وعكسه مستدلين بآيات.
أجاب عنها البيانيون باتفاقهما معنى[2].

ومنها: أن لا يكون بين الجملتين جامعٌ[3] عقليٌّ، أو وهميٌّ، أو خياليٌّ، فلا تقول: «زيدٌ[4] عالِمٌ، وعمرٌو قائمٌ» لعدم الجامع بخلاف[5] «زيد عالم وعمرو جاهل»، و«نِعْمَ الْيَأْسُ مِنَ الْخَلْقِ، وَبِئْسَ الطَّمَعُ فِيهِمْ»، وسيأتي ذلك.

ومنها: إيهام العطف خلاف المقصود[6]، نحو:

=

و«الرائد» هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء للنزول عليه.
وقوله: أرسوا: أي أقيموا بهذا الكلاء الملائم للحرب، وهو مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة.
وقوله: نزاولها، أي نحاول أمر الحرب ونعالجها.
وقوله: فكل حتف إلى آخره تعليل لمحذوف يفيده ما قبله، أي ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب بمباشرة أعمالها خوف الحتف وهو الموت، فكل إلى آخره.
وقوله: بمقدار أي بقدر الله سبحانه.
قال الصبان: وبحث في التمثيل بأن نزاولها إما تعليل لما قبله، فهو جواب عن سؤال مقدر، فليس الفصل لكمال الانقطاع، بل لشبه كمال الاتصال، وإما حال، أي أقيموا في حال مزاولة الحرب، فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع، بل لأن الحال لا يعطف على الجملة المقيدة به.
وأجيب: بأنه لا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال، ولا بين كمال الانقطاع، وكون الحال لا يعطف على الجملة المقيدة به، فيجوز أن يكون الفصل للأمرين.

(1) وفي المخطوط: الإنشائية على الخبرية.
(2) (**قوله: باتفاقهما معنى**) بأن ترجع الإنشائية إلى الخبرية أو عكسه.
(3) (**قوله: أن لا يكون بين الجملتين جامع**) يعني مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والإنشائية، بل هما خبريتان معاً معنى أو إنشائيتان معاً، وإنما قلنا: ذلك لئلا يدخل القسم الذي قبل هذا فيه، ثم ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع إما لانتفائه عن المسند إليهما، فقال: كقولك: زيد كويل عمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها، ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد، وإما عن المسندين فقط، نحو: زيد طويل عمرو عالم، وإما عن المسند إليهما والمسندين معاً، كهذا المثال حيث لا جامع بين زيد وعمرو.
(4) (**قوله: فلا تقول: زيد إلى آخره**) يجوز أن يعتبر في هذا المثال انتفاء الجامع عن كل من المسندين والمسند إليهما وعن المسندين فقط، والذي يدل عليه كلام الشارح سوقه لانتفاء الجامع بين فقط، تأمل.
(5) (**قوله: بخلاف إلى آخره**) أي فإن بين عالم وجاهل جامع التضاد، وكذا في المثال بعد.
(6) (**قوله: خلاف المقصود**) وهو أعني خلاف المقصود عطفها على غير ما لو عطف المتكلم لقصد كون العطف عليها، كما بينه الشارح.

وَتَظُنُّ[1] سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلاً أُرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

لم يعطف أراها على «تظن» مع أن بينهما مناسبة في المسند[2] والمسند إليه لئلا يتوهم عطفه على «أبغي»، فيكون من مظنونات سلمى، وهو[3] خلاف المقصود؛ إذ المقصود أنه[4] يظنها كذلك.

(قال)[5]:

وَصِلْ لَدَى التَّشْرِيكِ[6] فِي الإِعْرَابِ وَقَصْدِ رَفْعِ اللَّبْسِ فِي الْجَوَابِ[7]

وَفِي اتِّفَاقٍ مَعَ الاتِّصَالِ فِي عَقْلٍ[8] أَوْ فِي وَهْمٍ أَوْ خَيَالِ

أقول: ذكر في هذين البيتين مقتضيات الوصل[9]:

منها: أن يكونَ لِلأُولَى محلٌّ من الإعراب كأن تكونَ خبراً، ويقصدُ تشريكُ الثانيةِ لها في حكم[10] ذلك الإعراب، نحو: «زيد قام أبوه وقعد أخوه».

ومنها: **القصدُ لرفع إيهام خلافِ المرادِ من الجواب** كما إذا قيل لك: «هل قام زيد؟» وقلتَ: «لا»، وأردتَ أن تدعو للسائل[11]، فلا بد من الوصل، فتقول:

(1) (**قوله: نحو: ونظن إلى آخره**) أبغي، بمعنى أطلب، والباء في «بها» بمعنى عن، أي أنني أطلب بدلاً عنها، وأراها على صيغة المجهول شاع في الظن، أي أظنها، وإنما جعل ضلالها مظنوناً مع أن المناسب دعوى التيقن تحرزاً عن دعوى التيقن في ضلالها وإشعاراً بأن غاية الجرءة دعوى الظن صبان عن الأطول مع زيادة.

(2) (**قوله: في المسند**) لاتحاد مسند كل مع مسند الأخرى في الحدث؛ لأن معنى أراها أظنها. وقوله: والمسند إليه؛ لأنه في الأولى: محبوب، وفي الثانية: محب.

(3) (**قوله: وهو**) أي كون أراها إلى آخره من مظنونات سلمى.

(4) (**قوله: إذ المقصود أنه إلى آخره**) أي إفادة أنه إلى آخره، أي لإفادة أنها تظن أنه يظنها تهيم إلى آخره.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: لدى التشريك**) أي وعند قصد التشريك، وقصد معطوف على التشريك.

(7) (**قوله: في الجواب**) أي وما بعده، وهو الجملة بعد لا.

(8) (**قوله: مع الاتصال في عقل**) أي مع وجود جامع يجمعهما عند القوة المفكرة في عقل، أي بسبب عقل إلى آخره، ويسمى الأول: جامعاً عقلياً، والثاني: وهمياً، والثالث: خيالياً.

(9) (**قوله: مقتضيات الوصل**) ليست الإضافة للاستغراق، بل للجنس إذا لم يذكر جميع ما ذكرناه في حاصل المقام.

(10) (**قوله: في حكم إلى آخره**) وهو الخبرية.

(11) (**قوله: وأردت أن تدعو للسائل**) أي ولم ترد السكوت على لا، والابتداء بما بعد وإلا كان السكوت دافعاً للإبهام.

«لا[1] ورعاك الله»؛ إذ لو فصلت لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم الرعاية، ولولا هذا الإيهام لوجب الفصل لاختلافهما[2] خبراً وإنشاء.

ومنها: **أن تتفق الجملتان في الخبرية والإنشائية مع الاتصال**، أي الجامع بينهما من عقل[3]، أو وهم، أو خيال، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝﴾[4]، والجامع بينهما التضاد، ونحو: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾[5]، والجامع كذلك، وهو وهميٌّ[6]، والكلام على القوى الباطنية التي أثبتها الحكماء، وبيان الجامع العقلي والوهمي والخيالي يرجع إليه في شرح الأصل لضيق هذا الشرح عن ذلك.

قال:

وَالْوَصْلُ مَعْ تَنَاسُبٍ فِي اسْمٍ[7] وَفِي ... فِعْلٍ وَفَقْدِ مَانِعٍ قَدِ اصْطُفِي

أقول: من محسنات[8] الوصل بعد وجود مصححه[9] تناسب الجملتين في

---

(1) (**قوله: فلا بد من الوصل فتقول: لا إلى آخره**) قال في الأطول: ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل، أو زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا إبهام، أو واو اعتراضية، والجملة الدعائية معترضة كما في قوله: إن الثمانين وبلغتها، فيه تردد، وفي ثبوت الوصل لدفع الإبهام توقف.

(2) (**قوله: لاختلافهما إلى آخره**) أي فبينهما كل الانقطاع.

(3) (**قوله: من عقل إلى آخره**) متعلق بمحذوف، أي ناشئاً من عقل، أي سببه العقل إلى آخره.

(4) الانفطار: 13-14.

(5) الأعراف: 31.

(6) (**قوله: وهو وهمي**) وذلك ن الوهم ينزل التضاد عنده منزلة التضادين عند العقل، فكما أن العقل لا يحضره أحد المتضايفين إلا ويحضره الآخر، فكذا الوهم لا يحضره أحد المتضايفين إلا ويحضره الآخر.

(7) (**قوله: في اسم**) أي في متعلق اسم، أي فيما ينشأ عن التصديرية، وهو كون الجملة اسمية، وكذا يقال فيما بعد.

وقوله: وفقد أفاد المصنف في شرحه أن الواو بمعنى مع، وهو الأقرب.

وقوله: قد اصطفى خبر الوصل.

(8) (**قوله: ومن محسنات إلى آخره**) ومنها: الاتفاق في الإطلاق والقيد، والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفرداً، ثم إن قضية كلامه صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس.

وفي المسألة أقوال: ثالثها: الجواز في الواو فقط، وأضعفها المنع مطلقاً.

(9) (**قوله: بعد وجود مصححه**) قال في الأطول: قلت: الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع، فهو أيضاً من المجوزات التي لا بد للبليغ =

الاسمية[1] والفعلية، وتناسب الفعليتين[2] في المضي و(المضارعة)[3]، نحو: «زيد قائم وعمرو قاعد، وزيد قام وعمرو قعد لا قاعد»، (أو)[4] يقوم في الأول[5]، ويقعد في الثاني ما لم يمنع[6] من تلك المناسبة مانع، فيجب تركها، ويكون الوصل[7] على الحالة[8] التي اقتضاها الحال، كما إذا أُرِيدَ في (إحداهما)[9] التجدد[10]، وفي الأخرى الثبوت، نحو: «قام زيد، وعمرو قاعد».

=

منها.

وقوله: قلت إلى آخره اعتراض على قول السعد التابع له الشارح بعد وجود مصححه حيث أفاد أنه يصح للبليغ ارتكب الوصل بدون هذه المحسنات.

وقوله: بالحسن الذاتي، أي المعتبر في الوصل أوّلاً وبالذات بحيث لا يجوز للبليغ ارتكابه بدونه تأمل.

(1) (**قوله: في الاسمية**) أي في كون كل منهما اسمية، وكذا يقال في الفعلية.

(2) (**قوله: وتناسب الفعليتين إلى آخره**) قال في الأطول: والمضارعتين في الحالية والاستقبالية.

(3) وفي المخطوط: المضارعية.

(4) وفي المخطوط: و.

(5) (**قوله: لا قاعد أو يقوم في الأول**) أي لعدم تناسب الجملتين في الاسمية.

وقوله: ويقعد في الثاني، أي ولا يقال: ويقعد في الثاني لعدم تناسبهما في المضي، هذا وكلامه كما يعلم من تقريرنا له يفيد أن اسمية الجملة وفعليتها تكون باعتبار كون الخبر اسماً أو فعلاً، فزيد قائم اسمية، وزيد قام فعلية، ولم يقل به أحد، إنما الاسمية هي المصدر باسم، ولو أخبر عنه بفعل، والفعلية هي المصدرة بفعل، نعم أفاد في المطول أن الاسميتين ينبغي أن يتوافقا في الخبر من جهة الاسمية والفعلية والمضي والمضارعة، وهذا مقام آخر لا يمكن حمل الشارح عليه؛ لأنه بصدد حل المصنف، وليس كلام المصنف فيه كما هو واضح، فتأمل.

(6) (**قوله: ما لم يمنع إلى آخره**) «ما» مصدرية ظرفية لمحذوف، أي وترتكب هذه المناسبة ما لم يمنع إلى آخره، أي مدة انتفاء منع المانع.

(7) (**قوله: أو يكون الوصل إلى آخره**) المناسب ترك العطف المفيد للمغايرة بين المانع وبين ما ذكر مع أنه لا مغايرة، بل ما ذكره مانع، كما هو واضح.

(8) (**قوله: على الحالة إلى آخره**) أي وهي مغايرة للمناسبة المذكورة.

وقوله: كما إلى آخره، مثاله للحالة المذكورة.

(9) وفي المخطوط: أحدهما.

(10) (**قوله: التجدد**) أي مع المضي، كما في مثال الشارح، أو مع المضارعة.

والمقصود من البيت: أن الوصل مع المناسبة المذكورة أولى منه مع عدمها[1] لا من الفصل[2]، كما (يوهمه)[3] ظاهر المتن ما لم يمنع من تلك المناسبة مانع، والله أعلم.
قال:

الباب الثامن الإيجازُ والإطنابُ والمساواةُ[4]

تَأْدِيَةُ الْمَعْنَى[5] بِلَفْظٍ قَــــدْرِهِ[6] ... هِيَ الْمُسَاوَاةُ[7] كَـ«سِرْ بِذِكْرِهِ[8]»
وَبِأَقَلَّ مِنْهُ[9] إِيجَازٌ عُلِــــــمْ ... وَهْوَ إِلَى قَصْرٍ وَحَذْفٍ[10] يَنْقَسِم

---

(1) **(قوله: أولى منه مع عدمها)** المناسب مختار عليه مع عدمها، ويكون المراد الاختيار الذاتي نظير ما مر في الحسن الذاتي.
(2) **(قوله: لا من الفصل إلى آخره)** فقوله: قد اصطفى، أي على الوصل مع عدم التناسب المذكور.
(3) وفي المخطوط: يوهم.
(4) الثلاثة مقولة بالتشكيك، وقدم في الترجمة الإيجاز تنبيهاً على أنه يناسبه التقديم في الكلام، وأردفه بالإطناب لكونه مقابلاً له، ثم لما كان للمساواة ما يقتضي تقديمها، وهو كونها الأصل المقيس عليه، قدمها في المترجم له تنبيهاً عليه، تأمل.
(5) **(قوله: تأدية المعنى)** أي الدلالة على المعنى المراد.
(6) **(قوله: قدره)** بدل من لفظ.
(7) **(قوله: هي المساواة)** أي تلك التأدية هي المسماة في الاصطلاح بالمساواة، وقد يسمى نفس اللفظ المجعول دالًّا مساواة، وهو الذي مثل له المصنف.
(8) **(قوله: كسر بذكره)** هكذا نسخة المصنف في شرحه والشارح، وسيأتي ما فيها. ونسخة يعقوبي كسد، أي كقولنا: سد بذكر الله تعالى؛ لأن سيادة العبد ليست إلا في ملازمة ذكر سيده، وهي واضحة.
(9) **(قوله: وبأقل منه)** أي وتأدية المعنى بلفظ أقل منه.
وقوله: إيجاز علم، أي التأدية باللفظ الأقل، هي المسماة المعلوم في الاصطلاح بالإيجاز، وربما سميت اختصاراً، وقد يسمى نفس اللفظ المؤدى به إيجازاً، وهو أكثر استعمالاً.
(10) **(قوله: وهو إلى حذف إلى آخره)** أي أن الإيجاز ينقسم إلى إيجاز حذف وإيجاز قصر، وإنما سمي الأول بما ذكر لوقوع الحذف في كلامه، وسمي الثاني بما ذكر لعدم وقوعه في كلامه غاية الأمر القصر.
وقوله: وقصر بفتح القاف وسكون الصادر، وهذا هو المشهور، وحقق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصادر.

كـ«عَن مَجَالِسِ[1] الْفُسُوقِ بُعْدَا» وَلَا تُصَاحِبْ فَاسِقاً فَتُـــرْدَى

أقـول: المـساواةُ: كـونُ اللفـظِ[2] بقـدر المعنـى المـراد[3]، أي مـثله[4]، نحـو: «ولا يحيق[5] المكر السيئُ إلا بأهله وسر بذكره تعالى[6] »، (أي)[7] إلى الحضرة العلية؛ لأنه أعظمُ وسيلة إليها.

والإيجـاز: كــونُ اللفــظ أقــل مــن المعنــى[8] مــن غيــر إخــلال[9]، نحــو:

---

(1) (قوله: كعن مجالس إلى آخره) جعل الشارح التمثيل بالشطر الأول فقط، والثاني مجرد تكملة، وجعل الشراح الشطر الأول مثالاً لما حذف منه فعل، والثاني مثالاً لما حذف منه اسم، وسيأتي ما في صنيع كل.

(2) (قوله: فالمساواة: كون اللفظ إلى آخره) هو إطلاق ثالث، أفاده السعد، لكن ذكره غير مناسب في حل المصنف.

(3) (قوله: بقدر المعنى المراد) بأن يؤدي بما وضع لأجزائه مطابقة، أي أو بما يساوي ما ذكر ليشمل ما إذا تجوز في التركيب.

(4) (قوله: أي مثله) لا حاجة إليه.

(5) (قوله: نحو: ولا يحيق إلى آخره) إن قيل: التمثيل بالآية غير صحيح؛ لأن فيها حذف المستثنى منه، فيكون إيجازاً؟

قلنا: اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظي لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال، وإنما جر إليه مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لأصل تراكيب الكلام.

وحاصل الفرق بين الأمر اللفظي وغيره: أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتي به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ، فلا يكون حذفه إيجازاً، والمستثنى منه مستغنى عنه في التركيب غير محتاج إليه، فلا يكون حذفه إيجازاً، وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغني عنه في نفس التركيب إلا لقرينة خارجية يكون حذفه إيجازاً للافتقار إليه في المعنى.

(6) (قوله: وسر بذكره إلى آخره) فيه أنه من الإيجاز؛ لأن في المثال حذف المفعول الذي لا يعلم إلا بالقرينة لاحتمال اللفظ في ذاته لمعنى سر بذكره لقضاء حاجتك، ونحو ذلك، فالمناسب نسخة يعقوبي المتقدمة.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) (قوله: أقل من المعنى) أي أقل مما وضع لأجزاء المعنى مطابقة، أو مما يساوي ما وضع.

(9) (قوله: من غير إخلال) احترز به عن الإخلال، كما أفاده الشارح بقوله: فإن حصل إخلال إلى آخره.

قال يعقوبي: وهو أن يكون في الكلام قلة أوجبت اضطراباً عند تفهم المراد وقلقاً في إدراكه كقوله:

والعـــيش خيـــر فـــي ظـــلا ل الـــنوك ممـــن عـــاش كـــدّاً

فإن مراده: أن العيش الناعم تحت ظل النوك، وهو الحمق خير من عيش من عاش بالكدّ، أي

=

«عفو الله[1] نرجو»؛ إذ المرادُ قصدُ الرجاء على عفو الله تعالى دون غيره، وهذا المعنى يؤدي بعبارة أكثرَ من المثال، فإن حصل إخلال ردّ كما يأتي[2]، وهو قسمان:

1-إيجازُ قصرٍ.

2-وإيجازُ حذفٍ.

فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾[3]؛ لأن الناس[4] إذا علموا[5] أن من قَتَلَ قُتِلَ كان ذلك أَدْعَى[6] إلى عدم قتل بعضهم بعضاً، فيكون ذلك[7] حياة لهم، وليس في ذلك[8] حذف.

والثاني: نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[9]، أي أهل القرية، والمحذوف إما جزءُ جملة[10]

=

التعب تحت ظلال العقل، وقد حذف الناعم الذي هو نعت العيش المذكر أوَّلاً، وحذف في ظلال العقل الذي هو متعلق بقوله: عاش، فأوجب ذلك اختلالاً في فهم المراد للحذف مع خفاء في القرينة، وهي ما تقرر من أن الناس كثيراً ما يقولون: عيش الإنسان عيشاً ناعماً مع حمقه أفضل من عيشه كدّاً مع عقله فلولا التأمل، وتذكر تلك القرينة لفهم خلاف المراد والخلل في البيت أمر ذوقي، فإنه يدرك ولو بعد إدراك المعنى بالقرائن، ودعوى خلاف هذا ترد بالذوق.

(1) (**قوله: نحو: عفو الله إلى آخره**) وذلك أنه تقدم أن دلالة التقديم على القصر بالمفهوم لا بالوضع، وحينئذ لم يؤد المعنى بما وضع لأجزائه مطابقة، فاللفظ أقل من المعنى تأمل.

(2) (**قوله: كما يأتي**) أي في قول المصنف ووصمة إلى آخره.

(3) البقرة: 179.

(4) (**قوله: لأن الناس إلى آخره**) لعله لأن معناه أن الناس إلى آخره كما في عبارة السعد، أي وهذا معنى طويل جمعه لفظ قليل، فقوله: لأن إلى آخره علة لكون التركيب من إعجاز القصر، فافهم.

تنبيه: الفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر.

والفرق بين إيجاز القصر وبين المساواة: أن إيجاز القصر تأدية المعنى المراد ناقص عما وضع له بحيث يدمج المعنى المذكور في اللفظ، والمساواة تأدية بلفظ موضوع له أو مساوٍ للموضوع له.

(5) (**قوله: إذا علموا إلى آخره**) أورد عليه أن الحياة في علم القصاص، أي العلم به ففيه حذف؟ وأجيب: بأن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة، غايته: أن منشئيته مبينة بأن العلم به يوجب الحياة، وحينئذ فقول الشارح: إذا علموا إلى آخره لم يرد به بيان معنى اللفظ حقيقة، وإنما عده منه لقوة ارتباطه به، فتأمل.

(6) (**قوله: أدعى**) أي أحوج.

(7) (**قوله: فيكون ذلك**) أي عدم القتل.

(8) (**قوله: في ذلك**) أي في التركيب الممثل به.

(9) يوسف: 82.

(10) (**قوله: إما جزء جملة**) دخل فيه ما كان عمدة، كأن يقال: زيد قائم أم عمرو، فيقال: زيد بحذف

=

كالمثال، أو جملة[1]، نحو: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾[2].

ومنه[3]: مثال المتن؛ إذ التقدير أبعد[4] بعداً.

وبقية البيت تكملة[5].

وفي البيت النهي عن مجالسة الفساق ومصاحبتهم؛ لأن من تخلق بحالة[6] لا يخلو حاضره منها والخلطة، كما (تورث الخير تورث الشر)[7]، وفي العزلة عن الفساق تخلص من شرورهم.

قال:

وَعَكْسُهُ[8] يُعْرَفُ بِالإِطْنَابِ كـ«الْزَمْ رَعَاكَ اللهُ قَرْعَ الْبَابِ»

=

الخبر، وما كان فضلة، كما في مثال الشارح.

(1) (**قوله: أو جملة**) وهي إما واحدة كما في مثاله، وإما أكثر كقوله تعالى حكاية: ﴿فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ (يوسف: 45-46)، فإن الأصل فأرسلون إلى يوسف لاستعبره الرؤيا، ففعلوا، وذهب إليه، فلما وصله، قال يوسف: وحذفت تلك الجمل لظهور المراد.

(2) الشعراء: 63.

(3) (**قوله: ومنه**) أي مما حذف منه جملة.

(4) (**قوله: إذ التقدير أبعد إلى آخره**) إنما كان التقدير ما ذكر؛ لأن الجار والمجرور سابق على المصدر، وهو لا يعمل في سابقة، فتعين كونه مؤكداً لفعل محذوف عامل في الظرفية لا بدلاً عن فعله.

(5) (**قوله: وبقية البيت تكملة**) جعله يعقوبي مثالاً لإيجاز القصر، وهو ظاهر، فإنه لا حذف فيه أصلاً مع كونه أقل من المعنى، ولو أدّى المعنى بالمساواة لقيل مثلاً: اترك مصاحبة الفساق، فإن مصاحبتهم توجب الهلاك لصاحبها. ذكره يعقوبي: وحينئذ فدعوى الشارح ساقطة، ودعوى بعض الشراح أنه مثال لما حذف منه مفرد، والأصل لا تصاحب رجلاً فاسقاً لا وجه لها أيضاً؛ إذ عدم ذكر رجلاً لا يعد حذفاً من التركيب في الاستعمال، بل ولا في عرف النحاة، فإنه يستغني في الاستعمال عن ذكر رجل بذكر الفاسق، ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب، وليس المفعول محذوفاً، تأمل، وعليك بالإنصاف. وعبارة المصنف: وقولنا كعن مجالس البيت مثال لإيجاز الحذف، وهي تحتمل ما للشارح، وما لبعض الشراح، بل هي أقرب إلى الثاني.

(6) (**قوله: تخلق بحالة**) أي تمسك بها بحيث صارت من خلقه وطبعه.

(7) وفي المخطوط: توثر الخير توثر الشر.

(8) (**قوله: وعكسه**) أي عكس الإيجاز، أي خلافه، يعني غير المساواة لتقدمها.

وقوله: كالزم إلى آخره، أي التزم قرع باب الله تعالى بطاعته، ومجاهدة نفسك لمرضاته شبه حال السالك في طلب الوصول إلى معرفة ربه بحال واقف بباب حسي يطلب أن يفتح له ليدخل منه

=

يَجِيءُ[1] بِالإِيضَاحِ بَعْدَ اللَّبْسِ لِشَوْقٍ أَوْ تَمَكُّنٍ فِي النَّفْسِ[2]
وَجَاءَ بِالإِيغَالِ[3] وَالتَّذْيِيلِ تَكْرِيرِ اعْتِرَاضٍ أَوْ تَكْمِيلِ
يُدْعَى بِالاحْتِرَاسِ وَالتَّتْمِيمِ[4] وَقَفْوِ[5] ذِي التَّخْصِيصِ ذَا التَّعْمِيمِ

=

إلى المرغوب، ووجه الشبه رغبة كل منهما في التوصل إلى مطلوب يحتاج في التوصل إليه إلى استعانة بسبب عادي، فنقل لفظ حال المشبه به إلى المشبه، فعلى هذا يكون الكلام تمثيلاً، ويحتمل أن يكون استعارة بالكناية بأن يعتبر أنه أضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية، وأضاف إلى المشبه ما هو من لوازم المشبه به من قرع الباب استعارة تخييلية.

وقوله: أضمر التشبيه أي تشبيه لزوم طاعة الله الموصلة إلى رضاه بإدامة الوقوف على باب حسي.

(1) (**قوله: يجيء**) أي يحصل ويتحقق، وهذا شروع منه في تقسيم الإطناب إلى ما يحصل بالإيضاح بعد اللبس، وما يحصل بالإيغال.

وقوله: لشوق، أي لفائدة حصول المعنى موضحاً بعد شوق، فيكون حصول المعنى كامل اللذة؛ لأن ذكر الشيء مبهماً يقتضي التشويق إليه ما هو، وإذا أوضح بعد ذلك الإبهام كملت لذة النفس في إدراكه لما جبل الله عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق ألذ وأحلى، وتلك اللذة يقتضيها التمام لذاتها أو لعارض كالتوصل بها إلى التقرب إلى المخاطب.

وقوله: فيكون إلى آخره أشار به إلى بيان فائدة حصول المعنى بعد الشوق، فقوله: لشوق، أي لحصول كمال اللذة في حصول المعنى موضحاً بحصوله بعد شوق، فنكتة الإيضاح التي أشار إليها بقوله: لشوق هي حصول اللذة المذكورة.

(2) (**قوله: أو تمكن في النفس**) أي حاصل بعد شوق أوجبه الإبهام، وهذا معطوف على مدخول اللام المحذوف الذي تقدم بيانه، وهذان المتعاطفان متلازمان غالباً، وإنما ذكرهما معاً نظراً إلى أنه قد يقصد حدهما لاقتضاء المقام له من غير نظر إلى الآخر، فقد يكون الغرض من التشويق كمال اللذة لسبب مما تقدم، وقد يكون التمكن في النفس لسبب كما إذا كان حفظه نافعاً؛ لأن فيه ترهيباً، أو تهويلاً، أو تطيراً، أو تفاؤلاً، أو نحو ذلك، والمثال الذي يصح فيه اعتبار النكتتين قوله تعالى حكاية: ﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴾ (طه: 25)، قال: قوله: رب اشرح لي، أي لأجلي يفيد طلب شرح شيء ماله.

وقوله: صدري يبين ذلك المبهم، فهذا الكلام إطناب لما فيه من البيان بعد الإبهام للتشويق ليحصل كمال اللذة، أو التمكن.

(3) (**قوله: بالإيغال**) هو في اللغة: من أوغل في البلد داخلها كثيراً.

(4) (**قوله: والتتميم**) عطف على الإيضاح، أشار إليه الشارح.

(5) (**قوله: وقفو**) أي تبعية، وإضافته لذي من إضافة المصدر لفاعله، وذا مفعولة أفاده المصنف في شرحه.

أقول: **الإطناب**: تأديةُ المعنى بلفظٍ أَزْيَدَ منه لفائدة(1)، فهو عكس(2) الإيجاز، نحو: «اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك الكريم بفضلك مع أحبابنا في جنة النعيم».

والفائدة(3) في ذلك إظهار شأن الجنة بوقوع الرؤية فيها.

ومن ذلك مثال المتن.

وفائدة «رعاك الله(4) » أن لزوم قرع الباب لا يفيد مع عدم رعاية الله وعنايته.

وقولنا: لفائدة مخرج للتطويل، وهو زيادة لفظ غير (مُتَعَيِّن)(5) لا لفائدة، كقوله:

[وَقَدَّمَتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيهِ] وَأَلْفَى(6) قَوْلَها كَذِباً وَمَيْناً

فإن الكذب والمين واحد، والزائد أحدهما غير معين.

والحشو: وهو زيادة متعينة لا لفائدة، كقوله:

---

(1) (**قوله: لفائدة**) تقييده الإطناب فقط بالفائدة يقتضي أن الإيجاز والمساواة لا يتقيدان بها، وفيه نظر؛ لأنهما حينئذ لا يكونان من البلاغة، فالمناسب تقييدهما بها أيضاً، ويراد بها في المساواة ما يعم كون المأتي به هو الأصل، ولا مقتضى للعدول عنه، وذلك حيث لا يوجد في المقام مناسبة سواها.

(2) (**قوله: فهو عكس إلى آخره**) تفريع على قوله: بلفظ أزيد.

(3) (**قوله: والفائدة إلى آخره**) أفاد الشارح أن الزيادة هي لفظ في جنسة النعيم، والظاهر أن مبدأ الزيادة الكريم، والفائدة تعظيم شأن الذات، وشأن الفضل حيث يصدر به ما هو أعظم النعم، وإظهار الاعتناء بشأن الأحباب حيث أشركهم معه في دعائه بأعظم النعم، وما ذكره الشارح، تأمل.

(4) (**قوله: وفائدة رعاك الله إلى آخره**) أفاد بهذا أن الزائد على أصل المراد، هو الجملة الدعائية. وقوله: أن لزوم إلى آخره.

(5) وفي المخطوط: معين.

(6) (**قوله: وألفى إلى آخره**) صدره:

وقددت الأديم لراهشيه

وقدّت أي قطعت، والضمير فيه يعود إلى الزباء، وهي امرأة ورثت الملك عن أبيها، والأديم الجلد، واللام في لراهشيه للانتهاء إلى أن وصل القطع للراهشين، وهما عرقان في باطن الذراع يندفق منهما الدم عند القطع. وألفى أي وجد وضميره يعود إلى المقطوع راهشاه وهو جذيمة.

قال الصبان: لا يقال الفائدة في المثال التأكيد؛ لأنه إنما يكون فائدة إذا اقتضى المقام إياه، وليس مقام هذا الكلام مقتضياً لذلك؛ لأن المراد منه الإخبار بمضمون القصة، ولا يقال: يتعين المين للزيادة، فلا يكون من التطويل؛ لأن الأول: جاء في محله، والثاني: معطوف؛ لأن المراد بعدم التعيين، كما تقدم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كفى من جهة المعنى، ولا عبرة بالتقديم والتأخير، وإلا لم يوجد تطويل أصلاً، وإنما العبرة بأصل المعنى في التركيب، وهو يصح بكل منهما.

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ [وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ]

فـ«قبله» حشو[1].

ويكون الإطناب بأمور:

منها: **الإيضاح بعد اللبس**: أي البيان بعد (الإبهام)[2]؛ لأن ذلك[3] أوقعُ في النفس لرؤية المعنى في صورتين:

أولاهما: مبهمة.

والأخرى: موضحة، فتتشوق النفس إليه مبهماً، ويتمكن منها موضحاً.

فقوله: **لشوق إلى آخره** علة[4] للإيضاح بعد اللبس.

ومنها: **الإيغال**: وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم الكلام بدونها، نحو: ﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝ ﴾[5]، ومعلوم[6] أن الرسول مهتدٍ[7]، لكن فيه زيادةُ حث[8] للاتباع[9]، وترغيب في الرسل.

---

(1) (**قوله: فقبله حشو**) لتعينه لكونه زائداً.

(2) وفي المخطوط: الإيهام.

(3) (**قوله: لأن ذلك**) أي البيان بعد الإبهام تعليل لمحذوف، أي وإنما ارتكب الإيضاح المذكور؛ لأن إلى آخره.

وقوله: لرؤية إلى آخره علة للأوقعية.

وقوله: فتشوق إلى آخره، أي فبسبب كون المعنى بهذه الصفة تتشوق إلى آخره، ثم إنه يظهر من صنيعة أن قول المصنف لشوق إلى آخر البيت نكتة واحدة وأن «أو» في قوله: أو تمكن بمعنى الواو، وربما يشعر به.

قوله: فقوله: لشوق إلى آخره، والمعنى لشوق، وتمكن حاصلين من الرؤية المذكورة الأول من الصورة الأولى، والثاني من الثانية ينشأ عنهما كون الإيضاح المذكور أوقع في النفس، ويظهر هذا أيضاً من صنيع المصنف في شرحه، والأحسن ما مر عن يعقوبي، وبه يشعر صنيع الأصل، تأمل.

(4) (**قوله: فقوله لشوق علة إلى آخره**) تفريع على قوله: لأن إلى آخره، تأمل.

(5) يس: 20-21.

(6) (**قوله: ومعلوم إلى آخره**) أي فالكلام يتم بدون وهم مهتدون.

(7) (**قوله: مهتد**) قد يقال: وغير سائل الجر لا محالة، فينبغي أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم إلى آخره، وقد قال: بهذا في الأطول.

(8) (**قوله: زيادة حث**) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله: اتبعوا إلى آخره الدال على اهتدائهم.

(9) (**قوله: للاتباع**) أي عليه.

ومنها: التذييل[1]: وهو تعقيب جملة بجملة تحتوي[2] على معناها لتأكيد فبينه وبين الإيغال[3] عموم من (جهة)[4]، نحو: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ۝﴾[5]. وهو قسمان[6]:

الأول: ما جرى مجرى المثل: وهو[7] أن تكون الثانية[8] مستقلة بنيل المراد، وغير متوقفة على ما قبلها، نحو: المثال المتقدم[9].

الثاني: ما لم يخرج مخرج المثل: وهي[10] أن تتوقف الثانية على الأولى في إفادة المراد، نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ ۖ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ۝﴾[11]، أي وهل يجازى ذلك[12] الجزاء المخصوص.

---

(1) (**قوله: التذييل**) هو في الأصل: جعل الشيء ذيلاً للشيء.

(2) (**قوله: تحتوي**) صفة لجملة الثانية، وضمير معناها يعود إلى الأولى.

(3) (**قوله: فبينه وبين الإيغال إلى آخره**) فيجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد في ختم الكلام، وينفرد الإيغال فيما هو بالمفرد، وفيما هو لغير التوكيد سواء كان بجملة أو بمفرد، وينفرد التذييل فيما هو في غير ختم الكلام.

(4) وفي المخطوط: وجه.

(5) الإسراء: 81.

(6) (**قوله: وهو قسمان**) الضمير للتذييل بمعنى الكلام المذيل به لا بالمعنى المصدري المتقدم.

(7) (**قوله: وهو**) أي الجريان مجرى المثل، أي موجب الجريان.

(8) (**قوله: أن تكون الثانية إلى آخره**) إنما أوجب هذا الأمر الجريان مجرى المثل؛ لأنه وصف للمثل؛ لأنه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول، كما يأتي في الاستعارة التمثيلية مما اتصف بهذا الوصف، وهو الاستقلال، فقد جرى مجراه في وجود هذا الوصف فيه.

(9) (**قوله: نحو المثال المتقدم**) وهو وقل جاء الحق إلى آخره، فلا شك أن الثانية مشتملة على معنى الأولى مؤكدة لها، وليس فيها ما يربطها بالأولى، فهي مستقلة، فقد جرت مجرى المثل في الاستقلال.

(10) (**قوله: وهو**) أي انتفاء الخروج مخرج المثل أي موجبه.

(11) سبأ: 17.

(12) (**قوله: وهل يجازى ذلك إلى آخره**) أشار إلى الوجه الذي ينبني عليه كون هذا المثال، هذا من الضرب، ومراده بالجزاء المخصوص إرسال سيل العرم، وتبديل الجنتين، وذلك لأنه إن تؤول على هذا الوجه ارتبط معنى: وهل يجازى إلا الكفور حيث أريد الجزاء المعين بما قبله، فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال.

وأما على الوجه الآخر: وهو أن يراد، وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هي المكافأة =

ومنها: **التكرير**[1]: نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝﴾[2]، كرر لتأكيد الإنذار[3] والردع، وأتى بـ«ثم» للدلالة على أن الثاني[4] أبلغ[5] من الأول.

ومنها: **الاعتراض**: وهو أن يؤتى[6] بجملة فأكثر بين شيئين متلازمين[7]، نحو: «الله تعالى فعال لما يريد».

واعلم رعاك الله أنه لا يضيع من قصده.

والنكتة في الأول: التنزيه، وفي الثاني: الدعاء.

=

إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، فهو من الضرب الأول.

تنبيه: قال اليعقوبي: لا بد في التذييل من وقوع اختلاف بين نسبتي الجملتين، فيخرج التكرير كما في ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝﴾ (التكاثر: 3-4). وبيان الاختلاف في المثال السابق أن قوله تعالى: ﴿جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا﴾ (سبأ: 17) مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم، ومضمون قوله تعالى: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ (سبأ: 17) أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا للكفور، وفرق بين قولنا: جزيته بسب كذا وبين قولنا: ولا يجزي بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب، ولتغايرهما يصح أن يجعل الثاني علة للأول، ولكن اختلاف مفهومهما لا ينافي تأكيد أحدهما بالآخر للزوم معنى.

(1) (**قوله: التكرير**) أي لنكتة كما أشار إليه بعد ليخرج التطويل.

(2) التكاثر: 3-4.

(3) (**قوله: لتأكيد الإنذار**) أي بقوله: سوف تعلمون.

وقوله: والردع، أي بكلا، وذلك أن كلا ردع عن الانهماك في الدنيا، وسوف تعلمون إنذار وتخويف، أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر.

(4) (**قوله: للدلالة على أن الثاني إلى آخره**) بيانه: أنه نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان بجامع التفاوت بين كل من البعدين، وما يشاركه في أمر خاص، واستعمل لفظ ثم في مجرد التدريج في درج الارتقاء.

(5) (**قوله: أبلغ**) أي أزيد من المبالغة المراد بها الزيادة، كما هو واضح.

(6) (**قوله: وهو أن يؤتى إلى آخره**) أي لنكتة كما سيفيده، ولا بد من كونها غير دفع الإيهام ليخرج بعض صور التكميل الآتي، وهو ما يكون بجملة أو أكثر في الأثناء لدفع الإبهام. وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخراً فهو خارج من كون هذا في الأثناء.

(7) (**قوله: شيئين متلازمين**) يشمل المسند إليه والمسند كما في المثال الأول، والفعل والمفعول كما في الثاني، وكذا مع بقية الفضلات. ويشمل أيضاً الجملتين المتصلتين معنى.

ومنها: التكميل: ويسمى الاحتراس[1]، وهو أن يؤتى[2] في كلام[3] يوهم خلاف المقصود بما يدفعه[4]، نحو: ﴿ أَذِلَّةٍ [5] عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾[6].

ومنها: التتميم: وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود (بفضلة[7])[8] لنكتة كالمبالغة[9]، في نحو: ﴿ وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا ﴾[10]، بجعل[11] الضمير عائداً على الطعام، أي على حب الطعام، والاحتياج إليه.

---

(1) (**قوله: ويسمى بالاحتراس**) أي زيادة على تسميته بالتكميل. أما تسميته للتكميل فلتكميله المعنى بدفع إبهام خلاف المقصود منه. وأما تسميته بالاحتراس فهو من باب حرس الشيء حفظه، وهذا فيه حفظ المعنى، ووقايته من توهم خلاف المقصود؛ لأن ما أتى به فيه يحترز به عن خلاف المقصود.

(2) (**قوله: وهو أن يؤتى إلى آخره**) فإن قلت: التذييل أيضاً لدفع الوهم؛ لأنه للتأكيد فما الفرق؟
قلت: التذييل بالجملة في الآخر، ولدفع الوهم في النسبة، والتكميل لا يختص بشيء منها.

(3) (**قوله: في كلام**) أي معه فاندفع ما يقال: إن أريد بفي الجزئية بشكل بما لا يكون جزء الكلام، بل جملة مستقلة، وإن أريد بها الظرفية أشكل بما هو جزؤه.

(4) (**قوله: بما يدفعه**) لا فرق بين كون الدافع مفرداً أو جملة، ولا بين كونه في الأثناء، أو في الآخر. وقد ذكر الشارح مثال الثاني، وانظر مثال الأول في الفصل.

(5) (**قوله: نحو أذلة إلى آخره**) لما كان قوله: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المائدة: 54) يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: ﴿ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾ (المائدة: 54) تنبيهاً على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، وإنما عدّى بـ«على» لتضمنه معنى العطف.

(6) المائدة: 54.

(7) (**قوله: بفضلة**) مثل مفعول، أو حال، أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة، ولا ركن إسناد.

(8) وفي المخطوط: بفاصل.

(9) (**قوله: كالمبالغة**) أي في المدح المسوق له الكلام.

(10) الإنسان: 8.

(11) (**قوله: بجعل إلى آخره**) حال من، ويطمعون، وأفاد به أن زيادة الفضلة التي هي المجرور هنا، إنما تكون للمبالغة إذا جعل ضمير حبه للطعام، فيكون المعنى على حب الطعام الناشئ عن الاحتياج إليه، فهذا أبلغ في المدح من مجرد إطعام الطعام، ولو كان مدحاً أيضاً، وذلك لأن الإطعام مع الحاجة إليه يدل على النهاية في التنزه عن البخل المذموم شرعاً. وأما إن أجريت الآية على وجه آخر، وهو أن يكون الضمير عائداً على الله تعالى، ويكون على للتعليل، ويكون التقدير: ويطعمون الطعام لأجل حب الله، فلا يكون المجرور مما يفيد نكتة المبالغة، بل الأصل المراد؛ إذ لا مدح بإطعام الطعام إلا أن يكون لله.
وقوله: الناشئ إلى آخره يدل على أن عطف الشارح الاحتياج على حب الطعام من عطف السبب على المسبب، تأمل.

ومنها: عطف الخاص على العام لنكتة: نحو: ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ [1] ﴾[2]، والنكتة الاهتمام بالمعطوف[3].

(قال)[4]:

وَوَصْمةُ الإِخْلَالِ[5] وَالتَّطْوِيلِ وَالْحَشْوِ مَرْدُودٌ[6] بِلَا تَفْصِيلِ

أقول: الوصمة: العيب.

والإخلال: إفساد المعنى[7] المؤدى بعبارة أقل منه.

والتطويل: الزيادة الغير المتعينة لا لفائدة.

والحشو: الزيادة المتعينة لا لفائدة.

والثلاثة مردودة عند علماء البلاغة[8]، والله أعلم.

(قال)[9]:

---

(1) (**قوله: الوسطى**) أي الفضلى من قولهم: هو أوسط القوم، أي أفضلهم، وهي صلاة العصر عند الأكثر.
وقيل: الصبح.

(2) البقرة: 238.

(3) (**قوله: الاهتمام بالمعطوف**) وللتنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنس العام، وإنما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير في الأوصاف منزلة التغاير في الذات.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) (**قوله: ووصمة الإخلال**) الإضافة للبيان، وإليها يشير الشارح بقوله: والثلاثة إلى آخره.

(6) (**قوله: مردود**) ذكر باعتبار معنى الوصمة، وهو العيب.

(7) (**قوله: إفساد المعنى**) أي تصييره فاسداً، أي قريباً منه بسبب الاضطراب عند تفهمه.

(8) (**قوله: مردودة عند إلى آخره**) لعدم الفائدة في الأخيرين، ولأنهم لا يقبلون التراكيب إلا إذا حصل بها أداة المقصود، وتم المراد، والله تعالى ولي التوفيق والسداد.

(9) ساقطة في المخطوط.

الفن الثاني في علم البيان[1]

فَــنُّ الْبَــيَانِ عِلْــمُ مَــا بِــهِ[2] عُــرِفْ تَأْدِيَــةُ الْمَعْنَــى بِطُــرْقٍ مُخْــتَلِفْ
وُضُــوحُهَا وَاحْــصُرْهُ[3] فِــي ثَلَاثَــةٍ تَــشْبِيهٍ أَوْ مَجَــازٍ أَوْ كِــنَايَةٍ

أقول: أَخَّرَ علمَ البيانِ عن علم المعاني لما تقدم هناك[4].

وهــو علــم يعــرف بــه إيــراد[5] المعنــى الــواحد[6] المدلــول علــيه[7] بكــلام

---

(1) قال السعد: قدمه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة، وتعلق البديع بالتوابع انتهى.
قال الصبان عن الأطول: يريد أنه يحتاج إليه في نفس البلاغة في الجملة إلا أنه لا يتم بلاغة كلام بدون عمال علم البيان؛ إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعاني؛ إذ لا حاجة إلى علم البيان للدلالات المطابقية. وبهذا التحقيق ظهر وجه غير ما تقدم لتقديم علم المعاني، وهو أنه لا بد منه في بلاغة الكلام بخلاف البيان، انتهى.

(2) **(قوله: علم ما به إلى آخره)** «ما» واقعة على القواعد.
وعلم يصح إرادة الملكة به، والإدراك، والقواعد.
والمعنى على الأول: ملكة قواعد يعرف بها إلى آخره أي ملكة ناشئة من قواعد يعرف الشخص بممارستها تأدية إلى آخره لحصول تلك الملكة له من الممارسة.
وعلى الثاني: إدراك قواعد بها أي بممارستها يعرف تأدية إلى آخره لحصول ملكة له من الممارسة.
وعلى الثالث: فالإضافة للبيان، أي علم هو قواعد يعرف بها إلى آخره تأمل.

(3) **(قوله: واحصره)** أي اعتقد حصره. وقوله «في ثلاثة»: أي أبواب ثلاثة، و«أو» في قوله «أو مجاز أو كناية»: بمعنى الواو، انتهى يعقوبي.

(4) **(قوله: لما تقدم هناك)** أي من أنه كالمركب بالنسبة لفن المعاني، والمركب مؤخر في الوجود عن المفرد.

(5) **(قوله: يعرف به إيراد إلى آخره)** أي برعايته؛ إذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إيراده. والغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ في كيفية إيراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه لدلالة خفية، سم انتهى صبان. والمراد بإيراد المعنى: إعراضه على ذهن السامع.

(6) **(قوله: المعنى الواحد)** تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء، صبان.

(7) **(قوله: المدلول عليه إلى آخره)** أفاد به أنه لا بد قبل مراعاة البيان من مراعاة علم المعاني.

مطابق لمقتضى الحال بطرقٍ مختلفةٍ في إيضاح الدلالة عليه[1] بأن يكون[2] بعضُ الطرقِ واضحَ الدلالةِ، وبعضُها أوضح.

فخرج معرفةُ إيراده[3] بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة فقط.

والمراد بالمعنى الواحد: كل معنى واحدٍ[4] يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف أحدٌ[5] إيراد معنى قولنا: «زيد جواد[6] » بطرق مختلفة لم يكن بمجرد[7] ذلك عالماً بالبيان.

والمراد بالطرق: التراكيب.

ومثال ذلك[8]: إيراد معنى «زيد جواد» في طرق التشبيه: «زيد كالبحر في الكرم»، «زيد كالبحر»، «زيد بحر».

وهذا الفن محصور في ثلاثة أشياء:

1-التشبيه.

2-والمجاز.

3-والكناية.

---

(1) (**قوله: مختلفة في إيضاح إلى آخره**) كأنه أطلقه، وأراد الوضوح مجازاً مرسلاً لعلاقة السببية، وكان الأولى ذكر الوضوح. قال اليعقوبي: والاختلاف في الوضوح يقتضي أن بعضها أوضح دلالة من بعض مع وجود الوضوح في الكل. ومعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي، فلا حاجة إلى أن يزاد بعد قوله في الوضوح: والخفاء مع أن إسقاط الخفاء فيه فائدة، وهي الإيماء إلى أن الخفاء الحقيقي، وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق لا بد من انتفائه عن تلك الطرق، وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد معنوي، انتهى.

(2) (**قوله: بأن يكون إلى آخره**) تصوير لاختلاف المذكور.

(3) (**قوله: فخرج معرفة إيراده إلى آخره**) بأن يكون اختلافهما بألفاظ مترادفة كإيراد الحيوان المعلوم بالأسد والغضنفر وغيرهما في تراكيب، انتهى يعقوبي.

(4) (**قوله: كل معنى إلى آخره**) فـ«أل» في «الواحد» للاستغراق العرفي، أي الكائن بحسب العرف، أي كل معنى واحد متعارف، أي جرى بإيراده العرف، تأمل.

(5) (**قوله: فلو عرف أحد إلى آخره**) تفريع على كون المراد ما ذكر.

(6) (قوله: زيد جواد) أي بخصوصه.

(7) (**قوله: بمجرد إلى آخره**) باؤه للسببيه، وباء بالبيان للمتعدية، وكلاهما متعلق بعالماً، فلم يلزم تعلق حرفي جر إلى آخره.

(8) (**قوله: ومثال ذلك**) أي إيراد المعنى إلى آخره.

ووجهُ الحصرِ: أن اعتبارَ المبالغة في إثبات[1] المعنى للشيء: إما على (طريق)[2] الإلحاق، أو الإطلاق.

والثاني: إما إطلاق الملزوم على اللازم أو عكسه.

وما يبحث فيه:

عن الأول: التشبيه.

وعن الثاني: المجاز.

وعن الثالث: الكناية.

(قال)[3]:

فصل في الدلالة الوضعية[4]

وَالْقَصْدُ[5] بِالدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ عَلَى الأَصَحِّ الْفَهْمُ لَا الْحَيْثِيَّةْ

---

(1) (قوله: في إثبات) تعلق بالمبالغة. وقوله «المعنى» أي الذي في الأصل. وقوله «للشيء»: أي الذي هو الفرع. وقوله «طريق الإلحاق»: الإضافة للبيان. والمراد بالإلحاق إلحاق المبالغ فيه بما هو أصل في الوصفية. وقوله «أو الإطلاق»: أي إطلاق دال الأصل على المبالغ فيه. وقوله «والثاني»: أي الإطلاق. وقوله «إما إطلاق» إلى آخره: أراد باللازم ماله ارتباط بغيره، وليس المراد خصوص اللازم العادي، وهو ما لا يقبل الانفكاك عادة ولا العقلي، وهو ما لا يقبله عقلاً. وقوله «عن الأول»: أي اعتبار المبالغة على وجه الإلحاق. وقوله «عن الثاني»: أي اعتبارها على وجه إطلاق الملزوم على اللازم. وقوله «وعن الثالث»: أي اعتبارها على وجه إطلاق اللازم على الملزوم، هذا تقرير كلامه. والعجب منه كيف يفيد أن الكناية لفظ استعمل في غير ما وضع له، فلا تكون من قبيل الحقيقة، ثم يقول: إنها إطلاق اللازم وإرادة الملزوم، وهو مذهب السكاكي المصرح بأنها من قبيل الحقيقة كما ذكره الصبان في الرسالة البيانية. ولو قال بدل قوله «إما إطلاق الملزوم إلى آخره» إما مع القرينة المانعة أو لا، وما يبحث إلى آخره لسلم من هذا التلفيق. ثم إن عبارته صريحة في وجود المبالغة في كل من الثلاثة، وهو كذلك أما في التشبيه: فلأنه إلحاق للمشبه بالأصل في الصفة، ولا شك في وجود المبالغة حينئذ. وأما في المجاز والكناية: فسيأتي بيانه آخر الفن.

(2) وفي المخطوط: طريقة.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) إنما أشار إلى الدلالة وأقسامها ليعرف المعتبر منها في هذا الفن، ولتعرف إذا ذكرت في تعريفه، قاله يعقوبي. والمراد ذكرت بالقوة في تعريف المصنف؛ إذ قوله «وضوحها» على حذف مضاف، أي وضوح دلالتها، وبالصراحة في تعريف غيره، فتأمل.

(5) (قوله: والقصد) أي المعنى الذي يقصد.

وقوله: الوضعية أي التي هي اللفظية.

=

أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ مُطَابَقَـــــهْ ... تَضَمُّنٌ الْتِزَامٌ أَمَّا السَّابِقَـــهْ

فَهِيَ الْحَقِيقَةُ[1] لَيْسَ فِي الْبَيَانِ ... بَحْثٌ لَهَا وَعَكْسُهَا[2] الْعَقْلِيَّتَانِ

أقول: الدلالة: فهم أمر[3] من أمر.

والأول: المدلول.

والثاني: الدال.

فإن كان لفظاً دالًّا[4] على تمام[5] ما وضع له فالدلالة: مطابقية، كدلالة الإنسان

=

وقوله: لا الحيثية أي التي هي كون اللفظ الموضوع بحيث يفهم منه المعنى عند إطلاقه انتهى منه. ولعل وجه اختيار الفهم على الحيثية ما قاله الصبان في حاشية الملوي من أنهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين، فإنهم تجوزوا بها، وهي ظرف مكان إلى الحالة تشبيهاً لها بالمكان، وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب محلًّا على الظرفية إلا إلى الجر بـ«من» اعتماداً على قول بعض النحاة بتصرفها قليلاً تأمل.

(1) (**قوله: فهي الحقيقة**) أي التي ينبغي أن تسمى بالوضعية حقيقة؛ لأن العلم بالوضع كافٍ في حصولها مع سماع اللفظ، انتهى منه.

(2) (**قوله: وعكسها**) أي خلافها.

وقوله: العقليتان هما التضمنية والالتزامية، وإنما سميتا عقليتين؛ لأنه لا يكفي معرفة الوضع، وسماع اللفظ فيهما، بل لا بد من قرينة ينتقل بها إلى أن المراد من اللفظ لازمه، أو جزؤه، انتهى منه.

(3) (**قوله: فهم أمر إلى آخره**) أورد عليه أمران:

الأول: كون وصف اللفظ مثلاً بالدلالة قبل سماعه مجازاً؛ لأنه لم يفهم منه شيء، وإنما وصف بها لكونه يؤل إليها.

وأجيب: بالتزامه، ويكون مجازاً شائعاً.

الثاني: أن الفهم وصف للتفاهم، والدلالة وصف للفظ مثلاً، فيلزم تفسير الشيء بوصف غيره.

وأجيب: بأن الفهم أريد به المصدر الدال على الفعل المبني للمجهول، بمعنى أن المراد بالفهم هو أن يفهم من اللفظ شيء، ولا شك أن هذا وصف للفظ مثلاً، انتهى منه.

(4) (**قوله: فإن كان لفظاً دالًّا إلى آخره**) أي فإن كان الدال لفظاً اعتبرت دلالته على إلى آخره؛ إذ لا تقابل بين هذه الأقسام باعتبار المحل، فإن كلًّا من التضمنية والالتزامية لا يفارق المطابقية، كما يستفاد من كلامه. ولو قال: فدلالة اللفظ على إلى آخره مطابقية لكان أولى، تدبر.

(5) (**قوله: على تمام**) لفظ التمام إنما ذكر؛ لأن العادة في البيان أن يذكر التمام في مقابلة الجزء، حتى كأنه لا تحسن المقابلة بدونه، فمن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغو يستحق أن يحذف غفل عن البيان الأعرف.

على الحيوان الناطق، أو على جزئه في ضمن كله[1]: فتضمنية كدلالته على الحيوان في ضمن الحيوان الناطق، أو على أمر خارج عن معناه لازم له: فالتزامية كدلالته على قبول العلم، وإن كان الدال غير لفظ، فالدلالة غير لفظية.

وبيان أقسامها[2] كاللفظية، وما يتعلق بها في شرحنا للسلم في المنطق للمصنف.

والمطابقة ليس للبيانيين بحث عنها، وإنما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام العقليتين[3] لقبولهما[4] للوضوح والخفاء بخلاف الأولى الوضعية؛ لأن السامع[5] إن كان عالماً بوضع (الألفاظ[6])[7] لذلك المعنى[8] لم يكن[9] بعضها أوضح عنده من بعض.

وإن لم يكن عالماً بذلك[10] لم يكن[11] كل واحد من الألفاظ دالًّا عليه لتوقف الفهم[12] على العلم بالوضع، بخلاف العقليتين لجواز اختلاف اللوازم[13] في

(1) (قوله: **في ضمن كله**) بيان للواقع؛ إذ لا يدل اللفظ على جزء معناه مستقلًّا.

(2) (قوله: **وبيان أقسامها إلى آخره**) ليست بمهمة في مقامنا هذا مع كونها مشهورة جدّاً، فلا حاجة لإيرادها.

(3) (قوله: **العقليتين**) إنما سميتا عقليتين؛ لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي بحكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم. والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية، كدلالة الدخان على النار.

(4) (قوله: **لقبولهما إلى آخره**) تعليل لقوله: وإنما بحثهم إلى آخره، وسيذكر توجيهه.

(5) (قوله: **لأن السامع**) أي الذي هو يعتبر بالنسبة إليه الخفاء والوضوح غالباً.

وقوله: غالباً، وقد يعتبر أن للمكتوب إليه مثلاً.

(6) (قوله: **الألفاظ**) أي جميع الألفاظ التي تستعمل في التراكيب التي يراد بها إفهامه معنى من المعاني.

(7) وفي المخطوط: اللفظ.

(8) (قوله: **لذلك المعنى**) أي الواحد الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال.

(9) (قوله: **لم يكن إلى آخره**) لاستواء الجميع في الدلالة.

(10) (قوله: **بذلك**) أي بوضع الألفاظ أي جميعها سواء كان عالماً بوضع البعض أم لا.

(11) (قوله: **لم يكن إلى آخره**) وما انتفت جلالته على ذلك المعنى منها لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها، كما لا يوصف بهما ما ثبتت دلالته مع العلم بالوضع.

(12) (قوله: **لتوقف الفهم**) أي الذي هو الدلالة.

(13) (قوله: **اللوازم**) المراد بها ما يعم الأجزاء؛ إذ هي لوازم للكل.

الوضوح[1]؛ إذ قد يكون الشيء[2] جزء الشيء، أو جزء جزئه، وقد يكون[3] لازماً أو لازم لازم.

فوضوح الدلالة (وخفائها)[4] بحسب قلة الوسائط[5] وكثرتها، والله أعلم.

قال:

الباب الأول التشبيه

تَشْبِيهُنَا دَلَالَةٌ[6] عَلَى اشْتِرَاكْ ... أَمْرَيْنِ فِي مَعْنًى بِآلَةٍ أَتَـاكْ

أَرْكَانُهُ[7] أَرْبَعَةٌ: وَجْـهٌ أَدَاهْ ... وَطَرَفَاهُ فَاتَّبِعْ سُبْلَ[8] النَّجَاهْ

أقول: التشبيهُ لغةً: التمثيلُ[9].

واصطلاحاً: الدلالة[10] على مشاركة أمر لأمر في معنى بآلة مخصوصة، كالكاف[11] ملفوظة[12] أو مقدرة.

---

(1) **(قوله: في الوضوح)** والواضح بالنسبة للأوضح خفي، فلا حاجة لذكر الخفاء، فلذا تركه.

(2) **(قوله: إذ قد يكون الشيء إلى آخره)** فدلالة اللفظ على الشيء، وهو جزء معناه كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه، وهو جزء جزء معناه كدلالة الإنسان على الجسم.

(3) **(قوله: وقد يكون إلى آخره)** فدلالة اللفظ على الشيء، وهو لازم معناه كدلالة كثرة الضيافات على الكرم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه، وهو لازم لازمة كدلالة كثرة الطبخ على الكرم.

(4) ساقطة في المطبوع.

(5) **(قوله: قلة الوسائط)** المراد بالقلة: ما يشمل العدم، وكذا المراد بالكثرة: ما يشمل الواحد.

(6) **(قوله: دلالة)** أي من المتكلم أي إتيان بما يدل.

(7) **(قوله: أركانه إلى آخره)** إن قيل: هذه الأربعة ليست داخلة في ماهيته؛ إذ هي الدلالة المضافة لهذه الأربعة إضافة تعلقية، ومن المعلوم أن المتعلق الذي هو في المعنى المضاف إليه في التعريف ليس جزء الماهية المعرف، فإن العمى عدم البصر، وليس البصر من حقيقته، فكيف تجعل أركانها؟

قلنا: لما أشبهت الأركان في انتفاء الشيء عند انتفائها سماها أركاناً.

(8) **(قوله: سبل)** بسكون الباء.

(9) **(قوله: التمثيل)** أي إفادة بأن هذا مثل هذا بأي تركيب كان، فيشمل الإفادة: يخاصم زيد عمراً، وقاتل بكر خالداً، ورأيت أسداً، وغير ذلك، فهو أعم من الاصطلاحي.

(10) **(قوله: الدلالة إلى آخره)** الأمر الأول: هو المشبه.

والثاني: المشبه به.

والمعنى: هو وجه الشبه.

(11) **(قوله: كالكاف)** وكيشبه ويحاكي.

(12) **(قوله: ملفوظة)** وصف ثانٍ لآلة.

فخرج[1] نحو «جاء[2] زيد وعمرو»، و«قاتل زيد عمراً».

والاستعارة التحقيقية، نحو: «رأيت أسداً في الحمام».

والمكنية، نحو: «أنشبت المنية أظفارها».

والتجريد الآتي في البديع، نحو: «رأيت من زيد أسداً[3] ».

ودخل نحو: «زيد أسد».

فإن المحققين على أنه تشبيهٌ بليغٌ[4] لا استعارة؛ لأن المستعار له[5] مذكور، ولا تكون الاستعارة[6] إلا حيث يطوي ذكره، ويجعل الكلام خالياً عنه.

وأركانه أربعة:

1-وجه.

2-وأداة.

3-4-وطرفان، نحو: «زيد كالأسد في الشجاعة».

فالوجه: المعني الجامع بين «زيد» و«الأسد»، (وهو)[7] الشجاعة.

والأداة: (آلة)[8]، وهي الكاف.

والطرفان: زيد والأسد.

وقد يقتصر على (لفظهما[9])[10].

(قال)[11]:

فَصْلٌ[12] وَحِسِّيَّانِ مِنْهُ الطَّرَفَانْ ... أَيْضاً[13] وَعَقْلِيَّانِ أَوْ مُخْتَلِفَانْ

أقول: طرفا التشبيه:

---

(1) (**قوله: فخرج**) أي بقيد الآلة المخصوصة؛ إذ ليست موجودة فيما ذكر.

(2) (**قوله: نحو جاء إلى آخره**) أي دلالة نحو جاء إلى آخره.

(3) (**قوله: نحو: رأيت من زيد أسداً**) والمشاركة فيه واضحة، فإنه لما دل على تجريد أسد من زيد دل على مشاركته للأسد في الشجاعة ضرورة، فتأمل.

(4) (**قوله: تشبيه بليغ**) حذفت منه الأداة والوجه. (5) (**قوله: لأن المستعار له**) أي على أنه استعارة.

(6) (**قوله: ولا تكون الاستعارة**) أي التصريحية التي ادعى أن منها زيد أسداً.

(7) وفي المخطوط: هو. (8) وفي المخطوط: آلته.

(9) (**قوله: وقد يقتصر على لفظهما**) فيكون تشبيهاً بليغاً حذفت منه الأداة والوجه.

(10) وفي المخطوط: بعضها. (11) ساقطة في المخطوط.

(12) (**قوله: فصل**) هو من جملة البيت. (13) (**قوله: أيضاً**) مقدم من تأخير، أي وعقليان أيضاً.

إما حسيان[1]: كالخد والورد[2].

أو عقليان: كالعلم والحياة[3].

أو مختلفان: بأن يكون المشبه حسيّاً، والمشبه به عقليّاً كالسبع والموت[4].

أو عكسه: كالموت والسبع[5].

والمراد بالحسي: الْمُدْرَك[6] هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فدخل[7] الخيالي، وهو المعدوم الذي فُرِضَ مجتمعاً[8] من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كقوله:

وَكَأَنَّ مُحْمرَّ الشَّقِيـ ـقِ[9] إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ

---

(1) (**قوله: إما حسيان**) وأما نفس التشبيه: فلا يمكن أن يكون حسيّاً لا أنه تصديق على الصحيح خلافاً لمن قال: هو إنشاء، وليس شيء من التصديقات حسيّاً.

(2) (**قوله: كالخد والورد**) أي الجزئيين؛ إذ الكليان غير حسيين.

(3) (**قوله: كالعلم والحياة**) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك، كذا في المفتاح والإيضاح. فالمراد بالعلم هنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك، ولا يخفى أنها جهة، وطريق إلى الإدراك كالحياة.

(4) (**قوله: كالسبع والموت**) فالسبع حسي، والموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيّاً. والجامع في هذا المثال الإهلاك في كل.

(5) (**قوله: كالموت والسبع**) والجامع سرعة اغتيال كل.

(6) (**قوله: المدرك**) هو كالخد والورد.

وقوله: أو مادته أي أصله الذي تحصل منه وتحققت به حقيقته التركيبية، كما سيأتي في المثال.

(7) (**قوله: فدخل**) أي في الحسي بسبب زيادة قوله أو مادته.

(8) (**قوله: وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً إلى آخره**) إنما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى إليه جميع المدركات الحسية.

(9) (**قوله: وكأن محمرّ الشقيق**) الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف، والشقيق نور يفتح كالورد، وأوراقه حمر، وفيها بين تلك الأوراق، وهو وسطه سواد، وكثيراً ما تنبته الأرض الجبالية، وإضافته إلى النعمان في قولهم شقائق النعمان؛ لأنه كان كثيراً في أرض يحميها النعمان، وهو ملك من ملوك الحيرة.

قيل: والنعمان يسمى به كل ملك في ذلك البلد، وأشهرهم النعمان ابن المنذر.

وقوله: إذا تصوب متعلق بمقتضى كأن أي ملل إلى أسل، أو تصعد أي مال إلى أعلى، وميله إلى العلو والسفل بتحريك الريح له.

=

أَعْــــلَامُ يَاقُوتٍ نُشِــــرْ ... نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

فإن كلًّا من (الأعلام)[1] والياقوت والزبرجد والرمح محسوس، لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس؛ لأنه غير موجود.

والحس: لا يدرك إلا ما هو موجود.

والعقلي: ما عدا ذلك[2]، فيشملُ الوهمي، وهو ما ليس مُدْرَكاً[3] بإحدى الحواس، ولكنه لو أُدْرِكَ لكان بها مدركاً، كقوله[4]:

أَيَقْتُلُنِي[5] وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي ... وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ؟

فأنياب (أغوال)[6]: مما لا يدركه الحس لعدم وجودها، ولو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر.

قال:

=

وقوله: أعلام ياقوت الأعلام جمع علم، وهو ما يشدّ فوق الرمح، وعنى بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر، وهو أغلب الياقوت.

وقوله: على رماح إلى آخره الرماح جمع رمح، وهو معلوم، والزبرجد حجر نفيس أخضر.

وقوله: بمقتضى إلى آخره أي بفعل تقتضيه كأن وتفيد معناه، وهو أشبه.

(1) وفي المخطوط: العلم.

(2) (**قوله: ما عدا ذلك**) أي ما لا يكون هو ولا مادته بتمامها مدركاً بإحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعضها أم لا.

(3) (**قوله: وهو ما ليس مدركاً إلى آخره**) فهو يتميز عن الخيالي السابق بأن لا وجود لمادته ولا لنفسه حتى يدرك هو أو مادته بالحواس، ويتميز عن العقلي الصرف بأنه لو وجد، وأدرك لإدراك بالحواس بخلاف العقلي المحض، فإنه يوجد ويدرك بغير الحواس كالعلم والحياة، وإنما جعل هذا الوهمي من قبيل العقلي هنا مع أنه لو وجد وأدرك أدرك بالحواس؛ لأنه معدوم، فصار إدراكه إدراك ما ليس في الحالة الراهنة، فألحق بالمعقول الذي لا يحس.

(4) (**قوله: كقوله**) أي كمشبه به في قول امرئ القيس.

(5) (**قوله: أيقتلني**) الاستفهام للإنكار، والمشرفي نسبة إلى مشارف اليمن، أي أعاليها، والنسبة إلى الجمع إفرادية، ومسنونة أي سهام مسنونة عطف على المشرفي.

(6) وفي المطبوع: الأغوال.

وَالْوَجْهُ مَا يَشْتَرِكَانِ فِيـــــهِ[1] وَدَاخِلاً[2] وَخَارِجاً تُلْفِيـــهِ
وَخَارِجٌ وَصْفٌ حَقِيقِيٌّ[3] جَلَا بِحِسٍّ أَوْ عَقْلٍ وَنِسْبِيٍّ[4] تَلَا

(1) (**قوله: ما يشتركان فيه**) أي معنى يشتركان فيه بأن يتصف به كل منهما إما تحقيقاً كالوجه في قولك: زيد كالأسد في الجراءة، وإما تخييلاً كما في قوله:

وكـــأن الـــنجوم بـــين دجـــاه ســـنن لاح بيـــنهنّ ابـــتداع

فإن وجه الشبه بين النجوم في الدجى جمع دجية، وهي الظلمة، وبين السنن في الإبتداع أي البدع هو ظهور أشياء مشرقة في جنبي شيء أسود، وهو في النجوم مع الظلمة حقيقي، وفي السنن مع البدع تخييلي، أي يتخيل ذلك في السنن مع البدع، ولم يتحقق، وسبب التخيل أنه كثيراً ما تشبه السنة، وما بمعناها كالهدي والعلم والنور في الاهتداء بكل منهما إلا أن الاهتداء بالسنة وما في معناها في المعقولات وبالنور في المحسوسات وتشبه البدع وما بمعناها من المعصية بالظلمة في الضلال وعدم الأمن من مكروه، فأوجب ذلك التشبيه، وتلك المقارنة التي بين طرفيه تخيل الإشراق للسنة، وما بمعناها، وتخيل السواد للبدعة، وما بمعناها؛ لأن الشيء يتخيل فيه الوهم ما في مقارنة، وكثر ذلك التخيل حتى صار كأن المعنى حقيقي فيهما، فصح التشبيه بذلك الوجه المتخيل، وفهم من قوله: يشتركان أن الوجه في الحقيقة كلي لتعذر الاشتراك في الجزئي لاستحالة وجوده في محلين، وإنما يقع الاشتراك في الكلي بوجود الحصص المطابقة له في متعدد. فإذا قيل: هو كالأسد في الشجاعة، فالوجه المشترك فيه هو الشجاعة الكلية الموجودة في الطرفين بوجود بعض جزئياتها فيهما، وعلى هذا فتسمية الوجه محسوساً كما يأتي إنما ذلك باعتبار حسة إفراد الوجه كالحمرة والصفرة ونحو ذلك. وعلم من ذلك أيضاً أن الوجه إذا لم يوجد في الطرفين معاً بطل التشبيه لعدم وجود المشاركة في الاتصاف كأن يجعل للوجه في تشبيه النحو بالملح حيث يقال: النحو في الكلام كالملح في الطعام كون الكثير منهما مفسداً لما هو فيه، والقليل مصلحاً؛ إذ لم يوجد هذا المعنى في النحو، وهو كون كثيره مفسداً للكلام وقليله مصلحاً له؛ إذ لا يقبل قلة ولا كثرة؛ لأنه في كل كلام معنى واحد إن وجد صح إعراب الكلام وإلا بطل، وإنما الوجه المصحح للتشبيه بينهما كون اعتبار كل منهما ووجوده في الجملة في مصاحبه مصلحاً له وانتفائه عنه مفسداً له.

(2) (**قوله: وداخلاً**) مفعول ثان لقوله: تلفيه بمعنى تجده، فالواو داخلة على تلفيه. والمراد بكونه داخلاً أن لا يكون خارجياً بجليل مقابلته بالخارج، فدخل فيه ما كان نفس الماهية النوعية؛ إذ ليست بخارجة عن الحقيقة لأنها نفسها كأن يقال: لغرض من الأغراض زيد كعمرو في الإنسانية، ودخل ما كان جزءاً من جنس، أو فصل كأن يقال: لغرض من الأغراض أيضاً زيد كعمرو في الحيوانية أو الناطقية، فالخارج هو الذي ليس نفس الماهية ولا جزءها.

وقوله: عن الحقيقة أي حقيقة الطرفين.

وقوله: لأنها نفسها أي مع زيادة قيد التشخيص.

وقوله: ما كان جزءاً من جنس، ومنه مثال الشارح تأمل.

(3) (**قوله: حقيقي**) أي معنى متقرر في نفسه بأن لا يكون نسبياً يتعقل بين شيئين.

وقوله: جلا أي ظهر تصوره من غير توقف على شيئين.

وقوله: بحس خبر لمحذوف أي وظهوره بحس أي بسببه، وكذا يقال: في أو عقل.

وقوله: ونسبي عطف على حقيقي.

(4) (**قوله: ونسبي**) أي ذو نسبة بين شيئين لا يتعقل إلا بهما.

=

وَوَاحِداً يَكُونُ[1] أَوْ مُؤَلَّفـــاً أَوْ مُتَعَدِّداً وَكُـــلٌّ عُرِفَـــا
بِحِسٍّ أَوْ عَقْلٍ وَتَشْبِيهٌ[2] نُمِي[3] فِي الضِّدِّ لِلتَّمْلِيـــحِ وَالتَّهَكُّمِ

أقول: وجه التشبيه: هو المعنى الذي قُصِدَ[4] اشتراكُ الطرفين فيه كالشجاعة[5] في تشبيه[6] الرجل الشجاع بالأسد، ويكونُ داخلاً في حقيقة الطرفين، وخارجاً عنها.

فالأول: كما في تشبيه ثوب بآخر في الجنس، كقولك: هذا القميصُ مثلُ هذا في كونهما كتاناً[7].

والثاني: كمثل هذا المثال[8]، وهو إما وصف حقيقي أو إضافي.

والأول: قسمان حسي أي مدرك بإحدى الحواس:

=

وقوله: تلا أي تبع الحقيقي في الذكر، وهو تكملة.

(1) (**قوله: وواحداً يكون إلى آخره**) أي وينقسم وجه الشبه ثانياً قسمة أخرى، وهي أن يكون واحداً إلى آخره، كما أشار إليه الشارح.

(2) (**قوله: وتشبيه**) مبتدأ، خبره نمى، أو هي صفة له، والخبر للتمليح، والمسوغ على الأول للتنويع، وعلى الثاني للوصف، أفاده المصنف في شرحه.

(3) (**قوله: نمي**) أي نسب.

وقوله: في الضد حال من نائب فاعل نمي.

وقوله: للتمليح متعلق بـ«نمي».

(4) (**قوله: قصد**) أي قصد المتكلم. وإنما قال: قصد، ولم يقل: اشترك الطرفان فيه؛ لأنهما قد يشتركان في أمور كثيرة، ولا يقصد منهما في التشبيه إلا أمر خاص كزيد والأسد، فإنهما يشتركان في الوجود والجوهرية والجسمية والحيوانية وغيرها مع أنه لا يقصد شيء من ذلك في تشبيهه به، أفاده المصنف في شرحه.

(5) (**قوله: كالشجاعة**) المناسب كالجراءة؛ لأن الشجاعة منتفية عن الأسد؛ إذ هي الإقدام عن روية، وذلك يخص النفس العاقلة.

(6) (**قوله: في تشبيه إلى آخره**) أي حال كونها مقصودة في تشبيه إلى آخره.

(7) (**قوله: في كونهما كتاناً**) يصح اعتبار الكتان نوعاً أيضاً؛ إذ هذه الأمور يكفي فيها اعتبار المعتبر.

(8) (**قوله: كمثل هذا المثال**) يعني الشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد.

1-بالبصر[1] من الألوان، والأشكال[2]، والمقادير[3]، والحركات[4].
2-والسمع[5] من الأصوات[6] الضعيفة والقوية وما بينهما.
3-والذوق[7] من (الطعوم[8])[9].
4-والشم[10] من الروائح.
5-واللمس[11] من الحرارة[12]، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة، والخشونة،

---

(1) (**قوله: بالبصر**) يدل من قوله: بإحدى، والبصر معنى قائم بالحدقة يتحقق بالألوان والأكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق.

(2) (**قوله: والأشكال**) جمع شكل، وهو عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار وضع أجزائه الاتصالية بعضها مع بعض، فيحدث من ذلك الوضع الموجب لتلك الحالة من طول، وعرض إلى آخره، هو الشكل.

(3) (**قوله: والمقادير**) جمع مقدار، وهو كون أجزاء الشيء على كثرة مخصوصة، أو قلة كذلك متصلة ومنفصلة.

(4) (**قوله: والحركات**) جمع حركة، وهي حصول الجسم حصولاً أوليّاً في الحيز الثاني، وتسمى النقلة.

(5) (**قوله: والسمع**) عطف على البصر، وهو صفة تدرك بها الأصوات قائمة بالباطن من الصماخ.

(6) (**قوله: من الأصوات**) بيان لما يدرك بالسمع، والصوت كيفية تحصل من التموج المعلول للقرع الذي، هو إمساس عنيف، والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع، والمقلوع للقالع.

(7) (**قوله: والذوق**) وهو صفة قائمة باللسان بها تدرك النفس طعم المطعومات.

(8) (**قوله: الطعوم**) هي الكيفيات الموجودة في الطعومات كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة.

(9) وفي المخطوط: المطعوم.

(10) (**قوله: والشم**) هو معنى قائم بباطن الأنف تدرك به الروائح.

(11) (**قوله: واللمس**) هو قوة سارية في ظاهر البدن تدرك الملموسات، ولا يضر تفاوت أجزاء ظاهر البدن في الإحساس لاشتراكها في مطلق الإدراك.

(12) (**قوله: من الحرارة**) وهي قوة من شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات، ولهذا إذا أوقد على حطب ذهب الجزء الهوائي، وهو المتكيف بصورة الدخان صاعداً لأصله من الهواء، والجزء الترابي، وهو المتكيف بصورة التراب متراكماً إلى الأرض، وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعاينة، وكذلك إذا أوقد على عدن، حتى ذاب انعزل زبده وخبثه عن صفيه.
وقوله: والبرودة: وهي قوة من شأنها جمع المؤتلفات وغيرها، ولذلك إذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه.
وقوله: والرطوبة: هي كيفية تقتضي سهولة التشكيل والالتصاق، والتفريق في الجسم القائمة هي به.
وقوله: واليبوسة: هي بعكسها أي كيفية تقتضي صعوبة التفريق والالتصاق والتشكل.

والملاسة، واللين، والصلابة، والخفة، والثقل، وما (يقابلها)[1] من (البلة)[2]، والجفاف، واللزوجة، وغير ذلك.

وعقلي كالكيفيات النفسانية[3] من الذكاء، والعلم، والغضب، والحلم، والكرم،

=

وقوله: والخشونة: هي كيفية حاصلة من كون بعض أجزاء الجسم أخفض وبعضها أرفع، وتلك الكيفية خشونة تدرك عند اللمس، ويدرك بالبصر ملزوم تلك الخشونة، وهو كون الأجزاء على الوضع المخصوص من علو البعض وانخفاض البعض على وجه مشاهد مخصوص.

وقوله: والملاسة: هي كيفية حاصلة من استواء الأجزاء أي أجزاء الجسم في الموضع مع الالتصاق.

وقوله: واللين: هو كيفية تقتضي قبول الغمر أي التداخل إلى الباطن، ويكون للشيء القائمة هي به قوام فيها تماسك غير سيال، فالماء على هذا ليس له لين؛ لأن قوامه أي جواهره فيها تماسك مع السيلان، فيدخلان في الصلابة، وهو بعيد.

وقوله: والصلابة: هي تقابل اللين، فهي كيفية لا تقتضي قبول الأنغماز والتداخل إلى الباطن.

فالأولى: ككيفية العجين.

والثانية: ككيفية الحجر والجير اليابس.

وقوله: والخفة: هي كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى صوب أي جهة المحيط لو لم يعقه عائق كالريش الخفيف، فإنه لولا العائق لا ترفع إلى العلو.

وقوله: والثقل: هو كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى جهة المركز لو لم يعقه عائق كالرصاص المحمول، فإنه لولا حمله لنزل إلى أسفل.

وقوله: من البلل: هو اتصال المائع بسطح الجسم، فإن داخله فهو انتفاع.

وقوله: والجفاف: هو عدم اتصال المائع بسطح غير مائع.

وقوله: واللزوجة: هي من اللزج الذي هو اللزوم، وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق بأن يمتد الجسم عند محاولة التفرق كبعض أنواع الصمغ وكالمصطكي ويقابلها الهشاشة، فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق، وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبز اليابس المعجون بالسمن.

وقوله: وغير ذلك: كاللطافة والكثافة انتهى منه.

ثم إنه قد يجتمع الرطوبة واللين واللزوجة، وكذا اليبوسة مع الصلابة والصلابة والهشاشة، كما يفهم من بيانه تأمل.

(1) وفي المخطوط: يتصل به.

(2) وفي المخطوط: البلل.

(3) (**قوله: النفسانية**) أي المختصة بذوات الأنفس الناطقة المتعلقة بالباطن، ولها أثر في الظاهر.

وقوله: من الذكاء: هو شدة قوة العقل المعدة لاكتساب النفس بها الآراء الدقيقة.

وقوله: والعلم: هو الإدراك.

وقوله: والحلم: وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة، ولا تضطرب

=

والبخل، والشجاعة، والجبن، وسائر الغرائز.

والإضافي أن يكون معنى (متعلقاً[1])[2] بشيئين كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس، فإنها[3] ليست هيئةً متقررةً في ذات الحجة[4]، ولا في ذات الحجاب[5].

فمراد[6] المصنف بالنسبي الإضافي.

وينقسم وجه الشبه أيضاً إلى ثلاثة أقسام:

1-واحد[7].

2-ومركب[8] من متعدد تركيباً حقيقيّاً بأن تكون حقيقة ملتئمة[9] من أمور

= عند إصابة المكروه.

وقوله: والكرم: هو ملكة للنفس يصدر عنها الإعطاء.

وقوله: والبخل: هو قوة للنفس يصدر عنها المنع مما يطلب.

وقوله: والشجاعة: هي ملكة للنفس يصدر عنها بسهولة اقتحام الشدائد.

وقوله: والجبن: هو ملكة للنفس يصدر عنها الفرار من الشدائد المتلفة.

وقوله: وسائر الغرائز: جمع غريزة، وهي الطبيعة التي تمكنها في النفس كأنها مغروزة فيها، وهي ملكة متمكنة في النفس تصدر عنها الأفعال الملائمة لها بسهولة مثل ما مر ومثل القدرة، فيصدر عنها الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها والعز فيصدر عنه تعذر الفعل عند المحاولة.

(1) (**قوله: أن يكون معنى متعلقاً إلى آخره**) يحتمل أن معنى اسم يكون، ويحتمل أنه خبر، وأن الاسم ضمير مستتر يعود على الإضافي، وعلى كل: فالمناسب حذف أن يكون؛ لأن الإضافي ليس نفس كونه متعلقاً، ولا كون المعنى متعلقاً إلى آخره، بل هو نفس المعنى المتعلق إلى آخره.

(2) وفي المخطوط: معلقاً.

(3) (**قوله: فإنها**) أي الإزالة.

وقوله: ليست هيئة إلى آخره، أي بل متعلقة بين المزيل الذي هو الشمس أو الحجة والمزال الذي هو الحجاب.

(4) (**قوله: في ذات الحجة**) وكذا في الشمس، وكان على الشارح ذكرها.

(5) (**قوله: ولا في ذات الحجاب**) غير محتاج إليه؛ لأن الكلام في الطرفين، وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر، وكأنه أراد المبالغة في كونها أمراً اعتباريّاً.

(6) (**قوله: فمراد إلى آخره**) تفريع على مقابلة الحقيقي بالإضافي في حل عبارة المصنف تأمل.

(7) (**قوله: واحد**) المراد به ما يعد في العرف واحداً لا الذي لا جزء له أصلاً، وذلك كقولك: خده كالورد في الحمرة، فهذا واحد وإن اشتملت الحمرة على مطلق اللونية، ومطلق القبض للبصر.

(8) (**قوله: ومركب إلى آخره**) هو بقسميه بمنزلة الواحد في عدم اعتبار التعدد.

(9) (**قوله: أن تكون حقيقة ملتئمة إلى آخره**) قال الصبان: قال في المطول: وبهذا أي شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة بشعر لفظ المفتاح، وفيه نظر ستعرفه، انتهى. =

مختلفة[1]، أو اعتبارياً بأن تكون (حقيقته)[2] هيئة انتزعها العقل[3] من عدة أمور.

3-وإلى متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكون كل منها وجه تشبيه بخلاف المركب، فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين (في كل)[4] من تلك الأمور، بل في الهيئة الْمُنْتَزعة[5] أو في الحقيقة الملتئمة منها.

وكل واحد من هذه الثلاثة: إما حسي، أو عقلي، فهذه ستة.

و(يختص)[6] المتعدد بالاختلاف بأن يكون بعضُه حسيّاً وبعضُه عقليّاً، فالأقسام سبعة[7].

مثال الواحد الحسي: تشبيه ثوب بآخر في لونه.

والعقلي: تشبيه العلم بالنور في الاهتداء.

=

وحاصله: أنا لحقيقة الملتئمة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته، انتهى، أي فالمناسب: قصر الركوب على ما يسمى اعتبارياً، ولذا قصر الأصل التمثيل على الاعتباري، ونفي السعد فيما بعد كون الحقيقية الملتئمة مما ذكر من المركب، وإنما ذكرها هنا مجاراة للسكاكي، فكان على الشارح أن يقتصر في التقسيم على الاعتباري كما اقتصر عليه في التمثيل تبعاً للأصل.

(1) (**قوله: من أمور مختلفة**) المراد بالجمع ما فوق الواحد.

(2) ساقطة من المطبوع.

(3) (**قوله: انتزعها العقل**) أي استحضرها.

وقوله: من عدة أمور أي من ملاحظتها، أي وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي.

وحاصله: أن المركب تركيباً اعتبارياً لا حقيقة له في حد ذاته، بل هو هيئة يلاحظها العقل من عدة أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء، انتهى منه، وسيأتي في الشارح مثالان لقسميه الحسي والعقلي.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) (**قوله: بل في الهيئة المنتزعة**) أي في التركيب الاعتباري.

وقوله: أو في الحقيقة الملتئمة منها في التركيب الحقيقي.

(6) وفي المخطوط: يحص.

(7) (**قوله: سبعة**) ادعى المصنف في شرحه أنها كلها داخلة في النظم، وليس كذلك؛ إذ لم يذكر فيه المختلف، ولا يؤخذ منه. ففي كلامه قصور مع التضمين، ولو قال بعد قوله: ونسبي تلا:

يأتـي مـركباً وواحـداً عـدد ... والكـل حـسياً وعقلـيا يعـد

واخـتلف العـدد وتـشبيه نمـى ... إلـى آخـره لـسلم مـنهما،

والعدد بتسكين الدال للوزن تأمل.

ومثال المركب الحسي قوله:

وَقَدْ لَاحَ بِالْفَجْرِ الثُّرَيَّا[1] كَمَا تَرَى ... كَعُنْقُودِ مُـلَّاحِيَّةٍ حِينَ نَـوَّرَا

فالوجه هنا: الهيئة الحاصلة[2] من تقارن الصور[3] البيض (المستديرات)[4] الصغار المقادير في رأي العين، فنظر[5] إلى عدة أشياء، وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها.

والعقلي كقوله تعالى[6]: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ [7] حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا [8] كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾[9].

الوجه: حرمان[10] الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في اصطحابه، وهو أمر عقلي مأخوذ من أمور متعددة؛ لأنه روعي من جهة الحمار فعل مخصوص، وهو الحمل، ومحمول مخصوص، وهو الأسفار المشتملة على العلوم، وكون الحمار جاهلاً بما فيها[11]، وكذلك روعي من جهة المشبه أيضاً فعل مخصوص، وهو الحمل

---

(1) (**قوله: الثريا**) اسم لجملة أنجم مجتمعة.
وقوله: كما ترى حال من الثريا، والكاف بمعنى على.
وقوله: ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر قاله السعد.
وقوله: نوراً أي انفتح نوره.

(2) (**قوله: الحاصلة**) أي المتحققة.
قال اليعقوبي: وفسرنا الحاصلة بالمتعلقة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجاً بالتقارن تحقق الأعم بالأخ، وأنها نفس ذلك التقارن.

(3) (**قوله: من تقارن الصور**) من ابتدائية، وإضافة تقارن إلى الصور من إضافة الصفة للموصوف، والمراد بالصور المتقاربة صور النجوم في الثريا، وصور حبات العنب في العنقود.

(4) وفي المخطوط: المستديران.

(5) (**قوله: فنظر**) أي الشاعر في وجه الشبه، وكذا الضمير في قصد، ويحتمل بناء الفعلين للمفعول.

(6) (**قوله: كقوله تعالى**) أي كوجه الشبه في قوله إلى آخره.

(7) (**قوله: مثل الذين**) المثل القصة العجيبة.

(8) (**قوله: ثم لم يحملوها**) أي لم يعملوا بما فيها، فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل؛ لأن حملهم كلا حمل.

(9) الجمعة: 5.

(10) (**قوله: حرمان**) مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه، منعه الشيء، فإضافته إلى الانتفاع من إضافة المصدر إلى مفعوله.

(11) (**قوله: جاهلاً بما فيها**) أراد لازم الجهل، وهو عدم الانتفاع؛ لأن الجهل عدم العلم عما شأنه أن يعلم، فلا يتصف به الحمار.

للتوراة؛ لأنها بأيديهم، ومحمول مخصوص، وهو التوراة المشتملة على العلوم، وكون اليهود جاهلين بما فيها حقيقة أو حكماً[1] لعدم عملهم بمقتضاها.

ومثال المتعدد الحسي: تشبيهُ فاكهةٍ بأخرى في اللون[2] والطعم والرائحة.

والعقلي: تشبيه رجل بآخر في العلم، والحلم، والحياء.

ومثال المتعدد المختلف: حسن الطلعة[3]، وكمال الشرف في تشبيه رجل بالشمس، ثم وجه الشبه يكون مأخوذاً من التضاد، فينزل[4] منزلة التناسب، فيشبه[5] الشيءُ بما قام به معنى مضاد لما قام بذلك المشبه، وذلك إذا كان القصد التهكم، أي الاستهزاء بالمشبه أو التلميح، أي جعلُ الكلام مليحاً مستظرفاً كتشبيه[6] البخيل بحاتم، فإن كان[7] القصد السخرية، فالأول أو الانبساط مع المخاطب فالثاني.

فالتمليح هنا بتقديم الميم خلاف ما يأتي[8] في البديع، فإنه بتقديم اللام.

(قال)[9]:

فصل في أداة التشبيه وغايته وأقسامه

أَدَاتُــــهُ[10] كَــــافٌ كَــــأَنَّ مِــــثْلُ ... وَكُــلُّ مَــا ضَــاهَاهَا ثُــمَّ الأَصْــلُ

إِيـلَاءُ مَـا كَالْكَـافِ[11] مَـا شُـبِّهَ بِـهْ ... بِعَكْـسِ مَـا سِـواهُ فَـاعْلَمْ وَانتَـبِهْ

(1) (قوله: حقيقة أو حكماً) المناسب الاقتصار على حكماً، كما هو واضح، وقد اقتصر عليه غيره.

(2) (قوله: في اللون إلى آخره) فكل واحد من كل قسم من الثلاثة يصح كونه وجه شبه بخلاف المركب بقسميه.

(3) (قوله: حسن الطلعة إلى آخره) الأول: حسي، والثاني: عقلي، والمراد بالطلعة الوجه.

(4) (قوله: فينزل) عطف على مأخوذ، والفاء للترتيب الإخباري وإلا فالتنزيل قبل الأخذ.

(5) (قوله: فيشبه إلى آخره) ووجه الشبه عند التنزيل المذكور، وهو الوجه عند عدمه، فإذا أردت التصريح بوجه الشبه في قولك: للجبان هو أسد تمليحاً أو تهكماً لم تأت لك أن تقول في الشجاعة، لكن الحاصل في الجبان، إنما هو ضد الشجاعة، فنزلنا تضادهما منزلة التناسب، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح، أو الهزؤ.

(6) (كتشبيه إلى آخره) أي كوجه النسبة المأخوذ من التضاد في تشبيه إلى آخره.

(7) (قوله: فإن كان إلى آخره) أي فهو صالح للأمرين.

(8) (قوله: خلاف ما يأتي إلى آخره) وهو الإشارة إلى قصة مثل أو شعر.

(9) ساقطة في المخطوط.

(10) (قوله: أداته) أي الآلة الدالة عليه، وقوله: كأن ربما تستعمل للشك أو الظن، كقولك: كأن زيداً مريد للقيام، أي أشك في إرادته القيام أو أظنها.

(11) (قوله: ما كالكاف) أي ما كان منها غير مشعر بالفعل مبادرة، ولا كان نفس الفعل.

أقول: أداة التشبيه: الكاف[1]، وكأن، ومثل، ونحوها[2] مما يشتق من المماثلة[3] كنحو ومثل.

والأصل في الكاف وما أشبهها[4] (كلفظ نحو)[5]، ومثل، وشبه: أن يليه المشبه به لفظاً، نحو: «زيد (كأسد)[6] »، أو تقديراً نحو: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ [7] مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[8]، أي كمثل ذوي صيب[9].

وربما يليه غيرُهُ، نحو: ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَـٰهُ ﴾[10] الآية.

ليس المراد تشبيه الدنيا بالماء، بل تشبيه حالها في بَهجتها، وما يتعلق بها من الهلاك بحال النبات[11] الحاصل من الماء يكون أخضر، ثم ييبس (فتطيره)[12] الرياح

---

(1) (**قوله: الكاف**) ويلزم إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما، فيقال: كما أن زيداً قائم، ولا يقال: كأن زيداً قائم، لئلا يلتبس بكلمة «كأن».

(2) (**قوله: أو نحوها**) أي مثل أو ما في معناها.

(3) (**قوله: مما يشتق من المماثلة**) اسماً أو فعلاً، ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم؛ لأن المراد ما في معناه في الجملة، أي ولو بطريق التضمن. ثم إن في كلامه قصوراً؛ إذ لا يشمل لفظ نحو، ولا كل ما أخذ من مادة المشابهة، فالمناسب أن يقول: كما قال يعقوبي: مما دل على معناه، وحينئذ فقوله: كنحو لا يناسب ما قبله، كما هو واضح. وقوله: ومثل المناسب حذفه لما في ذكره من تشبيه الشيء بنفسه، ولا يقال: إنه مثَل -بفتح الثاء- لأن هذا اللفظ بمعنى القصة العجيبة كما مر، فلا يقع أداة التشبيه، كما لا يخفى.

(4) (**قوله: وما أشبهها**) المراد به ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه، وهو ما يكون الداخل عليه مجروراً لا غير. واحترز به عن نحو كأن وشبيه ويشابه، بل عن مماثل، فإن قولنا: زيد مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به، بل المشبه، وهو الضمير المستتر فيه، ولذا قيدنا المجرور بقولنا: لا غير؛ إذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه.

(5) وفي المخطوط: كنحو.

(6) وفي المخطوط: كالأسد.

(7) (**قوله: أوكصيب**) فيعل من صاب يصوب، أي نزل. ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضاً.

(8) البقرة: 19.

(9) (**قوله: أي كمثل ذوي صيب**) تقدير ذوي لاقتضاء الضمائر في ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ (البقرة: 19) مرجعاً، وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه، أي كمثل الذي استوقد ناراً.

(10) الكهف: 45.

(11) (**قوله: بحال النبات إلى آخره**) ولا حاجة إلى تقدير كمثل ما؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف، واعتبارها مستغن عن هذا التقدير.

(12) وفي المخطوط: فتذريه.

بخلاف عكس الكاف[1] ونحوها نحو كأن، فإن يليها المشبه لا المشبه به، نحو: «كأن زيداً أسد».

(قال)[2]:

وَغايَـةُ التَّـشْبِيهِ[3]: كَـشْفُ الْحَـالِ   مِقْـدَارٍ أَوْ إِمْكَـانٍ أَوْ إِيـصَالِ
تَـزْيِينٍ أَوْ تَـشْوِيهٍ اهـتِمامٍ   تَـنْوِيهٍ اسْـتِطْرَافٍ أَوْ إِيهَـامِ
رُجْحَانُـهُ فِـي الْـوَجْهِ بِالْمَقْلُـوبِ   كَاللَّـيْثِ مِـثْلُ الْفَاسِـقِ الْمَـصْحُوبِ

أقول: غاية التشبيه أي فائدته أمور:

منها: كشف حال المشبه: أي بيان أنه على أي وصف من الأوصاف، كتشبيه ثوب بثوب في لونه إذا كان لونه مجهولاً للمخاطب.

ومنها: بيان مقدار حال المشبه[4] إذا كان[5] السامع يعلمها إجمالاً كما في تشبيه[6] الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد.

ومنها: بيان إمكان وجوده[7] بأن يكون أمراً غريباً يمكن أن يُخَالِفَ فيه ويُدَّعَى امتناعُهُ، فيستشهد له بالتشبيه كقوله:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ[8]   فَإِنَّ الْمِسْكَ[9] بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

---

(1) **(قوله: بخلاف عكس إلى آخره)** وضع الشارح خلاف موضع عكس في المصنف، وعكس موضع سوى، ولو أبقى سوى لكان أوضح، ومراده بعكس الكاف ونحوها ما لا يطرد دخوله على المجرور، تأمل.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) **(قوله: وغاية التشبيه)** أي الغرض الحامل على إيجاد التشبيه، فإن غاية إيجاد الشيء هي الغرض الحامل عليه أمور جلها عائد للمشبه.

وقوله: أي الغرض لا منافاة بينه وبين ما للشارح كما لا يخفى.

وقوله: عائد للمشبه أي لأن المقصود من التشبيه بيان حاله، فيكون الغرض منه عائداً إليه، ثم إن المصنف قدم الغرض كأصله على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم.

(4) **(قوله: مقدار حال المشبه)** أي مرتبتها.

(5) **(قوله: إذا كان إلى آخره)** هذا هو الفارق بين بيان الحال وبيان المقدار.

(6) **(قوله: كما في تشبيه)** أي كبيان المقدار الذي في تشبيه.

(7) **(قوله: وجوده)** أي المشبه.

(8) **(قوله: وأنت منهم)** أي بحسب الأصل، فلا ينافي صيرورته جنساً برأسه.

(9) **(قوله: فإن المسك إلى آخره)** وقد فاقه فحالك كحال المسك، وليس جواب الشرط، بل علة الجواب المحذوف المقامة، هي مقامة تقديره، فلا استبعاد.

فإنه[1] لما ادعى أن الممدوحَ فاق الناسَ، حتى صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه، وكان هذا في الظاهر[2] كالممتنع احتج لهذه الدعوى[3]، وبين إمكانها[4] بأن شبه هذه الحالةَ[5] بحالة المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم، والتشبيه فيه ضمني[6] لا تصريحي.

ومنها: إيصال حال المشبه: أي تقريرَهَا في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه[7] من لم يحصل[8] من سعيه على طائل بمن يرقمُ على الماء.

ومنها: تزيين المشبه ليرغب فيه كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبي[9].

---

(1) **(قوله: فإنه)** أي الشاعر.

(2) **(قوله: في الظاهر)** أي بادئ الرأي قبل النظر في الأدلة، والالتفات إلى النظائر.
وقوله: كالممتنع الظاهر أنه يغني عن الكاف قوله في الظاهر.

(3) **(قوله: احتج هذه الدعوى)** أي المدعي بدليل وبين إمكانها.

(4) **(قوله: وبين إمكانها)** إنما قال: بين إمكانها، ولم يقل وقوعها مع أن الملحق به واقع للإشارة إلى أن الحالة المدعاة أمر غريب أعظم في النفوس من أن يدعي عدم وقوعه، بل الأليق به أن ينفي إمكانه، فبين بالوقوع المستلزم للإمكان.

(5) **(قوله: بأن شبه هذه الحال إلى آخره)** تشبيه مركب بمركب.

(6) **(قوله: ضمني)** إذ هو ملول عليه بذكر لازمه، وهو وجه الشبه أي التفوق على الأمثال في قوله: فإن تفق الأنام، وقوله: فإن المسك بعض دم الغزال، أي وقد فاقه فلم يذكر التشبيه صريحاً، بل كناية بذكر لازمه.

(7) **(قوله: كما في تشبيه إلى آخره)** فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوي شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات، وفرط إلف النفس بها. وقوله: لأن الفكر أي الجزم. وقوله: لتقدم الحسيات أي في إدراك النفس إياها؛ لأن النفس خلقت خالية من العلوم، وأول ما تدركه المحسوسات بواسطة آلات، ثم بعد الإدراك المذكور وتنبيهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالاً يحصل لها عدم كلية هي العقليات.

(8) **(قوله: من لم يحصل)** من حصل بتخفيف الصاد.
وقوله: من سعيه أي عمله أو كسبه.
وقوله: على طائل على زائدة في فاعل يحصل، أو متعلقة بـ«يحصل» على تضمينه معنى يطلع، وفاعله ضمير يرجع إلى «من».

(9) **(قوله: بمقلة الظبي)** أي التي سوادها مستحسن طبعاً، والمقلة شحمة العين التي تجمع السواد والبياض، أو هي هما، أو الحدقة. والمراد هنا المعنى الأول، وصحة التشبيه مبنية على ما نقله السعد عن الأصمعي أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت. وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها.

ومنها: تشويهه: أي تقبيحه ليرغب عنه كتشبيه وجه مجدور[1] بسلحة جامدة، وقد نَقَرَتْهَا الديكةُ.

ومنها: الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف[2]، ويسمى إظهار المطلوب[3].

ومنها: التنويه بالمشبه[4] في إظهاره وشهرته كتشبيه رجل خامل الذكر برجل مشهور بين الناس.

ومنها: استطراف[5] المشبه: أي عده طريفاً حديثاً بديعاً[6] كما في تشبيه فحم[7] فيه جمر موقد[8] ببحر من المسك موجه (من)[9] الذهب لإبراز المشبه في صورة الممتنع عادة.

ومنها: إيهام رجحان المشبه على المشبه به في وجه الشبه، وذلك في التشبيه[10] المقلوب، كقوله:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ[11] وَجْهُ الْخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

---

(1) (**قوله: مجدور**) أي عليه آثار الجدري، والسلحة العذرة الجامدة التي لا طراوة فيها ونقرتها ثقبتها بالمنقار، والدِّيَكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك، وفي لفظ قد إشعار بأن أثر النقر باق في السلحة بعده لا أنه يزول بالزمان، وإنما أشعر لأنه للتقريب.

(2) (**قوله: بالرغيف**) في الاستدارة، واستلذاذ النفس به.

(3) (**قوله: إظهار المطلوب**) فلا يحسن إلا في مقام الطمع في شيء.

(4) (**قوله: التنويه بالمشبه**) أي رفع ذكره.

وقوله: في إظهاره أي في حال إرادة إظهاره.

(5) (**قوله: استطراف**) بالطاء المهملة.

(6) (**قوله: حديثاً بديعاً**) تفسير طريفاً بالطاء المهملة.

(7) (**قوله: كما في تشبيه فحم إلى آخره**) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل للحمرة في وسط شيء أسود مضطرب، ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً تافهاً محتقراً أظهر في صورة شيء رفيع لا تصل إليه الأثمان.

(8) (**قوله: جمر موقد**) في القاموس: الجمر النار الموقدة، فلا حاجة إلى قوله موقد.

(9) ساقطة من المطبوع.

(10) (**قوله: في التشبيه**) أي المقلوب، وهو الذي يجعل فيه الناقص في الوجه مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل.

(11) (**قوله: غرته**) الغرة: بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح. وإضافة الغرة التي هي البياض التام إلى ضمير الصباح من إضافة الخاص إلى العام على احتمال كون المراد بالصباح مطلق الضياء.

=

ففيه إيهام أن وجه[1] الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء.

ومنه مثال المتن: وهو الليث مثل الفاسق المصحوب، فالفاسق الصاحب (مثل الأسد)[2] في عدم أمن غائلته وعوده على صاحبه بالضرر، ففيه إيهام أن الفاسق المصحوب أرجح من الليث في وجه التشبيه.

(قال)[3]:

وباعتبارِ طَرَفَيْهِ يَنقَسِمْ أربعةً تركيباً افراداً[4] عُلِمْ

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار الطرفين إلى أربعة أقسام:

الأول: تشبيه مفرد بمفرد: كتشبيه الخد بالورد.

الثاني: تشبيه مفرد بمركب: كتشبيه الشقيق[5] بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد.

الثالث: تشبيه مركب بمركب: بأن يكون في كل من الطرفين كيفية حاصلة من عدة أشياء قد تضامت حتى عادت شيئاً واحداً كما في قوله:

كَأَنَّ مُثَارَ[6] النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

=

وقوله: حين يمتدح فيه دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق الماد وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه، والارتياح له، وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر، والطلاقة عند استماع المديح.

(1) (**قوله: ففيه إيهام أن وجه إلى آخره**) حيث جعل مشبهاً به، والمتبادر من أصل التشبيه: أن المشبه به أقوى، وكذا يقال فيما يأتي.

(2) وفي المخطوط: كالأسد.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: تركيباً إفراداً**) تمييزان لاعتبار محولان عن المضاف إليه، أي وباعتبار تركيب الطرفين وإفرادهما، تأمل.

(5) (**قوله: كتشبيه الشقيق إلى آخره**) فالمشبه مفرد، وهو الشقيق.

والمشبه به مركب: وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية.

ووجه الشبه: هو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة.

(6) (**قوله: كأن مثار**) بضم الميم اسم مفعول من أثار الغبار هيجه وحركه.

والنقع: الغبار، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف.

وقوله: فوق إلى آخره أي منعقداً فوق.

وقوله: وأسيافنا الواو بمعنى مع، فأسيافنا مفعول معه، وعامله مثار؛ لأن فيه معنى الفعل وحروفه، ولم نجعله منصوباً بـ«كأن» عطفاً على اسمها، وهو مثار، لئلا يتوهم أنهما تشبهان

=

الرابع: تشبيه مركب بمفرد: كما في تشبيه نهار مشمس قد شَابَهُ[1] زهر[2] الربا بليل مقمر[3]، فالمشبه مركب[4]، والمشبه به مفرد[5].

(قال)[6]:

وباعتبارِ[7] عَدَدٍ ملفوفٌ[8] أَوْ مَفروقٌ أَوْ تَسوِيَةٌ جَمْعٌ رَأَوْا[9]

= مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد. وأن المعنى كأن النقع المثار ليل وكأن أسيافنا كواكبه، وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على المركب، فلا يعدل عنه إلى الحمل على المفرد؛ لأنه يفوت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه.

وقوله: تهاوى كواكبه أي تتساقط طائفة بعد طائفة لا واحداً بعد واحد.

وقوله: طائفة إلى آخره؛ لأنه هو المناسب لتساقط السيوف حينئذ، وإنما كان الطرفان مركبين؛ لأن المشبه هو الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة للمقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رؤوسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها بالليل إلى جهات متعددة.

(1) **(قوله: شابه)** أي خالطه.

(2) **(قوله: زهر)** بفتح الهاء وسكونها، والربى جمع ربوة، وهي المكان المرتفع. وأراد بالزهر النبات مطلقاً كما تفيده عبارة السعد، وسنذكرها وخص الربى لأنها أندى وأشد خضرة، ولأنها المقصود بالنظر.

(3) **(قوله: بليل مقمر)** بجامع ضعف الضوء في كل.

أما في الليل المقمر: فظاهر.

وأما في النهار المذكور: فلما قاله السعد من أن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد.

(4) **(قوله: فالمشبه مركب)** وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الربى، أي الهيئة المنتزعة من ذلك.

(5) **(قوله: والمشبه به مفرد)** وهو الليل المقمر.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) **(قوله: وباعتبار إلى آخره)** الواو داخلة على ملفوف، وهو خبر لمحذوف.

وقوله: باعتبار يصح جعله حالاً من ضمير ملفوف، أو مفروق، أو من أحد الأخيرين وإن أبيت إلا أن هذه أعلام فقل إنه حال من واحد من هذه المتعاطفات بناء على جواز مجيء الحال من الخبر، وحذف من الباقي للدلالة على كل تأمل.

(8) **(قوله: ملفوف)** سمي بذلك للف المتشابهات فيه، أي ضم بعضها إلى بعض، وكذلك المشبهات بها.

وقوله: أو مفروق سمي بذلك؛ لأنه فرق بين المشبهات والمشبهات بها بالمشبهات.

وقوله: أو تسوية سمي بذلك؛ لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر بواحد في التشبيه.

وقوله: جمع سمي بذلك؛ لأن المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه شبه، أو لأنه جمع له أموراً مشبهاً بها، ويتضح هذا بتبيين الشارح لهذه الأقسام.

(9) **(قوله: رأوا)** أكمل به البيت، أي علم البيانيون ذلك، ويحتمل أنه من الرأي.

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار تعدد طرفيه[1]:

1-إلى **ملفوف**: وهو أن يؤتى أوَّلاً بالمشبهات[2] على طريق العطف أو غيره[3]، ثم بالمشبه بها كذلك[4] كقوله في وصف العقاب[5] بكثرة اصطياد الطيور:

كَأَنَّ[6] قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً[7] لَدَى وَكْرِهَا[8] العُنَّابُ والْحَشَفُ البَالِي

شبه الطري من قلوب الطير بالعناب، واليابس منها بالحشف البالي.

2-وإلى **مفروق**: وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به، ثم آخر وآخر[9]، كقوله:

---

(1) (**قوله: تعدد طرفيه**) الظاهر أن الإضافة على معنى «في» أي تعدد واقع في طرفيه أي مجموعهما، فيشمل ما إذا كان في أحدهما أو فيهما تأمل.

(2) (**قوله: أن يؤتى بالمشبهات إلى آخره**) أراد بالجمع ما فوق الواحد، وكذا في المشبه بها، والكلام حينئذ تشبيهان لا واحد، هذا وقد تبع الشارح السعد.
قال الصبان: ويجب أن يقال: أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعتاب والحشف البالي قلوب الطير رطباً ويابساً.

(3) (**قوله: أو غيره**) كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة. وفيه أنه لم يؤت بالمشبهات على طريق غير العطف مع كونه ليس على ترتيب الصورة التي الكلام فيها، فالمناسب التمثيل بقولك: الزيدان كالشمس والقمر إذا أريد تشبيه كل واحد بواحد بقرينة تأمل.

(4) (**قوله: كذلك**) أي بطريق العطف، كما في البيت الآتي أو غيره كقولك: زيد وعمرو كالقمرين تأمل.

(5) (**قوله: العقاب**) هو مؤنث.

(6) (**قوله: كأن إلى آخره**) شبه الرطب من قلوب الطير بالعتاب، واليابس منها بالحشف البالي، فهما تشبيهان كما علمت.

(7) (**قوله: رطباً ويابساً**) هما حالان من القلوب، والعامل هو «كأن» لضمنها معنى التشبيه، أي أشبه قلوب الطير حال كونها رطباً ويابساً، ولما كانت الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان في محل واحد علم أن كلًّا منهما وصف لما ثبت له الآخر، فلزم كونهما حالين على التوزيع، فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفة، وهو البغض المشمول للقلوب.
وقوله: فالضمير إلى آخره أي فطابقت كل حال صاحبها، فلا اعتراض بعدم المطابقة حيث لم يقل: رطبة.

(8) (**قوله: وكرها**) هو عشر الطائر، وإن لم يكن فيه.
وقوله: العتاب هو حب أحمر مائل للكدرة قدر قلوب الطير.
وقوله: والحشف هو أرادأ التمر، ووصفه بالبالي تأكيداً لهيئة التشبيه، فإنه أشبه بالقلب اليابس في شكله ولونه وتكامشه من الجديد.

(9) (**قوله: ثم آخر وآخر**) أي مشبه ومشبه به.

النَّشْرُ مِسْكٌ[1] وَالْوُجُوهُ دَنَا نيرٌ وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ

3-وإلى **تشبيه التسوية**: وهو أن يتعدد المشبه (دون المشبه به)[2] كقوله:

صُدْغُ الْحَبِيبِ[3] وَحَالِي كِلَاهُمَا كَاللَّيَالِي

4-وإلى **تشبيه الجمع**: وهو أن يتعدد المشبه به دون المشبه، كتشبيه الثغر باللؤلؤ (المنضد)[4]، أو البرد، أو الأقاح في قوله:

كَأَنَّمَا[5] يَبْسِمُ[6] عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ

(قال)[7]:

وَبِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ[8] تَمْثِيلٌ إِذَا مِنْ مُتَعَدِّدٍ تَرَاهُ أُخِذَا

---

(1) **(قوله: النشر مسك)** أي الرائحة الطيبة منهن كرائحة المسك.
وقوله: دنانير أي كالدنانير من الذهب في الاستدارة واستنارة مع مخالطة الصفرة؛ لأنها مما يستحسن في ألوان النساء والأطراف الأصابع والعنم شجر أحمر لين الأغصان محمر تشبه بأغصانه أصابه الجواري المخضبة، فقد شبه النشر بالمسك والوجوه بالدنانير وأطراف الأكف بالعنم جاعلاً كل مشبه مع مقابله.
وقوله: لأنها إلى آخره أي وإنما جعلت من وجه الشبه لأنها إلى آخره.

(2) ساقطة في المطبوع.

(3) **(قوله: صدغ الحبيب)** بضم الصاد، وهو ما بين الأذن والعين. ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس على هذا الموضع، وهو المراد هنا.
وقوله: كلاهما كالليالي، وإنما كان المشبه به متحداً؛ لأن المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفي المفهوم والمصدوق لا وجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي.

(4) وفي المخطوط: المنتظم.

(5) **(قوله: كأنما إلى آخره)** قال السعد: شبه ثغرة بثلاثة أشياء انتهى، أي على كل واحد منها مشبهاً به.
وقد نبه على هذا بـ«أو»، ونظر في كونه من باب التشبيه بأن المشبه به، أعني الثغر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً.
وأجيب: بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمني؛ لأن تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحداهما.

(6) **(قوله: يبسم)** بكسر السين، وحكى بعضهم ضمها، أي يتبسم، وضميره يرجع إلى الأغيد قبل، والمنضد المنظم، والمبرد حب الغمام، والأقاح جمع أقحوان بضم الهمزة نبت طيب الريح حواليه رق أبيض ووسطه أصفر، كما في الصحاح، فتشبيه الأسنان بالأقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من الأصفر، هذا هو الأقرب.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) **(قوله: وباعتبار الوجه)** أي تركيباً وعدمه، ويقال في إعراب قوله: وباعتبار إلى آخره ما مر في البيت قبله.

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار (وجه الشبه)[1]:

1-**إلى تمثيل**: وهو ما كان وجه الشبه فيه وصفاً منتزعاً[2] من متعدد، كما في: إني أراك[3] تقدم رجلاً وتؤخر أخرى.

فالمشبه هيئة[4] منتزعة من أمور متعددة، والمشبه به كذلك.

2-**وإلى غير تمثيل**: وهو ما ليس وجهه كذلك، نحو: الصالح في هذا الزمان كالكبريت الأحمر[5].

(قال)[6]:

وَبِاعْتِبَارِ الْوَجْهِ أَيْضاً مُجْمَلُ خَفِيٌّ أَوْ جَلِيٌّ[7] أَوْ مُفَصَّـــلُ

أقول: ينقسم التشبيه أيضاً باعتبار الوجه:

1-**إلى مجمل**: وهو ما لم يذكر فيه (وجه الشبه)[8]، كالمثال المتقدم.

والوجه: الغرة.

=

وقوله: تمثيل إلى آخره أي وغير تمثيل؛ إذ لم يكن وجهه مأخوذاً من متعدد، ثم إنه لا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وغيره؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه؛ لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه، وما هو نفس المقسم المعني الأعم، والمقسم ما هو أحسن، فلا إشكال، وبهذا اندفع أيضاً أن تعريفه بقوله: وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه.

(1) وفي المخطوط: الوجه.

(2) (**قوله: منتزعاً**) أي مأخوذاً.

(3) (**قوله: في إني أراك إلى آخره**) لا يخفى أن هذا خارج عن الموضوع؛ لأنه من باب الاستعارة، فالمناسب أن يقول كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف.

(4) (**قوله: فالمشبه هيئة إلى آخره**) أي ووجه الشبه منتزع من المتعددين، فبيان التعدد في الطرفين ليس هو المقصود، بل لينبني عليه المقصود، فلا اعتراض بأن المناسب للمقام إفادة انتزاع الوجه لا الطرفين، لكن كان الأولى التصريح بهذا المقصود تأمل، وسيأتي بيان الهيآت الثلاثة في المثال في الاستعارة التمثيلية.

(5) (**قوله: كالكبريت الأحمر**) أي في العزة، فوجه الشبه هنا واحد.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: خفي أو جلي**) صفة لمجمل، وتقسيم له.

وقوله: أو مفصل عطف على مجمل.

(8) وفي المخطوط: وجهه.

ومن (الوجه)[1] ما هو خفي لا يفهمه إلا الخواص، كقول بعضهم:

هُمْ كَالْحَلْقَةِ الْمُفْرَغَةِ[2] لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا[3]، أي هم متناسبون[4] في الشرف، كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء في الصورة.

ومنه ما هو ظاهر يفهمه كل أحد، نحو: «زيد كالأسد».

2-وإلى **مفصل**: وهو ما ذكر فيه وجه الشبه، كقوله:

وَثَغْرُهُ[5] فِي صَفَاءٍ   وَأَدْمُعِي كَاللآلِي

(قال)[6]:

ومِنْهُ بِاعْتِبَارِهِ أَيْضاً قَرِيبْ   وَهْوَ جَلِيُّ الْوَجْهِ عَكْسُهُ الْغَرِيبْ
لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ[7] أَوْ لِنُدْرَةِ   فِي الذِّهْنِ[8] كَالتَّرْكِيبِ فِي كَ«نُهْيَةِ»

أقول: ينقسم التشبيه أيضاً باعتبار وجهه:

---

(1) وفي المخطوط: الوجوه.

(2) (**قوله: المفرغة**) أي المصبوبة في قالب بعد أن أذيب ما هي منه.

(3) (**قوله: طرفاها**) المراد طرفها الأعلى وطرفها الأسفل الملائمان للأفضل والأدنى، وإذا لم يعلم الأعلى والأدنى لم يعلم الوسط.

(4) (**قوله: متناسبون إلى آخره**) أي متشاكلون فيه بحيث يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم مفضولاً.

وقوله: متناسبة الأجزاء أي بحيث يمتنع تعيين بعضها طرفاً، وبعضها وسطاً لكونها لا انفصال في جوفها، ولا جوانبها، ثم إن قول الشارح أي هم إلى آخره بيان لوجه الشبه، كما لا يخفى.

(5) (**قوله: وثغره إلى آخره**) فقد ذكر وجه الشبه، وهو الصفاء بين المشبه، وهو الصغر والأدمع والمشبه به وهو اللآلئ.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: لكثرة التفصيل إلى آخره**) اعلم أن غرابة التشبيه حاصلة بغرابة وجه الشبه، وغرابة الوجه تكون لوجهين أشار لأحدهما بقوله: لكثرة إلى آخره، وللآخر بقوله: أو لندرة إلى آخره. والمراد بالتفصيل اعتبار أوصاف كثيرة في التشبيه على وجه لطيف لا يدركه إلا الخاصة.

(8) (**قوله: أو لندرة في الذهن**) أي ندرة حضور المشبه به في ذهن الإنسان، وذلك يستتبع ندرة إدراك الوجه به، فتحصل الغرابة المقتضية لاختصاص الخواص بذلك الإدراك القليل. ثم إن ندرة حضور المشبه به: إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما في تشبيه البنفسج بنار الكبريت، وإما مطلقاً لكونه وهمياً، أو مركباً خيالياً، أو مركباً عقلياً. وقول المصنف كالتركيب في كنهية بكاف التمثيل بعد الجار كالتي قبله وكسر النون وسكون الهاء وفتح الباء مخففة، أي كندرة ذي التركيب إلى آخره يشمل هذين الوجهين؛ إذ يدخل تحت الكاف الأولى ندرة غير مركب كالوهمي ونار الكبريت وتحت الثانية الخيال تأمل.

1-إلى **قريب مبتذل**[1]: وهو ما (يتنقل فيه[2])[3] من المشبه إلى المشبه به من غير احتياجٍ إلى تأمل، كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل.

2-وإلى **غريب**: وهو ما لا ينتقل فيه[4] إلا بعد الفكر كتشبيه الشمس[5] بالمرآة في كف الأشل، إما لكثرة التفصيل في الوجه كهذا المثال[6]، أو ندور حصول المشبه به في الذهن لكونه وهمياً[7] كأنياب الأغوال، أو مركباً خيالياً، نحو:

أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

أو مركباً عقلياً[8]، نحو: ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ [9] يَحْمِلُ أَسْفَارًا ۚ ﴾[10].

والمراد **بالنهية**[11] العقل: أي كالمركب العقلي.

---

(1) (**قوله: مبتذل**) أي ممتهن محتقر؛ لأنه يتناوله كل أحد، وهذا الابتذال عند ظهور وجه الشبه، وظهور ثبوته للطرفين.

(2) (**قوله: وهو ما ينتقل فيه إلى آخره**) والمنتقِل هو المتكلم الذي هو مريد التشبيه، ويلزم من قرب انتقاله قرب فهم السامع.

(3) وفي المخطوط: ينقل به.

(4) (**قوله: وهو ما لا ينتقل فيه إلى آخره**) لعدم حضور المشبه به في الذهن.

(5) (**قوله: كتشبيه الشمس إلى آخره**) فإن الرجل ربما يقتضي عمره، ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد أشل، فالمشبه به هنا بعيد عن الفكر لا ينتقل إليه بسرعة لشدة ندرته، ووجه الشبه هو الهيئة المجتمعة من الاستدارة والإشراق وسرعة الحركة واتصالها وتموج الإشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة، حتى يظهر الشعاع كأنه يفيض من جانب الدائرة، ثم يضعف ويبقى متردداً بين الانبساط تارة والانقباض أخرى بسبب الحركة الاضطرابية. وإذا تأملت حال الشمس عند الطلوع وجدتها كالمرآة في جميع ما ذكر؛ لأنها تروح مضطربة كما تضطرب المرآة في كف الأشل، وقد اشتمل على تفاصيل كثيرة قاله المصنف في شرحه.

(6) (**قوله: كهذا المثال**) وقد علمت وجود الغرابة فيه من بعد المشبه به، فالغرابة فيه من وجهين.

(7) (**قوله: لكونه وهمياً**) أي وهو بعيد عن الفكر لعدم وجوده أصلاً، وكذا المركب الخيالي.

(8) (**قوله: أو مركباً عقلياً**) لأن الاعتبارات التي تركب منها لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص، فهي غير حاضرة في الفكر.

(9) (**قوله: نحو كمثل الحمار إلى آخره**) فإن المشبه قصة قد اعتبر فيها كون الحمار حاملاً لشيء، وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به، وكون الحمل بمشقة وتعب، وهذه الاعتبارات المدلولات للقصة عقلية، وإن كان متعلقها حسياً.

(10) الجمعة: 5.

(11) (**قوله: والمراد بالنهية إلى آخره**) وبه فسرها المصنف في شرحه.

وقوله: أي كالمركب العقلي جل معنى لقوله كالتركيب إلى آخره، لكنه غير واف، فالمناسب زيادة ونحوه ليتم المعنى.

وفي بعض النسخ[1]:

لكثرة التفصيل بعد النسبة

وهو بضم الباء (معطوف بحذف)[2] العاطف[3].

و«أل» في النسبة عوض عن المضاف إليه، أي ومن أسباب الغرابة بُعْد نسبة (المشبه به عن المشبه)[4]، فيقلُّ بذلك حضور المشبه به في الذهن حين حضور المشبه.

(قال)[5]:

وَبِاعْتِبَارِ آلَةٍ[6] مُؤَكَّدُ ... بِحَذْفِهَا[7] وَمُرْسَلٌ إِذْ تُوجَدُ

وَمِنْهُ مَقْبُولٌ بِغَايَةٍ تَفِي ... وَعَكْسُهُ الْمَرْدُودُ ذُو التَّعَسُّفِ[8]

وَأَبْلَغُ التَّشْبِيهِ[9] مَا مِنْهُ حُذِفْ ... وَجْهٌ وَآلَةٌ يَلِيهِ مَا عُرِفْ

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار أداته إلى:

1-مؤكد.

2-ومرسل.

فالمؤكد: ما حذفت أداته، نحو: «زيد أسد».

والمرسل: ما ذكرت فيه الأداة، نحو: «زيد كالبدر»، وسمي مرسلاً لإرساله عن التأكيد المقتضي[10] بظاهره أن المشبه عين المشبه به.

---

(1) (**قوله: وفي بعض النسخ إلى آخره**) وهي التي شرح عليها المصنف، والمراد بالنسبة المناسبة، كما يؤخذ من شرح المصنف.

(2) وفي المخطوط: وتحذف.

(3) (**قوله: العاطف**) أي على كثرة التفضيل.

(4) وفي المخطوط: المشبه عن المشبه به.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: وباعتبار آلة**) أي ذكراً وإسقاطاً.

(7) (**قوله: بحذفها**) متعلق بمحذوف، أي وهو ما وجد بحذفها أي معه.

وقوله: إذ توجد أي وذلك إذ إلى آخره، ثم إن قوله: بحذفها صادق بحذف الوجه معها وانفرادها، لكن إذا حذف بلغ التأكيد النهاية وإلا توسط من يعقوبي. والظاهر أنه لا مانع من تعلق الظرف الأول بمؤكد، والثاني بمرسل، نعم الأول أبعد عن الركة.

(8) (**قوله: ذو التعسف**) أي التكلف، والأخذ على غير طريق، فلم يقبل.

(9) (**قوله: وأبلغ التشبيه**) أي أقواه مبالغة.

(10) (**قوله: المقتضي إلى آخره**) ظاهره: أنه وصف للتأكيد، وعبارة السعد: فصار مرسلاً عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن إلى آخره، فهو فيها وصف للحذف، وهذا =

ثـم من التشبيه ما هو مقبول، وهو الوافي[1] بأي غرض من الأغراض المتقدمة، وما هو مردود، وهو عكسه، أي الغير الوافي[2] بذلك.

والبليغ[3] من التشبيه: ما حُذِفَ منه[4] وجهُ الشبه وأداة التشبيه، نحو: «زيد أسد»، أو مع حذف المشبه، نحو: أسد في مقام الإخبار[5] عن زيد، ويليه حذف أحدهما: أي الوجه أو الأداة، أي فقط، أو مع حذف المشبه، نحو: «زيد كالأسد»، ونحو: كالأسد عند الإخبار عن زيد، ونحو: «زيد[6] أسد في الشجاعة»، ونحو: أسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد، ولا قوة لذكرهما[7] معاً مع ذكر المشبه أو بدونه، نحو: «زيد كالأسد في الشجاعة»، ونحو: كالأسد في الشجاعة خبراً عن زيد.

قال:

=

هو المتعين؛ لأن التأكيد إنما حصل من الحذف بسبب هذا الإشعار بالعينية، فليس هو المقتضي لها تأمل.

(1) (**قوله: الوافي إلى آخره**) كأن يكون المشبه به أعرف الطرفين بوجه الشبه فيما إذا كان الغرض بيان حال المشبه وأتم الطرفين فيه في إلحاق الناقص بالكامل، ومسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب في بيان الإمكان.

(2) (**قوله: الغير الوافي**) كما في تشبيه الممدوح يفوقه الأقران بإنسان آخر لا يسلم فيه الوجه.

(3) (**قوله: والبليغ**) أي الفرد الكامل منه بدليل، وأبلغ التشبيه، ومثله في الأصل.

(4) (**قوله: ما حذف منه إلى آخره**) أي فقط بدليل ومع حذف المشبه أي أو مع.

(5) (**قوله: في مقام الإخبار**) أي الحاصل حال إجابة السائل عن حال زيد في الجراءة.

(6) (**قوله: نحو زيد إلى آخره**) هذا وما بعده لما حذف فيه الوجه.

وقوله: ونحو إلى آخره مثالان لما حذف فيه الأداة.

(7) (**قوله: ولا قوة لذكرهما إلى آخره**) اعلم أن صورة المقام ثمانية، وذلك أن الأركان أربعة، والمشبه به مذكور قطعاً، والمشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه: إما مذكور أو محذوف، فهذه ثمانية، أقواها: الأولان في الشارح، ويليهما الأربعة بعدهما، ولا قوة للأخيرين. وبيان ذلك: أن القوة إما لعموم وجه الشبه ظاهراً، وذلك عند حذفه، أو لحمل المشبه به على المشبه ظاهراً، وذلك عند حذف الأداة فما اشتمل على الوجهين جميعاً، فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما فلا قوة له، وما اشتمل على أحدهما فقط، فهو متوسط.

الباب الثاني الحقيقة والمجاز[1]

حَقِيقَةٌ مُسْتَعْمَلٌ فِيمَا وُضِعْ لَهُ بِعُرْفِ[2] ذِي الْخِطَابِ فَاتَّبِعْ

أقول: المقصود من هذا المبحث المجازُ؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق، فذكر الحقيقة لمقابلتها له لا لتوقفه عليها؛ لأن التحقيقَ[3] عدمُ التوقفِ.

والحقيقة في الأصل: من حق[4] الشيء: ثَبَتَ، سميت بذلك لثبوت اللفظ[5] على أصل وضعه.

والمجاز[6] من جاز المكانَ يجوزه، إذا تعداه إلى مكان آخر، سمي بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصلي إلى معنًى آخَرَ.

والحقيقة عرفاً: اللفظ المستعمل[7] فيما وضع له في اصطلاح المخاطِب[8].

فخرج المهمل[9] فلا يوصف بحقيقة ولا (مجاز)[10].

والمستعمل في غير ما وضع له[11] غلطاً إن لم تكن علاقة،

---

(1) إنما لم يقيدهما اللغويين لإخراج العقليين المتقدمين أول الكتاب لئلا يتوهم خروج الشرعيين والعرفيين.

(2) (**قوله: يعرف**) متعلق بـ«وضع».

(3) (**قوله: لأن التحقيق إلى آخره**) فقد لا يكون للمجاز حقيقية كما في الرحمن على ما تقدم مع ما فيه.

(4) (**قوله: من حق**) بابه ضرب ونصر.

(5) (**قوله: اللفظ**) أي الذي يطلق عليه لفظ حقيقة.

(6) (**قوله: والمجاز**) أي هذا اللفظ.

وقوله: من جاز إلى آخره، أي في الأصل.

وقوله: سمى أي المجاز بمعنى الكلمة، ففي كلامه استخدام.

وقوله: لأنه جازوا به إلى آخره، أي فأطلق عليه هذا اللفظ مراداً منه اسم المفعول، فهو بحسب الأصل مجاز مرسل علاقته التعلق تأمل.

(7) (**قوله: اللفظ المستعمل إلى آخره**) يشمل الحقيقة المفردة، والمركبة كـ«قام زيد».

(8) (**قوله: في اصطلاح المخاطِب**) بكسر الطاء كما سيذكره، أي في اصطلاح يقع به مخاطبة المتكلم لغيره بالكلام المشتمل على تلك الكلمة.

(9) (**قوله: فخرج المهمل إلى آخره**) رتب المخرجات على ترتيب القيود.

(10) وفي المخطوط: بمجاز.

(11) وفي هامش المخطوط: لعل هنا نقصاً، وهو فلا يكون حقيقة بل إما أن يكون غلطاً إن لم إلى آخره.

(ومجازاً[1])[2] إن كانت.

والمستعمل فيما[3] وضع له في غير عرف المخاطِب كالصلاة المستعملة عند اللغوي في الدعاء إذا استعملها في الهيئة المخصوصة، فإنها حينئذ ليست حقيقةً؛ لأن هذا ليس عرف (اللغوي)[4]، ومثلها الفعل إذا استعمله اللغوي في الحدث والزمان.

فقوله[5] **مستعمل:** أي لفظٌ مستعمل، و«ما» واقعة على المعنى.

والمراد **بذي الخطاب:** المخاطِبُ -بكسر الطاء-.

---

(1) (**قوله: أو مجازاً**) إنما خرج هذا بقوله: فيما وضع له؛ لأن المراد بالوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقي المقابل للتأويلي أعم من أن يكون شخصياً أو نوعيّاً، والوضع في المجاز ليس تحقيقياً، فاندفع استشكال التفتازاني: بأنه إن أريد بالوضع الشخصي خرج كثير من الحقائق؛ لأن جميع المركبات، وكثيراً من المفردات مثل الأفعال ومثل المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وبالجملة كل ما تكون دلالته بحسب الهيئة دون المادة، إنما هي موضوعة بالنوع دون الشخص، وإن أريد مطلق الوضع أعم من الشخص والنوعي لم يخرج المجاز عن التعريف لما أنه موضوع بالنوع. قاله الصبان في رسالته البيانية: أي وإن أريد النوعي دخل المجاز وخرج ما وضع من الحقائق وضعاً شخصياً، والظاهر أنه تركه لوضوحه.

(2) وفي المخطوط: أو مجازاً.

(3) (**قوله: والمستعمل فيما إلى آخره**) اعلم أن هذا قبل قيد في اصطلاح المخاطب داخل وخارج بجهتين، كما لا يخفى. فهذا للتنصيص على الإخراج أي لتصيير التعريف تصافي الإخراج لا لأصل الإخراج. وينبغي أن يكون هذا مراد الشارح وغيره ممن أفاد أن هذا القيد للإخراج، وكما أنه للتنصيص على إخراج ما ذكر هو أيضاً للتنصيص على إدخال الحقيقية التي لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب كالصلاة إذا استعملها اللغوي في الدعاء، فإنها حقيقة مع أنها يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت، لكن في غير اصطلاح المخاطب، فهي أيضاً قبل القيد كالمخرج السابق وعلى إدخال الأعلام المنقولة، فإنها إنما يصدق عليها أنها مستعملة في غير اصطلاح المخاطب، ثم إنه لا تنصيص لهذا القيد على دخول المشترك في اصطلاح التخاطب؛ إذ يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب، وأنه مستعمل في غير ما وضع له فيه، فهو داخل خارج بجهتين مختلفتين، ولا على خروج لفظ وضع لمعنيين في اصطلاح التخاطب. وقد استعمل في أحدهما لا من جهة أنه موضوع له، بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كاستعارة عمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما، والتنصيص على هذين، إنما يكون بقيد الحيثية الملحوظة في التعريف، أي من حيث إنه موضوع له، فلا بد من قيد الحيثية كما أنه لا بد من قيد في اصطلاح التخاطب، ودعوى بعضهم أن قيد الحيثية مغن عنه غير ظاهر في التنصيص على الإدخال، كما لا يخفى على المتأمل، هذا ملخص ما أفاده الصبان في الرسالة.

(4) وفي المخطوط: اللغة.

(5) (**قوله: فقوله إلى آخره**) تفريع على قوله: اللفظ المستعمل إلى آخره.

(قال)[1]:

ثُمَّ الْمَجَازُ قَدْ يَجِيءُ[2] مُفْــرَدَا وَقَدْ يَجِي مُرَكَّباً فَالْمُبْتَــدَا

كَلِمَةٌ[3] غابَرَتِ الْمَوْضُوعَ[4] مَعْ قَرِينَةٍ[5] لِعَلْقَةٍ نِلْتَ الْــوَرَعْ

كَاخْلَعْ نِعَالَ الْكَوْنِ[6] كَيْ تَــرَاهُ وَغُضَّ طَرْفَ الْقَلْبِ عَنْ سِوَاهُ

أقول: المجازُ قسمان:

1-مفردٌ.

2-ومركبٌ.

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: وقد يجيء**) بلا همز.

(3) (**قوله: كلمة إلى آخره**) ترك المصنف والشارح قيد في اصطلاح التخاطب، قال المصنف: ولم أذكره اكتفاء بما تقدم في تعريف الحقيقة، وبما سنذكر من التقسيم إلى شرعي، أو عرفي، أو لغوي مع ضيق النظم، وكأن الشارح اكتفى كالمصنف بما ذكر. وأقل كل من الأولين ليس مسوغاً للترك؛ إذ التعريف لا بد أن يكون جامعاً مانعاً في ذاته، وضيق النظم لا يسوغ به الإخلال بالمقصود على أنه قال:

كلمـــة غابـــرت الموضـــوع فـــي عـــرف مخاطـــب لعلقـــه نفـــي

مـــع القـــرينة كـــلا تغـــض الأســـد وغض طرف القلب عن سوى الأحد

لوفى بالمقصود من غير حاجة إلى زيادة على بيتين، وسيأتي ما يدخل، ويخرج به مع الرد على من زعم الاستغناء عنه بغيره مما في التعريف، فترقب.

(4) (**قوله: غايرت الموضوع**) أي جاوزته، والموضوع من باب الحذف والإيصال، أي جاوزت المعنى الموضوع له بأن استعملت في غيره، كذا يؤخذ من شرح المصنف، وربما يشعر به صنيع الشارح عند التأمل.

(5) (**قوله: مع قرينة**) هو وما بعده متعلقان بقوله: غايرت فيما يظهر، ولا حاجة إلى تكلف غير هذا كما صنع.

(6) (**قوله: كاخلع نعال الكون**) المراد بالكون هنا الموجودات، وقد استعير لفظ النعال للمحقرات، وفي يعقوبي: إبدال الكون بالعين، والمراد بنعالها شهواتها. والجامع في الأول: مطلق الحقارة، وفي الثاني: المنع، فالتجوز على كل في النعال، والخلع ترشيح، إما باق على حقيقته، أو مستعار للترك والإعراض.

وقوله: وغض إلى آخره فيه استعارة مكنية شبه القلب بإنسان بصير بجامع توصل كل منهما إلى المراد بالكشف عنه، والطرف تخييل، والغض ترشيح، كذلك ففي البيت مثال لنوعين من المجاز قاله يعقوبي، وسيأتي بيان ما للشارح.

فالمفردُ: الكلمة المستعمَلة في غير ما وضعت له[1] لعلاقة[2] وقرينة مانعة من إرادته[3]، كالأسد الذي استعمله اللغوي في الرجل الشجاع، واستعمال[4] الْخُلْعِ والغض في الأعراض عما سوى الله تعالى.

فخرج المهملُ[5] والغلطُ والكنايةُ.

وغابرت: تجاوزت.

والورع: ترك ما لا شبهة فيه خوفاً من الوقوع في الشبهة[6]، وهو ملاك الدين[7]

(1) (**قوله: في غير ما وضعت له**) «ما» واقعة على معنى، وضمير وضعت للكلمة، فلم يرجع لـ«ما». فكان الواجب الإبراز. قال الصبان في الرسالة: والمراد الوضع التحقيقي شخصياً أو نوعياً؛ لأنه المتصرف إليه عند الإطلاق، فلا ينافي أن المجاز موضوع وضعاً تأويلياً نوعياً، فاندفع بحث الغنيمي بأنه إن أريد بالوضع في تعريف المجاز الوضعي الشخصي، ورد عليه نحو المثنى والجمع والمصغر والمنسوب والمشتق، فإن الوضع فيها نوعي، فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكر فيه، وإن أريد النوعي خرج المجاز؛ لأنه موضوع بالنوع، وإن أريد الأعم كان أكثر فساداً انتهى.

وقوله: كان أكثر فساداً الأوجه للأكثرية، فإن اللازم على ما ذكر إنما هو خروج المجاز كما لزم على ما قبله، بل أكثرية الفساد إنما تترب على ما قبله؛ إذ يلزم عليه دخول الحقيقية الموضوعة وضعاً شخصياً، وخروج المجاز، ثم رأيت بعضهم تنبيه له، وأجاب بما لا ينهض.

(2) (**قوله: لعلاقة**) أي لملاحظة علاقة، فوجودها بدون الملاحظة غير كاف، والعلاقة بفتح العين على الأفصح، وهو مناسبة خاصة بين المنقول عنه والمنقول إليه، وسميت علاقة؛ لأن بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالأول، فينتقل الذهن منه إلى الثاني.

(3) (**قوله: من إرادته**) أي إرادة الموضوع له.

(4) (**قوله: وكاستعمال إلى آخره**) نبه بذلك على أن المجاز يطلق على الاستعمال كما يطلق على الكلمة إلى آخره. ثم إن مفاد الشارح أن مثالي المصنف للمصرحة، وهو خلاف ما مر عن يعقوبي، وكل منهما صحيح كما سبقت إفادته، لكن ذاك أولى، كما لا يخفى.

(5) (**قوله: فخرج المهمل إلى آخره**) بقوله: المستعملة، والثاني بقيد العلاقة، والثالث بقوله: مانعة إلى آخره. وينبغي أن يراد المهمل عن الاستعمال؛ إذ ليست بمجاز كما أنها ليست بحقيقة تأمل.

وقيد في غير ما وضعت له لإخراج الحقيقة، وقيد في اصطلاح التخاطب للتنصيص على إدخال المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب، وتقدم مثاله، وعلى إخراج الحقيقة التي لها معنى آخر بإصلاح آخر غير اصطلاح التخاطب، وتقدم مثالها أيضاً، وإخراج الأعلام المنقولة. وإنما قلنا: للتنصيص لما مر، وادعى بعضهم الاستغناء عن هذا القيد بالحيثية الملحوظة في التعريف، وهو مردود بأن الأصل ذكر القيد وبغير ذلك، وبعضهم باللاعقة، وهو ظاهر في الإدخال لا الإخراج، أفاده في الرسالة.

(6) (**قوله: في الشبهة**) أي في ذي الشبهة.

(7) (**قوله: ملاك الدين**) أي قوامه، أي يتقوم وينتظم به.

كله، فقليل العمل معه كثير، وكثيره مع عدمه قليل، بخلاف الطمع، فإنه مفسدة الدين[1] ومذلة الرجال.

(قال)[2]:

كِلَاهُمَا[3] شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِـــــيُّ	نَحْوُ «ارْتَقَى لِلْحَضْرَةِ الصُّـــوفِيُّ»
لُغَوِيٌّ وَالْمَجَازُ مُرْسَــــــلُ[4]	أَوِ اسْتِعَـــــارَةٌ فَأَمَّـــا الأَوَّلُ
فَمَا سِوَى تَشَابُهٍ عَلَاقَتُــــــهْ	جُزْءٌ[5] وَكُلٌّ أَوْ مَحَلٌّ[6] آلَتُــــهْ
ظَرْفٌ وَمَظْرُوفٌ[7] مُسَبَّبٌ سَبَبْ	وَصْفٌ لِمَاضٍ[8] أَوْ مَآلٍ مُرْتَقَبْ

أقول: كل من الحقيقة والمجاز: لغوي وشرعي وعرفي، كالصلاة المستعملة[9] لغة في الدعاء والهيئة المخصوصة، والعكس: أي الصلاة المستعملة شرعاً في الهيئة

---

(1) **(قوله: فإنه مفسدة الدين)** الأقرب أن مفسدة مصدر فسد، وصف به الطمع مبالغة، أو أريد به السبب مجازاً مرسلاً. ويحتمل أنه اسم مكان متجوز به إلى المنشأ على مذهب السعد، وكذا يقال: في مذلة، والظاهر أن المجاز على هذا الاحتمال بالاستعارة الأصلية؛ إذ لا تجوز في حدث هذا المشتق تدبر جدّاً.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) **(قوله: كلاهما)** أي كل من الحقيقة والمجاز.

وقوله: شرعي أي منسوب للشرع لكونه هو الواضع لتلك الكلمة، فصارت حقيقة تنسب له، أو لكونه هو المستعمل لذلك اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحه، فصار مجازاً ينسب له.

وقوله: أو عرفي أي منسوب للعرف لكون أهله هم الواضعون للفظ أي لكونهم هم المستعملون للفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم يعقوبي، ومثل هذا يقال: في لغوي.

(4) **(قوله: مرسل)** لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بخلاف الاستعارة، فإن علاقتها مخصوصة بالتشابه.

(5) **(قوله: جزء إلى آخره)** أي لكون اللفظ معناه جزء للمنقول إليه، أو كل له يعقوبي، ونظيره يقال فيما بعد.

(6) **(قوله: محل)** أي وحال، ففي كلامه حذف الواو، ومعطوفها، كما أفاده الشارح وغيره.

(7) **(قوله: ظرف ومظروف)** ذكر يعقوبي أنه يستغني عن هذين بالحالية والمحلية، وهو واضح.

(8) **(قوله: لماض)** أي منسوب لماض، ومثله آل، ومرتقب صفة مآل، أي منتظر، تأمل.

(9) **(قوله: كالصلاة المستعملة إلى آخره)** مثل الشارح بستة:

الأول والثاني: للحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي.

والثالث والرابع: للحقيقة الشرعية والمجاز الشرعي.

والخامس والسادس: كالأول والثاني إلا أن السادس يصلح مثالاً للحقيقة العرفية، وكان الأولى جعله خامساً، وجعل السادس الدابة مستعملاً في إنسان جاهل لكون الأمثلة الستة للصور الستة التي أفادها بقوله: أوّلاً وكل من الحقيقة إلى آخره، تأمل.

والدعاء، وكالدابة المستعملة لغة في كل ما يدب على الأرض، وفي ذوات الأربع.

والعرف:

عام[1]: وهو ما لا يتعين ناقله عن المعنى اللغوي.

وخاص: وهو ما يتعين ناقله عن المعنى المنقول عنه، كالفعل المنقول عند النحاة عن الحدث المعني اللغوي[2] إلى الكلمة المخصوصة.

ومنه[3] مثال المتن: فإن الارتقاء حقيقة في المحسوسات[4]، مجاز في الترقي[5] في مقامات السلوك، وكالخضرة فإن الصوفية نقلوها من المسحوسات[6] إلى دائرة الكمال[7].

والصوفي: من صفا من الرعونات[8] البشرية حتى وصل بذلك إلى خالق البرية.

ثم المجاز المفرد: إما مرسل: وهو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة، كاستعمال[9] اسم الجزء في الكل كالكلمة في الكلام، وعكسه كاستعمال الأصابع في الأنامل في: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم ﴾[10].

---

(1) (**قوله: عام**) مثاله: الدابة لذوات الأربع وللإنسان.

(2) (**قوله: المعنى اللغوي**) بدل من الحدث.

(3) (**قوله: ومنه**) أي من العرف الخاص أي من حقيقته.

(4) (**قوله: في المحسوسات**) أي في المدارج أي في طلوعها.

(5) (**قوله: مجاز في الترقي إلى آخره**) أي، وقد صار حقيقة عرفية خاصة فيه، وهذا المحذوف هو محط بيان مثالية الارتقاء، فكان ينبغي ذكره.

(6) (**قوله: من المحسوسات**) أي جنسها، وهو موضع حضور الشخص.

(7) (**قوله: دائرة الكمال**) هي الحالة التي إذا وصل إليها الشخص سمي عارفاً، كما يعلم مما مر.

(8) (**قوله: الرعونات**) أي الأوصاف الذميمة.

(9) (**قوله: كاستعمال إلى آخره**) مثال للعلاقة كما يؤخذ مما بعد، والمناسب كالجزئية أي كون اللفظ معناه جزء للمنقول إليه؛ إذ الاستعمال لا يسمى علاقة بل مجازاً، ونظيره يقال فيما بعد من لفظ إطلاق واستعمال تأمل.

وقوله: كالكلمة مثال الاسم الجزء المستعمل في الكل.

وقوله: كاستعمال الأصابع مثال للعكس.

وقوله: في الأنامل أي التي هي بعض الأصابع.

وقوله: في يجعلون إلى آخره، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة، وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الأذن لئلا يسمع من الصواعق شيء.

(10) البقرة: 19.

ومنها: إطلاق اسم الحال على المحل وعكسه، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾[1]؛ إذ المراد بالزينة: الثوب[2]، وبالمسجد: الصلاة.

ومنها: الآلة[3]، نحو: ﴿ وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ۝ [4] ﴾[5]، أي ذكراً حسناً[6]، (فاستعمل)[7] اللسان في الذكر؛ لأنه آلته.

ومنها: استعمال[8] **الظرف في المظروف**، نحو: «شربت كوزاً»، أي ماء، وعكسه نحو: ﴿ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ﴾[9]، أي الجنة[10] التي هي ظرف (للرحمة[11])[12].

ومنها: إطلاق اسم المسبب على السبب، نحو: «أمطرت السماء نباتاً»، أي غيثاً، وعكسه نحو: «رعينا غيثاً»، أي نباتاً.

---

(1) الأعراف: 31.

(2) (**قوله: إذ المراد بالزينة الثوب**) وهو محل معناه الحقيقي، فقد أطلق اسم الحال على المحل.
وقوله: وبالمسجد الصلاة، وهي حالة في مكانها الذي هو معناه الحقيقي، فقد أطلق اسم المحل على الحال، والقرينة في الأول: أنه لا يعقل التكليف بأخذ الزينة، إنما يعقل بأخذ محلها، وفي الثاني: السياق الذي نزلت فيه الآية هذا ما ظهر لي.

(3) (**قوله: الآلة**) المناسب الآلية، أي كون معنى الاسم آلة للمنقول إليه.
وفرق بعضهم بين الآلة والسبب: بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله، والسبب ما به وجود الشيء، فاللسان آلة الذكر لا سبب له.
واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر؛ إذ قد يقال: الآلة بها وجود الشيء، ولذا أدخل بعضهم الآلة في السبب.

(4) (**قوله: في الآخرين**) أي المتأخرين عني من الأنبياء والأمم.

(5) الشعراء: 84.

(6) (**قوله: حسناً**) أخذه من إضافة اللسان للصدق.

(7) وفي المخطوط: واستعمال.

(8) (**قوله: واستعمال إلى آخره**) المناسب التفريع بما يظهر.

(9) آل عمران: 107.

(10) (**قوله: أي الجنة**) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة إشارة إلى كثرة الرحمة فيها، حتى كأنها الرحمة نفسها.

(11) (**قوله: التي هي ظرف للرحمة**) المراد بها الإحسان والإنعام، وهو أمر اعتباري؛ إذ هو تعلق القدرة بإيجاد النعم، وليس حالاً في الجنة، وإنما الحال فيها أثره، ففي الرحمة تجوز على تجوز. فإن راعيت أن أصلها الرقة زاد تجوز ثالث.

(12) وفي المخطوط: الظرف.

ومنها: اعتبار ما كان، نحو: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾[1]، سماهم يتامى باعتبار[2] وصفهم الماضي.

ومنها: الأَوْلُ، نحو: ﴿ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[3]، أي عصيراً[4] يؤول إلى الخمر.

وإما استعارة: وهو ماكانت العلاقة فيه المشابهة كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع في قولك[5]: «رأيت أسداً في الحمام».

ثم إن علاقات المجاز المرسل أكثر مما (ذكره)[6] المتن، ومن أرادها فعليه بما كتبناه على عصام (الاستعارات.

قال)[7]:

فصل في الاستعارة

وَالاسْتِعَارَةُ مَجَازٌ عَلْقَتُهْ تَشَابُهٌ كَأَسَدٍ شَجَاعَتُهْ[8]

---

(1) النساء: 2.

(2) (**قوله: باعتبار إلى آخره**) إذ هم في حال إعطائهم أموالهم لا يسمون يتامى، كما لا يخفى.

(3) يوسف: 36.

(4) (**قوله: أي عصيراً إلى آخره**) تفسير لقوله: خمراً، والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي؛ لأن العصير حالة العصر لا يخامر العقل، وإنما يخامره بعد مدة، وكان الأولى للشارح أن يقول: أي عنباً يئول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصير لا يعصر إلا أن يقال: أراد أن أعصر بمعنى استخرج، وهذا بناء على ما هو التحقيق الذي يسبق إلى الذهن من أن نسبة الفعل وما بشبهه؛ إذ ذات موصوفة بوصف إنما يكون بعد اتصافها بذلك الوصف بحيث يكون اتصفاها سابقاً على ثبوت الفعل، فيلزم وقوع العصر على العصير أي العصور. وأما إن قلنا: إن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا إني أعصر عصيراً حاصلاً بذلك العصر، فلا حاجة إلى تأويل أعصر باستخرج.

(5) (**قوله: في قولنا**) حال من الأسد.

(6) وفي المخطوط: ذكر.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) (**قوله: كأسد شجاعته**) قال المصنف وتبعه الشارح: تقديره كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل، وشجاعته العلاقة أي وعلاقته شجاعته، انتهى. فأفاد أن شجاعته خبر لمحذوف هو علاقته مع تقدير ما ذكر قبل المحذوف، ولا يخفى أن هذا التقدير ظاهر في أن العلاقة هي الشجاعة المضافة لضمير الشجاع، وهو لا يصح، فلا بد من زيادة تقدير بأن يقال: علاقته المشابهة بجهة هي شجاعته، ففي البيت إجحاف عظيم، وشهرة المثال لا تدفع قبحه، كما لا يخفى مع اقتضاء أن وجده الشبه بين الأسد والشجاع الشجاعة مع أنه ينبغي أن يكون هو الجراءة بناء على ما =

وَهْــيَ مَجَــازٌ لُغَــةً عَلَــى الأَصَــحْ وَمُــنِعَتْ فِــي عَلَــمٍ لِمَــا اتَّــضَحْ
وَفَــرْداً[1] أَوْ مَعْــدُوداً أَوْ مُــؤَلَّفَا مِــنْهُ قَــرِينَةٌ لَهَــا قَــدْ أَلِّفَــا

أقول: الاستعارة: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة[2]، كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع.

فقوله: **كأسد شجاعته**: أي الأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع، وشجاعته العلاقة بينهما أي علاقته شجاعته.

والأصح[3]: أنها من المجاز اللغوي الذي هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له.

=

اشتهر من أن الشجاعة ملكة توجب الإقدام على المهالك، فهي خاصة بالعاقل، وإن نفاه بعض المحققين، ولو قال:

هـــي التـــي علقـــته المـــشابهة كالليث في من في اجتراه شابهه

لوفى بالمقصود مع العذوبة والسلامة من هذا كله.

(1) (**قوله: وفرداً إلى آخره**) الواو داخلة على قرينة، وهو مبتدأ سوغه الوصف بلها وضمير لها للاستعارة والخبر قد ألفا، وفردا وما بعده أحوال من الضمير في ألفا الراجع إلى القرينة بالتأويل المذكور، فتأمل.

(2) (**قوله: لعلاقة المشابهة**) أي التي قصد أن الإطلاق بسببها، فإذا أطلق المشفر على شفة الإنسان، فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ، فهو استعارة، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق، فمجاز مرسل، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة، وقد يكون مجازاً مرسلاً.

(3) (**قوله: والأصح إلى آخره**) دليله أنها للمشبه به لا المشبه ولا لأعم منهما، فإذا استعملت في المشبه كانت مستعملة في غير ما وضعت له، فأسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع، ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل. وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً، فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة مع إرادة ما وضع له، فيكون مجازاً لغوياً، وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار يحقق العام فيه، فهو ما قبل قولنا: فإذا استعملت إلى آخره.

وقيل: من العقلي بمعنى[1] أن التصرف[2] في أمر عقلي لا لغوي[3]؛ لأنها[4] (لَمَّا)[5] لم تطلق على المشبه[6] إلا بعد[7] ادعاء دخوله في جنس المشبه به كان استعمالها[8] فيما وضعت له، ورده في الأصل[9].

---

(1) (**قوله: بمعنى إلى آخره**) أفاد اليعقوبي: أن الباء للسببية، وأن إضافة معنى إلى ما بعده للبيان حيث قال في حل الأصل: ولما كان في تحقيق كونها مجازاً عقليّاً غموض أشار إلى ما يعنيه القائل من سبب التسمية بالعقلي بقوله: بمعنى إلى آخره انتهى، ثم إن الشارح أشار بقوله: بمعنى إلى آخره إلى أن المراد من المجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي، وهو ظاهر، فإن المراد ههنا هو الكلمة، وفيما سبق هو الإسناد أو الكلام.

(2) (**قوله: التصرف**) أي الواقع لمن نطق بتلك الاستعارة.

وقوله: في أمر عقلي، ويلزم من كون التصرف في أمر عقلي كون التصرف نفسه عقليّاً، ولو عبر به لكان أظهر، والأمر العقلي التصرف فيه هو المعاني العقلية، والتصرف فيها هو جعل بعضها نفس الآخر، وإن لم يكن كذلك في نفس الأمر، وإدخال بعضها تحت جنس غيره على وجه التقدير، والاعتقاد الباطل وحسنه وجود المشابهة في نفس الأمر.

(3) (**قوله: لا لغوي**) أي لا في أمر لغوي، وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه، وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني، وصير بعضها نفس غيره كما ذكرنا، وبعد تصيير المعنى معنى آخر جيء باللفظ، وأطلق على معناه بالفعل، ولو لم يكن معناه في الأصل، وجعل ما ليس بواقع واقعاً في التقدير، والاعتقاد المبني على المشابهة أمر عقلي.

(4) (**قوله: لأنها إلى آخره**) تعليل لكونها مجازاً عقليّاً بعد بيان سببه، فكأنه قال: وإنما كانت مجازاً عقليّاً بسبب ما ذكر؛ لأنها إلى آخره، وضمير «لأنها» للكلمة المسماة بالاستعارة.

(5) ساقطة في المطبوع.

(6) (**قوله: على المشبه**) أي الذي لم توضع له في الأصل.

(7) (**قوله: إلا بعد إلى آخره**) بحيث يصير حقيقة المشبه به الموضوع لها اللفظ شاملة للمشبه بإدخاله في جملة أفراده بالادعاء العقلي وبالاعتقاد التقديري المبني على المشابهة.

(8) (**قوله: كان استعمالها إلى آخره**) لأن العقل صير المشبه به التي وضع اللفظ لحقيقتها، فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له، لا فيما لم توضع له، وقد تقدم أن المجاز اللغوي: هو ما استعمل في غير ما وضع له، وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازاً لغويّاً، بل هي على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والإدخال في جنس المشبه به، فالتجوز في الحقيقة إنما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها. ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازاً عقليّاً ظاهر نظراً لسبب إطلاقه. وأما تسميتها استعارة فباعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ؛ لأن المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقته لما ليس حقيقة له، وهو المشبه، ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمي استعارة.

(9) (**قوله: ورده في الأصل**) عبارته مع السعد: ورد هذا الدليل بأن الادعاء أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها أي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعمل الضروري بأن =

ويمتنع[1] أن تكون الاستعارة في العلم[2] لما اتضح عندهم من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل[3] أفراده قسمين: متعارفاً وغير متعارف، ولا يمكن هذا في العلم لمنافاته الجنسية[4] إلا إذا تضمن العلم نوعَ وصفيةٍ[5] بواسطة[6] اشتهاره بوصف من الأوصاف كحاتم المتضمن[7] الاتصاف بالجود، فيُتأول فيه[8]، فيُجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره، فيتناول حاتم حينئذ الفرد المتعارف المعهود، والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود،

= أسداً في قولنا: رأيت أسداً يرمي مستعمل في الرجل الشجاع، والموضوع له هو السبع المخصوص، انتهى، وانظر بسط المقام هناك.

(1) (**قوله: ويمتنع إلى آخره**) يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم، ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم مستعمل فيه لفظ العلم.

(2) (**قوله: في العلم**) أي الشخصي كما تفيده عبارته.

(3) (**قوله: بجعل**) الباء للسببية.

(4) (**قوله: لمنافاته الجنسية**) لقائل أن يقول: الجنسية التي ينافيها، إنما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء، فما المانع من أن يدعي الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة، أعني الجامع لا للذات المعنية المشخصة، وإذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية، فليصح في غيره؛ إذ لا فرق إلا في الاشتهار بالجمع وعدمه، وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأول، وامتناعه في الثاني.

(5) (**قوله: نوع وصفية**) الأولى نوع وصف؛ لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدري إلى إلحاق الياء المصدرية.

(6) (**قوله: بواسطة**) متعلق بـ«تضمن».

وقوله: اشتهاره أي العلم أي اشتهار مدلوله، وهو الذات، فالعلم المتضمن نوع وصفية هو ما يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع لذات المستلزمة لذلك الوصف، فيكون كليّاً تأويلاً، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد الكلي.

(7) (**قوله: كحاتم المتضمن**) أي المستلزم، وحاتم في الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي.

(8) (**قوله: فيتأول فيه إلى آخره**) نقص من عبارته شيء؛ لا تتم إلا به، وهو في عبارة غيره، ونصه: فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود، فتأمل إلى آخره.

وقولنا: فحينئذ أي حين تضمن الاتصاف بالجود.

وقوله: فيتأول أي بعد التشبيه كما تفيده الفاء ليصح التشبيه؛ إذ لو حصل التأويل قبله للزم تشبيه فرد بآخر، وهو لا يصح لتساويهما، ولو ادعاه تأمل.

أعني حاتماً الطائي حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة، نحو: «رأيت اليوم حاتماً».

وقرينة الاستعارة[1] تكون فرداً، أي أمراً واحداً[2]، نحو: «رأيت أسداً يرمي»، أو متعدداً، أي أكثر من أمر اثنين فأكثر، فيكون كل واحد منهما أو منهم قرينة[3]، كقولك: «رأيت أسداً (يرمي[4] على فرسه)»[5]، أو مع زيادة في الهيجاء، أو تكون معاني[6] ملتئمة، أي مربوطاً بعضُها ببعض يكون الجميع قرينةً لا كل واحد[7]، كقوله:

وَصَاعِقَةٍ[8] مِنْ فَضْلِهِ يَنْكَفِي بِهَا ... عَلَى أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ

أي أناملُهُ الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا كالسحائب؛ (لما استعار)[9] السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة[10]، وبَيَّنَ أنها من نصل سيفه، ثم قال:

---

(1) (قوله: وقرينة الاستعارة) أي مصرحة أو مكنية، وإنما خصها للاعتناء بها، وإن كان المجاز المرسل والكناية كذلك.

(2) (قوله: أمراً واحداً) أي من ملائمات المشبه في الصرحة كـ«يرمي»، ومن ملائمات المشبه به في المكنية كالأظفار.

(3) (قوله: يكون كل واحد منها قرينة) أي وليس واحد منها ترشيحاً ولا تجريداً لاستوائها في ملائمة المشبه به أو المشبه، وهذا مبني على جواز تعدد القرينة، وهو الحق.

(4) (قوله: يرمي إلى آخره) راجع لقوله: اثنين، وقوله أو مع إلى آخره راجع لقوله: أو أكثر، والهيجاء الحرب.

(5) وفي المخطوط: في الحمام يرمي.

(6) (قوله: أو يكون معاني إلى آخره) عطف على فرداً، وإنما أعاد العامل للطول.

(7) (قوله: لا كل واحد) أي فهذا مقابل لقوله: أو متعدداً، وليس داخلاً فيه، كما توهم.

(8) (قوله: وصاعقة) أي ورب صاعقة، وهي في الأصل: نار سماوية تهلك ما أصابته تحدث غالباً عند الرعد والبرق.

وقوله: من نصله أي نصل سيف الممدوح، والنصل حديدة السيف.

وقوله: تنكفئ أي تنقلب.

ومعنى البيت: أن الممدوح كثيراً ما تحدث نار من حد سيفه يقلبها على رؤوس الأقران ليهلكهم بها، والمراد بقلبها قلب السيف الذي هو أصلها، وإنما يقلبها بأنامله التي هي كالسحائب في عموم العطاء، وكثرة النفع.

(9) وفي المخطوط: ولما استعار.

(10) (قوله: ذكر أن هناك صاعقة إلى آخره) بيان للمعاني الملتئمة التي جعل مجموعها قرينة لإرادة الأنامل بالسحائب، وكان عليه أن يذكر معها ضميمة مقام المدح، فإن قطع النظر عنه يجعل المراد بها الأصابع، كذا في الأطول، فإن أريد بالأنامل الأصابع، فلا إشكال.

على أرؤس الأقران.

ثم قال: خمسُ سحائب، فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك[1] أنه أراد بالسحائب الأنامل، والضمير في ألفا للقرينة، وذكَّره للضرورة[2]، وألفه للإطلاق (الذي)[3] قبله.

(قال)[4]:

(وَمَعْ تَنَافِي طَرَفَيْهَا تَنْتَمِي)[5]	إِلَى الْعِنَادِ[6] لَا الْوِفَاقِ فَاعْلَمِ
ثُمَّ الْعِنَادِيَّةُ تَلْمِيحِيَّةْ	تُلْفَى[7] كَمَا تُلْفَى تَهَكُّمِيَّةْ

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار الطرفين، أعني المستعار منه والمستعار له:

1-إلى عنادية: وهي التي يمتنع اجتماع طرفيها[8] كاستعارة[9] اسم المعدوم للموجود الذي لا منفعة فيه، واستعارة اسم الميت للحي (الجاهل)[10].

---

(1) (**قوله: فظهر من جميع ذلك إلى آخره**) لك أن تقول: إضافة الصاعقة لنصل السيف كافٍ في القرينة المذكورة، فيخالف ما مر من قوله: مربوطاً بعضها ببعض، فيكون الجميع قرينة إلى آخره.

(2) (**قوله: للضرورة**) الأحسن ما قدمناه.

(3) وفي المخطوط: كالذي.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) وفي المخطوط: وباعتبار طرفيها تقسم.

(6) (**قوله: تنتمي إلى العناد**) أي تنتسب إليه، فتسمى عنادية كما أشار إليه الشارح والمصنف لتعاند أي تنافي طرفيها.

وقوله: لا الوفاق، وإنما تنتسب إليه عند صحة اجتماع طرفيها في شيء واحد، فيقال فيها حينئذ: وفاقية لتوافق طرفيها في صحة الاجتماع. وفي نسخة:

وباعتبار طرفيها تقسم إلى العناد والوفاق فاعلم

وهي أقرب لكلام الشارح.

(7) (**قوله: تلفى**) أي توجد.

(8) (**قوله: يمتنع اجتماع طرفيها**) أي في شيء لتنافيهما، فلا يصح كونهما وصفين له.

(9) (**قوله: كاستعارة إلى آخره**) فلا يطلق كل من الموجود والمعدوم على شيء واحد، وكذا كل من الميت والحي. ثم المتبادر من عبارته هنا وفيما بعد أن المراد بالاستعارة المعنى المصدري، وهو الاستعمال، ويصح التقسيم أيضاً باعتبار المعنى الاسمي بأن تقول: كلفظ الموجود إلى آخره، وكذا فيما بعد تأمل.

(10) ساقطة في المخطوط.

2-وإلى **وفاقية**: وهي التي يمكن[1] اجتماع طرفيها في شيء كاستعارة الإحياء للاهتداء[2] في قوله: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ ﴾[3].

ثم الأولى: إما **تمليحية**[4]: أي المقصود[5] منها التمليح والظرافة[6].

أو **تهكمية**: بأن يكون المقصود التهكم والاستهزاء، بأن يستعمل[7] اللفظ في (ضد)[8] معناه، نحو: «رأيت أسداً»، تريد جباناً قاصداً[9] التمليح والظرافة، أو التهكم والسخرية.

(قال)[10]:

وَبِاعْتِبَارِ[11] جَامِعٍ[12] قَرِيبَةْ ... كَـ«قَمَرٍ يَقْرَأُ» أَوْ غَرِيبَةْ

وَبِاعْتِبَارِ جَامِعٍ وَطَرَفَيْنْ ... عَقْلاً وَحِسّاً[13] سِتَّةٌ بِغَيْرِ مَيْنْ[14]

أقول: تنقسم الاستعارةُ باعتبار الجامع:

---

(1) (**قوله: يمكن إلى آخره**) لعدم التنافي، فيصح كونهما وصفين له.

(2) (**قوله: كاستعارة الإحياء للاهتداء**) المناسب للهداية كما في غيره؛ لأن الفعل المستعار مسند لله فلا يصح كونه للاهتداء؛ لأنه ليس وصفاً له تعالى، والإحياء والهداية يجتمعان في شيء واحد، هو الله تعالى.

(3) الأنعام: 122.

(4) (**قوله: إما تمليحية إلى آخره**) المناسب قد تكون تمليحية إلى آخره كما في المصنف؛ لأن عبارته تفيد الحصر في القسمين، وليس كذلك؛ إذ كل من المثالين المتقدمين للأولى ليس من واحد من هذين. وعبارة الأصل: ومنها يعني العنادية التهكمية والتمليحية، تأمل.

(5) (**قوله: أي المقصود إلى آخره**) بيان للتمليحية باعتبار وجه النسبة فيها، أي أنها إنما تنسب للتلميح لقصده منها.

(6) (**قوله: والظرافة**) عطف تفسير، وكذا الاستهزاء بعد.

(7) (**قوله: بأن يستعمل إلى آخره**) تصوير للتمليحية والتهكمية.

(8) وفي المخطوط: غير.

(9) (**قوله: قاصداً إلى آخره**) فالمثال الواحد صالح للقسمين، كما مر نظيره في التشبيه.

(10) ساقطة في المخطوط.

(11) (**قوله: وباعتبار**) أوّلاً تقدم إعراب نظيره.

وقوله: وباعتبار ثانياً الظاهر: أنه حال من المبتدأ المحذوف المخبر عنه بستة على رأي سيبويه.

(12) (**قوله: جامع**) هو ما قصد اشتراك الطرفين فيه، وهو الذي يسمى في التشبيه وجهاً، وههنا جامعاً.

(13) (**قوله: حسّاً وعقلاً**) أي حسية وعقلية. فالمراد منهما المعنى المصدري، وهما تمييزان محولان عن المضاف إليه، أي باعتبار حسية الطرفين والجامع وعقليتهما.

(14) (**قوله: مين**) أي كذب.

1-إلى قريبة.

2-وغريبة.

فالأولى: ما كان الجامع فيها ظاهراً[1]، نحو: «رأيت[2] أسداً يرمي»، و«رأيت[3] قمراً يقرأ».

والثانية: ما كان الجامع فيها خفيّاً لا يدركه إلا الخاصة[4]، نحو:

فَإِذَا[5] احْتَبَى قَرَبُوسَهُ[6] بِعِنَانِهِ[7] [عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ]

البيت[8].

---

(1) (قوله: ما كان الجامع فيها ظاهراً) أفاد أن تسميتها قرينة لقرب جامعها من الذهن بسبب ظهوره، ويظهر من هذا ما أفاده من علة تسمية الثانية.

(2) (قوله: نحو: رأيت إلى آخره) فإن الجامع هو الجراءة، وهي ظاهرة.

(3) (قوله: ورأيت إلى آخره) فإن الجامع هو الجمال التام، وهو ظاهر.

(4) (قوله: الخاصة) أي الذين أوتوا ذهناً به ارتفعوا عن طبقة العامة.

(5) (قوله: نحو إذا إلى آخره) قاله الشاعر يصف فرساً له بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه، وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه.

(6) (قوله: قربوسه) أي مقدم سرجه، وهو يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبى، وكأن القربوس ضم إليه فم الفرس بالعنان، كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره بثوب مثلاً. ويحتمل أن يكون مفعولاً، وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمن معنى جمع، أي جمع الفرس قربوسه بعنانه إلى نفسه كما يضم المحتبى ركبته.

فعلى الأول: يتنزل خلف الفرس منزلة الظهر من المحتبى وفم الفرس منزلة الركبتين.

وعلى الثاني: ينزل القربوس منزلة الركبتين، والفم منزلة الظهر.

والتشبيه على الثاني: أتم؛ لأن القربوس أعلى، وكذا الركبتان، والفم أسفل، وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر.

والقربوس: بفتح الراء، ولا يكن إلا في الضرورة.

(7) (قوله: بعنانه) أي لجامه.

(8) (قوله: البيت) أي انظر البيت. وإنما أحال في باقيه لحصول المقصود بصدره، وقد اقتصر عليه الأصل، ولم يترك الإحالة كالأصل نظراً إلى أن الكلام لا يتم إلا بباقيه وتمامه:

علك الشكيم إلى انصراف الزائر

الشكيم والشكيمة هي الحديدة التي تجعل في فم الفرس، وعلكها ترديدها في جهات الفم، وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله:

عودته فيما أزور حبائبي إهماله وكذاك كل مخاطر

شبه هيئة[1] وقوع العنان في موقعه من قربوس[2] السرج ممتدّاً إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي الْمحتبَي ممتدّاً إلى جانبي ظهره، ثم استعار الاحتباء، وهو أن يجمع[3] الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه، (لوقوع)[4] العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه.

وتنقسم الاستعارة أيضاً باعتبار الطرفين والجامع إلى ستة أقسام[5]؛ لأن الطرفين إما حسيان، أو عقليان، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي، (وعكسه)[6]:

فإن كانا حسيين: فالجامع إما حسي، نحو: ﴿ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ[7] ﴾[8].

فإن المستعار منه: ولد البقرة.

---

(1) (**قوله: شبه هيئة إلى آخره**) أي لازم هيئة ليوافق ما يأتي، ولأن الكلام في الاستعارة المفردة. ومراده بما يأتي قوله: وهو جميع إلى آخره، فإنه يفيد ما ذكر، وسننبه عليه، ووجه الشبه هو هيئة إحاطة شيء لشيئين ضامّاً أحدهما: إلى الآخر على أن أحدهما أعلى، والآخر: أسفل.

(2) (**قوله: من قربوس**) بيان لموقع أو من تبعيضية؛ لأن الموقع بالفعل بعض القربوس، وكذا ما بعد.

(3) (**قوله: وهو جمع إلى آخره**) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا نفس الهيئة، فقوله: فيما مر شبه هيئة إلى آخره أي شبه ضماً وجمعاً مخصوصاً لازم للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى؛ لأن معنى الاختباء الجمع لا الهيئة.

(4) وفي المخطوط: بوقوع.

(5) (**قوله: إلى ستة أقسام**) حاصلها: أن الطرفين إن كانا حسيين، فالجمع إما حسي، أو عقلي، أو بعضه حسي، وبعضه عقلي، وإن كانا غير حسيين، فما أن يكون عقليين، أو المستعار منه حسي، والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فهذه ثلاثة، ولا يكون الجامع فيها إلا عقلياً.

(6) وفي المخطوط: أو عكسه.

(7) (**قوله: نحو: فأخرج لهم عجلاً جسداً له خوار**) في كون الآية استعارة بحث؛ إذ جسداً له خوار صريح في أنه لم يكن عجلاً؛ إذ لا يقال للبقر: إنه جسد له صوت البقرة، وقد أبدل من العجل بدل الكل، وظاهر أنه ليس عين العجل، فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل، فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، فإن بيان الخيط الأبيض أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه، وكذا أبدل جسداً له خوار من عجلاً أخرجه من أن يكونا ستعارة، فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف الشبه وحده، وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه لمجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفرية في كلامهم.

(8) طه: 88.

والمستعار له: الحيوان الذي خلقه الله تعالى(1) من حلي القبط(2).

والجامع: الشكل(3)، والجميع(4) حسي.

وإما عقلي: نحو: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾(5).

فإن المستعار منه: كشط الجلد(6) عن نحو الشاة.

والمستعار له: كشط الضوء(7) عن مكان الليل، وهما حسيان(8).

والجامع: ما يعقل(9) من ترتب أمر على آخر.

وإما مُخْتَلِفٌ: كقولك: «رأيت شَمْساً»، وأنت تريد إنساناً كالشمس في حسن

---

(1) (**قوله: خلقه الله إلى آخره**) عند إلقاء السامري في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطء فرس جبريل.

(2) (**قوله: من حلي القبط**) التي سبكنها نار السامري.

(3) (**قوله: الشكل**) فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، لا وجه لترك الحوار، أي لأنه أيضاً حسي مدرك بالسمع.

(4) (**قوله: والجميع**) من المستعار منه، والمستعار له، والجامع حسي، أي مدرك بالبصر.

(5) يس: 37.

(6) (**قوله: كشط الجلد إلى آخره**) الذي هو معنى السلخ.

(7) (**قوله: كشط الضوء**) أي إزالته وكشفه.

وقوله: عن مكان الليل، أي موضع إلقاء ظلمته. ثم إن الشارح جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار؛ لأن النهار زمان كون العالم مضيئاً والليل زمان كونه مظلماً، ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر، بل الضوء عن وجه الظلمة، فنبه على أن تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقته سلخ الضوء، لكن كان الأولى أن يقول: على ظلمة الليل مكان قوله: عن مكان الليل؛ إذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل، بل عن الظلمة، فلا يليق ذكره في مقام البيان، وإن كان يمكن تصحيحه يجعله مجازاً عن الظلمة.

(8) (**قوله: وهما حسيان**) لا يخفى أن كلًّا من الكشط، والكشف ليس حسيّاً، بل هو عقلي؛ إذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري الذي هو معناهما ضرورة أنه غير موجود في الخارج اللهم إلا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسي، فليتأمل، ثم رأيت الفنري استشكله. وأجاب بأن المراد الهيئة الحاصلة عند الكشف والانكشاف.

وقيل: حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد، والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس، فتوجب إبصاره عادة، كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم إبصار ما اتصلت به، والظاهر أنه لا حاجة لهذا البناء لحصول الإحساس حتى على الفرضية، تأمل.

(9) (**قوله: ما يعقل إلى آخره**) فإن في كل منهما ترتب أمر على آخر؛ إذ في الأول: ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد، أي إزالته عن اللحم، وفي الثاني: ترتب ظهور الليل، أي ظلمته على كشف ضوء النهار عنه.

الطلعة[1] ونباهة الشأن.

وإن كان عقليين: فالجامع لا يكون إلا عقليّاً، نحو: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾[2].

فإن المستعار منه: الرقاد[3].

والمستعار له: الموت[4].

والجامع بينهما: عدم ظهور الفعل[5]، والجميع عقلي.

وإن كان المستعار منه حسيّاً والمستعار له عقليّاً فكذلك، نحو: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾[6].

فإن المستعار منه: كسرُ الزجاجة[7]، وهو حسي.

والمستعار له: التبليغ[8].

والجامع: التأثير[9]، وهما[10] عقليان أو عكسه، نحو: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا

---

(1) (قوله: حسن الطلعة) أي حسن الوجه، وسمى الوجه طلعة؛ لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة، والحسن يرجع إلى الشكل واللون، وهما حسيان، فيكون حسن الطلعة المعتبر في التشبيه حسيّاً.

وقوله: ونباهة الشأن أي شهرته ورفعته عند النفوس هي عقلية؛ لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها، وكونه بحيث يبالي به، وهذا غير محسوس، فقد تبين اختلاف الجامع.

(2) يس: 52.

(3) (قوله: الرقاد) أي النوم على أن يكون المرقد مصدراً، وتكون الاستعارة أصلية، وينبني على غير ذلك.

(4) (قوله: الموت) أي على كون المرقد مصدراً.

(5) (قوله: عدم ظهور الفعل) لأن كلًّا من النائم والميت لا يظهر منه فعل، والمراد الفعل الاختياري المعتد به، فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل.

(6) الحجر: 94.

(7) (قوله: كسر الزجاجة) أي ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر.

وقوله: وهو حسي أي باعتبار متعلقه.

(8) (قوله: والتبليغ) والمعنى أبن الأمر إبانة لا تتمحى كما لا يلتئم كسر الزجاجة.

وقوله: أبن الأمر أي أظهره ووضحه.

(9) (قوله: والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين، فالتبليغ فيه تأثير، وهو بيان لا يعود معه المؤثر فيه، أي المبين إلى الحالة التي كان عليها قبل التأثير، فإن المبين لا يعود إلى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان.

وقوله: فإن المبين أي بالتبليغ النبوي.

(10) (قوله: وهما) أي المستعار له والجامع.

ٱلْمَآءُ﴾[1].

فإن المستعار له[2]: كثرة الماء، وهو حسي[3].

والمستعار منه: التكبر[4].

والجامع: الاستعلاء المفرط[5]، وهما عقليان[6].

(قال)[7]:

وَاللَّفْظُ[8] إِنْ جِنْساً[9] فَقُلْ أَصْلِيَّةْ[10] وَتَبَعِيَّةً[11] لَدَى الْوَصْفِيَّـــــةْ

وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ كـ«حَالِ الصُّوفِيْ يَنْطِقُ أَنَّهُ[12] الْمُنِيبُ[13] الْمُوفِيْ»

أقول: تنقسم الاستعارةُ[14] باعتبار اللفظ:

1-إلى أصلية.

---

(1) الحاقة: 11.

(2) (**قوله: فإن المستعار له**) أي الذي استعير له لفظ الطغيان، وأخذ منه طغى.

(3) (**قوله: وهو حسي**) لأن الكثرة وجود أجزاء كثيرة للماء، والوجود للأجرام حسي باعتبار ذاتها.

(4) (**قوله: التكبر**) أي عد الشخص نفسه كبيراً ذا رفعة: إما مع الإتيان بما يدل عليها، أو باعتقادها، ولو لم تكن.

(5) (**قوله: المفرط**) أي الزائد على الحد.

(6) (**قوله: وهما عقليان**) أي المستعار منه والجامع.

أما عقلية التكبر: فظاهرة.

وأما عقلية الجامع: فلأنه بمعنى طلب العلو، قال الصبان: وهو اعتباري في الماء كما ترى.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) (**قوله: واللفظ**) أي المستعار.

(9) (**قوله: إن جنساً**) أي إن كان اسم جنس، وسيأتي بيانه.

(10) (**قوله: فقل: أصلية**) أي قل في تسمية هذا اللفظ استعارة أصلية.

(11) (**قوله: وتبعية**) الظاهر عطفه على أصلية، أي وقل: هو استعارة تبعية.

وقوله: لدى الوصفية أي عند وجود الوصفية فيه أي عند كونه وصفاً.

وقوله: والفعل والحرف الظاهر أن المراد بهما الفعلية والحرفية، أي كون اللفظ فعلاً أو حرفاً، تأمل.

(12) (**قوله: أنه**) أي بأنه.

(13) (**قوله: المنيب**) أي الراجع إلى الله تعالى عن كل ما يفرقه عنه من شهوات النفوس.

وقوله: الموفي أي بحقوق التكليف المؤدي للعهد الذي أخذ عليه بأن يتبع أمر مولاه ما استطاع.

(14) (**قوله: الاستعارة**) إن كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ أي المستعار وضع الظاهر موضع المضمر، وكأنه قال: باعتبار نفسها وإن كانت بالمعنى المصدري، فالأمر ظاهر.

2- وتبعية.

فإن كان المستعارُ اسمَ جنس(1) فالاستعارة أصلية(2)، نحو: «رأيت أسداً في الحمام»، وإن كان صفة(3) نحو: «الحال(4) ناطقة بكذا»، أو فعلاً، نحو: «نطقت الحال بكذا»، ومنه مثال المصنف، أو حرفاً، نحو: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾(5)، فالاستعارة تبعية للاستعارة(6) الأصلية المقدرة في مصدر المشتق(7) اسماً، أو فعلاً، وللتشبيه في متعلَّق الحرف(8).

---

(1) (قوله: اسم جنس) هو هنا ما دل على ذات صالحة للصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف، والمراد بالذات في هذا المقام مال يستقل بالمفهومية عيناً كان أو معنى كأسد وضرب، فخرج بصالحه إلى آخره العلم والضمير والإشارة بقولنا: من غير إلى آخره المشتقات، واحترزنا بهنا عنه باصطلاح النحاة، وهو النكرة الشاملة للمشتق والجامد؛ إذ يلزم على إرادته خروج استعارة علم الجنس، ودخول استعارة المشتق مع أن الأولى: أصلية، والثانية: تبعية.

(2) (قوله: أصلية) لأنها ليست تابعة لأمر آخر، أو لأنها أصل للاستعارة التبعية.

(3) (قوله: صفة) أفاد به أن المراد باسم الجنس الجامد، وقد بيناه.

(4) (قوله: نحو الحال إلى آخره) أي نحو ناطقة مما ذكر، وكذا نظيره.

(5) القصص: 8.

(6) (قوله: تبعية للاستعارة إلى آخره) أفاد به وجه تسميتها تبعية، وهو كونها تابعة لما ذكر، ومتفرعة عنه.

(7) (قوله: في مصدر المشتق) هو النطق في الأمثلة، فيقدر تشبيه الدلالة بالنطق، واستعارة النطق لها، ثم يشتق منه ناطقة ونطقت وينطق.

(8) (قوله: وللتشبيه في متعلق الحرف) أي في متعلق معنى الحرف، وهو معنى كلي يعبر بداله عن معنى الحرف عند تفسيره كما في قولنا: من معناها الابتداء، وليس هذا معنى الحرف، وإلا لكان اسماً؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار استقلال المعنى وعدمه، وبيان تبعيتها للتشبيه في مثال الشارح: أنا قدرنا تشبيه مطلق ترتب نحو العداوة والحزن من كل ما لا يناسب كونه علة بمطلق ترتب العلة الغائية بجامع مطلق الترتب، فسرى التشبيه للجزئيات، فاستعيرت اللام من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه، وإنما كانت الاستعارة تبعية في المشتقات؛ لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات لما كان معناه معيناً، والذات مبهمة كان هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه، وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات بأن يقال مكان فيه الرفاد، أو ذات لها قيام مثلاً، وفي الفعل لأن معناه لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل؛ لأن المركب من المستقل وغيره غير مستقل، وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية، فاعتبرنا التشبيه، والاستعارة أوَّلاً في المصدر وفي الحرف؛ لأنه لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبياً كالابتداء في من مثلاً ليترصل به إلى حال متعلقة المخصوص كالسير والبصرة لم يصح الحكم على مدلوله =

قال:

وَأُطْلِقَتْ[1] وَهْيَ الَّتِي لَمْ تَقْتَــرِنْ بِوَصْفٍ[2] أَوْ تَفْرِيعِ أَمْرٍ[3] فَاسْتَبِنْ[4]
وَجُرِّدَتْ بِلَائِقٍ بِالْفَصْـــــلِ وَرُشِّحَتْ بِلَائِقٍ[5] بِالأَصْـــــلِ
نَحْوُ «ارْتَقَى إِلَى سَمَاءِ الْقُدْسِ[6] فَفَاقَ مَنْ خَلَّفَ أَرْضَ الْحِـــسِّ»
أَبْلَغُهَا[7] التَّرْشِيحُ لابْتِنَــــائِهِ عَلَى تَنَاسِي الشَّبْهِ[8] وَانْتِفَـــائِهِ[9]

=

لقصده لغيره، وإنما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف؛ لأنه لازم للمقصود بالحرف لزوم الأعم للأخص.

وقوله: لأنه لازم إلى آخره تعليل لمحذوف، أي وإنما تبعت استعارة الحرف الحكم على متعلقة العام؛ لأنه إلى آخره تأمل.

(1) (**قوله: وأطلقت**) أي عن التقييد بما يلائم أحد الطرفين، وتسمى حينئذ مطلقة موافقة لهذا المغنى، وكذا يقال: في جردت ورشحت.

(2) (**قوله: بوصف**) أي يلائم أحد الطرفين، والمراد به الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير سواء دال عليها نعت نحوي أو غيره.

(3) (**قوله: أو تفريع أمر**) أي ذكر حكم ينبيء على المستعار له، أو منه، وإن لم يكن بصيغة تفريع، وبهذا يندفع ما أورد من أن السكاكي ذكر في لطائف ﴿ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ ﴾ (هود: 44) الآية أن الخطاب في ماءك ترشيح، وليس الخطاب وصفاً، ولا تفريع كلام، واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار إليه.

(4) (**قوله: فاستبن**) أي اطلب بيان الأمور وحقائقها.

(5) (**قوله: بلائق**) أي موافق.

(6) (**قوله: القدس**) هو عبارة عن إدراك نزاهة الرب عن كل ما لا يليق، أو عن الاتصاف بالتقدس عن رعونات النفوس وشهوات العاجلة.

(7) (**قوله: أبلغها**) أي الأمر الثلاثة المأخوذ منها أقسام الاستعارة، أي أقوى في البلاغة، وأنسب بمقتضى حال الاستعارة، وهو حال إيراد المبالغة في التشبيه؛ لأنه يقويها، وليس المراد أنه أقوى في البلاغة، وأنسب بمقتضى حال الاستعارة، وهو حال إيراد المبالغة في التشبيه؛ لأنه يقويها، وليس المراد أنه أقوى في المبالغة في التشبيه؛ لأنه مفاد بإفادة حقيقته، فلا حاجة لذكره، ويبعد ما نفاه أيضاً عدم شرط أفعل التفضيل عليه.

(8) (**قوله: على تناسي التشبيه**) أي إظهار نسيانه، ومعاملته معاملة المنسي، والمراد على شدة تناسيه، وإلا فأصل الاستعارة مبني على تناسيه أيضاً. والشبه -بفتح الشين مشددة وسكون الباء- ضرورة بمعنى المشابهة، هذا هو الظاهر، وكسر الشين مشددة فيه بعد لا حواجه إلى التقدير تأمل.

(9) (**قوله: وانتفائه**) أي ودعوى انتفائه، والعطف من عطف اللازم على الظاهر.

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار ذكر ما يلائم[1] الطرفين[2] وعدمه:

1-إلى **مطلقة**: وهي التي[3] لم تقترن بشيء من ملائمات المستعار منه والمستعار له، نحو: «رأيت أسداً»، إذا كانت القرينة[4] حالية.

2-وإلى **مجردة**[5]: وهي ما اقترنت بما يلائم المستعارَ له، نحو: «رأيت أسداً يرمى[6] » إذا كانت القرينة حالية؛ لأن التجريد[7] كالترشيح، إنما يكون بعد تمام الاستعارة.

3-وإلى **مرشحة**: وهي ما قترنت بما يلائم المستعارَ منه، نحو: «رأيت أسداً له لبد[8] »، والقرينة[9] حالية.

ومنه مثال المصنف، فإن الارتقاء[10] وهو التصاعد من (سفل)[11] إلى علو يلائم السماء المستعارَ لحضرة القدس.

ولا يخفي ما في «ارتقى» و«فاق» من الأصلية[12] والتبعية والترشيح حيث استعير

---

(1) **(قوله: يلائم)** أي يناسب.

(2) **(قوله: الطرفين)** أي المستعار منه والمستعار له، وهما المسميان في التشبيه المشبه والمشبه به.

(3) **(قوله: وهي التي إلى آخره)** الواو في والمستعار له بمعنى «أو» كما لا يخفى، وحينئذ فيصدق بما إذا لم تقترن بشيء أصلاً، وبما إذا اقترنت بما يلائمها، نحو: رأيت أسداً مسرعاً، ومقذف في البيت الآتي على أحد وجهيه.

(4) **(قوله: إذا كانت القرينة إلى آخره)** ليس قيداً في تحقق الإطلاق لعدم توقفه على ما ذكر، بل في تحقق الاستعارة، أي وإنما تتحقق الاستعارة بمجرد هذا اللفظ إذا إلى آخره.
وأما قوله إذا كانت الآتي: فهو قيد في تحقق التجريد، كما يفيده التعليل بعده.

(5) **(قوله: مجردة)** لتجردها عما يقويها من الإطلاق أو ترشيح.

(6) **(قوله: نحو: رأيت أسداً يرمي)** هذا مثال الوصف، ومثال التفريع: رأيت أسداً، فاستعرت منه سيفاً.

(7) **(قوله: لأن التجريد إلى آخره)** أي فإذا اعتبر يرمي قرينة لا يعد تجريداً، وهذا تعليل لمحذوف واضح.

(8) **(قوله: نحو: رأيت أسداً له لبد)** ومثال التفريع: رأيت اليوم في السوق أسداً، ففجعني أنيابه، يعقوبي، ومنه الخطاب السابق في يا أرض إلى آخره كما مر.

(9) **(قوله: والقرينة إلى آخره)** كالأول.

(10) **(قوله: فإن الرقى إلى آخره)** الذي يظهر من كلامه أن المستعار منه هو معنى السماء، والمستعار له أعلى مراتب القدس، فيكون الرقى ترشيحاً، هو المناسب الذي لا ينبغي العدول عنه.

(11) وفي المخطوط: أسفل.

(12) **(قوله: الأصلية)** أي في المصدر، وهو الارتقاء.
وقوله: والتبعية أي في الفعل، وهو ارتقى.

=

الارتقاء لانتقال حال السالك من حال إلى حال أعلى منه.

و«فاق» بمعنى «علا»، وهو مما يلائم المستعارَ منه.

وأما بقية البيت: فاستعارة مجردة حيث استعير الأرض للصفات الدنيئة، والحس يلائمها لإدراكها.

فمن: فاعل «ارتقى»، أي ارتقى إلى حضرة المكوّن من غاب عن الأكوان.

ومراد المصنف بالفصل: المستعار له، وبالأصل المستعار منه.

وقد يجتمع الترشيح والتجريد في كلام واحد، كقوله:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي[1] السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ ... لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

فالسلاح: للتجريد.

والأظفار: للترشيح.

وَالتَّرْشِيحُ أَبْلَغُ مِنَ التَّجْرِيدِ[2]؛ لأنه مبني على تناسي التشبيه، **وَالإِطْلَاقُ أَبْلَغُ مِنَ التَّجْرِيدِ**، والتجريد[3] مع الترشيح متكافئان.

ثم إن عدم ورود الترشيح في كتاب الله تعالى على ما زعمه بعضهم لا ينافي (الأبلغية)[4] المذكورة كما لا يخفى؛ لأن ذكر غيره لأهمية عرضية[5] لا يقتضي عدم هذه المزية الذاتية، ومن عرف مواقع الكلام هَانَ عليه هذا المقام[6].

(قال)[7]:

=

وقوله: حيث استعير إلى آخره، أي واشتق من الارتقاء بمعنى الانتقال ارتقى بمعنى انتقل، والحيثية للتعليل.

(1) (**قوله: شاكي**) أي تام.

وقوله: مقذف أي مرمي به كثيراً في الحروب والوقائع، فيكون تجريداً، أو مرمى باللحم، فلا يكون واحداً منهما، ولذا لم يتكلم عليه الشارح.

(2) (**قوله: من التجريد**) أي والإطلاق، لكن إنما يظهر التفضيل على التجريد إذا جعل أبلغ من باب الحذف والإيصال، أي أبلغ كلامه، وإلا فلا تأمل.

(3) (**قوله: والتجريد إلى آخره**) فهما في حكم الإطلاق.

(4) وفي المخطوط: أبلغية.

(5) (**قوله: عرضية**) نسبة للعارض على غير قياس، وهي من نسبة الخاص للعام أو الشيء لنفسه مبالغة.

(6) (**قوله: المقام**) أي مقام عدم وجوده في القرآن مع أهميته.

(7) ساقطة في المخطوط.

فصل في التحقيقية والعقلية[1]

وَذَاتُ مَعْنىً[2] ثَابِتٍ بِحِسٍّ أَوْ عَقْلٍ فَتَحْقِيقِيَّةٌ كَذَا رَأَوْا
كَـ«أَشْرَقَتْ[3] بَصَائِرُ الصُّوفِيَّةْ بِنُورِ شَمْسِ الْحَضْرَةِ الْقُدْسِيَّةْ»

أقول: قسم الاستعارة:

1-إلى تحقيقية.

2-وتخييلية.

فمراده بالعقلية التخييلية بدليل المقابلة: فالاستعارة[4] إن تحقق معناها حسّاً، نحو: «رأيت أسداً في الحمام»، أو عقلاً، نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝﴾[5]، فإن المستعار له قواعد الدين، وهي محققة عقلاً، فالاستعارة تحقيقية، وإن لم يتحقق[6] لا حسّاً ولا عقلاً، بل كان أمراً متوهماً، فالاستعارة تخييلية كالأظفار[7] في «أنشبت المنية

---

(1) في نسخة إسقاط لفظ العقلية، وقد اعتمد الشارح نسخة ذكرها مفسراً لها فيما بعد بالتخييلية بانياً على اعتبار المنطوق في التحقيقية، والمفهوم في التخييلية ليكون الفصل مستوفياً للتقسيم المشهور عن السكاكي. واعتمد المصنف نسخة إسقاطها، فجعل الفصل قاصراً على التحقيقية، وادعى أن قسيمها، وهو التخييلية مذكور في الفصل بعده، وصنيع الشارح هو الجدير بالقبول؛ لأن التخييلية المذكورة فيما بعد بمعنى إثبات لازم المشبه به للمشبه، وليست بهذا المعنى قسيماً للتحقيقية، بل قسيمها ما سيذكره الشارح، وسنوضحه كما اشتهر نقله عن السكاكي في صغار الكتب وكبارها.

(2) (**قوله: وذات معنى إلى آخره**) هو المستعار له، والباء في بحسن بمعنى «في»، ومعنى ثبوته في الحسن إدراك الحسن إياه بأن يكون المعنى الذي أريد بها، وأطلق لفظها عليه أمراً معلوماً يمكن أن ينص عليه، ويشار إليه إشارة حسية، وكذا يقال: في أو عقل.

(3) (**قوله: كأشرقت إلى آخره**) المعنى على ما ذكره الشارح انشرحت واتسعت قلوب الصوفية بنور معارف مكان الحضور والشهود، وهو الكيفية التي تقتضي وجود المعرفة، وهي حالة المطهرين من رعونات النفس، فالحضرة القدسية معناها عليه ما ذكره، وسيأتي تتميم المقام عند الكلام على عبارة الشارح.

(4) (**قوله: فالاستعارة إلى آخره**) الفاء فصيحة.

(5) الفاتحة: 6.

(6) (**قوله: وإن لم إلى آخره**) مفهوم المصنف.

(7) (**قوله: كالأظفار إلى آخره**) فإنها مستعارة لأمر متخيل، وذلك أنه لما شبهت المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع لوازمه لها، فاخترع لها مثل صورة أظفار، ثم أطلق على ذلك المثل لفظ الأظفار على سبيل الاستعارة التصريحية، والقرينة إضافتها إلى المنية، وسيأتي تتميم الكلام على التخييلية عند الكلام على مذهب السكاكي في المكنية.

أظفارها» كما سيأتي آنفاً[1] كلامه.

فقوله: كأشرقت إلى آخره مثال للاستعارة (التحقيقية)[2] المتحقق معناها عقلاً؛ إذ المستعار منه[3] الاستنارة بالنور المحسوس، والمستعار له انشراح الصدر واتساعه، وهو أمر محقق عقلاً، وكذا الشمس[4]، فإن المستعار له المعارف الربانية[5].

قال:

فصل في المكنية

وحيثُ[6] تشبيهٌ بنَفسٍ أَضْمَرا ... وما سِوى مُشَبَّهٍ لَمْ يُذكَــرا

ودَلَّ[7] لازِمٌ لِما شَبَّهَ بِـــهْ ... فذلكَ التشبيهُ عِنْدَ الْمُنْتَبِهْ[8]

---

(1) (قوله: كما سيأتي آنفاً إلى آخره) لم يأت هذا للمصنف إنما الشارح فهم خلاف المقصود من قول المصنف الآتي، وذكر لازم إلى آخره، فأحال عليه هنا، وسيأتي بيان المقصود مع ما في فهم الشارح.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (قوله: إذ المستعار منه) أي المعنى الذي استعير منه لفظ الإشراق.

وقوله: والمستعار له إلى آخره، لكن ينبغي ارتكاب التجريد عن الصدر لئلا يتكرر مع البصيرة تأمل.

(4) (قوله: وكذا الشمس) أي أنها استعارة لمعنى متحقق عقلاً.

وقوله: فإن إلى آخره، أي وهي أمر متحقق عقلاً، فقوله: فإن إلى آخره تعليل لمفاد قوله، وكذا والنور ترشيح لاستعارة الشمس والحضرة على هذا معناها ما علمته، ويحتمل أنه لا استعارة في لفظ الشمس، وأن إضافتها للحضرة من إضافة الشبه به إلى المشبه بناء على أن المراد بالحضرة القدسية المعرفة المتعلقة بعظمة الرب وتقدسه عما لا يليق بجلاله بناء على أن لفظ الحضرة نقل من معنى الحضور والشهود الحسي إليها في عرف الصوفية، والنور حينئذ ترشيح للتشبيه من يعقوبي مع زيادة.

(5) (قوله: الربانية) أي المتعلقة بالرب تعالى وتقدس.

(6) (قوله: وحيث إلى آخره) اسم شرط حذفت منه ما للضرورة، وشرطه محذوف يدل عليه أضمرا، وجوابه: قوله: فلذلك إلى آخره، والباء في بنفس بمعنى «في»، والواو في وما للحال، ويذكر المؤكد على قلة بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً في الوقف.

(7) (قوله: ودل) عطف على جملة وما إلى آخره.

وقوله: لازم أي مذكور مع المشبه به، ويكون كمال المشبه به، أو قوامه، فيوجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به الأول في المثال الأول والثاني، كما سيظهر، ولما إلى آخره متعلق بلازم وصلة دل محذوفة أي عليه.

(8) (قوله: المنتبه) أي لمناسبة التسامر الاصطلاحية.

يُعْرَفُ باسْتِعارَةِ الكِنايةِ[1] وذِكْرُ لازِمٍ بتخييـــــــليَّةِ[2]
كـ«أَنْشَبَتْ[3] مَنِيَّةٌ أَظْفارَها وأَشْرَقَتْ[4] حَضْرَتُنا أنوارَها»

أقول: إذا لم يذكر شيء من أركان التشبيه سوى المشبه، ودل على المشبه به بذكر لازمه.

قيل: لذلك التشبيه المضمر في النفس، أي الذي (لم)[5] يدل عليه بأداته استعارةٌ بالكناية، و(يسمى)[6] اللازم[7] استعارة تخييلية؛ لأن (معناها)[8] لم يكن

---

(1) (قوله: باستعارة الكناية) أما تسميته بالكناية، أو بالمكني عنها، أو نحو ذلك: فلأن ذلك التشبيه لم يصرح به، وما لا يصرح به، وفهم فهو مكني عنه.
وأما تسميته استعارة: فمجرد اصطلاح، أو لأن من شأن التشبيه ابتناء الاستعارة عليه.

(2) (قوله: بتخييلية) أي يسمى بتخييلية، أي باستعارة تخييلية.
أما تسمية ذكر اللازم استعارة: فلأن ذلك اللازم استعير أي نقل من المشبه به، وجعل متعلقاً بالمشبه.
وأما تسميته تخييلية: فلأن المتكلم خيل به للسامع كون المشبه نفس المشبه به، فعلى هذا ليس الاستعارة بالكناية والتخييلية إلا فعلين؛ لأن الأول: تشبيه في النفس، فهو فعل نفسي، والثانية: ذكر اللازم، وهو فعل أيضاً، فليسا من الاستعارة بمعنى الكلمة، ففي تسميتها استعارة تسمح.

(3) (قوله: كأنشبت) أي علقت، والمنية الموت. ففي هذا الكلام تشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس وأخذها قهراً من غير تفرقة بين نفاع وضرار، وفيه ذكر لازم المشبه به الذي هو الأظفار، وهو الدال على تشبيه المنية بذي الأظفار الذي هو السبع، فتشبيه المنية بالسبع في النفس استعارة بالكناية، وذكر الأظفار تخييل. واللازم هنا وهو الأظفار لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه، فهو وإن أمكن منه بدون الأظفار، لكنه يكون ناقصاً.

(4) (قوله: وأشرقت) إما على معناه وهو ضاءت، فأنوارها على نزع الخافض، أي بأنوارها، أو مضمن معنى أظهرت، فأنوارها مفعوله، ذكرهما المنصف في شرحه. والثاني أولى، فلا وجه لجريان الشارح فيما بعد على الأول، والحضرة المعرفة شبهت الحضرة بالشمس بجامع كشف الخفيات، وأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية، وإثبات إشراق الأنوار الذي هو لازم للشمس تخييل، واللازم هنا به قوام المشبه به في وجه الشبه؛ إذ لا تكشف الشمس الخفيات إلا بضوئها بالأنوار، أو بإظهار الأنوار تأمل.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) وفي المخطوط: سمي.

(7) (قوله: ويسمى اللازم إلى آخره) هذا انتقال من مذهب الخطيب لمذهب السكاكي، فالمناسب ويسمى إثبات، أو ذكر اللازم استعارة تخييلية مع الإعراض عن التعليل بعد لأنه لا يناسب هنا؛ إذ الأظفار على ما هنا ليس مستعملاً في أمر متوهم، بل في معناه الحقيقي، وإنما المجاز في الإثبات، وعجيب من مثل الشارح غفلته عن هذا مع تمام وضوحه.

(8) وفي المخطوط: معناه.

محققاً (لا)[1] حسّاً ولا عقلاً، كأظفار المنية في قولنا: «أنشبت المنيةُ أظفارها»، فإن الأظفارَ مستعملة في شيء متوهم للمنية، (أي الموت شبيه)[2] بالأظفار الحقيقية.

وتبع المصنف الأصل في جعل التشبيه استعارة بالكناية، والحق أنها لفظ المشبه به المستعملُ[3] في المشبه المضمر في النفس المرموزُ إليه بلازمه كلفظ السبع هنا؛ إذ الاستعارة[4] اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أو استعماله، والتشبيه ليس واحداً منهما.

وقيل: إنها[5] لفظ المشبه المستعملُ[6] في المشبه به بإدعاء أنه عينه، وهذا مذهب

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (**قوله المستعمل**) بالرفع صفة اللفظ.

وقوله: في النفس أي عند النفس، فلا محذور.

وقوله: المرموز بالرفع صفة للفظ أيضاً.

وقوله: بذكر لازمه أي مثبتاً للمشبه، ويسمى إثباته استعارة تخييلية، كما هو عند الخطيب.

وقوله: كلفظ السبع أي المستعمل في المنية في النفس المرموز إليه بذكر لازمه، وهو الأظفار.

(4) (**قوله: إذ الاستعارة إلى آخره**) تعليل لقوله: والحق إلى آخره.

ووجه تسمية اللفظ المذكور على المذهب الثاني استعارة بالكناية ظاهر.

أما الاستعارة: فلأن لفظ المشبه به قد استعمل في المشبه الذي هو غير ما وضع له لعلاقة المشابهة.

وأما الكناية: فلأنه لم يصرح بالمستعار، بل دل عليه بذكر خواصه ولوازمه.

والكناية في اللغة الخفاء.

(5) (**قوله: وقيل: إنها إلى آخره**) حاصل المذهب: أي يجعل للمنية به فردان حقيقي وادعائي هو نفس المشبه مدعي كونه فرداً من المشبه به، ويستعار لفظ المشبه للمشبه به الادعائي، فالاستعارة هي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بإدعاء أن المشبه عين المشبه به، وإنكار أن يكون شيئاً آخر بقرينة إضافة ملائم المشبه به إليه، ففي قولنا: أنشبت المنية أظفارها بزيد يجعل الاستعارة هي المنية المستعملة في السبع بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئاً آخر غير السبع بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها، ثم إن ما أضيف إلى المشبه من خواص المشبه به يسمى عنده تخييلية على ما مر إيضاحه في أظفار المنية، فالمكنية عنده كغيره لا تفارق التخييلية، ويخالف غيره في أن التخييلية تنفرد عنده عن المكنية كما في قولك: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلاناً وغيره لا يقول: بالانفراد، ويقول: إن الإثبات في مثل هذا ترشيح للتشبيه تأمل.

(6) (**قوله: المستعمل**) بالرفع صفة للفظ.

وقوله: بادعاء الباء للسببية.

السكاكي، وهو مردود[1] كالأول.

والثاني: مذهب السلف، وهو المختار.

وقوله: **أشرقت** بعد ما قبله شاهد[2] ثانٍ حيث شبه الحضرة بالشمس تشبيهاً مضمراً في النفس، وأثبت ما هو من لوازم المشبه به، وهو الأنوار[3] المنصوب على نزع الخافض.

(قال)[4]:

فصل في (تحسين)[5] الاستعارة[6]

مُحَسَّنُ[7] استعارةٍ تَدريـــــهِ ... بِرَعْيِ وَجْهِ الْحُسْنِ للتّشبيـــــهِ[8]

والبُعْدِ عَنْ رائحَةِ التّشبيهِ في ... لَفَظٍ وليسَ الوَجهُ[9] ألغازاً قُفي[10]

أقول: حسن الاستعارة إنما يكون برعاية جهات حسن التشبيه بأن يكون[11] وجهُ

---

(1) **(قوله: وهو مردود)** أي بأن لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقاً للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير.
غاية الأمر: أنا ادعينا اتحاد الموت بالسبع، والاستعارة ليست كذلك؛ لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه، وتريد الطرف الآخر.

(2) **(قوله: شاهد)** الأولى: مثال.

(3) **(قوله: وهو الأنوار)** والإشراق ترشيح، واعتبر يعقوبي اللازم الإشراق المضاف للأنوار كما مر، وكل صحيح، وعلى كل: فاللازم مقوم، كما لا يخفى.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) وفي المخطوط: حسن.

(6) أي في شرائط حسنها.

(7) **(قوله: محسن)** الظاهر: أنه بفتح السين أي الاستعارة المحسنة، أي التي حسنها المتكلم بدليل الباء في برعي؛ إذ الذي يدري بالرعي، إنما هو مفتوح السين لا مكسورها؛ إذ هو نفس الرعي، وما بعده اللهم إلا أن يقال: إن المراد تدريه بهذا اللفظ الدال عليه، وفيه من البعد ما لا يطاق تأمل.

(8) **(قوله: للتشبيه)** حال من وجوه.

(9) **(قوله: وليس الوجه إلى آخره)** معطوف باعتبار معناه على رعي، أي وعدم كون الوجه ألغازا، وغير هذا بعيد.

(10) **(قوله: قفي)** أي اتبع ذلك الشرط، وعمل بمقتضاه.

(11) **(قوله: بأن يكون)** الظاهر: أن الباء بمعنى الكاف، وهو كثير في عبارة غيره، إذ ما ذكره ليس جميع الجهات.
وقوله: شاملاً إلى آخره أي ظاهر الشمول أو شاملاً تحققاً، وإلا فشمول وجه الشبه، ولو ادعاء =

الشبه شاملاً للطرفين، والتشبيهُ(1) وافياً بما عُلِّق به من الغرض(2)، وبأن لا يشم(3) رائحته لفظاً؛ لأن ذلك يبطل الغرض(4) من الاستعارة، أعني إدعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، ولذلك(5) اشترط أن يكون ما به المشابهةُ بين الطرفين جليّاً(6) لئلا تصير(7)

=

مما يتوقف عليه أصل التشبيه لا حسنه.

(1) (**قوله: والتشبيه**) أي الذي انبنت عليه الاستعارة.

(2) (**قوله: من الغرض**) أي الغرض من التشبيه كتقرير حال المشبه، فإذا قلت مثلاً: رأيت راقماً على الماء بالسوق، تعني إنساناً لا يحصل من سعيه على طائل حسنت هذه الاستعارة لوفاء التشبيه المبينة هي عليه بالغرض، وهو تقرير حال المشبه لكون وجه الشبه في المشبه به أظهر وأوفى. ولو قلت: رأيت راسماً في قرطاس مبتل في السوق، ونصبت القرينة على أنك تريد إنساناً لا يحصل على طائل من سعيه لم يحسن لعدم إفادة التشبيه المبني على الاستعارة الغرض على وجه الكمال؛ إذ ليس وجه الشبه أتم في المشبه به، ولا أظهر.

(3) (**قوله: وبأن لا يشم إلى آخره**) بأن يذكر في التركيب الذي وقعت فيه الاستعارة لفظ بدل على التشبيه، كأن يذكر المشبه لا على وجه ينبئ عن التشبيه فقوله:

لا تعجبوا من بلا غلالته ... قد زر أزراره على القمر

استعارة انتفى فيها الحسن؛ لأنه استعار القمر لإنسان كالقمر، وقد أشم رائحة التشبيه بذكر ضمير المشبه على وجه لا ينبئ عن التشبيه، وكذلك قولك: زيد أسد بناء على أنه استعارة أيضاً، فإنه لا حسن فيهما لاشتمام الرائحة في الأولى: بذكر المشبه، وفي الثانية: بذكر وجه الشبه.

وأما إن قلنا: إنهما من باب التشبيه، فليس ما فيهما من الإشمام المحترز عنه؛ لأنهما ليسا باستعارة حتى يوصفا بحسن أو قبح.

وقوله: لفظاً أي من جهة اللفظ أي لفظ المشبه أو الوجه.

وأما ذكر الأداة: فالكلام معه تشبيه، فليس مما نحن فيه، وخرج به ما إذا كان الإشمام من جهة القرينة الدالة على وجه الشبه، وأنه بسببه استعير لفظ المشبه به للمشبه، فإن ذلك لا ينافي الحسن، وإلا لم توجد استعارة حسنة؛ لأنها لا تخلو من إشمام رائحة التشبيه بالقرينة.

(4) (**قوله: لأن ذلك يبطل الغرض إلى آخره**) لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه، فلا يتأتى ادعاء ما ذكر قال الصبان نقلاً عن سم: إبطاله ينافي أنه من شرائط الحسن، لا من شرائط الصحة، فلعل المراد كمال الغرض.

(5) (**قوله: ولذلك**) أي ولاشتراط أن لا يشم رائحة التشبيه لفظاً في حسن الاستعارة.

(6) (**قوله: جليّاً**) أي بنفسه، أو بواسطة عرف عام أو خاص.

(7) (**قوله: لئلا تصير إلى آخره**) أي بانضمام خفاء الوجه إلى خفاء التشبيه الذي تضمنته الاستعارة لعدم وجود ما يدل عليه في لفظها.

وحاصل وجه ترتب اشتراط جلاء الوجه في الحسن على ما قبله: أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيّاً، فإذا انضم إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد، فتصير الاستعارة ألغازاً بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جليّاً؛ إذ ليس فيه من الخفاء ما في ذاك. ثم

=

الاستعارة ألغازاً، أي كلاماً معمى كما لو قيل: «رأيت أسداً»، وتريد إنساناً أبخر؛ إذ وجه الشبه بين الطرفين خفي.

فظهر[1] أن التشبيه أعم محلًّا[2]؛ إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة[3] يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجهُ الشبه غيرَ جلي كما في المثال، ولا منافاة بين هذا وبين اشتراط عدم ابتذال وجه الشبه أي بأن يكون بعيداً؛ لأن البُعْد مما يقبل الشدة والضعف، فالمراد أن لا يصل بعده (إلى الألغاز)[4].

قال:

فصل في تركيب المجاز

مُرَكَّبُ الْمَجَازِ[5] ما تَحَصَّلا ... في نِسبَةٍ أَوْ مِثْلِ تمثيلٍ جلا

= إن عبارة المصنف: لا تفيد ترتيب الشرط الأخير على ما قبله كما تفيد عبارة الأصل مع كونه ينبغي التنبيه عليه، ولذا تعرض له الشارح ولو قال:

محسن رعى جهات الحسن في ... أصل ونفي شمه لفظاً قفي

ولاشتراطه يوصي بالجلا ... في الوجه إذ بدونه لن تقبلا

لوفى بما وفي به الأصل تأمل.

(1) (**قوله: فظهر**) أي باشتراط جلاء الوجه في حسن الاستعارة.

(2) (**قوله: أعم محلًّا**) تبع الشارح الأصل.

قال الصبان نقلاً عن الأطول: الأعم إذا أطلق ينصرف إلى الأعم المطلق، ولم يظهر مما سبق إلا افتراق التشبيه عن الاستعارة، ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه، والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه، وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة، ولا يصلح التشبيه، فيكون بينهما عموم من وجه، وليس لك أن تحمل العموم عليه؛ لأنه خلاف العبارة، ومع ذلك لم يظهر مما سبق، ولما في عبارته هذه من الخلل غيرها في الإيضاح إلى قوله: وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في ما يجيء فيه التشبيه انتهى.

وقوله: لا يجيئان أي التشبيه والاستعارة.

(3) (**قوله: إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة إلى آخره**) اعترض بأنه أراد بالثاني على وجه الحسن لم يكن كل ما تأتي فيه الاستعارة يأتي فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويّاً، حتى اتحدا، وإن أراد مجرد الثاني على وجه الحسن أوَّلاً، فلا نسلم أنه ليس كل ما يتأتى إلى آخره، فإنه إذا كان وجه الشبه خفيّاً يتأتى فيه الاستعارة أيضاً، لكن على وجه الحسن.

(4) وفي المخطوط: للألغاز.

(5) (**قوله: مركب المجاز إلى آخره**) خصص المصنف تبعاً للأصل المجاز المركب المقصود =

وَإِنْ أتى[1] استعارةً مرَكَّبُ   فَمَثَلاً يُدعى ولا يُنَكَّـــــبُ

أقول: قسم المجازَ المركبَ إلى قسمين:

الأول: **ما تحصلا**: أي تقدم في الإسناد الخبري.

الثاني: ما استعمل فيما[2] شبه بمعناه الأصلي، وكان وجهُ الشبه فيه هيئة منتزعة من متعدد، وهذا يسمى استعارةً تمثيليةً.

فقوله: **أو مثل تمثيل جلا**: أي ظهر.

مثال تشبيه التمثيل في الوجوه، (نحو)[3]: إني أراك تقدم رجلاً[4] وتؤخر أخرى (أي)[5] المستعملُ في تردد شخص في أمر، شبهت صورة تردده في الأمر بصورة من قام يمشي إلى أمر، فترك المشيَ[6] فتارة يقدم[7] رجله، وتارة يؤخرها، فكل من الطرفين[8]،

=

بالترجمة بالاستعارة التمثيلية.

قال السعد: وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر؛ لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص، فالمركبات موضوعة بحسب النوع، فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له، فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة، فإن كانت المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة، وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار انتهى. ونحو ذلك:

هـواي مـع الـركب اليمانـين مـصعد   جنيب وجثمـاني بمكة موثـــــق

فإنه إخبار قصد به التحسر والتحزن. ولو قال المصنف:

هـــو اســـتعارة وغيـــرها وقـــد   يدعـــي بـــه العقلـــي إذ عـــنهم ورد

لما توجه عليه شيء تأمل.

(1) (**قوله: وإن أتى إلى آخره**) فاعله مركب، ومفعوله استعارة.

(2) (**قوله: فيما**) أي في معنى.

وقوله: بمعناه الأصلي أي الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: تقدم رجلاً**) أي مرة.

وقوله: وتؤخر أخرى، أي تؤخر تلك الرجل مرة أخرى، فحذف من الأول مرة، ومن الثاني المفعول، وموصوف أخرى.

(5) ساقطة في المطبوع.

(6) (**قوله: فترك المشي**) أي الذهاب أي الفعل، فلا ينافي قوله: فتارة إلى آخره.

(7) (**قوله: فتارة يقدم إلى آخره**) أي يريد الذهاب، فيقدم إلى آخره.

وقوله: تارة يؤخرها أي لا يريد الذهاب، فيؤخرها.

(8) (**قوله: فكل من الطرفين**) هما الصورتان.

=

والجامع هيئة منتزعة[1] من متعدد، هذا يسمى استعارةً تمثيليةً يسمى مثلاً أيضاً.

وشرط هذه التسمية فشوّ الاستعمال[2] في الاستعارة دون التشبيه.

فقوله[3]: **ولا ينكب**: أي لا يحول اللفظ الدال على (المشبه)[4] لوجوب بقاء[5] الاستعارة على الهيئة التي يستحقها المشبه به.

(قال)[6]:

فصل في تغيير الإعراب[7]

ومنهُ[8] ما إعرابُهُ تَغَيَّرا   بِحَذفِ لَفظٍ أَوْ زيادَةٍ تُرى

=

وقوله: والجامع هو الإقدام تارة، والإحجام أخرى.

(1) (**قوله: منتزعة**) أي مأخوذة.

(2) (**قوله: الاستعمال**) أي استعمال المجاز المركب.

وقوله: في الاستعارة «في» بمعنى «على» أي على سبيل الاستعارة دون التشبيه. وأصل هذه العبارة للسعد في تفسير كلام الأصل وعبارته مع الأصل: ومتى فشا استعماله، أي المجاز المركب كذلك، أي على سبيل الاستعارة سمي مثلاً، انتهى.

قال في الأطول ما ملخصه: فسر الشارح، يعني السعد بكونه على سبيل الاستعارة، وجعله احتراز عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه، أو في معناه الأصلي، ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه، أو في معناه الأصلي غير داخل في فشو المجاز المركب، حتى يحترز عنه بقوله: كذلك، فالوجه أن المراد به عدم التغيير، أي متى فشا كذلك من غير تغيير، أو تذكير وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً، ولم يعدل عن هيئته في المورد لأجل المضرب، وحينئذ يكون أشد اتصالاً بما بعده نقله الصبان، وحينئذ كان على الشارح أن يقول: بدل في الاستعارة إلى آخره من غير تغيير تذكيراً إلى آخره، ويكون الكلام حينئذ أشد اتصالاً بما بعده، وهو قوله: فقوله إلى آخره.

(3) (**قوله: فقوله إلى آخره**) تفريع على محذوف بعد قوله: يسمى مثلاً، أي فلا يغير عما كان عليه.

(4) وفي المخطوط: المشبه به.

(5) (**قوله: لوجوب بقاء إلى آخره**) تفريع على محذوف بعد قوله: يسمى مثلاً، أي فلا يغير عما كان عليه.

(**قوله: لوجوب بقاء إلى آخره**) الأنسب؛ لأن الأمثال لا تغير عما كان عليه حال موردها؛ لأن الوجوب المذكور إنما نشأ مما ذكر، ولأنه الملائم لسابق الكلام على ما قررنا، تأمل.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) المراد من التغيير: أثره الذي هو التغير، وفي الكلام حذف، أي في بيان حكم تغيير الإعراب، أي الحكم الذي ينشأ عنه، وهو تسمية الكلمة التي تغير حكم إعرابها مجازاً تأمل.

(8) (**قوله: ومنه إلى آخره**) أي ومن جملة ما يسمى مجازاً لفظ تغير إعرابه بسبب حذف لفظ أو زيادة

=

أقول: من المجاز نوعٌ آخرَ غير ما تقدم، وهو كل كلمة[1] تغير (حكم)[2] إعرابها بحذف لفظ «أو زيادته»، نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[3]، أي أمره، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[4]، أي مثله على ما فيه[5]، فالحكم الأصلي[6] لربك الجر، ولمثل النصب، فتغير بالحذف في الأول، والزيادة في الثاني، وإنما كان هذا النوع مغايراً لما تقدم؛ لأن المجاز اللفظُ المستعملُ في غير ما وضع له أو استعماله.

والتغيير: بمعنى[7] التغير، وليس واحداً منهما.

= لفظ، ومعنى تغير إعرابه أنه كان يستحق إعراباً، ثم إنه عدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب آخر بسبب أحد الأمرين.

وقوله: ترى نعت للزيادة مكمل به البيت، ومعناه: أن الزيادة لتغير حكم الإعراب هي التي ترى، أي تحسن بخلاف التي يمكن تقديرها، فلا عبرة بها، ثم إن قوله: بحذف لفظ إلى آخره مخرج لتغير حكم إعراب غير في جاءني القوم غير زيد، فإن حكم إعرابه كان الرفع على الوصفية، فتغير إلى النصب على الاستثناء، لكن لا يحذف لفظ أو زيادته، بل لنقل غير من الوصفية إلى كونه أداة استثناء.

واحترز بالحذف المغير والزيادة المغيرة مما يتغير معهما الإعراب، فلا يسمى اللفظ مع أحدهما مجازاً.

فالأول: كقوله: وليل كموج البحر، فإن رب محذوفة بعد الواو، ولم يتغير الإعراب.

والثاني: كقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ (آل عمران: 159) فما زائدة للتقوية، والإعراب لم يتغير بزيادتها. وقد أورد الصبان أمرين خارجين عن التعريف مع أنهما من النوع، وأمراً داخلاً فيه مع أنه ليس من النوع. فانظره إن شئت.

(1) (**قوله: كل كلمة إلى آخره**) قال يعقوبي: وإطلاق لفظ المجاز على نفس الكلمة المغيرة الإعراب أنسب من إطلاقه على نفس الإعراب المتغير إليه ليوافق إطلاقه في الباب السابق؛ لأنه اسم للكلمة هنالك أيضاً، فإن اعتبر أن إطلاقه على هذه الكلمة لمشابهتها لتلك في التحول عما هو أصلها كان إطلاق لفظ المجاز عليها مجازاً، وإلا كان من باب الاشتراك، انتهى.

(2) ساقطة في المطبوع.

(3) الفجر: 22.

(4) الشورى: 11.

(5) (**قوله: على ما فيه**) أي من كون القول بزيادة الكاف أخذاً بالظاهر، ويحتمل أن لا زيادة، وأن الكلام كناية عن نفي المثل على ما تقدم في الكلام على البسملة.

(6) (**قوله: فالحكم الأصلي إلى آخره**) أي الذي كان يستحقه لولا هذه الزيادة، وقد أشار بهذا إلى ما مر عن يعقوبي من معنى تغيير الإعراب.

(7) (**قوله: والتغيير بمعنى إلى آخره**) يقتضي كلامه أن الموصوف بكونه نوعاً آخر من المجاز هو =

وردّ بعضهم[1] هذا النوع إلى المجاز الإسنادي والحذف والزيادة (بصدق)[2] كل منهما على الاسم والحرف، فحذف الاسم تقدم في المثال.

وزيادته: نحو: ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾[3]؛ (إذ)[4] المراد فرعون (نفسه)[5].

وزيادة الحرف تقدمت في المثال.

ونقصه: نحو: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[6]، أي لا تفتؤ.

(قال)[7]:

الباب الثالث الكناية[8]

لَفْظٌ بِهِ[9] لَازِمُ مَعْنَاهُ قُصِدْ مَعَ جَوازِ[10] قَصْدِهِ مَعْهُ يَرِدْ

=

التغير، وهو ظاهر إن أريد بالتغير الإعراب المعنوي، فيكون موافقاً لظاهر عبارة المفتاح، لا إن أريد ما يتبادر من كلامه، وهو تغير الإعراب؛ إذ لم يقل به أحد تأمل، وكان الأنسب بقاؤه على ما سلكه المصنف كأصله؛ لأنه الأنسب.

(1) (**قوله: ورد بعضهم إلى آخره**) إنما يظهر في نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف: 82) ونحو: ﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ (غافر: 46) لا في حذف الحرف ولا زيادته، وانظر من أين له هذا، فأني لم أره منصوصاً في أصوله.

(2) وفي المخطوط: يصدق.

(3) غافر: 46.

(4) وفي المخطوط: فإن.

(5) وفي المخطوط: بعينه.

(6) يوسف: 85.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) هو في اللغة: مصدر كنيت عن كذا، أو كنوت عنه إذا تركت التصريح به.
وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف بقوله: لفظ به إلى آخره.

(9) (**قوله: به**) متعلق بـ«قصد» و«لازم» مبتدأ، خبره «قصد»، ففي كلامه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وهو جائز على الأصح خلافاً لمن منعه.

(10) (**قوله: مع جواز إلى آخره**) أي يشترك في الكناية أن يكون قصد اللازم بها واقعاً مع جواز قصد ذلك المعنى الأصلي مع ذلك اللازم.

إِلَى اخْتِصَاصِ[1] الْوَصْفِ بِالْمَوْصُوفِ كَـ«الْخَيْرُ فِي الْعُزْلَةِ[2] يَا ذَا الصُّوفِيّ»
وَنَفْسِ مَوْصُوفٍ وَوَصْفٍ وَالْغَرَضْ إِيضَاحٌ[3] اخْتِصَارٌ[4] أَوْ صَوْنٌ[5] عَرَضْ[6]
انْتِفَاءِ اللَّفْظِ لاسْتِهْجَانِ وَنَحْوِهِ كَاللَّمْسِ وَالإِتْيَانِ

أقول: قد عرف الكناية بأنها اللفظ الذي أريد به[7] لازم معناه مع جواز[8] إرادته،

---

(1) (قوله: يرد إلى اختصاص إلى آخره) شروع في تقسيم الكناية، أي يرد اللفظ المذكور إلى ذي اختصاص إلى آخره، أي إلى كناية أريد بها اختصاص إلى آخره، ومثل هذا يقال في قوله: ونفس موصوف ووصف، والمراد بالاختصاص في هذا المقام إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، فهو مرادف للنسبة، فهذا القسم هنا هو الثالث في الأصل، وهو الكناية المطلوب بها نسبة، وفي كلام المصنف التضمين.

(2) (قوله: في العزلة) أي بشرطها للعلوم، وهو أن تكون لقصد كف النفس عن المحرمات، والتفرغ إلى العبادات على وجه الإخلاص.

(3) (قوله: إيضاح) أي للمقصود كما إذا كان المخاطب إنما يفهم المعنى بطريق الكناية لعلمه بالملزوم، ولو بالقرينة من غير أن يعلم الاسم الدال صراحة لانتفاء إدراك الوضع، فتقول مثلاً لمن يفهم: استلزام عرض القفا لمعنى البله، ولو بالقرينة، ولم يعلم اسم البله فلان عريض للقفا.

(4) (قوله: اختصار) أي يكون في الكناية دون التصريح كما إذا قصدت أن تحرض أحداً على الإتيان لفلان بكثير الحطب والقدور لكونه كثير الطبائخ كثير الأضياف، فإنك تقول في التصريح: فلان كثير إحراق الحطب كثير الطبائخ للأضياف، فأعينوه بالحطب والقدور، فإذا أردت الاختصار: قلت: فلان كثير الرماد، فأعينوه، فقد كنيت بكثرة الرماد عن كثرة الإحراق، وعن كثرة الطبائخ بكثرة الأضياف مع الاختصار.

(5) (قوله: أو صون) ينبغي أن يكون المراد به ما هو أعم من صون اللسان عن الاسم وعكسه بأن يشمل الستر لعدم انبغاء التصريح.
ومثال الكناية لصون اللسان: قولك: لا يفعل هذا إلا الملعون على ألسنة جميع المسلمين كناية عن الشيطان.
ومثال العكس: إنما يعطى هذا من يسأل فضله أهل السماء والأرض كناية عن الرب جل وعلا ذكره.

(6) (قوله: عرض) أي الصون أي قصده، فهو من باب الحذف والإيصال، تأمل.

(7) (قوله: أريد به إلى آخره) أي إنه مستعمل في هذا اللازم مع جواز إرادة الموضوع له، وهو إحدى طريقتين في الكناية، وانظر بسط المقام هناك، ثم هذا حري على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز.

(8) (قوله: مع جواز إلى آخره) قال في الأطول: يرد أن استعمال «مع» في قوله مع جواز ليس كما ينبغي؛ لأن إرادة لازم المعنى ليس تابعاً لجواز إرادته معه، واستعمال مع مقتضى ذلك؛ لأنها إنما تدخل على المتبوع، فيكون ما قبلها تابعاً إلا أن يقال: إن «مع» تدخل على المتبوع من المتشاركين، وجواز إرادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الإرادة، فتأمل من الصبان =

نحو: «زيد طويل النجاد»، فإن المراد لازم معناه، وهو طول القامة، ويجوز مع ذلك إرادة طول النجاد الذي هو المعنى الحقيقي، وبهذا القيد[1] فارقت المجاز؛ لأنه لا بد من كون القرينة فيه مانعة (عن)[2] إرادة المعنى الحقيقي، نحو: «رأيت أسداً في الحمام»، (ففي الحمام)[3]: قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وهو الحيوان المفترس كذا قالوا برمتهم.

واعترض ذلك[4] عصام الدين في كتابه على متن السمرقندية بما يعلم بمراجعته.

وأجيب عن اعتراضه فيما كتبته على شرحه المذكور.

وترد إلى أقسام ثلاثة:

=

بإيضاح، وكان المناسب للشارح أن يزيد معه بعد إرادته كما فعل الأصل لينبه على أن إرادة اللازم أصل، وإرادة المعنى بتبعية إرادة اللازم، ولينتقل منه إلى اللازم كما يفهم من قولنا: جاء زيد مع عمر، ولهذا يقال: جاء فلان مع الأمير، ولا يقال: جاء الأمير معه، والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالاً، لا على وجه يكون أحدهما تابعاً للآخر، ووسيلة إلى قصده وفهمه.

(1) (**قوله: وبهذا القيد**) هو قوله مع جواز إلى آخره.

(2) وفي المخطوط: من.

(3) وفي المخطوط: فالحمام.

(4) (**قوله: واعترض ذلك إلى آخره**) حاصله: أن الكناية يصح فيها إرادة الموضوع له لا لذاته، بل ليتوسل به إلى الانتقال إلى المراد، ففيها القرينة المانعة عن إرادته لذاته لا للتوسل، والمجاز كذلك لا تمنع فيه القرينة إلا إرادته لذاته، ويجوز إرادته للانتقال مثلاً: جاءني أسد يرمي ليس فيه مع الأسد إلا الرمي الذي يمنع أن يكون المقصود لذاته السبع المعروف، ولا يمنع أن يقصد الأسد للانتقال إلى الشجاع، فلا يثبت المجاز متميزاً عن الكناية في شيء من الاستعمالات.

وأجابوا عنه بما ملخصه: أنه إن أراد بجواز إرادة الموضوع له مع المجازى للانتقال حضوره في الذهن وتصوره للانتقال، فلا بدع في ذلك، لكن ليس هذا معنى إرادته مع الكنائي، بل معناها قصد الإخبار به مع الكنائي، وإن لم يكن مقصوداً بالذات، بل لينتقل منه إلى الكنائي. ومحل منع الجمع بين الحقيقة والمجاز عند مانعية إذا كانا مقصودين بالذات، فلا اعتراض بأن هذا المعنى لا يتم على منع الجمع بسن الحقيقة والمجاز، وإن أراد أن الموضوع له يكون مخبراً به مع المجازي، حتى يكون معنى قول القائل: رأيت أسداً يرمي أنه رأى الأسد والرجل الشجاع، فهو باطل، فإن يرمي يمنع ذلك، فعلم أن الكناية قد يراد منها الموضوع له مع لازمه بالفعل وقد لا، وأنه عند إرادة الموضوع له ولازمه معاً في الكناية يكون اللفظ مستعملاً فيهما على أن الموضوع له غير مقصود بالذات.

الأول: اختصاص[1] الوصف بالموصوف، كقولهم: المجدُ[2] بين ثوبَيْهِ[3]، والكرم بين بُرْدَيْهِ، جعل إحاطة[4] الثوبين والبردين بالوصفين كناية عن اختصاص الممدوح بهما[5].

ومن ذلك: الخير في العزلة إلى آخره كناية عن اختصاص الصوفي بها[6].

الثاني: ما يطلب بها نفس الموصوف كقولك: «جاء المضياف»، تريد زيداً لكثرة إقرائه للضيف حتى (صار اختصاصه)[7] بذلك، كاللازم ينتقل من المضياف إليه.

الثالث: ما (يطلب)[8] بها نفس الصفة، نحو: «كثير الرماد»، كناية عن المضياف[9]، ونحو: «طويل النجاد»، كناية عن طول القامة.

والأولى[10]: بعيدة لكثرة الوسائط[11].

---

(1) (**قوله: الأول: اختصاص إلى آخره**) تقدم ما يصححه من التقدير، وقد مر أن هذا القسم هو المطلوب بها نسبة، وقد يكون طرفا النسبة مذكورين صريحين، فتنفرد الكناية في النسبة، أو أحدهما مذكوراً صريحاً، والآخر كناية، فتجتمع مع الكناية عن الموصوف، أو الصفة، أو كلاهما مذكور كناية، فتجتمع الثلاثة.

(2) (**قوله: المجد**) أي نيل الشرف والكرم، ولا يكون إلا بالآباء، أو كرم الآباء خاصة، والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء، أو نفس الرجل.

(3) (**قوله: بين ثوبيه**) يريد بالثوبين الرداء والإزار، وكذا المراد بالبردين في قوله: والكريم بين برديه.

(4) (**قوله: جعل إحاطة إلى آخره**) فإن الأمر إذا أثبت بين ما يختص بالرجل ويحويه من ثوبين ونحوهما، فقد أثبت له.

(5) (**قوله: عن اختصاص الممدوح بهما**) أي إثباتهما له.

(6) (**قوله: كناية عن اختصاص الصوفي بها**) أي بالعزلة، ولا وجه لهذا أصلاً، ولعل تأنيث الضمير تحريف، والأصل به أي الخير، وحينئذ تكون الكناية بواسطة، وذلك أنه يلزم من كون الخير في لعزلة اختصاصها به، ومن اختصاصها به اختصاص الصوفي به؛ لأنه مختص بها، والمختص بشيء مختص بما اختص به ذلك الشيء، هذا والذي في شرح المصنف أن جعل العزلة ظرفاً للخير كناية عن تخصيصه بها وهو أقرب.

(7) وفي المخطوط: نسب إليه لاختصاصه.

(8) وفي المخطوط: يطالب.

(9) (**قوله: عن المضياف**) أي عن صفته، وهي المضيافية.

(10) (**قوله: والأولى**) وهي كثير الرماد، وقد أشار إلى تقسيم هذا القسم إلى قسمين، وترك ثالثاً سأذكره.

(11) (**قوله: لكثرة الوسائط**) فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأكلة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود، وهو الضيافية، ثم الظاهر أن المراد بالكثرة ما فوق الواحد نظير ما مر في التعقيد المعنوي.

والثانية[1]: قريبة لعدم الواسطة.

ثم الغرض من الكناية[2]:

1-الإيضاح: كطويل النجاد[3] لطول القامة.

2-أو الاختصار: كفلان[4] مهزول الفصيل، أي لكثرة نحو الأمهات كناية عن كرمه.

3-أو الستر: وهو المراد[5] بالصون كأهل الدار كناية عن الزوجة صيانة لها.

4-أو اختيار[6] الفصحاء لِلَفْظٍ لاستهجان المكنى عنه، نحو: ﴿ فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ ﴾[7]، ونحو: «فلان لمس زوجته»، أو آتاها كناية عن المجامعة.

(قال)[8]:

فصل في مراتب المجاز والكنى

ثُمَّ الْمَجَازُ[9] وَالْكُنَى[10] أَبْلَغُ[11] مِنْ ... تَصْرِيحٍ[12] أَوْ حَقِيقَةٍ كَذَا[13] زُكِنْ

---

(1) (**قوله: والثانية**) وهي طويل النجاد. وبقى ما إذا تحدث الواسطة، وقد قال يعقوبي: إن الكناية حينئذ ملحقة بالقريبة.

(2) (**قوله: من الكناية**) أي من العدول عن التصريح إليها.

(3) (**قوله: كطويل النجاد إلى آخره**) أي إذا كان المخاطب يعلم استلزام طول النجاد لمعنى طول القامة من غير أن يعلم اللفظ الدال على طول القامة لعدم إدراك الوضع.

(4) (**قوله: كفلان إلى آخره**) فإنه يغني عن قولك: فلان بنحو أمهات الأولاد من إبله كثيراً لكرمه تأمل.

(5) (**قوله: وهو المراد إلى آخره**) علمت أنه ينبغي أن يراد به ما هو أعم.

(6) (**قوله: أو اختيار**) تفسير للانفتاء في المصنف.

وقوله: اللفظ أي لفظ الكناية.

(7) البقرة: 187.

(8) ساقطة في المخطوط.

(9) (**قوله: ثم المجاز**) أي المرسل.

(10) (**قوله: والكنى**) جمع كنية مراداً بها الكناية.

(11) (**قوله: أبلغ**) أي أوكد في الإثبات، وأنسب لمقام بيان المعنى. والظاهر أن الواو بمعنى «أو»، وأنه أشار إلى جواز كون أبلغ من المبالغة ومن البلاغة. وفي الصبان على الأطول: أنه من المبالغة لا غير، ويمكن الجمع لمن تأمل.

(12) (**قوله: من تصريح**) أي مقابل لها بحيث يؤدي مؤداها، وكذا يقال في الحقيقة.

(13) (**قوله: كذا**) كما علمنا أبلغية المجاز الكناية والمجاز المرسل، فيتقدان على مقابليهما.

فِي الْفَنِّ تَقْدِيمُ اسْتِعَارَةٍ[1] عَلَى تَشْبِيهٍ[2] أَيْضاً[3] بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَا[4]

أقول: الْمَجَازُ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ، وَالْكِنَايَةُ أَبْلَغُ مِنَ التَّصْرِيحِ؛ لأن الانتقال[5] (فيهما)[6] من الملزوم إلى اللازم، وهو كدعوى الشيء ببينة، فإن وجود الملزوم[7] يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه.

والاسْتِعَارَةُ أَبْلَغُ مِنَ التَّشْبِيهِ؛ لأَنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الْمَجَازِ، والتشبيه حقيقة، وقد علمت[8] أن المجاز أبلغ منها، والله أعلم.

(قال)[9]:

(1) (**قوله: تقديم استعارة**) أي في الأبلغية.

(2) (**قوله: على تشبيه**) أي يقابلها، ويكون أصلاً لها.

(3) (**قوله: أيضاً**) الظاهر أنه يغني عنه قوله: كذا من قوله: كذا زكن تأمل.

(4) (**قوله: العقلا**) المراد بهم علماء البيان؛ لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع أو جميع العقلاء، ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام، وإن لم يعلموا هذه الاصطلاحات.

(5) (**قوله: لأن الانتقال إلى آخره**) وذلك لأن اللفظ مجازاً كان أو كناية إذا سمع، فأول ما يخطر منه معناه الأصلي، فإذا دلت القرينة على عدم إرادته انتقل الذهن منه إلى ملابسة.

(6) وفي المخطوط: فيها.

(7) (**قوله: فإن وجود الملزوم**) أي الذي هو الملحوظ أوَّلاً.

وقوله: يقتضي وجود اللازم، أي الذي هو المقصود وحينئذ فأنت حال الإتيان بالمجاز أو الكناية كأنك قد استدللت على وجود اللازم بوجود ملزومه. فإذا قلت: رعينا الغيث، فكأنك قلت: رعينا نباتاً وجد لوجود الغيث، وإذا قلت: زيد طويل النجاد، فكأنك قلت: زيد وجد طول قامته لوجود طول نجاده تأمل.

(8) (**قوله: وقد علمت إلى آخره**) فيه أن الذي علم كذلك إنما هو المجاز المرسل لا الأعم، فالمناسب أن يقول: بدل قوله: لأنها نوع إلى آخره؛ لأنها مبنية على تناسي التشبيه، ودعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به.

(9) ساقطة في المخطوط.

الفن الثالث البديع[1]

عِلْمٌ[2] بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الْكَلَامِ[3] تُعْرَفُ بَعْدَ رَعْيِ[4] سَابِقِ الْمَرَامْ
ثُمَّ وُجُوهُ حُسْنِهِ[5] ضَرْبَـــــانِ بِحَسَبِ الأَلْفَاظِ وَالْمَعَـــانِي

أقول: تقدم أن فن البديع ليس جزءاً[6] من البلاغة، بل هو تابع لها، فالنظرُ فيه فرعُ النظر فيها، فلذلك أخر.

وَهُوَ عِلْمٌ[7] يُعْرَفُ بِهِ وُجُوهُ تَحْسِينِ الْكَلَامِ بَعْدَ رِعَايَةِ الْمُطَابَقَةِ وَوُضُوحِ الدَّلَالَةِ.

فقوله **علم**: خبر مبتدأ محذوف، ودليل مفاده الترجمة.

وسابق المرام: (أي)[8] المطلوب السابق، وهو المطابقة ووضوح الدلالة، اللذان هما مفادان للفنين قبله.

ثم وجوه التحسين:

منها: ما يتعلق باللفظ، فيكسوه حسناً وجمالاً كالجناس التام.

---

(1) هو لغة: الغريب من بدُع الشيء بالضم إذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار عريباً.

(2) (**قوله: علم**) تقدم الكلام على ما يراد بالعلم في أول الفن الأول، فراجعه.

(3) (**قوله: وجوه تحسين الكلام**) أي المعاني التي يحسن الكلام بها.
وقوله: تعرف أي تتصور، وتعلم أعدادها بقدر الطاقة.

(4) (**قوله: بعد رعي إلى آخره**) متعلق بـ«تحسين»، فقد أفاد أن هذه المحسنات إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة.

(5) (**قوله: حسنه**) أي الكلام البليغ.
وقوله: ضربان أي نوعان.
وقوله: بحسب الألفاظ أي بحسب تعلقها بكل، فإذا أتى في اللفظ بمعنى حسن كأن يجمع فيه بين المتنافين على وجه يصح كان ذلك من البديع المتعلق بالمعنى، وسمي معنوياً، وإذا أتى في معنى من المعاني بلفظ يستحسن كلفظين متجانسين لمعنيين مختلفين كان ذلك من البديع المتعلق باللفظ، وسمي لفظيّاً، انتهى يعقوبي.

(6) (**قوله: ليس جزءاً إلى آخره**) المناسب ليس متعلقاً بالبلاغة، بل بتوابعها، فالنظر فيه فرع النظر فيما يتعلق بها؛ إذ عبارته تفيد أن الفنين الأولين جزء منها، وأن نفس البديع تابع، وليس كذلك، بل الأولان متعلقان بها، والثالث بتوابعها.

(7) (**قوله: وهو علم إلى آخره**) قد علمت الكلام عليه من حل المصنف.

(8) ساقطة في المخطوط.

ومنها: ما يتعلق بالمعنى كذلك كالمطابقة، وسيأتي مثالهما.

وقدم الألفاظ في البيت؛ لأنها طريق (للمعاني)[1]، وأخر الكلام على ما يتعلق بها اهتماماً بشأن المعاني؛ لأنها المقصودة أوَّلاً (وبالذات)[2]، وقصد الألفاظ عرضِيٌّ.

قال:

الضرب الأول المعنوي

وَعُدَّ مِنْ أَلْقَابِهِ[3] الْمُطَابَقَهْ   تَشَابُهُ الأَطْرَافِ[4] وَالْمُوَافَقَهْ

أقول: تقدم وجه تقديم الضرب المعنوي.

فمن ألقابه: **المطابقة**، وتسمى **الطباقَ**، و**التضاد**، و**التكافؤ**.

وهُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ[5] أَيْ سَوَاءٌ[6] كَانَ تَقَابُلُ ضِدَّيْنِ[7]، أَوْ نَقِيضَيْنِ، أَوْ عَدَمٌ وَمَلَكَةٌ.

ويكون بلفظين من نوع اسمين: نحو: ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا [8] وَهُمْ

(1) وفي المخطوط: المعاني.

(2) وفي المخطوط: بالذات.

(3) (**قوله: ألقابه**) أي ألقاب أنواعه؛ إذ كل لقب لنوع، لا أنها ألقاب لنوع واحد.
وقوله: المطابقة، أي النوع المسمى بها يعقوبي.

(4) (**قوله: تشابه الأطراف إلى آخره**) قال يعقوبي: كان حقه لولا ضرورة الوزن تقديم الموافقة على تشابه الأطراف؛ لأنه نوع من الموافقة، والنوع الذي سماه الناظم بالموافقة اسمه المشهور مراعاة النظير، ويسمى أيضاً التناسب والتوافق، ومن اسم التوافق أخذ الناظم اسم الموافقة، انتهى.

(5) (**قوله: في الجملة**) أي يكون بينهما تقابل وتناف، ولو في بعض الصور كما في الاعتبار كتقابل السكون وابتغاء الفضل في قوله تعالى: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ (القصص: 73)، فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلاً للسكون، لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون، فهو مقابل باعتبار ما يستلزم، أفاده السعد وبن.

(6) (**قوله: أي سواء إلى آخره**) جعله تفسيراً لقوله: في الجملة، وهو لا يصح، والصواب ما علمته تأمل.

(7) (**قوله: تقابل ضدين**) كتقابل البياض والسواد.
وقوله: أو نقيضين كتقابل وجود ولا وجود.
وقوله: أو عدم وملكة كتقابل العمى والبصر.

(8) (**قوله: أيقاظاً**) جمع يقظ ككتف بمعنى يقظان، وقول وهم رقود أي نيام جمع راقد، فإن اليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، فبينهما شبه العدم، والملكة باعتبار لازمهما، والتضاد باعتبار أنفسهما؛ لأن اليقظة عرض يقتضي الإدراك بالحواس، والنوم عرض =

رُقُودٌ ﴾[1].

أو فعلين: نحو: ﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ [2] ﴾[3].

أو حرفين: نحو: ﴿ لَهَا مَا [4] كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ ﴾[5].

أو من نوعين: نحو: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ [6] ﴾[7].

والطباق قسمان:

1-طباق الإيجاب كما مثل.

2-وطباق السلب: وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد[8]، أحدهما: مثبت، والآخر: منفي، أو أحدهما: أمر، والآخر: نهي، نحو: ﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ [9] ﴾[10]، ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا ﴾[11]، ﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ ﴾[12].

=

يمنع الإدراك، وقد دل على كل منهما بالاسم بن.

(1) الكهف: 18.

(2) (**قوله: يحيي ويميت**) فإن الإحياء والإماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكة، أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي، فالتنافي بينهما اعتباري، انتهى منه.

(3) البقرة: 258؛ آل عمران: 156؛ الأعراف: 158؛ التوبة: 116؛يونس: 56؛ المؤمنون: 80؛ غافر: 68؛ الدخان: 8؛ الحديد: 2.

(4) (**قوله: لها ما إلى آخره**) فإن في اللام معنى الانتفاع، وفي على معنى التضرر، قاله السعد.

(5) البقرة: 286.

(6) (**قوله: ميتاً فأحييناه**) أي ضالًّا، فهديناه، وقد عرفت وجه التقابل بين الإحياء والإماتة.

(7) الأنعام: 122.

(8) (**قوله: فعلين من نوع واحد**) أي معنى واحد كالعلم في المثال، والأوضح فعلى مصدر واحد كما في السعد، وبينهما تقابل الإيجاب والسلب.

قال سم: ظاهر التقييد به إخراج غير الفعلين، وفعل المصدرين، فليراجع انتهى بن.

(9) (**قوله: لا يعلمون**) أي الأمر الأخروي، ويعلمون أي الأمر الدنيوي، وحينئذ فالتنافي بحسب الظاهر، أي بالنظر للفعلين في حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما، وكذا يقال فيما بعد، ومن بيانية، انتهى منه.

(10) الأعراف: 187؛ يوسف: 21، 40، 68؛ النحل: 38؛ الروم: 6، 30؛ سبأ: 28، 36؛ غافر: 57؛ الجاثية: 26.

(11) الروم: 7.

(12) المائدة: 44.

ومنها: **تشابه الأطراف**: وَهُوَ التَّنَاسُبُ بَيْنَ أَوَّلِ الْكَلَامِ وَآخِرِهِ فِي الْمَعْنَى، نحو: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ [1] ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[2].

ومنها: **الموافقةُ**، وتسمى **التناسب** و**التواقع** أيضاً،

و**مراعاة النظير**: وَهُوَ جَمْعُ أَمْرٍ، وَمَا يُنَاسِبُهُ لَا بِالتَّضَادِّ[3]، نحو: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ [4] بِحُسْبَانٍ ﴾[5].

قال:

وَالْعَكْسُ وَالتَّسْهِيمُ وَالْمُشَاكَلَهْ ۝ تَزَاوُجٌ رُجُوعٌ أَوْ مُقَابَلَهْ[6]

أقول: اشتمل هذا البيتُ على ستة ألقاب:

الأول: العكس: وهو أن يُقَدَّمَ[7] في الكلام جزءٌ، ثم يؤخرُ، نحو: «عادات[8] السادات، سادات العادات».

---

(1) (**قوله: نحو لا تدركه إلى آخره**) فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالإبصار، والخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً به عالماً، قاله السعد.

(2) الأنعام: 103.

(3) (**قوله: لا بالتضاد**) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في إدراك، أو لمناسبة في شكل، أو لترتب بعض على بعض، أو ما أشبه شيئاً من ذلك، ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره، أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير، انتهى بن.
وخرج بقوله: بالتضاد الطباق.

(4) (**قوله: نحو الشمس والقمر**) أي فهما متناسبان من حيث تقاربهما في الخيال لكون كل جسماً نورانياً سماوياً، انتهى منه.

(5) الرحمن: 5.

(6) (**قوله: أو مقابله**) «أو» بمعنى الواو، أفاده يعقوبي.

(7) (**قوله: أن يقدم إلى آخره**) لم يشترط الشارح، ولا الأصل أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم عليه، فظاهر عبارته صادق على نحو: عَادَاتُ السَّادَاتِ أَشْرَفُ الْعَادَاتِ، وليس من العكس. والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم: وهو أن تقدم في الكلام جزءاً، ثم تعكس، فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت، وإرجاع عبارة الشارح لهذه بأن يقدر بعد قوله: ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أوّلاً، أفاده السعد وبن.

(8) (**قوله: نحو عادات إلى آخره**) فالعادات أحد طرفي الكلام، والسادات مضاف إليه لذلك الطرف، وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أوّلاً العادات على السادات، ثم السادات على العادات، قاله السعد.

الثاني: التسهيم[1]، ويُسمى **الإرصاد**[2]: وهو أن يجعل قبل العجز[3] من الفقرة[4]، أو البيت ما يدل عليه إذا عرف[5] الروي، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[6].

وقوله:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

الثالث: المشاكلة: وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه[7] في صحبته تحقيقاً[8] أو تقديراً.

فالأول: نحو قوله:

قَالُوا: اقْتَرِحْ[9] شَيْئاً نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَا

---

(1) (**قوله: التسهيم**) هو في الأصل جعل البرد ذا خطوط كالسهام لتزيينه، ووجهه التسمية هنا أنه جعل في أول الكلام وجه يدل على وجه آخر في آخره، فصار مزيناً بذلك، كما زين البرد المسهم بتلك الخطوط، يعقوبي.

(2) (**قوله: الإرصاد**) هو في الأصل: نصب الرقيب على الطريق، وقد نصب هنا في أول الكلام ما يدل على آخره، انتهى منه.

(3) (**قوله: العجز**) هو الكلمة التي تختتم بها الفقرة، انتهى منه.

(4) (**قوله: الفقرة**) هي من النثر بمنزلة البيت من الشعر؛ لأنها مقدار يراعى فيه الختم بما التزم من الحرف المسمى بالروي، وكذلك البيت، والفقرة في الأصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر، أي عظمة الوسط، انتهى منه بحذف وزيادة.

(5) (**قوله: إذا عرف إلى آخره**) قيد به؛ لأن من الإرصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾﴾ (يونس: 19)، فلو لم يعرف أن الروى هو النون لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه.

(6) العنكبوت: 40.

(7) (**قوله: لوقوعه إلى آخره**) الأول: للشيء، والثاني للغير.

(8) (**قوله: تحقيقاً إلى آخره**) أي وقوعاً محققاً أو مقدراً بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير، فيكون اللفظ الدال على الغير مقدر، والمقدر كالمذكور، من السعد وبن.

(9) (**قوله: اقترح**) من اقترحت عليه الشيء، إذا سألته إياه من غير روية، وطلبته على سبيل التكليف والتحكم.

وقوله: نجد مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة، وهي تحسين الشيء.

أي خيطوا، (فعبر)[1] عنه بلفظ الطبخ لوقوعه في صحبة طبخ الطعام.

ومنه: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ[2] ﴾[3].

والثاني[4]: نحو صبغة الله، وهو مصدرٌ[5] مؤكدٌ لـ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾، أي تطهير الله؛ لأن الإيمانَ[6] يُطَهِّرُ النُّفُوسَ.

والأصل فيه[7]: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر، يقال له: المعمودية، ويقولون: إنه[8] تطهير لهم[9]، فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة (لهذه)[10] القرينة.

الرابع: المزاوجة: وهي أن يزاوج[11] أي يقارن بين معنيين في الشرط والجزاء كقوله:

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِي[12] فَلَجَّ بِيَ الْهَوَى ... أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِي فَلَجَّ بِهَا الْهِجْرُ

---

(1) وفي المخطوط: معبراً.

(2) (**قوله: ومكر الله**) أي جازاهم، فعبر عنها بلفظ المكر لوقوعها في صحبته.

(3) آل عمران: 54.

(4) (**قوله: والثاني**) وهو ما يكون في صحبة الغير تقديراً.

(5) (**قوله: مصدر**)؛ لأن فعله صبغ كالجلسة من جنس، وهي الحال التي يقع عليها الصبغ.

(6) (**قوله: لأن الإيمان إلى آخره**) فيكون آمناً مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالًّا عليه، فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله: آمنا بالله.

(7) (**قوله: والأصل فيه**) أي في ذكر التطير بلفظ الصبغ.

(8) (**قوله: إنه**) أي الغمس في ذلك الماء والصبغ به.

(9) (**قوله: تطهير لهم**) فإذا صبغوا، ولذا قالوا: إنه تطهر من كل دين غير النصرانية، وصار نصرانياً حقيقة، فرد الله عليهم بقوله: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَـٰبِدُونَ ﴾ (المؤمنون: 47)، فقد علم الصبغ من كون ذلك هو السبب في النزول للرد عليهم فيما يمارون فيه من كونه حقّاً، فكأنه ذكر، فعبر به عن الإيمان مشاكلة لوقوعه في صحبة الصبغ تقديراً، والمعنى: قولوا للنصارى: طهرنا الله بالإيمان الذي هو الحق، وصبغنا به صبغة لا كتطهيركم بزعمكم بذلك الصبغ أولادكم من يعقوبي، وإلى هذا أشار الشارح بقوله: فعبر إلى آخره.

(10) وفي المخطوط: بهذه.

(11) (**قوله: أن يزاوج**) أيجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر.

(12) (**قوله: نهى الناهي**) أي عن حبها.

وقوله: فلج بي أي لزمني.

وقوله: أصاخت إلى الواشي أي استمعت إلى التمام الذي يشي حديثه ويزينه فصدقته فيما =

(زواج)[1] بين نَهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء بأن رتب عليهما لجاج (شيء)[2]، وإن كان في الأول لجاج الهوى، وفي الثاني لجاج الهجر.

الخامس: الرجوع: وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض[3] لنكتة، كقوله:

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقِدَمُ   بَلَى وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالْدِّيَمُ[4]

أخبر أوَّلاً أن هذه الديار لم يبلها تقادم العهد، ثم نقض هذا الخبر بقوله: «بلى وغيرها الأرواح»، أي هبوبها والديم (أي)[5] القطر، والنكتة إظهار التحير كأنه أخبر أوَّلاً بما لا تحقق له، ثم (لما)[6] أفاق بعض إفاقة (نقض)[7] الكلامَ السابقَ قائلاً، بل عَفَاهَا الْقِدَمُ وغيرها الأرواح والديم.

السادس: **المقابلة**: وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين[8] أو أكثر، ثم يقابل ذلك على الترتيب، نحو: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾[9].

ومنه: ﴿ فَأَمَّا [10] مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝ ﴾، إلى ﴿ لِلْعُسْرَىٰ ﴾[11].

وقوله:

=

افترى على.

(1) وفي المخطوط: أي زواج.

(2) وفي المخطوط: الشيء.

(3) (**قوله: بالنقض**) أي الإبطال.

(4) (**قوله: الأرواح والديم**) أي الرياح والأمطار، وإنما جمع على أرواح؛ لأن أصله الواو كقولك: أروح الماء وتروحت بالمروحة.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) وفي المخطوط: فتقض.

(8) (**قوله: متوافقين**) أي غير متقابلين، فلا شرط أن يكونا متناسبين أو متماثلين. والمتناسبان هما اللذان بينهما مناسبة وإن اختلفا ما صدقا ومفهوماً كالشمس والقمر، والمتماثلان هما المتحدان ما صدقا مع الاختلاف مفهوماً، كإنسان وقائم.

(9) التوبة: 82.

(10) (**قوله: ومنه فأما من إلى آخره**) والمراد باستغنى زهد فيما عند الله، كأنه مستغنٍ عنه، فلم يتق، فظهرت مقابلته لا تقي، ومعنى: فسنيسره الثانية فنعسره؛ لأنه إذا كان ميسراً للعسرى كان معسراً، فتمت مقابلتها للأولى.

(11) الليل: 5-10.

مَا أَحْسَنَ[1] الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا   وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالإِفْلَاسَ بِالرَّجُلِ

وأَدْخَلَ الأَصْلُ هذا النوع في المطابقة.

(قال)[2]:

تَـوْرِيَةٌ تُدْعَى بِإِيهَامٍ لِمَا   أُرِيدَ[3] مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ مِنْهُمَا

وَرُشِّحَتْ بِمَا يُلَائِمُ الْقَرِيبْ   وَجُرِّدَتْ بِفَقْدِهِ فَكُنْ مُنِيبْ[4]

أقول: من ألقاب المعنوي: **التورية**، وتسمى الإيهام لاشتمالها على إيهام إرادة المعنى القريب أيضاً.

وهو أن يذكر لفظٌ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد[5]، نحو: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝ ﴾[6].

فمعنى الاستواء القريب: الاستقرار.

ومعناه البعيد: الاستيلاء، وهو المراد[7].

وهي قسمان:

1- **مجردة**: وهي التي لا (تلائم)[8] شيئاً مما يلائم القريب كهذا المثال[9].

2- **ومرشحة**: وهي التي قرنت بما يلائمه، نحو: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ ﴾[10].

فمعنى الأيدي القريب: الجارحة، والبعيد: القدرة، وهو المراد.

---

(1) (**قوله: ما أحسن إلى آخره**) كان المناسب تقديمه على الآية؛ لأنه من مقابلة الثلاثة بالثلاثة، والآية من مقابلة الأربعة بالأربعة.

(2) ساقطة في الأصل.

(3) (**قوله: لما أريد إلى آخره**) أي، وهي اللفظ الذي أريد المعنى البعيد من معنييه، فهو الذي فيه التورية، فهي أن يذكر لفظ إلى آخره، كما سيذكره الشارح.

(4) (**قوله: فكن منيب**) كمل به البيت، أي فكن نائباً إلى الله تعالى، ولا يبعد أن يشير به إلى معنى مناسب للمقام بأن يريد، فكن راجعاً بلفظ التورية من معناه القريب إلى البعيد بالقرينة، انتهى يعقوبي.

(5) (**قوله: ويراد البعيد**) أي اعتماداً على قرينة خفية.

(6) طه: 5.

(7) (**قوله: وهو المراد**) والقرينة الخفية هي استحالة القريب في حقه تعالى، وكذا فيما بعد.

(8) وفي المخطوط: تجامع.

(9) (**قوله: كهذا المثال**) فإنه لم يذكر معها ما يلائم القريب.

(10) الذاريات: 47.

وقرنت بما يلائم القريب، وهو البناء.

وقوله منيب: خبر «كان»، وُقِفَ عليه بالسكون على لغة ربيعة.

(قال)[1]:

جَمْعٌ وَتَفْرِيقٌ وَتَقْسِيمٌ وَمَعْ   كِلَيْهِمَا أَوْ وَاحِدٌ جَمْعٌ يَقَعْ[2]

أقول: ذكر في هذا البيت ستة ألقاب من الضرب المعنوي.

الأول: الجمع: وهو أن يجمع بين متعدد[3] في حكم، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾[4].

ونحو:

إِنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَّه[5]   مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهْ

الثاني: التفريق: وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره، نحو: ﴿ هَٰذَا [6] عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾[7].

و(كقوله)[8]:

مَا نَوَالُ[9] الْغَمَامِ وقت رَبِيعٍ   كَنَوَالِ الأَمِيرِ يوم سَخَاءِ

فَنَوَالُ الأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ   وَنَوَالُ الغمامِ قَطْرَةُ مَاءِ

الثالث: التقسيم: وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين[10]، كقوله:

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: جمع يقع**) مبتدأ، وخبر، وسوغ الابتداء بجمع التنويع.

(3) (**قوله: متعدد**) اثنين فأكثر.

(4) الكهف: 46.

(5) (**قوله: والجده**) أي الاستغناء.

وقوله: مفسدة أي داعية للفساد.

(6) (**قوله: نحو هذا إلى آخره**) الظاهر: أن هذا مثال له في غير المدح؛ لأن المقام مقام تعداد النعم كما يعلم بما قبله، وما بعده.

وأما الشعر فهو مثال له في المدح، تأمل.

(7) فاطر: 12.

(8) وفي المخطوط: قوله.

(9) (**قوله: ما نوال**) النوال: الجود، ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث، وبدرة العين عشرة آلاف درهم، وقد أوقع التباين بين النوالين.

(10) (**قوله: على التعيين**) خرج به اللف والنشر، فإن الإضافة فيه ليست كذلك ما سيظهر.

وَلَا يُقِيمُ[1] علَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الأَذَلَّانِ غَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتِدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

الرابع: الجمع مع التفريق: وهو أن يدخل شيئان في معنى، ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله:

فَوَجْهُكَ[2] كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا

الخامس: الجمع مع التقسيم: وهو جمعُ متعدد[3] تحت حكم، ثم تقسيمه، أو بالعكس[4].

فالأول: كقوله:

حَتَّى أَقَامَ[5] عَلَى أَرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ تَشْقَى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبِيَعُ
لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا

والثاني[6]: كقوله:

---

(1) (**قوله: ولا يقيم إلى آخره**) الضيم: الظلم، وضمير «به» يرجع للمستثنى منه العام المقدر، وهو أحد، والأذلان فاعل في الظاهر بدل من هذا المقدر في الحقيقة، وغير الحي: الحمار، والخسف الذل الرمة: قطعة حبل بالية، ويشج أي يدق ويشق رأسه، ويرثي يرق ويرحم. وقد ذكر العير والوتد، ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشج على التعيين.

(2) (**قوله: فوجهك إلى آخره**) أدخل قلبه، ووجه الحبيب في كونهما كالنار، ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان، وفي القلب الحرارة والاحتراق.

(3) (**قوله: وهو جمع متعدد**) كالروم في البيت الآتي، فإنه شامل للنساء والأولاد والزرع والمال.

وقوله: تحت حكم أي كالشقاء.

وقوله: ثم تقسيمه أي الحكم، قاله بن، والظاهر أن المعتبر تقسيمه المتعدد كما يدل عليه بيان العكس في العد، وسنذكره، ويتبادر من التعريف، بل ومن الاسم؛ إذ يتبادر منه وقوعهما على الواحد، ويفيده يعقوبي أيضاً تأمل.

(4) (**قوله: أو العكس**) أي تقسيم متعدد، ثم جمعه تحت حكم، قاله السعد.

(5) (**قوله: حتى أقام**) أي الممدوح، ولتضمين الإقامة معنى التسلط عدَّاها بـ«على»، والأرباض جمع ربض، وهو ما حول المدينة وخرشنة بلدة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى، والبيع جمع بيعة، وهي متعبدهم، وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق، وهو قاد المقانب جمع قنيب أي العساكر.

وقوله: ما نكحوا وما ولدوا ذكر ما دون إهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوي العقول وملائمة لقوله: والنهب ما جمعوا إلى آخره فد جمع الروم في حكم الشقاوة أوَّلاً، ثم قسم بأن جعلوا ما نكحوا للسبي، وما ولدوا للقتل، وما جمعوا للنهب، وما زرعوا للنار.

(6) (**قوله: والثاني**) أي التقسيم، ثم الجمع.

قَــوْمٌ إِذَا حَارَبُــوا ضَــرُّوا عَــدُوَّهُمْ أَوْ حَاوَلُوا[1] النفعَ في أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا
سَــجِيَّةٌ تِلْــكَ فــيهم غَيْــرُ مُحْدَثَــةٍ إِنَّ الْخَلَائِــقَ فَــاعْلَمْ شَــرُّهَا الْــبِدَعُ

السادس: الجمع مع التفريق والتقسيم[2]، كقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ[3] لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾ ﴾[4]، جمع في قوله: ﴿ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾؛ لأنها نكرة في سياق النفي، ثم فرق بأن بعضهم شقي، وبعضهم سعيد، ثم قسَّم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب (النار)[5]، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة.

فقوله «**ومع كليهما إلى آخره**»: يعني أن الجمع (يقع)[6] مع التفريق تارة، ومع

---

(1) (**قوله: حاولوا**) أي طلبوا والأشياع الأتباع، والسجية الغريزية، والخلق والخلائق جمع خليقة، وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة، أي المبتدعات المحدثات قسم في الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء، ونفع الأولياء، ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية.

(2) (**قوله: الجمع مع التفريق والتقسيم**) تفسيره ظاهر، وهو أن يجمع بين أمرين فأكثر، ثم يوقع تباين بينهما، ثم يقسم ذلك المتعدد بأن يعطي كل ما له، تأمل.

(3) (**قوله: يوم يأت**) يعني يأتي الله، أي أمره، أو يأتي اليوم، أي هو له، والظرف منصوب بإضمار «أذكر»، أو بقوله: «لا تكلم نفس» أي بما يمنع من جواب أو شفاعة، وضمير «منهم» لأهل الموقف، وشقي مقضي له بالنار، وسعيد مقضي له بالجنة، وزفير إخراج نفس، وشهيق تردده على وجه خاص كتتابع الإخراج والرد وتواليهما وارتفاع النفس فيهما، والسموات والأرض سماوت الآخرة وأرضها، وهذه العبارة كناية عن التأبيد، ونفي الانقطاع إلا ما شاء ربك، أي إلا وقت مشيئة الله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (هود: 107) أي من تخليد البعض كالكفار، وإخراج البعض كالفساق وغير مجذوذ، أي غير مقطوع، بل ممتد لا إلى نهاية. ومعنى الاستثناء في الأول: أن بعض الأشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذي شقوا بالعصيان، وفي الثاني: أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة، بل يفارقونها ابتداء، يعني أيام عذاب كالفساق من المؤمنين الذي سعدوا بالإيمان، والتأبيد من مبدأ معين، وهو وقت الدخول في الجنة، كما ينتقض باعتبار الانتهاء، فكذلك بالاعتبار الابتداء من السعد وبن.

(4) هود: 105-108.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) وفي المخطوط: يجتمع.

التقسيم (تارة)[1] أخرى، ومع كليهما، وتقدم كل ذلك.

(قال)[2]:

وَاللَّفُّ وَالنَّشْرُ[3] وَالاسْتِخْدَامُ أَيْضاً وَتَجْرِيدٌ لَهُ أَقْسَامُ

أقول: ذكر في هذا البيت ثلاثة ألقاب.

الأول: اللف والنشر: وهو ذكرُ متعددٍ على التفصيل والإجمال، ثم ذكر ما لكل من غير تعيين ثقةً بأن السامع يردّه إليه[4].

فالأول: ضربان: لأن النشر[5]: إما على ترتيب اللف، نحو: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِۦ[6] جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ ﴾[7].

وإما على[8] غير ترتيبه كقوله:

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتِ حِقْفٌ[9] وَغُصْنٌ وغزالٌ لَحْظاً وَقَدّاً وَرِدْفَا

والثاني[10]: كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن[11] يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ

---

(1) ساقطة في المطبوع.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (**قوله: واللف والنشر**) كأن وجه تسمية الأول باللف أنه طوى فيه حكمه؛ لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به، ثم لما صرح به في الثاني، فكأنه نشر ما كان مطوياً، فسمي نشراً، انتهى، سم انتهى ابن.

(4) (**قوله: يرده إليه**) أي يرد ما لكل إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية، أو المعنوية كأن يقال: «رأيت شخصين ضاحكاً وعابسة»، فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة، والضاحك الرجل، وكأن يقال: «لقيت الصاحب والعدو، فأكرمت، وأهنت»، القرينة هنا معنوية، وهي أن المستحق للإكرام الصاحب، ولإهانة العدو، من السعد وبن.

(5) (**قوله: لأن النشر إلى آخره**) بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف، والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر.

(6) (**قوله: نحو ومن رحمته إلى آخره**) ذكر الليل والنهار على التفصيل، ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه، وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب.

(7) القصص: 73.

(8) (**قوله: وأما على إلى آخره**) سواء كان معكوس الترتيب كما في المثال، أو مختلطاً كقوله: هو شمس وأسد وبحر جود، أو بهاء وشجاعة.

(9) (**قوله: حقف**) هو الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج.

(10) (**قوله: والثاني**) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال، ولا يتصور فيه ترتيب، ولا عدمه لعدم التفصيل أوّلاً.

(11) (**قوله: وقالوا: لن إلى آخره**) فإن الضمير في «قالوا» لليهود والنصارى، فذكر الفريقين على سبيل =

نَصَرَىٰ ﴾[1]، أي (وقالت)[2] اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلف بين الفريقين[3] لعدم (الإلباس[4])[5]، والثقة بأن السامع يردّ إلى كل فريق مقولَهُ.

الثاني: الاستخدام: وهو أن يراد[6] بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر الآخر.

فالأول: كقوله:

إِذَا نَزَلَ[7] السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

والثاني: نحو أتينا غيثاً[8] فرعيناه.

الثالث: التجريد: وهو أن ينتزع من أمر ذي صفةٍ آخر مثله فيها مبالغة[9] في كمالها فيه، وهو أقسام.

منها: ما يكون بـ«من» التجريدية[10]، نحو قولهم: «لي من فلان صديق حميم»[11]، أي بلغ[12] من

=

الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم ما ذكر ما لكل.

(1) البقرة: 111.

(2) وفي المخطوط: قالت.

(3) (**قوله: فلف بين الفريقين**) أي جمعهما في الواو بحيث لم يبين كل فريق باسمه.

(4) (**قوله: لعدم الإلباس إلى آخره**) للعلم بتضليل كل فريق صاحبه، واعتقاده أن دخل الجنة هو لا صاحبه.

(5) وفي المخطوط: الالتباس.

(6) (**قوله: وهو أن يراد إلى آخره**) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين، وأن يكونا مجازيين، وأن يكونا مختلفين.

(7) (**قوله: إذا نزل إلى آخره**) أراد بالسماء الغيث، وبضميره في «رعيناه» النبات، وكلا المعنيين مجازي.

وقوله: غضاباً جمع غضبان.

(8) (**قوله: نحو أتينا غيثاً إلى آخره**) وأول المعنيين: مجازي، والثاني: حقيقي.

(9) (**قوله: مبالغة**) مفعول له.

(10) (**قوله: بـ«من» التجريدية**) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزه منه أن تكون للابتداء؛ لأن المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من، انتهى بن.

(11) (**قوله: حميم**) أي قريب يهتم لأمره.

(12) (**قوله: بلغ**) أي فلان، وضمير «معه» للحد، وضمير «منه» لفلان، وضمير «فيها» للصداقة.

(الصداقة)[1] حدّاً صح معه أن يستخلص[2] منه آخر مثله فيها مبالغة[3] في كمالها فيه.

ومنها: ما يكون بالباء التجريدية[4] الداخلة على المنتزع منه[5]، نحو قولهم: لئن سألت فلاناً لتسألن[6] به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحراً في السماحة.

ومنها: ما يكون بـ«في» الداخلة[7] على المنتزع منه، نحو قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا [8] دَارُ ٱلْخُلْدِ ﴾[9].

ومنها: ما يكون من غير توسط حرف نحو (قوله)[10]:

فَلَئِنْ بَقِيتُ لأرحلنَّ بِغَزْوَةٍ تَحْوِي[11] الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمُ

يعني نفسه انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه.

ومنها: مخاطبةُ الإنسان نفسه، كقوله:

لَا خَيْلَ[12] عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالُ [فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ]

انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل والمال.

(قال)[13]:

ثُمَّ الْمُبَالَغَةُ[14] وَصْفٌ يُدَّعَى بُلُوغُهُ قَدْراً يُرَى مُمْتَنِعـــاَ

---

(1) وفي المخطوط: صداقته.

(2) (**قوله: أن يستخلص**) أي يستخرج.

(3) (**قوله: مبالغة إلى آخره**) الظاهر أنه مفعول له لـ«يستخلص».

(4) (**قوله: بالباء التجريدية**) والظاهر أنها للمعية، بن عن سم.

(5) (**قوله: الداخلة على المنتزع منه**) ذكر الأصل قسماً يكون بدخول باء المعية في المنتزع، فانظره.

(6) (**قوله: لتسألن إلى آخره**) أي لتسألن البحر معه، أي شخصاً كريماً مصاحباً له، انتهى منه.

(7) (**قوله: بـ«في» التجريدية الداخلة إلى آخره**) الظاهر أن قيد الداخلة لبيان الواقع.

(8) (**قوله: لهم فيها**) أي في جهنم، وهي دار الخلد، لكنه انتزع منها داراً أخرى، وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار تهويلاً لأمرها، ومبالغة في اتصافها بالشدة.

(9) فصلت: 28.

(10) ساقطة في المخطوط.

(11) (**قوله: تحوى**) أي تجمع، ويموت منصوب بإضمار «أن» أي إلا أن يموت.

(12) (**قوله: لا خيل إلى آخره**) تمامه:

فليسعد النطق إن لم يسعد الحال أي الغنى.

(13) ساقطة في المخطوط.

(14) (**قوله: ثم المبالغة**) أي ثم من المعنوي المبالغة المقبولة.

أَوْ نَائِياً وَهُوَ عَلَى أَنْحَــاءِ[1] تَبْلِيغٌ[2] إِغْرَاقٌ غُلُوٌّ جَاءَ[3]
مَقْبُولاً أَوْ مَرْدُوداً التَّفْرِيغُ[4] وَحُسْنُ تَعْلِيلٍ لَهُ تَنْوِيعُ

أقول: ذكر في هذه الأبيات ثلاثة ألقاب.

الأول: المبالغة: وهو ادعاء بلوغ وصف في الشدة أو الضعف إلى حدٍّ مستحيلٍ أو مستبعد لئلا يظن[5] أنه[6] غيرُ متناهٍ فيه.

وهو ثلاثة أقسام:

1-تبليغ.

2-وإغراق.

3-وغلوّ.

فالتبليغ: أن يكون الوصف المدعى ممكناً عقلاً وعادة، كقوله:

=

وقوله: وصف إلى آخره تعريف للمبالغة مطلقاً، أفاده يعقوبي، والدليل على حذف وصف المبالغة ما علم من كون الكلام في المحسنات؛ إذ المردودة لا تعد منها. ثم ظاهر عبارة المصنف أن المبالغة نفس الوصف المذكور، وهو صحيح كما أفاده يعقوبي، لكنه خلاف المشهور المذكور في الأصل، ولذا حوّل العبارة يعقوبي، فقال بعد قول المصنف: بلوغه بمعنى أنها هي أن يدعي في الوصف أنه بلغ في الشدة أو الضعف قدراً، أي حدّاً يرى ذلك الوصف في ذلك الحد ممتنعاً، أي يرى مستحيلاً، أو يرى نائباً، أي بعيداً عن الوقوع، ولو لم يكن محالاً انتهى، لكن هذا التحويل بعيداً جدّاً عن عبارة المصنف ولو قال:

ثــم الــذي يقــبل مــن أن يدّعــى بلــوغ وصــف مــا يــرى ممتــنعا

لطابقت عبارته عبارة الأصل، مع السلامة من حذف وصف المبالغة الذي تعد به من المحسنات، تأمل.

(1) (**قوله: أنحاء**) أي أوجه وأنواع.

(2) (**قوله: تبليغ إلى آخره**) والمناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية: أن التبليغ في الأصل: مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد جريه.

والإغراق: استيفاء النازع في القوس مدّها.

والغلو: مجاوزة الأمر في الحد انتهى، حفيد انتهى بن.

(3) (**قوله: جاء**) ضميره للغلو، ومقبولاً ومردوداً حالان من الضمير.

(4) (**قوله: التفريع**) معطوف على ما قبله من ألقاب الضرب المعنوي.

(5) (**قوله: لئلا يظن إلى آخره**) أي وإنما يدعي ذلك لئلا إلى آخره.

(6) (**قوله: أنه**) أي ذلك الوصف.

وقوله: فيه أي في الشدة أو الضعف، وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين.

فَعَادَى[1] عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ   دِرَاكاً فَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

ادعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة أي ذكراً وأنثى من بقر الوحش في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عقلاً وعادة.

والإغراق: ما أمكن[2] عقلاً لا عادة كقوله:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا   وَنُتْبِعُهُ[3] الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالَا

وهذا ممكن عقلاً لا عادة، وهذا الممكن (العادي[4])[5] غيرُ واقع في زماننا، بل كاد[6] أن يلحق بالممتنع العقلي.

وهذان النوعان مقبولان أي مرضيان مستحسنان.

والغلو: ما لا يمكن[7] لا عقلاً ولا عادة كقوله:

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ[8]   لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِي لَمْ تُخْلَقِ

فخوف النطف مستحيل عقلاً وعادة.

ومنه مقبول ومردود.

فالمقبول منه: ما أدخل فيه ما يقربه إلى الصحة[9]، نحو: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا [10]

---

(1) (**قوله: فعادى**) أي والى، وضميره للفرس.
وقوله: عداه هو الموالاة بين الصيدين بصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد.
وقوله: بين ثور، يعني الذكر من بقر الوحش، ونعجة يعني الأنثى منها دراكاً، أي متتابعاً.
وقوله: فلم إلى آخره، أي فلم يعرق فيغسل.

(2) (**قوله: ما أمكن إلى آخره**) لا يظهر إلا وقوع ما على وصف، وعود الضمير إليه، فتقتضي العبارة أن الإغراق هو نفس الوصف المذكور، وليس كذلك، بل كون الوصف ممكناً عقلاً لا عادة، فالمناسب تحويل العبارة إلى ما قلنا، تأمل.

(3) (**قوله: ونتبعه إلى آخره**) من الاتباع، أي نرسل الكرامة على أثره، وما لا أي سار.

(4) (**قوله: العادي**) المناسب العقلي.

(5) وفي المخطوط: عادة، وفي هامش المخطوط: صوابه: عقلي.

(6) (**قوله: يكاد إلى آخره**) أي لانطباع الناس على الشح، وعدم مراعاة غير المكافأة.

(7) (**قوله: ما لا يمكن إلى آخره**) فيه ما تقدم، والمناسب هنا أن لا يكون الوصف ممكناً عقلاً ولا عادة.

(8) (**قوله: حتى إنه**) الضمير للشأن.

(9) (**قوله: إلى الصحة**) أي الإمكان، أي إمكان وقوعه.

(10) (**قوله: يكاد زيتها إلى آخره**) فلو قيل: هذا الزيت يضيء بلا نار رد، وحيث قيل: يكاد أفاد أن المحال لم يقع، بل قرب من الوقوع مبالغة، ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع، =

يُضِيءُ[1] وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾[2]، فيكاد قرب ذلك من الصحة.

ومنه: ما أخرج مخرج الهزل[3] والخلاعة كقوله:

أَسْكَرَ بِالأَمْسِ[4] إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الـ ... شُّرْبِ غَداً إِنَّ ذَا مِنَ الْعَجَبِ

والمردود (**منه**)[5]: ما ليس كذلك[6].

الثاني: التفريع: وهو أن يُثْبِتَ لمتعلق أمر[7] حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يُشْعِرُ بالتفريع كقوله:

=

وقرب المحال من الوقوع، وقرب من الصحة؛ إذ قد تكثر أسباب الوهم للتخيل بها وقوعه، ولو كان لا يقع، انتهى بن عن اليعقوبي.

(1) (**قوله: يضيء**) فإضاءة الزيت كإضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلاً، أي بالنسبة لعقل العوام.

وأما الخواص: فهو ممكن عند عقولهم؛ لأن قدرة الله صالحة لذلك، انتهى بن.

(2) النور: 35.

(3) (**قوله: مخرج الهزل**) خلاف الجد، وهو الكلام الذي لا يراد به إلا المطايبة والضحك، وليس منه غرض صحيح.

والخلاعة: هي الخروج عن كلام ذوي المروءات، يقال: فلان خلع العذار، أي يقول: كل ما يريد، وليس له مانعه من غير الصدق.

(4) (**قوله: أسكر بالأمس إلى آخره**) سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غداً محال، حيث أري بالسكر ما يترتب على الشرب الذي هو المقصود، لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة، قيل: فإن قلت: هذا الكلام نفس الهزل فكيف قال الشارح: أخرج مخرج الهزل؟

قلت: الهزل أعم مما يكون من هذا الباب، وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفاً بما في العام لوجوده فيه صحيح، بن.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: والمردود منه ما ليس كذلك**) المناسب: والمردود ما لم يشتمل؛ لأنه يدخل في كلامه ما لم يذكره من أصناف المقبول كالذي زاده الأصل.

(7) (**قوله: لمتعلِّق أمر**) بكسر اللام، أي لمنسوبه، فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط، ومصدوق الأمر في البيت المخاطبون، ومتعلقه الدماء.

وقوله: حكم أي محكوم به كالشفاء.

وقوله: بعد إثباته إلى آخره، ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم.

وقوله: لمتعلق إلى آخره كالأحلام.

أَحْلَامُكُمْ[1] لِسِقَامِ[2] الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

فرع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلَب -بفتح اللام-، وهو داء شبيه[3] (بجنون)[4] يحدث للإنسان من عض الكلب[5] الكلب.

الثالث: حسن التعليل: وهو أن يُدَّعي لوصف علةٌ مناسبة له باعتبارٍ لطيفٍ[6] غير حقيقي[7]، وهو أربعةُ أنواع؛ لأن الصفة التي ادعى لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها أو غيرَ ثابتة أريد إثباتها.

والأولى: إما أن لا يظهرَ لها في العادة علة، وإن كانت لا تخلو في الواقع عنها كقوله:

لَمْ يَحْكِ[8] نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَبِيبُهَا الرُّحَضَـــاءُ

أي المصبوب[9] هو عرق الحمى، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة، وقد علله[10] بأنه عرق حماها بسبب عطاء الممدوح، أو يظهر لتلك

(1) (**قوله: أحلامكم**) أي عقولكم مع حلم بالضم، وأما بالكسر فالتأني في الأمر.

(2) (**قوله: لسقام**) بفتح السين المرض، و«ما» في كما دمائكم زائدة، لا تمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (آل عمران: 159)، أي فبرحمة، فيكون الدماء هنا مجروراً بالكاف، وما بعده، أعني تشفي من الكلب في موضع النصب على الحال، ويجوز أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وما بعد خبرين عن الفنري.

(3) (**قوله: وهو شبيه إلى آخره**) وأنفع أدويته دماء الأشراف، والتداوي بالنجس غير الخمر جائز، انتهى بن.

(4) وفي المخطوط: جنون.

(5) (**قوله: من عض الكلب**) بسكون اللام.
وقوله: الكلب بكسر اللام أي العقور، وهو الذي يأكل لحوم الناس، انتهى منه.

(6) (**قوله: باعتبار لطيف**) بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة.

(7) (**قوله: غير حقيقي**) أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع، كما إذا قلت: قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم، فإنه ليس في شيء من حسن التعليل.

(8) (**قوله: لم يحك**) أي لم يشابه نائلك، أي عطاءك حمت به، أي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها، والرحضاء كالسفهاء.

(9) (**قوله: أي المصبوب إلى آخره**) تفسير لقوله: فيصبيها الرحضاء.

(10) (**قوله: وقد علله**) أي علل الشاعر نزول المطر من السحاب.
وقوله: بأنه أي المطر.

الصفة علة غيرُ العلة المذكورة لتكون[1] المذكورة غيرَ حقيقية، فيكون من حسن التعليل كقوله:

مَا بِهِ[2] قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلَافَ مَا تَرْجُو الذِّئَابُ

فإن قتل الأعداء في الغالب لدفع مضرتهم لا لما ذكر من أن طبيعة الكرم غلبته، ومحبة صدق رجاء الراجين[3] بعثته على قتل أعدائه لَمَّا علم[4] (من)[5] أنه إذا توجه للحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء.

والثانية[6]: إما ممكنة كقوله:

يَا وَاشِياً حَسُنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَّى حِذَارُكَ[7] إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ

فإن استحسانَ إساءة الواشي ممكنة، لكن لما خالف الشاعرُ الناسَ فيه؛ إذ لا يَسْتَحْسِنُهُ الناسُ عقبه بأن حذاره منه، أي من الواشي نجى[8] (إنسان عينه)[9] من الغرق (في الدموع حيث ترك البكاء خوفاً منه)[10]، أو غيرُ ممكنة كقوله:

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقِ

من انتطق أي شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها، كذا في الإيضاح.

وبحث (شارح)[11] الأصل[12] بما يعلم بمراجعته، فثبت أن في الصفة الثابتة

---

(1) (**قوله: لتكون إلى آخره**) الظاهر أنه تعليل لمحذوف، أي فيعدل عن الظاهرة لتكون، تأمل.

(2) (**قوله: ما به إلى آخره**) أي ليس به سبب قتل إلى آخره من غيظ أو خوف، حتى يكون القتل لإزالة غيظه، أو للاستراحة من خوف مضرتهم.

(3) (**قوله: لصدق رجاء الراجين إلى آخره**) أي تحقق مرجوهم، وهو طعامهم من لحوم الأعداء.

(4) (**قوله: لما علم إلى آخره**) تعليل لقوله: بعثته.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: والثانية**) أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها.

(7) (**قوله: حذارك**) أي حذاري إياك، حيث لم أظهر حالي خوفاً من أن تطلع عليه.

وقوله: إنسان أي إنسان عيني.

وقوله: من الغرق، أي في الدموع.

(8) (**قوله: نجى إلى آخره**) أي حيث ترك البكاء خوفاً منه لئلا يطلع على حاله.

(9) وفي المخطوط: إنسانه.

(10) ساقطة في المخطوط.

(11) وفي المخطوط: صاحب.

(12) (**قوله: وبحث شارح الأصل إلى آخره**) عبارته: وفيه بحث؛ لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية =

نوعين، وفي غيرها كذلك.

فقوله **مقبولاً أو مردوداً**: حالان من ضمير الغلو في «جاء».

والتفريع: ابتداء كلام[1].

قال:

وَقَـدْ أَتَـوْا[2] فِـي الْمَـذْهَبِ الْكَـلَامِ بِحُجَـجٍ كَمَهْـيَعِ الْكَـلَامِ

وَأَكَّـدُوا مَـدْحاً يُـشْبِهُ الـذَّمَّ كَـالْعَكْسِ وَالإِدْمَاجِ[3] مِـنْ ذَا الْعِلْـمِ

أقول: ذكر في هذين البيتين أربعة ألقاب.

الأول: المذهبُ الكلامي: وهو إيرادُ حجة للمطلوب على مذهب أهل الكلام بأن تكونَ بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب[4]، نحو: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ [5] ءَالِهَةٌ إِلَّا

=

الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أني لرؤية حاله شبيهة بانتطاق المنتطق، كما يقال: لو لم تجئني لم أكرمك، يعني أن علة الإكرام هي المجيء، وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح، فتكون من الضرب الأول، والأقرب أن تجعل لو هنا مثلها في قوله تعالى: - ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ (الأنبياء: 22)، أعني للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول، فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة للمدوح، أي دليلاً عليه، وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن، انتهى بحذف.

وقوله: والأقرب إلى آخره هذا موافق لما في الإيضاح لا مخالف له كما هو ظاهر قاله بن.

وقوله: بانتفاء الثاني هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق؛ لأن نفي النفي إثبات.

وقوله: على انتفاء الأول، وهو عدم نية الجوزاء خدمته، وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لما مر، انتهى منه.

(1) (**قوله: ابتداء كلام**) أراد نفي ارتباطه بمقام المبالغة، فلا ينافي ما مر في حل المصنف.

(2) (**قوله: وقد أتوا إلى آخره**) بمعنى أنهم أتوا في ضمن ذلك النوع المسمى بالمذهب الكلامي بحجج تؤدي إلى المطلوب، انتهى يعقوبي. وما قرره به هو الذي يعطيه كلام المصنف دون ما قاله الشارح تبعاً للأصل، لكنه يتوقف على نقل عن علماء الفن، ولو قال المصنف:

إيـراد حجـة علـى نظـام أهـل الكـلام المـذهب الكلامـي

لوافق ما في الأصل.

(3) (**قوله: والإدماج إلى آخره**) مبتدأ أو خبر.

(4) (**قوله: مستلزمة للمطلوب**) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي، بل ما هو أعم من ذلك.

(5) (**قوله: لو كان فيهما**) أي في السماء والأرض آلهة إلا الله، أي غير الله، فهي صفة لآلهة؛ لأنها اسم بمعنى غير.

وقوله: لفسدتا أي لما تقرر عادة من فساد المحكوم به عند تعدد الحاكم، فعلى هذا تكون

=

ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1].

واللازم: وهو الفساد، أي الخروج عن النظام منتفٍ، فالملزوم: وهو تعدد الآلهة مثله، وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة[2]، التي يكتفى بها في الخطابيات[3] دون القطعيات[4].

والمهيع: الطريق.

الثاني: تأكيد المدح بما يشبه الذم: وهو ضربان: أفضلهما أن يُستثنى من صفة ذم منفية عن (شيء)[5] صفةُ مدحٍ بتقدير دخولها فيها[6] كقوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ   بِهِنَّ فُلُولٌ[7] مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

أي إن كان فلول السيف عيباً، فأثبت شيئاً منه[8] على تقدير كونه منه، وهو محال، فهو في المعنى تعليق بالمحال، وَالْمُعَلَّقُ بِالْمُحَالِ مُحَالٌ، (والتأكيد)[9] فيه من جهة أنه[10] كدعوى الشيء ببينة.

=

الملازمة عادية، ويكون الدليل إقناعياً لحصوله بالمقدمات المشهورة، أي لكنهما لم يفسدا، فليس فيهما إله غير الله، فهو قياس استثنائي حذف منه صغراء، والنتيجة للعلم بهما.

(1) الأنبياء: 22.

(2) **(قوله: من المشهورات الصادقة)** أي بحسب العادة، فإنه قد اشتهر في العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين.

(3) **(قوله: في الخطابيات)** أي الأمور الخطابية المفيدة للظن.

(4) **(قوله: دون القطعيات)**؛ لأنه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا.

(5) وفي المخطوط: الشيء.

(6) **(قوله: دخولها فيها)** أي دخول صفة المدح في صفة الذم.

(7) **(قوله: فلول)** جمع فل، وهو الكسر في حد السيف.

وقوله: من قراع الكتائب، أي مضاربة الجيوش.

(8) **(قوله: شيئاً منه)** أي من العيب.

وقوله: كونه منه أي كون فلول السيف من العيب.

وقوله: وهو أي هذا التقدير، وهو كون الفلول من العيب.

وقوله: محال، أي لأنه من كمال الشجاعة.

وقوله: وهو في المعنى إلى آخره، أي وإثبات العيب على هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال كما يقال: حتى يبيض القار، وحتى يلج الجمل في سم الخياط.

(9) وفي المخطوط: فالتأكيد.

(10) **(قوله: من جهة إنه إلى آخره)**؛ لأنه علق نقيض المدعى، وهو إثبات شيء من العيب بالمحال،

=

والأصل في مطلق الاستثناء: الاتصال[1]، فَذِكْرُ أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد[2].

والثاني: أن[3] يُثْبِتَ لشيء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء[4] يليها صفة مدح أخرى له نحو: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد[5] أني من قريش»[6].

وأصل الاستثناء[7] أيضاً: أن يكون منقطعاً، لكنه[8] لم يقدر متصلاً كما (قدر)[9] في الضرب الأول، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التوكيدَ من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة؛ لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير كون الاستثناء متصلاً، ولهذا[10] كان الضرب الأول أفضل.

الثالث: تأكيد الذم بما يشبه المدح: وهو مراد بالعكس، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية (عن)[11] الشيء صفة ذم بتقدير دخولها

والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب محقق.

(1) (**قوله: الاتصال**) أي كون المستثنى بحيث يدخل في المستثنى منه على تقدير السكوت عنه، وذلك لما تقرر في موضعه: أن الاستثناء المنقطع مجاز، أي الأداة مع الانقطاع مجاز، أي أن استعمال «إلا» في المنقطع مجاز. وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة، من السعد وبن.

(2) (**قوله: جاء التأكيد**) لما فيه من المدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح، وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع.

(3) (**قوله: وأن إلى آخره**) أي ومن جهة أن.

(4) (**قوله: ويعقب بأداة استثناء**) أي يذكر عقب الإثبات المذكور أداة استثناء.

(5) (**قوله: بيد**) بمعنى غير، وهي أداء استثناء.

(6) تقدم تخريجه.

(7) (**قوله: وأصل الاستثناء فيه**) أي كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء، هو الاتصال.

(8) (**قوله: لكنه إلى آخره**)؛ إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها. وقوله: فلا يفيد إلى آخره، أي وإذا لم يمكن ما ذكر فلا إلى آخره.

(9) ساقطة في المطبوع.

(10) (**قوله: ولهذا**) أي، ولأن التأكيد من الوجه الثاني فقط.

(11) وفي المخطوط: من.

فيه كقولك: «فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلي من أحسن إليه».

وثانيهما: أن يثبت لشيء صفة ذم، وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى كقولك: «فلان فاسق إلا أنه جاهل»، وتحقيقها على قياس[1] ما تقدم.

الرابع: الإدماج[2]: وهو أن يضمن كلامٌ سِيقَ لمعنى[3] (معنى)[4] آخر، كقوله:

أُقَلِّبُ فيه[5] أَجْفَانِي كَأَنِّي ... أَعُدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكايةَ من الدهر.

قال:

وَجَاءَ الاسْتِتْبَاعُ[6] وَالتَّوْجِيهُ مَا ... يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ عِنْدَ الْعُلَمَا

أقول: ذكر في هذا البيت نوعين.

الأول: الاستتباع: وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، فهو أخص[7] من الإدماج كقوله:

نَهَبْتَ مِنَ الأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ ... لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ

مدحه بالنهاية[8] في الشجاعة على وجه استتبع[9] مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا

(1) (**قوله: على قياس إلى آخره**) وهو أن التأكيد في الضرب الأول من جهة التعليق بالمحال؛ لأن المعنى في قولك: فلان لا خير فيه إلى آخره إن كانت الإساءة المذكورة خيراً، فأثبت شيئاً منه على تقدير كونها منه، وكونها منه محال، فإثبات شيء من الخير محال، ومن جهة أن الأصل في الاستثناء الاتصال، فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة ذم جاء التأكيد لما فيه من الذم على الذم، والإشعار بأنه لم يجد صفة مدح يستثنيها، فاضطر إلى استثناء صفة ذم وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع أن التأكيد في الضرب الثاني في الوجه الثاني فقط تأمل.

(2) (**قوله: الإدماج**) يقال: أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه، ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف في الكلام.

(3) (**قوله: لمعنى**) مدحاً كان أو غيره.

(4) ساقطة في المطبوع.

(5) (**قوله: أقلب فيه**) أي الليل.

(6) (**قوله: وجاء الاستتباع**) أي معدوداً من المعنوي، وكذا يقال في التوجيه.

وقوله: ما يحتمل، أي وهو ما إلى آخره، أفاده يعقوبي.

(7) (**قوله: فهو أخص إلى آخره**) لاختصاصه بالمدح بخلاف ذاك، كما علمت.

(8) (**قوله: مدحه بالنهاية إلى آخره**) حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم.

(9) (**قوله: على وجه استتبع إلى آخره**)؛ إذ لا تهنئة لأحد بشيء لا فائدة له فيه.

ونظامها.

الثاني: التوجيه: وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين[1]، كقول من قال (لأعور)[2]: «ليت عينيه سواء»، يحتمل صحة عينه العوراء، فيكون دعاء له، وبالعكس فيكون دعاءً عليه.

(قال)[3]:

وَمِنْهُ قَصْدُ الْجَدِّ بِالْهـزْلِ كَمَـــا يُثْنَى عَلَى الْفُخُورِ ضِدَّ مَا[4] اعْتَمَا

أقول: ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً، وهو إيرَادُ[5] الْجد في قالبِ الهزلِ، كقوله:

إِذَا مَا تَمِيمِيٌ[6] أَتَاكَ مَفَاخِراً فَقُلْ: عَدِّ عَنْ ذَا كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ

فقوله **يثني**: أي يعطف، ويرد على الفخور بضد ما اعتما أي اختار لنفسه، والفخور المفتخر[7] بما أعطى.

قال:

وَسَوْقُ مَعْلُومٍ مَسَاقَ مَا جُهِلْ لِنُكْتَةٍ تَجَاهُلٌ عَنْهُمْ نُقِــلْ

أقول: ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً، وهو تجاهل العارف، وسماه[8] السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة كالمبالغة في المدح في قوله:

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصباحِ أم ابتسامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي[9]

---

(1) (**قوله: مختلفين**) أي متباينين متضادين كالمدح والذم، ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين.

(2) وفي المخطوط: للأعور.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: ضد ما إلى آخره**) المتبادر من عبارة الشارح: أن ضد نائب فاعل يبنى، وهو الأقرب.

(5) (**قوله: وهو أن يراد إلى آخره**) أي أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر، والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة، بن.

(6) (**قوله: إذا ما تميمي إلى آخره**) فإن قولك: وقت مفاخرة إنسان في حضورك لا تفتخر، وقل لي: كيف تأكل الضب هزل ظاهر، لكنك تريد به الجد؛ لأنك تريد تعييبه بأن تنسبه إلى أكل الضب، فإنه مما تتباعد عنه الأشراف.

وقوله: عد أي تجاوز، والإشارة في قوله: عن ذا إلى الافتخار الذي دل عليه.

قوله: مفاخراً، أفاده سم بن.

(7) (**قوله: والفخور المفتخر إلى آخره**) عبارة يعقوبي: الفخور الكثير الافتخار، والعظم في نفسه، انتهى. فهو أعم عليها منه على ما في الشارح مع المطابقة للفظ الصيغة.

(8) (**قوله: أو سماه إلى آخره**) وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى.

(9) (**قوله: الضاحي**) أي الظاهر.

والتوله والتحير في الحب في قوله:

بِاللهِ يَا ظَبْيَاتِ القاعِ[1] قُلْنَ لَنَا ... لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

(قال)[2]:

وَالْقَوْلُ بِالْمُوجَبِ قُلْ ضَرْبَانِ ... كِلاهُمَا فِي الْفَنِّ مَعْلُومَانِ[3]

أقول: ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً، وهو القول بالموجب، وبسط الكلام فيه (في)[4] كتب الأصول، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء (ثبت)[5] له حكم، فتثبتها لغيره[6] من غير تعرض لثبوته له[7] وانتفائه عنه، نحو: ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾[8].

فالأعز: صفةٌ وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم[9].

والأذل: كناية عن المؤمنين.

وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراجَ المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى تلك الصفة التي علقوا عليها الحكم لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون ردّاً عليهم، ولم يتعرض لثبوت حكم الإخراج لمن (ثبت)[10] لهم العزة ولا لنفيه عنهم؛ لأن الغرض إنما هو إبطال دعواهم[11] إثبات الحكم المعلق على تلك الصفة لأنفسهم.

---

(1) **(قوله: القاع)** هو المستوى من الأرض.
وقوله: ليلاي في إضافة ليلى إلى نفسه أوَّلاً، والتصريح باسمها ثانياً استلذاذ، وهو أنموذج من نكت التجاهل، وهي أكثر من أن يبطها القلم.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) **(قوله: معلومان)** ثني مراعاة للمعنى، وهي خلاف الأكثر الذي هو مراعاة اللفظ، وهي تكون بالإفراد، ولو قال: لأهل هذا الفن معلومان لسلم مما ذكر، وتقديم الظرف في الكلامين ليس للحصر، تأمل.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) وفي المطبوع: أثبت.

(6) **(قوله: فتثبتها لغيره)** أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء.

(7) **(قوله: لثبوته له)** أي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير.

(8) المنافقون: 8.

(9) **(قوله: كناية عن فريقهم)** أي مراداً بها فريقهم وليست اصطلاحية.

(10) وفي المطبوع: أثبت.

(11) **(قوله: دعاهم)** أي المنافقين، وكذا ما بعده.

الثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله[1] بذكر متعلقه[2] كقوله:

قلتُ ثَقَّلْتُ إذْ أَتَيتُ مِرَاراً ... قَالَ ثَقَّلْتَ كَاهِلِي بِالأَيَادِي

فحمل لفظ «ثقلت» الذي وقع في كلام الغير على خلاف مراده[3] مما يحتمله بأن ذكر متعلقه الذي هو الأيادي.

ومنه:

ما إذا قال لك شخص: أنا أعلم منك، (فتقول)[4] له: (اعلم)[5] بطرق الضلال.

قال:

وَالاطِّرَادُ الْعَطْفُ بِالآبَاءِ[6] ... لِلشَّخْصِ مُطْلَقاً عَلَى الْوَلَاءِ

أقول: ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً، وهو الاطراد.

وحقيقته: أن تأتي بأسماء الممدوح[7] أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف[8]، كقوله:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَد ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ ... بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بنْ شِهَابِ

وثللتَ: هدمتَ، يقال: ثل الله عروشهم، أي هدم ملكهم، والمثلول المهدوم.

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «الكريم ابنُ الكريم ابن الكريم ابن الكريم

---

(1) **(قوله: مما يحتمله)** حال من خلاف.

(2) **(قوله: يذكر متعلقه)** متعلق بحمل، والباء سببية، والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقاً اصطلاحيّاً أو لا، بن.

(3) **(قوله: على خلاف مراده)** مراد الغير بـ«ثقلت» حملت المؤنة، والمحمول عليه الذي هو خلاف مراده تثقيل عاتقه بالأيادي والمنن.

(4) وفي المخطوط: فقلت.

(5) ساقطة في المطبوع.

(6) **(قوله: بالآباء)** الباء للملابسة، أي العطف متلبساً بذكر الآباء.
وقوله: للشخص حال من الآباء.
وقوله: مطلقاً حال من الشخص أي كان ممدوحاً أو غيره.
وقوله: على الولاء أي على التوالي من غير تكلف.

(7) **(قوله: بأسماء للمدوح)** الظاهر أن يقال: باسم الممدوح إلا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح، فلكل من الممدوح وآبائه اسم، انتهى حفيد، انتهى بن.

(8) **(قوله: من غير تكلف)** قال الفنري: المراد من التكلف في السبك أن يقع الفصل بين الأشياء بلفظ غير دال على نسبة، كقولك: «رأيت زيداً الفاضل ابن عمرو بن بكر»، انتهى بن.

يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن إبراهيم»[1].

قال:

الضرب الثاني: اللفظي[2]

مِـنْهُ الْجِـنَاسُ[4] وَهُـوَ ذُو تَمَـامِ ... مَـعَ اتِّحَـادِ[3] الْحَـرْفِ وَالـنِّظَامِ

وَمُـتَمَاثِلاً دُعِـيَ إِنِ ائْـتَلَفْ[5] ... أَنْـوَاعاً وَمستوفى إذا الـنوع اختلف

لـن يعـرف[6] الـواحد إلا واحـداً ... فاخـرج عـن الكـون تكـن مـشاهدا

أقول: تقدم وجه تقديم النوع المعنوي على اللفظي.

وأنواع اللفظي كثيرةٌ ذكر المصنف كأصله بعضها.

منها: **الجناس**: وهو تشابه اللفظين في التلفظ.

---

(1) وأخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأنبياء (باب أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت البقرة)، وفي كتاب الأنبياء أيضاً (باب قول الله تعالى: لقد كان في يوسف وأخوته آيات للسائلين يوسف)، ومحمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري في المستدرك 377/2، 623.

(2) قال المصنف في شرحه: كل ما ذكر في هذا الباب مختص بالتحسين اللفظي بخلاف الأول، فإن منه ما جمع بين الأمرين كالعكس، ومحسنات اللفظ كثيرة لا تنضبط، وذكرنا منها هنا سبعة تبعاً للقزويني، وألحقنا في آخر النظم ألقاباً حسنة في فصل التذنيب، انتهى.

(3) (**قوله: مع اتحاد إلى آخره**) الظرف صفة لذو تمام، أو متعلق بمعنى ذو تمام، أي وهو تام مع إلى آخره، وأل في المراد والحرف للجنس، والمراد الحروف من كل من الكلمتين، ومراده باتحاد الحرف الاتحاد في أنواع الحروف وأعدادها، وباتحاد النظام الاتحاد في هيآتها وترتيبها.

(4) (**قوله: الجناس**) بكسر الجيم مصدر جانس ك«قاتل قتالاً».

(5) (**قوله: ائتلف**) أي اتفق.

(6) (**قوله: لن يعرف إلى آخره**) الواحد الأول أريد به الخارج في حقائق إيمانه عن شهود الكون والشغل به، والواحد الثاني اسم من أسماء الله تعالى. والمعنى: أن المنفرد عن الكون في باطن عن إيمانه بأن لا يرجو منه نفعاً، ولا يخشى منه ضرّاً لا يعرف ذلك المنفرد إلا الله الواحد، أي لا يشكل في أموره إلا عليه، ولا يشاهد في الوجود سواه، وإن شاهد غيره فكالهباء في الهواء. وهذا المعنى هو الذي يشير إليه قول الناظم: فاخرج عن الكون في باطنك بأن لا يبقى لك تعلق في رجاء، أو دفع بشيء منه، ولا عظمة لما يعظم تكن، أي فإنك إن خرجت عن الكون تكون مشاهداً للحق تعالى بعين البصيرة.

ويحتمل أن يكون في الكلام الأول قلب بأن يقدر الأول منصوباً، والثاني مرفوعاً، فيكون المعنى لا يعرف الواحد الذي هو الله تعالى، أي لا يؤمن به حق إيمانه إلا الواحد أي المنفرد عن الخلائق بأن لا يتعلق بشيء منها، وهو مستلزم للمعنى الأول، انتهى يعقوبي.

فيخرج المترادفان[1]، ويدخل المشترك.

ثم هو تام وغير تام.

فالتام: أن يتفقا في أنواع الحروف[2] وأعدادها وهيئاتها وترتيبها، فإن كانا[3] من نوع[4] كاسمين سُمِّيَ متماثلاً، نحو: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ [5] يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ ﴾[6].

ومنه مثال المصنف، وإن كانا من نوعين سمي مستوفى كقوله:

مَا مَاتَ[7] مِنْ كرمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ ... يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بنِ عَبْدِ اللهِ

(قال)[8]:

ومِنْهُ ذو التركيبِ ذو تشابُهٍ ... خَطّاً[9] وَمَفْرُوقٌ بِلَا تشابُهِ

وإنْ بهيئةٍ[10] الْحُروفِ اخْتَلَفا ... فَهْوَ الذي يدعونَهُ الْمُحَرَّفَا

---

(1) (**قوله: المترادفان**) أي تشابه المترادفين كأسد وسبع، فإنه في المعنى، ويخرج أيضاً التشابه في مجرد العدد نحو: ضرب وعلم، أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل.

(2) (**قوله: في أنواع الحروف**) كل واحد من التسعة والعشرين نوع، وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح.
وقوله: وأعدادها، خرج به نحو الساق والمساق.
وقوله: وهيآتها، خرج به نحو البرد والبرد، فإن هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات، فنحو: ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب مبنيان للفاعل والمفعول، فإنهما على هيئتين مع اتحاد الحروف.
وقوله: وترتيبها أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه، وبه يخرج نحو الفتح والحتف.

(3) (**قوله: فإن كانا**) أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر.

(4) (**قوله: من نوع**) أي من أنواع الكلمة.

(5) (**قوله: ويوم تقوم الساعة إلى آخره**) الأولى: القيامة، والثانية: الواحدة من ساعات الأيام.

(6) الروم: 55.

(7) (**قوله: ما مات إلى آخره**) أي ما ذهب عن أهل الوقت من كرم والزمان الماضي، فصار كالميت في عدم ظهوره، فإنه أي فإن ذلك الميت من الكرم يحي، أي يظهر كالحي لدى أي عند يحيى بن عبد الله البرمكي، وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية، بن عن اليعقوبي.

(8) ساقطة في المخطوط.

(9) (**قوله: ذو تشابه خطأ**) أي، وهو ذو تشابه، أي يسمى بهذا الاسم إن اتفق اللفظان خطأ، هذا هو الأنسب، ويفيده الشارح، وإن تبادر خلافه.

(10) (**قوله: بهيئة**) أي في هيئة.

أقول: من الجناس التام المركبُ، وهو ما كان أحدُ[1] لفظيه مركباً، فإن اتفقا في الخط سمي متشابهاً كقوله:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَهْ[2] فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَهْ

وإن لم يتفقا في الخط سمي مفروقاً كقوله:

كُلُّكُـــمْ قَـــدْ أخــذ الجــآ مَ[3] وَلَا جَــامَ لَــنَا
مــا الــذي ضَــرَّ مُدِيــرَ الْــ جَــامِ لَــوْ جَامَلَــنَا

وإن اختلف[4] في (هيئات)[5] الحروف فقط سمي محرفاً[6] كقوله: «جُبَّةُ الْبُرْدِ[7] جَنَّةُ الْبَرْدِ»، والحرف المشدد[8] في حكم المخفف.

قال:

وناقِصٌ[9] معَ اختلافٍ في العددْ وشَرْطُ خُلْفِ[10] النّوعِ واحِدٌ فقَدْ

---

(1) (**قوله: ما كان أحد إلى آخره**) أي، والآخر مفرد.

(2) (**قوله: ذاهبة**) أي صاحب عطاء، وذاهبة أي غير باقية.

(3) (**قوله: الجام**) إناء يشرب فيه الخمر، وجاملنا الأخيرة عاملنا بالجميل، واللفظ الأول مركب من اسم لا وخبرها. والثاني مفرد نظراً إلى أن الضمير المتصل، وإن كان منصوباً بمنزلة الجزء من الفعل.

(4) (**قوله: وإن اختلفا إلى آخره**) هذا قسم مستقل من الجناس مقابل للتام، وليس من أقسام التام خلافاً لما يتبادر من الشارح.

وقوله: في هيآت إلى آخره، أي واتفقا في النوع والعدد والترتيب.

(5) وفي المخطوط: هيئة.

(6) (**قوله: محرفاً**) لانحراف إحدى الهيئتين عن هيئة الآخر.

(7) (**قوله: جبة البرد إلى آخره**) جبة الأول: بالباء. والثاني: بالنون، والبرد كساء مخطط، أي إن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد، والشاهد في البرد والبرد.

(8) (**قوله: والحرف المشدد إلى آخره**) أي فهو في هذا الباب معدود بحرف واحد؛ لأن اللسان يرتفع عن حرفيه دفعة واحدة، فيكون الاختلاف بالتشديد والتخفيف حينئذ من الاختلاف في الهيئة فقط دون عدد الحروف.

(9) (**قوله: وناقص**) مبتدأ، والمسوغ جريانه على موصوف محذوف.

(10) (**قوله: وشرط خلف إلى آخره**) تمهيد لبيان قسمي اختلاف النوع.

وقوله: واحد أي اختلاف واحد أي فيه.

وقوله: فقد أي فقط.

وَمَعْ تقارُبٍ مضارِعاً[1] أُلِفْ وَمَعْ تباعُدٍ بلا حقٍّ وُصِفْ

أقول: الجناسُ الناقصُ: ما اختلف اللفظان فيه[2] في أعداد الحروف إما بحرف واحد في الأول، نحو: ﴿وَٱلۡتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ ۝ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ ۝ [3] ﴾[4]، أو في الوسط نحو: جدي جهدي[5]، أو في الآخر كقوله:

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ[6] عَوَاصٍ عَوَاصِمَ [تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ]

وربما سمي هذا مطرفاً، وإما بأكثر كقولها[7]:

إِنَّ الْبُكَاءَ هُوَ الشِّفَا ءُ مِنَ الْجَوَى[8] بَيْنَ الْجَوَانِحِ

وربما سمي هذا مذيلاً وإن اختلفا في أنواعها، فيشترط[9] أن لا يقع بأكثر من حرف، ثم الحرفان[10] إن كانا متقاربين سمي مضارعاً، وهو إما في الأول نحو: «بيني[11] وبين كِنّي ليلٌ دامسٌ وطريق طامس» أو في الوسط نحو: ﴿ وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ عَنۡهُ

---

(1) (قوله: مضارعاً) حال من ضمير ألف، أي سمي بهذا الاسم، والضميران في ألف، ووصف للجناس.

(2) (قوله: فيه) حال من اللفظين، والظرفية مجازية بمعنى التعلق.
وقوله: في أعداد متعلق بـ«اختلف».

(3) (قوله: المساق) بزيادة الميم.

(4) القيامة: 29-30.

(5) (قوله: جهدي) بزيادة الهاء، وقد سبق أن المشدد في حكم المخفف.

(6) (قوله: من أيد) «من» للتبعيض، والظرف نعت لمحذوف، أي سواعد كائنة من أيد، أو زائدة على ما للأخفش، وعواص جمع عاصية من عصاه إذ ضربه، وعواصم من عصمه حفظه وحماه.
وتمامه:

تصول باسياف قواض قواضب

أي يمدون أيدياً ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة.

(7) (قوله: كقولها) أي الخنساء.

(8) (قوله: من الجوى) أي حرقة القلب.
وقوله: الجوانح زيد فيه النون والحاء، والجوانح هي الأضلاع التي تحت الترائب، وهي مما يلي الصدر كالأضلاع مما يلي الظهر الواحدة جانحة صحاح، انتهى سم بن.

(9) (قوله: فيشترط إلى آخره) وإلا لبعد بينهما التشابه، ولم يبق التجانس كلفظ نصر ونكل.

(10) (قوله: الحرفان) أي اللذان وقع بينهما الاختلاف.
وقوله: متقاربين أي في المخرج.

(11) (قوله: نحو بيني إلى آخره) والدال والطاء متقاربان؛ لأنهما من اللسان والثنايا العليا، وكذا الهاء =

﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾[1]، أو في الآخر نحو: «الخيل معقودٌ بنواصيها الخير إلى يوم القيامة»، وإن لـم يكونا متقاربين سمي لاحقاً، وهو أيضاً إما في الأول، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝﴾[2][3]، أو في الوسط، نحو: ﴿ذَٰلِكُم[4] بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ۝﴾[5]، أو في الآخر، نحو: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ[6] أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ﴾[7].

(قال)[8]:

وَهُوَ[9] جِنَاسُ الْقَلْبِ حَيْثُ يَخْتَلِفْ … تَرْتِيبُهَا لِلْكُلِّ[10] وَالْبَعْضِ أَضِفْ
مُجَنَّحاً يُدْعَى إِذَا تَقَاسَمَا[12] … بَيْتاً فَكَانَ[11] فَاتِحاً وَخَاتِمَا
ومعْ توالي الطَّرَفيْنِ[13] عُرِفا … مُزدَوجاً كلُّ جِناسٍ أُلِفَا

= والهمزة؛ لأنهما من أقصى الحلق، وكذا اللام والراء؛ لأنهما من الحنك واللسان والدامس المظلم والطامس مراد به مطموس العلامات، لا يهتدي فيه إلى المراد.

(1) الأنعام: 26.

(2) (**قوله: همزة لمزة**) الهمز الكسر، واللمز الطعن. وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس، والطعن فيها، وبناء فعله يدل على الاعتياد، فالهاء واللام متباعدان لما علمت.

(3) الهمزة: 1.

(4) (**قوله: نحو ذلك إلى آخره**) قال السعد: في عدم تقارب الفاء والميم نظراً، فإنهما شفويتان، وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث يدغم أحدهما في الآخر، فالهاء والهمزة ليسا كذلك، انتهى.

(5) غافر: 75.

(6) (**قوله: وإذا جاءهم إلى آخره**) في عدم تقارب الراء والنون نظر؛ لأنهما من حروف الذلاقة التي جميعها قولك: مر بنفل، وهي تخرج من طرف اللسان، فهما يخرجان منه، ولذا اختار الفراء والجرمي أن مخرجهما واحد.
ويجاب عنه: بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلاً لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين في المخرج.

(7) النساء: 83.

(8) ساقطة في المخطوط.

(9) (**قوله: وهو**) أي الجناس.

(10) (**قوله: للكل**) متعلق بـ«أضف»، ومفعوله محذوف، أي أضف اختلاف الترتيب.

(11) (**قوله: فكانا إلى آخره**) أي فكان أحدهما فاتحاً والآخر خاتماً، قاله المصنف.

(12) (**قوله: تقاسما**) أي اللفظان المتجانسان جناس القلب.

(13) (**قوله: الطرفين**) أي المتجانسين سواء كان جناسهما مقلوباً، أو تاماً، أو غير ذلك.

تَنَاسُبُ[1] اللَّفْظَيْنِ (فِي اشتقاقِ)[2] وشِبْهِه فذاكَ ذو التحاقِ

أقول: إذا اختلف اللفظان[3] في ترتيب الحروف سمي جناس القلب، نحو: «حُسَامُهُ[4] فَتْحٌ لأَوْلِيَائِهِ حَتْفٌ لأَعْدَائِهِ»، ويسمى قلب كلّ[5]، ونحو: «اللهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنَا[6]، وَآمِنْ رَوْعَاتِنَا»[7]، ويسمى قلب بعضٍ، وإذا وقع أحدهما[8] في أول البيت، والآخر في آخره سمي[9] مقلوباً مجنحاً نحو:

لَاحَ[10] أَنْوَارُ الْهُدَى مِنْ كَفِّهِ فِي كُلِّ حَالْ

وإذا ولي أحد المتجانسين[11] الآخر سمي مُزْدَوجاً، نحو: ﴿ وَجِئْتُكَ[12] مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[13].

ويلحق بالجناس شيئان:

أحدهما: أن يجمع اللفظين اشتقاق[14]، نحو: ﴿ فَأَقِمْ[15] وَجْهَكَ لِلدِّينِ

---

(1) (قوله: تناسب) مبتدأ، خبره جملة فذاك، وباشتقاق وشبهه متعلق بـ«تناسب»، والباء للسببية، ومتعلق التحاق محذوف، أي بالجناس.

(2) وفي المخطوط: باشتقاق.

(3) (قوله: إذا اختلف اللفظان إلى آخره) بأن يتحد النوع والعدد والهيئة، لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ.

(4) (قوله: حسامه إلى آخره) أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه.

(5) (قوله: قلب كل إلى آخره) لانعكاس ترتيب الحروف كلها، قاله السعد، أي الحروف التي يتأتى فيها الانعكاس، فلا ترد التاء.

(6) (قوله: عوراتنا) جمع عورة، وهي الفعلة القبيحة، وروعاتنا جمع روعة، وهي الخوف.

(7) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده 3/3، والهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 195/10، وقال: رواه أحمد والبزار، وإسناد البزار متصل، ورجاله ثقات، وكذلك رجال أحمد إلا أن في نسختي من المسند عن ربيح بن أبي سعيد عن أبيه، وهو في البزار عن أبيه عن جده.

(8) (قوله: أحدهما) أي المتجانسين جناس القلب.

(9) (قوله: سمي) أي تجنيس القلب.

وقوله: مجنحاً؛ لأن اللفظين بمنزلة الجناحين للطائر.

(10) (قوله: لاح إلى آخره) من مجزو الرمل، وآخر الشطر الأول من.

(11) (قوله: المتجانسين) أي مطلقاً كما مر.

(12) (قوله: وجئتك إلى آخره) هذا من التجنيس اللاحق، وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق.

(13) النمل: 22.

(14) (قوله: اشتقاق) وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى.

(15) (قوله: فأقم إلى آخره) فإنهما مشتقان من قام يقوم.

ٱلْقَيِّمِ ﴾[1].

والثاني: أن تجمعهما المشابهةُ، وهو ما يشبه[2] الاشتقاق، نحو: ﴿ قَالَ [3] إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾ ﴾[4]، وأشار (إلى هذا)[5] بقوله تناسب البيت.

(قال)[6]:

ويَــــردُ التجنــــيسُ بالإشـــــارةْ[7]	مِـــنْ غَيْـــرِ أَنْ يُذكَـــرَ بالعـــبارةْ
ومِــنْهُ[8] ردُّ عَجُــزِ اللَّفْــظِ علـــى	صَـــدْرٍ فَفِـــي نَثْـــرٍ بِفَقْـــرَةٍ[9] جَـــلَا
مُكْتَـــــفِياً وَالــــنَّظْمُ[10] الاوّلْ أوّلا	آخِـــرُ مِـــصْراعٍ فَمـــا قَـــبْلُ تـــلا
مُكَــرّراً[11] مُجَانِـــساً وَمَـــا الْـــتَحَقْ	يأتـي كـ«تخـشى الـنّاسَ والله أَحَـقّْ»

أقول: من أنواع الجناس (جناس)[12] الإشارة[13] بأن يكون أحدُ اللفظين غيرَ مُصَرحٍ به كقولك في رجل يسمى أسداً فر الأسد من اسمه[14].

ومن أنواع الجناس اللفظي رد العجز على الصدر:

---

(1) الروم: 43.

(2) (**قوله: ما يشبه**) أي اتفاق يشبه.

(3) (**قوله: نحو قال إلى آخره**) فالأول من القول الثاني من القلى.

(4) الشعراء: 168.

(5) وفي المخطوط: لهذا.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (**قوله: بالإشارة**) أي إلى أحد لفظيه بما يدل عليه.

وقوله: من غير أن يذكر أن ذلك اللفظ المجانس للمذكور.

(8) (**قوله: ومنه**) أي اللفظي.

(9) (**قوله: بفقرة**) متعلق بـ«خلا» بمعنى ظهر، والباء بمعنى «في»، وضميره يعود للرد المذكور، ومكتفياً حال من فاعل «جلا» أي محيطاً بالفقرة من الأول، والآخر هذا هو الأقرب.

(10) (**قوله: والنظم إلى آخره**) أي، وهو في النظم أن يكون الأول أول المصراع الآخر، فما قبل ذلك الأول، أي والآخر آخر المصراع المذكور.

وقوله: ما تلا، أي يكون أول المصراع الأخير ما قبله وتبعه في المكان، والمقصود التكملة هذا هو الأقرب.

(11) (**قوله: مكرراً**) وما عطف عليه حال من فاعل يأتي الراجع إلى الرد المذكور، وما نكرة موصوفة.

(12) ساقطة في المخطوط.

(13) (**قوله: جناس الإشارة**) ولا يكون إلا تامّاً.

(14) (**قوله: من اسمه**) أي مسمى اسمه الأصلي.

ففي النثر: أن يجعل أحد اللفظين في أول الفقرة، والآخر في آخرها، وهذا معنى قوله مكتنفاً، نحو: ﴿ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ ﴾[1].

وفي النظم: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثاني، وكله[2] داخل تحت قوله قبل كقوله:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يلطِمُ[3] وَجْهَهُ ... وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدى بسريع

وقوله: **مكرراً**[4] البيت، يعني أن ردّ العَجُزِ على الصدر يأتي تارة مكرراً، وتارة مجانساً، وتارة ملحقاً، وصور ذلك[5] في الأصل.

(قال)[6]:

فصل في السجع[7]

وَالسَّجْعُ[8] فِي فَوَاصِلٍ فِي النَّثْرِ ... مُشْبِهةٍ قَـــافِيَةً فِي الشِّـــعْرِ

---

(1) الأحزاب: 37.

(2) (**قوله: وكله**) أي ما عدا ما في صدر المصراع الثاني للعمل بأن المراد ما قبل أو المصراع الثاني.

(3) (**قوله: يلطِم**) بكسر الطاء، فهو من باب ضرب كما في المصباح.
وقوله: داعي الندى أي الذي يدعوه إلى الندى، ويأمره أن يتصف به لينال علوّ الرتبة.

(4) (**قوله: مكرراً**) بأن يكون اللفظان المذكوران مكررين، كما في المثال والبيت.
وقوله: مجانساً بأن يكون اللفظان متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل.
وقوله: ملحقاً بأن يكون اللفظان ملحقين بالمتجانسين بحيث يجمعهما اشتقاق أو شبهه نحو: ﴿ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴾ (نوح: 10)، ونحو: ﴿ قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾ ﴾ (الشعراء: 168).

(5) (**قوله: وصور ذلك إلى آخره**) صور النثر أربعة: بجريان في الأربعة المذكورة. وصور النظم ست عشرة بضرب الأربعة المذكورة في كون أحد اللفظين الذي ليس في الآخر: إما في أول المصراع الثاني، أو آخر المصراع الأول وحشوه، أو أوله. فجملة الصورة عشرون، وجميع أمثلتها في الأصل والمطول، فلا داعي إلى التطويل بذكرها.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) قال اليعقوبي: وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الألسن: السجع، والفاصلة، والقرينة، والفقرة.
فالقرينة: قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى، والفقرة مثلها إن شرط فيها مقارنتها لأخرى، وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أم لا، كما هو ظاهر كلامهم.
والفاصلة: للكلمة الأخيرة من السجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى، انتهى ابن.

(8) (**قوله: والسجع**) مبتدأ، خبره في فواصل، وصرف المجرور للضرورة، وفي النثر صفة كاشفة =

ضُرُوبُهُ ثَلَاثَةٌ فِي الْفَــــنِّ مُطَرَّفٌ معَ اخْتِلَافِ الْـوَزْنِ[1]
مُرَصَّعٌ إِنْ كَانَ مَا فِي الثَّانِيَةْ أَوْ جُلُّهُ عَلَى وِفَاقِ الْمَاضِيَةْ[2]
وَمَا سِوَاهُ[3] الْمُتَوَازِ فَــادْرِ كَ«سُرُرٍ مرفوعَةٍ» فِي الذِّكْرِ[4]

أقـول: مـن الجـناس اللفظـي[5] الـسجع، وهـو توافـق الفاصـلتين مـن النشر علـى حرف واحد، وهذا معنى[6] قول السكاكي، هو في النثر كالقافية في الشعر، وهو ثلاثة أضرب:

الأول: المطرف: إن كانا[7] مختلفين في الوزن، نحو: ﴿مَّا لَكُمْ[8] لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾[9].

=

لفواصل، ومشبهة بالجر صفة ثانية، وقافية مفعول مشبهة، وفي الشعر صفة لقافية. والمعنى السجع حاصل في فواصل اثنتين فأكثر، وهو تواطؤها على حرف واحد، وهذه الفواصل مشبهة لحصول السجع فيها قافية في الشعر، هذا هو الأقرب.

(1) (**قوله: الوزن**) أي وزون أواخر القرائن.

(2) (**قوله: على وفاق الماضية**) أي وزناً وتقفية.

(3) (**قوله: وما سواها**) أي ما سوى ما ذكر من المطرف والمرصع، وهو الذي ليس فيه اختلاف الفاصلتين، كما في المطرف، ولا اتفاق لفظات القرينتين كلًّا أو جلًّا، كما في المرصع بل فيه اتفاق الفاصلتين في الوزن مع اختلاف نصف لفظات القرينتين فأكثر في الوزن أو التقفية، يعقوبي.

(4) (**قوله: في الذكر**) حال من سرر مرفوعة؛ لأن المقصود اللفظ.

(5) (**قوله: من الجناس اللفظي**) المناسب من الضرب اللفظي؛ إذ لا ينطبق عليه تعريف الجناس الذي قدمه، ولم يعده غيره منه.

(6) (**قوله: وهذا معنى إلى آخره**) يعني أن هذا مقصود كلام السكاكي، ومحصوله، وإلا فالسجع على التفسير المذكور بمعنى المصدر، أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر، قاله السعد.
وقوله: مقصود إلى آخره بمعنى أن تسمية الفاصلة سجعاً، إنما هو لوجود التوافق فيها، ولولا ذلك ما سميت، فعاد الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية، هي المسماة في الحقيقة وفي القصد، قاله بن عن اليعقوبي.

(7) (**قوله: إن كانا**) أي اللفظان الأخيران من القرينتين.

(8) (**قوله: نحو ما لكم إلى آخره**) فإن الفاصلة الأولى على وزن فعالاً، والثانية على وزن أفعالاً، ومعنى لا ترجون الله وقاراً، لا تخافون عظمة الله. والأطوار جمع طور، أي وقد خلقكم مراتب أوّلاً: عناصر، ثم مركبات لتغذي الإنسان، ثم نطفاً، ثم علقاً، ثم مضغاً، ثم عظاماً ولحوماً، ثم أنشأكم خلقاً آخر، انتهى بن.

(9) نوح: 13-14.

والثاني: المرصع: وهو ما استوت فواصله في الوزن والتقفية، وكان كلُّ ما في إحدى الفقرتين، أو جله من الألفاظ مثل ما يقابله من (الأخرى[1])[2] كقول الحريري:

فَهُوَ يَطْبَعُ الأَسْجَاعَ[3] بِجَوَاهِرِ لَفْظِهِ وَيَقْرَعُ الأَسْمَاع بزواج وعظه

الثالث: المتوازي: وهو أن تستوي الفاصلتان في اللفظ[4] ولم تُوَافِقْ سائرُ ألفاظ إحداهما، و(لأجل)[5] ما يقابلها من أختها في الوزن والتقفية، نحو: ﴿ فِيهَا [6] سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ۝ ﴾[7].

(قال)[8]:

أبْلَغُ ذاكَ مُستَوٍ فمــــا تَرى[9] أُخــرى القــرينَتَيْنِ فــيهِ أَكْثِــرا
والعَكْسُ[10] إنْ يَكْثُرْ فَلَيْسَ يَحْسُــنُ ومُطلَقاً[11] أَعجـــازُها تُســكَّنُ

---

(1) (**قوله: مثل ما في الأخرى**) أي في الوزن والتقفية كما مر.
(2) وفي المخطوط: الأخر.
(3) (**قوله: يطبع الأسجاع إلى آخره**) قال يعقوبي: شبه تزيين السجع بمصاحبة خيار الألفاظ بجعل الحلي مطبوعاً بالجواهر، فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية، انتهى.
وقوله: ويقرع الأسماع إلى آخره شبه الأسماع بالأبواب تقرع بالأصابع لتفتح، فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية، انتهى بن.
(4) (**قوله: في اللفظ**) أي في وزن اللفظ وتقفيته.
(5) وفي المخطوط: لأجله.
(6) (**قوله: نحو فيها إلى آخره**) فقد اتفق الفاصلتان في الوزن والتقفية دون غيرهما لاختلاف سرر وأكواب في كل من الوزن والتقفية. والسرر جمع سرير، ومرفوعة عالية، والأكواب جمع كوب، وهو كوز لا عروة له موضوعة، أي على حافات العيون معدة لشربهم، بن.
(7) الغاشية: 13-14.
(8) ساقطة في المخطوط.
(9) (**قوله: فما ترى**) بالبناء للفاعل، والقرينتين مفعول أول، والأخرى بدل منه، وأكثر مفعول ثان، وفي نسخة فما ترى. أخرى القرينتين فيه أكثر. وهي أقرب.
(10) (**قوله: والعكس**) هو قصر الثانية عن الأولى.
وقوله: أن يكثر أي بأن تقصر الثانية قصراً بيناً بالبداهة.
(11) (**وقوله: ومطلقاً**) صفة لمحذوف مفعول لـ«تسكن»، أي تسكن إعجاز القرائن تسكيناً مطلقاً عن التقييد باتحاد إعراب الإعجاز هذا هو الأقرب.
وحاصل المعنى: أنه يتركب تسكين إعجاز القرائن مطلقاً، أي سواء كانت متحدة الإعراب أو لا، وبذلك تكثر الأسجاع، ويسهل تحصيلها.

وَجَعْلُ سَجْعِ كلِّ شَطْرٍ[1] غيرَ مَا في الآخَرِ التشطيرُ عِنْدَ العُلَمَا

أقول: القرينة طائفة من الكلام مشتملة على ألفاظ[2] سميت بذلك؛ لأنها مقارنة لصاحبتها.

وأحسن السجع: ما تساوت فيه فقرته (الثانية)[3]، نحو: ﴿ فِي سِدْرٍ[4] مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ ﴾[5].

ثم ما طالت فقرته الثانية نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ ﴾[6].

(والثالثة)[7] (نحو)[8]: ﴿ خُذُوهُ[9] فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾ ﴾[10].

ولا يحسن أن يؤتى بعد فقرة بفقرة أخرى أقصر منها كثيراً، والأسجاع مبنية على[11] سكون الأعجاز كقوله: «مَا أَبْعَدَ مَا فَاتْ، وَمَا أَقْرَبَ مَا هُوَ آتْ».

قيل: السجع غير مختص بالنثر، بل يكون في النظم كقوله:

---

(1) **(قوله: كل شطر)** مبتدأ، خبره غير، والجملة في محل المفعول الثاني لجعل المضاف إلى الأول بعد حذف الفاعل، والرابط محذوف أي كل شطر من بيته، والتشطير خبر جعل، أي وجعلك السجع كل شطر من بيته غير ما في الآخر التشطير.
وحاصل المعنى: أنك إن جعلت في كل شطر من شطري البيت سجعاً غير السجع الذي في الآخر من حيث البناء على الحرف الذي حصل به تشابه الأواخر، فذلك الجعل هو المسمى بالتشطير، وهو مبني على أن السجع لا يختص بالنثر، كما سيفيده الشارح.

(2) **(قوله: مشتملة على ألفاظ)** لا فائدة فيه فلو حذفه، وقال: مزاوجة لأخرى لـ«أصاب».

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) **(قوله: في سدر)** هو شجر النبق مخضود، أي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطلح شجر الموز، أو شجر كطلح الدنيا له ثمر حلو منضود، أي نضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه. في الصحاح: نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض، بن.

(5) الواقعة: 28-29.

(6) النجم: 1-2.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) وفي المخطوط: نحوه.

(9) **(قوله: خذوه)** إلى صلوه ثلاث قرائن، وصلوه من التصلية، أي الإحراق.

(10) الحاقة: 30-31.

(11) **(قوله: مبنية على إلى آخره)** أي، ولو اختلفت حركة الآخر كما في المثال.

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي وَأَثْرَتْ[1] بِهِ يَدِي
وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِي وَأَوْرَى بِهِ زِنْدِي

ومنه: على هذا القول ما (ذكره)[2] المصنف، وهو المسمى بالتشطير، وهو جعل كل من شطري البيت سجعةً مخالفةً[3] لأختها كقوله:

تَدْبيرُ معتصم بالله[4] منتقم لله مرتغبٍ فِي الله مرتقبِ

فإن سجع الشطر الأول: مبني على الميم، والثاني: على الباء.

(قال)[5]:

فصل في الموازنة

ثُمَّ الْمُوَازَنَةُ وَهْوَ التَّسْوِيَةْ لِفَاصِلٍ[6] فِي الْوَزْنِ لَا فِي التَّقْفِيَةْ[7]
وَهْيَ الْمُمَاثَلَةُ[8] حَيْثُ يَتَّفِقْ فِي الْوَزْنِ لَفْظُ فِقْرَتَيْهَا[9] فَاسْتَفِقْ
وَالْقَلْبُ[10] وَالتَّشْرِيعُ وَالْتِزَامُ مَا قَبْلَ الرَّوِيِّ[11] ذِكْرُهُ لَنْ يَلْزَمَا

أقول: من أنواع اللفظي: **الموازنة**: وهي تساوي الفاصلتين[12] في الوزن دون

---

(1) **(قوله: وأثرت)** أي صارت ذات ثروة.
وقوله: ثمدي هو بالكسر الماء القليل، والمراد هنا المال.
وقوله: وأورى، أي صار ذا ورى، أي نار.

(2) وفي المطبوع: ذكر.

(3) **(قوله: سجعة مخالفة إلى آخره)** في تسمية الشطر سجعة مجاز من تسمية الكل باسم جزئه؛ إذ هو ليس سجعة، بل مشتمل على سجعتين، أفاد السعد.

(4) **(قوله: بالله)** متعلق بـ«معتصم»، وكذا غيره من الظروف متعلق بسابقه.
وقوله: مرتغب في الله أي راغب فيما يقربه من رضوانه.
وقوله: مرتقب أي منتظر ثوابه وخائف عقابه.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) **(قوله: وهي التسوية لفاصل)** أي معه فاصلة أخرى، وفاصل ترخيم، فاصلة للضرورة.

(7) **(قوله: لا في التقفية)** ظاهره: أنه يجب في الموازنة عدم تساوي الفاصلتين في التقفية. ويحتمل أنه يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن، ولا يشترط التساوي في التقفية، وهو رأي ابن الأثير.

(8) **(قوله: وهي المماثلة)** أي هذه الموازنة بناء على أنه لا يشترط فيها عدم الاتفاق في التقفية، بل وبناء على الاشتراط تختص باسم المماثلة حين يتفق إلى آخره يعقوبي.

(9) **(قوله: لفظ فقرتيها)** أي أو أكثره.

(10) **(قوله: والقلب)** أي ومن اللفظي القلب.

(11) **(قوله: قبل الروى)** متعلق بـ«ذكره»، ولن يلزما خبر، ذكره والجملة صلة «ما».

(12) **(قوله: الفاصلتين)** أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو المصارعين.

التقفية نحو: ﴿وَنَمَارِقُ [1] مَصْفُوفَةٌ ۝ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ۝﴾[2]، فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ، أو أكثره مثلَ ما يقابله من الأخرى في الوزن[3] خُصَّ باسم المماثلة نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا [4] ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ ۝ وَهَدَيْنَٰهُمَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝﴾[5].

وقوله:

مَهَا الوحشِ[6] إلَا أنَ هَاتَا أوانِسٌ   قَنَا الخط إلَا أنَ تلك ذَوَابِلُ

ومنها: **القلب**: وهو قلب حروف[7] الكلام على ترتيب بحيث لو افتتح من آخره إلى أوله لخرج النظم الأول بعينه، نحو: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[8]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝﴾[9]، فإنه يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله.

ومنها: **التشريع**: وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى[10] عند الوقوف (على)[11] كل منهما كقوله:

يَا خَاطِبَ[12] الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ إِنَّهَا   شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْدَارِ

---

(1) (**قوله: نحو ونمارق إلى آخره**) فإن مصفوفة ومبثوثة متساويتان في الوزن لا في التقفية؛ إذ الأولى على الفاء، والثانية على الثاء، ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بين في موضعه. والنمارق جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها، وهي الوسادة الصغيرة، والزرابي البسط الفاخرة جمع زريبة مبثوثة، أي مبسوطة.

(2) الغاشية: 15-16.

(3) (**قوله: في الوزن**) أي سواء كان مماثلة في التقفية أو لا.

(4) (**قوله: وآتيناهما إلى آخره**) فلا مخالفة في الوزن بين الفقرتين إلا في الفعلين، والمستبين البليغ البيان فيما أتى فيه من الحدود والأحكام وغيرهما.

(5) الصافات: 117-118.

(6) (**قوله: مها الوحش**) جمع مهاة وهي البقرة الوحشية، وهاتا أي هذه النساء، وتلك أي القنا وذوابل من الذبول ضد النعومة والنضارة.

(7) (**قوله: وهو قلب حروف إلى آخره**) المناسب كون حروف لكونه المأخوذ من كلام غيره، ولكن ما قاله لا يناسب ما بعده. ثم رأيت في نسخة: وهو أن يكون حروف إلى آخره.

(8) الأنبياء: 33.

(9) المدثر: 3.

(10) (**قوله: ويصح المعنى إلى آخره**) ويعني عن ذكر صحة الوزن القافيتين؛ إذ لا يتصور البناء على قافيتين إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن، ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما.

(11) وفي المخطوط: عند.

(12) (**قوله: يا خاطب إلى آخره**) فإن وقفت على الردي، فالبيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن =

ومنها: **لزومُ ما لا يلزم**: وهو أن يجيء قبل حرف الروي[1]، أو ما في معناه من الفاصلة (ما)[2] ليس بلازم للسجع، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ[3] فَلَا تَقۡهَرۡ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝﴾[4].

قال في الأصل: **وَأَصْلُ الْحُسْنِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ[5]: أَنْ تَكُونَ الأَلْفَاظُ تَابِعَةً لِلْمَعَانِي دُونَ الْعَكْسِ[6].**

(قال)[7]:

السرقات

وَأَخْذُ شَاعِرٍ كَلَاماً سَبَقَهْ[8] … هُوَ الَّذِي يَدْعُونَهُ بِالسَّرِقَةْ
وَكُلُّ مَا قُرِّرَ[9] فِي الأَلْبَابِ … أَوْ عَادَةٍ فَلَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ

=

وقفت على الأكدار، فهو من الضرب الثاني منه، وخاطب من خاطب المرأة، وشرك الردى حياله الهلاك، وقرارة الأكدار مقر الكدرات.

(1) (**قوله: حرف الروى**) الإضافة بيانية، وهو حرف بنيت عليه القصيدة، ونسبت إليه، فيقال: قصيدة لامية مثلاً.

(2) وفي المخطوط: بما.

(3) (**قوله: نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ﴾ إلى آخره**) فالراء بمنزلة حرف الروى، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها، نحو: ﴿فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ (الضحى: 10)، ولا تسخر.

(4) الضحى: 9-10.

(5) (**قوله: في ذلك كله**) أي جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية.

(6) (**قوله: دون العكس**) أي لا تكون المعاني توابع الألفاظ بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة، فيتبعها المعنى كيفما كانت كما كان يفعل بعض المتأخرين من الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام، كأنه غير مسوق لإفادة المعنى، ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى، فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب، بل الوجه أن تترك المعاني على سجيتها، فتطلب لنفسها ألفاظاً تليق بها، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة، ويتميز الكامل عن القاصر، قاله السعد.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) (**قوله: سبقه**) أي سبق هذا الكلام الشاعر، بمعنى تقدم على نظمه الذي أخذ فيه.

(9) (**قوله: وكل ما قرر**) أي من المعاني وألفاظها.

وقوله: أو عادة أو بمعنى الواو، وهو من عطف المؤكد؛ لأن التقرر في العقول عموماً يستلزم التقرر عادة والعكس.

وقوله: فليس إلى آخره، أي فليس أخذه من هذا الباب، أفاده يعقوبي.

أقول: السرقة: أن يأخذَ الشاعرُ كلامَ شاعرٍ تقدم عليه واتفاقُ القائلين[1] إن كان في الغرض على العموم[2] كالوصف بالشجاعة والسخاء، فلا يُدْعَى سرقة، ومثله وجه الدلالة[3] المشترك في معرفته[4] لتقرر ذلك في العقول والعادات وإن لم يشترك الناسُ في معرفة وجه الدلالة جاز أن يدعى فيه السبق[5] والزيادة بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل بأن يقال: زاد أحدهما على الآخر، أو نقص عنه، وهذا قسمان كما سيأتي آنفاً.

(قال)[6]:

وَالسَّرِقَاتُ عِنْدَهُمْ قِسْمَـــــانِ ... خَفِيَّةٌ جَلِيَّـــةٌ فَالثَّانِـــي

تَضَمُّنُ الْمَعْنَى[7] جَمِيعاً مُسْجَلا ... أَرْدَؤهُ انْتِحالُ ما[8] قَدْ نُقِـــلا

بِحالِهِ وألحقوا المرادِفـــا ... بِهِ[9] وَيُدْعَى مَا أَتَى[10] مُخَالِفَا

(1) (قوله: القائلين) على لفظ التثنية.

(2) (قوله: في الغرض على العموم) أي الكائن على العموم، أي في الغرض العام للناس بأن يشترك الناس في معرفته انتهى. جربي أي مع الاختلاف على وجه الدلالة أخذاً من المقابلة، بن.

(3) (قوله: ومثله وجه الدلالة إلى آخره) أي مثل الغرض العام وجه الدلالة، أي في كون الاتفاق فيه لا يعد سرقة.

ووجه الدلالة كالتشبيه والمجاز والكناية، وذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن ثبتت له تلك الصفة كوصف الجواد بالتعلل عند ورود السائلين، والبخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة المال.

(4) (قوله: المشترك في معرفته) كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر.

وقوله: لتقرر إلى آخره علة لقوله ومثله.

(5) (قوله: أن يدعي فيه السبق) أي فيحكم بأنه سرقة.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) (قوله: تضمن المعنى) أي أن يتضمن كلام اللاحق معنى كلام السابق.

(8) (قوله: انتحال ما إلى آخره) أي ادعاء اللاحق ما نقله بعينه من السابق، ولفظ «انتحال»، وإن أريد منه مجرد الإدعاء إشارة إلى اسم هذا القسم، كما سيذكره الشارح.

(9) (قوله: وألحقوا المرادفاً به) أي، وألحقوا بهذا القسم في القبح، وهو ما لم يتغير فيه نظم، ولا لفظ ما تغير فيه اللفظ بالمرادف مع بقاء النظم والمعنى؛ لأن التغيير بالمرادف سهل، فهو كلا تغيير، يعقوبي.

(10) (قوله: ما أتى) أي كلام أتى أي أحد كلام.

وقوله: لنظمه أي لنظم كلام السابق.

لِنَظْمِهِ[1] إِغَارَةً وَحُمِــــــدَا حَيْثُ مِنَ السَّابِقِ[2] كانَ أَجْوَدَا
وأَخذُهُ المعنى مُجَرَّداً[3] دُعِــيْ سَلْخاً وإلْماماً وتَقسيماً فَـــعِي

أقول: السرقة قسمان:

1-خفية.

2-وجلية أي ظاهرة.

فالأولى: تأتي.

والثانية: أن يؤخذ المعنى كله إما بلفظه كله، أو بعضه، أو وحده، وهذا معنى قوله: **مسجلاً**، فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير سمي انتحالاً ونسخاً، وهو مذموم وهذا معنى قوله: **أردؤه انتحال ما قد نقلا بحاله** كما حكي عن عبد الله ابن الزبير[4] أنه فعل[5] ذلك بقول معن[6] بن أوس:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أَخَاكَ[7] وَجَدْتَهُ على طَرَفِ الْهِجْرَانِ إِنْ كَانَ يَعْقِلُ

---

(1) (**قوله: لنظمه**) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات.

(2) (**قوله: من السابق**) متعلق بـ«أجود» أو ضمير «كان» كضمير حمداً يرجع لما أتى.

(3) (**قوله: مجرداً**) أي عن جميع اللفظ المرادف.

(4) (**قوله: ابن الزبير**) كأمير ولد الزبير الشاعر المعروف، وليس هو الصحابي المعروف، انتهى يعقوبي.

(5) (**قوله: أنه فعل إلى آخره**) فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية، فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني، فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمـــرك مـــا أدري وإنـــي لأوجـــل علـــى أيـــنا تعـــدو المنـــية أوّل

حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله، وقال: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: اللفظ له، والمعنى له، وبعد فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحق بشعره، قاله السعد.

(6) (**قوله: معن**) بضم الميم وفتح العين، وهو غير معن، قاله بن.

(7) (**قوله: لم تنصف أخاك**) أي لم تعطه الإنصاف، ولم توفه بحقوقه. والمراد: أخو الصداقة أو النسب.

وقوله: على طرف الهجران أي هاجراً لك متبدلاً بك وبأخوّتك، وإضافة طرف إلى الهجران بكسر الهاء بيانية.

وقوله: ويركب إلى آخره، أي يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها.

وقوله: من أن تضيمه أي بدلاً من أن تظلمه.

وقوله: من شفرة السيف أي من ركوب حد السيف وتحمل المشاق.

وقوله: مزحل أي مبعد.

وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِنْ أَنْ تَضِيمَهُ   إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْمَلُ

فإنهما من قصيدة لمعن أولها:

لَعَمْرَكَ ما أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجلُ   عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

و(ما)[1] في معناه[2]: أن يُبَدَّلَ بالكلمات، أو بعضها ما يرادفها، وهذا معنى قوله: **وألحقوا المرادفا به** وإن كان[3] مع تغيير لنظمه، أو أخذ بعض اللفظ[4] سمي إِغَارَةً ومسخاً، فإن كان الثاني أبلغ لاختصاصه بفضيلة فممدوح كقول بشار:

من راقبَ[5] الناسَ لم يظفرْ بحاجتِه   وفازَ بالطِّيِّباتِ الفاتكُ اللّهجُ

وقول سلم:

مَنْ[6] رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمّاً   وَفَازَ بِاللَّذَّةِ الْجَسُـــــورُ

وإن كان دونه[7] فمذموم كقول أبي تمام:

هَيْهَاتَ لَا يَأْتِي الزَّمَانُ بِمْثْلِهِ   إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيـــلُ

وقول أبي الطيب:

أَعْدَى الزَّمَانَ[8] سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ   ولَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيـــلاً

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: وفي معناه**) أي معنى أخذ اللفظ من غير تغيير للنظم.

(3) (**قوله: وإن كان**) أي أخذ اللفظ.

(4) (**قوله: أو أخذ بعض بعض اللفظ**) بلفظ الماضي عطف على كان، وأخذ البعض أعم من أن يكون مع تغيير للنظم أم لا، فهاتان صورتان تضم إليهما صورة أخذ اللفظ كله، وتضرب الثلاثة في الثلاث الآتية تبلغ الأقسام تسعة، والأمثلة الآتية كلها لما إذا كان المأخوذ البعض لحسن السبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى.

(5) (**قوله: من راقب**) أي حاذر، والفاتك الشجاع القتال، واللهج الحريص على القتل.

(6) (**قوله: وقول سلم من إلى آخره**) فبيت سلم أجود سبكاً وأخصر لفظاً.

وقوله: هما مفعول له، أو تمييز، والجسور الشديد الجراءة.

(7) (**قوله: دونه**) أي لفوات فضله.

(8) (**قوله: أعدى الزمان إلى آخره**) يعني تعلم الزمان منه السخاء، وسرى سخاؤه إلى الزمان.

وقوله: فسخاؤه، أي أخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل على الدنيا واستبقاه لنفسه، كذا ذكره ابن جني.

وقال ابن فورجة: هذا تأويل فاسد؛ لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى، وإنما المراد سخابه على، وأسعدني بضمي إليه، وهدايتي له لما أعدى سخاؤه، قاله السعد.

وقوله: فاسد المناسب غير مقبول؛ لأنه غلو لم يوجد فيه ما يقرب إلى الصحة، أفاده بن.

وقوله: ولقد يكون إلى آخره، فهذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني من بيت أبي تمام، لكن =

وإن كان مثله فأبعدُ من الذم والفضلُ للأول كقول أبي تمام:

لَوْ حَارَ[1] مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ ... إِلَّا الْفِرَاقَ عَلَى النُّفُوسِ دَلِيلاً

وقول أبي الطيب:

لَوْلَا مُفَارَقَةُ[2] الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ ... لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلاً

و(إن)[3] أخذ المعنى وحده سمي إِلْمَاماً[4] وسلخاً.

وقوله **وتقسيماً فعى**: أي اضبط تقسيماً تقدم آنفاً[5]، وهو ثلاثة أقسام أيضاً[6] وأمثلتها (بالأصل)[7].

(قال)[8]:

السرقة الخفية

وما سِوى الظّاهِرِ أنْ يُغَيِّرا ... مَعْنًى[9] بِوَجْهٍ ما ومحموداً يُرى

=

مصراع أبي تمام أجود سبكاً.

(1) (**قوله: لو حار**) أي تحير في التوصل إلى إهلاك النفوس.

وقوله: مرتاد المنية أي الطالب الذي هو المنية على أنها إضافة بيان.

(2) (**قوله: لولا مفارقة إلى آخره**) الضمير في «لها» للمنايا، وهو حال من سبلاً، والمنايا فاعل «وجدت»، فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية، والفراق والوجدان وبذل النفوس بالأرواح.

(3) وفي المخطوط: إذا.

(4) (**قوله: إلماماً**) من ألم بالمنزل نزل به، والمناسبة ظاهرة.

وقوله: سلخاً هو كشط الجلد من الشاة ونحوها، فكأنه كشط من المعنى جلد وألبسه آخر، فإن اللفظ من المعنى بمنزلة اللباس.

(5) (**قوله: تقدم آنفاً**) أي تقدم الرمز إليه في قسيمه حيث قال: وحمداً حيث من السابق إلى آخره، فإنه يفهم منه أنه إذا لم يكن الثاني أجود لم يمد، وهو يشمل الأدنى والمساوي، هذا ما يفيده يعقوبي، وهو لمتعين في بيان كلام الشارح، ولا ينبغي أن يراد تقدم التقسيم الصريح الذي في الشارح؛ لأنه بصدد حل المصنف، وقد جعل التقديم بالنسبة للمنصف، وهو لم يتقدم منه تقسيم صريح تأمل.

(6) (**قوله: وهو ثلاثة أقسام أيضاً**) والثلاثة هي كون الثاني أبلغ من الأول، أو دونه، أو مثله.

وقوله: وأمثلتها بالأصل يضيق المقام عن إيرادها مع عدم كبير الفائدة.

(7) وفي المخطوط: في الأصل.

(8) ساقطة في المخطوط.

(9) (**قوله أن يغير معنى**) أي أن يغير الآخذ المعنى الأول.

وقوله: لنقل إلى آخره، أي والتغيير يتنوع لنقل إلى آخره، أي لكونه يكون من جهة النقل، هذا ما

=

لِـنَقْلٍ أوْ خَلْـطِ شـمولِ الثانـي وقَلْـبِ أو تـشابُهِ الْمعانـي
أحـوالُهُ[1] بِحَسَبِ الخَفـاءِ تفاضَـلَتْ فـي الْحُسْنِ والثّـناءِ

أقول: هذا هو القسم الثاني، وهو السرقة الخفية: وهو أن يغير المعنى بوجهٍ لطيف بحيث لا يظهر أنه مسروق إلا بعد تأمل، وهو محمود.

وتغييرُ المعنى من وجوه:

منها: نقله: وهو أن ينقل المعنى[2] إلى محل آخر، كقول البحتري:

سُلبُوا[3] وأَشْرَقَتِ الدِّماءُ عَلَيْهِمُ مُحمرَّةً فَكَأَنَّهمْ لَمْ يُسْلَبُوا

وقول أبي الطيب:

يبَسَ النَّجيعُ[4] عليهِ وهوَ مجَرَّدٌ من غمدِهِ فكأَنَّما هوَ مُغْمَدُ

ومنها: أن يضاف إلى المعنى[5] ما يحسنه، وهو المراد بالخلط كقول الأفوه:

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا[6] رَأْيَ عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتُمَارُ

وقول أبي تمام:

=

يفيده الشارح.

(1) (**قوله: أحواله**) أي الأخذ، يعقوبي.

(2) (**قوله: أن ينقل المعنى**) أي من موصوف إلى آخر كالقتلى والسيف.

(3) (**قوله: سلبوا**) أي ثيابهم.

وقوله: فكأنهم إلى آخره، أي لأن الدماء للشرفة كانت بمنزلة ثياب لهم.

(4) (**قوله: النجيع**) قال في المختار: والتجيع من الدم ما كان يضرب إلى السواد.

وقال الأصمعي: دم الجوف خاصة، قاله بن.

وقوله: عليه أي على السيف.

وقوله: فكأنهما إلى آخره؛ لأن الدم اليابس بمنزلة غمد له، فقد نقل المعنى من الجرحى، والقتلى إلى السيف.

(5) (**قوله: إلى المعنى**) «أل» للجنس الصادق بالبعض؛ لأن المراد بعض المعنى، فالخلط هو أن يؤخذ بعض المعنى، ويضاف إليه ما يحسنه، كما في الأصل.

(6) (**قوله: على آثارنا**) جمع أثر بمعنى العلم، أي مستعلية على أعلامنا متوقعة فوقها، فتكون الأعلام مظللة بها نقله بن عن الأطول.

وقوله: رأى عين مصدر مؤكد لـ«ترى»، أي عيان ومشاهدة.

وقوله: ثقة حال، أي واثقة، أو مفعول له لما تضمنه.

قوله: على آثارنا، أي كائنة على آثارنا لو ثوقها.

وقوله: ستمار أي ستطعم من لحوم من يقتلهم.

لَقَدْ ظُلِّلَتْ[1] عِقْبَانُ أَعْلَامِهِ ضُحىً ... بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِي الدِّمَاءِ نَواهِلِ
أقامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَأَنَّهَا ... مِنَ الْجَيْشِ إِلَّا أَنَّها لَمْ تُقَاتِلِ

ومنها: أن يكون معنى الثاني أشمل كقول جرير:

إِذَا غضِبَتْ عَلَيْكَ بنُو تَمِيمٍ ... وَجَدْتَ النَّاسَ[2] كُلُّهُمْ غِضَابَا

وقول أبي نواس:

لَيْسَ عَلَى[3] اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ ... أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدِ

ومنها: القلب: وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي الشيص:

أَجِدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكِ لَذِيذَةً ... حُبّاً لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

وقول أبي الطيب:

أَأُحِبُّهُ[4] وأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً؟! ... إِنَّ الْمَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ

ومنها: أن يتشابه المعنيان[5] كقول جرير:

فَلَا يَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ[6] لِحَاهُمْ ... سَوَاءَ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمارِ

---

(1) **(قوله: وقد ظللت)** أي ألقى عليها الظل، وصارت ذوات ظل.
وقوله: عقبان أعلامه من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلونها وفخامتها.
وقوله: نواهل من نهل إذا روى نقيض عطش.
وقوله: أقامت أي عقبان الطير.
وقوله: مع الرايات أي الأعلام، وإنما أقامت وثوقاً بأنها ستطعم لحم القتلى، فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين ولا من معنى قوله: ثقة أن ستمار، لكن زاد عليه بقوله: إلا أنها لم تقاتل، وبقوله: في الدماء نواهل وبأقامتها مع الرايات، حتى كأنها من الجيش، وبالإقامة المذكورة يتم معنى قوله إلا أنها إلى آخره.

(2) **(قوله: وجدت الناس)**؛ لأنهم يقومون مقام الناس كلهم.

(3) **(قوله: ليس على إلى آخره)** فإنه يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل معنى من بيت جرير.

(4) **(قوله: أأحبه)** الاستفهام للإنكار، والإنكار باعتبار السيد الذي هو الحال، أعني قوله: وأحب إلى آخره على تجويز واو الحال في المضارع المثبت كما هو رأي البعض، أو على حذف المبتدأ، أي وأنا أحب.
وقوله: إن الملامة إلى آخره، أي وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضاً، وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص، لكن كل منهما باعتبار آخر، ولهذا قالوا: الأحسن في بيان النوع أن يبين السبب.

(5) **(قوله: المعنيان)** أي معنى البيت الأول، ومعنى البيت الثاني.

(6) **(قوله: من أرب)** أي حاجة.

وقول أبي الطيب:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَــــاةٌ	كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ

ثم إن تفاضل السرقة في الحسن والقبول بحسب مراتب الخفاء، فكلما كانت أشدَّ خفاءً كانت أقربَ[1] للقبول، ولا بد من العلم[2] بأن الثاني أخذ من الأول إما بإخباره عن نفسه، أو بغير ذلك[3] لجواز[4] أن يكون الاتفاق[5] من قبيل توارد الخاطر، أي مجيئُهُ على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ، فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول.

قيل: قال فلان كذا، وسبقه إليه فلان، فقال: (كذا)[6] ليغتنم بذلك (فضيلة)[7] الصدق.

(قال)[8]:

الاقتباس[9]

الاقتبــاسُ أَنْ يُـضمَّنَ[10] الكــلامُ	قُــرآناً او حــديثَ سَــيِّدِ الأَنَــامِ
والاقتــباسُ عِـــنْدَهُمْ ضَـــرْبانِ	مُحَــوَّلٌ وثابِـــتُ الْمَعَانِــــي
وجائـــزٌ لِـــوَزْنٍ أَوْ سِـــوَاهُ	تَغييــرُ نَـزْرِ[11] اللَّفـظِ لَا مَعْـنَاهُ[12]

وقوله لحاهم جمع لحية، يعني كونهم في صورة الرجال.

وقوله: سواء إلى آخره، يعني أن الرجال منهم، والنساء سواء في الضعف.

(1) (**قوله: كانت أقرب إلى آخره**) لكونها أبعد عن الاتباع، وأدخل في الابتداع.

(2) (**قوله: ولا بد من العلم إلى آخره**) أي، ولا بد فيما يذكر في الظاهر، وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه، وكونه مقبولاً أو مردوداً، وتسمية كل بالأسامي المذكورة من العلم إلى آخره.

(3) (**قوله: أو بغير ذلك**) بأن يعلم أنه كان يحفظ القول حين نظم.

(4) (**قوله: الجواز إلى آخره**) علة لمحذوف، أي وإلا فلا يحكم بشيء من ذلك لجواز إلى آخره.

(5) (**قوله: الاتفاق**) أي في اللفظ والمعنى، أو في المعنى وحده.

(6) ساقطة في المخطوط.

(7) وفي المخطوط: فضلة.

(8) ساقطة في المخطوط.

(9) يطلق لغة: على أخذ النار بإضافته لها، وعلى استفادة العلم كذلك، والمناسبة ظاهرة.

(10) (**قوله: أن يضمن إلى آخره**) أي يؤتى فيه بما ذكر.

(11) (**قوله: نزر**) أي قليل.

(12) (**قوله: لا معناه**) قال يعقوبي: كان من حقه إسقاط قوله: لا معناه؛ لأنه إن أراد بتغيير المعنى أن ينقل الكلام لمعنى لا يصح ولو بالتجوز، فهذا معلوم؛ لأنه كذب محض، وإن أراد به أن ينقل

أقول: **الاقتباس في الاصطلاح**: تضمين الكلام نثراً أو نظماً شيئاً من القرآن، أو الحديث لا على أنه منه[1] كقول الحريري[2]: «فلم يكُنْ إلا كلَمْحِ البَصَرِ أو هُوَ أقرَبُ، حتى أنْشَدَ فأغْرَب».

وقول الآخر:

إنْ كُـنْـتَ أَزْمَعْـتَ[3] عَلَـى هَجْـرِنَا ... مِـنْ غَيْـرِ مَـا جُـرْمٍ فَـصَبْرٌ جَمِـيلْ
وَإنْ تَــبَدَّلْتَ بِــنَا غَيْــرَنَا ... فَحَــسْبُنا الله وَنِعْــمَ الْوَكِــيلْ

وقول الحريري:

قُلْنَا: شَاهَتِ الْوُجُوهُ[4] ... وَقبُحَ اللُّكَعُ وَمَنْ يرْجُوهُ!

وقول ابن عباد:

قَــالَ[5] لِــي إنَّ رَقِيبِــي ... سَــيِّءُ الْخُلُــقِ فَــداره
قُلْــتُ دَعْنِــي وجهــك[6] الــ ... جــنة حُفَّــتْ بِالْمَكَــارِهِ

=

الكلام عن معناه إلى معنى يصح فيه بالتجوز، فهذا ينافيه ما تقدم من جواز تحويله إلى محل آخر، انتهى.

(1) (**قوله: لا على أنه منه**) أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث، يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام: قال الله كذا، وقال النبي: كذا ونحو ذلك، فإنه لا يكون اقتباساً، قاله السعد، وأتى بالعناية إشارة لانصباب النفي على القيد، وهو كونه منه لا على المقيد، وهو الوجه والطريق، أفاده بن.

(2) (**قوله: كقول الحريري إلى آخره**) مثل بأربعة أمثلة؛ لأنه إما من القرآن أو الحديث، وكل منهما إما من النثر أو النظم.

(3) (**قوله: أزمعت**) أي عزمت.

(4) (**قوله: شاهت الوجوه) أي قبحت**، وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفّاً من الحصى، فرمى بها وجه المشركين، وقال: شاهت الوجوه.

وقوله: وقبح بالبناء للمفعول، أي لعن من قبحه الله من باب منع، أي أبعده عن الخير واللكع اللئيم.

(5) (**قوله: قال**) أي الحبيب.

وقوله: فداره من المداراة، وهي الملاطفة والمخادعة.

(6) (**قوله: وجهك إلى آخره**) اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم: «حفت الجنة بالمكارة، وحفت النار بالشهوات»، أي أحيطت، يعني لا بد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب، كما أنه لا بد لطالب الجنة من تحمل مشاق التكليف.

وهو ضربان ما لم ينتقل فيه المقتبَس عن معناه (الأصلي)[1] كما تقدم، وهو المراد **بثابت المعاني**، وخلافه، وهو المراد **بالمحول**: أي ما (نقل فيه)[2] المقتبس عن معناه الأصلي، كقوله:

لئن أخطأت في مدحيـ ... ـك ما أخطأت في منعي
لقد أنزلتُ[3] حاجاتي ... بوادٍ غير ذي زرع

ولا بأس بتغييرٍ[4] يسيرٍ للوزن، أو غيره، وهو مراده بالنزر، كقوله:

قَدْ كَانَ[5] مَا خِفْتُ أَنْ يَكونَا ... إِنَّا إِلَى اللهِ رَاجِعُونَا

وقوله: **لا معناه**: أي لا يجوز[6] تغيير معنى اللفظ.

(قال)[7]:

التضمين والحل والعقد

وَالأَخْذُ مِنْ شِعْرٍ بِعَزْوٍ[8] مَا خَفِي ... تَضْمِينُهُمْ وَمَا عَلَى الأَصْلِ يَفِي
لِنُكْتَةٍ أَجْمَلُهُ وَاغْتُفِرَا ... يَسِير تَغْيِيرٍ وَمَا مِنْهُ يُرَى
بَيْتاً[9] فَأَعْلَى بِاستِعَانَةٍ عُرِفْ ... وَشَطْراً أَوْ أَدْنَى بِإِبْدَاعٍ أُلِفْ

أقول: التضمين اصطلاحاً: أن يُضَمَّنَ الشعرُ شيئاً من[10] شعر الغير مع التنبيه

---

(1) وفي المخطوط: الأصل.
(2) وفي المخطوط: نقله.
(3) (**قوله: لقد أنزلت إلى آخره**) مقتبس من قوله تعالى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ ﴾ (ابراهيم: 37) لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله الشاعر إلى رجل لا خير فيه ولا نفع.
(4) (**قوله: بتغيير**) أي لبعض قليل من اللفظ المقتبس.
وقوله: وهو أي التغيير أي متعلَّقه بكسر اللام، وهو البعض القليل.
(5) (**قوله: قد كان**) أي وقع.
(6) (**قوله: أي لا يجوز إلى آخره**) حل لظاهر المصنف، وقد علمت ما فيه.
(7) ساقطة في المخطوط.
(8) (**قوله: بعزو**) أي معه، كما يفيده الشارح.
(9) (**قوله: بيتاً**) أي تضمين بيت، وكذا فيما بعد.
(10) (**قوله: شيئاً من إلى آخره**) بيتاً كان، أو ما فوقه، أو صراعاً، أو ما دونه.

عليه[1] إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء، كقوله[2]:

عَلَى أَنِّي[3] سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي ... أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتًى أَضَاعُوا

وأحسنه ما زاد عل الأول (لكتتة)[4] كالتورية والتشبيه في قوله:

إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى[5] لِي لَمَاهَا وَثَغْرَهَا ... تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ

وَيُذْكِرونِي مِنْ قَدِّهَا وَمَدامِعِي ... مَجَرُّ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوابِقِ

واغتفر التغيير اليسير[6]، ويسمى تضمين البيت، فأكثر استعانة، وتضمين المصراع فما دونه إيداعاً[7] ورفوا.

---

(1) (**قوله: مع التنبيه عليه**) أي على أنه من شعر الغير، وبقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة يتميز عن السرقة.

(2) (**قوله: كقوله**) أي الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع.

(3) (**قوله: على أني إلى آخره**) المصراع الثاني للعرجي بسكون الراء وتمامه: ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم لام التوقيت بمعنى في واليوم بمعنى الوقت، والكريهة من أسماء الحرب، وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال، والثغر موضع المخافة من فروج البلدان، أي أضاعوني في وقت الحرب، وزمان سد الثغر، ولم يراعوا حقي حال كونهم أحوج ما كانوا إلَيّ، وأي فتى أضاعوا أي أضاعوا فتى كاملاً، وفيه تنديم وتخطئة لهم، أفاده السعد.

(4) وفي المخطوط: بنكتة.

(5) (**قوله: أبدى**) أي أظهر، ولماها سمرة شفتيها، ويذكرني من الأذكار، وفاعله يعود إلى الوهم، ومجر مفعول ثان ليذكرني، وقوله:

تذكرت ما بين العذيب وبارق ... مجر عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لأبي الطيب والبارقي موضعان، وما بين ظرف للتذكر، أو للمجر، أو للمجرى اتساعاً في تقديم الظرف على عامله المصدر، أو ما بين مفعول تذكرت، ومجر بدل منه. والمعنى أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين، وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان، ويتسابقون على الخيل، فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب، يعني شفة الحبية، وببارق ثغرها الشبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها، وهذه تورية، وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح، وتتابع دمعة بجريان الخيل السوابق، انتهى.

(6) (**قوله: التغيير اليسير**) أي لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب وهو القراع:

أقول لمعشر غلطوا وغضوا ... على الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى يضع العمائم تعرفوه

(7) (**قوله: إيداعاً**) كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير.

وقوله: ورفوا كأنه رفا خرف شعره بشيء من شعر الغير.

(قال)[1]:

وَالْعَقْـدُ نَظْـمُ النَّثْـرِ لَا بِالاقْتِـبَاسْ وَالْحَلُّ نَثْرُ النَّظْمِ فَاعِرِفِ الْقِيَاسْ[2]
وَاشْـتَرَطُوا[3] الـشُّهْرَةَ فِـي الْكَـلَامِ وَالْمَـنْعُ أَصْـلُ مَـذْهَبِ الإِمَـامِ

أقول: **العقد**: هو نظم النثر[4] لا على[5] طريق الاقتباس كقوله:

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ؟![6]

عقد قول عليّ رضي الله عنه (وما لابن)[7] آدم والفخر، وإنما أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَآخِرُهُ جِيفَةٌ.

وأما **الحل**: فهو أن[8] ينثر النظم كقول بعض المغاربة، فإنه لما قبحت فَعَلَاتُهْ وحَنْظَلَتْ نَخْلَاتُهْ[9] لم يزل سوءُ الظن يقتاده ويُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الذي يعتاده حلّ قول أبي

---

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) (**قوله: فاعرف القياس**) أي اعرف المعنى الذي يقال له الحل في شواهده ليقاس عليه، وهو تكميل للبيت يعقوبي. وقال المصنف: أي اعرف الميزان وميز ما هو مقبول وما هو مردود، انتهى.

(3) (**قوله: واشترطوا إلى آخره**) قال يعقوبي: ظاهره عموم العقد والحل، وأنه يشترط في أصل كل منهما كونه مشهوراً مع أنه يكفي في كل منهما العلم بالأصل، وإن لم يشتهر، انتهى. وجعل الشارح والمصنف المتن شاملاً للتضمين، ويأتي ما فيه.

وقوله: والمنع إلى آخره، وقال يعقوبي: هو إشارة إلى ما ورد من الخلاف في جواز الاقتباس منعه، وأصل مذهب مالك المنع؛ لأنه ذريعة لسقوط هيبة القرآن من القلب، ومذهبه مبني على سد الذرائع، وأكثر الشافعية على الجواز، وهذه الإشارة في غير محلها، انتهى. وقال المصنف: والمنع مطلقاً أصل مذهب الإمام مالك؛ لأن من أصوله سد الذرائع، انتهى. وفيه أنه لا ذريعة بعد اشتراط علم الأصل أو شهرته.

(4) (**قوله: نظم النثر**) سواء كان ذلك النثر مثلاً، أو غيره حديثاً كان أو قرآناً.

وقوله: لا بالاقتباس أي لا بطريقة، وهو قيد بالنسبة لما إذا كان المعقود قرآناً أو حديثاً، أفاده يعقوبي وسيأتي.

(5) (**قوله: لا على إلى آخره**) يعني إن كان النثر قرآناً أو حديثاً، فنظمه إنما يكون عقداً إذا غير تغيراً كثيراً، وأشير إلى أنه من القرآن والحديث، وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد، كيف كان؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس.

(6) (**قوله: يفخر**) حال، أي ما باله حال كونه مفتخراً.

(7) وفي المخطوط: ومال ابن.

(8) (**قوله: فهو أن إلى آخره**) وشرط كونه مقبولاً: أن يكون سبكه حسناً لا يتقاصر على ذلك النظم بأن يكون مسجعاً، والألفاظ جزلة، وأن يكون واقعاً موقعه بأن تكون ألفاظه مطابقاً معناها للمقام، يعقوبي.

(9) (**قوله: وحنظلت نخلاته**) أي صارت نخلاته كالحنظل في المرارة.

=

الطيب[1]:

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ   وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّـــــمِ

ويشترط في الحل والعقد والتضمين أن يكون الكلام مشهوراً لئلا يؤدي إلى تهمة فاعله بالكذب، والمنع مطلقاً (مشهوراً كان أو غير)[2] مشهور مذهب الإمام مالك رحمه الله تعالى.

قال:

التلميح[3]

إِشَارَةٌ[4] لِقِصَّةٍ شِعْرٍ مَثَلْ   مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهِ فَتَلْمِيحٌ كَمُلْ

أقول: **التلميح**: (الإشارة)[5] إلى قصة، أو شعر، أو مَثَل من غير ذكره، كقوله:

فَوَاللهِ[6] مَا أَدْرِي أَأَحْلَامُ نَائِمٍ   أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ

إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه للشمس، وكقوله:

لَعَمْرٌو[7] مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّارُ تَلْتَظِي   أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَرْبِ

=

وقوله: يقتاده أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة.

وقوله: ويصدق أي الشخص المسيء الظن.

وقوله: يعتاده من الاعتياد.

(1) (**قوله: قول أبي الطيب**) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي أبي الطيب.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) هو بتقديم اللام على الميم من تلمحه إذا أبصره ونظر إليه، ومنه لمح البصر، يقال في هذا البيت تلميح إلى قول فلان، أي نظروا إشارة إليه. وأما التمليح فقد تقدم في باب التشبيه: أنه جعل الكلام مليحاً جيداً، يقال: ملح الشاعر شعره إذا أتى فيه بشيء مليح.

(4) (**قوله: إشارة إلى آخره**) أي إشارة في نظم، أو نثر نقصة تقدمت، أو شعره معلوم، أو مثل سائر من غير ذكر واحد منها تلميح.

وقوله: كمل أي حد التلميح، وهو تكميل.

(5) وفي المخطوط: إشارة.

(6) (**قوله: فوالله إلى آخره**) وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل، ثم استعظم ذلك، واستغربه، وتجاهل تحيراً، فقال: هذا حلم رآه في النوم أم كان في الركب يوشع النبي، فرد الشمس.

(7) (**قوله: لعمرو**) اللام للابتداء، وهو مبتدأ مع الرمضاء، أي الأرض الحارة التي يرمض فيها القدم، أي يحترق حال من ضمير في أرق، والنار مرفوع معطوف على عمرو، أو مجرور معطوف على الرمضاء تلتظي حال منها، أرق خبر المبتدأ من رق له إذا رحمه، وأحفى من حفى عليه تلطف

=

إشارة إلى البيت المشهور:

وَالْمُسْتَجِيرُ[1] بعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِه ... كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

وكقولك لشخص تعجل السيادة والتصدر قبل أوانهما: «لا تعجل تُحْرَمْ» تشير إلى قولهم: «مَنْ تَعَجَّلَ شَيْئاً قَبْلَ أَوَانِهِ عُوقِبَ بِحِرْمَانِهِ».

(قال)[2]:

تذنيب في ألقاب من الفن

مِـــنْ ذَلِـــكَ التَّوْشِـــيعُ وَالتَّـــرْدِيدُ ... تَـــرْتِيبٌ اخْتِـــرَاعٌ أَوْ تَعْدِيـــدُ

كَالتَّائِـــبُونَ الْعَابِـــدُونَ الْحَامِـــدُونَ ... الـــسَّائِحُونَ الـــرَّاكِعُونَ الـــسَّاجِدُونْ

أقول: التذنيب: جعل الشيء ذنابةً للشيء وتكميلاً له.

والألقاب: الأسماء.

وما ذكره هنا منه ما يرجع للضرب المعنوي[3] من البديع، ومنه ما يرجع للفظي، من ذلك **التوشيع**[4]: وهو ذكر شيء[5] (من)[6] عَجُزِ الكلام، مفسراً بمتعاطفين كقوله عليه الصلاة والسلام: «يشيب ابنُ آدمَ، ويشيب معه خصلتان: الْحِرْصُ وَطُولُ الأملِ»[7].

=

وشفق.

(1) (**قوله: المستجير**) أي المستغيث، وضمير كربته للموصول، أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو، وانظر قصة البيت فيما كتب على الأصل.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) (**قوله: منه ما يرجع للضرب المعنوي**) كالتوشيع والترديد والترتيب والاختراع. وقوله: ومنه إلى آخره كالتعدد.

(4) (**قوله: التوشيع**) هو في اللغة: لف القطن ونحوه، قاله المصنف.

(5) (**قوله: وهو ذكر شيء إلى آخره**) ولعله وجه المناسبة بين المعنيين أن في التفسير رجوعاً إلى المفسر، كما أن في اللف رجوعاً إلى جهات الملفوف عليه تأمل.

(6) وفي المخطوط: في.

(7) وأخرجه أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي في سنن البيهقي الكبرى 368/3 بلفظ: «يهرم ابن آدم ويبقى منه اثنتان الحرص وطول الأمل». قال البخاري: رواه شعبة عن قتادة فذكره، وأخرجه مسلم من حديث شعبة.

ومنه **الترديد**[1]: وهو (تعليق[2])[3] الكلمة في الفقرة، أو المصراع بمعنيين، نحو: ﴿ حَتَّىٰ [4] نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾[5]، وكقوله:

(صفراءُ[6])[7] لا تنزِل الأَحْزَانُ سَاحَتَهَا   لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْـــهُ سَـــرَّاءُ

ومنه **الترتيب**: وهو ترتيب شيء على آخر[8] لنكتة، نحو: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾[9].

ومنه **الاختراع**: وهو الإتيان بتركيب لم يسبق إليه (مثل)[10]: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ [11] فِيٓ

---

(1) (**قوله: الترديد**) هو في اللغة: رد الشيء من أمر إلى آخر، والمناسبة ظاهرة.

(2) (**قوله: وهو تعليق إلى آخره**) يظهر من التمثيل أن التعليق الأول أعم من كونه بما قيل، أو بما بعد، فإنه في الآية بما قبل، وفي المثال بما بعد هذا جدير بأن يكون نكتة ثانية لتعداد المثال، وانظر هل يضرب في صورتي التعليق الأول صورتان للتعليق الثاني، فتصير الصور أربعاً.

(3) وفي المخطوط: تعقيب.

(4) (**قوله: نحو حتى إلى آخره**) فلفظ الجلالة ربط أوَّلاً برسل، وثانياً بأعلم.

(5) الأنعام: 124.

(6) (**قوله: نحو صهباء إلى آخره**) فقد علق المس أوَّلاً بالحجر، ثم علقه ثانياً بالسراء، ولك أن تقول: علق أوَّلاً المس بالصهباء، ثم علقها ثانياً بالحرج، والأول منظور فيه لعمدية المعلق به، والثاني لقربه. والصهباء اسم للخمر.

وقوله: صهباء يحتمل كونه خبراً لمحذوف، وكونه خبراً ثانياً لمبتدأ سبق مع خبره الأول، وعلى كل يحتمل أنه خبر موطئ، والمقصود ما بعده، وهو الظاهر. ويحتمل أنه قصد به إفادة أن الخمرة تسمى صهباء.

وقوله: لا تنزل إلى آخره فيها استعارة بالكناية بتشبيه الخمر بذي ساحة، وإثباتها تخييل.

(7) وفي المطبوع: صهباء.

(8) (**قوله: وهو ترتيب شيء على آخر**) أي جعل مرتبته في الذكر قبل الآخر كما يدل له قول المصنف، وهو تقديم شيء إلى آخره خلافاً لما يتبادر من عبارة الشارح من أن المعنى جعل شيء متوقفاً على آخر؛ إذ لا يظهر هنا تأمل.

وقوله: لنكتة كإفادة أفضلية المقدم في الآية، وكإفادة مدة كونه مستوجباً، كما في أضرب زيداً وعمراً وبكراً.

(9) الأحزاب: 7.

(10) وفي المخطوط: نحو.

(11) (**قوله: مثل ولما سقط إلى آخره**) سقط فعل ماض مبني للمجهول، وأصله سقطت أفواههم على أيديهم، ففي بمعنى على، وذلك من شدة الندم، فإن العادة أن الإنسان إذا ندم بقلبه على شيء عض بفمه على أصابعه، فسقوط الأفواه على الأيدي لازم للندم، فأطلق اسم اللازم وأريد به الملزوم على سبيل الكناية.

أَيْدِيهِمْ﴾[1]، لم يسمع قبل نزوله في القرآن.

ومنه التعديد: وهو سوق المفردات دون عطف كالتائبون العابدون الحامدون السائحون البيت، وكحديث الأسماء الحسنى[2].

قال:

تَطْرِيزٌ أَوْ تَدْبِيجٌ اسْتِشْهَادُ   إِيضَاحٌ ائْتِلَافُ اسْتِطْرَادُ

أقول: **التطريز**[3]: اشتمال[4] الصدر على جزءين مخبر عنه ومتعلِّقه[5]، وَالْعَجُزِ على الخبر مقيداً بمثله كقوله: «التسبيح في الصلاة نور على نور».

والتدبيج: أن يكون الكلامُ في مغرض[6] مدح أو غيره لونان فصاعداً لقصد الكناية أو التورية، كقوله:

تَرَدَّى[7] ثِيابَ الْمَوْتِ حُمْراً فَمَا أَتَى   لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهْيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرُ

أراد الثياب الملطخة بالدم، فما أتى عليها الليل إلا وقد صارت من ثياب الجنة،

---

(1) الأعراف: 149.

(2) (**قوله: وكحديث الأسماء الحسنى**) نصه: «إن الله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة: هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس» إلى آخره.

(3) (**قوله: التطريز**) هو في اللغة: جعل الثوب مطرزاً، أي معلماً بخطوط ستة، وهو فارسي معرب، قاله المصنف. ولعل وجه المناسبة التحسين بالتماثل في كل، ففي اللغوي تحسين الثوب بالخطوط المتماثلة، وفيما هنا تحسين الكلام بالخبر ومماثله، تأمل.

(4) (**قوله: وهو اشتمال إلى آخره**) ما ذكره الشارح من أن التطريز اشتمال الصدر على متعلق واحد، والعجز على الخبر مقيداً بمثل له واحد هو أحد رأيين، ذكرهما المصنف في شرحه. وقد اقتصر على الثاني يعقوبي، قال: وهو أن يبتدئ المتكلم أو الشاعر بثلاثة أسماء: أولها: مخبر عنه، والثاني والثالث: متعلقان بالأول بوجه ما، ثم يؤتى بالخبر مع متعلقين آخرين يناسبان المتعلقين في الصدر ويرتبطان بها ارتباطاً ما بشرط اتحاد لفظ الخبر، وما يتعلق به كقوله في مولده صلى الله عليه وسلم:

يقول لنا لسان الحال منه   وقول الحق يعذب للسميع
فيومي والزمان وشهر وضعي   ربيع في ربيع في ربيع

وقوله:

كأن الكأس في يدها وفيها   عقيق في عقيق في عقيق

انتهى بحذف.

(5) (**قوله: ومتعلقه**) بكسر اللام.

(6) (**قوله: في معرض إلى آخره**) حال من الكلام.

(7) (**قوله: تردّى إلى آخره**) فقد ذكر فيه لونين لقصد الكناية المذكورة في الشارح.

وكنى بالأول عن القتل، وبالثاني عن دخول الجنة.

والاستشهاد: الاستدلال (كقوله)[1]:

كَـــانَ (لِـــي[2])[3] رُكْـــنٌ وَثِـــيق ... وقعـــــت فــــيه الــــزلازلْ
زعـــــزعتهُ نـــــوبُ الـــــدّهـ ... ـــــر وكـــــرّاتُ الـــــنوازلْ
مـــــا بقـــــاء الحجـــــر الـــــصلـ ... ـــدِ علـــى وقـــعِ المعـــاولْ

الشاهد[4] (في)[5] البيت الثالث.

والإيضاح: أن يكون في الكلام خفاء دلالة، فيؤتى بكلام يبين المراد ويوضحه كقوله:

يذكــر فــيكَ[6] الْخيــرُ وَالــشَّرُّ كلــه ... وقيلُ: الخنا والعلمُ والْحلمُ والْجهلُ
فألقـــاكَ عـــن مذمـــومها متنـــزهاً ... وألقـاكَ في محمـودها ولـكَ الفـضلُ

فالثاني بَيّنَ[7] المراد بالأول.

---

(1) وفي المخطوط: ومنه قوله.

(2) (**قوله: كان بي إلى آخره**) الباء تجريدية، فقد جرد من نفسه ركناً مبالغة في شدة ركنيته، وللركن معان يناسب منها هنا الأمر العظيم، وما يتقوى به، والوثيق المحكم، والزلازل البلايا.
وقوله: زعزعته تطلق على التحريك الشديد، والمراد هنا لازمه، وهو الإضعاف، ونوب الدهر مصائبه وشدائده، وكرات النوازل أي مرات الشدائد، فعطفه مرادف.
وقوله: ما بقاء إلى آخره الصلد الصلب الأملس، وعلى بمعنى مع، والوقع وقعة الضرب بالشيء، والمعاول مع معول كمنبر الحديدة تنقر بها الجبال.

(3) وفي المطبوع: بي.

(4) (**قوله: الشاهد إلى آخره**) عبارة المصنف: فالبيت الثالث استشهاد، وقد أحسن فيه إذا أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقاً، ثم في صورة الاستفهام تعجباً وتسلياً، وشبه نفسه بالحجر الصلد في التحمل والصبر والسكينة عند وقوع المعاول، انتهى.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) (**قوله: يذكر فيك إلى آخره**) الظاهر أن يذكر مبني للمجهول من باب فعل مضعف العين، وأن في بمعنى باء السببية، والمعنى يذكرني عقلي بسببك، أي بسبب ملاحظتك، أو مشاهدتك الخير والشر إلى آخره، فتأمل، والخنا أراد به القول القبيح.

(7) (**قوله: فالثاني بين إلى آخره**)؛ إذ قبله لا يدري هل تذكر الأمور المذكورة لوجودها فيه من جهات مختلفة، أو لبعده عن مذمومها واتصافه بمحمودها، أو عكسه.

والائتلاف: الجمع بين متناسبين لفظاً أو معنى، نحو: ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝ ﴾[1].

والاستطراد: أن يكون المتكلم في فن من الفنون، ثم يظهر له من آخَرَ مناسبة، فيورده، ثم يرجع إلى الأول، ويَقْطَعُ الاستطراد، كقوله تعالى: ﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ[2] حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝ ﴾[3] إلى قوله: ﴿ وَلَقَدۡ أَرَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ۝ ﴾[4].

(قال)[5]:

إِحَالَةٌ تَلْوِيحٌ أَوْ تَخْيِيلُ وَفُرْصَةٌ[6] تَسْمِيطٌ أَوْ تَعْلِيلُ

أقول: **الإحالة**: مصدر أحلته على كذا، وهي قسمان:

1-خفية.

2-وجلية، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ ﴾[7] (الآية)[8] إحالة على قوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا ﴾[9] الآية، وكقوله: ﴿ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ﴾[10]، والإحالة في الآية الأولى: ظاهرة، وفي الثانية: خفية لما قيل: إنها إحالة[11] على قوله: ﴿ وَلَقَدۡ كَتَبۡنَا فِي ٱلزَّبُورِ ﴾[12] الآية لتضمنه[13] تفضيل محمد صلى الله عليه وسلم.

والتلويح: الكناية البعيدة التي كثرت فيها الوسائط بين اللازم والملزوم كـ«كثير

---

(1) الرحمن: 5.

(2) **(قوله: كقوله تعالى:** ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ﴾ **إلى آخره)** فقد أخذ أوّلاً في ذكر قصة موسى، ثم استطرد قوله الذي جعل لكم الأرض إلى آخره، ثم رجع إلى القصة بقوله: ولقد أريناه إلى آخره، تأمل.

(3) طه: 9.

(4) طه: 56.

(5) ساقطة في المخطوط.

(6) **(قوله: وفرصة)** أي انتهاز فرصة.

(7) النساء: 140.

(8) ساقطة في المطبوع.

(9) الأنعام: 68.

(10) النساء: 163: الإسراء: 55.

(11) **(قوله: لما قيل: إنها إحالة إلى آخره)** فكأنه قيل: وآتينا داود زبوراً، أفدناك أنك مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا، ولقد كتبنا إلى آخره.

(12) الأنبياء: 105.

(13) **(قوله: لتضمنه إلى آخره)**؛ إذ هم المراد بالعباد الصالحين في الآية.

الرماد».

والتخييل: ويقال[1] له: الإيهام، وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد، وهو أقسام تسعة مذكورة في المطولات، من أرادها فليرجع إليها.

والفرصة: استدراجك المخاطبَ[2] لتأخذه كقولك لمنكر المعاد: هل كنت عدماً؟

فيقول: نعم.

فتقول له: هل أنت من ماء مهين؟

فيقول: نعم.

فتقول: الذي سواك من ذلك قادر على إعادتك.

والتسميط: كون بعض أجزاء[3] البيت سجعاً، وبعضها خلاف الروي، بأن يجعل البيتَ أربع سجعات، ثلاث على رويّ غير روي البيت، كقول بعضهم في بديعته:

في رأسه[4] غسق في وجهه فلق ... في ثغره نسق تسميط دارهم

والتعليل: هو أن يريد المتكلم ذكر حكم، فيقدم عليه ذكر علة وقوعه، كقول الصفي الحلي في بديعته:

---

(1) (**قوله: والتخيل ويقال إلى آخره**) فيه أنه يصير بهذا التفسير مكرراً مع ما سبق، فالمناسبة ما للمصنف، قال: وهو تصوير ما يظهر في العيان، حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ (الزمر: 67) انتهى.

وقوله: ما يظهر أريد به الاستقبال، أي ما سيكون ظاهراً.

وقوله: حتى إلى آخره غاية في التصوير، والظاهر أن التصوير في الآية بالوصف، أعني مطويات الذي هو حقيقة في الحال.

(2) (**قوله: استدراجك المخاطب إلى آخره**) أي جعلك إياه منتقلاً من درجة إلى أخرى أقرب منها لمقصودك لتأخذه أي لتوقعه في الاعتراف بمقصودك.

(3) (**قوله: كون بعض أجزاء إلى آخره**) عبارة المصنف: وهو كون أجزاء البيت أو بعضها مسجعاً على خلاف الروى، وهي المستقيمة دون عبارة الشارح، كما هو ظاهر معنى عبارة المصنف أن تكون أجزاء البيت ما عدا الأخير التي هي الألفاظ المتوازنة كالتي على مستفعلن فعلن في البسيط، كما في المثال أو بعضها سجعاً إلى آخره، تأمل.

(4) (**قوله: في رأسه إلى آخره**) الغسق الليل، والفلق الصبح، والنسق الانتظام، أي هو قلادة مزينة لدار القوم الذين هو منهم؛ لأن التسميط تعليق القلادة على الصدر، كما قاله المصنف، وقد أريد به المعلق على طريق التشبيه، تأمل.

لهم أسام[1] سوام غير خافيـــــة ... من أجلها صار يدعى الاسم بالعلم

(قال)[2]:

تَحْلِيَةٌ (وَنَقْلٌ)[3] أَوْ تَخَتُّمٌ ... تَجْرِيدٌ اسْتِقْلَالٌ أَوْ تَهَكُّمُ

أقول: **التخلية**: عقد نثر القرآن أو الحديث بزيادة على ألفاظهما، فهي نوع من العقد، كقوله:

الحمد لله منا[4] باعث الرسل ... هدى بأحمد منا أحمد السبل

عقد قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[5] الآية[6].

وقول الآخر:

مَا بَالُ[7] مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ ... وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ؟![8]

عقد قوله صلى الله عليه وسلم: «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة، وآخره جيفة».

والنقل: قريبٌ من التحلية؛ لأنه عقد لا يكون فيه شيء زائد (عن لفظهما، بل يكون كله في ترجمة أخرى.

والتختم: عقد قرآن، أو حديث اشتمل على شيء من لفظهما[9])[10]، كقوله:

---

(1) (**قوله: لهم أسام**) جمع اسم، وسوام جمع سام، أي عال. والشاهد في قوله: من أجلها أي من أجل أسمائهم المشهورة جدّاً صار يدعي الاسم التي هي من جملته بالعلم تشبيهاً له بالجبل في الشهرة.

(2) ساقطة في المخطوط.

(3) وفي المخطوط: أو نقل.

(4) (**قوله: منّاً**) أي نعاماً مفعول لأجله لمتعلق الظرف قبله، وباعث صفة الله.
وقوله: منّاً حال من أحمد، أي حال كونه منّاً معشر العرب.

(5) آل عمران: 164.

(6) (**قوله:** ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ **الآية**) من أنفسهم، أي من العرب ليأنسوا به، ويفهموا منه لا ملكاً ولا عجماً.

(7) (**قوله: ما بال إلى آخره**) ليس في البيت زيادة على الحديث إلا شيء تافه لا يعد زيادة تأمل.

(8) (**قوله: يفخر**) حال، أي ما باله حال كونه مفتخراً.

(9) (**قوله: من لفظها**) أي من لفظ أصلها.
وقوله: بل يكون أي العقد.
وقوله: في ترجمة أخرى بأن يترجم عن المعنى المأخوذ بلفظ يرادف المأخوذ منه تأمل.

(10) ساقطة في المخطوط.

وبدت لنا البغضاء من أفواههم وصدورهم فيها أذى وحقود[1]

والتجريد: نفي الملزوم لانتفاء اللازم، كقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾[2]، (أي لا يكن منهم سؤال، فلا يكون إلحاف[3])[4].

والاستقلال: كناية عن جملة في معناها جمل كجمل الآي، كقوله:

وصالكمُ صدٌّ، وحبكمُ قلى[5] ونصحكم غشٌّ، وصلحكم حربُ

والتهكم: إبراز المقصود في صورة (ضد)[6] استهزاء، نحو: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾[7]، ومقتضى الظاهر إنك أنت الذليل المهان.

قال:

تَعْرِيضٌ أَوْ أَلْغَازٌ ارْتِقَاءُ تَنْزِيلٌ أَوْ تَأْنِيسٌ أَوْ إِيمَاءُ

أقول: **التعريض:** أن يُمَيَّلَ[8] باللفظ إلى جانب يفهم منه المقصود، لا من جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي، بل من عرض اللفظ[9] أي جانبه كقول السائل لمن يتوقع[10] منه صدقة: إني محتاج.

والألغاز: تعميةُ المراد أي تغطيته.

---

(1) **(قوله: وحقود)** جمع حقد، أفاده في القاموس، والظاهر أن جمع المصدر للمبالغة، والشطر الأول عقد لقوله تعالى: ﴿ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾ (آل عمران: 118)، والثاني عقد لقوله: ﴿ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ (آل عمران: 118).

(2) البقرة: 273.

(3) **(قوله: إلحاف)** أي إلحاح.

(4) ساقطة في المخطوط.

(5) **(قوله: قلى)** بفتح القاف أي بغض.

(6) وفي المخطوط: ضده.

(7) الدخان: 49.

(8) **(قوله: التعريض أن يميل إلى آخره)** فهو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور، وفائدة التنزه أو الملاطفة أو الاحتراز عن المخاشنة كتعريض ذي المروءة المستحي من السؤال بالطلب، وكتعريض ذي الحاجة عند الأمير ونحوه، وكقولك لمن يؤذي المسلم من سلم الناس من لسانه، تشير إلى نفي الإسلام، قاله المصنف.

(9) **(قوله: بل من عرض الكلام إلى آخره)** فهو خاص بالمركب، قاله المصنف، وعطف الجانب تفسيري.

(10) **(قوله: توقع)** أي انتظر.

والارتقاء: الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه[1] المراد، نحو: لا أبالي بالوزير ولا بالسلطان.

والتنزيل: عكس الترقي، نحو: «هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير».

والتأنيسُ: تقديم ما يؤنس[2] المخاطبَ قبل إخباره بمكروه[3].

والإيماء عند السكاكي: الكناية القليلة[4] الوسائط دون خفاء في الملزوم.

وفرق بين التلويح والرمز والإيماء: بأن التلويح: ما كثرت[5] وسائطه.

والرمز: ما قلت وسائطه مع خفاء في الملزوم كـ«عريض القفا[6] ».

والإيماء: ما قلت وسائطه دون خفاء كـ«طويل النجاد».

(قال)[7]:

حُسْنُ الْبَيَانِ رَصْفُ[8] أَوْ مُرَاجَعَهْ ... حُسْنُ تَخَلُّصٍ بِلَا مُنَازَعَهْ

أقول: **حسن البيان**: كشف المعنى، وإيصاله للنفس بسهولة.

والرصف: وضع كل كلمة في موضع يناسبها معنى ولفظاً ووجهاً، ولا يتم ذلك على أكمل حال إلا في كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

---

(1) (**قوله: في الوجه**) لعدم المبالاة هنا.

(2) (**قوله: تقديم ما يؤنس إلى آخره**) كقولك: إن الله قضى بالموت على كل أحد، وأجزل الثواب لمن صبر على المصيبة، وإن ولدك قد مات.

(3) (**قوله: قبل إخباره بمكروه**) زاد المصنف: أو عتابه كقولك لمن يخافك: وقد سرق لك شيئاً سامحك الله لم فعلت كذا؟ ومنه ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ (التوبة: 43) انتهى.

(4) (**قوله: الكناية القليلة إلى آخره**) كقولك:

أو ما رأيت المجد ألقى رحله ... في آل طلحة ثم لم يتحول

وذلك أنه لما جعل المجد ملقياً رحله في آل طلحة بلا تحول على طريق الاستعارة بالكناية، كما هو ظاهر لزم من ذلك كون موصوفه آل طلحه لعدم وجدانه في غيرهم بواسطة أنه صفة لا بد من موصوف، وهي ظاهرة، ثم المراد بقلة الوسائط عدم كثرتها، فيصدق بالواحدة، كما في البيت، وبعدم الواسطة مع الظهور كعرض القفا في البله بناء على ظهوره عرفاً فيه، وكما في مثال الشارح الآتي.

(5) (**قوله: ما كثرت إلى آخره**) أي كناية كثرت وسائطها، نحو: كثير الرماد، فما واقعة على كناية، وكذا فيما بعد.

(6) (**قوله: كعريض القفا**) بناء على عدم ظهوره عرفاً.

(7) ساقطة في المخطوط.

(8) (**قوله: رصف**) هو لغة: الضم، ومنه رصف الحجارة، والمناسبة ظاهرة.

والمراجعة: حكاية التقاول، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1] إلى قوله: ﴿ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾[2].

وحسن التخلص: ملائمة الخروج من فن من الكلام إلى فن آخر، ويسمى براعة (المخلص)[3].

(قال)[4]:

فصل فيما لا يعد كذباً

وَلَيْسَ[5] فِي الإِيهَامِ وَالتَّهَكُّمِ ... وَلَا التَّغَالِي بِسِوَى الْمُحَرَّمِ
مِنْ كَذِبٍ وَفِي الْمِزَاحِ قَدْ لَزِبْ ... بِحَيْثُ[6] لَا مَنْدُوحَة عَنِ الْكَذِبْ

أقول: ليس في الإيهام، وهو التورية كذب؛ لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمازح بها كقوله للعجوز التي طلبت منه الدعاء بدخول الجنة: «إن الجنة لا تدخلها عجوز»[7]، ومثله التهكم لوروده[8] في الكتاب العزيز.

وكذلك المبالغة، وهو المراد بالتغالي ما لم تكن محرمة أو كفراً كمن يصف أميراً بأنه قهر أهل السماء أو عارض القدرة بقوته.

وأما المزاح بالكذب على غير تأويل من تورية (أو)[9] نحوها فحرام؛ لأن اللعب لا يبيح محرماً، وهذه المصيبة عمت بها البلوى في زماننا؛ إذ لا يكاد مجلس يخلو (عن)[10] المزاح بالكذب، وربما كفر (الممازح)[11] في بعض الأحيان.

وأما المزاح العاري عن الكذب: فهو مباح؛ لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم

---

(1) الشعراء: 23.
(2) الشعراء: 31.
(3) وفي المخطوط: الخلوص.
(4) ساقطة في المخطوط.
(5) (قوله: وليس إلى آخره) في الإيهام خبر ليس مقدماً، ومن زائدة، وكذب اسمها مؤخراً.
(6) (قوله: بحيث) الباء زائدة.
وقوله: لا مندوحة إلى آخره، أي غير ما ذكر من الإبهام وما بعده.
(7) وأخرجه نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 776/10.
(8) (قوله: لوروده إلى آخره) كقوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾ (الدخان: 49).
(9) وفي المخطوط: و.
(10) وفي المخطوط: من.
(11) وفي المخطوط: المزاح.

كان يمازح بعض الأحيان، ولا يقول إلا حقّاً، زاده الله شرفاً وكرماً.

ولزب: أي لزم ارتكاب ما ذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أراده لتكون له مندوحةٌ عن الكذب.

قال:

خاتمة

وَيَنْبَغِي لِصَاحِبِ الْكَلَامِ ... تَأَنُّقٌ فِي الْبَدْءِ وَالْخِتَامِ
بِمَطْلَعٍ حَسَنٍ[1] وَحُسْنِ الْقَالِ ... وَسَبْكٍ أَوْ بَرَاعَةِ اسْتِهْلَالِ
وَالْحُسْنُ[2] فِي تَخَلُّصٍ أَوِ اقْتِضَابْ ... وَفِي الَّذِي يَدْعُونَهُ فَصْلَ الْخِطَابْ
وَمِنْ سِمَاتِ[3] الْحُسْنِ[4] فِي الْخِتَامِ ... إِرْدَافُهُ بِمُشْعِرِ التَّمَامِ

أقول: ينبغي للمتكلم أن يتأنق أي يتتبع الأَنَقَ[5] والأَحْسَنَ في أول كلامه وآخره.

فالأول: موجب لإقبال نفس السامع.

---

(1) **(قوله: بمطلع حسن إلى آخره)** الباء سببية، أي بسبب إيراد مطلع حسن، والمراد حسن حسناً زائداً على غيره بما ليس بمطلع ومثله، يقال: فيما بعده.

وقوله: وحسن المقال عطف على مطلع من عطف السبب على المسبب بالنظر لوصفه، وحسن القال بأن يكون اللفظ في غاية البعد عن التنافر والثقل.

وقوله: وسبك معطوف على القال، أي وحسن سبك، وهو يحصل بكون اللفظ في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس، وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكسي اللفظ الشريف المعنى السخيف، وعلى العكس، بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم.

وقوله: أو براعة إلى آخره الظاهر أن «أو» قبلها حذف وبعدها حذف أي لمطلع حسن بسبب ما ذكر بدون براعة استهلال، أو مع براعة إلى آخره، ثم في كلامه حذف الواو مع ما عطفت، أي وختام مثله بتبديل الاستهلال بالمطلع، تأمل.

(2) **(قوله: والحسن)** عطف على تأنق.

(3) **(قوله: ومن سمات إلى آخره)** لا حاجة لهذا البيت على ما قررنا، وهو محذوف من النسخة التي كتب عليها المصنف. وفي نسخة بعد قول المصنف والختام:

بحسن الابتداء بالإلماع ... وحسن الاقتضاب والإبداع
في آخر عذوبة التركيب ... وجودها في المطلع الغريب

ومن سمات إلى آخره، وهو على هذه النسخة جدير بالذكر، والباء في بحسن للسببية متعلق بـ«تأنق». وكذا الباء في بالإلماع بمعنى براعة الاستهلال على ما سيأتي ـ وهي متعلقة بحسن، وحسن معطوف على حسن، وكذا الإبداع.

وقوله: عذوبة مبتدأ خبره جملة وجودها إلى آخره، وهذا أعني قوله: عذوبة مكرر مع قوله: أوَّلاً بحسن الابتداع بالإلماع على ما قررناه.

(4) **(قوله: الحسن)** الذي في غيره المجد، ولا يخفى ما في البيت من الاستعارتين بالكناية.

(5) **(قوله: الأنق)** بفتح النون على الصحيح، والأحسن عطف تفسير.

والثاني: يريدها إقبالاً على ما مضى، وجابر[1] لما قد يقع قبله من التقصير في التعبير.

فالأول: يكون بحسن الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع، وأحسنه[2] ما يسمى بالمطلع، (ويسمى بالإلماع)[3]، ويسمى[4] براعة الاستهلال، وهو أَنْ يُقَدِّمَ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ إِشَارَةً إِلَى مَا سِيقَ الْكَلَامُ لأَجْلِهِ كقوله في التهنئة:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا ... وَكَوْكَبُ (الْمَجْدِ)[5] فِي أفق العُلَا صعدا

ومنه[6]: مطلع سورة النور.

ومن محاسن الابتداء: صنعة الانتقال[7] من المطلع إلى المقصود.

وهو[8] ثلاثة أقسام:

أحدها: التخلص: وهو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما.

الثاني: الاقتضاب: وهو الانتقال إلى ما لا يلائم.

الثالث: فصل الخطاب[9]: وهو متوسط بينهما، وهو الانتقال إلى ما يقرب[10] من

---

(1) (**قوله: وجابر**) عطف على يزيدها من عطف شبه الفعل عليه.

(2) (**قوله: وأحسنه**) أي الابتداء.
وقوله: ما يسمى بالمطلع، ويسمى إلى آخره فيه أن المطلع مصدر ميمي بمعنى الطلوع، والمراد هنا: الأخذ في مدارج الكلام، فليس هو براعة الاستهلال، بل إنما يسمى براعة مطلع على أن هذا لا يلائم المصنف، كما عرفت.

(3) ساقطة في المخطوط.

(4) (**قوله: ما يسمى بالإلماع ويسمى إلى آخره**) والظاهر أن الهمزة في الإلماع مكسورة، وأنه في الأصل مصدر ألمع بمعنى صير الشيء لامعاً، ثم استعمل في براعة الاستهلال بجامع التحسين لكني لم أر هذه التسمية.

(5) وفي المخطوط: الحسن.

(6) (**قوله: ومنه**) أي ما ذكر من براعة الاستهلاك.
وقوله: مطلع إلى آخره، فإن سورة النور لها تعلق بالرمي بالزنا، فصدرت بحكم الزنا والرمي به.

(7) (**قوله: صنعة الانتقال**) الإضافة بيانية سمي صنعة؛ لأن المتكلم تصنع فيه، وقد مر عنهم تسمية غيره صنعة كالطباق.

(8) (**قوله: وهو**) أي الانتقال.

(9) (**قوله: فصل الخطاب**) مراد به الفاصل بين الكلامين لا يفيد كونه أما بعد.

(10) (**قوله: وهو الانتقال إلى ما يقرب إلى آخره**) غير مناسب، والمناسب التفريع بقوله: فهو قريب من التخلص، كما لا يخفى.

التخلص بأن يشوبَه (شيء)[1] من الملائمة، وعده[2] بعضهم قسماً من الاقتضاب.

ومنه: قولهم: بعد حمد الله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم: أما بعد فهذا إلى آخره.

ومن حسن[3] الكلام ختمه بما يشعر بتمامه، بحيث لا يكون بعده للنفس تشوق كقوله:

بقيتَ بقاءَ الدهرِ يا كهفَ أهله[4] ... وهذا دعاء للبرية شـــــامل

وجميع سور القرآن على هذا الأسلوب[5]، يعلم ذلك بأدنى تدبر.

قال:

هَـــذَا تَمَـــامُ الْجُمْلَـــةِ الْمَقْـــصُودَهْ ... مِـــنْ صَـــنْعَةِ الْـــبَلَاغَةِ[6] الْمَحْمُـــودَهْ

ثُـــمَّ صَـــلَاةُ اللهِ طُـــولَ (الأَمَـــدِ)[7] ... عَلَـــى النَّبِـــيّ الْمُـــصْطَفَى مُحَمَّـــدِ

وَآلِـــــهِ وَصَـــــحْبِهِ الأَخْـــــيَارِ ... مَـــا غَـــرَّدَ الْمُـــشْتَاقُ[8] بالأَسْـــحَارِ

وَخَـــرَّ سَـــاجِداً[9] إِلَـــى الأَذْقَـــانِ ... يَبْغِـــي وَسِـــيلَةً إِلَـــى الـــرَّحْمَنِ

ثُـــمَّ بِـــشَهْرِ الْحُجَّـــةِ الْمَـــيْمُونِ ... (مُـــتِمّ)[10] نِـــصْفِ عَاشِـــرِ الْقُـــرُونِ

أقول: المشار إليه جميع[11] ما تقدم سوى الخطبة؛ إذ ليست مقصودة بالذات.

---

(1) وفي المخطوط: بشيء.

(2) **(قوله: وعده إلى آخره)** أي سماه اقتضاباً مشوباً بتخلص.

(3) **(قوله: ومن حسن)** أي علامة حسن.

(4) **(قوله: يا كهف أهله)** أي يا من هو لأهله كالكهف في الإيواء إليه عند الضيق، وهذا دعاء إلى آخره، أي إن هذا الدعاء ببقائك دعاء لجميع البرية لانتفاعهم جميعاً به، وفيه إشارة إلى التمام بتعميم الدعاء؛ لأنه يذكر في تمام الكلام عادة.

(5) **(قوله: الأسلوب)** هو ذكر ما يشعر بالتمام.

(6) **(قوله: من صنعة البلاغة)** قال المصنف: الصنعة، والصناعة الحرفة، والعلوم الصناعية ذات الاصطلاح، والترتيب المخصوص المتضمن ضم كل جنس إلى جنسه، ووضع كل بمحله، وأطلقوا على علم البلاغة صنعة من حيث اشتماله على ذلك.

(7) وفي المخطوط: الأبد.

(8) **(قوله: المشتاق)** من الاشتياق، وهو شدة رغبة القلوب في لقاء المحبوب.

(9) **(قوله: وخرّ ساجداً إلى آخره)** أي سقط إلى ناحية الأذقان، وهي الأرض، قاله المصنف.

(10) وفي المخطوط: تتميم.

(11) **(قوله: المشار إليه جميع إلى آخره)** الظاهر: أن المشار إليه الخاتمة، أو البيت الذي قبل هذا؛ لأن تمام بمعنى متمم، وهو إنما يكون بما ذكرنا.

والبلاغة: عبارة عن فني المعاني والبيان، فإطلاقها على البديع تغليب.

وإنما كانت محمودة؛ لأن بها يطلع على أسرار كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم.

وتقدم معنى الصلاة.

(والأمد)[1]: الوقت المستقبل.

والمصطفى: المختار.

والأخيار: جمع خير بالتشديد.

وغرد: من التغريد، وهو التطريب[2] في الصوت والغناء.

والمشتاق: أي إلى الحضرة العلية بدليل السباق.

والميمون: من اليُمْنِ، وهو البركة، وكان ميموناً؛ لأنه من الأشهر الحرم.

والقرون: جمع قرن، وهو مائة سنة.

وتمام نصفه خمسون، أخبر أن نظمه تم سنة خمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

قال أسيرُ مساوِيهِ أحمدُ الدمنهوري: هذا آخر ما أردنا كتابتَه تحريراً في العاشر[3] من الخامس من الرابع من الثالث من الثاني (عشر)[4] من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

نسأله سبحانه وتعالى أن يحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأن يدخلنا دار كرامته ومحبينا من غير محنة بجاه حبيبه لديه تفضيلاً منه، لا وجوباً عليه.

---

(1) وفي المخطوط: الأبد.

(2) (**قوله: وهو التطريب إلى آخره**) والمراد هنا رفع الصوت بالبكاء من شدة الحزن المثير لاحتراق القلب، قاله المصنف.

(3) (**قوله: في العاشر**) أي اليوم من الخامس، أي الشهر من الرابع، أي العام من الثالث، أي العقد من الثاني عشر، أي القرن.

وقوله: من الهجرة أي مبتدأ عدد هذا القرن، أي الذي من جملته هذا القرن من الهجرة، ومن قبيل ما للشارح ما وقع في آخر المجلد الثاني من التفسير المسمى بروح البيان.

(4) وفي المخطوط: عشرة.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله (العلي)[1] العظيم، وآخر (دعواهم)[2] أن الحمد لله رب العالمين[3].

(1) ساقطة في المخطوط.

(2) وفي المخطوط: دعوانا.

(3) وفي المخطوط: وافق الفراغ من نسخ هذا الكتاب بضحى الأربعاء آخر يوم من شهر الله صفر على يد أفقر عباده محمد بن عبد الله الحميد نسباً الطائفي منشأ المكي بلداً سنة 1262 من الهجرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، والحمد لله رب العالمين.

ملحقات

الاستعارة

هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، دالًّا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به، كما تقول: «في الحمام أسد» وأنت تريد به الشجاع، مدعياً أنه من جنس الأسود، فتثبت للشجاع ما يخص المشبه به، وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراده في الذكر، أو كما تقول: «إن المنية أنشبت أظفارها» وأنت تريد بالمنية: السبع، بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئاً غير سبع، فتثبت لها ما يخص المشبه به، وهو الأظفار. وسمي هذا النوع من المجاز استعارة، لمكان التناسب بينه وبين معنى الاستعارة.

وذلك أنا متى ادعينا في المشبه كونه داخلاً في حقيقة المشبه به، فرداً من أفرادها، برز فيما صادف من جانب المشبه به، سواء كان اسم جنسه وحقيقته، أو لازماً من لوازمها، في معرض نفس المشبه به نظراً إلى ظاهر الحال من الدعوى، فالشجاع حال دعوى كونه فرداً من أفراد حقيقة الأسد يكتسي اسم الأسد اكتساء الهيكل المخصوص إياه نظراً إلى الدعوى والمنية، حال دعوى كونها داخلة في حقيقة السبع، إذا أثبت لها مخلب أو ناب، ظهرت مع ذلك ظهور نفس السبع معه في أنه كذلك ينبغي، وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب أو الناب مع المنية المدعى أنها سبع، تبرز في تسميتها باسم المخلب بروز الصورة المتحققة المسماة باسم المخلب من غير فرق نظراً إلى الدعوى.

وهذا شأن العارية، فإن المستعير يبرز معها في معرض المستعار منه، لا يتفاوتان إلا في أن أحدهما إذا فتش عنها مالك والآخر ليس كذلك.

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه، واسمه مستعاراً، والمشبه به مستعاراً له. والذي قرع سمعك من أن الاستعارة تعتمد إدخال المستعار له في جنس المستعار منه، هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الأعلام، اللهم إلا إذا تضمنت نوع وصفية لسبب خارج، تضمن اسم «حاتم الجود» و«مادر البخل» وما جرى مجراهما.

وأما عد هذا النوع لغوياً فعلى أحد القولين، وهو المنصور، فإن لهم فيه قولين:

أحدهما: أنه لغوي نظراً إلى استعمال الأسد في غير ما هو له عند التحقيق، فإنا وإن ادعينا للشجاع الأسدية، فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعي للرجل صورة الأسد، وهيئته وعبالة عنقه ومخالبه وأنيابه وما له من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الأبصار. ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد وأمكنها، لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها، بل لها في مثل تلك الجثة، وتلك الصورة والهيئة وهاتيك الأنياب والمخالب، إلى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه، جمع.

ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها لكان صفة لا اسماً، ولكان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، ولما ضرب بعرق في الاستعارة إذ ذاك البتة، ولانقلب المطلوب بنصب القرائن، وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له على إيجاب حملها على ما هي موضوعة له.

وثانيهما: أنه ليس بلغوي بل عقلي نظراً إلى الدعوى، فإن كونه لغوياً يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له، ويمتنع مع ادعاء الأسدية للرجل، وأنه داخل في جنس الأسود فرد من أفراد حقيقة الأسد، وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس، وأنه قمر وليس البتة شيئاً غيرهما أن يكون إطلاق اسم الأسد على ذلك عن اعتراف بأنه رجل أو إطلاق اسم الشمس أو القمر على هذا عن اعتراف بأنه آدمي لقدح ذلك في الدعوى. وقل لي: مع اعتراف بأنه آدمي غير شمس وغير قمر في الحقيقة أن يكون موضع تعجب.

قوله:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي من الشمس ... نفسٌ أعزُّ عليّ من نَفْسِي
قامت تظللني ومن عَجَب ... شَمْسٌ تظللني منَ الشمسِ

أو موضع نهي عن التعجب، قوله:

لا تعجبوا من بِلَى غِلالَتِه ... قد زَرّ أزراره على القمر

وقوله:

ترى الثياب من الكتان يلمحها ... نور من البدر أحياناً فيبليها
فكيف تنكر أن تبلى معاجِرُها ... والبدرُ في كل وقتٍ طَالعٌ فيها؟

ومع الإصرار على دعوى أنه أسد، وأنه شمس، وأنه قمر يمتنع أن يقال: لما تستعمل كلمة فيما هي موضوعة له، ومدار ترديد الإمام عبد القاهر قدس الله روحه

لهذا النوع بين اللغوي تارة، وبين العقلي أخرى على هذين الوجهين جزاه الله أفضل الجزاء، فهو الذي لا يزال ينور القلوب في مستودعات لطائف نظره، لا يألو تعليماً وإرشاداً لكنك إذا وقفت على وجه التوفيق بين إصرار المستعير على ادعائه الأسدية للرجل، وبين نصبه في ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص مصدقة عنده كشف لك الغطاء.

اعلم أن وجه التوفيق هو أن تُبنى دعوى الأسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل:

متعارف: وهو الذي له غاية جرأة المقدم، ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة.

وغير متعارف: وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لا مع تلك الصورة، بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه وجماعته من جنس الجن، وعد جماله من جنس الطير حين قال:

نحن قوم ملجن في زي ناس فوق طير لها شخوصُ الجمال

مستشهداً لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة من نحو حكمهم إذا رأوا أسداً هرب عن ذئب «أنه ليس بأسد»، وإذا رأوا إنساناً لا يقاومه أحدٌ «أنه ليس بإنسان»، وإنما هو أسد، أو هو أسد في صورة إنسان، وأن تخصص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق على الفهم، ليتعين ما أنت تستعمل الأسد فيه، ومن البناء على هذا التنويع قوله:

تحية بينهم ضرب وجيع

وقولهم: «عتابك السيف»، وقوله عز وعلا: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ۝﴾ (الشعراء: 88-89)، ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة، فإن صاحبها يتبرأ عن التأويل، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إجراء الكلام على ظاهره، فإن الكذاب لا ينصب دليلاً على خلاف زعمه، وأنى ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول[1].

---

(1) مفتاح العلوم ص 477-481 بتصرف.

الفرق بين الاستعارة والتشبيه

اعلم أن الاستعارة: لفظ المشبه به فيها مستعمل في المشبه، ومراد به غير معناه الموضوع له.

وأما التشبيه: فلفظ المشبه به مستعمل فيما وضع له ومراد به معناه لا غير معناه، ولذا قال بعض المحققين نقلاً عن أئمة البلاغة:

إذا ذكر اسم المشبه به وكان في الكلام قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين:

الأول: ألا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً ولا منوياً بأن يكون اسم المشبه به مستعملاً في معنى المشبه بحيث لو حذف المشبه به ووضع المشبه مكانه لصح الكلام إلا أنه تفوت المبالغة، فهذا استعارة حتماً، وليس تشبيهاً مثل: «لقيت شمساً في الطريق»، وأنت تريد وجهاً جميلاً.

الثاني: أن يذكر المشبه أو يقدر أو ينوي، فهذا متى كان المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر كأن يكون خبراً لكان أو إحدى أخواتها أو مفعولاً ثانياً لـ«علمت» أو حالاً أو صفة وكذلك إذا بين المشبه به بالمشبه كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾، فإن الفجر وهو المشبه قد ذكر بياناً للمشبه به، وهو الخيط الأبيض، وهو يرشد إلى تقدير مبين للخيط الأسود، فيكون هكذا «من الفجر ومن سواد الليل» وكذا إذا أضيف المشبه به للمشبه كما في «لجين الماء» كان من قبيل التشبيه على الأصح، وليس من الاستعارة.

وتوضيح هذا أنك متى جعلت المشبه به كالأسد خبراً عن المشبه، فإن المعنى بحسب ما تعرفه، وهو أن المبتدأ عين الخبر أن معنى الأسد وهو الحيوان المفترس ثابت لزيد بحسب ظاهر الأخبار والحمل، وهذا ممتنع بحسب الواقع؛ لأنه يقتضي أن زيداً حيوان مفترس، فليحمل على إثبات شبه من الأسد لزيد، ويكون هذا جديراً باسم التشبيه لتصحيح الحمل والأخبار، فتكون دعوى الأسدية لزيد ظاهراً فقط.

وأما مثل «لقيت أسداً يرمي» حيث لا يكون خبراً، ولا في حكم الخبر، فإن صوغ الكلام، ومجيء أسد فيه واقعاً عليه الفعل يقتضي أن دعوى كون المشبه من جنس المشبه به مفروغ منها بدليل جريان اسمه عليه، وإيقاع الفعل على لفظه على أنه هو المشبه تماماً، ولا اعتراف بالمشبه؛ لأنه قد اندرج في حقيقة المشبه به، واستعير له اسمه فلفظ المشبه به في التشبيه مستعمل في معناه، وفي الاستعارة مستعمل في غير

معناه، وهذا رأي المحققين.

وقد ذهب بعضهم إلى أن مثل أسد في «زيد أسد» لا مانع من أن يكون استعارة لا تشبيهاً؛ لأن دعوى كونه تشبيهاً قد بنيت على أن الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهذا قد جمع فيه بينهما.

وعلى أن لفظ المشبه به مستعمل في معناه الموضوع له، وهذان الأمران ممنوعان.

أما منع الأمر الثاني: فلأنه لا مانع من أن يكون أسد في التركيب مستعملاً في غير معناه، ومستعاراً للرجل الشجاع، فنكون قد شبهنا ذاتاً موصوفة بالشجاعة بالأسد، واستعرنا الأسد لها، وبذلك تحصل المبالغة، ويحمل لفظ الأسد الذي هو استعارة على زيد، فتسري له المبالغة بوساطة الأخبار بالاستعارة عنه، فيكون في التركيب مبالغتان، فلفظ أسد استعار مستعمل في غير معناه.

وأما منع الأمر الأول: فإن زيداً ليس مشبهاً؛ إذ المشبه الذات الموصوفة بالشجاعة التي استعير لها لفظ الأسد، فلا جمع بين المشبه والمشبه به؛ لأن زيداً في التركيب ليس مشبهاً ولا مستعاراً له لفظ أسد، والدليل على أن لفظ أسد استعار وليس تشبيهاً أن الجار والمجرور كثيراً ما يتعلق به أي بالمشبه به كما في قوله: «أسد عليّ وفي الحروب نعامة»؛ لأن «أسد» حيث كان استعارة صار مراداً به ذات موصوفة بالجرأة وملحوظ اتصافها بالجرأة قصداً لا تبعاً. وأما حينما يكون الأسد مشبهاً به لا استعارة، فتكون الجرأة ملحوظة تبعاً لا قصداً، والمشبه به ليس في معنى المشتق، فلا يصح تعلق الجار والمجرور به، والحق أن هذا تكلف ومناف لما قاله الأئمة من الفصل بين أساليب التشبيه وأساليب الاستعارة وعدم الجمع بين المشبه والمشبه به في تركيب واحد، وجعل زيد غير مشبه مع حمل أسد عليه بعيد.

ومما تفترق به الاستعارة عن التشبيه أن التشبيه يذكر فيه الوجه، والاستعارة لا يذكر فيها الوجه، فمثل «زيد أسد في الشجاعة، وأسد في الشجاعة» تشبيه[1].

مفارقة الاستعارة للكذب

الاستعارة تفارق الكذب بما فيها من دعوى دخول المشبه في المشبه به بوساطة التأويل، وهو جعل أفراد المشبه به قسمين متعارفاً وغير متعارف.

(1) المعتمد في علم البيان ص 59-60.

وتفارق الكذب أيضاً بنصب القرينة التي تصرف عن الظاهر، وتمنع من إرادة الموضوع له، وتجعل السامع يتطلب باللفظ غير الموضوع له.

وأما في الكذب فلا تأويل ولا نصب قرينة تصرف عن الظاهر؛ لأن الكاذب يروج دعواه بقدر المستطاع.

وخلاصة هذا أن الاستعارة تفارق الكذب بالتأويل ونصب القرينة[1].

الاستعارة في العلم

الاستعارة تقتضي التأويل حتى يمكن إدراج المشبه في المشبه به، وعلم الشخص متحد لا يمكن فيه ذلك ما دام معناه متحداً ومانعاً من الشركة فيه، فلا تتأتى فيه الاستعارة ما دام كذلك إلا أن علم الشخص إذا اشتهر بصفة تجعله في قوة الموضوع لمفهوم كلي دال على كثيرين أمكنت فيه الاستعارة. ومثال ذلك: حاتم المشتهر بالجود، ومادر المشتهر بالبخل، وعنترة المشتهر بالشجاعة، وإذاً يصح أن يشبه شخص كريم بحاتم في الكرم، وآخر بخيل بمادر في البخل، وآخر شجاع بعنترة في الشجاعة، ثم تستعير العلم للمشبه.

وحاصل ما يعتبر عند ما يراد الاستعارة في العلم أربعة أعمال:

الأول: التأويل وهو أن يلاحظ اشتهار العلم بصفة تجعله في قوة الموضوع لمفهوم كلي قوة قريبة من الفعل حتى كأنه بذلك يطلق على كل من له الصفة المذكورة كالجود والبخل والشجاعة. فحاتم مثلاً كأنه موضوع لكل شخص بالغ الغاية في الجود مع الشهرة، ومادر كأنه موضوع لكل بالغ الغاية في البخل مع الشهرة وعنترة كذلك.

العمل الثاني: أن يشبه من له الوصف كالجود من غير شهرة بمن له الوصف مع الشهرة.

العمل الثالث: أن يتناسي التشبيه ويدعى دخول المشبه في جنس المشبه به بوساطة جعل أفراده قسمين:

قسماً متعارفاً هو من له الوصف مع الشهرة.

وقسماً له الوصف من غير شهرة، وهو غير المتعارف.

العمل الرابع: أن يؤخذ اللفظ أي لفظ العلم ممن له الوصف مع الاشتهار ويعطى لمن له الوصف من غير اشتهار هذا هو إجراء الاستعارة في العلم.

---

(1) المعتمد في علم البيان ص 63.

أما في غيره فيقتصر على الأعمال الثلاثة الأخيرة.

وحاصلها: أنك إذا أردت أن تستعير الأسد للرجل الشجاع:

1 - أن تشبه الرجل الشجاع بالأسد.

2 - ثم تتناسى التشبيه وتدعي أن الرجل الشجاع صار من أفراد الأسد بوساطة جعل الأفراد قسمين متعارفاً وغير متعارف.

3 - ثم تستعير الأسد للرجل الشجاع[1].

قرينة الاستعارة

القرينة ما يفصح عن المراد من غير أن يكون مستعملاً فيه، ثم هي إما لفظية كيرمي في قولك: «رأيت أسداً يرمي»، وقد تكون حالية كـ«جاء أسد» والجائي شجاع مشاهد.

ولا بد فيها من أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، فلا يجوز عند البيانيين الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد، فإذا كانت القرينة معينة، فهي مانعة وزيادة، ثم هي إما أمر واحد كما في المثال السابق، وإما أمران معتبر كل منهما على حدة كما في قوله:

وأن تعافوا العدل والأيمانا فإن في أيماننا نيرانا

فقد استعار النيران للسيوف لضيائها وضررها وجعل وقوع الفعل وهو تعافوا على العدل والأيمان قرينة على أن المراد السيوف؛ لأن كاره العدل والأيمان يحارب بالسيف بحكم الشرع، والشاعر مسلم آخذ بالشريعة، فالقرينة أمران قد نظر لكل واحد على حدة، وقد تكون القرينة عدة أمور نظر إليها على أنها معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض، ولم ينظر لكل واحد على حدة، ومثال ذلك قول البحتري:

وصاعقة من نصله تنكفي بها وعلى أرؤس الأقران خمس سحائب

الصاعقة قصفة رعد هائل تنقض منها نار مهلكة، والنصل حد السيف، والمعنى رب نار من حد سيفه تنقلب بها على رؤوس أقرانه يده ذات الأنامل الخمس.

والشاهد في البيت: أنه استعار السحائب للأنامل وجعل المعاني السابقة مجتمعة قرينة على إرادة الأنامل بالسحائب، فذكر أن هناك صاعقة من نصل سيفه، وأنها على أرؤس الأقران، وأن المنكفى بها خمس، فهذا كله ملتئماً دليل على أن المراد

(1) المعتمد في علم البيان ص 63-64.

بالسحائب الأنامل، ولا يعقل كل من هذه الأمور منفصلاً عن الآخر[1].

شرائط الاستعارة صحة وحسناً

للاستعارة شرائط صحة وشرائط حسن.

فمن شرائط الصحة والحسن معاً في الاستعارة تمثيلية أو غير تمثيلية: أن يكون الوجه موجوداً في الطرفين شاملاً لهما، فإذا لم يوجد في أحدهما لم تكن الاستعارة موجودة، ومثلها التشبيه، فإذا وجد في الطرفين، وكان فيه شبه انتفى الحسن.

ومن شرائط الصحة: عدم أشمام رائحة التشبيه، فإن أشمت رائحة التشبيه بأن ذكر الوجه مثل «رأيت أسداً في الشجاعة» أو بين المشبه به بالمشبه كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ كان الكلام تشبيهاً، وكذا إذا ذكر المشبه صريحاً كـ«محمد بدر».

وأما إذا ذكر على وجه لا يشعر بالتشبيه، فإن الحسن ينتفي فقط كما في قوله «قد زر أزراره على القمر».

واعلم أنه مع اعتبار شرط عدم الإشمام، فإنه يجب أن يكون وجه الشبه بين الطرفين في الاستعارة التصريحية جلياً لا خفاء فيه حتى لا تكون الاستعارة إلغازاً وتعمية كأن تستعير الأسد للأعز لا للشجاع هذا مثال ما يقتضي الخفاء في غير التمثيلية ومثال ما يقتضيه في التمثيلية «رأيت إبلاً مائة»، وأنت تريد رأيت كثيرين يعز وجود المرضى المنتخب بينهم، ولذا جاء هذا المثال تشبيهاً في قول سيد الفصحاء: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة»، والراحلة ما يرتحل عليه جملاً أو ناقة، ثم شرط جلاء الوجه لا يقتضي بأن يكون مبتذلاً.

فالجلاء المطلوب لا يقتضي الابتذال، ومن هذا وهو اشتراط الجلاء بحيث لا تصير الاستعارة إلغازاً وتعمية.

ظهر أن التشبيه أعم عموماً مطلقاً من حيث التحقق لا من حيث الصدق؛ إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة، ولا هي عليه لتباين حقيقتيهما، وإنما المقصود بهذا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه، ولو لم يحسن كما في صورة ما إذا قوي الشبه بين الطرفين، فإن التشبيه يتأتى ولا يحسن، وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه تتأتى

(1) المعتمد في علم البيان ص 64-65.

فيه الاستعارة لجواز أن يكون وجه الشبه خفيّاً، فيتأتى التشبيه، ولا تتأتى الاستعارة بحسب اعتبار البلغاء، وإن كانت تصح، فهذا هو المقصود بالأعمية، فهي باعتبار التحقق والوجود لا باعتبار الصدق.

ومثال ما يتأتى فيه التشبيه ولم يحسن ما إذا قوي وجه الشبه بين الطرفين كما بين العلم والنور، فإنه لا يحسن التشبيه، وتتعين الاستعارة، فتقول: حصل في قلبي نور، ولا يحسن علم كالنور، وكذلك إذا وقع في قلبك شبهة، فإنك تقول: «وقعت في قلبي ظلمة»، ولا تقول: «وقعت في قلبي شبهة كالظلمة».

واعلم أن ترشيح المصرحة وقرينة المكنية لا يعتبران مبعدين لحسن الاستعارة؛ لأنهما ليس فيهما إشمام رائحة التشبيه؛ إذ هما يرشدان إلى الوجه لا إلى التشبيه.

وأيضاً هما من قبيل ذكر خواص المشبه به، وهذا مبعد للتشبيه لا مقرب له، فيزداد الحسن.

ومن شرائط الحسن لا الصحة: وفاء التشبيه بالغرض، وسلامته من الابتذال.

والمكنية تحسن برعاية جهات حسن التشبيه فقط، ولا يشترط فيها عدم الإشمام؛ لأن من لوازمها ذكر خواص المشبه به، فالإشمام موجود فيها قطعاً.

وأما التخييلية: فليست استعارة عند الجمهور حتى تحسن أو تقبح، فحسنها بحسن المكنية التابعة لها، وليس لها حسن في نفسها[1].

تنبيهات

التنبيه الأول: كلُّ تبعيةٍ قرينَتُها مكنيّة.

التنبيه الثاني: إذا أُجريتِ الاستعارةُ في واحدةٍ من الاستعارة التَّصريحيّة، أو منَ الاستعارة المكنيَّة، امتنعَ إجراؤها في الأخرى.

التنبيه الثالث: تقسيمُ الاستعارة إلى أصلية وتبعية عامٌّ في كلٍّ من الاستعارة التصريحية والمكنية.

التنبيه الرابع: تَبَيَّن أنَّ الاستعارةَ هي اللفظُ الْمُستعملُ في غير ما وُضع له، لعلاقةِ الْمُشابهة، مع قرينة مانعةٍ من إرادة المعنى الوضعي[2] أو هي مجازٌ لُغويٌّ علاقتُه

(1) المعتمد في علم البيان ص 85-86.

(2) قد يراد بالاستعارة المعنى المصدري، أي استعمال اللفظ في غير ما وضع له، فيكون اللفظ =

الْمُشابهة، كقول زُهير:

لَدى أسَدٍ شاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ ... لَهُ لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ[1]

فقد استعارَ الأسدَ للرَّجل الشجاع لتَشابههما في الجرَاءة، والمُستعار له هنا: لفظُ رجل مُحقَّقٌ حسّاً.

وكقوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ ﴾، فقد استعار الصراط المستقيم للدين الحق، لتشابُههما في أن كلًّا يوصل إلى المطلوب.

وكقوله تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ أي من الضلال إلى الهدى، فقد استعير لفظ الظلمات للضلال لتشابُههما في عدم اهتداء صاحبيهما، وكذلك استُعير لفظُ النور للإيمان لتشابهها في الهداية.

والمستعار له وهو الضلال والإيمان، كل منهما مُحقق عقلاً. وتُسمى هذه الاستعارات تصريحية وتسمى تحقيقية. وأما قول أبي ذؤيب الهُذلي:

وإذا الْمَنيَّةُ أنشبَتْ أظفارَها ... أَلْفَيْتَ كلَّ تميمةٍ لا تَنفَعُ

فشبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس قهراً من غير تفرقة بين نفاع وضرار، ولم يذكر لفظ المشبه به، بل ذكر بعض لوازمه، وهو أظفارها التي لا يكمل الاغتيال في السبع إلا بها، تنبيهاً على المشبه به المحذوف. فهو استعارة مكنية. وكقوله:

ولئن نطقتُ بشكرِ بِرِّك مُفْصحاً ... فلسانُ حالي بالشَّكايةِ أنطَقُ

فشبه الحال بإنسان ناطق في الدلالة على المقصود، ولم يصرحْ بلفظِ المشبه به، بل ذكرَ لازمه، وهو اللسان الذي لا تقومُ الدلالةُ الكلاميةُ إلا به، تنبيهاً به عليه. فهو أيضاً استعارة مكنية. وقد أثبت للمشبه لازمٌ من لوازم المشبه به، لا يكونُ إلا بِه كماله أو قوامهُ في وجه الشبه، كالأظفار التي لا يكمل الافتراس إلا بها، كما في المثال الأول، واللسان الذي لا تقوم الدلالة الكلامية في الإنسان إلا به، كما في المثال الثاني. وليس للمنية شيء كالأظفار نُقل إليه هذا اللفظُ، ولا للحال شيءٌ كاللسانِ نُقل إليه لفظُ

= مستعاراً، والمشبه به مستعاراً منه، والمشبهُ مستعاراً له.

(1) شاكي السلاح: سلاحه شائكة حديدية. وأراد شائك، فقلب الياء من عين الفعل إلى لامه، ويجوز حذف الياء، فيقال شاك. وقوله: لدى أسد يريد الجيش. المقذَّف الغليظ الكثير اللحم. اللبد: جمع لبدة، وهي الشعر المتراكب بين كتفي الأسد إذا أسنَّ. الأظفار هنا: السلاح. يريد أن سلاحه كامل تام حديد.

اللسان. وما كان هذا حالَهُ يُعتبرُ طبعاً تخييلاً أو استعارة تخييلية.

التنبيه الخامس: تقدم أن الاستعارة التصريحية، أو المصرحة هي ما صُرِّحَ فيها بلفظِ المشبه به. وإنَّ المَكنيَّةَ هي ما حُذف فيها لفظُ المشبهِ بهِ، استغناءً ببعض لوازمه التي بها كمالُهُ، أو قِوامُه في وجه الشبه[1]. وأنَّ إثبات ذلك اللازم تخييل، أو استعارة تخييلية غير أنهم اختلفوا في تعريف كل من المكنية والتخييلية.

فمذهب السلف أن المكنية اسم المشبه به، المستعار في النفس للمشبه، وأن إثبات لازم المشبه به للمشبه استعارة تخييلية[2]. فكل من الأظفار في قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها»، واللسان في قوله: «فلسان حالي بالشكاية أنطق» حقيقة، لأنه مستعمل فيما وضع له.

ومذهب الخطيب القزويني أن المكنية هي التشبيه المضمر في النفس، المرموز إليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، وهذا الإثبات هو الاستعارة التخييلية[3].

---

(1) إذا لم يكن اللازم كذلك أعتبر ترشيحاً.
فالفرق بين الترشيح والتخييل:
1-أن الترشيح يكون في المصرحة والمكنية، والتخييل إنما يكون في المكنية.
2-أن التخييل به كمال المشبه به، أو قوامه في وجه الشبه، ولا يكون إلا كذلك.

(2) وعلى مذهبهم لا تكون التخييلية مجازاً لغوياً؛ لأنها فعل من أفعال النفس، وهو الإثبات، والمجاز اللغوي من عوارض الألفاظ. وعلى مذهبهم أيضاً تتلازم المكنية والتخييلية، إلا أن أحدهم وهو الزمخشري انفرد من بينهم بأن قال: إن قرينة المكنية قد تكون تحقيقية إذا كان للمشبه لازم يشبه لازم المشبه به نحو: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾، فقد شبه العهد بالحبل بجامع أن كلًّا يصل بين شيئين ويربطهما؛ فالعهد يربط المتعاهدين كما يُربط الشيئان بالحبل. ثم حُذف لفظ المشبه به، وهو الحبل، واستعير النقض، وهو فك طاقات الحبل لإبطال العهد بجامع الإفساد في كل استعارة أصلية تحقيقية. ثم اشتق من النقض «ينقضون» بمعنى يُبطلون، على سبيل الاستعارة التحقيقية التبعية. فالزمخشري يجمع بين المكنية والتحقيقية أحياناً على أن التحقيقية ليست مقصودة لذاتها، وإنما جاءت تبعاً للمكنية للدلالة عليها، فلا تلازم عنده بين المكنية والتخييلية، إلا أن يدعي أن القرينة تصريحية باعتبار المعنى المقصود في الحالة الراهنة تخييلية باعتبار الإشعار بالأصل. أما غيره من السلف فيقول: شُبه العهد بالحبل، وحُذف لفظ الحبل، ورُمز إليه بلازمه، وهو النقض وإثبات النقض للعهد تخييل.

(3) من هذا التعريف نفهم **أوّلاً**: أن القزويني يخالف السلف في تعريف المكنية، ويتفقُ معهم في قرينتها. ونفهمُ **ثانياً**: أن المكنية والتخييلية عند القزويني فعلان من أفعال النفس، هما التشبيه والإثبات. فليسا من المجاز اللغوي، لأنه من عوارض الألفاظ. وتكون التخييلية عند القزويني والقوم مجازاً عقلياً، لما فيها من إثبات الشيء لغير ما هو له، وإنما سموها استعارة لما فيها من =

ومذهب السكاكي أن المكنية لفظ المشبه مُراداً به المشبه به[1]. فالمراد بالمنية في قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها» هو السبع بادعاء السبعية لها. وإنكار أن تكون شيئاً غير السبع، بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها. والتخييلية عنده ما لا تحقق لمعناه لا حسّاً ولا عقلاً، بل هو صورة وهمية محضة، كالأظفار في ذلك المثال. فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال، أخذ الوهم يصورها بصورته، ويخترع لها لوازمه، فاخترع لها صورة كصورة الأظفار، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار. فيكون لفظ الأظفار استعارة تصريحية تخييلية.

أما أنها تصريحية: فلأنه صُرح فيها بلفظ المشبه به، وهو اللازم الذي أُطلق على صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة.

وأما أنها تخييلية: فلأن المستعار له غير محقق لا حسّاً ولا عقلاً. والقرينة على نقل الأظفار من معناها الحقيقي إلى المعنى المتخيل إضافتها إلى المنية[2].

هذا ومذهب السكاكي في المكنية مردود عليه بأنَّ لفظ المشبه فيها مُستعملٌ فيما وُضع له تحقيقاً، للقطع بأنَّ المراد بالمنية الموت لا غير، فليس مُستعاراً.

التنبيه السادس: الاستعارة صفة للفظ على المشهور. والحق أن المعنى يُعار أوَّلاً، ثم يكون اللفظ دليلاً على الاستعارة. وذلك:

1- لأنه إذا لم يكن نقلُ الاسم تابعاً لنقل المعنى تقديراً لم يكن ذلك استعارة،

=

نقل اللازم من ملائمة الأصلي، وهو المشبه به إلى المشبه، وسموها تخييلية؛ لأن اللازم لما نُقل من المشبه به إلى المشبه صار السامع يخيل إليه أن المشبه من جنس المشبه به. ونفهم **ثالثاً**: أن لفظ اللازم في المكنية حقيقة عند القزويني.

(1) تقرير الاستعارة على مذهب السكاكي أن يقال: شبهنا المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية بالسبع الحقيقي، وادعينا أنها فرد من أفراده، وأن للسبع فردين؛ فرداً متعارفاً وهو الحيوان المفترس، وفرداً غير متعارف، وهو الموت الذي أدعيت له السبعية، واستعير اسم المشبه وهو المنية بمعنى ذلك الفرد غير المتعارف، أعني الموت الذي أدعيت له السبعية. فصح بهذا أنه قد أطلق اسم المشبه، وهو المنية وأريد به المشبه به، وهو السبع.

(2) يرى السكاكي أن التخييلية توجد من غير المكنية كقولهم: أظفار المنية التي كالسبع نَشبت بفلان. ففي أظفار استعارة تخييلية وُجدت مع تشبيه صريح، ولكن هذا بعيد؛ إذ لم يوجد له نظير في الكلام العربي. فالفرق بين السكاكي وغيره: أن السكاكي يرى أن كلّ مكنية معها تخييلية ولا عكس، وغيره إلا الزمخشري يقول: إنهما متلازمان.

مثل الأعلام المنقولة[1]. فأنت إذا سميت إنساناً بأسدٍ، أو نمر، أو كلب لا يقال: إن هذه الأسماء مستعارة، لأن نقلها لم يتبع نقل معانيها تقديراً.

2-ولأن البُلغاء: جزموا بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة، فإن لم يكن نقل الاسم تابعاً لنقل المعنى لم يكن فيه مُبالغة؛ إذ لا مُبالغة في إطلاق الاسم المجرد عن معناه.

التنبيه السابع: ظهر أنَّ الاستعارة باعتبار اللفظ نوعان: أصلية وتبعية.

فالأصلية: ما كان فيها المستعار اسم جنس غير مشتق، سواء أكان اسم ذات، كأسد للرجل الشجاع، أم اسم معنى، كقتل للإذلال، وسواء أكان اسم جنس حقيقة كأسد وقتل، أم تأويلاً، كما في الأعلام المشهورة بنوع من الوصف، كحاتم في قولك: رأيتُ اليوم حاتماً، تُريدُ رجلاً كامل الجود. فاعتبر لفظ حاتم في قوة الموضوع لمفهوم كلي، حتى كاد يغلب استعماله في كل من له وصف حاتم، فكما أن أسداً يتناول الحيوان المفترس والرجل الشجاع ادعاء، كذلك حاتم يتناول الطائي وغيره ادعاء، ويكون استعماله في الطائي حقيقة، وفي غيره مجازاً، لأن الاستعارة مبنية على ادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. فلا بد أن يكون المشبه به كليّاً ذا أفراد. والمراد باسم الجنس غير المشتق: ما صلح لأن يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف في الدلالة.

وليس العلم الشخصي واسم الإشارة والضمير والموصول من الكليات، فلا يصح أن تجري فيها الاستعارة الأصلية.

أما المشتق فالصفة جُزء من مدلوله وضعاً، لأنه موضوع لذات متصفة بصفة. فـ«كريم» موضوع لذات متصفة بالكرم، و«قتيل» موضوع لذات متصفة بوقوع القتل عليها.

وقد اعتبرت الأعلام التي تتضمن معنى الوصف اسم جنس تأويلاً. ولم تُعتبر من قبيل المشتق؛ لأن الوصف ليس جُزءاً من معناها وضعاً، بل هو لازم له، غير داخل في مفهومه، فحاتم لم يوضع للدلالة على الجود ولا على ذات مُتصفة به، ولكن الجود عرض له، ولزمه فيما بعد.

---

(1) العلم المنقول: ما لم يُستعمل لفظه أول الأمر علماً مطلقاً، ثم نُقل إلى العلمية. ويكون العلم المنقول منقولاً عن اسم نحو: أسد، أو عن صفة نحو: كريم، أو فعل نحو: يزيد، أو حرف نحو: ليت، أو جملة نحو تأبط شرّاً.

التنبيه الثامن: التبعية[1] ما كان فيها المستعار مُشتقاً. ويدخل في هذا: الفعل، والاسم المشتق، والحرف.

فاستعارة الفعل[2] نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ ﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾.

1-يقال: شبه زيادة الماء زيادة مفسدة بالطغيان بجامع مجاوزة الحد في كل، وادعى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به. ثم استعير المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، ثم اشتق من الطغيان بمعنى الزيادة طغى بمعنى زاد وعلا، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

هذا، وقد يستعمل لفظ الماضي موضع المضارع، بناءً على تشبيه المستقبل المحقق بالماضي الواقع بجامع تحقق الوقوع في كل. ونحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ﴾.

وقد يعبر بالمضارع عن الماضي بناءً على تشبيه غير الحاضر بالحاضر في

---

(1) كذلك يدخل فيه الاسم المبهم؛ فقد جعل بعضهم استعارة الإشارة والضمير والموصول من التبعية، لأن كلًّا من هذه المبهمات ليس من اسم الجنس لا تحقيقاً ولا تأويلاً؛ إذ إنّ معانيها جزئية. والأصلية مختصة باسم الجنس. فإذا قلت: هذا رأي حسن، فقد استعرت اسم الإشارة من المحسوس للمعقول. ويقال: شبهُ المعقول مطلقاً بالمحسوس مطلقاً في قبول التمييز والتعبير. فسرى التشبيه من الكليات إلى الجزئيات، فاستعير لفظ هذا من جزئي المشبه به لجزئي المشبه استعارة تبعية لقصد المبالغة في بيان تعيين المعقول. وإذا قلت لنسوة: إني منتظركم، فقد شبهت مطلق مخاطبة فيها عظمة، بمطلق مخاطب فيه عظمة، بجامع العظمة في كل. فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات. فاستعير ضمير جماعة الذكور من جزئي المشبه به لجزئي المشبه استعارة تبعية. وكذا إذا استعملت في المؤنث ما وُضع من أسماء الموصول في المذكر.

وإذا عاد الضمير أو اسم الإشارة على مجاز، نحو: زارني هذا الأسد فأكرمته، فليس فيهما تجوز بناء على أن وضعهما أن يعودا على ما يراد بهما من حقيقة أو مجاز. وقيل: فيهما تجوز تبعاً لما يرجعان إليه ويكونان مستعارين بناءً على التشبيه والاستعارة في مرجعهما. فيدخلان في التبعية.

(2) لو دخلت أن المصدرية على فعل مستعار، نحو: يسوؤني أن يطغى الماء على قريتي. فالحق أنها تبعية، وأن المستعار هو الفعل وحده وهو الذي حل محل يكثر أو يعلو، والعبرة باللفظ، والمصدر غير ملفوظ به، وأن إنما هي آلة في السبك أتى بها لغرض هو تأويل مدخولها بمصدر. فإذا أدى بها هذا الغرض طُرحت كما تُطرح الآلة إثر إتمام العمل الذي يؤدى بها. وقال بعضهم: إنها أصلية نظراً للمصدر المؤول.

استحضار صور الماضية لنوع غرابة فيها. نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلۡمَنَامِ أَنِّيٓ أَذۡبَحُكَ ﴾.

التنبيه التاسع: استعارة المشتق إما صفة[1]، وإما اسم زمان، أو مكان أو آلة. فالصفة، نحو: حُكم على قاتلك بالسجن. من القتل بمعنى الضرب الشديد، مجازاً، ونحو: إنما أُصادقُ الأصم عن الخني[2]، وأُجاورُ الأعمى عن العورات. ونحو:

فلسانُ حالي بالشكاية أنطقُ

أي: أدل، ونحو قوله تعالى: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ ونحو: جئت بمقتالك[3]: أي: بالآلة التي أضربك بها ضرباً شديداً.

التنبيه العاشر: مدار قرينة التبعية في الفعل والمشتق على ما يأتي:

1- على الفاعل: نحو: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ ﴾ ونطقت الحال بكذا[4].

2- أو على نائبه: نحو: ﴿ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ ﴾[5].

3 - أو على المفعول به، نحو:

---

(1) يراد بالصفة: اسم الفاعل واسمُ المفعول والصفةُ المشبهة واسمُ التفضيل ويلحق بها المصغر والمنسوب كرجيل إذا أريد به رجل كبير يتعاطى ما لا يليق به. وكقرشي لمصري يتخلق بأخلاق القرشيين. فإن استعارتهما تابعة لاستعارة مصدرين لمشتقين، يؤدي هذان اللفظان معناهما وهما صغير ومنتسب إلى قريش. شبه فعل ما لا يليق بالصغر بجامع أن كلًّا يسقط الهيبة، واستعير لفظ الصغر لفعل ما لا يليق، ثم اشتق منه صغير بمعنى فاعل ما لا يليق. ثم عُبر عن فاعل ما لا يليق بلفظ رُجيل. أو شبه رجيل، أو شبه مطلق فعل ما لا يليق بمطلق الصغر، فسرى التشبيه إلى فردي المشبه والمشبه به، وهما فاعله ما لا يليق ورجيل، ثم استعير بناءً على التشبيه الحاصل بالسريان رجيل للكبير الذي يفعل فعل الصغير. وشبه التخلق بأخلاق قريش بالانتساب إليهم، واستعير الانتساب للتخلق واشتق منه المنتسب بمعنى المتخلق بأخلاقهم، ثم عُبر عن هذا بلفظ يؤديه وهو قرشي على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

(2) الخني: الفحش في الكلام.

(3) شُبه الضربُ بالقتل بجامع شدة الإيذاء في كل. ثم استعير للضرب الشديد على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، ثم اشتق منه مقتال بمعنى آلة الضرب على سبيل الاستعارة التبعية. وشُبه الإعراض عن سوء القول وعدم سمعه بالصمم بجامع عدم تأثر النفس بالقول في كل. وكذلك شبه الإغضاء عن العورات بالعمى بجامع عدم تأثر النفس بالمرئي في كل.

(4) لأن كلًّا من الطغيان والنُطق من شأن الإنسان.

(5) لأن الضرب من شأن الخيام، لا من شأن الذلة التي هي أمر معنوي.

جُمِـــعَ الحـــقُّ لـــنا فـــي إمـــامٍ   قَـــتَلَ الـــبُخلَ وَأحْـــيا الـــسَّماحا[1]

4 - أو على المفعول به الثاني، نحو:

صَـــبَحْنا الخـــزرجيّة مُـــرْهَفاتٍ   أبـــادَ ذَوِي أَرومَـــتِها ذَوُوهـــا[2]

5 - أو على الفاعل والمفعولين، كقول الشاعر:

تَقــرِي الــرِّياحُ ريــاضَ الحَــزْنِ مُزهــرةً   إذا سَــرى الــنومُ فــي الأجفــان إيقاظــاً[3]

6 - أو على المفعولين، كقوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ﴾.

7- أو على المجرور، نحو: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[4] ونحو: ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ ونحو: ﴿ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ ﴾. هذا، وقد تكون قرينة التبعية غير ذلك، نحو: ﴿ قَالُوا۟ يَـٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ ﴾؛ إذ القرينة في هذه الآية كونه من كلام الموتى، مع قوله: ﴿ هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾.

التنبيه العاشر: استعارة الحرف[5] نحو: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

(1) لأن القتل والإحياء لا يقعان إلا على ذي روح، والبخل والسماح معنويان لا روح فيها. فدل هذا على أن المراد بالقتل الإزالة، وبالإحياء الإكثار. شبه الإزالة بالقتل بجامع ما يترتب على كل من العدم والإكثار بالإحياء بجامع إظهار المتعلق في كل.

(2) القرينة تعلق الفعل صبح بمرهفات وهي مفعول به ثان. يقال: صبحه كقطع: سقاه الصبوح، وهو شراب الغداة. ومرهفات، أي: سيوفاً مرهفات؛ يقال: أرهب السيف إذا حدده ورققه. وأباده: أهلكه. والأرومة: الأصل. والضمير في أرومتها للخزرجية. وفي ذووها للمرهفات. يقول: أبدنا أصول هذه القبيلة بسيوفنا المرهفات. ونزل التضاد منزلة التناسب، فشبه الإساءة إلى الخزرجية صباحاً بالإحسان إليهم، وتقديم الصبوح لهم، بجامع إدخال السرور على النفس في كل، وإن كان ادعائياً في المشبه. ثم استعار لفظ المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية العنادية التهكمية. ثم اشتق من الصبوح بمعنى الضرب بالمرهفات صبح بمعنى ضرب بها على سبيل الاستعارة التبعية.

(3) تقري: تضيف. الحزن: ما غلظ من الأرض، وقلما يكون إلا مرتفعاً. سرى: سار ليلاً.

(4) قوله: بعذاب، قرينة على أن بشر مستعار؛ لأن التبشير بما يسر، فلا يناسب تعلقه بالعذاب. وقوله: بما تؤمر كذلك لأنه معنوي. والصدع للمحسوس. كما أن الحق معنوي أيضاً. فكل منها كان صارفاً عن المعنى الأصلي للفعل إلى المعنى المجازي.

(5) إيضاح مثل الابتداء والظرفية والاستعارة معان كلية، يصح أن تكون مستقلة بالفهم، يُحكم بها وعليها، وتكون مقصودة لذاتها. ولكن لابتداء المفهوم من لفظ من ابتداء مخصوص لم يُقصد لذاته، بل الغرض منه الربط بين معنيين مستقلين بالفهم، هما السير والبصرة في قولك: سرت من البصرة. ولذا كان جزئياً بالنسبة للابتداء الأول، وما قيل في الابتداء يقال نظيره في الظرفية =

عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾. فقد شبه مطلق ترتب علة واقعية على فعل[1] بمطلق ترتب علة غائية على فعل[2] بجامع مطلق الترتب في كل[3]، فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات، ثم استعمل في جُزئي المشبه[4] اللام الموضوعة لجزئي المشبه به[5] على سبيل الاستعارة التبعية، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[6]، ونحو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾. ونحو: زيد في نعمة[7].

ومن هذه الأمثلة السابقة تتبين أنه لا يُشترط أن يكون للمشبه حرف موضوع له يدل عليه.

واختار السكاكي تقليلاً لأقسام الاستعارة أن يُستغنى عن التبعية في الفعل، والمشتق، والحرف بأن يجعل قرينة التبعية استعارة مكنية، وأن يجعل التبعية قرينة للمكنية. ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ ﴾ يجعل القوم الطغيان مستعاراً للكثرة المفسدة.

ويقول السكاكي: في لفظ الماء استعارة مكنية، ونسبة الطغيان إليه قرينة[8].

والعلة الغائبة والاستعلاء، وغيرها من المعاني التي تستفاد من الحروف نحو: في، واللام، وعلى. فأي معنى يستفاد من الحرف في جملة ما يعتبر جزئياً من كلية غير مقصود لذاته، بل للربط بين معنيين مستقلين. وتعتبر الحروف حينئذ روابط بين المعاني المقصودة.

(1) العداوة والحزن علة واقعية للالتقاط.

(2) العلة الغائية لفعل هي التي تحمل على تحصيله لتحصل بعد حصوله كتبني فرعون لموسى، ومحبة موسى إياه، لأن فرعون وآله إنما كفلوه بعد التقاطه لذلك.

(3) إلى أن الترتب في الغائية رجائي أو تقديري وفي العداوة والحزن واقعي.

(4) جزئي المشبه هنا هو ترتب العداوة والحزن الخاصين المتعلقين بموسى.

(5) جزئي المشبه به هنا هو ترتب علة الالتقاط الخاصة، وهي تبني موسى والمحبة، لأنهما متقدمان على كفالته بعد الالتقاط، ومرتبان عليه في الخارج.

(6) شبه مطلق ارتباط بين مستعل ومستعلي عليه، بمطلق ارتباط بين ظرف ومظروف، بجامع التمكن، أو مطلق الارتباط في كل فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات. فاستعير لفظ في من جزئيات المشبه به لجزئي من جزئيات المشبه استعارة تبعية.

(7) شبه مطلق ملابسة الإنسان للنعمة بمطلق ملابسة بين ظرف ومظروف بجامع مطلق الملابسة في كل، فسرى التشبيه من الكليين إلى الجزئيات، فاستعير لفظ في من جزئيات المشبه به لجزئي من من جزئيات المشبه استعارة تبعية.

(8) جواهر البلاغة ص 341-351.

مَتنُ الجوهر المكنون

للعلاّمَةِ عَبْدِ الرَّحمنِ الأَخْضَرِي

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

خطبة الكتاب

1 الحَمْدُ لله البديع الهادي ... إلى بيان مهيع الرشاد
2 أمدَّ أرباب النهى ورسما ... شمس البيان في صدور العُلَما
3 فأبصروا معجزة القرآن ... واضحة بساطع البرهان
4 وشاهدوا مطالعَ الأنوارِ ... وما احتوت عليه مِنْ أسرارِ
5 فنَزَّهوا القلوب في رياضِهِ ... وأوردوا الفِكْرَ على حياضهِ
6 ثم صلاة الله ما ترنَّما ... حادٍ يسوق العيس في أرض الحمى
7 على نبينا الحبيب الهادي ... أجلِّ كلِّ ناطقٍ بالضاد
8 محمدٍ سيدِ خلقِ اللهِ ... العربيِّ الطاهرِ الأوّاهِ
9 ثم على صاحبه الصدّيقِ ... حبيبه وعمرَ الفاروقِ
10 ثم أبي عمرو إمام العابدينْ ... وسطوةِ الله إمامِ الزاهدينْ
11 ثم على بقية الصحابةْ ... ذوي التقى والفضل والإنابةْ
12 والمجدِ والفُرصةِ والبراعةْ ... والحزمِ والنجدةِ والشجاعةْ
13 ما عكف القلب على القرآنِ ... مرتقياً لحضرة العرفانِ
14 هذا وإنَّ درر البيانِ ... وغررَ البديع والمعاني
15 تهدي إلى مواردٍ شريفةْ ... ونُبذةٍ بديعةٍ لطيفةْ
16 من علم أسرار اللسان العربي ... ودَرْكِ ما خُصَّ به مِنْ عَجَب
17 لأنه كالروح للإعرابِ ... وهو لعلم النحوِ كاللُّبابِ
18 وقد دعا بعضٌ من الطلابِ ... لِرَجَزٍ يهدي إلى الصوابِ
19 فجئته برَجَزٍ مُفيدِ ... مُهَذَّبٍ مُنَقَّح سديدِ
20 ملتَقِطاً مِنْ دُرَرِ التلخيصِ ... جواهراً بديعةَ التخليصِ
21 سلكتُ ما أَبْدى مِنَ الترتيبِ ... وما أَلَوْتُ الجهدَ في التهذيبِ
22 سَمَّيتُهُ بالجوهرِ المَكْنونِ ... في صَدَفِ الثلاثةِ الفنونِ
23 واللهَ أرجو أن يكونَ نافعا ... لكلِّ مَنْ يقرَؤُهُ ورافعا

24 وأن يكون فاتحاً للبابِ … لجملة الإخوان والأصحابِ

﴿المقدمة﴾

25 فصاحةُ المفرد أَنْ يَخْلُصَ مِنْ … تنافرٍ غرابةٍ خُلْفٍ زُكِنْ

26 وفي الكلام مِنْ تنافرِ الكَلِمْ … وضَعْفِ تأليفٍ وتعقيد سَلِمْ

27 وذي الكلام صفةٌ بها يُطيْقْ … تأديةَ المقصودِ باللَّفظِ الأنيقْ

28 وجعلوا بلاغةَ الكلامِ … طِباقَهُ لِمُقتضى المَقامِ

29 وحافظٌ تأديةَ المعاني … عَنْ خَطَأٍ يُعْرَفُ بالمعاني

30 وما مِنَ التعقيدِ في المعنى يَقِي … لَهُ البيانُ عِنْدَهُمْ قَدِ انْتُقي

31 وما به وجوهُ تحسين الكَلامْ … تَعْرِفُ يُدْعى بالبَديعِ والسَّلامْ

﴿الفن الأول: علم المعاني﴾

32 عِلْمٌ به لمقتضى الحالِ يُرى … لفظٌ مطابقاً وفيه ذُكراوَ

33 إسنادُ مُسنَدٌ إلَيْهِ مُسْنَدُ … مُتَعَلَّقاتُ فِعلٍ تُورَدُ

34 قَصْرٌ وَإنْشاءٌ وَفَصْلٌ وَصْلٌ اوْ … إيجازٌ اطنابٌ مُساواةٌ رأَوْا

﴿الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري﴾

35 الحُكْمُ بالسلبِ أوِ الإيجابِ … إسْنادُهمْ. وَقَصْدُ ذي الخِطابِ

36 إفادةُ السامعِ نَفْسَ الحكْمِ … أوْ كَوْنَ مُخْبِرٍ به ذا عِلْمِ

37 فأولٌ فائدةٌ والثاني … لازِمُها عِنْدَ ذوي الأذهانِ

38 وربما أُجْرِيَ مُجْرَى الجاهِلِ … مُخاطَبٌ إنْ كانَ غيرَ عامِلِ

39 كقولنا لعالِمٍ ذي غفلةِ … الذكرُ مفتاحٌ لبابِ الحضرةِ

40 فينبغي اقتصارُ ذي الإخبارِ … على المفيد خَشْيَةَ الإكْثارِ

41 فيُخْبِرُ الخالي بلا توكيدِ … ما لَمْ يَكُنْ في الحُكْمِ ذا تَرْديدِ

42 فَحَسَنٌ ومُنْكِرُ الأَخبارِ … حَتِّمْ له بِحَسَبِ الإنكارِ

43 كقوله: ﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ … فزاد بعدَ ما اقتضاهُ المنكِرونْ

44 لِلَّفظِ الابتداءِ ثمَّ الطلبِ … ثُمَّتَ الأنكارِ الثلاثةَ أنسُبِ

45 واسْتَحْسِنِ التَّوْكيدَ إنْ لَوَّحْتَ لَهْ … بِخَبَرٍ كَسائِلٍ في الْمَنْزِلَةْ

46 وألحقوا أَمارةَ الإنكار بِهْ … كَعَكْسِهِ لِنُكْتَةٍ لَمْ تَشْتَبِهْ

47 بِقَسَمٍ قَدْ إنَّ لامِ الابْتِدا … ونُونَيِ التَّوْكيدِ وَاسْمِ أَكِّدا

48 والنَّفْيُ كالإثباتِ في ذا الْبابِ … يَجْري على الثلاثةِ الألْقابِ

49 بِإِنْ وَكانَ لامٍ أَوْ بَاءٍ يَمينْ ... كَـ«ما جليسُ الفاسقين بالأمين»

﴿فصل: في الإسناد العقلي﴾

50 ولحقيقةٍ مجازٍ وردا ... للعقلِ منسوبين أمّا المُبتدا

51 إسنادُ فِعْلٍ أو مُضاهيهِ إلى ... صاحِبِهِ كَـ«فاز من تَبتَّلا»

52 أقسامُه مِنْ حيثُ الاعتقادُ ... وواقعٌ أربعةٌ تفادُ

53 والثانِ أَنْ يُسْنَد للملابَسِ ... ليسَ لَهُ يُبْنى كَـ«ثوبٍ لابِسِ»

54 أقسامُه بِحَسَبِ النَّوْعَيْنِ في ... جُزأيهِ أَرْبَعٌ بلا تَكَلُّفِ

55 وَوَجَبَتْ قرينةٌ لفظيَّةْ ... أَوْ معنَوِيَّةٌ وَإِنْ عادِيَّةْ

﴿الباب الثاني: في المسند إليه﴾

56 يُحْذَفُ لِلْعِلْمِ وَلاخْتِبارِ ... مُسْتَمِعٍ وَصَحَّةِ الإِنْكارِ

57 سَتْرٍ وَضِيقِ فُرْصَةٍ إِجْلالِ ... وعَكْسِهِ وَنَظْمٍ اسْتِعْمالِ

58 كَـ«حبذا طريقةُ الصوفيَّةْ ... تهدي إلى المرتَبَةِ العليَّةْ»

59 واذكُرْهُ لِلأَصْلِ والاحْتِياطِ ... غَباوَةٍ إِيضاحٍ انْبِساطِ

60 تلَذُّذٍ تَبَرُّكٍ إِعْظامِ ... إهانَةٍ تَشَوُّقٍ نِظامِ

61 تَعَبُّدٍ تَعَجُّبٍ تَهْويلِ ... تَقْريرٍ أو إِشْهادٍ أَوْ تَسْجيلِ

62 وَكَوْنِهِ مُعَرَّفاً بِمُضْمَرِ ... بِحَسَبِ المقامِ في النحوِ دُرِي

63 والأَصْلُ في المخاطَبِ التَّعْيينُ ... والتَّرْكُ لِلشُّمولِ مُسْتَبِينُ

64 وكونُهُ بعَلَمٍ لِيَحْصُلا ... بِذِهْنِ سامِعٍ بِشَخْصٍ أَوَّلا

65 تَبَرُّكٌ تَلَذُّذٌ عِنايَةْ ... إِجْلالٌ او إِهانَةٌ كِنايَةْ

66 وكونُهُ بالوَصْلِ لِلتَّفْخيمِ ... تَقْريرٍ اوْ هُجْنَةٍ اوْ تَوْهيمِ

67 إيماءٍ او توجُّهِ السامِعِ لَهْ ... أَوْ فَقْدِ عِلْمِ سامِعٍ غَيْرِ الصِّلَةْ

68 وَبِإِشارَةٍ لِكَشْفِ الحالِ ... مِنْ قُرْبٍ اوْ بُعْدٍ أَوِ اسْتِجْهالِ

69 أَوْ غايَةِ التَّمْييزِ والتعظيمِ ... والحَطِّ والتنبيهِ والتفخيمِ

70 وكونُهُ باللَّامِ في النَّحوِ عُلِمْ ... لكِنَّ الاسْتِغْراقَ فِيهِ يَنْقَسِمْ

71 إلى حقيقيٍّ وَعُرْفيٍّ وَفي ... فَرْدٍ مِنَ الجَمْعِ أَعَمَّ فَاقْتَفي

72 وَبِإِضافَةٍ لِحَصْرٍ وَاخْتِصارْ ... تَشْريفِ أَوَّلٍ وَثانٍ وَاحْتِقارْ

73 تَكافُؤٍ سآمَةٍ إِخْفاءِ ... وَحَثٍّ اوْ مَجازٍ اسْتِهْزاءِ

74 وَنَكّروا إِفْراداً اوْ تَكْثيرا ... تَنْويعاً اوْ تعظيماً او تَحْقيرا

75 كَجَهْلٍ اوْ تجاهُلٍ تَهْويلِ ... تَهْوينٍ اوْ تَلْبيسٍ اوْ تَقْليلِ

76 وَوَصْفِهِ لِكَشْفٍ اوْ تَخْصِيصِ ... ذَمٍ ثَنا توكيدٍ اوْ تَنْصيصِ

77 وأكدوا تقريراً اوْ قصدَ الخُلوصْ ... مِنْ ظَنّ سَهْوٍ اوْ مجازٍ اوْ خُصوصْ
78 وَعَطفوا عَلَيْهِ بالبَيانِ ... باسْمٍ بِهِ يَخْتَصُّ للبيانِ
79 وأبدَلوا تقريراً أو تحصيلا ... وعطفوا بِنَسَقٍ تفصيلا
80 لأحَدِ الجُزْأينِ أوْ رَدٍّ إلى ... حَقٍ وَصَرْفِ الحُكْمِ لِلّذي تَلا
81 والشكِ والتشكيكِ والإبهامِ ... وَغَيْرِ ذلِكَ مِنَ الأَحْكامِ
82 وَفَصْلُه يُفيدُ قَصْرَ المُسْنَدِ ... عَليه كـ«الصوفيُّ هُوَ المهتدي»
83 وقدَّموا للأصلِ أوْ تشويفِ ... لخبرٍ تلذذٍ تشريفِ
84 وَحَطٍ اهْتِمامٍ اوْ تنظيمِ ... تفاؤلٍ تخصيصٍ اوْ تعميمِ
85 إنْ صاحَبَ المُسْنَدَ حَرْفُ السَّلبِ ... إذْ ذاكَ يَقتضي عُمومَ السَّلْبِ

﴿فصل: في الخروج عن مقتضى الظاهر﴾

86 وخرجوا عن مقتضى الظواهرِ ... كَوَضْعِ مُضْمَرٍ مَكانَ ظاهِرِ
87 لِنُكْتَةٍ كَبَعْثٍ اوْ كَمالِ ... تَمْييزٍ اوْ سُخْرِيَةٍ إجْهالِ
88 أوْ عَكْسٍ اوْ دَعوى الظّهورِ وَالمَدَدْ ... لِنُكْتَةِ التّمكينِ كَـ«اللهُ الصَّمَدْ»
89 وقصدِ الاستعطافِ والإرهابِ ... نحوُ «الأَميرُ واقِفٌ بالبابِ»
90 وَمِنْ خِلافِ المُقتَضى صَرْفُ مُرادْ ... ذي نُطْقٍ اوْ سُؤْلٍ لِغَيْرِ ما أَرادْ
91 لِكَوْنِهِ أَوْلى بِهِ وَأَجْدَرا ... كَقِصَّةِ الحَجَّاجِ وَالقَبَعْثَرى
92 والالتفاتُ وَهْوَ الانْتِقالُ مِنْ ... بَعْضِ الأساليبِ إلى بَعْضٍ قُمِنْ
93 والوَجْهُ الاسْتِجلابُ لِلْخِطابِ ... وَنُكْتَةٍ تَخُصُّ بَعْضَ البابِ
94 وَصيغةُ الماضي لآتٍ أَوْردوا ... وَقَلَبوا لِنُكْتَةٍ وَأَنْشَدوا
95 وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجاؤهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَماؤهُ

﴿البابُ الثالثُ: الْمُسْنَدُ﴾

96 يحذف مسندٌ لما تقدما ... والتزموا قرينةً لِيُعْلَما
97 وذِكْرُه لِمَا مَضى أَوْ لِيُرى ... فِعْلاً أَوِ اسْماً فَيُفيدُ المُخْبَرا
98 وأفردوهُ لانعدامِ التقوِيَةْ ... وَسَبَبٍ كَـ«الزهدُ رأسُ التزكيةْ»
99 وَكَوْنُهُ فِعْلاً فَلِلتقييدِ ... بالوَقْتِ مَعْ إفادَةِ التَّجْديدِ
100 وَكَوْنُهُ اسْماً لِلثّبوتِ والدَّوامْ ... وَقَيَّدوا كَالفِعْلِ رَعْياً لِلتَّمامْ
101 وَتَركوا تَقييدَهُ لِنُكْتَةِ ... كَسُتْرَةٍ أَوِ انْتهازِ فُرْصَةِ
102 وَخَصّصوا بالوَصْفِ وَالإضافَةْ ... وَتَركوا لِمُقْتَضٍ خِلافَهْ
103 وَكَوْنَهُ مُعَلَّقاً بِالشَّرْطِ ... فَلِمعاني أَدواتِ الشَّرْطِ
104 وَنَكَّروا اتّباعاً اوْ تفخيما ... حطّاً وَفَقْدَ عَهْدٍ اوْ تعميما

105 وَعَرَّفوا إفادَةً لِلْعِلْمِ … بِنِسْبَةٍ أَوْ لازِمٍ لِلْحُكْمِ
106 وَقَصَروا تحقيقاً اوْ مُبالَغَةْ … بِعَرْفِ جِنْسِهِ كَـ«هِنْدٌ بالغةْ»
107 وجملةٍ لِسَبَبٍ أَوْ تَقْوِيَةْ … كَـ«الذكرُ يهدي لطريقِ التصفيةْ»
108 واسمية الجملة والفعلية … وشرطها لنكتة جلية
109 وأخروا أصالة وقدموا … لقصْر ما به عليه يُحْكَمُ
110 تنبيهٍ اوْ تفاؤلٍ تشوُّفِ … كَـ«فازَ بالحضرةِ ذو تصوُّفِ»

﴿الباب الرابع: في متعلقات الفعل﴾

111 والفعلُ مَعْ مفعولِهِ كَالفِعْلِ مَعْ … فاعِلِهِ فيما لَهُ مَعْهُ اجْتَمَعْ
112 وَالغَرَضُ الإِشْعارُ بِالتَّلَبُّسِ … بواحِدٍ مِنْ صاحبيهِ فَاقْتَسِ
113 وغيرُ قاصِرٍ كقاصِرٍ يُعَدْ … مَهْما يَكُ المَقْصودُ نِسْبَةً فَقَدْ
114 ويُحذَفُ المفعولُ بالتعميمِ … وهُجْنَةٍ فاصِلَةٍ تَفْهيمِ
115 من بعد إبهامٍ ولاختصارِ … كَـ«بلِّغِ المولَعَ بالأذكارِ»
116 وجاء للتخصيص قبل الفِعْلِ … تَهَمُّمٍ تبرّكٍ وفَصْلِ
117 واحكم لمعلولاتِهِ بما ذُكِرْ … وَالسُّر في الترتيبِ فيها مُشْتَهِرْ

(الباب الخامس: القصر)

118 تخصيص أمرٍ مطلقاً بأمرِ … هو الذي يدعونه بالقَصْرِ
119 يكون في الموصوف والأصافِ … وَهْوَ حقيقيٌّ كما إضافي
120 لقلبٍ او تعيينٍ اوْ إفرادِ … كَـ«إنما ترقى بالاستعدادِ»
121 وأدواتُ القصرِ إلا إنما … عطفٌ وتقديمٌ كما تقدّما

(الباب السادس: في الإنشاء)

122 ما لم يكن محتملاً للصدقِ … والكِذْبِ الإنشا كَـ«كن بالحقِّ»
123 والطلبُ استدعاءُ ما لم يحصلِ … أقسامُهُ كثيرةٌ ستنجلي
124 أمرٌ ونهيٌ ودعاءٌ ونِدا … تمنٍّ استفهامٌ اعطيتَ الهدى
125 واستعملوا كليتَ لَوْ وَهَلْ لَعَلْ … وحرفَ تحضيضٍ والاستفهامَ هَلْ
126 أيُّ متى أيّانَ أينَ مَنْ وما … وَكَيْفَ أنّى كَمْ وهَمزٌ عُلِما
127 والهمزُ للتصديقِ والتصورِ … وبالذي يليهِ معناهُ حَرِي
128 وَهَلْ لتصديقٍ بعكسِ ما غَبَرْ … ولفظُ الاستفهام ربّما عَبَرْ
129 لأمرِ استبطاءٍ اوْ تقريرِ … تعجّبٍ تهكّمٍ تحقيرِ
130 تنبيهٍ استبعادٍ او ترهيبِ … إنكارٍ ذي توبيخٍ اوْ تكذيبِ
131 وقد يَجيْ أمرٌ ونهيٌ ونِدا … في غيرِ معناهُ لأمرٍ قُصِدا

132 وصيغةُ الإخبارِ تأتي للطَّلَبْ لِفَألٍ اوْ حِرْصٍ وَحَمْلٍ وَأَدَبْ

(الباب السابع: الفصل والوصل)

133 الفصل ترك عطف جملةٍ أَتَتْ مِنْ بعدِ أخرى عَكْسُ وصلٍ قَدْ ثَبَتْ

134 فافْصِلْ لَدى التَّوكيدِ وَالإبْدالِ لِنُكْتَةٍ وَنيَّةِ السؤالِ

135 وعدمِ التشريكِ في حُكْمٍ جَرى أَوْ اخْتِلافٍ طَلَباً وَخَبَرا

136 وَفَقْدِ جامعٍ وَمَعْ إِيهامِ عَطْفٍ سِوى المقصودِ في الكلامِ

137 وصِلْ لدى التشريكِ في الإعرابِ وقَصْدِ رَفْعِ اللَّبْسِ في الجوابِ

138 وَفِي اتِفاقٍ مَعَ الاتِصالِ في عَقْلٍ اوْ في وَهْمٍ او خيالِ

139 والوصل مع تناسبٍ في اسمٍ وفي فِعْلٍ وَفَقْدِ مانِعٍ قَدِ اصْطُفي

(الباب الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة)

140 تأديةُ المعنى بلفظٍ قَدْرِهِ هِيَ المساواةُ كَـ«سِرْ بِذِكْرِه»

141 وبِأقلَّ مِنْهُ إيجازٌ عُلِمْ وَهْوَ إلى قَصْرٍ وَحَذْفٍ يَنْقَسِمْ

142 كَـ«عَن مَجالِسِ الفُسوقِ بُعْدا» ولا تُصاحب فاسقاً فتردى

143 وعكسه يُعرَفُ بالإطنابِ كَـ«الزمْ رعاكَ اللهُ قَرْعَ البابِ»

144 يجيءُ بالإيضاحِ بَعْدَ اللَّبسِ لِشَوْقٍ اوْ تَمَكُّنٍ في النَّفسِ

145 وجاءَ بالإيغالِ والتذييلِ تكريرٍ اعتراضٍ اوْ تكميلِ

146 يُدعى بالاحتراسِ والتّتميمِ وَقَفْوِ ذي التخصيصِ ذا التعميمِ

147 وَوَصْمةُ الإخلالِ والتطويلِ والحَشْوِ مردودٌ بلا تفصيلِ

(الفن الثاني: علم البيان)

148 فنُّ البيانِ عِلْمُ ما بِهِ عُرِفْ تأديةُ المعنى بِطُرْقٍ مختَلِفْ

149 وضوحُها واحصره في ثلاثةِ تشبيهٍ او مجازٍ او كنايةِ

(فصلٌ: في الدلالة الوضعيّة)

150 والقصدُ بالدلالة الوضعيّةْ على الأصحّ الفهمُ لا الحيثيّةْ

151 أقاسمها ثلاثةٌ مطابقةْ تضمّنُ التزامٌ امّا السابقةْ

152 فهي الحقيقةْ ليسَ في البيانِ بحثٌ لها وعَكسها العقليّتانْ

(البابُ الأوّل: التشبيه)

153 تشبيهنا دلالةٌ على اشتراكْ أمرينِ في معنىً بآلةٍ أتاكْ

154 أركانهُ أربعةٌ وجْهُ أداةْ وَطَرَفاهُ فاتّبعْ سُبْلَ النَّجاةْ

155 فَصِلْ، وحِسّيانِ مِنْهُ الطَّرَفانْ أيضاً وعقليّانِ أو مُختلِفانْ

156 والوَجهُ ما يَشْتَرِكانِ فيهِ وداخِلاً وخارجاً تُلْفيهِ

157 وخــارِجٌ وَصْــفٌ حقيقــيٌّ جَــلا   بِحِــسٍّ او عَقــلٍ ونِــسبيٍّ تــلا
158 وواحـــداً يكـــونُ أوْ مـــؤلَّفا   أوْ مُـــتَعَدِّداً وكـــلٌّ عُـــرِفا
159 بِحِــسٍّ اوْ عَقْــلٍ وَتــشبيهٍ نُمــي   فــي الــضدِّ للتلمــيحِ والــتَّهكُّمِ

(فصلٌ: في أداةِ التشبيه وغايته وأقسامه)

160 أداتُــهُ كــافٌ كــأنَّ مِــثْلُ   وكُــلُّ مــا ضــاهاهَا ثُــمَّ الأصــلُ
161 إيــلاءُ مــا كالكــافِ مــا شُبِّهَ بِــهْ   بِعَكْــسِ مــا سِــواهُ فــاعْلَمْ وانتَــبِهْ
162 وَغايَــةُ التّــشبيهِ كــشْفُ الحــالِ   مِقْــدارٍ اوْ إمكــانٍ اوْ إيــصالِ
163 تــزيينٍ او تــشويهٍ اهــتِمامِ   تــنويهِ اســتطرافٍ او إيهــامِ
164 رُجحانُــهُ فــي الــوَجهِ بالمقلــوبِ   كاللّــيثِ مِــثْلُ الفاسِــقِ المَــصْحوبِ
165 وباعتــبارِ طَــرَفَيْهِ يَنقَــسِمْ   أربعــةً تــركيباً افــراداً عُلِــمْ
166 وباعتــبارِ عَــدَدٍ ملفــوفٌ اوْ   مَفــروقٌ اوْ تَــسويَةٌ جَمْــعٌ رَأَوْا
167 وباعتــبارِ الــوجهِ تمثــيلٌ إذا   مِــنْ مُــتَعَدِّدٍ تــراهُ أُخِــذا
168 وباعتــبارِ الــوَجْهِ أيْــضاً مُجْمَــلُ   خَفِــيٌّ اوْ جَلِــيٌّ اوْ مُفَــصَّلُ
169 ومِــنْهُ باعتــبارِهِ أيــضاً قــريبْ   وَهْــوَ جَلِيُّ الــوَجْهِ عَكْسُهُ الغَــريبْ
170 لِكَثْــرَةِ التَفــصيلِ أوْ لِــنُدَرةِ   فــي الذِّهْنِ كالتّركيبِ في كـ«نُهْيَةِ»
171 وباعتــبارِ آلَــةٍ مُــؤكَّدُ   بحَــذفِها ومُرْسَــلٌ إذْ تُــوجَدُ
172 وَمِــنْهُ مَقْــبولٌ بغايــةٍ تَفــيْ   وَعَكْــسُهُ المَــردودُ ذو التَّعــسُّفِ
173 وأبلَــغُ التّــشبيهِ مــا مِــنْهُ حُــذِفْ   وَجْــهٌ وآلَــةٌ يَلــيهِ مــا عُــرِفْ

(البابُ الثاني: في الحقيقةُ والمجاز)

174 حقــيقةٌ مــستعملٌ فــيما وُضِــعْ   لَــهُ بِعُــرْفِ ذي الخِطــابِ فاتَّــبِعْ
175 ثــمَّ المجــازُ قَــدْ يجــيءُ مُفــرَدا   وَقَــدْ يَجــيْ مُــرَكَّباً فالمُبــتَدا
176 كَلِمَــةٌ غابَــرَتِ الموضــوعَ مَــعْ   قَــرينةٍ لِعَلْقَــةٍ نِلْــتَ الــوَرَعْ
177 كاخلَــعْ نِعــالَ الكــونِ كَــيْ تــراهُ   وَغُــضَّ طَــرْفَ الْقَلْــبِ عَــنْ سِــواهُ
178 كِلاهُمــا شَــرْعِيٌّ اوْ عُرْفِــيُّ   نَحْــوُ «ارْتقَــى للحَــضْرَةِ الــصُّوفيُّ»
179 أو لُغَــوِيٌّ والمجــازُ مُرْسَــلُ   أوِ اســتعارَةٌ فأمّــا الأوَّلُ
180 فمــا سِــوى تَــشابُهٍ علاقَــتُهْ   جُــزءٌ وكــلٌّ اوْ مَحــلٌّ آلَــتُهْ
181 ظَــرْفٌ وَمَظــروفٌ مُــسَبَّبٌ سَــبَبْ   وَصْــفٌ لمــاضٍ أوْ مــآلٍ مُــرْتَقَبْ

(فصل: في الاستعارة)

182 والاســتعارةُ مجــازٌ عَلْقَــتُهْ   تــشابُهٌ كَأَسَــدٍ شَــجاعَتُهْ
183 وَهْــيَ مجــازٌ لُغَــةً علــى الأصَــحْ   وَمُــنِعَتْ فــي عَلَــمٍ لِمــا اتّــضَحْ

184 وَفَرْداً أَوْ مَعدوداً او مُؤَلّفا مِنْهُ قرينَةٌ لَها قَدْ أَلّفا
185 ومَعْ تنافي طَرَفَيْها تَنتَمي إلى العنادِ لا الوِفاقِ فاعْلَمِ
186 ثمَّ العِناديَّةُ تَلْميحيَّةْ تُلْفى كما تُلْفى تَهَكُّمِيَّة
187 وباعتبارِ جامِعٍ قريبَةْ كَـ«قَمَرٍ يَقرَأ» أَوْ غريبةْ
188 وباعتبارِ جامِعٍ وطَرَفَيْنْ عَقْلاً وحِسّاً سِتَّةٌ بغَيْرِ مَيْنْ
189 واللّفظُ إن جِنساً فَقُلْ أَصْلِيَّةْ وَتَبعِيَّةٌ لَدى الوَصْفِيَّةْ
190 والفعلِ والحرفِ كـ«حالِ الصّوفِيْ يَنطِقُ أنّهُ الْمُنيبُ الْموفي»
191 وأطلِقَتْ وَهْيَ التي لم تقترِنْ بِوَصْفٍ اوْ تَفريعِ أمْرٍ فاستَبِنْ
192 وجُرِّدَتْ بلائقٍ بالفَصْلِ ورُشِّحَتْ بلائِقٍ بالأَصْلِ
193 نَحْوُ «ارْتَقى إلى سماءِ القُدْسِ ففاقَ مَنْ خلّفَ أرضَ الحِسّ»
194 أبْلَغُها التّرشيحُ لابتنائِهِ على تناسي الشَّبْهِ وانتِفائِهِ

(فصل: في التحقيقيّة والعقليّة)

195 وذاتُ معنىً ثابِتٍ بِحِسٍّ اوْ عَقْلٍ فَتَحْقيقِيَّةٌ كَذا رَأَوْا
196 كـ«أشْرَقَتْ بَصائِرُ الصُّوفِيّةْ بنورِ شَمْسِ الحَضْرَةِ القُدْسِيّةْ»

(فصل: في المكنيّة)

197 وحيثُ تشبيهٌ بِنَفسٍ أضْمَرا وما سِوى مُشَبَّهٍ لَمْ يُذكَرا
198 ودَلَّ لازمٌ لِما شَبَّهَ بِهْ فذلكَ التشبيهُ عِنْدَ المُنْتَبِهْ
199 يُعْرَفُ باسْتِعارَةِ الكِنايةِ وذِكْرُ لازِمٍ بتخييلِيَّةِ
200 كـ«أنْشَبَتْ مَنِيَّةٌ أظْفارَها وأَشْرَقَتْ حَضْرَتُنا أنوارَها»

(فصل: في تحسينِ الكناية)

201 مُحَسِّنُ استِعارةٍ تَدريهِ برَعْيِ وَجْهِ الحُسْنِ للتّشبيهِ
202 والبُعْدِ عَنْ رائحَةِ التّشبيهِ في لَفظٍ ولَيسَ الوَجهُ ألغازاً قُفي

(فصل: في تركيب المجاز)

203 مُرَكَّبُ المجازِ ما تَحَصَّلا في نِسبَةٍ أَوْ مِثْلِ تمثيلٍ جلا
204 وإنْ أتى استعارةً مرَكَّبُ فَمَثَلاً يُدعى ولا يُنَكَّبُ

(فصل: في تغييرِ الإعراب)

205 ومنهُ ما إعرابُهُ تَغَيَّرا بِحَذفِ لَفظٍ أَوْ زِيادَةٍ تُرى

(البابُ الثالث: في الكناية)

206 لفظٌ بهِ لازمُ معناهُ قُصِدْ مَعَ جَوازِ قَصدِهِ مَعْهُ يَرِدْ
207 إلى اختصاصِ الوَصْفِ بالموصوفِ كـ«الخيرُ في العزلةِ يا ذا الصّوفي»

208 ونَفسِ موصوفٍ ووَصْفٍ والغَرَضْ   إيضاحٍ اختصارٍ اوْ صَوْنٍ عَرَضْ
209 أوِ انتفاءِ اللّفظِ لاستهجانِ   ونَحْوِهِ كاللّمسِ والإتيانِ

(فصل: في مراتب الكناية)

210 ثمَّ المجازُ والكُنى أبْلَغُ مِنْ   تَصْريحٍ اوْ حقيقةٍ كَذا زُكِنْ
211 في الفَنِّ تَقديمُ استعارةٍ على   تشبيهٍ أيضاً باتفاقِ العُقلا

(الفنُّ الثالث: البديع)

212 عِلْمٌ بِهِ وجوهُ تَحسينِ الكلامْ   تُعْرَفُ بَعْدَ رَعْيِ سابِقِ المرامْ
213 ثمَّ وجوهُ حُسنِهِ ضَرْبانِ   بِحَسَبِ الألفاظِ والمعاني

(الضّربُ الأوّل: المعنويّ)

214 وَعُدَّ مِنْ ألقابِهِ المطابقةْ   تشابُهُ الأطرافِ والموافَقَةْ
215 والعكسُ والتسهيمُ والمشاكلةْ   تزاوُجٌ رجوعٌ او مقابلةْ
216 توريةٌ تُدعى بإيهامٍ لِما   أُريدَ معناهُ البعيدُ مِنْهُما
217 ورُشّحَتْ بما يلائمُ القريبْ   وجُرِّدَتْ بِفَقْدِهِ فكُنْ مُنيبْ
218 جمعٌ وتفريقٌ وتقسيمٌ ومَعْ   كليهما أوْ واحِدٍ جمعٌ يَقَعْ
219 واللّفُّ والنّشرُ والاستخدامُ   أيضاً وتجريدٌ لهُ أقسامُ
220 ثمّ المبالَغَةُ وصْفٌ يُدّعى   بُلوغُهُ قَدْراً يُرى ممتَنِعا
221 أوْ نائياً وَهْوَ على أنْحاءِ   تبليغ اغراقٍ غُلُوٍّ جاءِ
222 مقبولاً او مردوداً التّفريعُ   وحُسْنُ تعليلٍ لَهُ تَنْويعُ
223 وقد أتوا في المذهبِ الكلامي   بحُجَجٍ كَمَهْيَعِ الكلامِ
224 وأكّدوا مَدْحاً بِشِبْهِ الذّمِّ   كالعَكْسِ والإدماجِ مِنْ ذا العِلْمِ
225 وجاء الاستتباعُ والتوجيهُ ما   يَحْتَمِلُ الوجْهينِ عِنْدَ العُلَما
226 وَمِنهُ قَصْدُ الجِدِّ بالهَزْلِ كَما   يُثْنَى على الفخورِ ضِدَّ ما اعْتَمى
227 وَسَوْقُ معلومٍ مساقَ ما جهِلْ   لنكتةٍ تجاهُلٍ عنهمْ نُقِلْ
228 والقولُ بالموجِبِ قُلْ ضربانِ   كلاهُما في الفَنِّ معلومانِ
229 والاطرادُ العطفُ بالآباءِ   للشخصِ مطلقاً على الولاءِ

(الضّربُ الثاني: اللفظيّ)

230 منه الجناسُ وَهْوَ ذو تمامِ   مَعَ اتحادِ الحرفِ والنّظامِ
231 وَمُتَماثلاً دُعي إنِ ائْتَلَفْ   نوعاً ومُستوفىً إذا النوعُ اختَلَفْ
232 «لنْ يعْرِفَ الواحِدَ إلا واحدا»   فاخرجْ عنِ الكونِ تكنْ مشاهِدا
233 ومِنْهُ ذو التركيبِ ذو تشابُهِ   خطّاً ومفروقٌ بلا تشابُهِ

234 وإنْ بهيئةِ الحُروفِ اخْتَلَفا فَهْوَ الذي يدعونَهُ المحرَّفا
235 وناقِصٌ معَ اختلافٍ في العددْ وشَرْطُ خُلفِ النّوعِ واحِدٌ فَقَدْ
236 وَمَعْ تقارُبٍ مضارِعاً أُلِفْ وَمَعْ تباعُدٍ بلا حقٍّ وصِفْ
237 وهوَ جناس القَلْب حيثُ يَخْتَلِفْ ترتيبها للكلِّ والبعضَ أضِفْ
238 مُجَنَّحاً يُدعى إذا تقاسَما بيتاً فكان فاتحاً وخاتِما
239 ومعْ توالي الطَّرَفيْنِ عُرِفا مُزدَوجاً كلُّ جِناسٍ أُلِفا
240 تناسُبُ اللّفْظَيْنِ في اشتقاقِ وشِبْهِه فذاكَ ذو التحاقِ
241 ويَرِدُ التجنيسُ بالإشارةْ مِنْ غَيْرِ أنْ يُذكَرَ بالعبارةْ
242 ومِنْهُ ردُّ عَجُزِ اللّفظِ على صَدْرٍ فَفي نَثْرٍ بِفَقْرَةٍ جَلا
243 مكتنفاً والنّظمُ الاوّلْ أوّلا آخِرُ مِصْراعٍ فَما قَبْلُ تلا
244 مُكَرّراً مجانِساً وما التَحَقْ يأتي كـ«تخشى النّاسَ والله أحَقّْ»

(فصل: في السجع)

245 والسجْعُ في فواصلٍ في النّثرِ مُشْبِهةٍ قافيةً في الشّعْرِ
246 ضُروبُهُ ثلاثةٌ في الفَنّ مطرَّفٌ معَ اختِلافِ الوَزْنِ
247 مُرَصَّعٌ إن كانَ ما في الثانِيةْ أو جُلُّهُ على وِفاقِ الماضِيَةْ
248 وما سِواهُ المُتَوازِ فَادْرِ كَـ﴿ سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴾ في الذّكْرِ
249 أبْلَغُ ذاكَ مُسْتَوٍ فما تَرى أُخرى القَرينَتَيْنِ فيهِ أكْثرا
250 والعَكْسُ إن يَكْثُرْ فَلَيْسَ يَحْسُنُ ومُطلَقاً أعجازُها تُسَكَّنُ
251 وَجَعْلُ سَجْعٍ كلِّ غيرَ ما في الآخَرِ التشطيرُ عِنْدَ العُلَما

(فصل: في الموازنة)

252 ثمّ الموازَنَةُ وهْوَ التَسْوِيَةْ لفاصِلٍ في الوَزْنِ لا في القافيةْ
253 وهْيَ المماثَلَةُ حيثُ يتّفِقْ في الوَزْنِ لَفظُ فقرَتيها فاسْتَفِقْ
254 والقلبُ والتّشريعُ والتِزامُ ما قَبْلَ الرَوِيِّ ذِكْرُهُ لَنْ يَلْزَما

(السّرقاتُ)

255 وأخذُ شاعِرٍ كلاماً سَبَقَهْ هُوَ الذي يَدْعونَهُ بالسَّرِقَةْ
256 وكُلُّ ما قُرِّرَ في الألبابِ أوْ عادَةٍ فَلَيْسَ مِنْ ذا البابِ
257 والسّرقاتُ عِنْدَهُمْ قِسْمانِ خَفِيَّةٌ جَلِيَّةٌ فالثّاني
258 تَضَمُّنُ المَعنى جَميعاً مُسْجَلا أَرْدَؤهُ انْتِحالُ ما قَدْ نُقِلا
259 بِحالِهِ وألحقوا المرادِفا بِهِ ويُدْعى ما أتى مخالِفا
260 لِنَظْمِهِ إغارَةً وحُمِدا حَيْثُ مِنَ السّابِقِ كانَ أجْوَدا

261 وأخــذُهُ المعنــى مُجـرَّداً دُعــيْ   سَــلْخاً وإلْمامــاً وتَقــسيماً فَــعِ

(السّرقاتُ الخفيّة)

262 ومــا سِــوى الظّاهِــرِ أنْ يُغَيِّــرا   معنــىً بِــوَجْهٍ مــا ومحمــوداً يُــرى
263 لِــنَقْلٍ أوْ خَلْــطٍ شــمولِ الثانــي   وقَلْــبٍ أو تــشابُهِ المعانــي
264 أحــوالُهُ بِحَــسَبِ الخَفــاءِ   تفاضَــلَتْ فــي الحُــسْنِ والثّــناءِ

(الاقتباس)

265 الاقتــباسُ أنْ يُــضمَّنَ الكــلامْ   قُــرآناً او حــديثَ سَــيِّدِ الأنــامْ
266 والاقتــباسُ عِــنْدَهُمْ ضَــرْبانِ   مُحَــوَّلٌ وثابِــتُ المعانــي
267 وجائــزٌ لِــوَزْنٍ او سِــواهُ   تَغييــرُ نَــزْرِ اللّفــظِ لا مَعْــناهُ

(التّضمين والحَلُّ والعَقدُ)

268 والأخـذُ مـن شِعْرٍ بِعَزْوٍ مـا خَفي   تَـضمينُهُمْ ومـا علـى الأَصْـلِ يفـي
269 لنكــتةٍ أجمَلُــهُ واغتُفِــرا   يــسير تغييــرٍ ومــا مِــنْهُ يُــرى
270 بيــتاً فأعلــى باســتِعانَةٍ عُــرِفْ   وشَــطْراً او أدنــى بإبــداعٍ أُلِــفْ
271 والعقـدُ نظـم النّثـرِ لا بالاقتـباسْ   والحَـلُّ نثـرُ الـنّظمِ فاعِـرفِ القياسْ
272 واشــترطوا الــشُّهرةَ فــي الكــلامِ   والمَــنْعُ أصــلُ مَــذهَبِ الإمــامِ

(التّلميح)

273 إشــارةٌ لِقِــصّةٍ شِــعْرٍ مَــثَلْ   مِــنْ غَيْــرِ ذِكْــرِهِ فَتَلْمــيحٌ كَمُــلْ

(تذنيبٌ في ألقابٍ مِنَ الفَنّ)

274 مِــنْ ذلــكَ التوشــيعُ والتــرديدُ   تــرتيبٌ اختــراعٌ او تعديــدُ
275 كــ«التائـبون العابـدون الحامـدون»   «الـسائحون الـرّاكعونَ الـساجدون»
276 تطريــزٌ او تدبــيجٌ استــشهادُ   إيــضاحٌ ائــتلافٌ اســتطرادُ
277 إحالــةٌ تلــويحٌ اوْ تخيــيلُ   وفُرصَــةٌ تــسميطٌ اوْ تعلــيلُ
278 تحلِــيةٌ ونَقْــلٌ اوْ تَخَــتُّمُ   تجــريدٌ اســتقلالٌ اوْ تهَكُّــمُ
279 تعــريضٌ اوْ إلغــازٌ ارْتقــاءُ   تنــزيلٌ اوْ تأنــيسٌ اوْ إيمــاءُ
280 حُــسْنُ البـيانِ رَصْـفٌ اوْ مـراجَعةْ   حُــسْنُ تَخَلُّــصٍ بــلا مُــنازَعةْ

(فصلٌ: فيما لا يعدُّ كذباً)

281 ولــيسَ فــي الإيهــامِ والــتّهَكُّمِ   ولا التغالــي بــسوى المُحَــرَّمِ
282 مِـنْ كَـذِبٍ وفـي المِزاحِ قَـدْ لَـزِبْ   بحـيثُ لا مـندوحةٌ عــنِ الكــذبْ

(خاتمة)

283 وينبغــي لــصاحبِ الكــلامِ   تأنُّــقٌ فــي الــبدءِ والخِــتامِ

284 بِمَطْلَـعٍ حَـسَنْ وحُـسْنُ القـالِ وسَـبكٌ اوْ بـراعَةُ اسـتهلالِ
285 والحُسنُ فـي تَخَلُّصٍ اوِ اقْتـضابْ وفـي الـذي يدعـونه فَـصْلَ الخِطـابْ
286 ومِـنْ سِـماتِ الحُسْنِ فـي الخِـتامِ إردافُـهُ بِمُـشْعِرِ الـتّمامِ
287 هـذا تمـام الجُملـةِ المقـصودةْ مِـنْ صَـنْعَةِ الـبلاغَةِ المحمـودةْ
288 ثـمَّ صـلاةُ اللهِ طـولَ الأمَـدِ علـى النّبـيّ المـصطفى مُحَمَّـدِ
289 وآلِـه وصـحبِهِ الأخـيارِ مـا غـرَّدَ المـشتاقُ بالأسـحارِ
290 وخَـرَّ سـاجِداً إلـى الأذقـانِ يبغـي وسـيلةً إلـى الـرّحمنِ
291 تَـمَّ بِـشَهْرِ الحِجَّـةِ المـيمونِ مـتمّ نـصف عاشِـرِ القُـرونِ

المراجع

1-التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م.

2-مختصر المعاني، مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

3-تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر، على رجب الصالحي، مطبعو وادي الملوك، 1936 م.

4-المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.

5-البلاغة الواضحة، علي الجارم، مصطفى أمين، دار المعارف، مصر.

6-الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، 2002 م.

7-مقدمة ابن خلدون، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، 1995 م.

8-الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، محيي الدين أبي ذكريا يحيى بن شرف النووي، دار الخير، بيروت، 1990 م.

9- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

10- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت- 1412 هـ.

11- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي، دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ.

12- مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن، علي عبد العظيم، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، (1398هـ= 1978م).

13- الأزهر في ألف عام، محمد عبد المنعم خفاجي، عالم الكتب، بيروت، (1408هـ = 1988م).

14-الأزهر جامعًا وجامعة، عبد العزيز محمد الشناوي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1983م.

15-كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، 1996 م.

16- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

17- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1414 هـ- 1993 م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

18- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، 1404 هـ- 1984 م، تحقيق: حسين سليم أسد.

19- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409 هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

20- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، 1412 هـ.

21-التسهيل لعلوم التنزيل، محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، دار الأرقم، بيروت.

22- الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1407 هـ- 1987 م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

23- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد على السكاكي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000 م.

24- المعتمد في علم البيان، محمد حسن ضيف الله، مطبعة دار الكتاب العربي بمصر، 1959 م.

25- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، مؤسسة المعارف، بيروت، 1999 م.

محتويات الكتاب

حلية اللب المصون

بشرح الجوهر المكنون

مَتنُ الجوهر المكنون
للعلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحمنِ الأَخْضَرِي

حلية اللب المصون

بشرح الجوهر المكنون

كتب العلماء كتباً كثيرة في علم البلاغة، ومن أهمها مفتاح العلوم للسكاكي. اختصر هذا الكتاب القيّم الإمام القزويني وسمّاه «تلخيص المفتاح»، واختصر هذا الكتاب نظماً ثم شرحه الإمام الأخضري وسمّاه **«الجوهر المكنون في الثلاثة فنون»**.

وشرح هذا النظم الإمام أحمد الدمنهوري شرحاً بسيطاً مفيداً كما كان أسلوبه في كتبه وقال في مقدمته:

«هذا بيان للرسالة الموسومة بـ**«الجوهر المكنون»** في علم البيان للعارف بالله تعالى سيدي «عبد الرحمن الأخضري» رحمه الله تعالى، ونفعنا الله به، قد التمسه مني العلامةُ النبيلُ والنحريرُ الدراكةُ الْجليلُ سيدي «عبد الرحمن السوسي» أفاض الله علينا وعليه من بحر النوال، ورزقنا وإياه النسجَ على أحسنِ منوالٍ، طالباً مني السهولةَ في البيان لينتفع به الْمبتدئون في علم البيان، فأجبته وإن كنتُ لستُ أهلاً لذلك، ولا من رجال تلك الْمَهَامِهِ والْمسالك، ولكن حسن ظني بمفيض الإنعام، هو الذي حَمَلَني على الحلول في هذا الْمقام، راجياً منه سبحانه وتعالى حسنَ القبول، والفوزَ برضاه بمحض فضله، فإنه الْمأمول، وسَمَّيْتُهُ **«حِلْيَة اللب الْمصون بشرح الْجوهر الْمَكنون»**، والله أسألُ من فيضه العميم أن ينفع به من تلقاه بقلب سليم، إنه مفيض الخير والجود، وهو حسبي، ونعم الوكيل».

أسّسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت
Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
ص.ب. 9424 - 11 بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت 2290 1107
هاتف 12 / 11 / 804810 5 961+
فاكس: 804813 5 961+
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
DKI www.al-ilmiyah.com
دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
ISBN-13: 978-2-7451-6266-3